تشجير

الرِّسَالَة الشَّمْسِيَّة

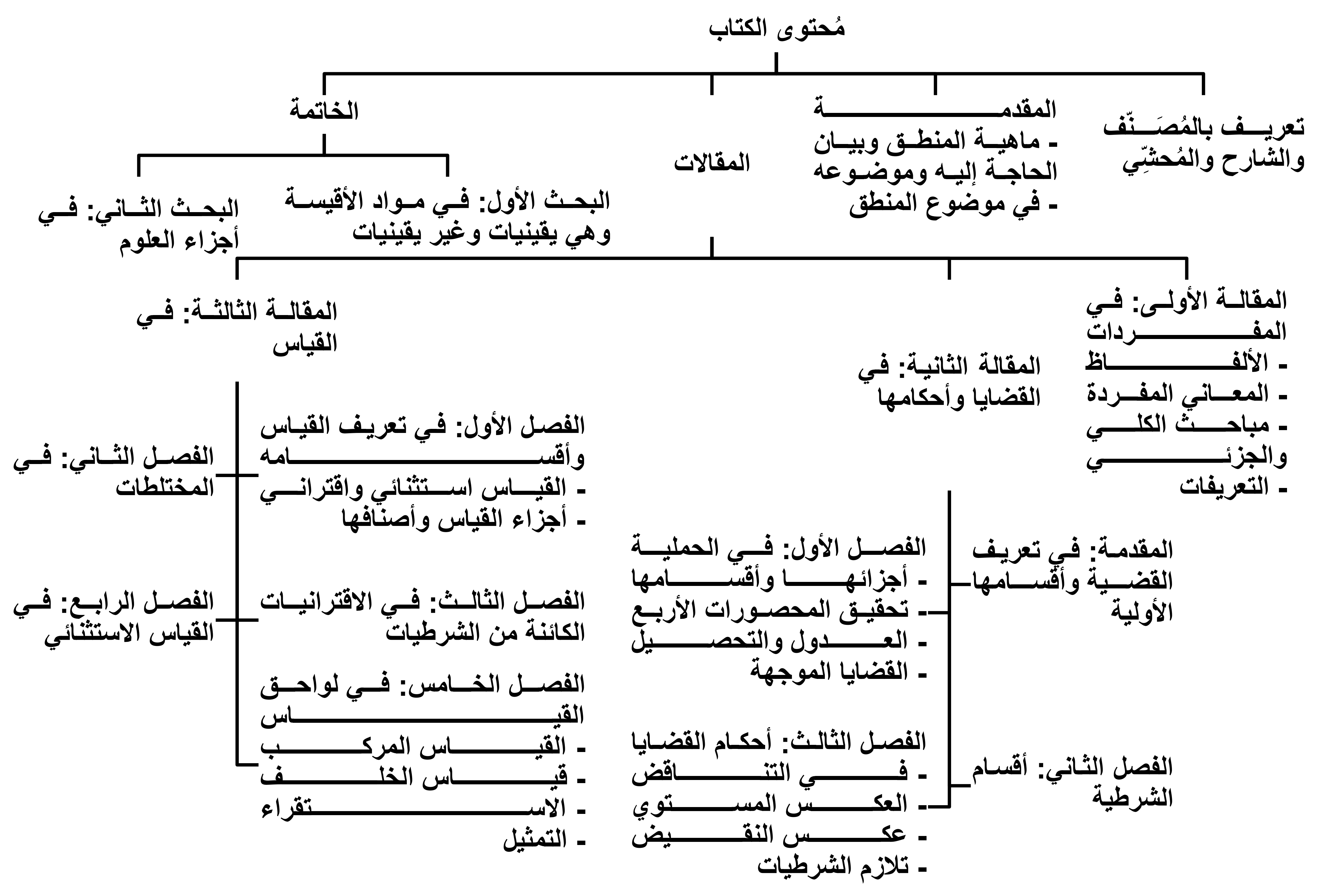
لِنَجمِ الدِّينِ الكَاتِبِيِّ القَزوِينِيِّ (ت. ٦٧٥ هـ)

مَعَ شَرحِ (تَحرِيرِ القَوَاعِدِ المَنْطِقِيّةِ)

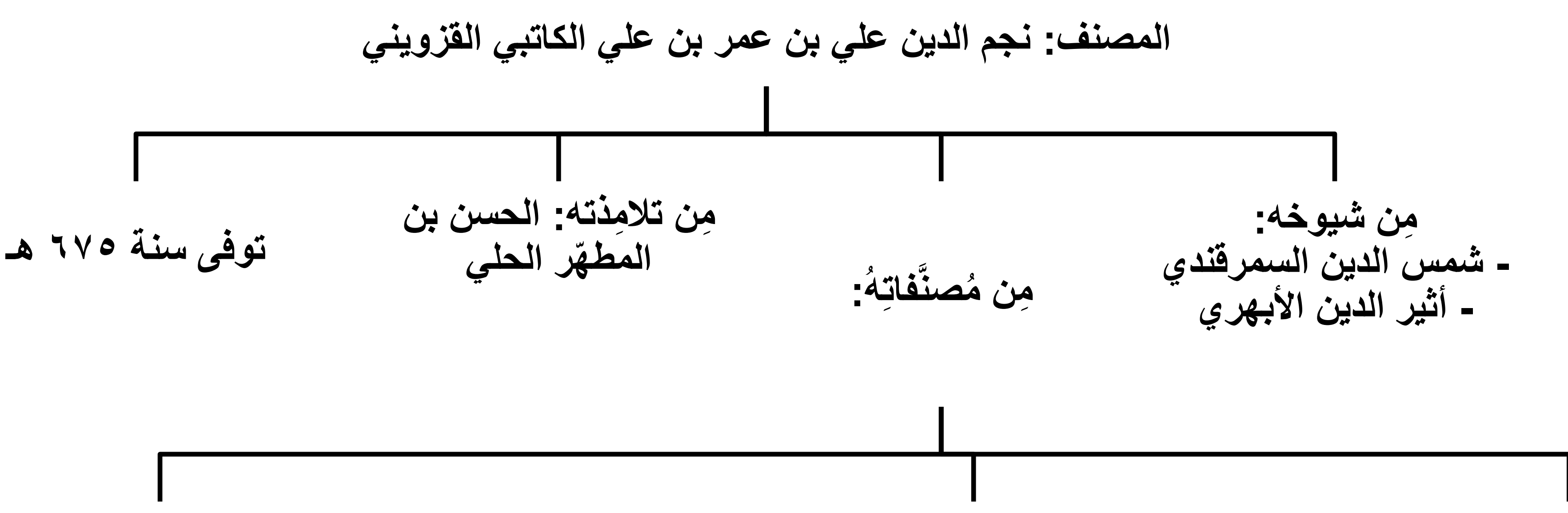
لِقُطبِ الدِّينِ الرَّازِيِّ (ت. ٧٦٦ هـ)

مَعَ حَاشِيَةِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الجرْجَانِيِّ (ت. ٨١٦ هـ)

عُني بِهِ مُصْطفَى دَنْقَش


مُحتوى الكتاب
تعريف بالمُصَنّف والشارح والمُحشّي
المقدمة
- ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه وموضوعه
- في موضوع المنطق
المقالات
الخاتمة
البحث الأول: في مواد الأقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات
البحث الثاني: في أجزاء العلوم
المقالة الأولى: في المفردات
- الألفاظ
- المعاني المفردة
- مباحث الكلي والجزئي
- التعريفات
المقالة الثانية: في القضايا وأحكامها
المقالة الثالثة: في القياس
المقدمة: في تعريف القضية وأقسامها الأولية
الفصل الثاني: أقسام الشرطية
الفصل الأول: في الحملية
- أجزائها وأقسامها
- تحقيق المحصورات الأربع
- العدول والتحصيل
- القضايا الموجهة
الفصل الثالث: أحكام القضايا
- في التناقض
- العكس المستوي
- عكس النقيض
- تلازم الشرطيات
الفصل الأول: في تعريف القياس وأقسامه
- القياس استثنائي واقتراني
- أجزاء القياس وأصنافها
الفصل الثالث: في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات
الفصل الخامس: في لواحق القياس
- القياس المركب
- قياس الخلف
- الاستقراء
- التمثيل
الفصل الثاني: في المختلطات
الفصل الرابع: في القياس الاستثنائي

التعريف
بالمُصنِّف والشارح والمُحَشِّي



١- شرح كتاب «كشف الاسرار عن غوامض الأفكار» تأليف أفضل الدين محمد بن ناماور الخنجي
٢- المفصّل في شرح المحصّل لفخر الدين الرازي في الكلام
٣- المنصّص في شرح الملخص في المنطق والحكمة لفخر الدين الرازي
٤- حرير المجسطي في الهيأة
٥- رسالة في إثبات الواجب
٦- منطق عين القواعد، ويعرف بمنطق العين
٧- بحر الفوائد في شرح عين القواعد
٨- جامع الدقائق في كشف الحقائق

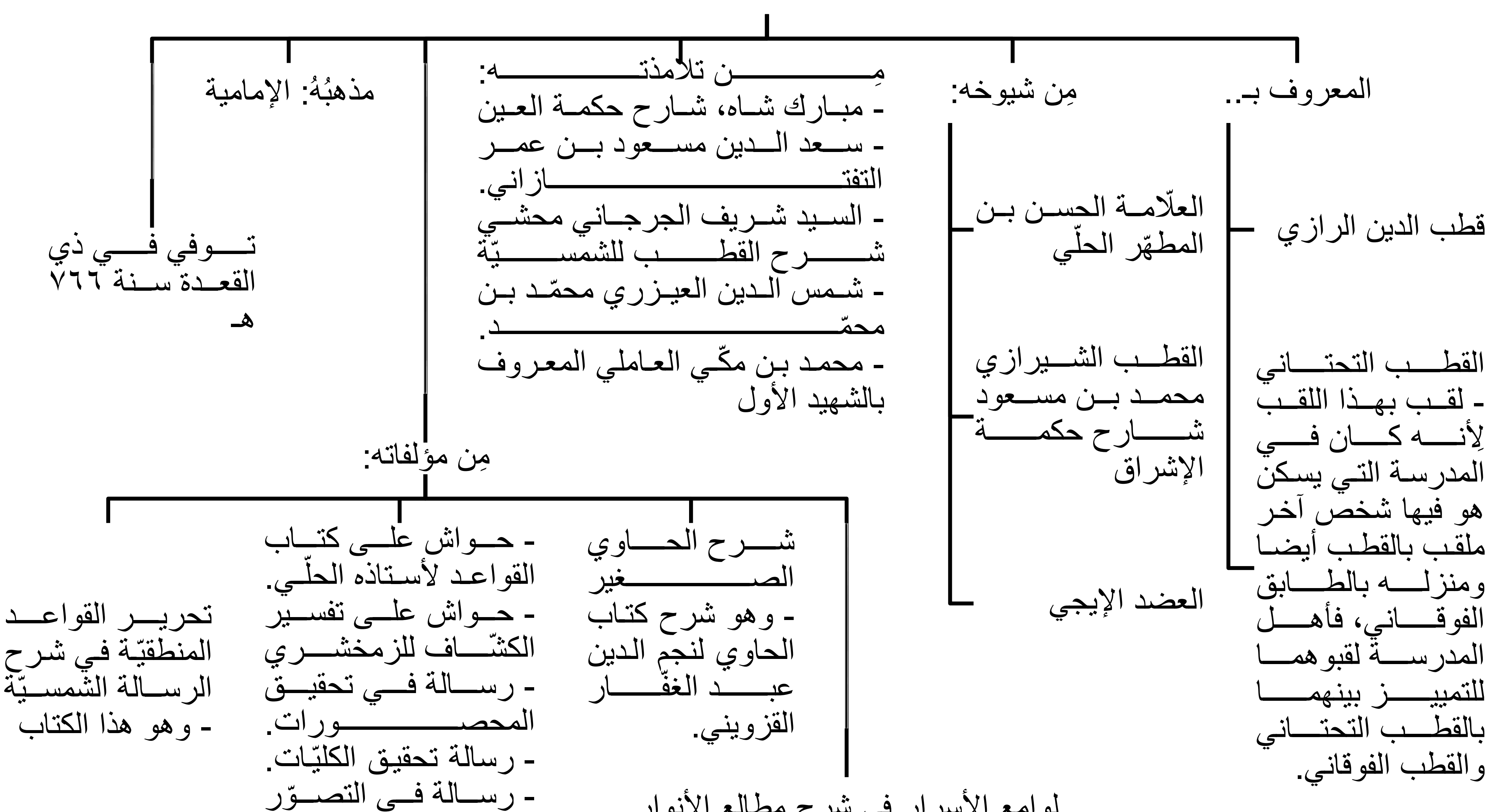
٩- «حكمة العين»
- ولتلميذه العلامة الحلي شرح له سمّاه «إيضاح القواعد من حكمة عين القواعد»
- وله شرح آخر لشمس الدين محمّد بن مباركشاه البخاري

الرسالة الشمسية

أهداه إلى شمس الدين محمّد الجويني صاحب الديوان وزير ثلاثة من ملوك مغول في إيران، وهم هولاكوخان وابنه أباقا خان وابنه تكودار الملقب بسلطان أحمد، وهو الذي أشار الكاتبي إلى اسمه في مقدمة الرسالة.

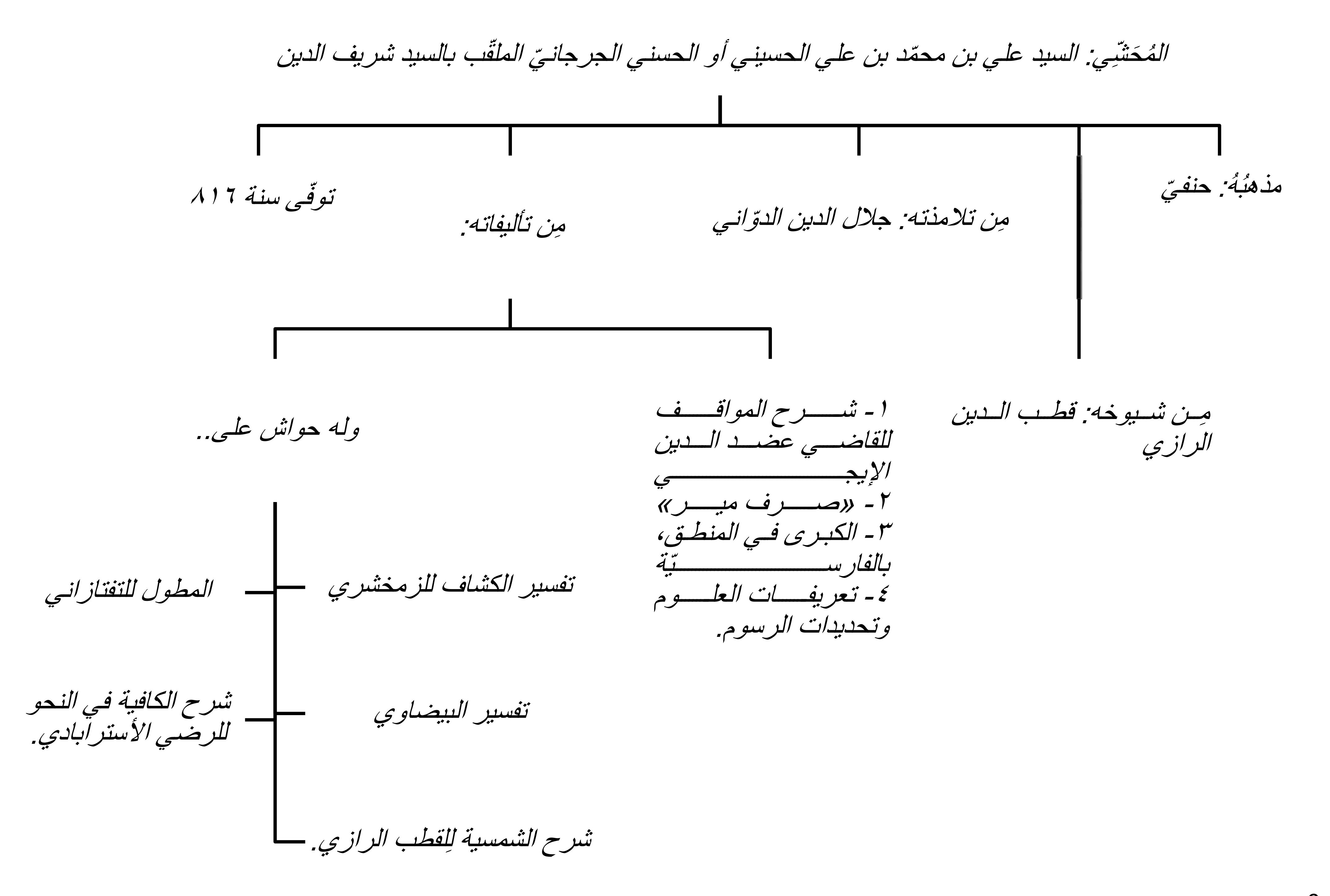
وتسمية الكتاب بالشمسيّة أيضا بمناسبة اسم الوزير المهدى إليه، الذي تولى الوزارة في سنة (٦٦١) وقتل في سنة (٦٨٣) بأمر أرغون خان بن أباقا خان الذي تسلط على الملك بعد أخيه الأمير أحمد المذكور.

الشارح: محمد بن محمد الرازي قطب الدين أبو عبد الله البويهي

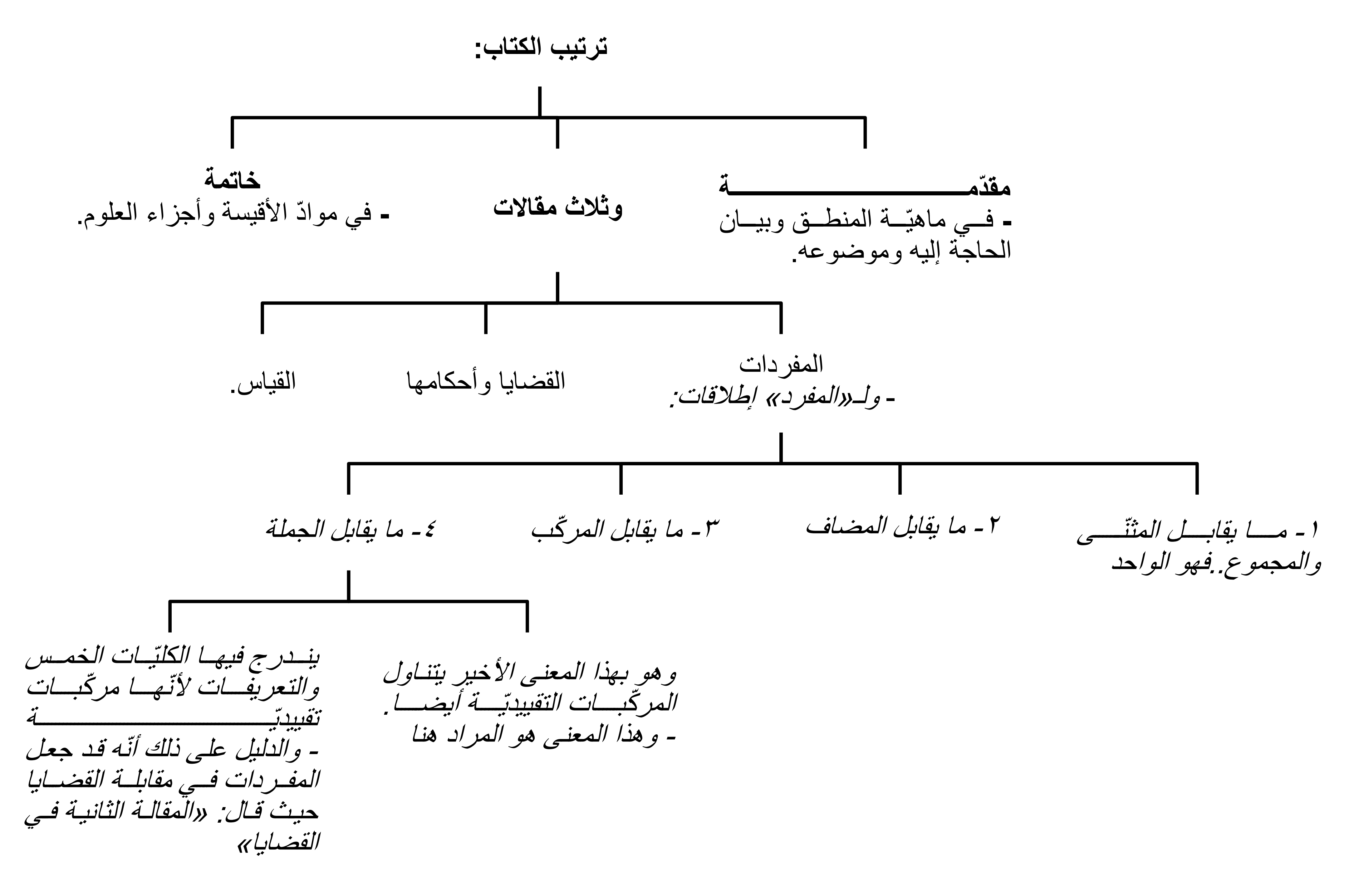


لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار
- وهو شرح مفصّل دقيق على قسم المنطق من كتاب مطالع الأنوار تأليف سراج الدين محمود الأرموي

ألّفه بإشارة غياث الدين محمّد الذي تولى وزارة السلطان أبي سعيد بهادر خان في ٧٢٨ وقتل في ٧٣٦


المُحَشِّي: السيد علي بن محمّد بن علي الحسيني أو الحسني الجرجانيّ الملقّب بالسيد شريف الدين
مذهبُهُ: حنفيّ
مِن تلامذته: جلال الدين الدوّاني
مِن تأليفاته:
توفّى سنة ٨١٦
مِن شيوخه: قطب الدين الرازي
١- شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي
٢- «صرف مير»
٣- الكبرى في المنطق، بالفارسيّة
٤- تعريفات العلوم وتحديدات الرسوم.
وله حواش على..
تفسير الكشاف للزمخشري
المطول للتفتازاني
تفسير البيضاوي
شرح الكافية في النحو للرضي الأستراباذي.
شرح الشمسية لِلقطب الرازي.

مقدمة الشارح


ترتيب الكتاب:
مقدّمـــــــــــــــــــــة
- فـــي ماهيّـــة المنطـــق وبيـــان الحاجة إليه وموضوعه.
وثلاث مقالات
خاتمة
- في موادّ الأقيسة وأجزاء العلوم.
المفردات
- ولـ«المفرد» إطلاقات:
القضايا وأحكامها
القياس.
١- مـــا يقابـــل المثنّـــى والمجموع..فهو الواحد
٢- ما يقابل المضاف
٣- ما يقابل المركّب
٤- ما يقابل الجملة
وهو بهذا المعنى الأخير يتناول المركّبـــات التقييديّـــة أيضـــا.
- وهذا المعنى هو المراد هنا
ينـــدرج فيهـــا الكليّـــات الخمـــس والتعريفـــات لأنّهـــا مركّبـــات تقييديّـــــــــــــــــــــــــة
- والدليل على ذلك أنّه قد جعل المفـــردات فـــي مقابلـــة القضـــايا حيـث قـال: «المقالـة الثانيـة فـي القضايا»

وجهُ ترتيب الكتاب: لأنّ ما يجب أن يعلم في كُتُبِ المنطق

١- إمّا أن يتوقّف الشروع فيه عليه.. فهو المقدّمة

٢- وإما لا
- فالصفحة التالية

والمراد بالمقدّمة هنا: ما يتوقّف عليه الشروع في العلم.
- لأنّ «المقدّمة» في مباحث القياس تطلق على قضيّة جعلت جزء قياس أو حجّة، وقد تطلق ويراد بها ما يتوقّف صحّة الدليل عليه، فتتناول مقدّمات الأدلّة وشرائطها؛ كإيجاب الصغرى وفعليّتها، وكليّة الكبرى في الشكل الأوّل مثلا

ووجه توقّف الشروع:

أمّا على تصوّر العلم..فِلَأنّ الشارع في علم لو لم يتصوّر أوّلا ذلك العلم..لكان طالبا للمجهول المطلق، وهو محالّ، لامتناع توجّه النفس نحو المجهول المطلق.

فيجبُ تصوّر العلم برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه
- فإذا تصوّر العلم برسمه وقف على جميع مسائله إجمالا، حتى أنّ كلّ مسألة منه ترد عليه علم أنّها من ذلك العلم؛ كمن أراد سلوك طريق لم يشاهد لكن عرف أماراته، فهو على بصيرة في سلوكه.
- فمن تصوّر النحو مثلا بأنّه «علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء» حصل عنده مقدّمة كليّة وهي أنّ كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة، فإذا أورد عليه مسألة معيّنة منها تمكّن بذلك أن يعلم أنّها من النحو

وأمّا معرفته بأنّ موضوع العلم أيّ شيء هو..فليست بواجبة للشروع، بل هي لزيادة البصيرة في الشروع.

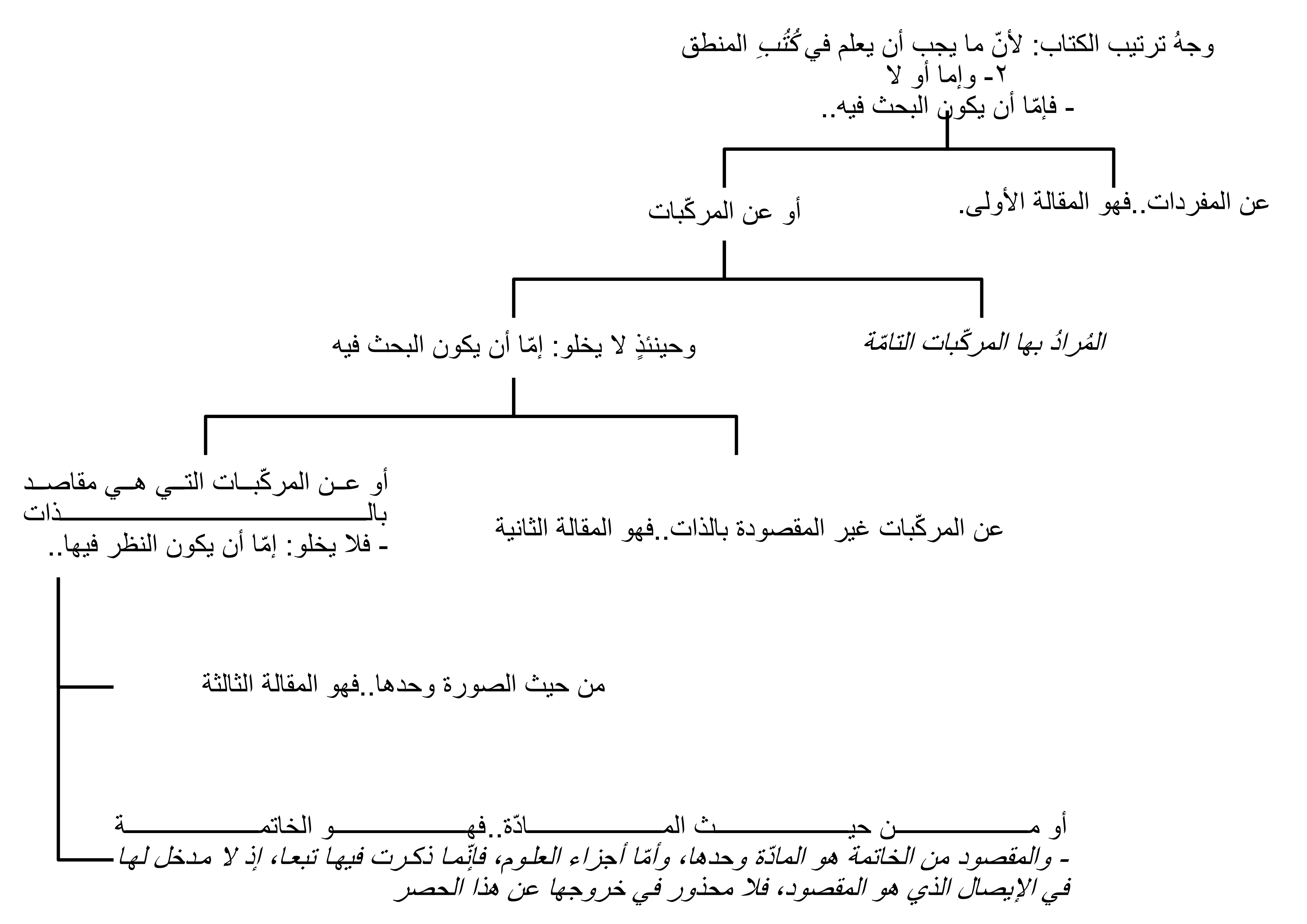
وأمّا على بيان الحاجة إليه..فلأنّه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان طلبه عبثا

وأمّا على موضوعه..فلأنّ تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
- فـ«علم الفقه» - مثلا - إنّما يمتاز عن «علم اصول الفقه» بموضوعه، لأنّ علم الفقه يبحث فيه عن أفعال المكلّفين من حيث أنّها تحلّ وتحرم وتصحّ وتفسد، وعلم اصول الفقه يبحث عن الأدلّة السمعيّة من حيث أنّها تستنبط عنها الأحكام الشرعيّة، فلمّا كان لهذا موضوع ولذاك موضوع آخر، صارا علمين متميّزين

والواجب على الشارع في كلّ علم:

١- أن يتصوّره بوجه ما، وإلّا لامتنع الشروع فيه
- وأمّا تصوّره برسمه فإنّما يجب ليكون شروعه فيه على بصيرة

٢- وأن يعتقد أنّ لذلك العلم فائدة مخصوصة تترتّب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازما أو غير جازم، مطابقا للواقع أولا.
- وذلك لئلّا يكون سعيه في تحصيله ممّا يعدّ عبثا، وليزداد سعيه في تحصيله إذا كانت تلك الفائدة مهمّة له.


وجهُ ترتيب الكتاب: لأنّ ما يجب أن يعلم في كُتُبِ المنطق
٢- وإما أو لا
- فإمّا أن يكون البحث فيه..
عن المفردات..فهو المقالة الأولى.
أو عن المركّبات
المُرادُ بها المركّبات التامّة
وحينئذٍ لا يخلو: إمّا أن يكون البحث فيه
عن المركّبات غير المقصودة بالذات..فهو المقالة الثانية
أو عن المركّبات التي هي مقاصد بالذات
- فلا يخلو: إمّا أن يكون النظر فيها..
من حيث الصورة وحدها..فهو المقالة الثالثة
أو من حيث المادّة..فهو الخاتمة
- والمقصود من الخاتمة هو المادّة وحدها، وأمّا أجزاء العلوم، فإنّما ذكرت فيها تبعا، إذ لا مدخل لها في الإيصال الذي هو المقصود، فلا محذور في خروجها عن هذا الحصر

تنبيهٌ: المقدّمة جزء من كتب الفن لا جزء من الفنّ
- للآتـي:

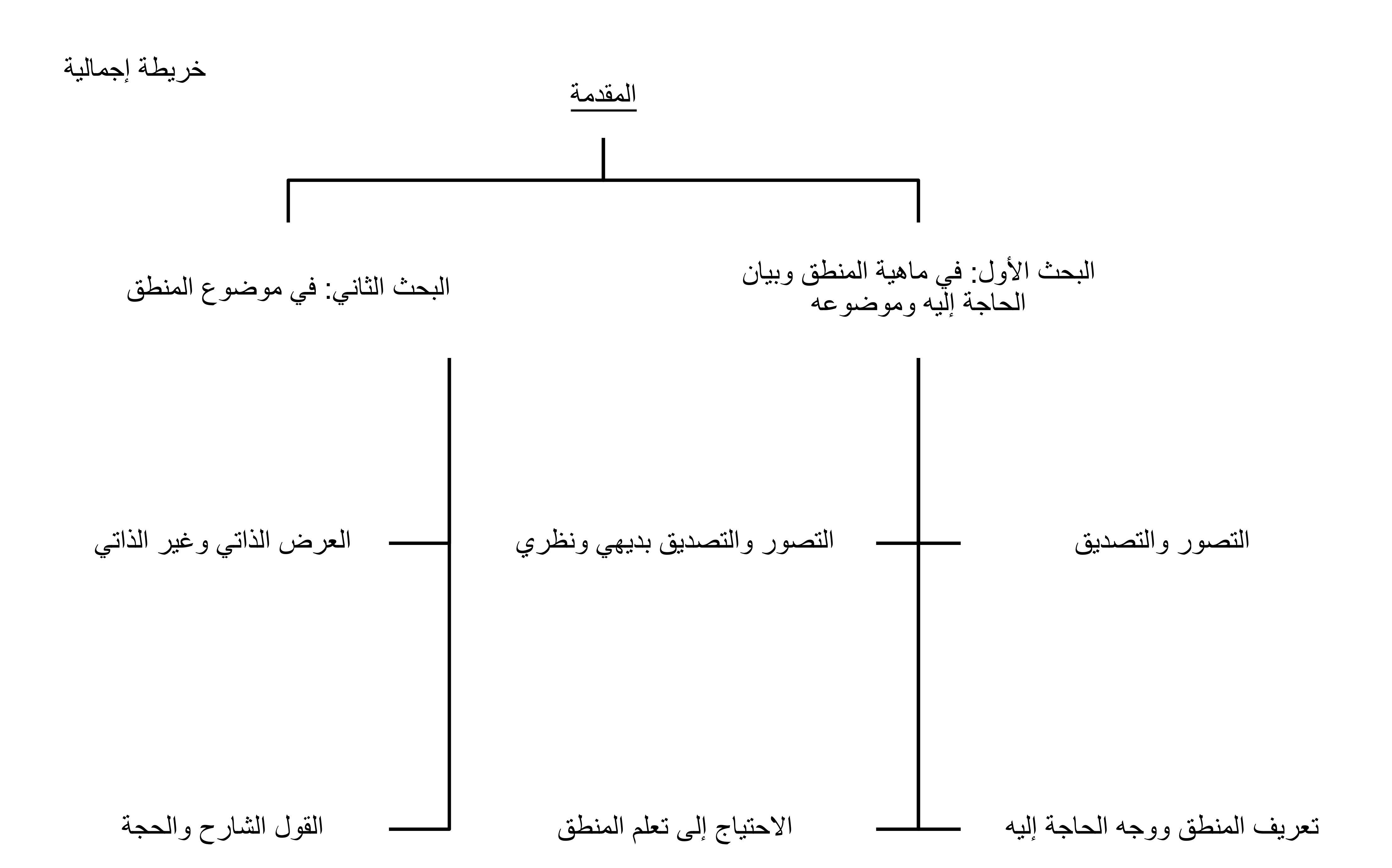
١ - لاتّفاقهم علـى أنّ مقدّمـة الشـروع في العلم خارجة عنـه.

٢ - إذا كانـت المقدّمـة جزء منـه كـان الشـروع فيها شـروعا فـي المنطـق، والمفروض أنّ الشـروع فـي المنطق موقوف علـى المقدّمة، فيلزمُ الدورُ

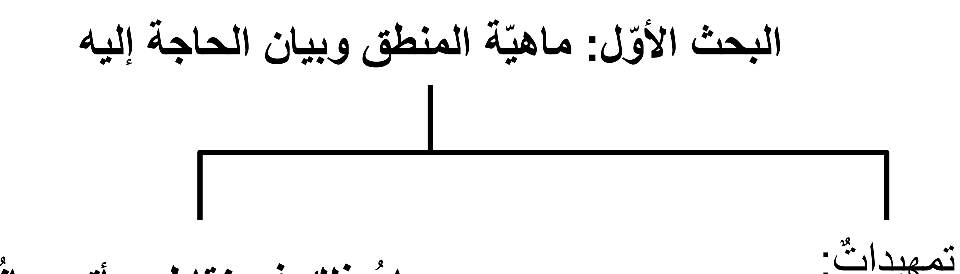
٣ - لِأنّ المقصــود: بيــان انحصــار الرسـالة فـي الأشياء الخمس لا بيان انحصار العلم

مُصْطفَى دَنْقَش

مُقَدِّمَةُ المُصَنِّفِ


خريطة إجمالية
المقدمة
البحث الأول: في ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه وموضوعه
البحث الثاني: في موضوع المنطق
التصور والتصديق
التصور والتصديق بديهي ونظري
العرض الذاتي وغير الذاتي
تعريف المنطق ووجه الحاجة إليه
الاحتياج إلى تعلم المنطق
القول الشارح والحجة

البحث الأوّل: ماهيّة المنطق وبيان الحاجة إليه



تمهيداتٌ:

بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته برسمه

- فبيان الحاجة إلى المنطق هو أن يبيّن أنّ الناس في أي شيء محتاجون إليه، فذلك الشيء يكون غايته وغرضه، ويحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصوّره برسمه.

- وأمّا بيان ماهيّة العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة، لجواز أن يكون رسمه بشيء آخر دون غايته

لو لم يقسّم العلم أولا إلى التصوّر والتصديق ولم يبيّن أنّ في كل واحد منهما ضروريّا ونظريّا يمكن اكتسابه من الضروريّ..لجاز..

١- أن تكون التصوّرات بأسرها مثلا ضروريّة، فلا حاجة إذن إلى الموصل إلى التصوّر

٢- وأن تكون التصديقات بأسرها ضروريّة، فلا حاجة إذن إلى الموصل إلى التصديق

- فلا يثبت حينئذٍ الاحتياج إلى جزأي المنطق معا

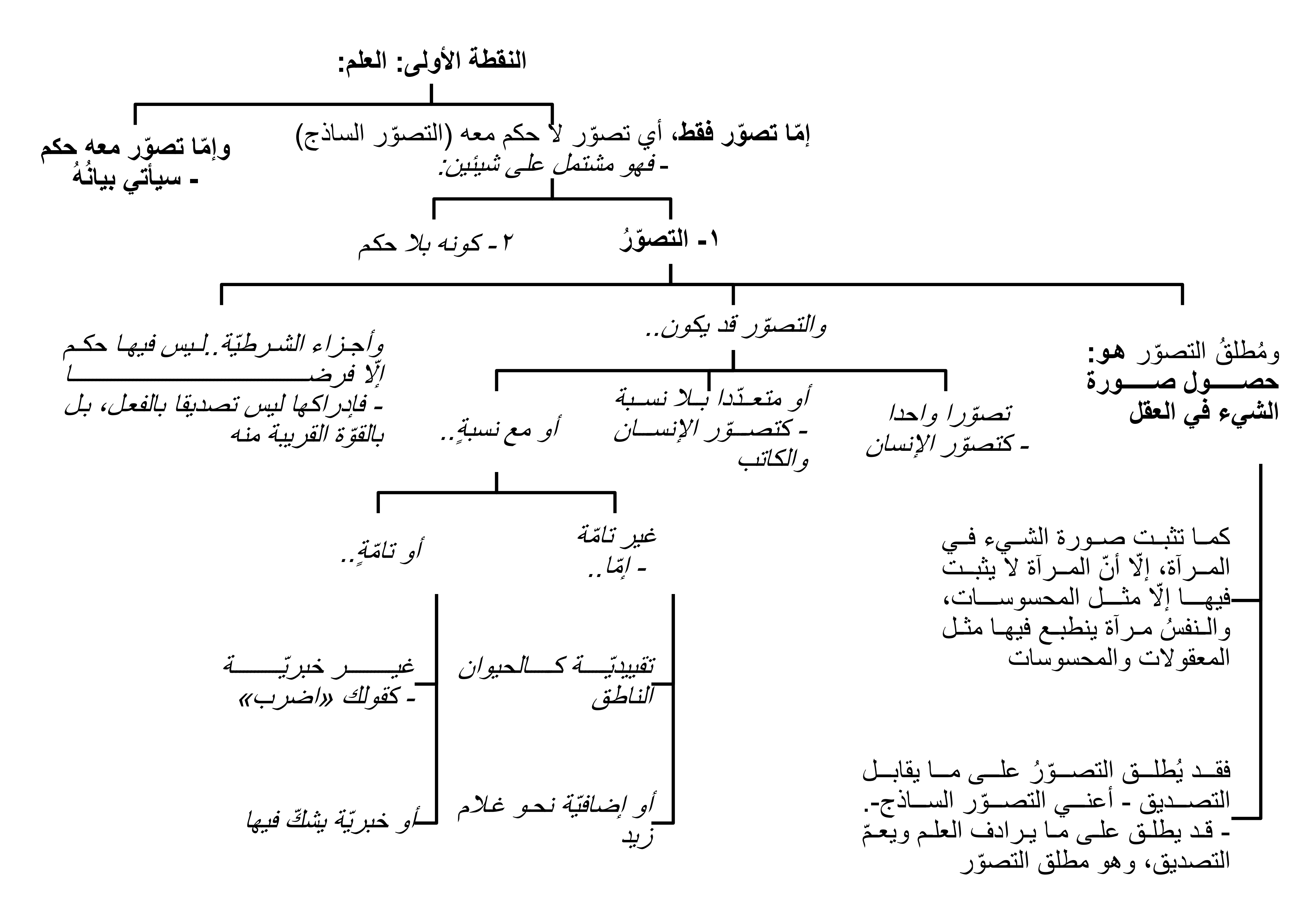
وبيانُ ذلك في نقاطٍ <u>سيأتي بيانُها</u>:

النقطة الأولى: العلم

النقطة الثانية: وليس كلٌّ من التصور والتصديق بديهيّا فقط ولا نظريّا فقط وإلّا لدار أو تسلسل

النقطة الثالثة: لما بطل القسمان الأولان تعيّن القسم الثالث

النقطة الرابعة:
- ورسّموا المنطقَ بأنّه: (آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر).


النقطة الأولى: العلم:
إمّا تصوّر فقط، أي تصوّر لا حكم معه (التصوّر الساذج)
- فهو مشتمل على شيئين:
وإمّا تصوّر معه حكم
- سيأتي بيانُهُ
١- التصوّرُ
٢- كونه بلا حكم
ومُطلقُ التصوّر هو: حصول صورة الشيء في العقل
والتصوّر قد يكون..
وأجزاء الشرطيّة..ليس فيها حكم إلّا فرضا
- فإدراكها ليس تصديقا بالفعل، بل بالقوّة القريبة منه
تصوّرا واحدا
- كتصوّر الإنسان
أو متعدّدا بلا نسبة
- كتصوّر الإنسان والكاتب
أو مع نسبةٍ..
غير تامّة
- إمّا..
أو تامّةٍ..
تقييديّة كالحيوان الناطق
أو إضافيّة نحو غلام زيد
غير خبريّة
- كقولك «اضرب»
أو خبريّة يشكّ فيها
كما تثبت صورة الشيء في المرآة، إلّا أنّ المرآة لا يثبت فيها إلّا مثل المحسوسات، والنفسُ مرآة ينطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات
فقد يُطلق التصوّرُ على ما يقابل التصديق - أعني التصوّر الساذج-.
- قد يطلق على ما يرادف العلم ويعمّ التصديق، وهو مطلق التصوّر

تابع النقطة الأولى: العلم:
وإمّا تصوّر معه حكم

والحكمُ: إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا.

وهذا يعمّ الحكم الحملي والاتّصالي والانفصالي إيجابا أو سلبا

والإيجاب هو إيقاع النسبة، والسلب هو انتزاعها

- مِثالٌ:

فإذا قلنا:

«الإنسان كاتب»
- فقد أسندنا الكاتب إلى الإنسان وأوقعنا نسبة ثبوت الكتابة إليه، وهو الإيجاب

أو: «الإنسان ليس بكاتب»
- فقد رفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه، وهو السلب

← فلا بدّ هنا أن يدرك

١- «الإنسان» (تصوّر المحكوم عليه)

٢- مفهوم الكاتب (تصور المحكوم به)
- *وتأخّرُ إدراك مفهوم الكاتب عن إدراك الإنسان ليس أمرا واجبا، بل هو أمر استحساني، فإن الأولى أن يلاحظ الذات أولا ثم مفهوم الصفات*

٣- إدراك نسبة ثبوت الكتابة إلى الإنسان (تصوّر النسبة الحكميّة)
- *ولا بدّ أن تتأخّر عن إدراكهما معا*

٤- وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها (وهو الحكم)

لا نعني بإدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها أن يدرك معنى الوقوع أو اللاوقوع مضافا إلى النسبة، فإنّ إدراكهما بهذا المعنى ليس حكما - بل هو إدراك مركّب تقييديّ من قبيل الإضافة

بل نعني..

بـ«إدراك الوقوع» أن يدرك أنّ النسبة واقعة، ويسمّى هذا الإدراك حكما إيجابيّا

وبـ«إدراك عدم الوقوع» أن يدرك أنّ النسبة ليست بواقعة، ويسمّى هذا الإدراك حكما سلبي

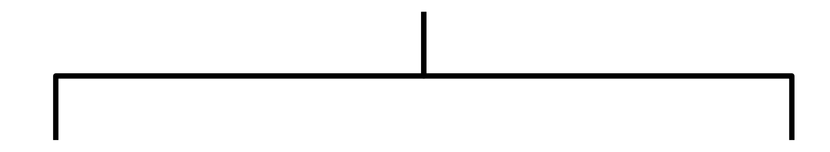
وهذا الإدراك يجب أن يتأخّر عن إدراك النسبة الحكميّة

وهذا التصوّر لا بدّ أن يكون متعدّدا
- *إذ لا بدّ فيه من تصوّر المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكميّة حتّى يمكن اقتران الحكم به*

ويقال للمجموع: «تصديق».
- كما إذا تصوّرنا الإنسان وحكمنا عليه بأنّه كاتب أو ليس بكاتب

تابع النقطة الأولى: العلم:
وإمّا تصوّر معه حكم
- تنبيهاتٌ:

الفرق إدراك النسبة الحكميّة وبين الإدراك الذي سمّيناه «حكما»:



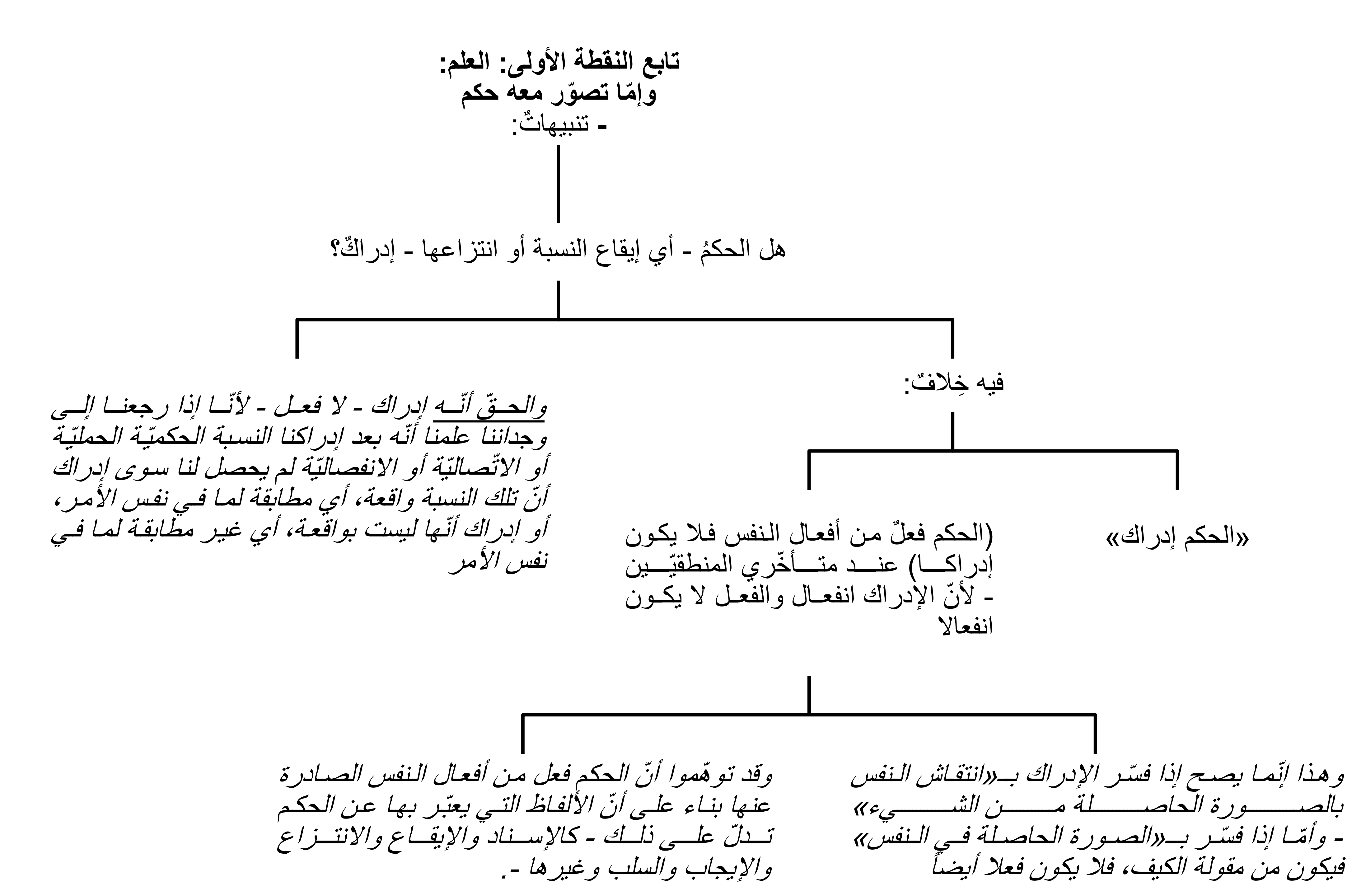
ربما يحصل إدراك النسبة الحكميّة بدون الحكم

ولكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم

١- كمن تشكّك في النسبة أو توهّمها، فإنّ الشك في النسبة أو توهّمها بدون تصوّرها محالٌ

٢- وكذلك من ظنّ وقوع النسبة وتوهّم عدم وقوعها، فإنّه قد حصل له إدراك النسبة الحكميّة وتجويز جانب السلب - تجويزا مرجوحا - ولم يحصل له الحكم السلبيّ، فإدراك النسبة الحكميّة مغاير للحكم السلبيّ

٣- وكذا لو ظنّ عدم وقوعها وتوهّم وقوعها، فقد حصل له إدراك النسبة الحكميّة وتجويز جانب الإيجاب - تجويزا مرجوحا - ولم يحصل له الحكم الإيجابيّ. فإدراك النسبة الحكميّة مغاير للحكم الإيجابيّ



تابع النقطة الأولى: العلم:
وإمّا تصوّر معه حكم
- تنبيهاتٌ:
هل الحكمُ - أي إيقاع النسبة أو انتزاعها - إدراكٌ؟
فيه خِلافٌ:
«الحكم إدراك»
(الحكم فعلٌ من أفعال النفس فلا يكون إدراكا) عند متأخّري المنطقيّين - لأنّ الإدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا
وهذا إنّما يصح إذا فسّر الإدراك بـ«انتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء» - وأمّا إذا فسّر بـ«الصورة الحاصلة في النفس» فيكون من مقولة الكيف، فلا يكون فعلا أيضاً
وقد توهّموا أنّ الحكم فعل من أفعال النفس الصادرة عنها بناء على أنّ الألفاظ التي يعبّر بها عن الحكم تدلّ على ذلك - كالإسناد والإيقاع والانتزاع والإيجاب والسلب وغيرها -.
والحقّ أنّه إدراك - لا فعل - لأنّا إذا رجعنا إلى وجداننا علمنا أنّه بعد إدراكنا النسبة الحكميّة الحمليّة أو الاتّصاليّة أو الانفصاليّة لم يحصل لنا سوى إدراك أنّ تلك النسبة واقعة، أي مطابقة لما في نفس الأمر، أو إدراك أنّها ليست بواقعة، أي غير مطابقة لما في نفس الأمر

مُصْطفَى دَنْقَش

هل الحكمُ - أي إيقاع النسبة أو انتزاعها - إدراكٌ؟
- بناءً على هذا الخلاف: يكونُ التصديقُ.

على رأي الإمام *الرازي*:

ولو قلنا: «إنّه ليس بإدراك»..فيكونُ التصديق مجموع التصوّرات الثلاثة والحكم

لو قلنا: «إنّ الحكم إدراك»..فيكونُ التصديقُ مجموع التصوّرات الأربعة
١- تصوّر المحكوم عليه
٢- تصوّر المحكوم به
٣- تصوّر النسبة الحكميّة
٤- التصوّر الذي هو الحكم

ويَرِدُ عليه: أنَّهُ يصدق على تصوّر المحكوم عليه والحكم معا أنّه مجموع مركّب من إدراك وحكم، فيلزم أن يكون تصديقا
- وكذا يكون تصوّر المحكوم به مع الحكم تصديقا آخر
- وكذا تصوّر النسبة الحكميّة مع الحكم تصديقا ثالثا
- وكذا المجموع المركّب من هذه التصوّرات الثلاثة والحكم تصديقا رابعا
- ويحصل من تركيب اثنين منها مع الحكم ثلاثة أخرى، فيرتقي عدد التصديقات إلى سبعة

وإذا أردت تقسيم العلمِ على هذا المذهب..قلت: العلم إمّا..

أن يكون إدراكا لأمور أربعة
- وهي المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة أو غير واقعة -
- فهذا هو التصديقُ

وإمّا أن يكون إدراكا غير ذلك الإدراك المذكور
- وهذا هو التصوّر.

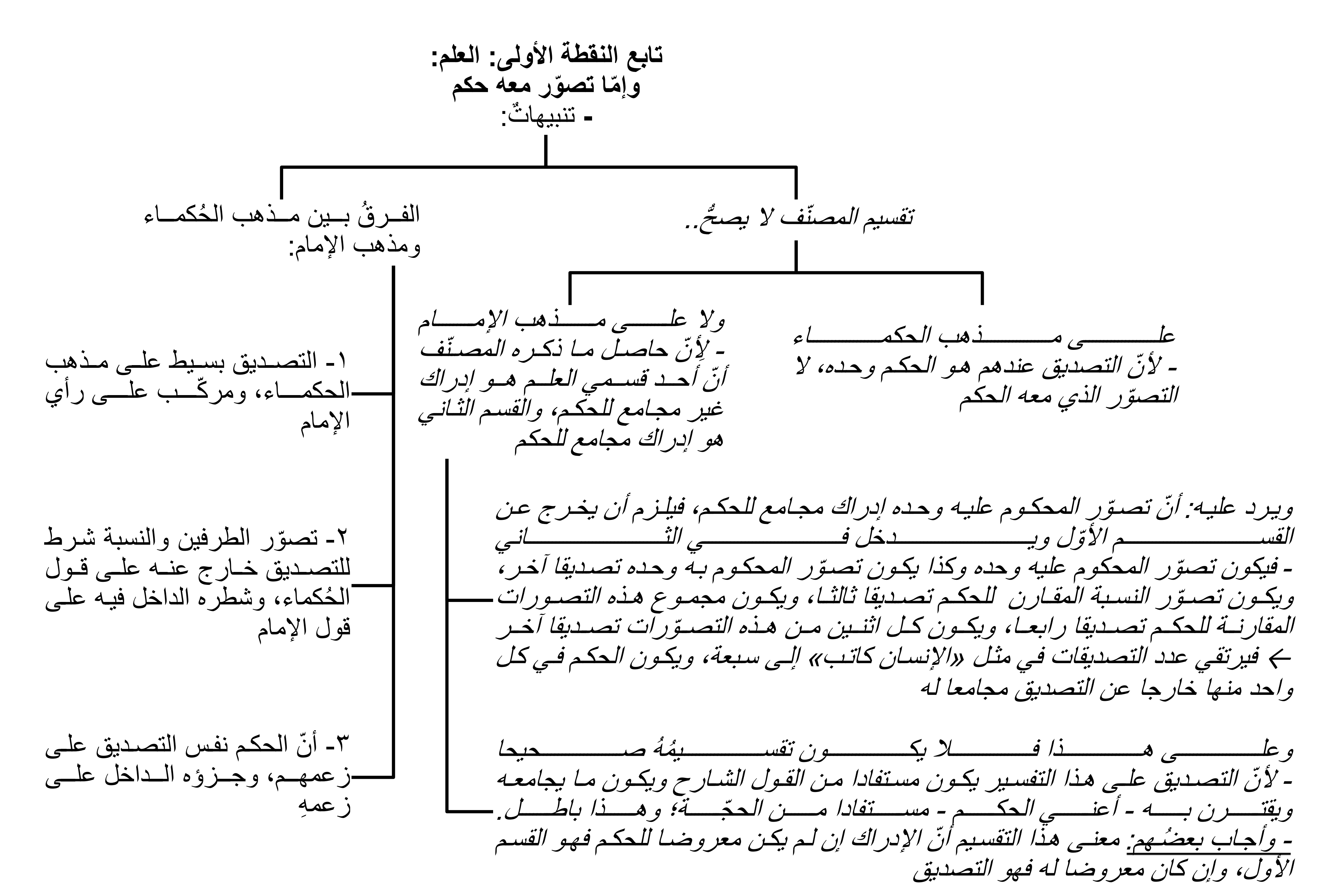
على رأي الحكماء:
التصديق هو الحكم فقط

وهذا هو الحقّ
- فتصوّر المحكوم عليه وتصوّر المحكوم به وتصور النسبة الحكميّة يشارك سائر التصوّرات في الاستحصال بالقول الشارح، فلا فائدة في ضمّها إلى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمّى بالتصديق، لأنّ هذا المجموع ليس له طريق خاصّ.
- فيكون الحكم أحد قسمي العِلم المسمّى بالتصديق، لكنّه مشروط في وجوده وتحقّقه إلى ضمّ أمور متعدّدة من أفراد القسم الآخر.

فإذا أردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت: العلم - أي الإدراك، مطلقا – إمّا..

أن يكون إدراكا لأنّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة
- وهو يسمى تصديقا

وإمّا أن يكون إدراكا لغير ذلك
- وهو يُسمّى تصوّرا.


تابع النقطة الأولى: العلم:
وإمّا تصوّر معه حكم
- تنبيهاتٌ:
تقسيم المصنّف لا يصحُّ..
الفرقُ بين مذهب الحُكماء ومذهب الإمام:
على مذهب الحكماء
- لأنّ التصديق عندهم هو الحكم وحده، لا التصوّر الذي معه الحكم
ولا على مذهب الإمام
- لأِنّ حاصل ما ذكره المصنّف أنّ أحد قسمي العلم هو إدراك غير مجامع للحكم، والقسم الثاني هو إدراك مجامع للحكم
ويرد عليه: أنّ تصوّر المحكوم عليه وحده إدراك مجامع للحكم، فيلزم أن يخرج عن القسم الأوّل ويدخل في الثاني
- فيكون تصوّر المحكوم عليه وحده وكذا يكون تصوّر المحكوم به وحده تصديقا آخر، ويكون تصوّر النسبة المقارن للحكم تصديقا ثالثا، ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقا رابعا، ويكون كل اثنين من هذه التصوّرات تصديقا آخر ← فيرتقي عدد التصديقات في مثل «الإنسان كاتب» إلى سبعة، ويكون الحكم في كل واحد منها خارجا عن التصديق مجامعا له
وعلى هذا فلا يكون تقسيمُهُ صحيحا
- لأنّ التصديق على هذا التفسير يكون مستفادا من القول الشارح ويكون ما يجامعه ويقترن به - أعني الحكم - مستفادا من الحجّة؛ وهذا باطل.
- وأجاب بعضُهم: معنى هذا التقسيم أنّ الإدراك إن لم يكن معروضا للحكم فهو القسم الأول، وإن كان معروضا له فهو التصديق
١- التصديق بسيط على مذهب الحكماء، ومركّب على رأي الإمام
٢- تصوّر الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قول الحُكماء، وشطره الداخل فيه على قول الإمام
٣- أنّ الحكم نفس التصديق على زعمهم، وجزؤه الداخل على زعمهِ

مُصْطفَى دَنْقَش

المشهور بين القوم «أنّ العلم إمّا مُطلق التصوّر وإمّا تصديق» والمصنّف عدل عنه إلى التصوّر الساذج وإلى التصديق

- وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين:

١- الوجه الأول: التقسيم فاسد

ففي التقسيم المشهور: يلزمُ أحد الأمرين، وهو..
أ- إمّا أن يكون قسم الشيء قسيما له
ب- أو يكون قسيم الشيء قسما منه

وذلك لأنّ التصديق..

الذي هو الإدراك المجامع للحكم أو المعروض للحكم

إن كان عبارة عن التصوّر مع الحكم..فيُشكلُ بكون التصوّر قسيما لِلتصديق

وإن كان عبارة عن الحكم، والحكمُ قسيمٌ للتصوّر، وقد جعل في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصوّر، فيكون قسيم الشيء قسما منه

والذي هو المجموع المركّب من التصورات الثلاث والحكم - على مذهب الإمامِ-..فلا يظهر أنّ التصديق بهذا المعنى قسم من التصوّر، إذ لا يلزم أن يكون المجموع المركّب من شيء وآخر قسما منه ومندرجا تحته - ألا ترى أنّ مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا

فيقال: التصديق بمعنى المجموع المركّب قسم للتصوّر؛ كما أنّه بمعنى الحكم قسيم له أيضا، وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصوّر فيكون قسيم الشيء قسما منه

<u>ودُفِعَ هذا الاعتراضُ بالآتي:</u>
- ظاهر عبارتهم يوهم التباسا يزول بتفسيرهم التصديق والتصوّر المقابل له
- فَمَن قسّم العلم إلى مطلق التصوّر والتصديق لم يرد بالتصوّر معنى عامّا شاملا للتصديق، بل أراد بالتصديق..

إدراك أنّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة، وأراد بالتصوّر إدراك ما عدا ذلك، ولا شكّ أنّ هذين القسمين متقابلان، ليس أحدهما متناولا للآخر أصلا - وأمّا التصوّر بمعنى الإدراك مطلقا - وهو مرادف للعلم - فهو معنى آخر، ولفظ «التصوّر» يطلق بالاشتراك اللفظيّ على معنى الإدراك مطلقا وعلى معنى الإدراك المغاير للإدراك المسمّى بالحكم، فلا يلزم شيء من المحذورين.

أو أرادَ المجموع المركّب من الإدراك والحكم، وأراد بالتصوّر إدراك ما عدا ذلك، فلا محذور أيضاً

وأمّا إذا قسّم العلم إلى التصوّر الساذج، وإلى التصديق..فلا ورود له عليه - لأنّا نختار أنّ التصديق هو التصوّر مع الحكم، وقسيم التصديق ليس مطلق التصوّر، بل التصوّر الساذج، فلا يلزم كونُ قسم الشيء قسيما له

٢- الوجه الثاني: المراد بالتصوّر..

في التقسيم المشهور:

إمّا..

الحضور الذهني مطلقا

- فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره لأنّ «الحضور الذهنيّ مطلقا» نفس العلم

أو الحضور الذهني المقيّد بعدم الحكم

- فيمتنعُ اعتبار التصوّر في التصديق، لأنّ عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في التصوّر، فلو كان التصوّر معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه - والحكم معتبر فيه أيضا - فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق، وإنّه محال *لأنّه يلزم عنه..*

١- تركّب الشيء من النقيضين على مذهب الإمام

٢- واشتراط الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء

وجوابه: الحضور الذهنيّ مطلقا هو العلم، والتصوّرُ إمّا أن يعتبرَ..

«بشرط شيء» أي بشرطِ الحكم

- فهو التصديق

أو «بشرط لا شيء» أي بشرطِ عدم الحكم

- فيقال له التصوّر الساذج، وهو المقابل للتصديق

أو «لا بشرط شيء»

- وهو مطلق التصوّر، وهو المعتبر في التصديق شرطا أو شطرا

***اعتُرِضَ:** المعتبر في التصديق - شرطا أو شطرا - هو تصوّر المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكميّة، وكلّ واحد من هذه التصوّرات مستفاد من القول الشارح إذا كان نظريّا، فيكون كلّ واحد منها تصوّرا ساذجا مقابلا للتصديق فقد اعتبر في التصديق - شرطا أو شطرا - التصور الذي اعتبر فيه عدم الحكم، فقد اشتُرِطَ في الشيءِ نقيضُهُ*

***الجواب:** لا يلزم تركيب التصديق من الحكم ونقيضه، بل من الحكم والموصوف بنقيضه؛ ولا استحالة في ذلك*

- فكلّ واحد من أجزاء البيت موصوف بنقيض الآخر

- وشرط الصلاة كالطهارة مثلا موصوف بأنّه ليس بصلاة

في كلام المصنّف

إمّا..

الحضور الذهنيّ مطلقا

- فيلزمُ

١- انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره

٢- أن يكون قوله «فقط» لغوا لا حاجة إليه

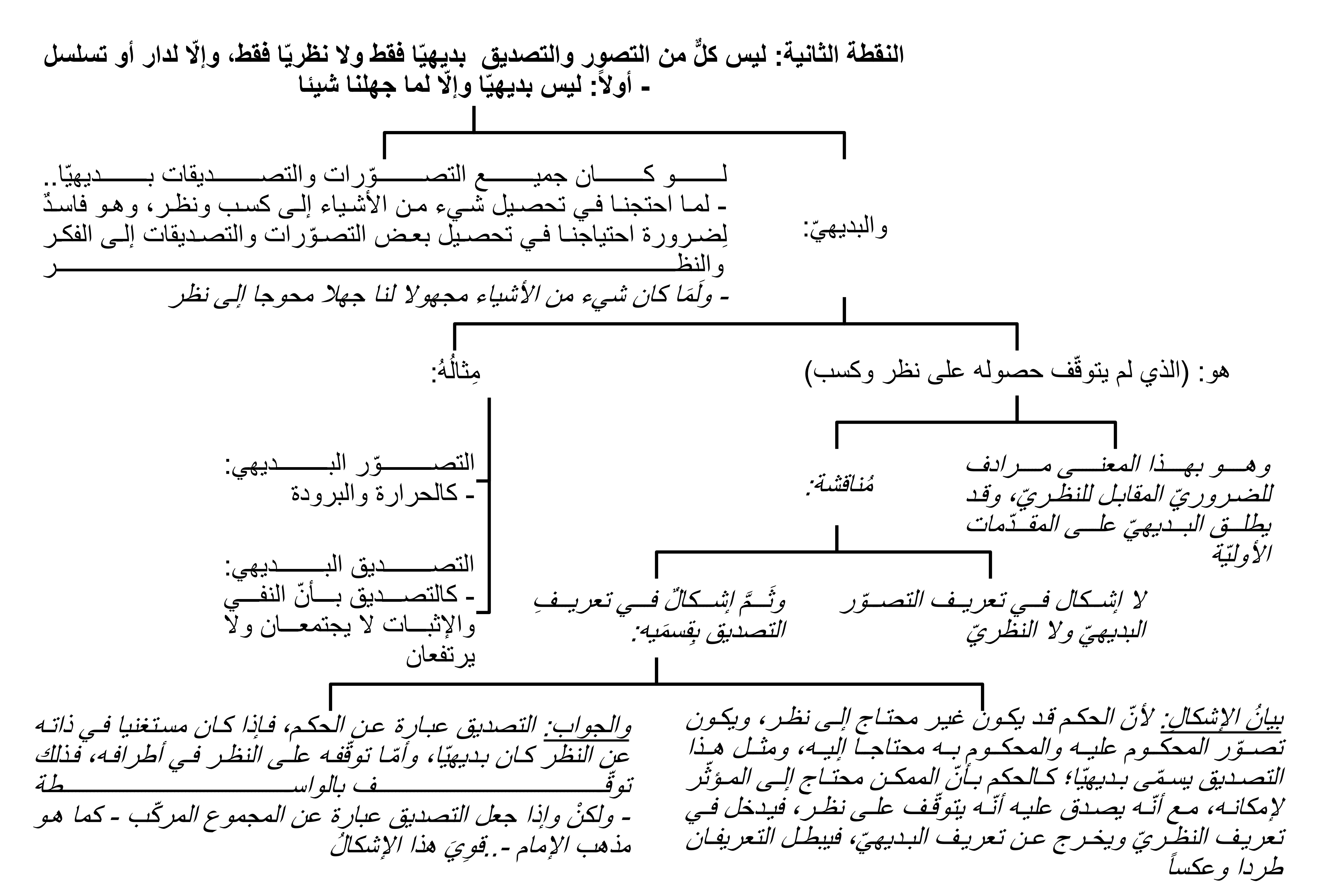
أو الحضور المقيّد بعدم الحكم

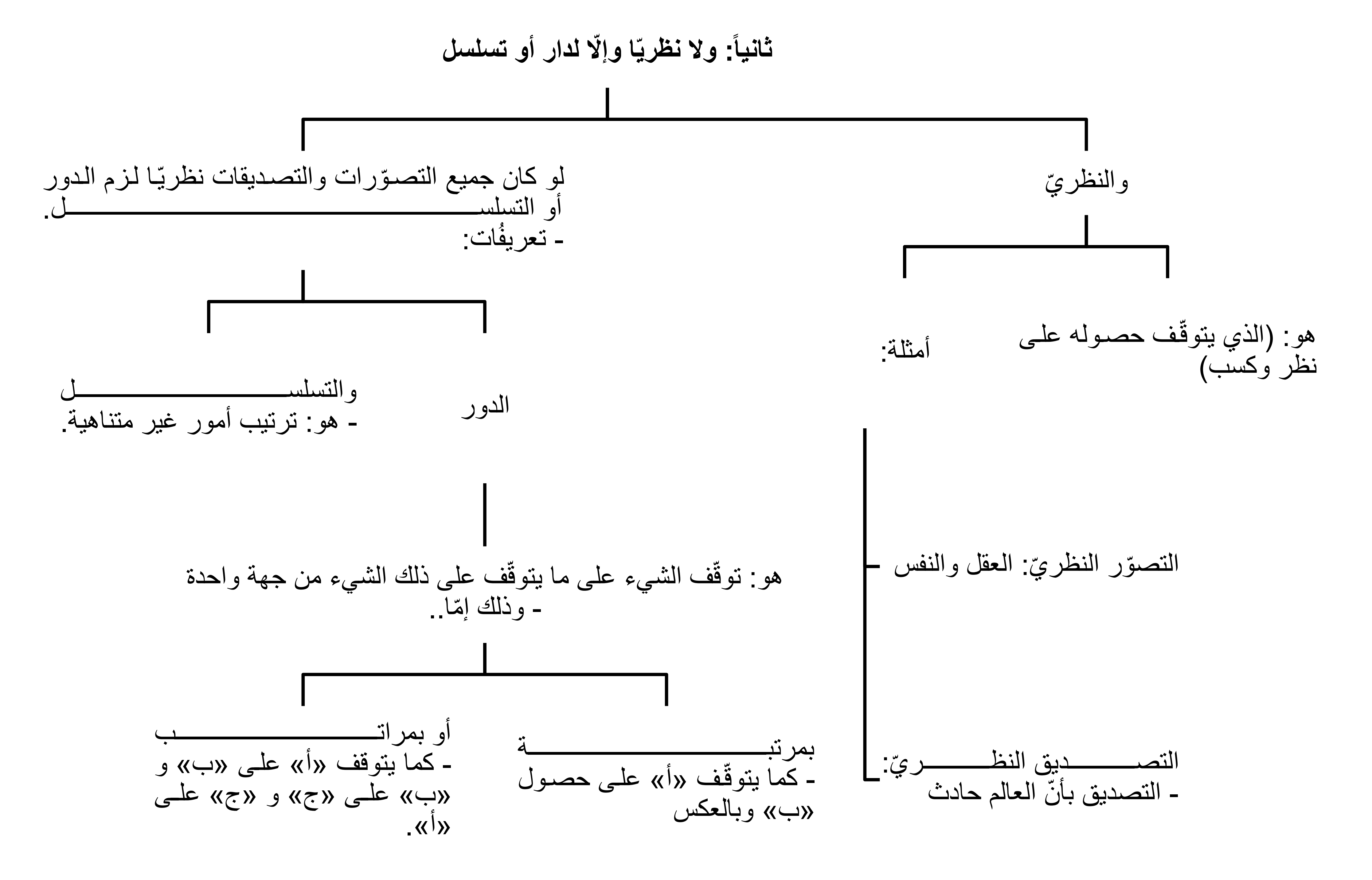
- فيلزم امتناع اعتبار «التصوّر فقط» في التصديق.

والجواب هو نفسُ الجواب عن كلام القوم أيضا

- بل كلام المصنّف لا يقتضي إلا أن يكون للتصور معنى واحد متناول للتصوّر فقط وللتصور مع الحكم

- وكذا المعتبر في التصديق شرطا أو شطراً هو التصوّر مطلقا - لا التصوّر فقط - وعدم الحكم إنّما اعتبر في التصوّر فقط، لا في التصوّر مطلقا؛ فاندفع الاعتراض


النقطة الثانية: ليس كلٌّ من التصور والتصديق بديهيّا فقط ولا نظريّا فقط، وإلّا لدار أو تسلسل
- أولاً: ليس بديهيّا وإلّا لما جهلنا شيئا
لو كان جميع التصوّرات والتصديقات بديهيّا..
- لما احتجنا في تحصيل شيء من الأشياء إلى كسب ونظر، وهو فاسدٌ لِضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصوّرات والتصديقات إلى الفكر والنظر
- ولَمَا كان شيء من الأشياء مجهولا لنا جهلا محوجا إلى نظر
والبديهيّ:
هو: (الذي لم يتوقّف حصوله على نظر وكسب)
مِثالُهُ:
وهو بهذا المعنى مرادف للضروريّ المقابل للنظريّ، وقد يطلق البديهيّ على المقدّمات الأوليّة
مُناقشة:
التصوّر البديهي:
- كالحرارة والبرودة
التصديق البديهي:
- كالتصديق بأنّ النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
لا إشكال في تعريف التصوّر البديهيّ ولا النظريّ
وثَمَّ إشكالٌ في تعريفِ التصديق بِقسمَيه:
بيانُ الإشكال: لأنّ الحكم قد يكون غير محتاج إلى نظر، ويكون تصوّر المحكوم عليه والمحكوم به محتاجا إليه، ومثل هذا التصديق يسمّى بديهيّا؛ كالحكم بأنّ الممكن محتاج إلى المؤثّر لإمكانه، مع أنّه يصدق عليه أنّه يتوقّف على نظر، فيدخل في تعريف النظريّ ويخرج عن تعريف البديهيّ، فيبطل التعريفان طردا وعكساً
والجواب: التصديق عبارة عن الحكم، فإذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بديهيّا، وأمّا توقّفه على النظر في أطرافه، فذلك توقّف بالواسطة
- ولكنْ وإذا جعل التصديق عبارة عن المجموع المركّب - كما هو مذهب الإمام -..قوِيَ هذا الإشكالُ


ثانياً: ولا نظريّا وإلّا لدار أو تسلسل
والنظريّ
لو كان جميع التصوّرات والتصديقات نظريّا لزم الدور أو التسلسل.
- تعريفُات:
هو: (الذي يتوقّف حصوله على نظر وكسب)
أمثلة:
الدور
والتسلسل
- هو: ترتيب أمور غير متناهية.
هو: توقّف الشيء على ما يتوقّف على ذلك الشيء من جهة واحدة
- وذلك إمّا..
التصوّر النظريّ: العقل والنفس
بمرتبة
- كما يتوقّف «أ» على حصول «ب» وبالعكس
أو بمراتب
- كما يتوقف «أ» على «ب» و «ب» على «ج» و «ج» على «أ».
التصديق النظريّ:
- التصديق بأنّ العالم حادث

ثانياً: ولا نظريّا وإلّا لدار أو تسلسل

- لو كان جميع التصوّرات والتصديقات نظريّا لزم الدور أو التسلسل.

بيـــــــــــــانُ الملازمـــــــــــــة:
- لأنّه على ذلك التقدير إذا حاولنا تحصيل شيء منهما، فلا بدّ أن يكون حصوله بعلم آخر، وذلك العلم الآخر أيضا نظريّ، فيكون حصوله بعلم آخر - وهلمّ جرّا - فإمّا أنْ..

تذهب سلسلة الاكتساب إلى غير النهاية، وهو التسلسل

أو تعود فيلزم الدور.

<u>بيانُ بُطلان الدور:</u> لو كان تحصيل التصوّر والتصديق بطريـــق الـــدور..لامتنـــع التحصـــيل والاكتســـاب
- لأنّه يفضي إلى أن يكون الشيء حاصلا قبل حصوله بمرتبة واحدة أو بمراتب

فلو إذا توقّف حصول «أ» على حصول «ب» وحصول «ب» على حصول «أ» - إمّا بمرتبة أو بمراتب - كان حصول «ب» سابقا على حصول «أ» وحصول «أ» سابقا على حصول «ب»، وهو محال.

بيانُ بُطلان التسلسل: لو كان تحصيل التصوّر والتصديق بطريق التسلسل..لامتنع التحصيل والاكتساب:

١-لأنّ حصول العلم المطلوب يتوقّف حينئذ على استحضار ما لا نهاية له، واستحضار ما لا نهاية له محالٌ، والموقوف على المحال محال.

- اعتُرِضَ: استحضار أمور غير متناهية في زمان واحد أو في أزمنة متناهية محال، وأمّا استحضارها في أزمنة غير متناهية.فليس بمحال لجواز كون النفس قديمة موجودة في أزمنة غير متناهية ماضيةٍ، ويحصل لها في تلك الأزمنة إدراكات غير متناهية، فيحصل لها الآن الإدراك المطلوب الموقوف على تلك الإدراكات التي لا تتناهى، وهذه الأمور غير المتناهية معدات لحصول المطلوب

- جوابان لهذا الاعتراض:

١- هذا الدليلُ مبنيّ على حدوث النفس، وقد برهن عليه في فنّ الحكمة

- فالناظر لتحصيل المطلوب إذا توجّه إليه..فلا بدّ أن يحصل عنده - بعد ما قصد إليه وقبل أن يحصل له - جميع ما يتوقّف عليه من العلوم والإدراكات، وذلك زمان متناهٍ فيمتنع أن يحصل فيه أمور غير متناهية؛ وفساده ظاهر

ردٌّ لهذا الجواب: إذا توجه إلى تحصيل المطلوب بالنظر فلا يجب عليه إلّا ملاحظة ما هو مباد قريبة له ليتمكّن من النظر؛ وأمّا ملاحظة المبادئ البعيدة فلا.

- نعم، يجب أن يكون قد حصل له قبل تلك المبادئ البعيدة أنظارٌ، ليتصوّر حصول المبادئ القريبة

٢- العلوم السابقة ليست معدّات لحصول المطلوب، لأنّها تجامِعُه

- فالعلم بأجزاء المعرّف يجامع العلم بالمعرّف، والعلمُ بالمقدّمات يجامع العلم بالنتيجة، فلو كانت العلوم السابقة معدّات للمطلوب لما أمكن مجامعتها إيّاه، لأنّ المعدّ يوجب الاستعداد للشيء، والاستعداد اهو كونه موجودا بالقوّة، فيمتنع أن يجامع وجوده بالفعل

← فالعلوم السابقة إمّا علل موجبة للمطلوب أو شروط لحصوله، فلا بدّ أن تكون حاصلة مجتمعة معا عند حصول المطلوب فيلزم حينئذ إحاطة الذهن بأمور غير متناهية دفعة واحدة، وهو محالٌ.

رَدٌّ لهذا الجواب: نجد من أنفسنا في القياسات المركّبة الكثيرة المقدّمات والنتائج التي يتوصّل بها إلى المطلوب، أنّا نذهل عند حصول المطلوب عن كثير من تلك المقدّمات السابقة مع الجزم بالمطلوب

- فظهر أنّ العلوم والإدراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع المطلوب دفعة، بل يكفي حصولها متعاقبة، وحينئذ كان ذلك الاعتراض متّجها غير ساقط

- كما أنَّ العلوم السابقة وإن لم يجب اجتماعها مع المطلوب مفصّلة - أي بالفعل - لكنّها يجب أن تجامعه مجملة - إي بالقوّة القريبة

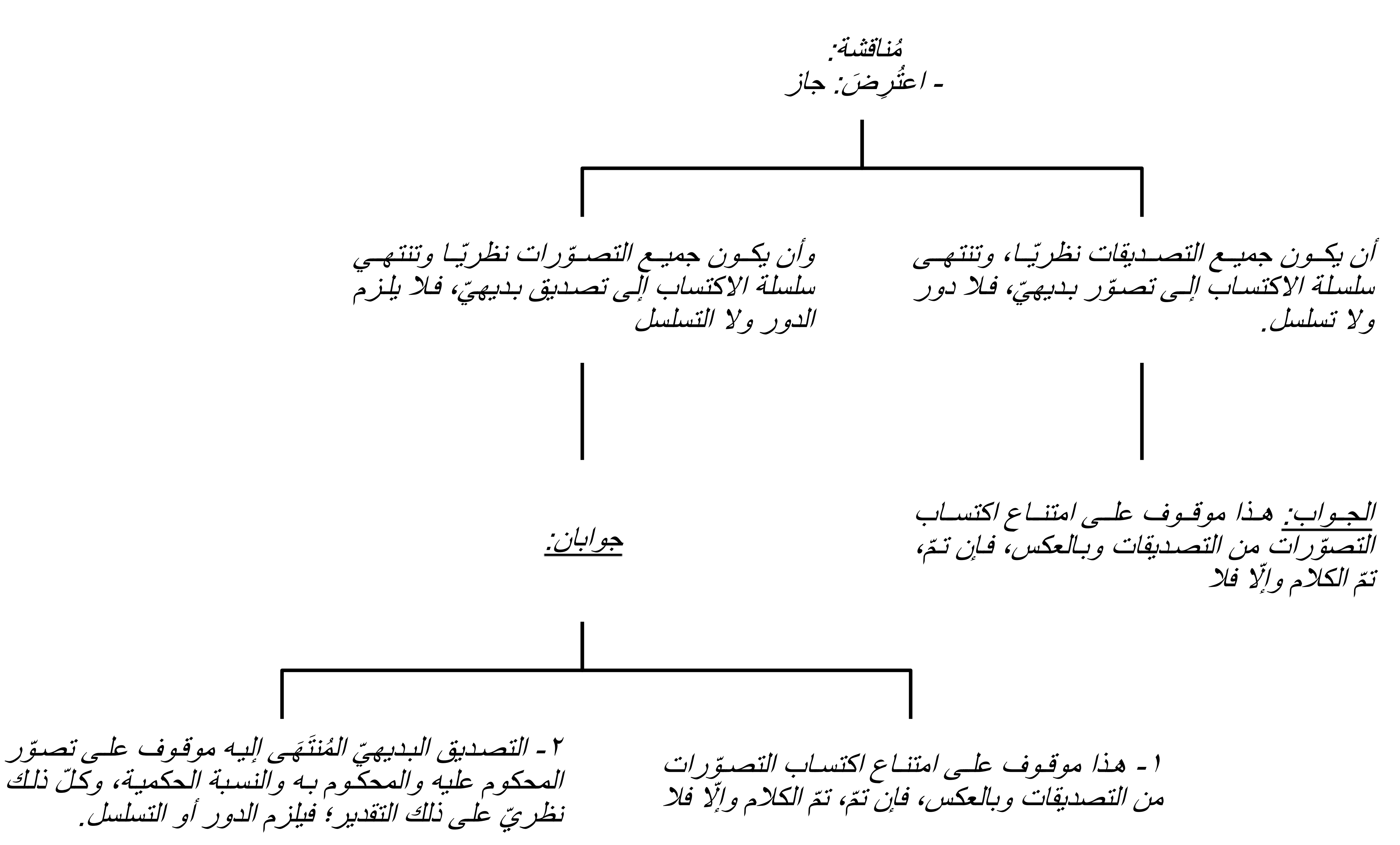
- وإدراكُ النفس دفعة لأمور غير متناهية مجملة غير محال، وإنّما المحال إدراكها إيّاها دفعة مفصّلة، فيجوز أن يحصل للنفس أمور غير متناهية مفصّلة في أزمنة غير متناهية، وتكون تلك الأمور حاصلة لها مجملةً الآن - أي عند حصول المطلوب المتوقّف عليها -.

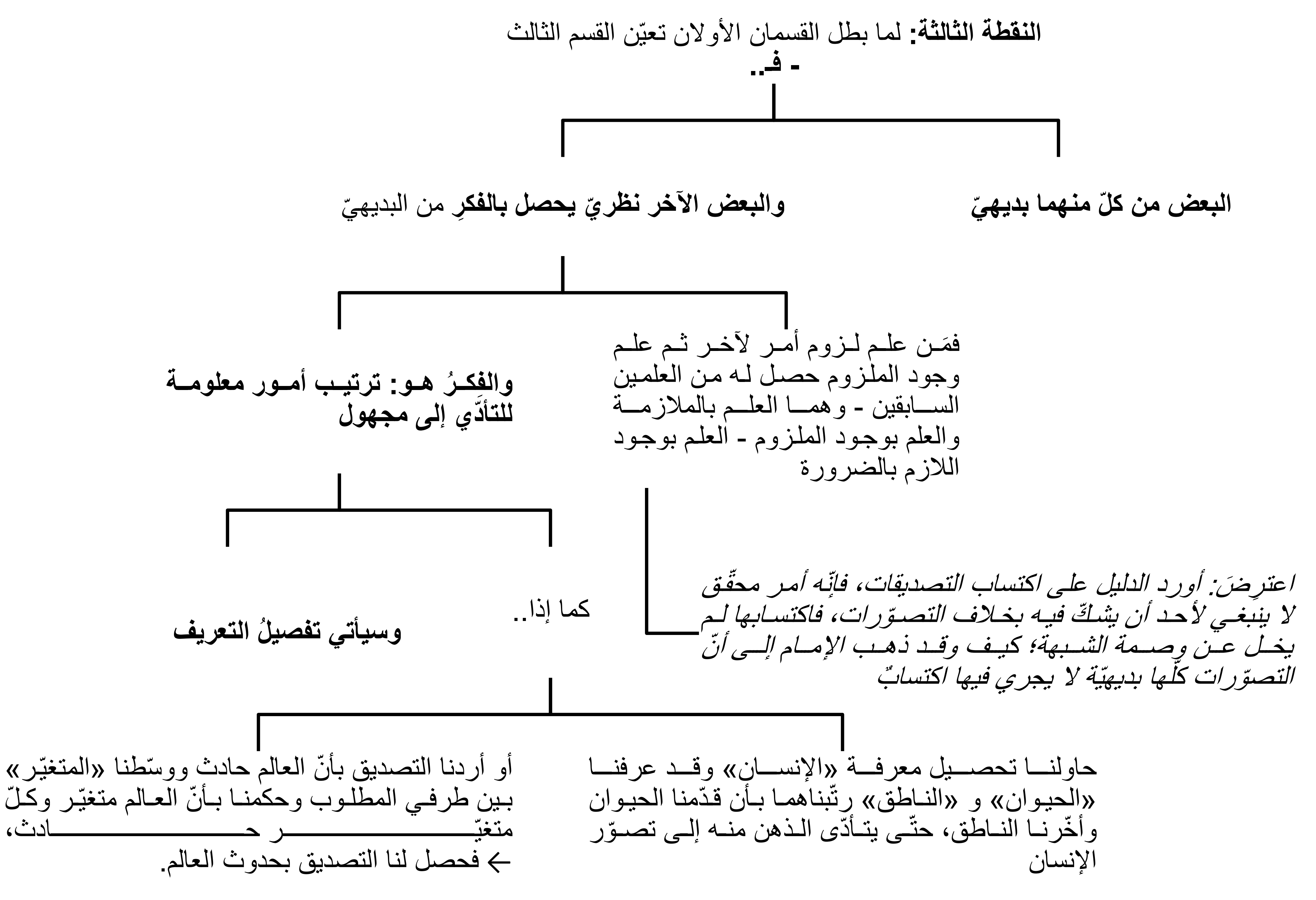
جوابُ هذا الرّد: كما جاز أن لا تكون تلك الأمور حاصلة بالفعل عند حصول المطلوب..جاز أيضا أن لا تكون حاصلة بالقوّة القريبة، فلا بدّ لنفي هذا الجواز من دليلٍ

٢- ليس جميع التصوّرات والتصديقات نظريّاً

- لأنّ بعض التصوّرات - كتصوّر الحرارة والبرودة وأمثالهما - وبعض التصديقات - كالتصديق بأنّ النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وبأنّ الكلّ أعظم من الجزء ونظائرهما - حاصلة بلا نظر واكتساب..

ثانياً: ولا نظريّا وإلّا لدار أو تسلسل




النقطة الثالثة: لما بطل القسمان الأولان تعيّن القسم الثالث
- فـ..
البعض من كلّ منهما بديهيّ
والبعض الآخر نظريّ يحصل بالفكرِ من البديهيّ
فمَن علم لزوم أمر لآخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين السابقين - وهما العلم بالملازمة والعلم بوجود الملزوم - العلم بوجود اللازم بالضرورة
والفكرُ هو: ترتيب أمور معلومة للتأدّي إلى مجهول
اعترِضَ: أورد الدليل على اكتساب التصديقات، فإنّه أمر محقّق لا ينبغي لأحد أن يشكّ فيه بخلاف التصوّرات، فاكتسابها لم يخل عن وصمة الشبهة؛ كيف وقد ذهب الإمام إلى أنّ التصوّرات كلّها بديهيّة لا يجري فيها اكتسابٌ
كما إذا..
وسيأتي تفصيلُ التعريف
حاولنا تحصيل معرفة «الإنسان» وقد عرفنا «الحيوان» و «الناطق» رتّبناهما بأن قدّمنا الحيوان وأخّرنا الناطق، حتّى يتأدّى الذهن منه إلى تصوّر الإنسان
أو أردنا التصديق بأنّ العالم حادث ووسّطنا «المتغيّر» بين طرفي المطلوب وحكمنا بأنّ العالم متغيّر وكلّ متغيّر حادث، ← فحصل لنا التصديق بحدوث العالم.

مُصْطفَى دَنْقَش

والفِكرُ هو: ترتيب أمور معلومة للتأدّي إلى مجهول

الترتيب

تعريف «الترتيب»

لغةً: (جعل كلّ شيء في مرتبته)

- مُصطفى: (في التعريفِ دورٌ إذ استُعمِلت مادّة المُعرَّف في التعريفِ)

اصطلاحاً: (جعل الأشياء المتعدّدة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى البعض -

وأمّا «التأليف» فهو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم «الواحد» ولم تعتبر في مفهومه النسبة بالتقدّم والتأخّر، والتركيب يرادف التأليف

وذلك الترتيب ليس بصواب دائما

وذلك لمناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين

أي قد يفكّر الشخصُ الواحد في وقت ويعتقد حكما، ثم يفكّر في وقت آخر ويعتقد حكما آخر مناقضا للحكم الأوّل

← **فمسّت الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريّات التصوّرية والتصديقيّة من الضروريّات والإحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها، وهو المنطق.**

فبداهة العقل لا تفي بتمييز الخطأ عن الصواب، وإلّا لما وقع الخطأ من العقلاء الطالبين للصواب، الهاربين عن الخطأ

وأشار إلى أنّ اكتساب النظريّات يستند إلى الضروريّات إمّا ابتداء أو بواسطة - فقد يكتسب نظريّ من نظريّ آخرلكن لا بدّ من الانتهاء إلى الضروريّات دفعا للدور أو التسلسل

والفكرُ مُكَوَّنٌ مِن مادّةٍ هي الأمور المعلومة، وصورةٍ هي الهيأة الاجتماعيّة اللازمة للترتيب، فإذا صحّتا كان الفكر صحيحا، أو فسدتا معا أو فسدت إحداهما كان فاسدا

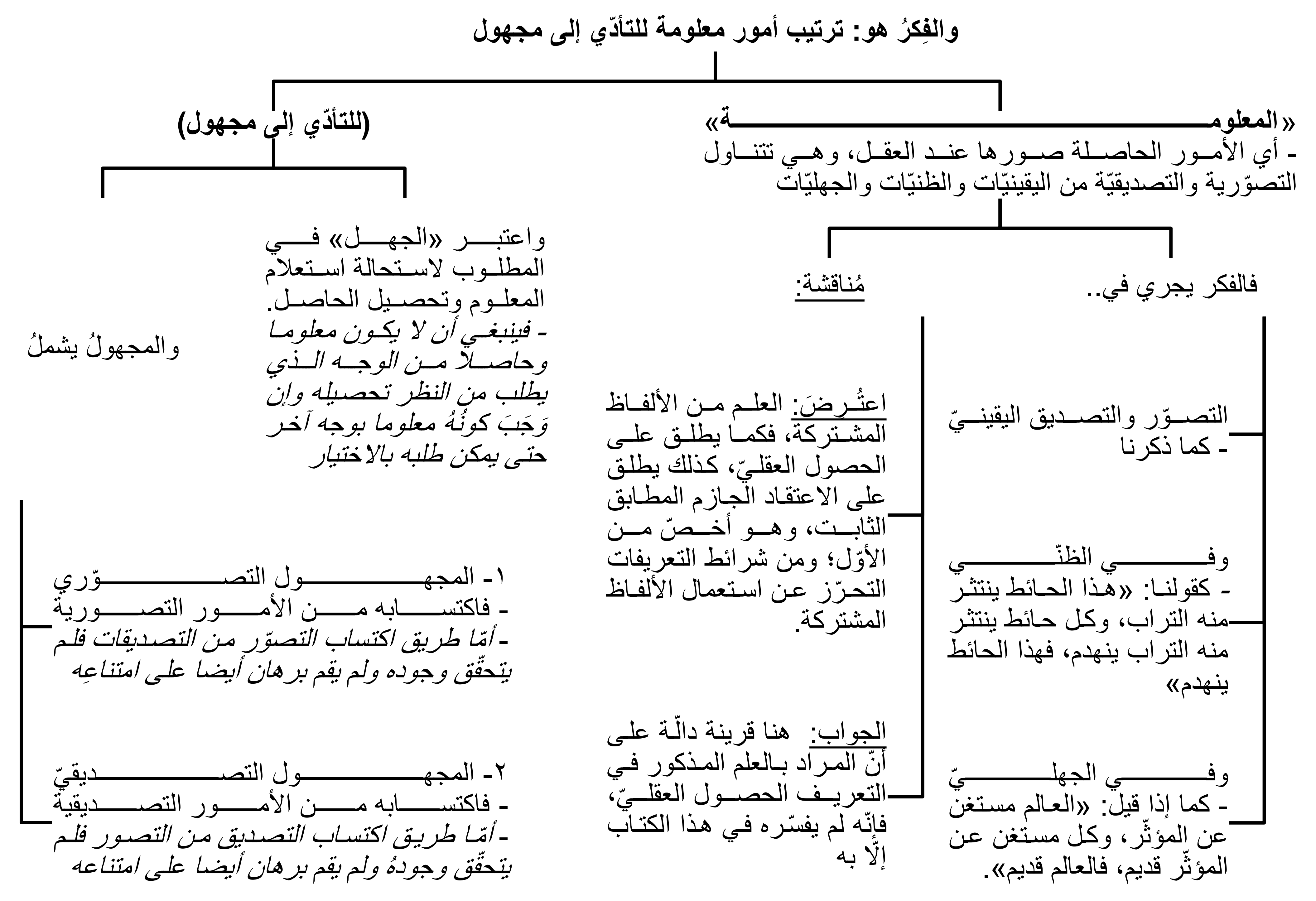
وإنّما سمّي بالمنطقِ لأنّ ظهور القوّة النطقيّة إنّما يحصل بسببه - *فالنطق يطلق على..*

١ - النطق الظاهريّ، وهو التكلّم - وهذا الفنّ يقوّيهِ

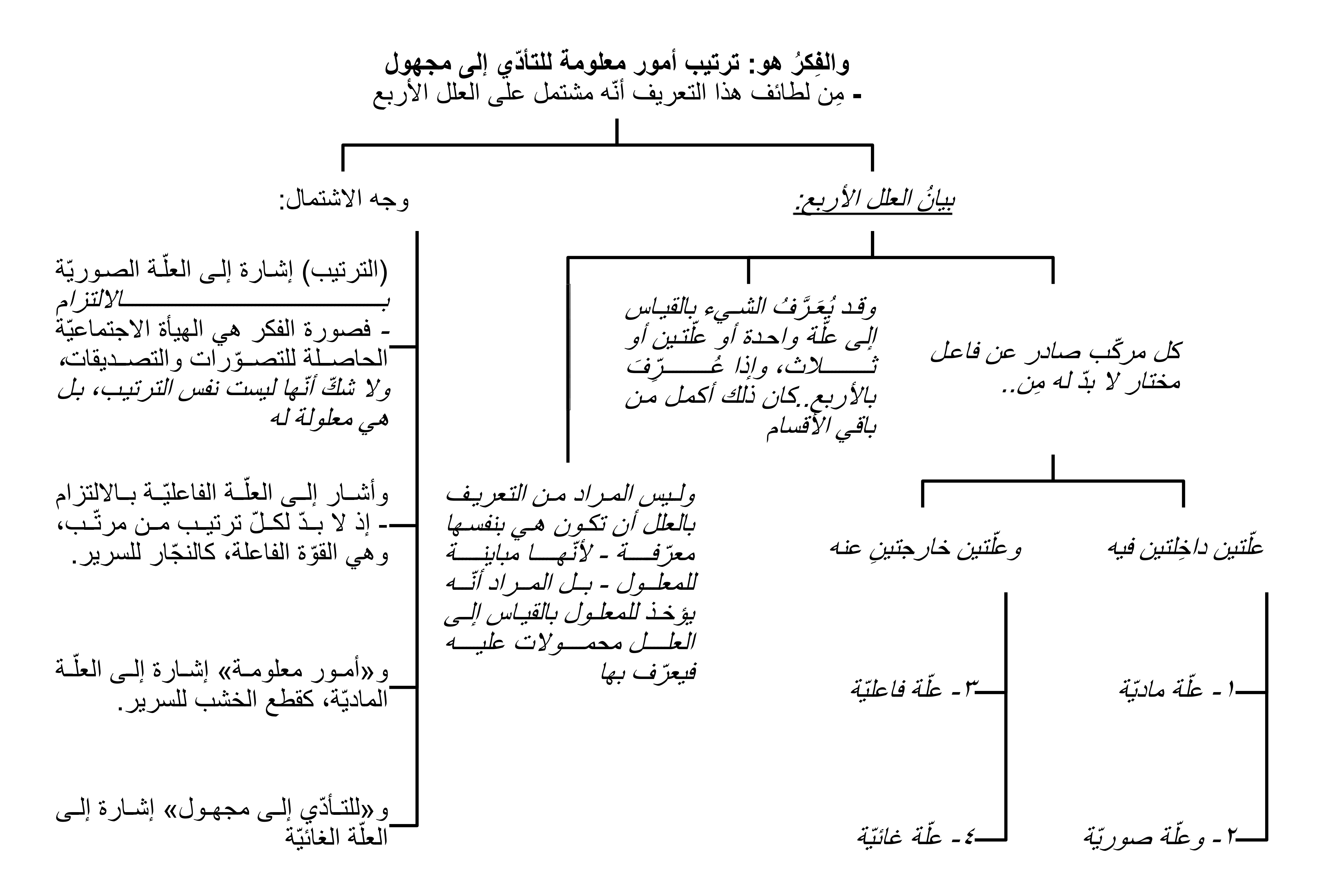
٢ - والنطق الباطنيّ، وهو إدراك المعقولات - وهذا الفنّ يسلك به مَسلك السدادِ

الأمـــــــــور

- المراد ما فوق الأمر الواحد، وكذلك كلّ جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن.



والفِكرُ هو: ترتيب أمور معلومة للتأدّي إلى مجهول
«المعلومة»
- أي الأمور الحاصلة صورها عند العقل، وهي تتناول التصوّرية والتصديقيّة من اليقينيّات والظنيّات والجهليّات
فالفكر يجري في..
التصوّر والتصديق اليقينيّ
- كما ذكرنا
وفي الظنّي
- كقولنا: «هذا الحائط ينتثر منه التراب، وكل حائط ينتثر منه التراب ينهدم، فهذا الحائط ينهدم»
وفي الجهليّ
- كما إذا قيل: «العالم مستغن عن المؤثّر، وكل مستغن عن المؤثّر قديم، فالعالم قديم».
مُناقشة:
اعتُرِضَ: العلم من الألفاظ المشتركة، فكما يطلق على الحصول العقليّ، كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت، وهو أخصّ من الأوّل؛ ومن شرائط التعريفات التحرّز عن استعمال الألفاظ المشتركة.
الجواب: هنا قرينة دالّة على أنّ المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول العقليّ، فإنّه لم يفسّره في هذا الكتاب إلّا به
(للتأدّي إلى مجهول)
واعتبر «الجهل» في المطلوب لاستحالة استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل.
- *فينبغي أن لا يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي يطلب من النظر تحصيله وإن وَجَبَ كونُهُ معلوما بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار*
والمجهولُ يشملُ
١- المجهول التصوّري
- فاكتسابه من الأمور التصورية
- *أمّا طريق اكتساب التصوّر من التصديقات فلم يتحقّق وجوده ولم يقم برهان أيضا على امتناعِه*
٢- المجهول التصديقيّ
- فاكتسابه من الأمور التصديقية
- *أمّا طريق اكتساب التصديق من التصور فلم يتحقّق وجودهُ ولم يقم برهان أيضا على امتناعه*


والفِكرُ هو: ترتيب أمور معلومة للتأدّي إلى مجهول
- مِن لطائف هذا التعريف أنّه مشتمل على العلل الأربع
بيانُ العلل الأربع:
وجه الاشتمال:
كل مركّب صادر عن فاعل مختار لا بدّ له مِن..
وقد يُعَرَّفُ الشيء بالقياس إلى علّة واحدة أو علّتين أو ثلاث، وإذا عُرِّفَ بالأربع..كان ذلك أكمل من باقي الأقسام
وليس المراد من التعريف بالعلل أن تكون هي بنفسها معرّفة - لأنّها مباينة للمعلول - بل المراد أنّه يؤخذ للمعلول بالقياس إلى العلل محمولات عليه فيعرّف بها
علّتين داخِلتين فيه
وعلّتين خارجتين عنه
١ - علّة ماديّة
٢ - وعلّة صوريّة
٣ - علّة فاعليّة
٤ - علّة غائيّة
(الترتيب) إشارة إلى العلّة الصوريّة *بالالتزام*
- فصورة الفكر هي الهيأة الاجتماعيّة الحاصلة للتصوّرات والتصديقات، *ولا شكّ أنّها ليست نفس الترتيب، بل هي معلولة له*
وأشار إلى العلّة الفاعليّة بالالتزام
- إذ لا بدّ لكلّ ترتيب من مرتّب، وهي القوّة الفاعلة، كالنجّار للسرير.
و«أمور معلومة» إشارة إلى العلّة الماديّة، كقطع الخشب للسرير.
و«للتأدّي إلى مجهول» إشارة إلى العلّة الغائيّة

النقطة الرابعة:

- ورسّموا المنطقَ بأنّه: (آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر).

فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه

كالمنشار للنجّار
- فإنّه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه

فخرجَ بـ(وصول أثره إليه) العلّةُ المتوسّطة فإنّها واسطة بين فاعلها ومنفعلها إذ علّة علّة الشيء علّةٌ لذلك الشيء بالواسطة، وإنما الواصل إليه أثر العلّة المتوسّطة
- فـ(أ) إذا كان علّة لـ(ب) و (ب) علّة لـ(ج)..كان (أ) علّة لـ (ج) ولكن بواسطة (ب) إلّا أنّها ليست بواسطة بينهما في وصول أثر العلة البعيدة إلى المعلول، لأنّ أثر العلّة البعيدة لا يصل إلى المعلول

وإنّما كان المنطق «آلةً» لأنّه واسطة بين القوّة العاقلة، وبين المطالب الكسبيّة في الاكتساب

مُناقشة:

اعتُرِضَ: القوّة العاقلة قابلة للمطالب الكسبيّة لا فاعلة لها.

الجواب: الحكم إن كان..

فعلا..فلا إشكال في التصديقات

أو إدراكا..فكونه آلة إمّا..

بناء على الظاهر المتبادر إلى أفهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة لإدراكاتها

أو بناء على أنّه آلة بين القوّة العاقلة وبين المعلومات التي ترتبها لاكتساب المجهولات
- فالأثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة إيّاها على وجه الصواب إنّما هو بواسطة هذا الفنّ

- ورسّموا المنطقَ بأنّه: (آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر).

قانونية:

(تعصم مراعاتها الذهن)
- فالمنطق ليس هو نفسه يعصم الذهن عن الخطأ، وإلّا لم يعرض للمنطقيّ خطأ أصلا؛ وليس كذلك، فإنّه ربما يخطئ لإهمال الآلة.

القانون: (أمر كلّيّ ينطبق على جميع جزئيّاته ليتعرّف أحكامها منه)

وإنّما كان المنطق «**قانونا**» لأنّ مسائله قوانين كليّة منطبقة على سائر جزئيّاتها
- كما إذا عرفنا أنّ السالبة الضروريّة تنعكس إلى سالبة دائمة، عرفنا منه أنّ قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة» ينعكس إلى قولنا: «لا شيء من الحجر بإنسان دائما».

كقول النحاة: «الفاعل مرفوع» *فالفاعل أمر كلّي - أي مفهوم كلّيّ لا يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه - وله جزئيّات متعدّدة يحمل هو عليها بهو هو، وهذه القضيّة أيضا أمر كلّيّ، أي قضيّة كليّة قد حكم فيها على* جميع جزئيّات *موضوعها*، حتّى يتعرّف منه أنّ «زيدا» مرفوع في قولنا: «ضرب زيد» فإنّه فاعل.

«منطبق» *أي مشتمل بالقوّة على جميع أحكام* جزئيّات موضوعه

«ليتعرّف أحكامها منه» *أي بالفعل*

فهذه الفروع مندرجة تحت القضيّة الكليّة المشتملة عليها بالقوّة القريبة من الفعل - واستخراجها من القوةِ القريبةِ إلى الفعل يسمّى تفريعا بقولِك («زيد فاعل، وكلّ فاعل مرفوع» فينتج: «إنّ زيدا مرفوع»)

والقانون *والأصل والقاعدة والضابط اسماء لهذه القضيّة الكليّة بالقياس إلى تلك الفروع المندرجة فيها*

«أمر كلّيّ» *أي قضيّة كليّة*

- ورسّموا المنطقَ بأنّه: (آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر).

احترازات التعريف:

«الآلة» بمنزلة الجنس و**«القانونيّة»** بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئيّة لأرباب الصنائع

«تعصم مراعاتها الذهن عن الخطإ في الفكر» يُخرج العلوم القانونيّة التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر - بل في المقالِ - كالعلوم العربيّة

وكان هذا التعريف رسما لأنّ..

١- كونه آلة عارض من عوارضه - فالذاتيّ للشيء إنّما يكون له في نفسه، والآليّة للمنطق ليست له في نفسه، بل بالقياس إلى غيره من العلوم الحكميّة

٢- ولأنّه تعريف بالغاية - وغاية الشيء تكون خارجة عنه، والتعريف بالخارج رسمٌ

فائدةٌ في أسماءُ العلوم

الفائدة: أسماء العلوم المخصوصة - كالمنطق والنحو والفقه وغيرها - تطلقُ..

تارة على المعلومات المخصوصة - فيقال: «فلان يعلم النحو» أي يعلم تلك المعلومات المعيّنة

وعليه: فحقيقة كلّ علم مسائلُهُ

وذلك لأنّه قد حصلت تلك المسائل أوّلا ثمّ وضع اسم العلم بإزائها، فلا يكون له ماهيّة وحقيقة وراء تلك المسائل

مُناقشة:

اعتُرِضَ: مسائل العلوم تتزايد يوما فيوما، فكيف يقال: «المسائل قد حصلت أوّلا، ثمّ وضع اسم العلم بإزائها»؟

أجيب: وضع الاسم لمعنىً لا يتوقّف على تحصيله في الخارج، بل في الذهن
- فتلك المسائل لوحظت إجمالًا وسمّيت بذلك الاسمِ، وإن كان بعضها مستخرجا بالفعل، وبعضها حاصلا بالقوّة

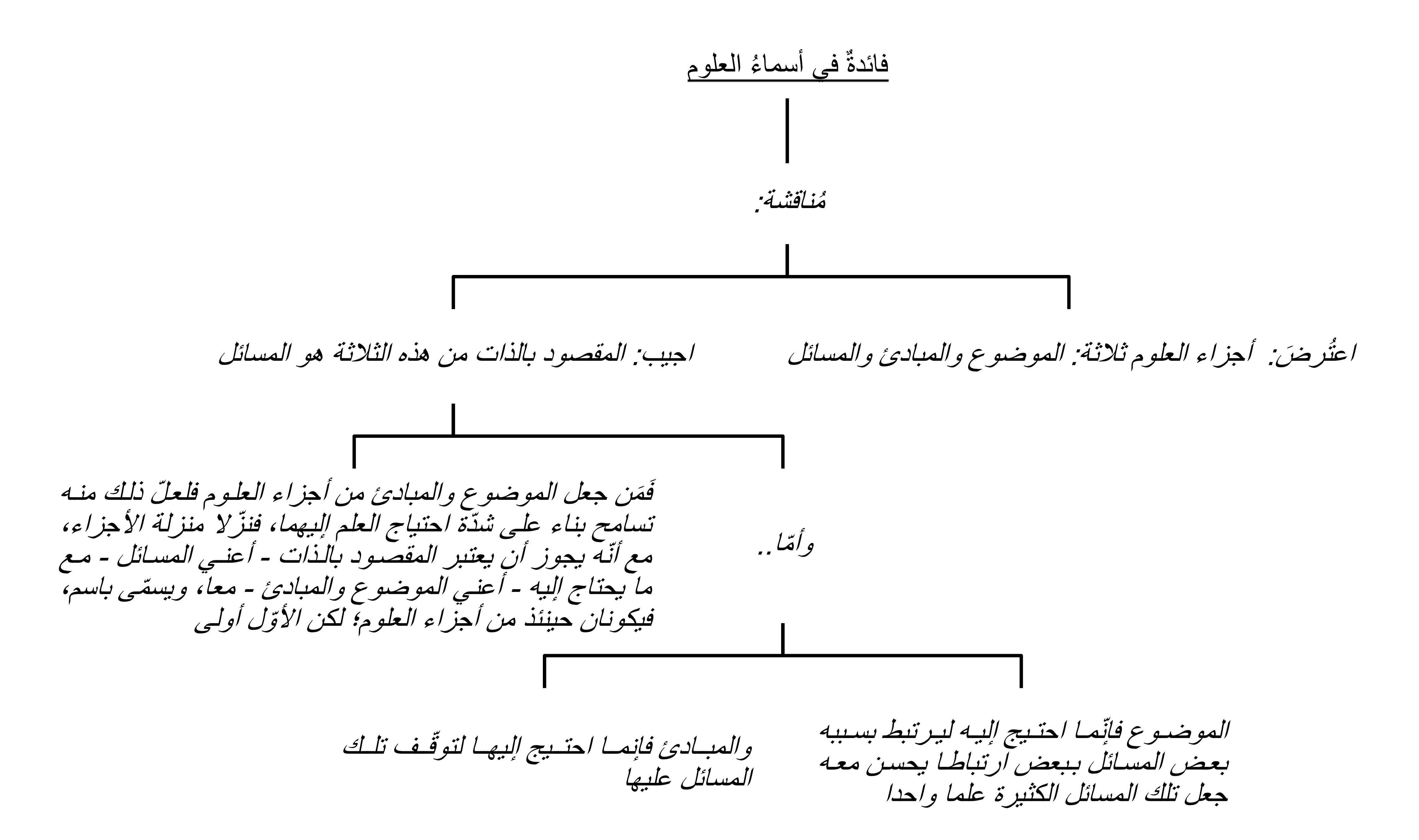
ولِذا فمعرفتُهُ بِحسب حدّه وحقيقته لا تحصل إلّا بالعلم بجميع مسائله - وليس ذلك مقدّمة للشروع فيه، إنّما المقدّمة معرفته بحسب رسمه، فلهذا صرّح بقوله: «ورسّموه»، دون أن يقول: «وحدّوه»

وتارةً على العلم بالمعلومات المخصوصة
- وعليه: فحقيقة كلّ علم التصديقات بمسائله

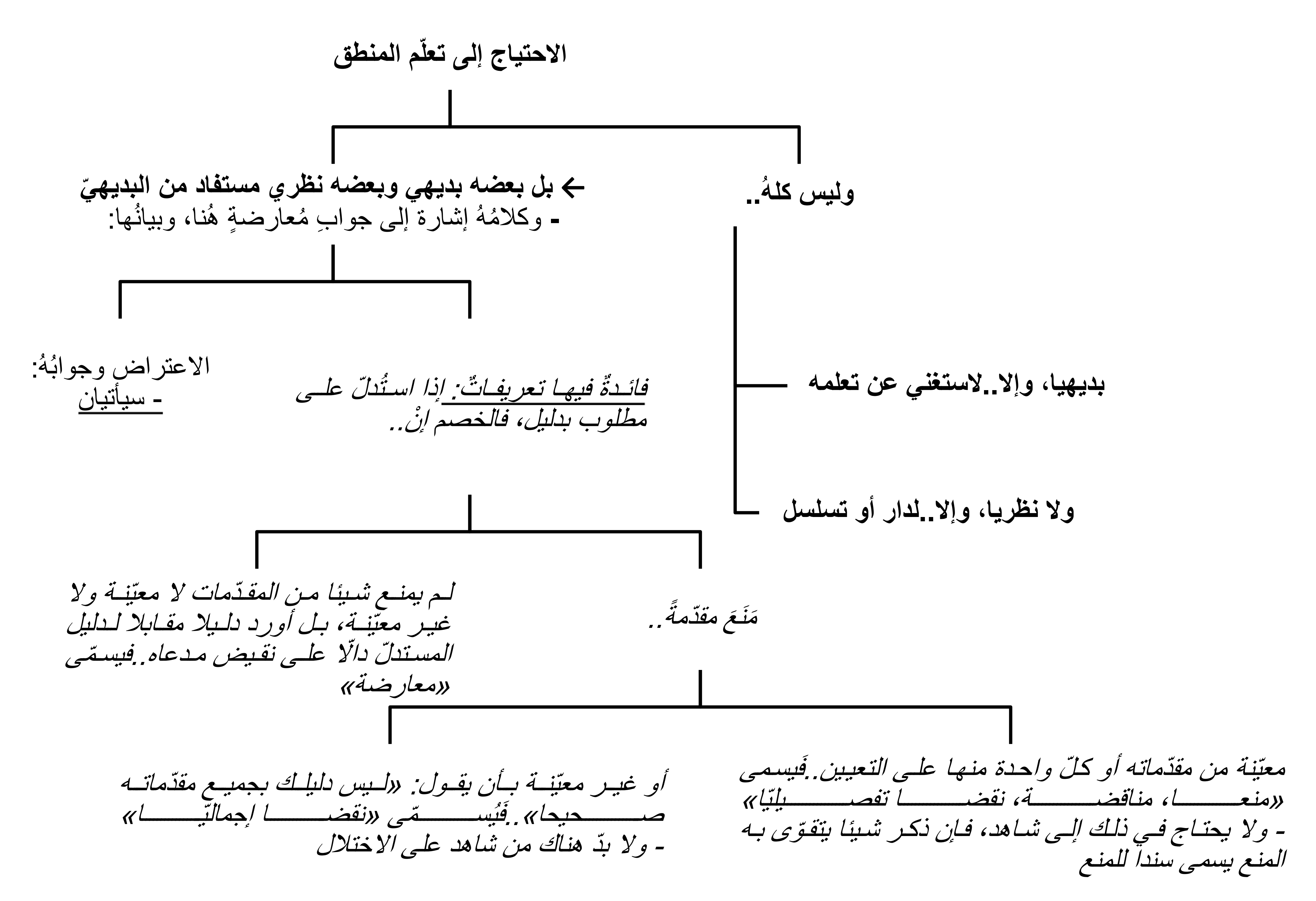
مُناقشة:

اعتُرِضَ: العلم بالمسائل هو التصديق بها ومعرفة العلم بحدّه تصوّر، والتصوّر لا يستفاد من التصديق.

الجواب: إذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم المطلوب، لكن تصوّر العلم المطلوب بحدّه يتوقّف على تصوّر تلك التصديقات، ولا يتوقف على التصديقات نفسها، فالتصوّر غير مستفاد من التصديق *- فإذا تصوّرت تلك التصديقات بأسرها مجتمعة..فقد حصل تصوّر العلم بحدّه، والتصوّرُ أمر لا حجر فيه يتعلّق بكل شيء، حتّى أنّه يجوز أن يتصوّر التصوّرُ، وأن يتصوّر التصديقُ، بل يجوز أن يتصوّرَ عدمُ التصوّرِ*
- ولمّا كان تصوّر جميع تلك التصديقات أمرا متعذّرا..لم يكن تصوّر العلم بحدّه مقدّمة للشروع فيه



فائدةٌ في أسماءُ العلوم
مُناقشة:
اعتُرضَ: أجزاء العلوم ثلاثة: الموضوع والمبادئ والمسائل
اجيب: المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل
فَمَن جعل الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم فلعلّ ذلك منه تسامح بناء على شدّة احتياج العلم إليهما، فنزّلا منزلة الأجزاء، مع أنّه يجوز أن يعتبر المقصود بالذات - أعني المسائل - مع ما يحتاج إليه - أعني الموضوع والمبادئ - معا، ويسمّى باسم، فيكونان حينئذ من أجزاء العلوم؛ لكن الأوّل أولى
وأمّا..
الموضوع فإنّما احتيج إليه ليرتبط بسببه بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا
والمبادئ فإنما احتيج إليها لتوقّف تلك المسائل عليها


الاحتياج إلى تعلّم المنطق
وليس كلهُ..
بديهيا، وإلا..لاستغني عن تعلمه
ولا نظريا، وإلا..لدار أو تسلسل
← بل بعضه بديهي وبعضه نظري مستفاد من البديهيّ
- وكلامُهُ إشارة إلى جوابِ مُعارضةٍ هُنا، وبيانُها:
فائدةٌ فيها تعريفاتٌ: إذا استُدلّ على مطلوب بدليل، فالخصم إنْ..
الاعتراض وجوابُهُ:
- سيأتيان
مَنَعَ مقدّمةً..
لم يمنع شيئا من المقدّمات لا معيّنة ولا غير معيّنة، بل أورد دليلا مقابلا لدليل المستدلّ دالّا على نقيض مدعاه..فيسمّى «معارضة»
معيّنة من مقدّماته أو كلّ واحدة منها على التعيين..فَيسمى «منعا، مناقضة، نقضا تفصيليّا»
- ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد، فإن ذكر شيئا يتقوّى به المنع يسمى سندا للمنع
أو غير معيّنة بأن يقول: «ليس دليلك بجميع مقدّماته صحيحا»..فَيُسمّى «نقضا إجماليّا»
- ولا بدّ هناك من شاهد على الاختلال

تابع الاحتياج إلى تعلّم المنطق

- الاعتراض وجوابُهُ:

اعترُضَ: المنطق إمّا..

بديهيّ فلا حاجة إلى تعلّمه

أو كسبيّ - وحينئذٍ يُحتاجُ في تحصيله إلى قانون آخر، وذلك القانون أيضا يحتاج إلى قانون آخر، فإمّا أن يدور الاكتساب أو يتسلسل، وهما محالان

الجواب: بعضُهُ بديهيٌّ، وبعضُهُ كسبيٌّ مُستفادٌ مِن البديهيّ

فإنّما يلزم الدور أو التسلسل إذا لم ينته الاكتساب إلى قانون بديهيّ، وهُو ممنوع

البديهي

أمثلةٌ:

كالشكل الأوّل، *فإنتاجه لنتائجه لا يحتاج إلى بيان أصلا، فيكفي تصوُّر المقدمتينِ*

وكالقياس الاستثنائي المتّصل والمنفصل، فمَن علم الملازمة وعلم وجود الملزوم..علم وجود اللازم قطعا وعلم بديهة أنّ المقدّمتين المذكورتين تستلزمان تلك النتيجة؛ وهكذا الحال إذا استثني نقيض التالي

وككثير من مباحث العكوس والتناقض

هذه المباحث بديهيّة ومع ذلك دَوَّنُوها في الكتب لفائدتان:

١ - إزالة ما عسى أن يكون في بعضها من خفاء محوج إلى التنبيه

٢ - أن يتوصّل بها إلى المباحث الأخرى الكسبيّة

والكسبي، كباقي الأشكال

كما أنَّ إبطالَ كونه بديهيّا أو كسبيّا يدلّ على انتفائه في نفسه، ولا تعلّق له بكونه محتاجا إليه أو غير محتاج إليه - إذ يصحّ أن يقال: «ليس المنطق ممّا لا يحتاج إليه - وإلّا لكان إمّا بديهيّا أو كسبيّا - وكلاهما باطل - فوجب أن يكون محتاجا إليه» ← فظهر أنّ هذه شبهة يتمسّك بها في نفي هذا العلم سواء احتيج إليه أو لم يحتج

وثَمَّ تنبيهٌ: هنا مقامان:

ولا يبعد أن لا يُحتاج إلى تعلّمِ المنطق لكونِهِ ضروريّا بجميع أجزائه أو لكونه معلوما بشيء آخر، وتكون الحاجة ماسّة إليه نفسه في تحصيل العلوم النظريّة ← فالمذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة

هُما:

١- الاحتياج إلى نفس المنطق

- والدليل إنّما ينتهض على ثبوت الاحتياج إلى هذا

٢- الاحتياج إلى تعلّمه

- والدليل لا ينتهض على ثبوت الاحتياج إلى تعلّمه

رَدٌّ على الجواب: استفادة البعض الكسبيّ من البعض البديهيّ إنّما تكون بطريق النظر، فيحتاج في معرفة ذلك النظر إلى قانون آخر فيعود المحذور

جواب الرَّدِّ: ذلك النظر أيضا بديهيّ، فالكسبيّ من المنطق مستفاد من البديهيّ منه بطريق بديهيّ، فلا حاجة إلى قانون آخر أصلا

<u>البحث الثانى: فى موضوع المنطق:</u>

موضوع كلّ علم: (ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو - أي لذاته - أو لما يساويه أو لجزئه)

← فموضوع المنطق المعلومات التصوّريّة والتصديقيّة

تنبيهٌ: العلمُ لا يتميّز عند العقل إلّا بعد العلم بموضوعه

- أي التصديق بأنّ الشيء الفلاني مثلا موضوع لهذا العلم

أقسام العوارض: <u>ستأتي</u>

أقسام العوارض:
- التفصيل: العوارض ست:

بيانُها: ما يلحقُ الشيءَ لِـ..

١- ذاتِهِ

كالتعجّب اللاحق لذات الإنسان

اعترُضَ: العارض للشيء ما يكون محمولا عليه خارجا عنه، والتعجّب ليس محمولا على الإنسان

- أجيب: يتسامحون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجّب والنطق والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقّة منها

٢- أو لجزئه

كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنّه حيوان

تنبيهٌ: طريقة المتأخّرين أنّهم يجعلون اللاحق بواسطة الجزء الأعمّ من الأعراض الذاتيّة التي يبحث عنها في العلوم، وليست بصحيحة

- بل الحقّ أنّ الأعراض الذاتيّة ما يلحق الشيء لذاته أو لما يساويه، سواء كان جزء له أو خارجا عنه

٣- أو تلحقه لِأمر خارج عنه
- والأمر الخارج عن المعروض إمَّا..

أ- مساو له

كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب.

ب- أو أعمّ منه

كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنّه جسم، وهو أعمّ من الأبيض وغيره

ج- أو أخصّ منه

كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنّه إنسان، وهو أخص من الحيوان

د- أو مباين له

كالحرارة العارضة للماء بسبب النار، وهي مباينة للماء

الذاتيُّ مِنها والغريبُ:

الثلاثة الأول «أعراض ذاتيّة» لاستنادها إلى ذات المعروض.
- فهي لمَّا استندت إلى الذات في الجملة نسبت إلى الذات

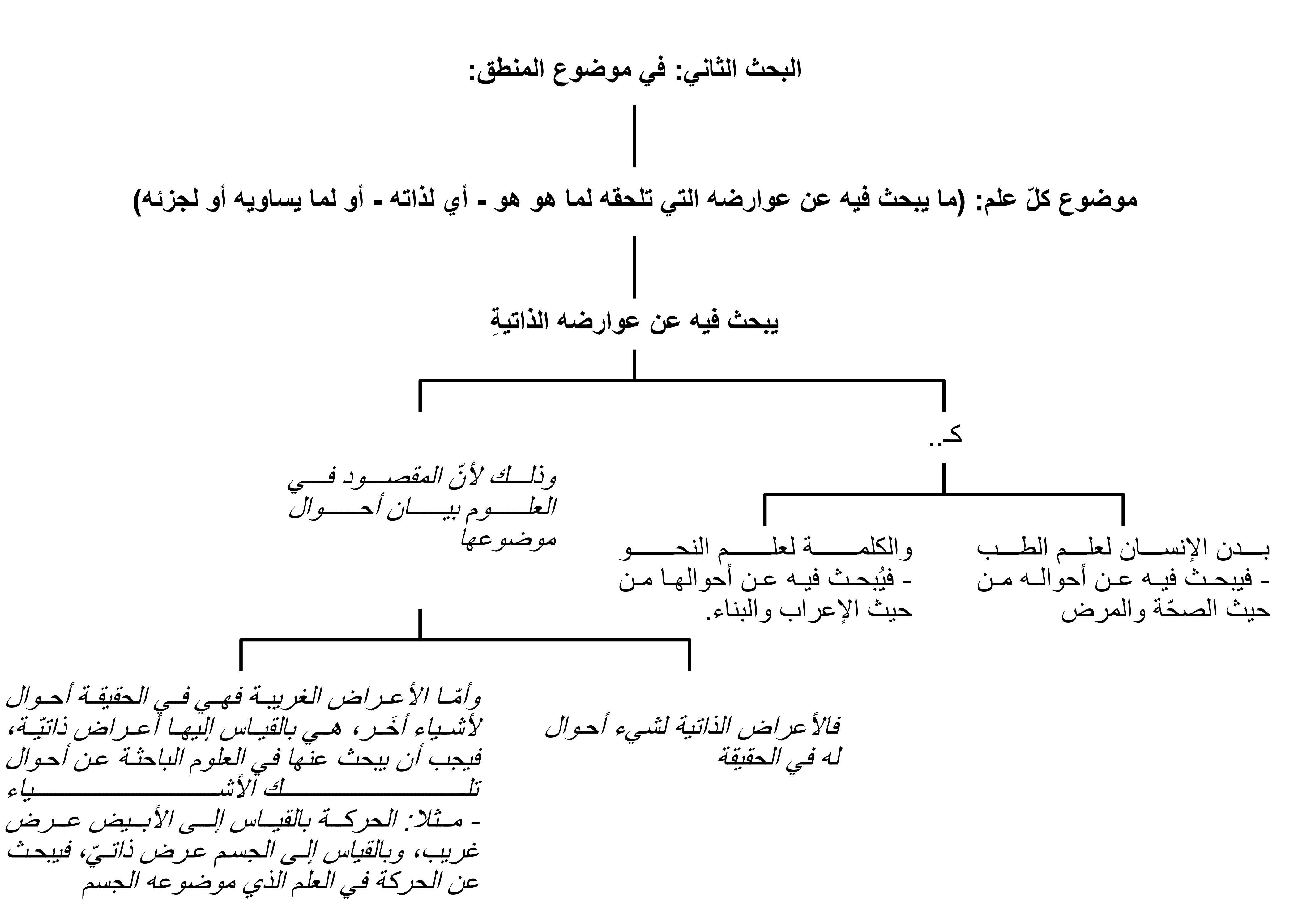
أمّا العارض للذّات..فظاهر.

وأمّا العارض للجزء..فلأنّ الجزء داخل في الذات والمستند إلى ما هو في الذات مستند إلى الذات في الجملة.

وأمّا العارض للأمر المساوي..فلأنّ المساوي يكون مستندا إلى ذات المعروض والعارض مستند إلى المساوي، والمستند إلى المستند إلى الشيء مستند إلى ذلك الشيء، فيكون العارض أيضا مستندا إلى الذات

والثلاثة الأخيرة أعراضٌ غريبةٌ

وذلك لما فيها من الغرابة بالقياس إلى ذات المعروضِ
- فهي وإن كانت عارضة لذات المعروض إلّا أنّها ليست مستندة إليه


البحث الثاني: في موضوع المنطق:
موضوع كلّ علم: (ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو - أي لذاته - أو لما يساويه أو لجزئه)
يبحث فيه عن عوارضه الذاتيةِ
كـ..
بدن الإنسان لعلم الطب - فيبحث فيه عن أحواله من حيث الصحّة والمرض
والكلمة لعلم النحو - فيُبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء.
وذلك لأنّ المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها
فالأعراض الذاتية لشيء أحوال له في الحقيقة
وأمّا الأعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لأشياء أخَر، هي بالقياس إليها أعراض ذاتيّة، فيجب أن يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الأشياء
- مثلا: الحركة بالقياس إلى الأبيض عرض غريب، وبالقياس إلى الجسم عرض ذاتيّ، فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم

← فموضوع المنطق المعلومات التصوّريّة والتصديقيّة

← فالمنطقيّ يبحث عنها..

من حيث أنّها توصل إلى مجهولٍ - وسيأتي

ومن حيث أنّها يتوقّف عليها الموصل - وسيأتي أيضاً

وليس المراد أنّها مطلقا موضوع المنطق، بل هي مقيّدة بصحّة الإيصال موضوعه

- لأنّ المنطقيّ لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصوّريّة والتصديقيّة مطلقا، بل عن أحوالها باعتبار صحّة إيصالها إلى مجهول؛ وتلك الأحوال هي الإيصال وما يتوقّف عليه الإيصال

- وأمّا أحوال المعلومات لا من هذه الحيثيّة ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة، وكونها مطابقة لماهيّات الأشياء في أنفسها أو غير مطابقة لها إلى غير ذلك..فلا بحث للمنطقي عنه

← فموضوع المنطق مقيّد بصحّة الإيصال، لا بنفس الإيصال

← فالمنطقيّ يبحث عنها..

من حيث أنّها توصل إلى مجهولٍ..

تصـــــــــــــــــــوّريٍّ

- وهو ما كان مجهولا بحيث إذا علم وأُدرِكَ..كان إدراكه تصورا

- وذلك إمّا بـ..

الكنه

كما في الحدّ التامّ

كما يبحث عن الجنس - كالحيوان - والفصل - كالناطق - وهما معلومان تصوّريان، من حيث أنهما كيف يركّبان ليوصل المجموع إلى مجهول تصوّري كالإنسان

أو بوجهٍ ما..

ذاتي - كما في الحدّ الناقص

أو عرضيّ - كما في الرسم التامّ والرسم الناقص

أو تصديقيّ

وهو ما يكونُ بحيث إذا عُلِمَ وأُدرِكَ..كان إدراكه تصديقاً

وذلك إمّا يقينيّا أو غير يقينيّ

- وذلك مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي أنواع الحجّة

كما يبحث عن القضايا المتعدّدة، كقولنا: «العالم متغيّر وكلّ متغيّر محدث» وهما معلومان تصديقيّان من حيث أنّهما كيف يؤلّفان، فيصير المجموع قياسا موصلا إلى مجهول تصديقيّ، كقولنا: «العالم محدث»

ومن حيث أنّها يتوقّف عليها الموصل إلى..

التصوّر

ككون المعلومات التصوّريّة **كليّة وجزئيّة، وذاتيّة وعرضيّة، وجنسا وفصلا، وعرضا وخاصّة،**

فالموصل إلى التصوّر يتركّب من هذه الأمور

تنبيهٌ: ذكر الجزئيّة هنا على سبيل الاستطراد، فالبحث عن هذه الأحوال في باب الكلّيّات الخمس.

أو التصديق

إمّا توقّفا قريبا، أي بلا واسطة **- ككون** المعلومات التصديقيّة **قضيّة وعكس قضيّة ونقيض قضيّة،** *وذلك مباحث القضايا*

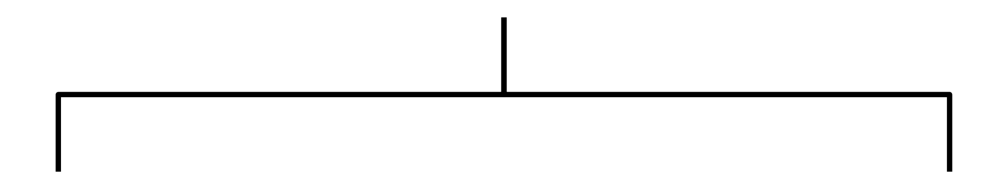
وإمّا توقّفا بعيدا، أي بواسطة **- ككون** *المعلومات التصديقيّة..*

موضوعات ومحمولات

- فالموصل إلى التصديق يتوقّف على القضايا بالذات لتركّبه منها، والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات، فيكون الموصل إلى التصديق موقوفا على القضايا بالذات، وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقّف القضايا عليها.

وكونها مقدّمات وتوالي فالمقدّم والتالي قضيّتان بالقوّة القريبة من الفعل؛ فهما معدودان في المعلومات التصديقيّة دون التصوريّة

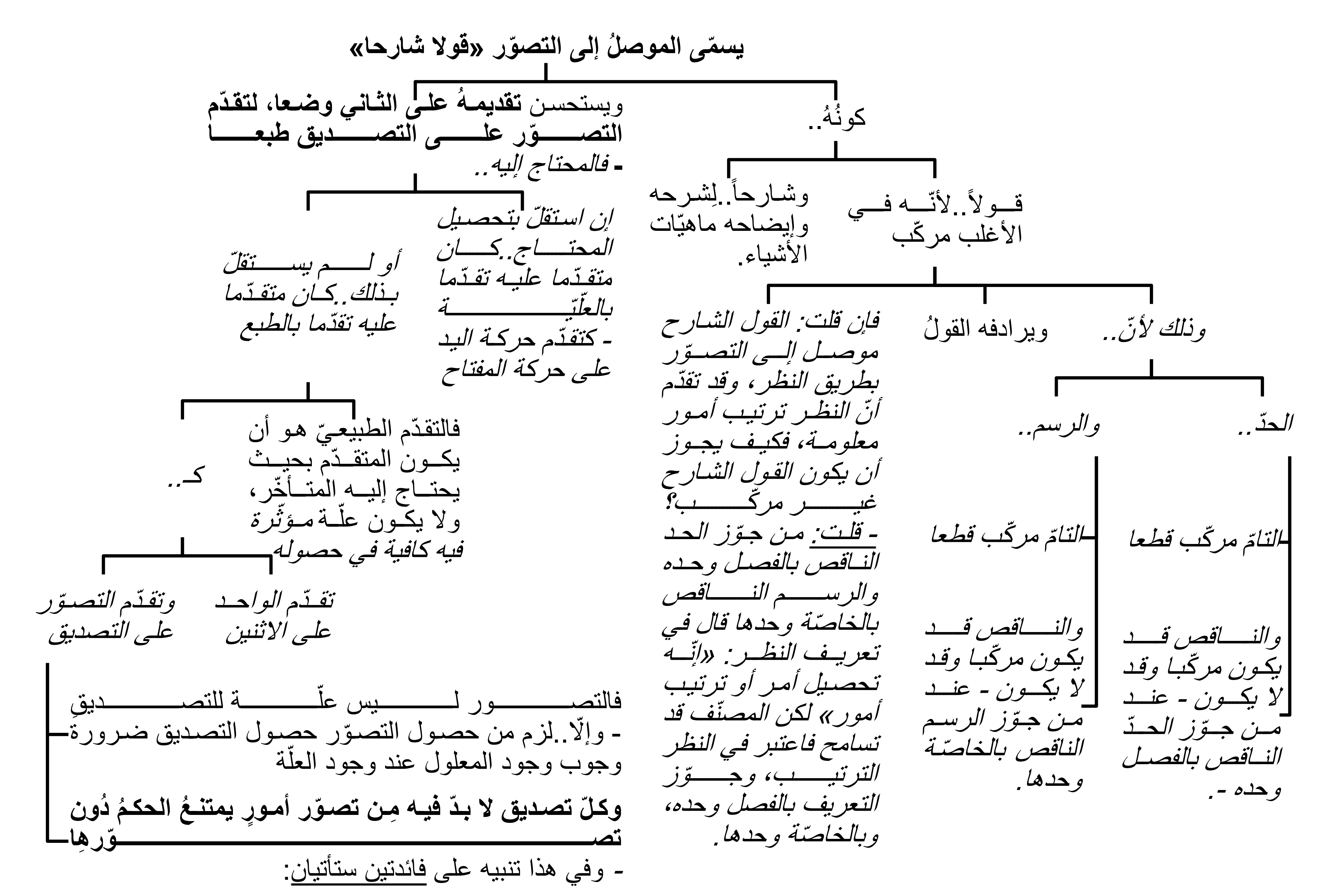
← فموضوع المنطق المعلومات التصوّريّة والتصديقيّة
- وقد جرت عادةُ المنطقيّينَ **بأن يسمّى الموصلُ..**



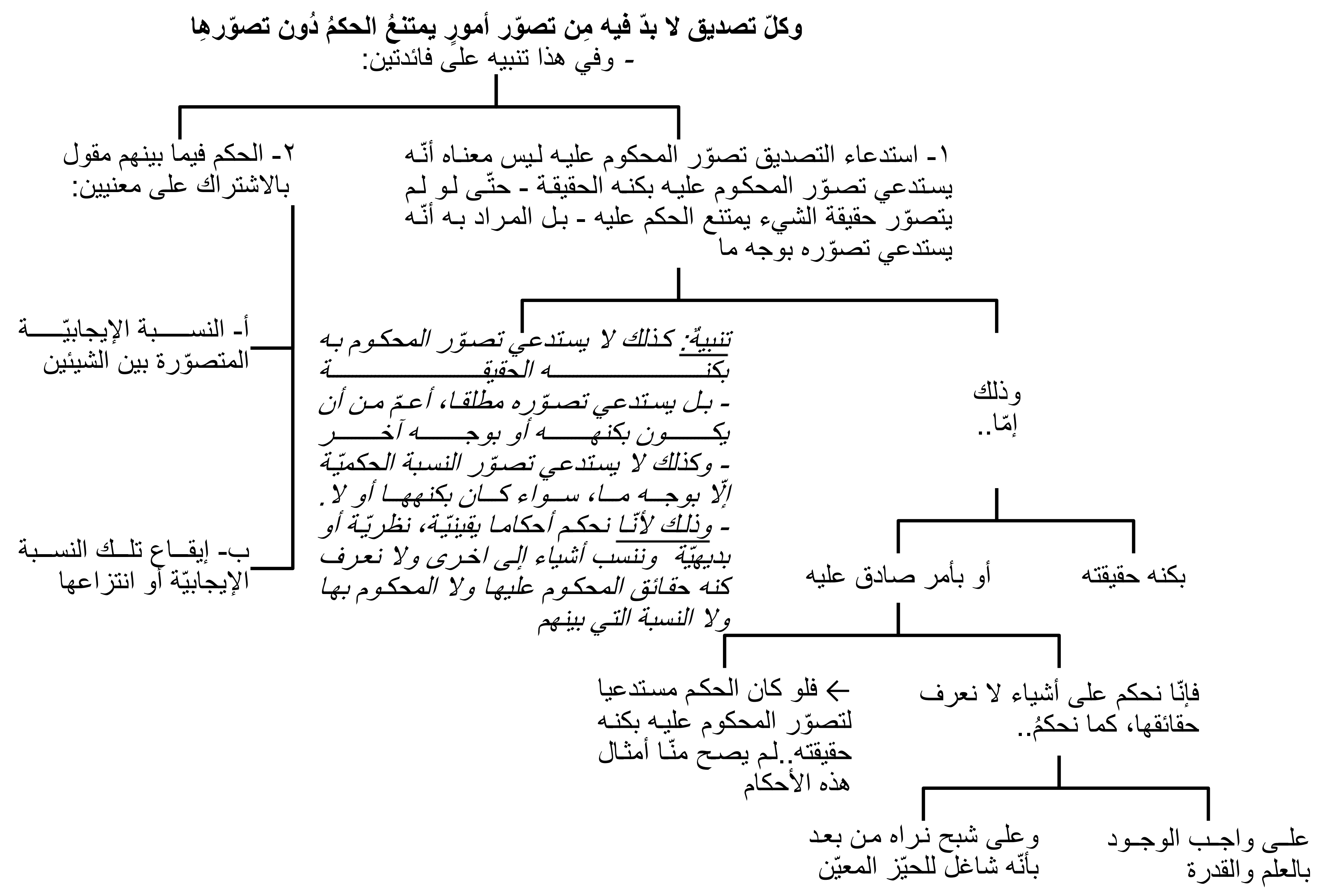
إلى التصديق «حجّة»

إلى التصوّر «قولا شارحا»
- وسيأتي

لأنّ من تمسّك به استدلالا على مطلوبه غلب على الخصم - من حجّ يحجّ: إذا غلب



يسمّى الموصلُ إلى التصوّر «قولا شارحا»
كونُهُ..
قــولاً..لأنّــه فــي الأغلب مركّب
وشارحاً..لِشرحه وإيضاحه ماهيّات الأشياء.
وذلك لأنّ..
الحدّ..
التامّ مركّب قطعا
والنـــاقص قــد يكون مركّبا وقد لا يكــون - عنــد مــن جــوّز الحــدّ النـاقص بالفصـل وحده -.
والرسم..
التامّ مركّب قطعا
والنـــاقص قــد يكون مركّبا وقد لا يكــون - عنــد من جوّز الرسم الناقص بالخاصّـة وحدها.
ويرادفه القولُ
فإن قلت: القول الشارح موصـل إلـى التصـوّر بطريق النظر، وقد تقدّم أنّ النظر ترتيب أمـور معلومـة، فكيـف يجـوز أن يكون القول الشارح غيـــر مركّــب؟
- قلت: من جوّز الحد النـاقص بالفصل وحـده والرســم النــاقص بالخاصّة وحدها قال في تعريـف النظـر: «إنّــه تحصيل أمر أو ترتيب أمور» لكن المصنّف قد تسامح فاعتبر في النظر الترتيـــب، وجـــوّز التعريف بالفصل وحده، وبالخاصّة وحدها.
ويستحسن **تقديمـهُ علـى الثـاني وضعا، لتقدّم التصــوّر علـــى التصـــديق طبعـــا**
- فالمحتاج إليه..
إن استقلّ بتحصيل المحتـــاج..كـــان متقدّما عليـه تقدّما بالعلّيّــــــــــة
- كتقدّم حركة اليد على حركة المفتاح
أو لـــم يســـتقلّ بـذلك..كـان متقـدّما عليه تقدّما بالطبع
فالتقدّم الطبيعـيّ هـو أن يكـون المتقـدّم بحيـث يحتـاج إليـه المتـأخّر، ولا يكـون علّـة مـؤثّرة *فيه كافية في حصوله*
كـ..
تقـدّم الواحـد على الاثنين
وتقدّم التصـوّر على التصديق
فالتصـــــــور لـــــيس علّـــــة للتصـــــديقِ
- وإلّا..لزم من حصول التصوّر حصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلّة
وكلّ تصديق لا بدّ فيه مِن تصوّر أمورٍ يمتنعُ الحكمُ دُون تصـــــــوّرهِا
- وفي هذا تنبيه على فائدتين ستأتيان:


وكلّ تصديق لا بدّ فيه مِن تصوّر أمورٍ يمتنعُ الحكمُ دُون تصوّرهِا
- وفي هذا تنبيه علىٰ فائدتين:
١- استدعاء التصديق تصوّر المحكوم عليه ليس معناه أنّه يستدعي تصوّر المحكوم عليه بكنه الحقيقة - حتّى لو لم يتصوّر حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه - بل المراد به أنّه يستدعي تصوّره بوجه ما
٢- الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على معنيين:
أ- النسبة الإيجابيّة المتصوّرة بين الشيئين
ب- إيقاع تلك النسبة الإيجابيّة أو انتزاعها
تنبيهٌ: كذلك لا يستدعي تصوّر المحكوم به بكنه الحقيقة
- بل يستدعي تصوّره مطلقا، أعمّ من أن يكون بكنهه أو بوجه آخر
- وكذلك لا يستدعي تصوّر النسبة الحكميّة إلّا بوجه ما، سواء كان بكنهها أو لا.
- وذلك لأنّا نحكم أحكاما يقينيّة، نظريّة أو بديهيّة وننسب أشياء إلى اخرى ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها ولا النسبة التي بينهم
وذلك إمّا..
بكنه حقيقته
أو بأمر صادق عليه
فإنّا نحكم على أشياء لا نعرف حقائقها، كما نحكمُ..
← فلو كان الحكم مستدعيا لتصوّر المحكوم عليه بكنه حقيقته..لم يصح منّا أمثال هذه الأحكام
على واجب الوجود بالعلم والقدرة
وعلى شبح نراه من بعد بأنّه شاغل للحيّز المعيّن

وكلّ تصديقٍ لا بدّ فيه مِن تصوّر أمورٍ يمتنعُ الحكمُ دُون تصوّرهِا
- لأنّ كلّ تصديق لا بدّ فيه من تصوّر، وتصورُ..



المقالات

المقالة الأولى:
المفردات

المقالة الثانية:
القضايا وأحكامها

المقالة الثالثة:
القياس

المقالة الأولى:
في المفردات

<u>الغرض من وضع هذه المقالة</u>: معرفة كيفيّة اقتناص المجهولات التصوّريّة من المعلومات التصوّريّة - وهي لا تقتنص بالجزئيّات، بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيّرها وعدم انضباطها، فلهذا صار نظر المنطقيّ مقصورا على بيان الكلّيّات وضبط أقسامها.

(لا تقتنص بالجزئيّات)

وذلك لأنّ الجزئيّات إنّما تدرك بالإحساسات - إما بالحواسّ الظاهرة أو الباطنة - وليس الإحساس مما يؤدّي بالنظر إلى إحساس آخر، بأن يحسّ بمحسوسات متعدّدة وتترتّب على وجه يؤدّي إلى الإحساس بمحسوس آخر - بل لا بدّ لذلك المحسوس الآخر من إحساس آخر ابتداء

وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤدّيا إلى إدراك الكلّيّ - فالجزئيّات ممّا لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلا ولا هي ممّا يحصل بفكر ونظر، فليست كاسبة ولا مكتسبة

(لا يبحث عنها في العلوم)

لأنّ المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الإنسانيّة يبقى ببقائها، والجزئيّات متغيّرة متبدّلة، فلا يحصل لها من إدراكها كمال يبقى ببقاء النفس.

ولأنَّ الجزئيّات غير منضبطة لكثرتها وعدم انحصارها في عدد تفي قوّة الإنسان بتفاصيله، فلا يبحث إلّا عن الكلّيّات

أمّا ذكر..

الجزئيّ الحقيقيّ هنا..فتصوير لمفهوم الجزئيّ الحقيقيّ ليتّضح به مفهوم الكلّيّ - إذ بمعرفة النسبة بين معنيين ينكشفان زيادة انكشاف

مفهومه الشامل لقسميه..فليس بحثنا عنه - لأنّ البحث بيان أحوال الشيء وأحكامه، لا بيان مفهومه

والجزئيّ الإضافي..فإنه إنْ..

كان كلّيا..فالبحث عنه لكونه كلّيا

أو جزئيّا حقيقيّا..فلا يبحث عنه

المقالة الأولى: في المفردات

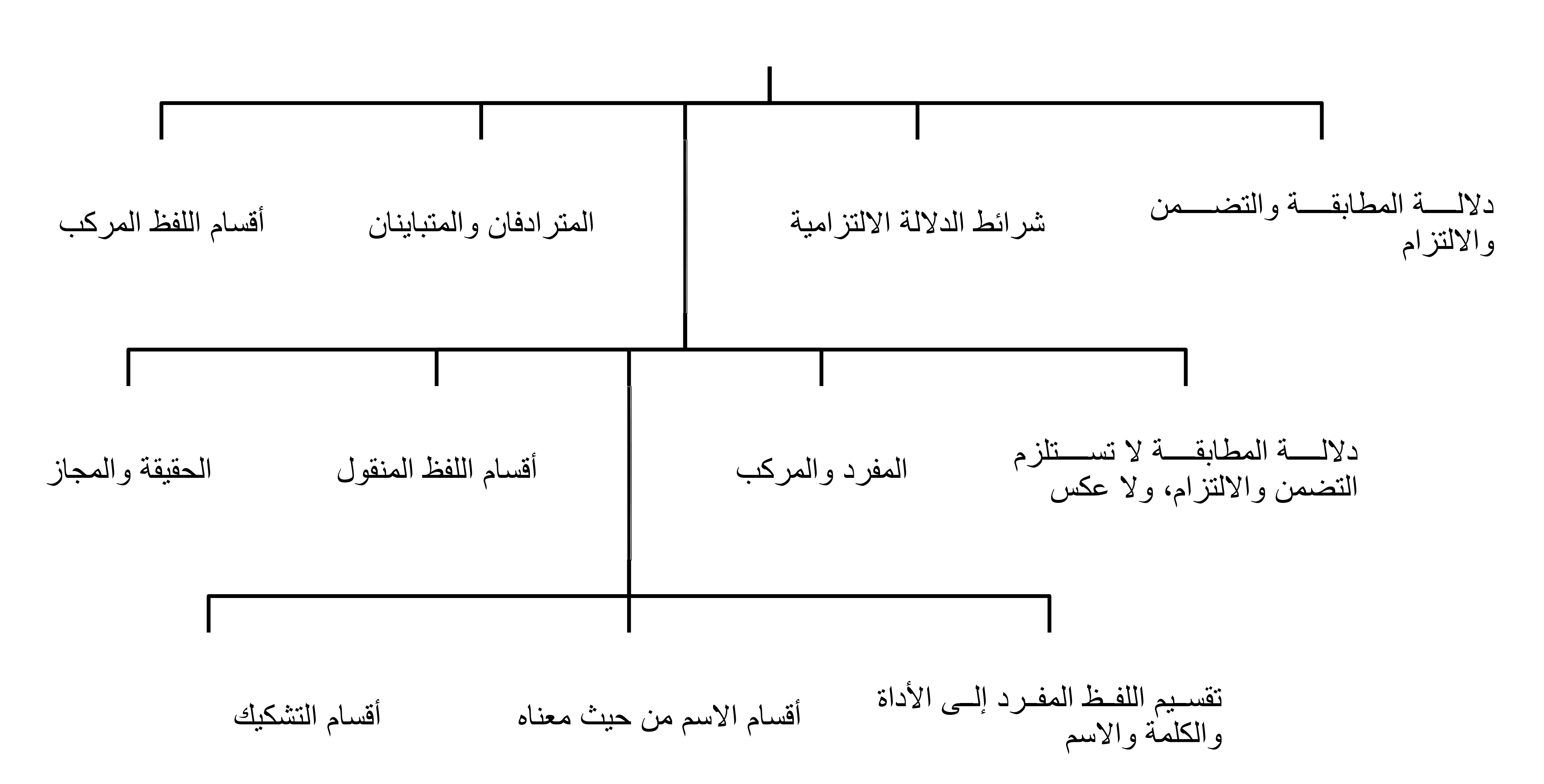
الفصل الأول: الألفاظ

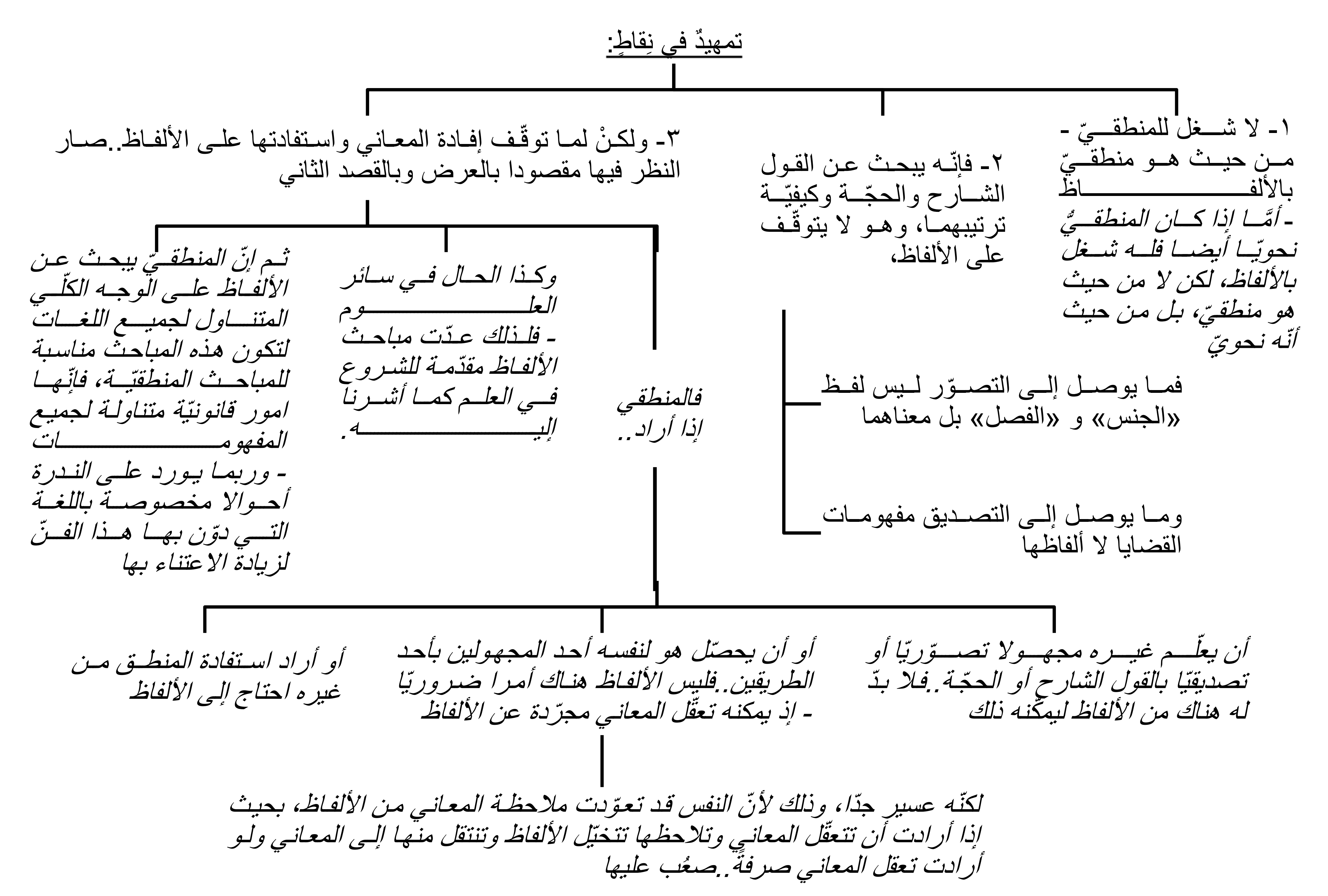
الفصل الثاني: المعاني المفردة

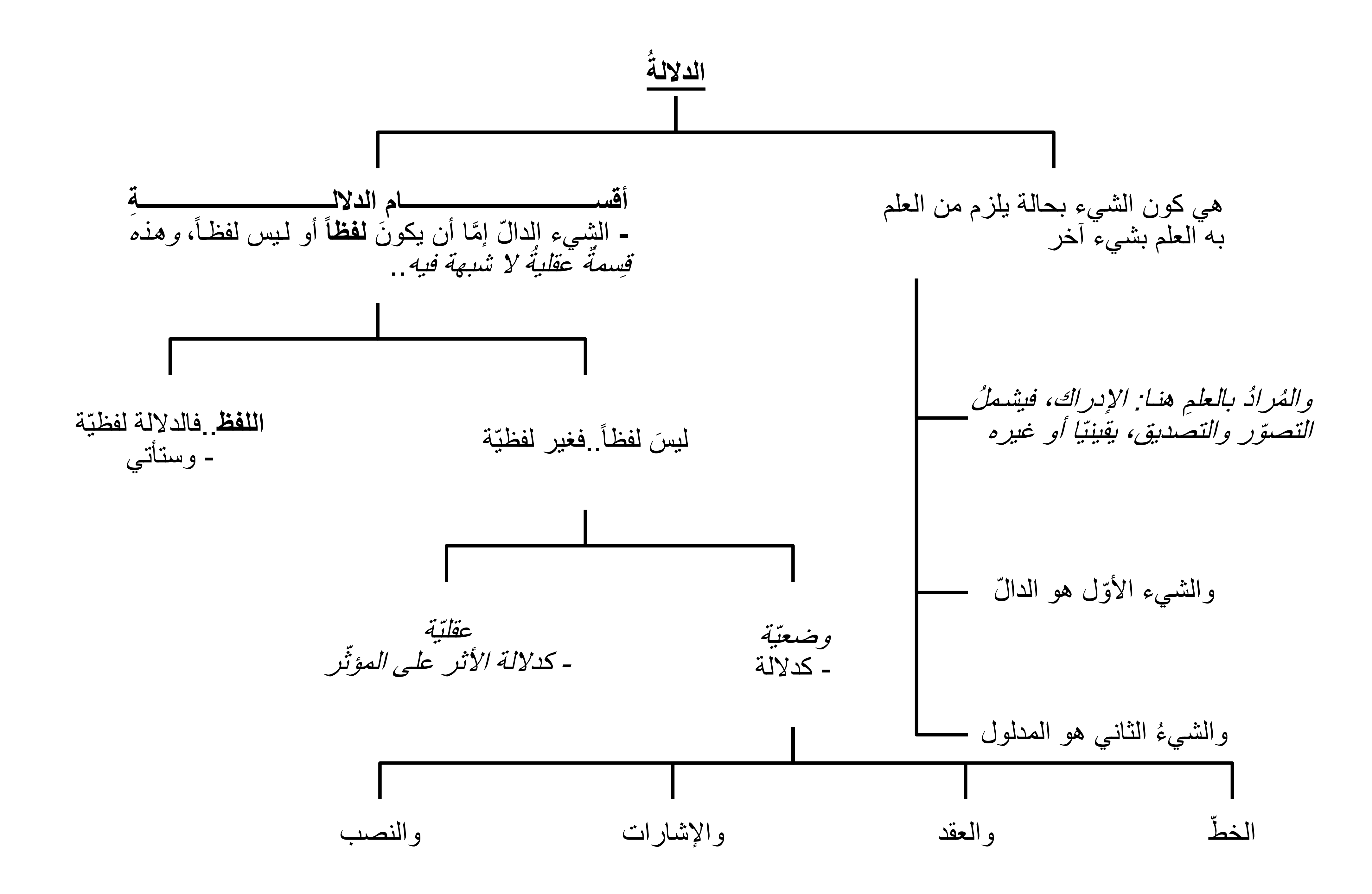
الفصل الثالث: مباحث الكلي والجزئي

الفصل الرابع: التعريفات

خريطة إجمالية




تمهيدٌ في نِقاطٍ:
١- لا شغل للمنطقيّ - من حيث هو منطقيّ بالألفاظ
- أمّا إذا كان المنطقيُّ نحويّا أيضا فله شغل بالألفاظ، لكن لا من حيث هو منطقيّ، بل من حيث أنّه نحويّ
٢- فإنّه يبحث عن القول الشارح والحجّة وكيفيّة ترتيبهما، وهو لا يتوقّف على الألفاظ،
فما يوصل إلى التصوّر ليس لفظ «الجنس» و «الفصل» بل معناهما
وما يوصل إلى التصديق مفهومات القضايا لا ألفاظها
٣- ولكنْ لما توقّف إفادة المعاني واستفادتها على الألفاظ..صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصد الثاني
فالمنطقي إذا أراد..
وكذا الحال في سائر العلوم
- فلذلك عدّت مباحث الألفاظ مقدّمة للشروع في العلم كما أشرنا إليه.
ثم إنّ المنطقيّ يبحث عن الألفاظ على الوجه الكلّي المتناول لجميع اللغات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقيّة، فإنّها امور قانونيّة متناولة لجميع المفهومات
- وربما يورد على الندرة أحوالا مخصوصة باللغة التي دوّن بها هذا الفنّ لزيادة الاعتناء بها
أن يعلّم غيره مجهولا تصوّريّا أو تصديقيّا بالقول الشارح أو الحجّة..فلا بدّ له هناك من الألفاظ ليمكنه ذلك
أو أن يحصّل هو لنفسه أحد المجهولين بأحد الطريقين..فليس الألفاظ هناك أمرا ضروريّا
- إذ يمكنه تعقّل المعاني مجرّدة عن الألفاظ
أو أراد استفادة المنطق من غيره احتاج إلى الألفاظ
لكنّه عسير جدّا، وذلك لأنّ النفس قد تعوّدت ملاحظة المعاني من الألفاظ، بحيث إذا أرادت أن تتعقّل المعاني وتلاحظها تتخيّل الألفاظ وتنتقل منها إلى المعاني ولو أرادت تعقل المعاني صرفةً..صعُب عليها

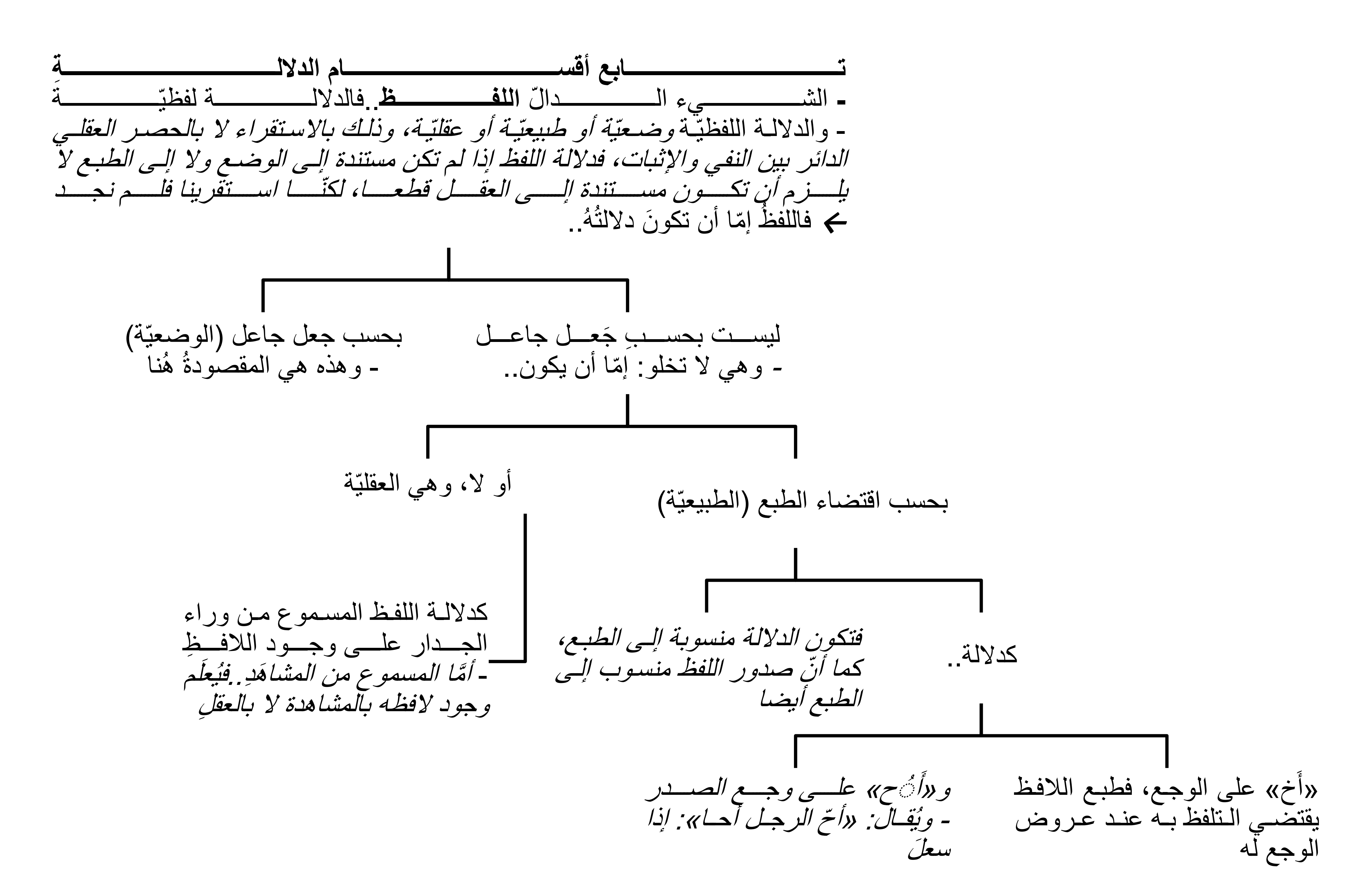

الدلالةُ
أقســــــــــــــام الدلالــــــــــــــــــةِ
- الشيء الدالّ إمَّا أن يكونَ **لفظاً** أو ليس لفظاً، *وهذه قِسمةٌ عقليةٌ لا شبهة فيه..*
هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
والمُرادُ بالعلمِ هنا: الإدراك، فيشملُ التصوّر والتصديق، يقينيّا أو غيره
والشيء الأوّل هو الدالّ
والشيءُ الثاني هو المدلول
اللفظ..فالدلالة لفظيّة
- وستأتي
ليسَ لفظاً..فغير لفظيّة
عقليّة
- كدلالة الأثر على المؤثّر
وضعيّة
- كدلالة
الخطّ
والعقد
والإشارات
والنصب

تابع أقسام الدلالة

- الشيء الدالّ **اللفظ**..فالدلالة لفظيّة

- والدلالة اللفظيّة *وضعيّة أو طبيعيّة أو عقليّة، وذلك بالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين النفي والإثبات، فدلالة اللفظ إذا لم تكن مستندة إلى الوضع ولا إلى الطبع لا يلزم أن تكون مستندة إلى العقل قطعا، لكنّا استقرينا فلم نجد*

← فاللفظُ إمّا أن تكونَ دلالتُهُ..



الدللة اللفظية بحسب جعل جاعل (الوضعيّة)
- وهذه هي المقصودةُ هُنا

وتعريفُ «الوضع»:
- الوضعُ إمَّا هُو:

وضع *اللفظ*: (جعل اللفظ بإزاء المعنى)

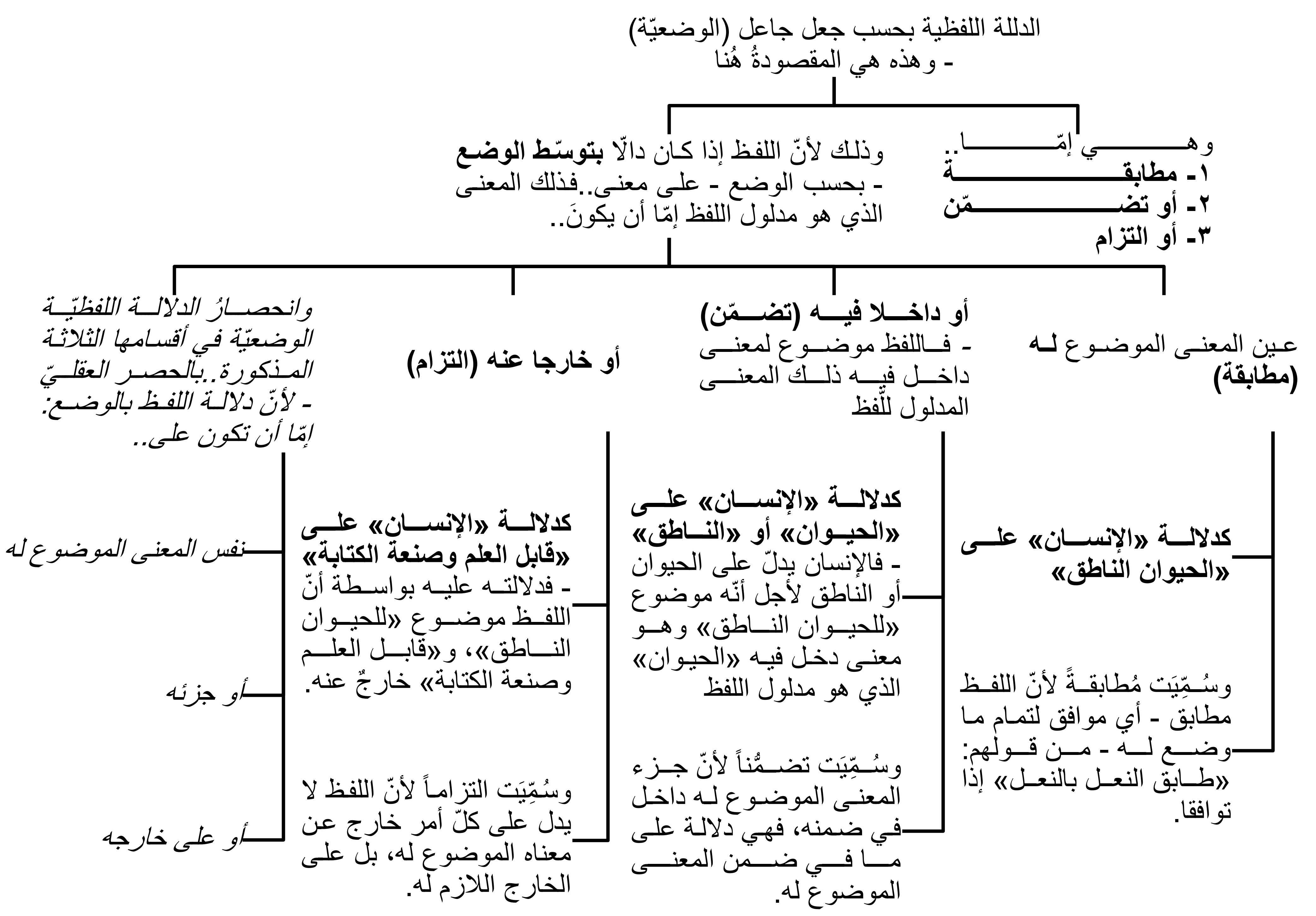
الوضع المطلق المتناول وضع اللفظ وغيره: (جعلُ شيءٍ بإزاء شيء آخرَ بحيث إذا فُهِم الأولُ فُهم الثاني)

كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق

والدلالةُ الوضعيةُ: (كون اللفظ بحيث متى أطلق..فهم منه معناه للعلم بوضعه)

أي كلما أطلق، فالدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلّية، وأمّا إذا فهم من اللفظ معنى في بعض الأوقات بواسطة قرينة..فأصحاب هذا الفنّ لا يحكمون بأن ذلك اللفظ دالّ على ذلك المعنى بخلاف أصحاب العربيّة والأصواتِ

قال «للعلم بوضعه» أي بوضع ذلك اللفظ، ولم يقل «للعلم بوضعه لمعناه» لئلا يختصّ بالدلالة المطابقيّة


الدللة اللفظية بحسب جعل جاعل (الوضعيّة)
- وهذه هي المقصودةُ هُنا
وهي إمّا..
١- مطابقة
٢- أو تضمّن
٣- أو التزام
وذلك لأنّ اللفظ إذا كان دالّا **بتوسّط الوضع** - بحسب الوضع - على معنى..فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ إمّا أن يكونَ..
عين المعنى الموضوع له **(مطابقة)**
أو داخلا فيه (تضمّن)
- فاللفظ موضوع لمعنى داخل فيه ذلك المعنى المدلول للّفظ
أو خارجا عنه (التزام)
وانحصارُ الدلالة اللفظيّة الوضعيّة في أقسامها الثلاثة المذكورة..بالحصر العقليّ
- لأنّ دلالة اللفظ بالوضع: إمّا أن تكون على..
نفس المعنى الموضوع له
أو جزئه
أو على خارجه
كدلالة «الإنسان» على «الحيوان الناطق»
وسُمِّيَت مُطابقةً لأنّ اللفظ مطابق - أي موافق لتمام ما وضع له - من قولهم: «طابق النعل بالنعل» إذا توافقا.
كدلالة «الإنسان» على «الحيوان» أو «الناطق»
- فالإنسان يدلّ على الحيوان أو الناطق لأجل أنّه موضوع «للحيوان الناطق» وهو معنى دخل فيه «الحيوان» الذي هو مدلول اللفظ
وسُمِّيَت تضمُّناً لأنّ جزء المعنى الموضوع له داخل في ضمنه، فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له.
كدلالة «الإنسان» على «قابل العلم وصنعة الكتابة»
- فدلالته عليه بواسطة أنّ اللفظ موضوع «للحيوان الناطق»، و«قابل العلم وصنعة الكتابة» خارجٌ عنه.
وسُمِّيَت التزاماً لأنّ اللفظ لا يدل على كلّ أمر خارج عن معناه الموضوع له، بل على الخارج اللازم له.

وإنّما قيّد حدود الدلالات الثلاث (مطابقة، تضمّن، التزام) بتوسّط الوضع لأنّه لو لم يقيّد به..لانتقض حدّ بعض الدلالات ببعضها
- وبيانُ ذلك في نقاطٍ:

١- يجوزُ كون اللفظ مشتركاً..

- بين الملزوم واللازم كالشمس فإنّه موضوع للجزم والضوء.

- بين الجزء والكلّ كالإمكان فإنّه موضوع

- للإمكان الخاصّ وهو سلب الضرورة عن الطرفين

- وللإمكان العامّ

٢- فلو لم يقيّد حدّ دلالة المطابقة بقيد «توسّط الوضع»..لانتقض بدلالة التضمّن والالتزام.

أمّا الانتقاض بدلالة التضمّن..فلأنّه إذا أطلق لفظ «الإمكان» وأريد به الإمكان الخاصّ..كان دلالته على الإمكان الخاصّ مطابقة وعلى الإمكان العامّ تضمّنا، ويصدق عليها أنّها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له، لأنّ الإمكان العامّ ممّا وضع له أيضا لفظ «الإمكان»، فلا يكون مانعا
- فإذا قيّدناه بـ«توسّط الوضع»..خرجت تلك الدلالة عنه

وأمّا الانتقاض بدلالة الالتزام..فلأنّه إذا أطلق لفظ «الشمس» وعُني به الجرم..كان دلالته عليه مطابقة، وعلى الضوء التزاماً، مع أنّه يصدق عليها أنّها دلالة اللفظ على ما وضع له، فلو لم يقيّد حدّ دلالة المطابقة بـ«توسّط الوضع»..دخلت فيه دلالة الالتزام
- إذ لو فرضنا أنّه ليس بموضوع للضوء..ما كان دالّا عليه بتلك الدلالة

٣- ولو لم يقيّد حدّ دلالة التضمّن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة
- فإنّه إذا اطلق لفظ «الإمكان» وأريد به الإمكان العامّ كان دلالته عليه مطابقة، وصدق عليها أنّها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له؛ لأنّ الإمكان العامّ دخل في الإمكان الخاصّ، وهو معنى وضع اللفظ بإزائه أيضا، فإذا قيّدنا الحدّ بـ«توسّط الوضع»..خرجت عنه، لأنّها ليست بواسطة أنّ اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه.

٤- ولو لم يقيّد حدّ دلالة الالتزام بتوسّط الوضع..لانتقض بدلالة المطابقة
- فإذا أطلق لفظ «الشمس» وعني به الضوءُ..كان دلالته عليه مطابقة، وصدق عليها أنّها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له، فهي داخلة في حدّ دلالة الالتزام لو لا التقييد بـ«توسّط الوضع»، فإنّه إذا قيّد به..خرجت عنه لأنّها ليست ثمّة بواسطة أنّ اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه

أحكامٌ للأقسام الثلاثة للدلالة (المطابقة، التضمن، الالتزام)
- شرط دلالة الالتزام: كون الخارج بحالة يلزم من تصوّر المسمّى في الذهن تصوّره

فاللفظ لا يدلّ على كلّ أمر خارج عنه، *وإلّا..لزم أن يكون كلّ لفظ وضع لمعنى دالّا على معان غير متناهية*
- فلا بدّ لدلالته على الخارج من شرط، وهو اللزوم الذهنيّ

واللزوم الذهنيّ هو: كون الأمر الخارج لازما لمسمّى اللفظ بحيث يلزم من تصوّر المسمى تصوّره

وأمّا الدلالة التضمّنيّة..فلا تحتاج إلى اشتراط
- لأنّ اللفظ إذا وضع لمعنى مركّب كان دالّا على كلّ واحد من أجزائه دلالة تضمّنيّة، لأنّ فهم الجزء لازم لفهم الكلّ

وأمّا الدلالة على المعنى الموضوع له - أي المطابقة - ..فيكفي فيها العلم بالوضع
- فالسامعُ إذا علم أنّ اللفظ المسموع..

موضوعٌ لمعنىً..فلا بدّ أنّ ينتقل ذهنه من سماع اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى

أو موضوعٌ لمعان متعدّدة..فعند سماعه ينتقل ذهنه إلى ملاحظة تلك المعاني بأسرها، فيكون دالّا على كلّ واحد منها مطابقة وإن لم يعلم أنّ مراد المتكلّم ما ذا من بين تلك المعاني

ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعاً..

لخصوصيّة معنى مركّب من أجزاء غير متناهية حتّى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية دلالة تضمّنيّة

ولا بإزاء كلّ واحد من معان غير متناهية بأوضاع غير متناهية، حتّى يلزم كونه دالّا بالمطابقة على ما لا يتناهى

ولو لم يتحقّق هذا الشرط..**لامتنع فهم** الأمر الخارجيّ **من اللفظ**، فلم يكن دالّا عليه.
- وذلك لأنّ دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لأحد الأمرين:

١- إمّا لأجل أنّه موضوع بإزائه

٢- أو لأجل أنّه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه

واللفظ ليس بموضوع للأمر الخارجيّ؛ فلو لم يكن بحيث يلزم من تصوّر المسمى تصوّره..لم يكن الأمر الثاني أيضا متحقّقا، فلم يكن اللفظ دالّا عليه

استدراكٌ: الدلالة التضمّنيّة داخلة في هذا القسم - لأنّ المعنى التضمّني وإن لم يوضع له اللفظ، لكنّه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه

مُصْطفَى دَنْقَش

أحكامٌ للأقسام الثلاثة للدلالة (المطابقة، التضمن، الالتزام)

- دلالة الالتزام: لا يشترط فيها اللزوم الخارجي

وهو: **كون** الأمر الخارجيّ **بحيث يلزم من تحقّق المسمى في الخارج تحقّقه في الخارج**

فلو كان اللزوم الخارجي شرطا..لم يتحقّق دلالة الالتزام بدونه، واللازم باطل فالملزوم مثله.

وذلك لأنَّ العدم - **كالعمى** - **يدلّ على** الملكة - **البصر** - دلالة التزاميّة - لأنّه عدمُ البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيرا - مع المعاندة بينهما في الخارج.

مُناقشة:

اعتُرِضَ: البصرُ جزء مفهوم العمى، فلا يكون دلالته عليه بالالتزام، بل بالتضمّن

الجواب: العمى عدم البصر، لا العدم والبصر، والعدم المضاف إلى البصر يكون البصر خارجا عنه، وإلّا..لاجتمع في العمى البصر وعدمه *- فالمضاف إذا اخذ..*

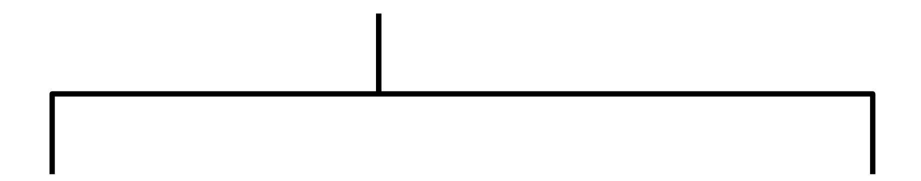
من حيثُ هو مضاف..كانت الإضافة داخلة فيه، والمضاف إليه خارجا عنه - فمفهوم العمى هو العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف، فتكون الإضافة إلى البصر داخلة في مفهوم العمى، ويكون البصر خارجا عنه

أو مِن حيث ذاتُه..كانت الإضافة أيضا خارجة عنه

نسب الدلالات الثلاثة بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه

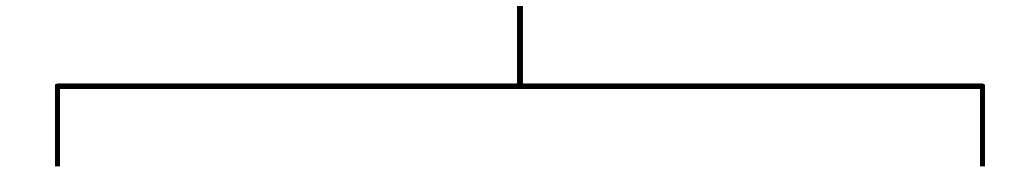
- دلالة المطابقة لا تستلزم التضمن والالتزام، ولا عكس

أولاً: المطابقة..



لا تستلزم التضمّن

وأمّا استلزام المُطابقة لِلالتزام..فسيأتي



أي ليس متى تحقّقت المطابقة تحقّق التضمّن

لجواز أن **يكون اللفظ** موضوعا **لمعنى بسيط** فيكون دلالته عليه مطابقة، ولا تضمّن هنا

- لأنّ المعنى البسيط لا جزء له

وبهذا الدليل يُعرف أنّ الالتزام لا يستلزم التضمّن

- فالمعنى البسيط إذا كان له لازم ذهنيّ..كان هناك التزام بلا تضمّن

وأمّا استلزام المُطابقة لِلالتزام..

فالصحيحُ أنّهُ: **غير متيقّن**

لأنّ الالتزام يتوقّف على أن يكون لمعنى اللفظ لازم، بحيث يلزم من تصوّر المعني تصوّره، **وجودُ لازم ذهنيّ لكل ماهيّة يلزم من تصوّرها تصوّره..غيرُ معلوم** - إذ يجوزُ أن يكون من الماهيّات ما لا يستلزم شيئا

وزعم الإمامُ (**أَنّ** المطابقة مستلزمة للالتزام **لأنَّ فتصوّر كل ماهيّة يستلزم تصوّر** لازم من لوازمها، وأقلّه **أنّها ليست غيرها**)

وهو مَمنوع، وجوابه: أنّا لا نسلّم أنّ تصوّر كلّ ماهيّة يستلزم تصوّر أنّها ليست غيرها، فـ..

١- كثيرا ما نتصوّر ماهيات الأشياء ولم يخطر ببالنا غيرها - فضلا عن أنّها ليست غيرها

٢- لو صحّ..لاستلزم كلّ تصوّر تصديقا، وهو باطل قطعا

نعم سلبُ الغير لازمٌ بيّنٌ بالمعنى الأعم، وهو كون تصوّر اللزوم مع تصوّر اللازم كافيا في الجزم بينهما باللزوم، واللزومُ المعتبر في الالتزام هو اللازمُ البيّن بالمعنى الأخصّ، وهو كون تصوّر الملزوم مستلزما لتصوّر اللازم

ومن هذا الجوابِ **تبيّن عدم استلزام التضَمّن الالتزام**

لأنّه كما لم يعلم وجود لازم ذهنيّ لكلّ ماهيّة بسيطة..لم يعلم أيضا وجود لازم ذهنيّ لكل ماهيّة مركّبة لجواز أن يكون من الماهيّات المركّبة ما لا يكون له لازم ذهنيّ

وليس مفهوم الكليّة والجزئيّة ولا التركيب لازماً ذهنيًا لكلّ مَعنى مركّب فيكون التضمّن مستلزما للالتزام - لأنّا قد نتصوّر معنى مركّبا مع الذهول عن كونه مركّبا وعن مفهوم الكليّة والجزئيّة، فليس شيء منها لازما ذهنيّا يلزم من تصوّر الملزوم تصوّره

وقد يُدّعى هنا أيضا أنّا نجزم بجواز تعقّل بعض المعاني المركّبة مع الغفلة عن جميع المفهومات الخارجيّة، على قياس ما قيل في المطابقة، فلا يكون التضمّن مستلزما للالتزام

وفي عبارته تسامح - فاللازم ليس (تبيّن عدم استلزام التضمّن الالتزام) بل (عدم تبيّن..)

قد يقال: عدم استلزام المطابقة الالتزام متيقّن *دليلُ ذلك:*

١- لا يجوز أن يكون لكلّ معنى لازم ذهنيّ وإلا لزم من تصوّر معنى واحد تصوّر لازمه. ومن تصوّر لازمه تصور لازم لازمه، وهكذا إلى غير النهاية؛ فيلزم من تصوّر معنى واحد تصوّر أمور غير متناهية دفعة واحدة، وهو محالٌ ← فلا بدّ أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهنيّ

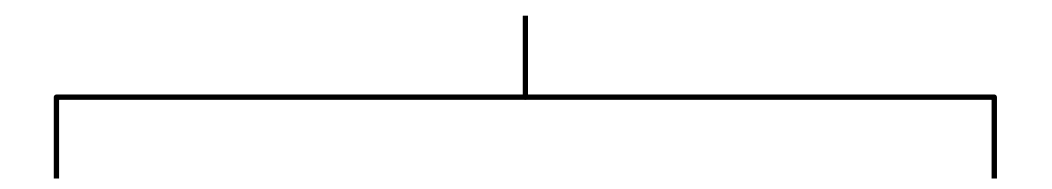
الردُّ عليه: يجوز كون بين المعنيين تلازم متعاكس، فيكون كلّ منها لازما ذهنيّا للآخر، ولا استحالة في ذلك كما في المتضايفين، كالأبوّة والبنوّة - وذلك لأنّ التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كلّ منهما على الآخر حتّى يكون دورا محالا.

٢- نجزم قطعا بجواز تعقّل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه، فيتحقّق هناك المطابقة بدون الالتزام

نسب الدلالات الثلاثة بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه

- دلالة المطابقة لا تستلزم التضمن والالتزام، ولا عكس

ثانياً: أمّا التضمُّنية والالتزاميّةُ..فيستلزمان المطابقة، لأنّهما **لا يوجدان إلّا مع المطابقة**



وذلك لأنّهما تابعان، **ويستحيلُ وجود التابع - من حيث إنّه تابع - بدون المتبوع**

وقيّد بالحيثيّة احترازا عن التابع الأعمّ كالحرارة للنار

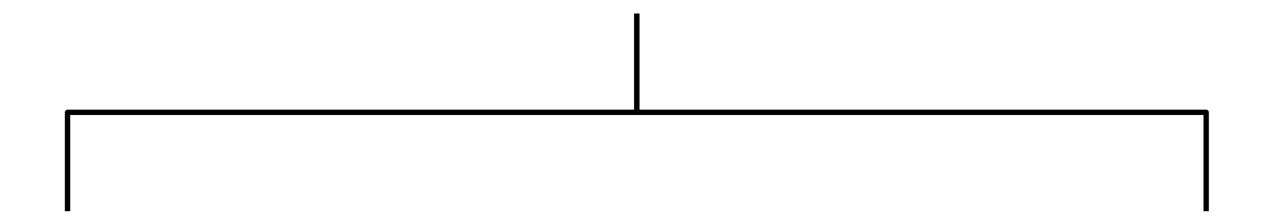
- فالحرارةُ تابعة للنار وقد توجد بدونها، كما في الحركة، وأمّا من حيث أنّها تابعة للنار فلا توجد إلّا معها.

وفيه نظرٌ: فالدليلُ يُنتِجُ أنّ التضمّن *والالتزامَ* - من حيث أنّهما تابعان - لا يوجد بدون المطابقة، وهو غير المطلوب، والمطلوبُ أنّ التضمّن *والالتزام* مطلقا لا يوجدان بدون المطابقة

- وأجابَ بعضُهم: صفة التبعيّة لازمة لماهيتي التضمّن والالزام، فإذا لم يوجدا بدون هذه الصفة..لم يوجدا مطلقا

المفرد والمركب

- اللفظُ **الدالّ** على المعنى **بالمطابقة..**



إن قصد بجـزءٍ مِنـــه الدلالــة علــى جـزء معناه..فهو المركّب

أو لا يُقصَـد بجـزء منــه الدلالــة علــى جـزء معناه..**فهو المفردُ**

إن قصد بجزءٍ مِنـه الدلالة على جزء معناه..فهو المركّب

كرامـــي الحجـــارة

فـ«الرامي» مقصود منه الدلالة على رمي منسوب إلى موضوع ما، و«الحجارة» مقصود منه الدلالة على الجسم المعين
- ومجموع المعنيين معنى *مطابقي للفظ* «رامي الحجارة» *لأنّ المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له، سواء كان هناك..*

١- وضع واحد كدلالة «الإنسان» على «الحيوان الناطق»

٢- أو أوضاع متعدّدة بحسب أجزاء اللفظ والمعنى، كـ«رامي الحجارة»
- فالجزء الأوّل موضوع لمعنى، والثاني لمعنى آخر
- فهو مُطابقة، لا بوضع عين اللفظ لعين المعنى، بل بوضع أجزائه لأجزائه

فيُشترَطُ

١- أن يكون للّفظ جزءٌ
- فَخرج ما لا يكون له جزء أصلا، كهمزة الاستفهام

٢- وأن يكون لجزئه دلالة على معنى
- فخرج ما له جزء لكن لا دلالة له على معنى، كزيد

٣- وأن يكون ذلك جزء المعنى المقصود من اللفظ
- فَخرج ما له جزء دالّ على المعنى، لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كـ«عبد الله» علما

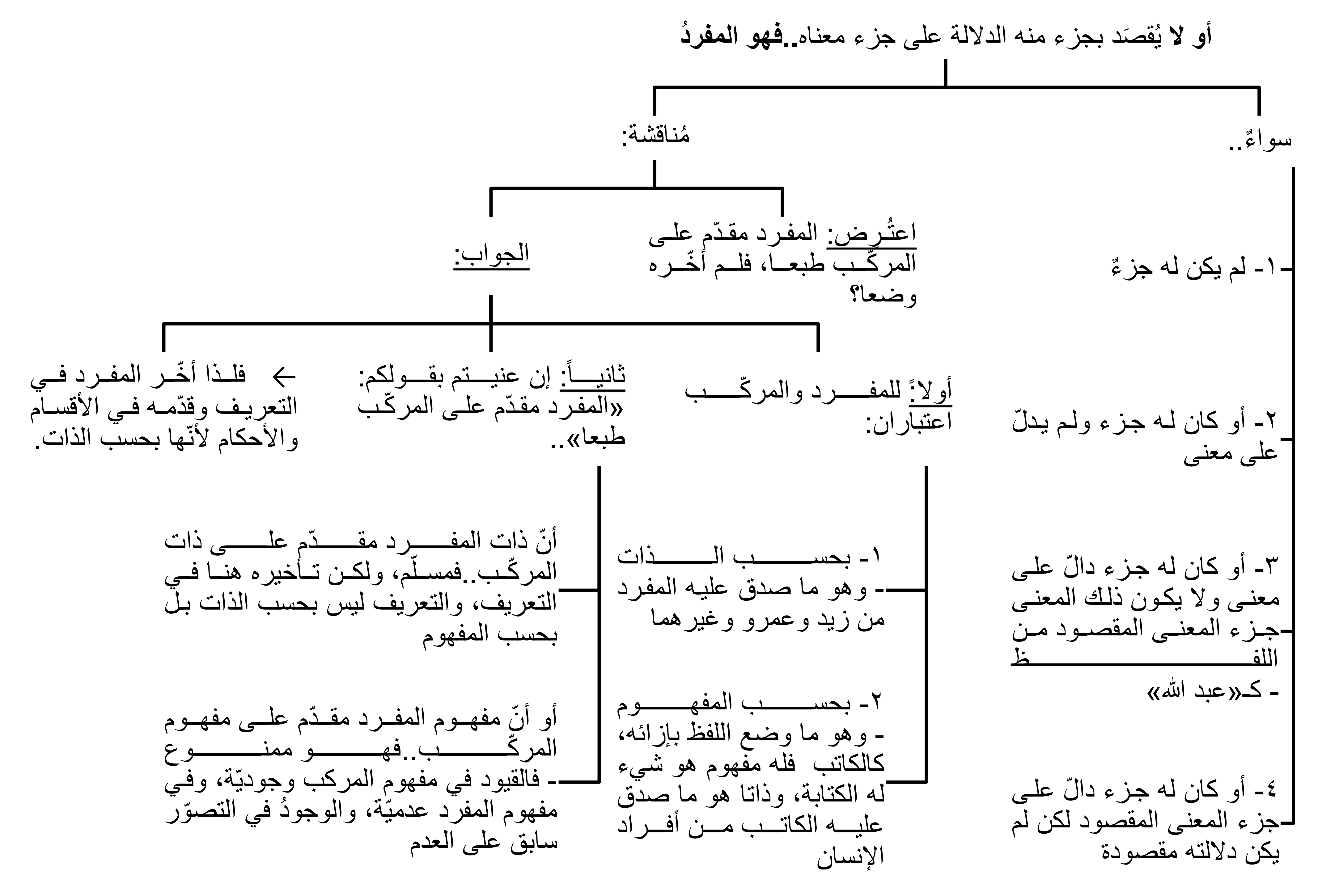
فله جزء «عبد» دالا على معنى، وهو العبوديّة، لكنّه ليس جزء المعنى المقصود، أي الذات المشخّصة، *لأنّ العبوديّة صفة للذات المشخّصة، وليست داخلة فيها، بل خارجة عنها*

فإذا لم يكن علما..كان مركبا إضافيّا، كرامي الحجارة

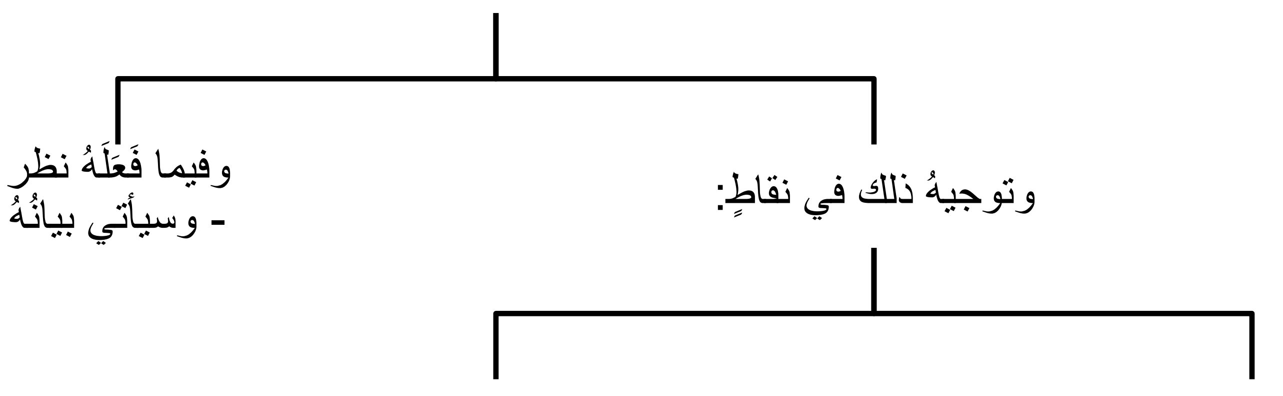
٤- وأن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة
- فَخرج ما يكون له جزءُ دالّ على جزء المعنى المقصود، ولكن لا يكون دلالته مقصودة كـ«الحيوان الناطق» إذا سمّي به شخص إنسانيّ

فمعناه حينئذ الماهيّة الإنسانيّة مع التشخّص، والماهيّة الإنسانيّة مجموع مفهومَي الحيوان والناطق، فـ(الحيوان) دالّ على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الإنسانيّ لأنّه دالّ على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهيّة الإنسانيّة، وهي جزء لمعنى اللفظ المقصود، *فيكون مفهوم الحيوان أيضا جزء ذلك المعنى المقصود، لأنّ جزء الجزء جزء*، لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست بمقصودة في حال العلميّة، بل ليس المقصود من «الحيوان الناطق» إلّا الذات المشخصة.

فإذا لم يكن علما..كان مركّبا تقييديّا من الموصوف والصفة


أو لا يُقصَد بجزء منه الدلالة على جزء معناه..فهو المفردُ
سواءٌ..
١- لم يكن له جزءٌ
٢- أو كان له جزء ولم يدلّ على معنى
٣- أو كان له جزء دالّ على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ
- كـ«عبد الله»
٤- أو كان له جزء دالّ على جزء المعنى المقصود لكن لم يكن دلالته مقصودة
مُناقشة:
اعتُرِض: المفرد مقدّم على المركّب طبعا، فلم أخّره وضعا؟
الجواب:
أولاً: للمفرد والمركّب اعتباران:
١- بحسب الذات
- وهو ما صدق عليه المفرد من زيد وعمرو وغيرهما
٢- بحسب المفهوم
- وهو ما وضع اللفظ بإزائه، كالكاتب فله مفهوم هو شيء له الكتابة، وذاتا هو ما صدق عليه الكاتب من أفراد الإنسان
ثانياً: إن عنيتم بقولكم: «المفرد مقدّم على المركّب طبعا»..
أنّ ذات المفرد مقدّم على ذات المركّب..فمسلّم، ولكن تأخيره هنا في التعريف، والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم
أو أنّ مفهوم المفرد مقدّم على مفهوم المركّب..فهو ممنوع
- فالقيود في مفهوم المركب وجوديّة، وفي مفهوم المفرد عدميّة، والوجودُ في التصوّر سابق على العدم
← فلذا أخّر المفرد في التعريف وقدّمه في الأقسام والأحكام لأنّها بحسب الذات.

تابع المفرد والمركب



تنبيهٌ: اعتبر في المقسم دلالة المطابقة *وحدها* ولم يعتبر *الدلالة مطلقا* بحيث *يندرج فيها* التضمّن والالتزام

وتوجيهُ ذلك في نقاطٍ:

وفيما فَعَلَهُ نظر - وسيأتي بيانُهُ

١- المعتبَر في تركيب اللفظ وإفراده دلالة جزئه على جزء معناه المطابقيّ وعدم دلالته عليه، لا دلالة جزئه على جزء معناه التضمّني والالتزامي وعدم دلالته عليه

٢- ولو اعتبر التضمّن أو الالتزام في التركيب والإفراد..لزم..

أ- أن يكون اللفظ المركّب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفرداً

- وذلك لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمّني، إذ لا جزء له.

ب- وأن يكون اللفظ المركّب من لفظين الموضوع بإزاء معنى له لازم ذهني بسيط..مفردا

- لأنّ شيئا من جزء اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي.

وفيما فَعَلَهُ نظر
- وبيانُهُ في نقاطٍ:

١- غاية ما في هذا كونُ اللفظ بالقياس إلى المعنى المطابقيّ مركّبا، وبالقياس إلى المعنى التضمّني أو الالتزامي مفردا
- ولا مانع في هذا إذ يجوزُ كونُ اللفظ باعتبار معنيين مطابقيّين مفردا ومركّبا كما في «عبد الله» فمدلوله المطابقيّ قبل العلميّة مركّب وبعدها يكون مفرد، فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابقيّ والمعنى التضمنيّ أو الالتزاميّ.

٢- فالأولى أن يقال:

(التركيبُ بالنسبة إلى المعنى التضمّنيّ أو الالتزاميّ لا يتحقّق إلّا إذا تحقّق بالنسبة إلى المعنى المطابقيّ)
- وسيأتي بيانُهُ

٢- فالأولى أن يقال: (التركيبُ بالنسبة إلى المعنى التضمّنيّ أو الالتزاميّ لا يتحقّق إلّا إذا تحقّق بالنسبة إلى المعنى المطابقيّ)

أمّا في التضمّني..فلأنّه متى دلّ جزء اللفظ على جزء المعنى التضمّني..دلّ على جزء معناه المطابقيّ
- لأنّ المعنى التضمّني جزء المعنى المطابقيّ، وجزء الجزء جزء

وقد يتحقّق الإفراد والتركيب بالنسبة إلى المعنى المطابقيّ لا بالنسبة إلى المعنى التضمّني والالتزاميّ
- كما في المثالين المذكورين

← فلهذا خصّص القسمة إلى الإفراد والتركيب بالمطابقة
- إلّا أنّ هذا الوجه يفيد أولويّة اعتبار المطابقة في القسمة، والوجه الذي ذهب هو إليه - إن تمّ -..يفيد وجوب اعتبار المطابقة في القسمة.

(الإفراد إذا تحقّق باعتبار المعنى المطابقي تحقّق باعتبار المعنى التضمّني والالتزامي من غير عكس)
- لجواز تحقّق الإفراد نظرا إلى التضمّن والالتزام، لا إلى المطابقة - كما في المثالين المذكورين

وأمّا في الالتزاميّ..فلأنّه متى دلّ جزء اللفظ على جزء معناه الالتزاميّ بالالتزام..فقد دلّ على جزء المعنى المطابقيّ بالمطابقة

وذلك لامتناع تحقّق الالتزام بدون المطابقة

مُناقشة:

اعتُرض: الدلالة الالتزاميّة وإن استلزمت المطابقة إلا أنّ تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة
- وذلك لجواز أن يكون المعنى الالتزامي مركّبا يدل جزء اللفظ على جزئه، ولا يكون المعنى المطابقيّ كذلك، ولا محذور في ذلك إذ لم يلزم حينئذ دلالة الالتزام بلا مطابقة، بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول المطابقي؛ ولا دليل يدلّ على استحالة ذلك.

ردُّ الجواب: إذا دلّ جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي..فلا يلزم كون تلك الدلالة بالالتزام
- لأنّ المعنى الالتزاميّ وإن كان خارجا عن المعنى المطابقيّ إلا أنّه لا يلزم كون أجزاء المعنى الالتزاميّ خارجة عن المعنى المطابقيّ، لأنّ المركّب من الداخل والخارج خارج.

جوابُ الردّ: دلالته على جزء المعنى الالتزاميّ إمّا أن تكون التزاميّة أو تضمنيّة أو مطابقيّة
- وعلى التقادير الثلاثة يثبت لذلك الجزء من اللفظ مدلول مطابقيّ، ولا بدّ أيضا أن يكون للجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابقيّ آخر - كما بيّنّاه
- فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعًا

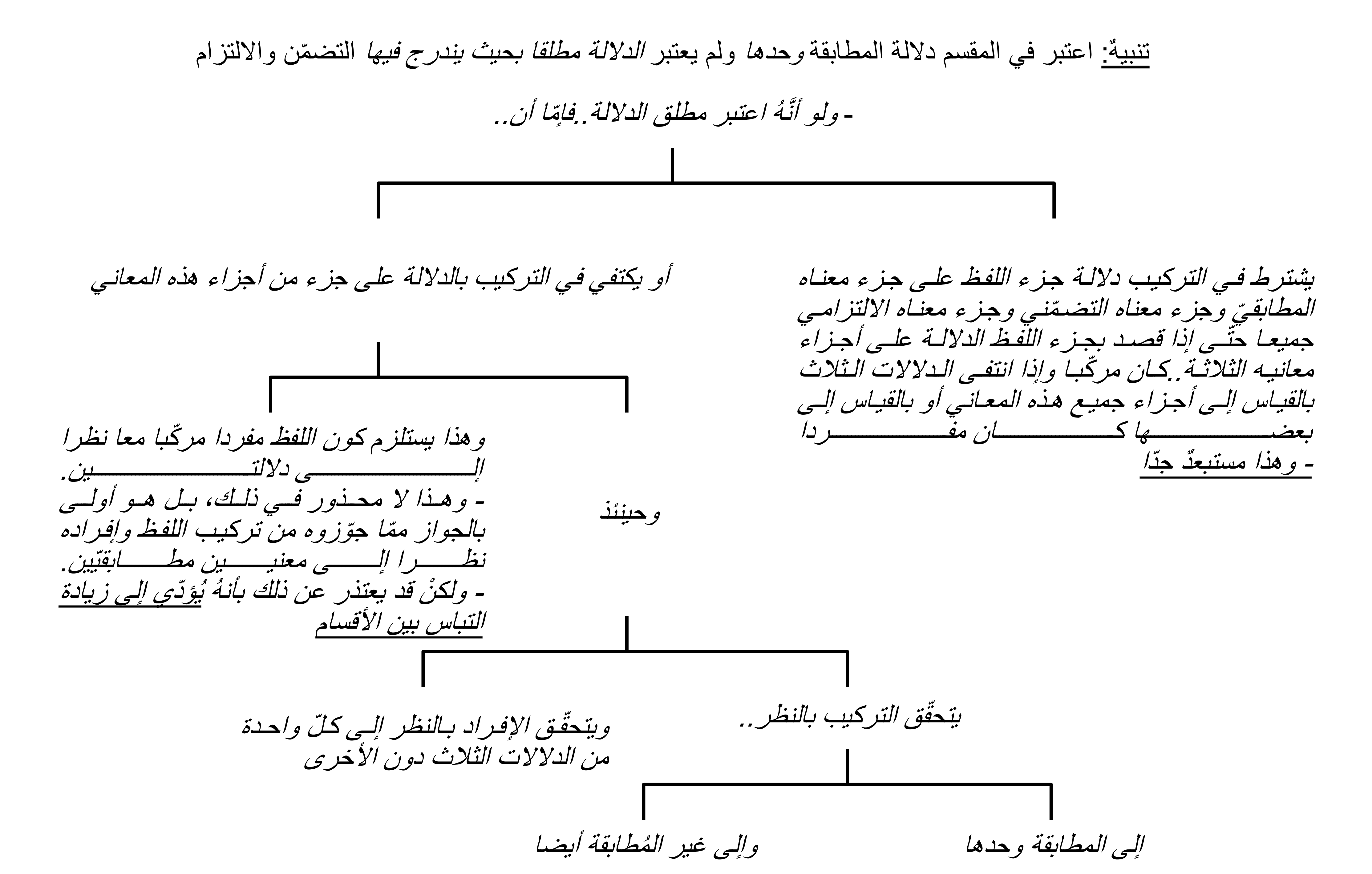
جواب الاعتراض: في نقاطٍ:

١- جزء اللفظ إذا دلّ على جزء معناه الالتزامي بالالتزام..فلا بدّ أن يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابقيّ، وإلّا..لزم ثبوت الالتزام بدون المطابقة

٢- والجزء الآخر من اللفظ لا يكون مهملا
- وإلا..لم يكن هناك تركيب - بل ضمّ مهمل إلى مستعمل -

٣- وإذا كان الجزءُ الآخرُ موضوعا لمعنى..فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطابقيّ للجزء الأول، وإلّا..لكانا لفظين مترادفين يدل كلّ منهما على ما يدل عليه الآخر، فلا تركيب
← بل له معنى مغاير لِمعنى الجزء الأوّل

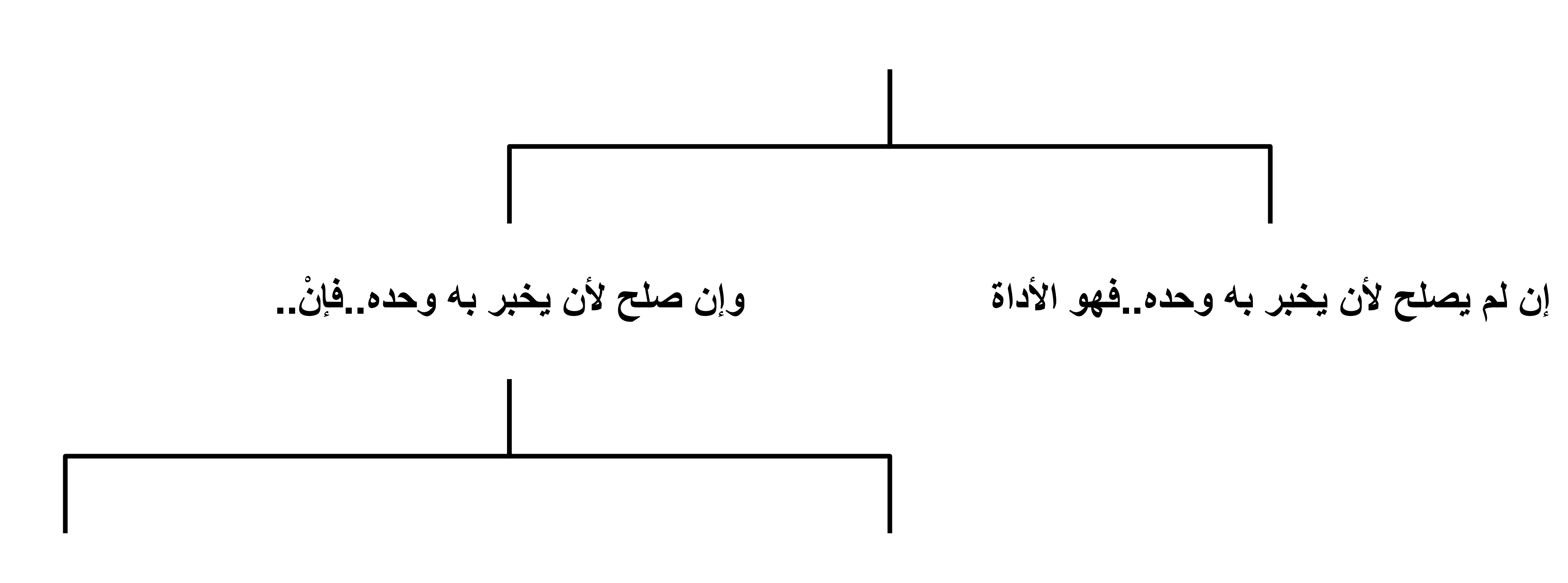
٤← فقد حصل لجزأي اللفظ مدلولان مطابقيّان قطعا، ولزم التركيب باعتبار المطابقة أيضا.


تنبيهٌ: اعتبر في المقسم دلالة المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقا بحيث يندرج فيها التضمّن والالتزام
- ولو أنَّهُ اعتبر مطلق الدلالة..فإمّا أن..
يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابقيّ وجزء معناه التضمّني وجزء معناه الالتزامي جميعا حتّى إذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة..كان مركّبا وإذا انتفى الدلالات الثلاث بالقياس إلى أجزاء جميع هذه المعاني أو بالقياس إلى بعضها كان مفردا
- وهذا مستبعدٌ جدّا
أو يكتفي في التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء هذه المعاني
وحينئذ
وهذا يستلزم كون اللفظ مفردا مركّبا معا نظرا إلى دلالتين.
- وهذا لا محذور في ذلك، بل هو أولى بالجواز ممّا جوّزوه من تركيب اللفظ وإفراده نظرا إلى معنيين مطابقيّين.
- ولكنْ قد يعتذر عن ذلك بأنهُ يُؤدّي إلى زيادة التباس بين الأقسام
يتحقّق التركيب بالنظر..
ويتحقّق الإفراد بالنظر إلى كلّ واحدة من الدلالات الثلاث دون الأخرى
إلى المطابقة وحدها
وإلى غير المُطابقة أيضا

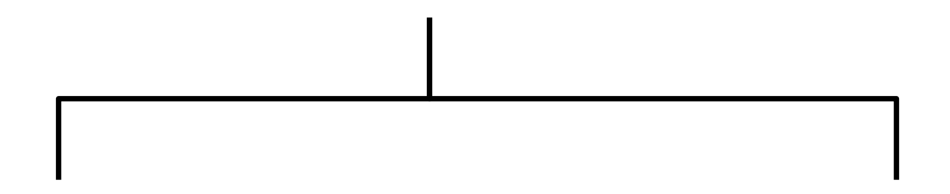
خريطة إجمالية

تقسيم اللفظ المفرد إلى الأداة والكلمة والاسم

- اللفظ المفرد:

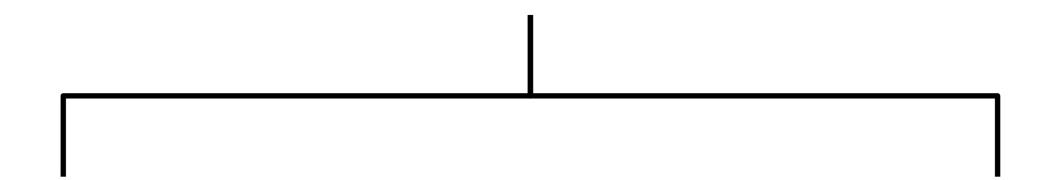


أولاً: إن لم يصلح اللفظ المفرد **لأن يخبر به وحده..فهو الأداة**



وهو إمّا أن..

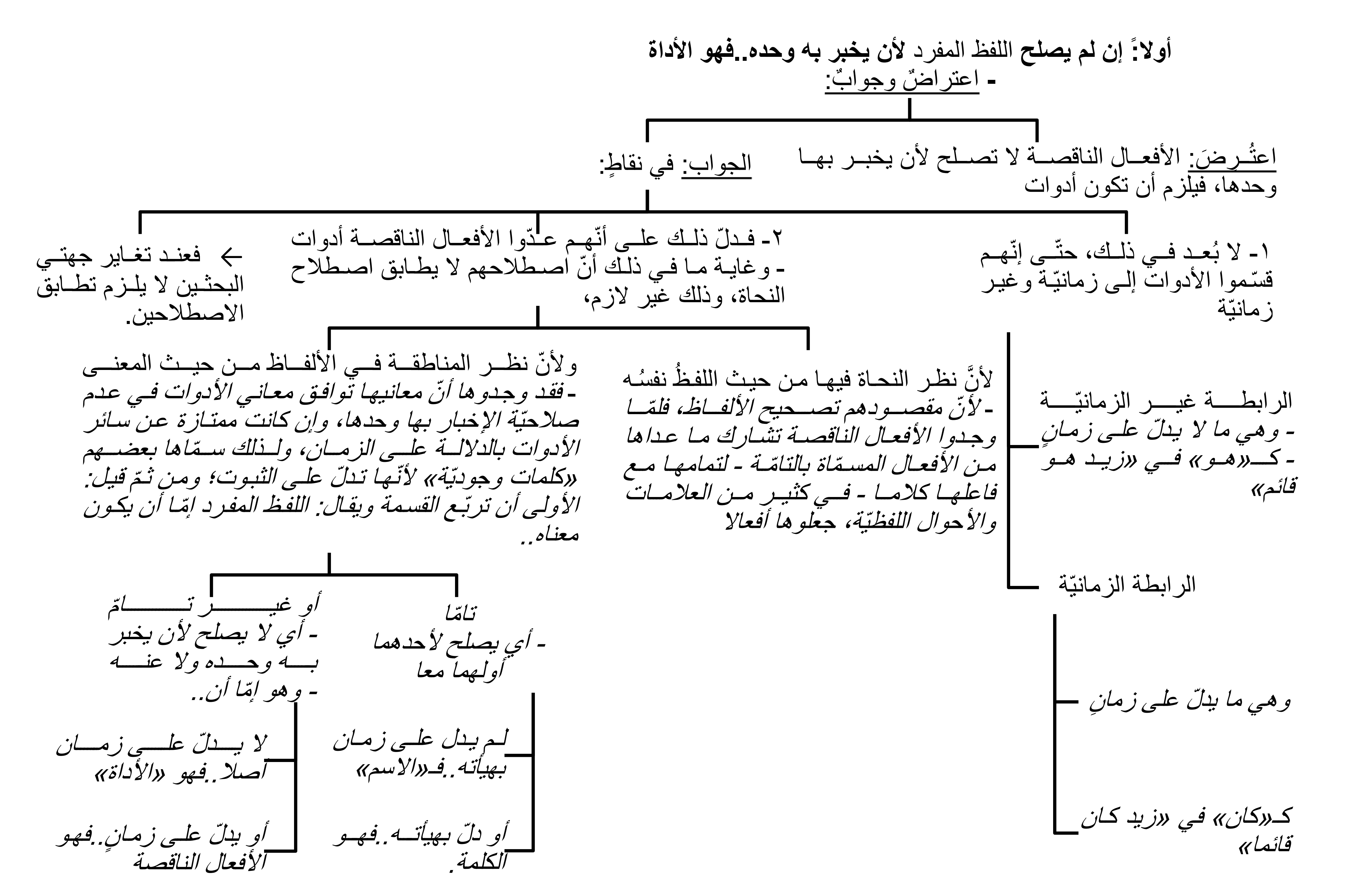
وجه التسمية بـ«الأداة»..لأنّها آلة في تركيب الألفاظ بعضها مع بعض



لا يصلح للإخبار به أصلا، **كـ«في»**
- فالمخبر به في قولنا: «زيد في الدار» هو «حصل» أو «حاصل» - ولا مدخل لـ«في» في الإخبار به

أو يصلح للإخبار به، لكن لا يصلح لأن يخبر به وحده، **كـ«لا»**
- فالمخبر به في قولنا: «زيد لا حجر» هو «لا حجر»

أولاً: إن لم يصلح اللفظ المفرد **لأن يخبر به وحده..فهو الأداة**



أولاً: إن لم يصلح اللفظ المفرد لأن يخبر به وحده..فهو الأداة

اعتراضٌ وجوابٌ:

اعتُرض: يُشكل هذا بمثل الضمائر المتّصلة في «ضربا، ضربوا، ضربك، غلامي» فلا يصلُحُ شيءٌ مِن هذه الضمائر لأن يخبر به وحده

الجواب: في نقاط:

١- المراد من عدم صلاحيّة الأداة لأن يخبر بها وحدها أنّها لا تصلح لذلك، لا بنفسها ولا بما يرادفها

وتلك الضمائر تصلح لأن يخبر بما يرادفها
- فالألف في «ضربا» بمعنى «هما»
- والواو في «ضربوا» بمعنى «هم»
- والكاف في «ضربك» بمعنى «أنت»
- والياء في «غلامي» بمعنى «أنا»
- وهذه المرادفات تصلح لأن يخبر بها وحدها

أمَّا لفظة «في»..فليست مرادفة للظرفيّة، فلفظ الظرفيّة معناها مطلق الظرفيّة، ولفظة «في» معناها ظرفيّة مخصوصة معتبرة بين حصول زيد وبين الدار
- وهذه الظرفيّة المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه لا تصلح لأن يخبر بها أو عنها، بخلاف معنى الظرفيّة المطلقة
- وقس على ذلك معنى لفظة «مِن»

٢- ولو قيل: «اللفظ المفرد إمّا أن لا يصلح معناه لأن يخبر به وعنه وحده فهو الأداة»..لم يحتج إلى تأويل

اعتراضٌ وجوابٌ:

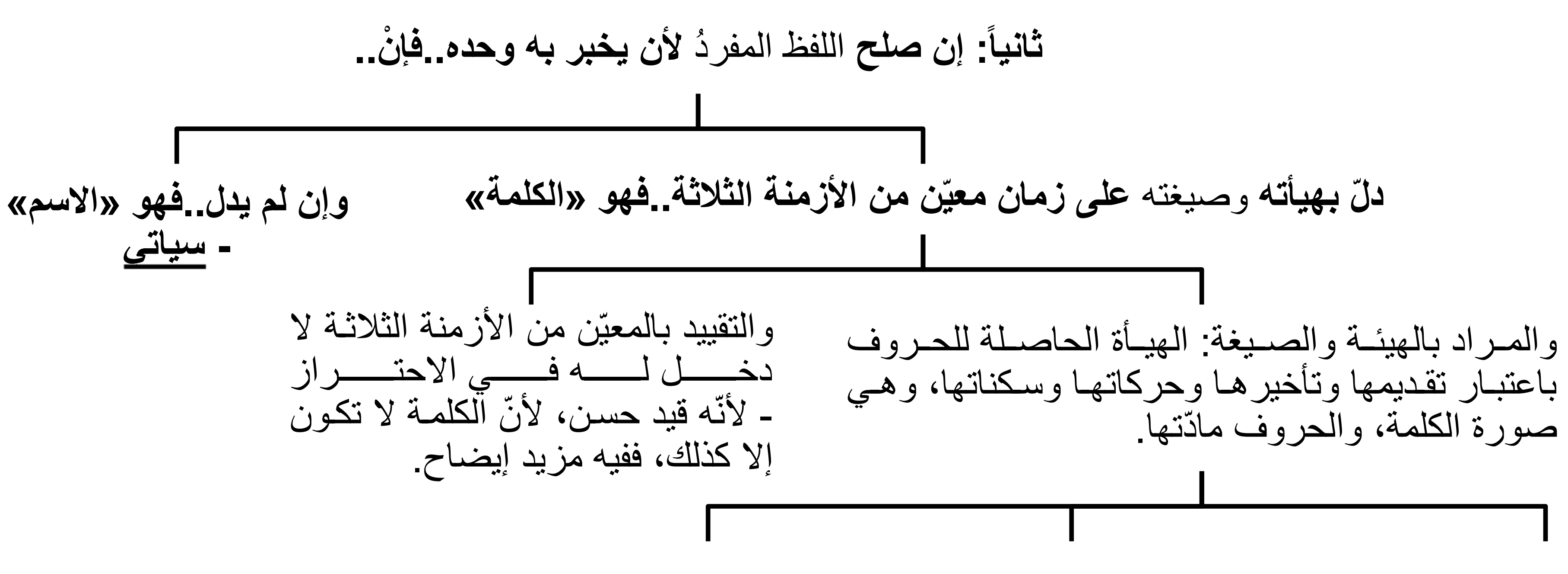
اعتُرضَ: ليس المقصود من «زيد في الدار» الإخبار عنه بالحصول مطلقا، بل بالحصول في الدار - فلا بدّ أن يكون لفظة «في» جزء من المخبر به في المعنى، كما أنّ «لا» في «زيد لا حجر» جزء من أجزاء المخبر به، فلا فرق بينهما.

الجوابٌ: هذا حقّ، لكن الشارح نظر إلى جانب اللفظ، فوجد الرفع الذي هو حقّ المخبر به في هذا التركيب حاصلا في الجزء الآخر المقدّر قبل كلمة «في»، فحكم بأنّ المخبرية قد تمّ قبلها، ووجد الرفع في «لا حجر» حاصلا بعد «لا» فجعله جزء من المخبر به

اعتراضٌ وجوابٌ:

اعتُرضَ: الأسماء الموصولة لا تصلح لأن يخبر بها وحدها، بل تحتاج إلى الصلة في ذاتها، فيجب أن تكون أدوات.

الجواب: هي صالحةٌ لذلك، لكنّها لإبهامها تحتاج إلى صلة تبيّنها؛ فالمحكوم به وعليه هو الموصول، والصلة خارجة عنه مبيّنة له



ويشهدُ لذلك اختلافُ الزمان عند اختلاف الهيأة وإن اتحدت المادّة

- <u>إيرادٌ:</u> ليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتّى يتمّ شهادته على أنّ الدالّ على الزمان هو الصيغة، فصيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة المعلوم، وصيغته من الثلاثي المجرّد والمزيد والرباعي مختلفة بلا اشتباه، وليس هناك اختلاف زمان

فخرج ما يدلّ على الزمان لا بهيأته، بل بحسب جوهره ومادته

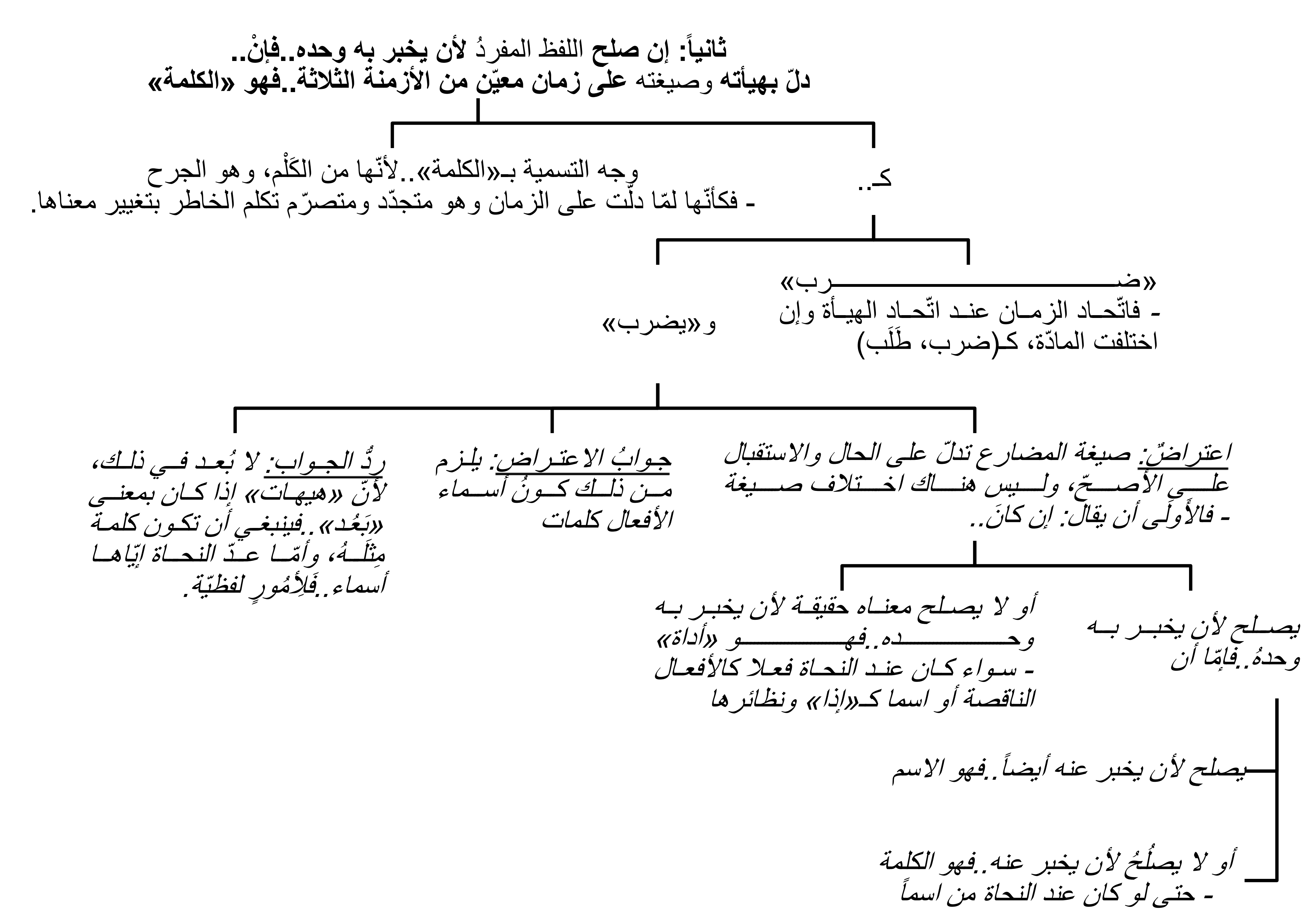
كالزمان والأمس واليوم والصبوح والغبق

أي أنّ الجوهر له مدخل ما في الدلالة على الزمان

مُناقشة:

<u>اعتُرِضَ:</u> على هذا يلزم أن تكون الكلمة مركّبة، لدلالة أصلها ومادّتها على الحدث وهيأتها وصورتها على الزمان، فيكون جزؤها دالّا على جزء معناها.

<u>الجواب:</u> المعنيّ من التركيب أن يكون هناك أجزاء مترتّبة في السمع


ثانياً: إن صلح اللفظ المفردُ لأن يخبر به وحده..فإنْ..
دلّ بهيأته وصيغته **على زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة..فهو «الكلمة»**
كـ..
وجه التسمية بـ«الكلمة»..لأنّها من الكَلْم، وهو الجرح
- فكأنّها لمّا دلّت على الزمان وهو متجدّد ومتصرّم تكلم الخاطر بتغيير معناها.
«ضـــــــــــــــــــــــــرب»
- فاتّحـاد الزمـان عنـد اتّحـاد الهيـأة وإن اختلفت المادّة، كـ(ضرب، طَلَب)
و«يضرب»
اعتراضٌ: صيغة المضارع تدلّ على الحال والاستقبال علـى الأصـحّ، ولـيس هنـاك اخـتلاف صـيغة
- فالأَولَى أن يقال: إن كانَ..
جوابُ الاعتراض: يلزم مـن ذلـك كـونُ أسـماء الأفعال كلمات
ردُّ الجواب: لا بُعد فـي ذلـك، لأنّ «هيهات» إذا كـان بمعنـى «بَعُد»..فينبغـي أن تكـون كلمـة مِثلَـهُ، وأمّـا عـدّ النحـاة إيّاهـا أسماء..فَلِأمُورٍ لفظيّة.
يصـلح لأن يخبـر بـه وحدهُ..فإمّا أن
أو لا يصلح معناه حقيقـة لأن يخبـر بـه وحـــــده..فهـــــو «أداة»
- سـواء كـان عنـد النحـاة فعـلا كالأفعـال الناقصة أو اسما كـ«إذا» ونظائرها
يصلح لأن يخبر عنه أيضاً..فهو الاسم
أو لا يصلُحُ لأن يخبر عنه..فهو الكلمة
- حتى لو كان عند النحاة من اسماً

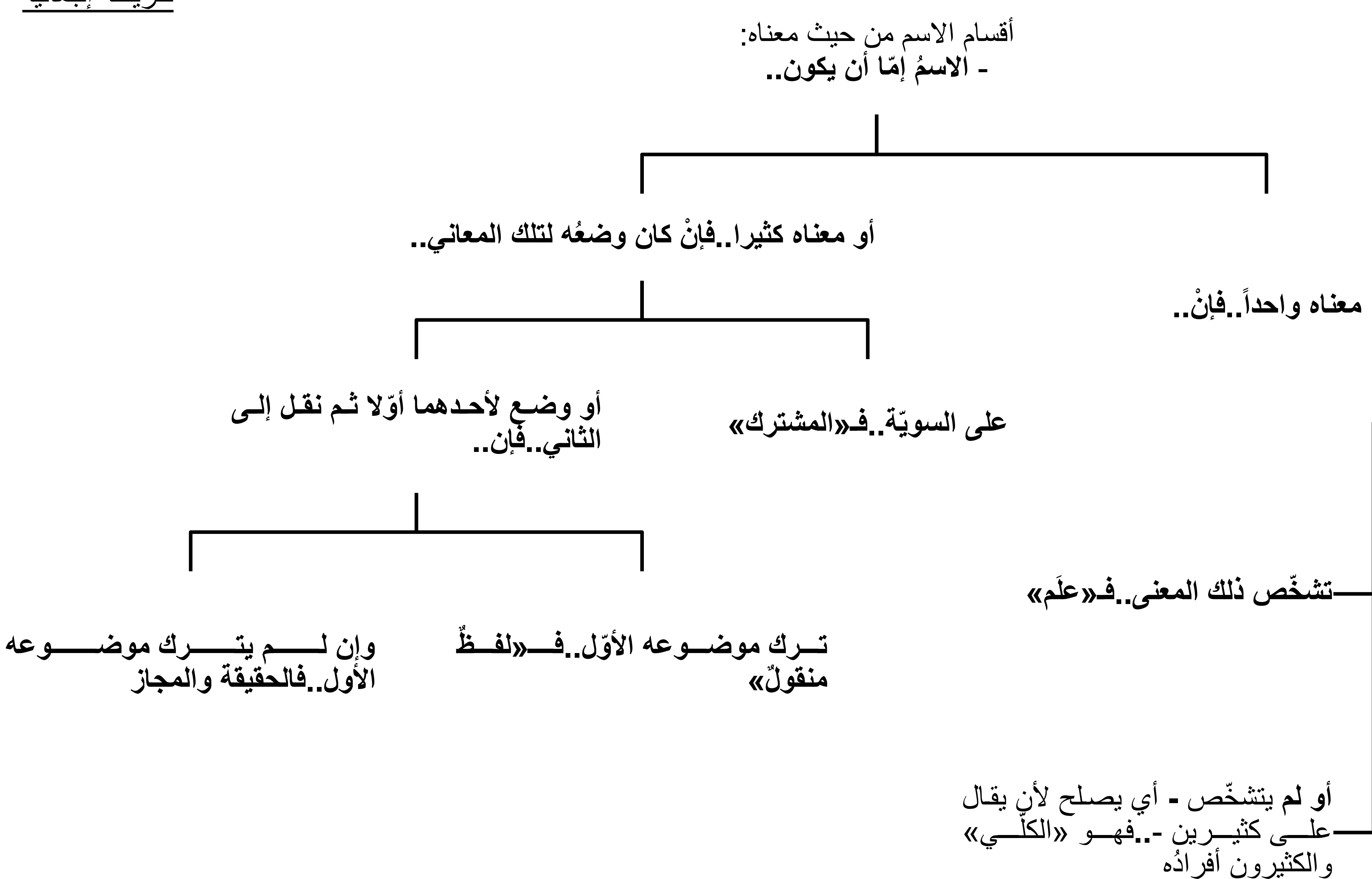
ثانياً: إن صلح اللفظ المفردُ **لأن يخبر به وحده..فإنْ..**

وإن لم يدل..فهو «الاسم»

كـ«زيد» و«عمرو»

وجه التسمية بـ«الاسم»: لأنّه أعلى مرتبة من سائر أنواع الألفاظ فيكون مشتملا على معني السموّ، وهو العلوّ

خريطة إجمالية



هذه القسمة مخصوصة بالاسم

لأنّ انقسام اللفظ إلى الجزئي والكلي إنّما هو بحسب اتّصاف معناه بالجزئيّة والكليّة، ومعنى الاسم «من حيث هو معناه» معنى مستقلّ صالح للاتّصاف بهما

فمعنى زيد من حيث هو معناه، معنى مستقل يصلح لأن يوصف بالجزئيّة؛ وكذا معنى الإنسان يصلح لأن يحكم عليه بالكليّة

وأمّا الحرف..فمعناه - من حيث هو معناه - ليس معنى مستقلا صالحا لأن يكون محكوما عليه أصلا - وذلك لأنّ معنى «مِن» مثلا هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير والبصرة - مثلا - على وجه يكون هو آلة لملاحظتهما، فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا، فلا يصلح لأن يكون محكوما به فضلا عن أن يكون محكوما عليه

وكذا الفعل التامّ كـ(ضرب) يشتمل على حدث كالضرب، وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على أنّها آلة لملاحظتهما على قياس معنى الحرف، وهذا المجموع - أعني الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار - معنى غير مستقل بالمفهوميّة، فلا يصلح لأن يحكم عليه بشيء - نعم جزؤه - وهو الحدث وحده - مأخوذ في مفهوم الفعل على أنّه مسند إلى شيء آخر، فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به؛ وأمّا باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به أصلا

وأما الانقسام إلى المشترك والمنقول بأقسامه وإلى الحقيقة والمجاز..فلا يختصّ بالاسم وحده

بيانُهُ:

فالفعل قد يكون..

مشتركا كـ«خلق» بمعنى أوجد وافترى، و«عسعس» بمعنى أقبل وأدبر

ومنقولا كـ«صلّى» و«صام»

وحقيقة كـ«قتل» إذا استعمل في معناه؛ وقد يكون مجازا كـ«قتل» بمعنى ضرب ضربا شديدا

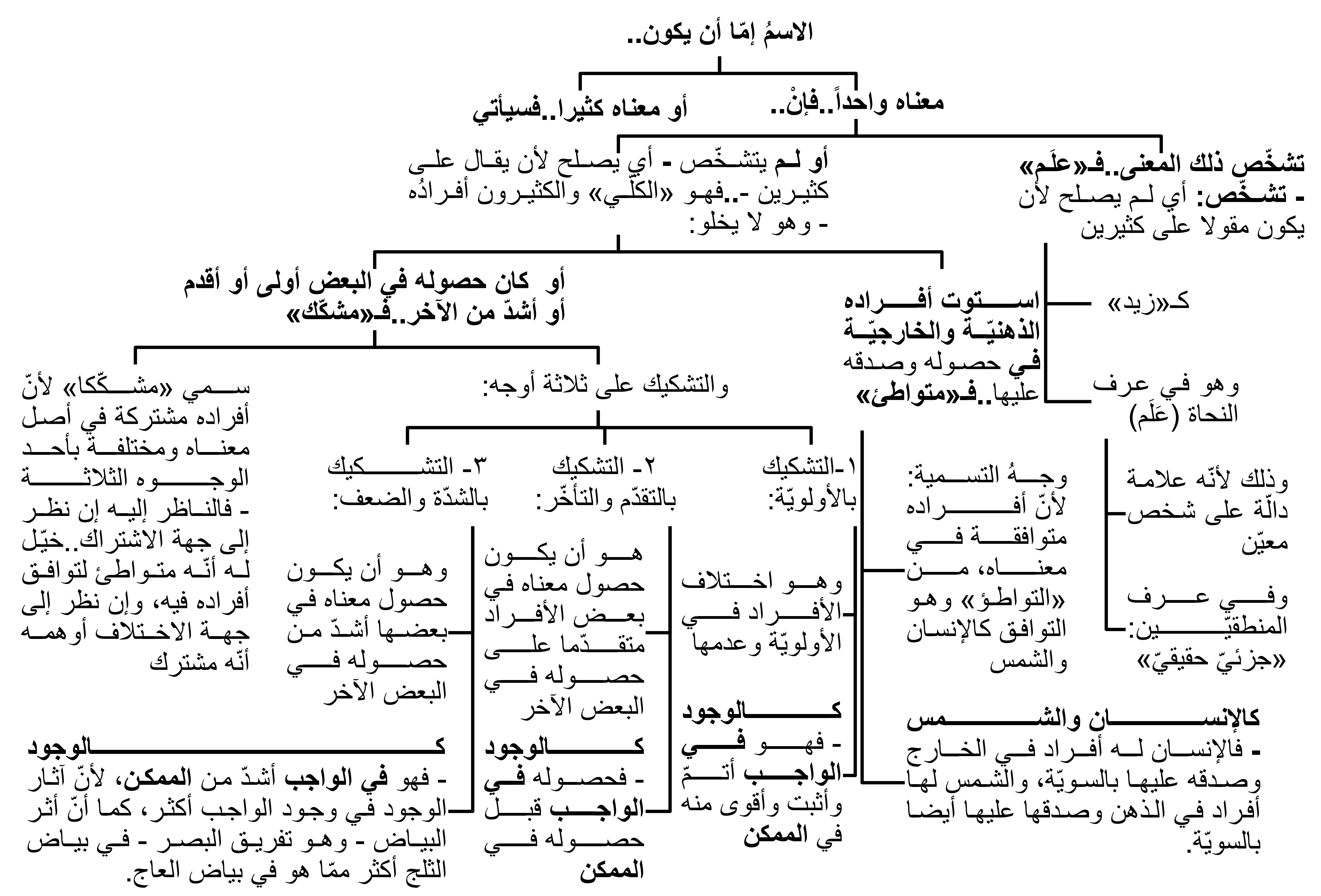
والحرف يكون..

مشتركا، كـ«من» بين الابتداء والتبعيض

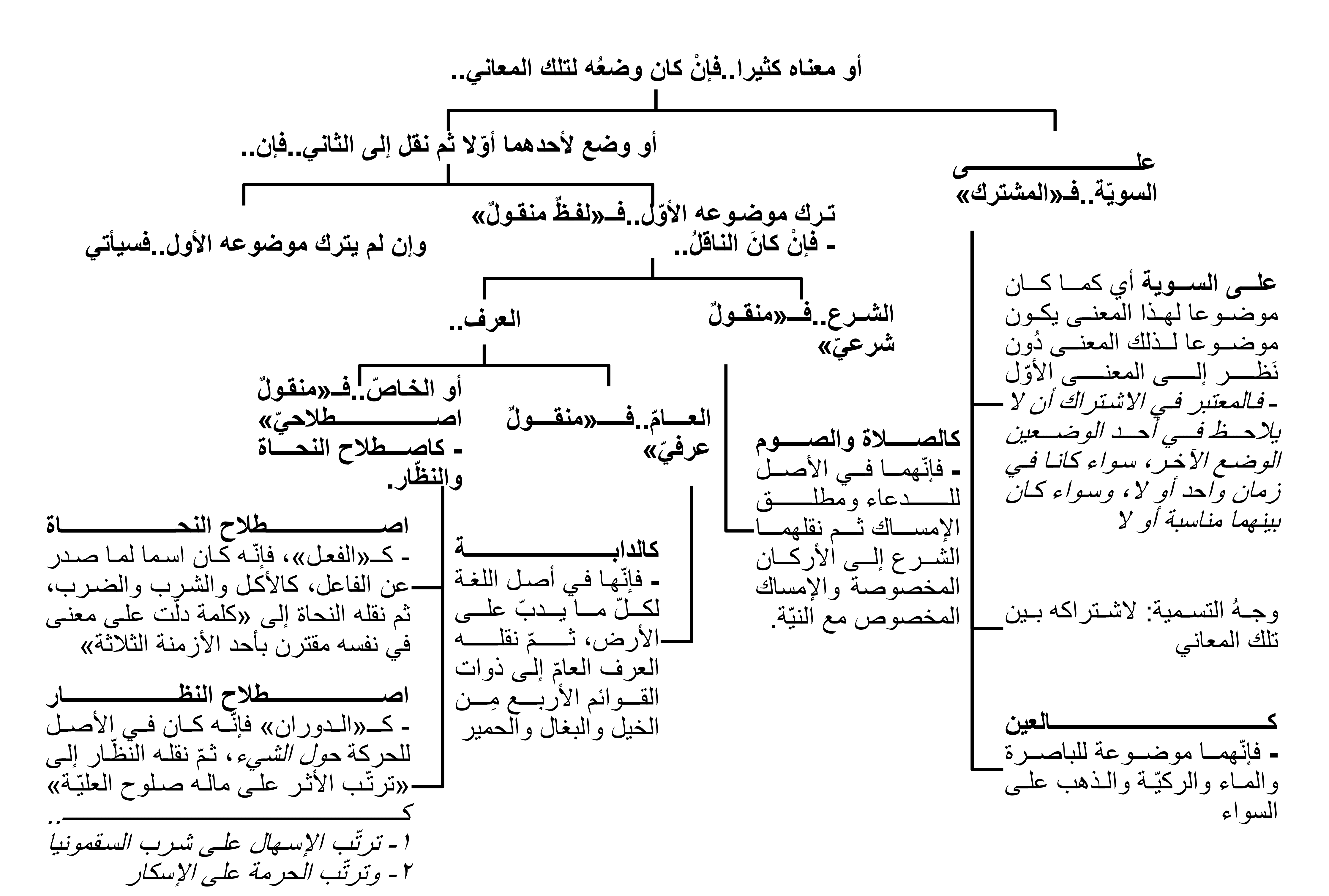
وحقيقة، كـ«في» إذا استعمل بمعنى الظرفية - وقد يكون مجازا كـ«في» إذا استعمل بمعنى على.

والسرّ في جريان هذه الانقسامات في الألفاظ كلّها..أنّ الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الألفاظ بالقياس إلى معانيها، وجميع الألفاظ متساوية الإقدام في صحّة الحكم عليها وبها - وأمّا الكليّة والجزئيّة المعتبرتان في التقسيم الأوّل..فهما بالحقيقة من صفات معاني الألفاظ، ومعنى الأداة والكلمة لا يصلحان لأن يوصفا بشيء منهما.

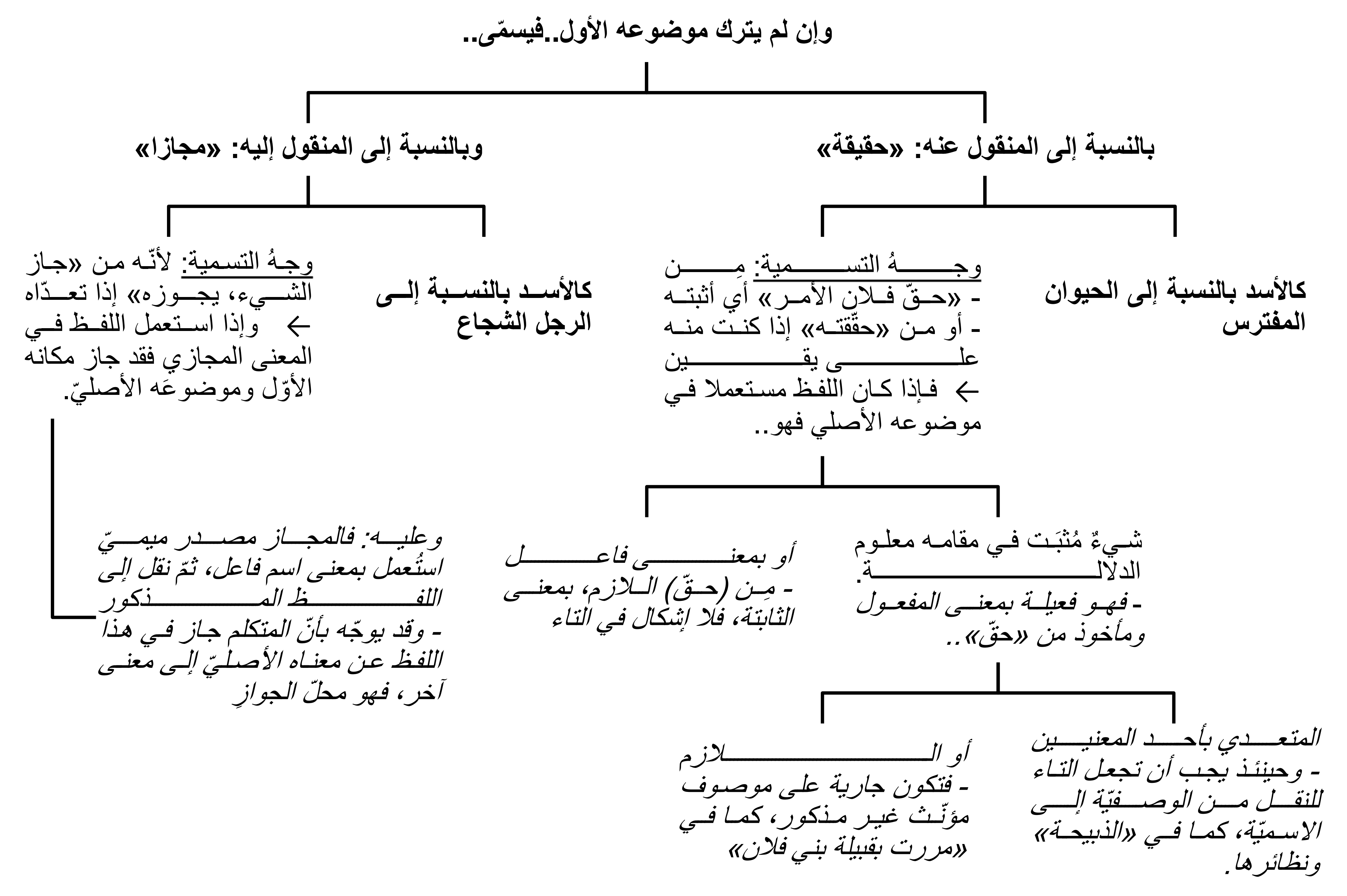
مُصْطفَى دَنْقَش



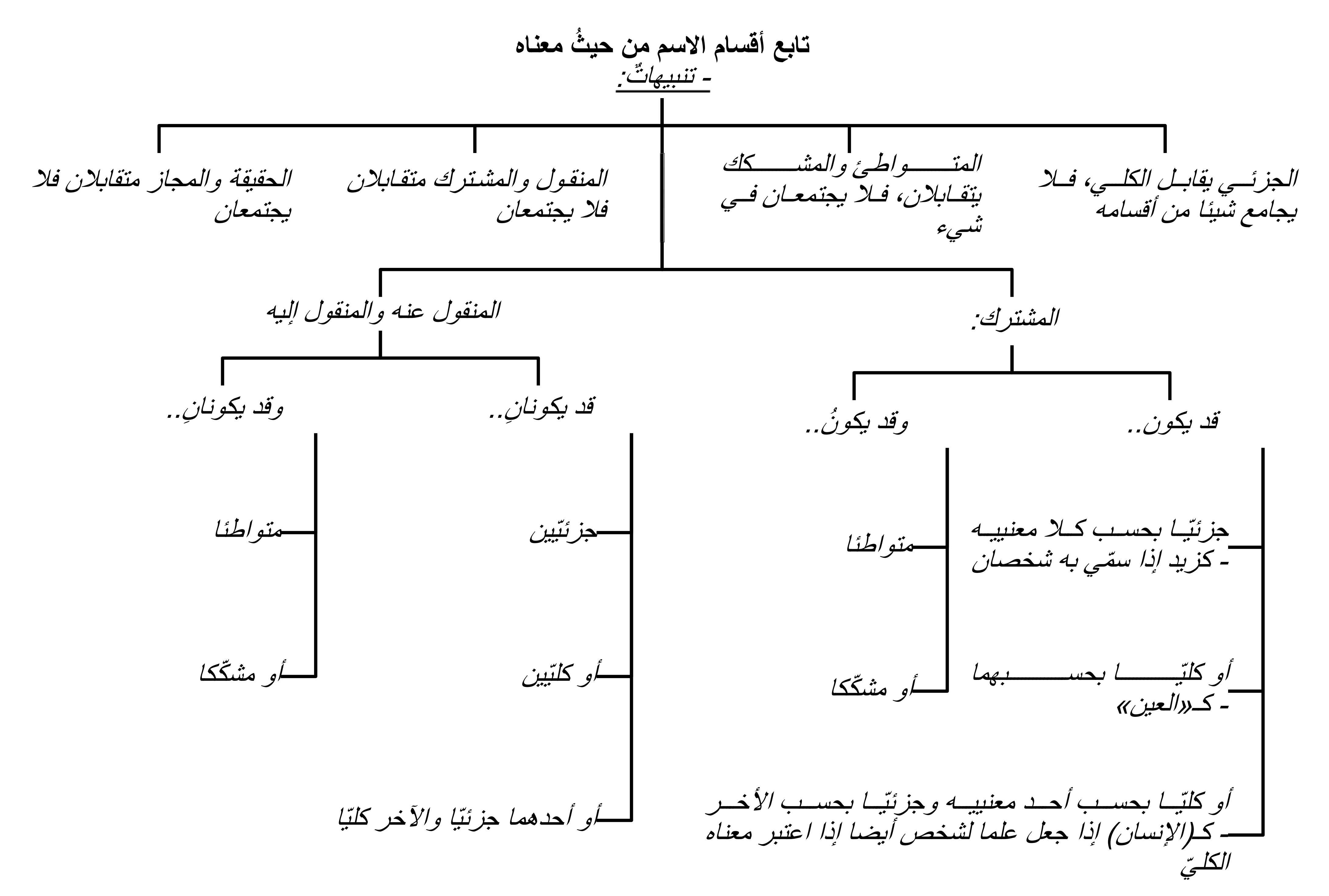
الاسمُ إمّا أن يكون..
معناه واحداً..فإنْ..
أو معناه كثيرا..فسيأتي
تشخّص ذلك المعنى..فـ«علَم»
- تشخّص: أي لم يصلح لأن يكون مقولا على كثيرين
أو لم يتشخّص - أي يصلح لأن يقال على كثيرين -..فهو «الكلّي» والكثيرون أفرادُه
- وهو لا يخلو:
كـ«زيد»
وهو في عرف النحاة (عَلَم)
وذلك لأنّه علامة دالّة على شخص معيّن
وفي عرف المنطقيّين: «جزئيّ حقيقيّ»
استوت أفراده الذهنيّة والخارجيّة في حصوله وصدقه عليها..فـ«متواطئ»
وجهُ التسمية: لأنّ أفراده متوافقة في معناه، من «التواطؤ» وهو التوافق كالإنسان والشمس
كالإنسان والشمس
- فالإنسان له أفراد في الخارج وصدقه عليها بالسويّة، والشمس لها أفراد في الذهن وصدقها عليها أيضا بالسويّة.
أو كان حصوله في البعض أولى أو أقدم أو أشدّ من الآخر..فـ«مشكّك»
والتشكيك على ثلاثة أوجه:
سمي «مشكّكا» لأنّ أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة - فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك..خيّل له أنّه متواطئ لتوافق أفراده فيه، وإن نظر إلى جهة الاختلاف أوهمه أنّه مشترك
١-التشكيك بالأولويّة:
وهو اختلاف الأفراد في الأولويّة وعدمها
كالوجود
- فهو في الواجب أتمّ وأثبت وأقوى منه في الممكن
٢- التشكيك بالتقدّم والتأخّر:
هو أن يكون حصول معناه في بعض الأفراد متقدّما على حصوله في البعض الآخر
كالوجود
- فحصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن
٣- التشكيك بالشدّة والضعف:
وهو أن يكون حصول معناه في بعضها أشدّ من حصوله في البعض الآخر
كالوجود
- فهو في الواجب أشدّ من الممكن، لأنّ آثار الوجود في وجود الواجب أكثر، كما أنّ أثر البياض - وهو تفريق البصر - في بياض الثلج أكثر ممّا هو في بياض العاج.

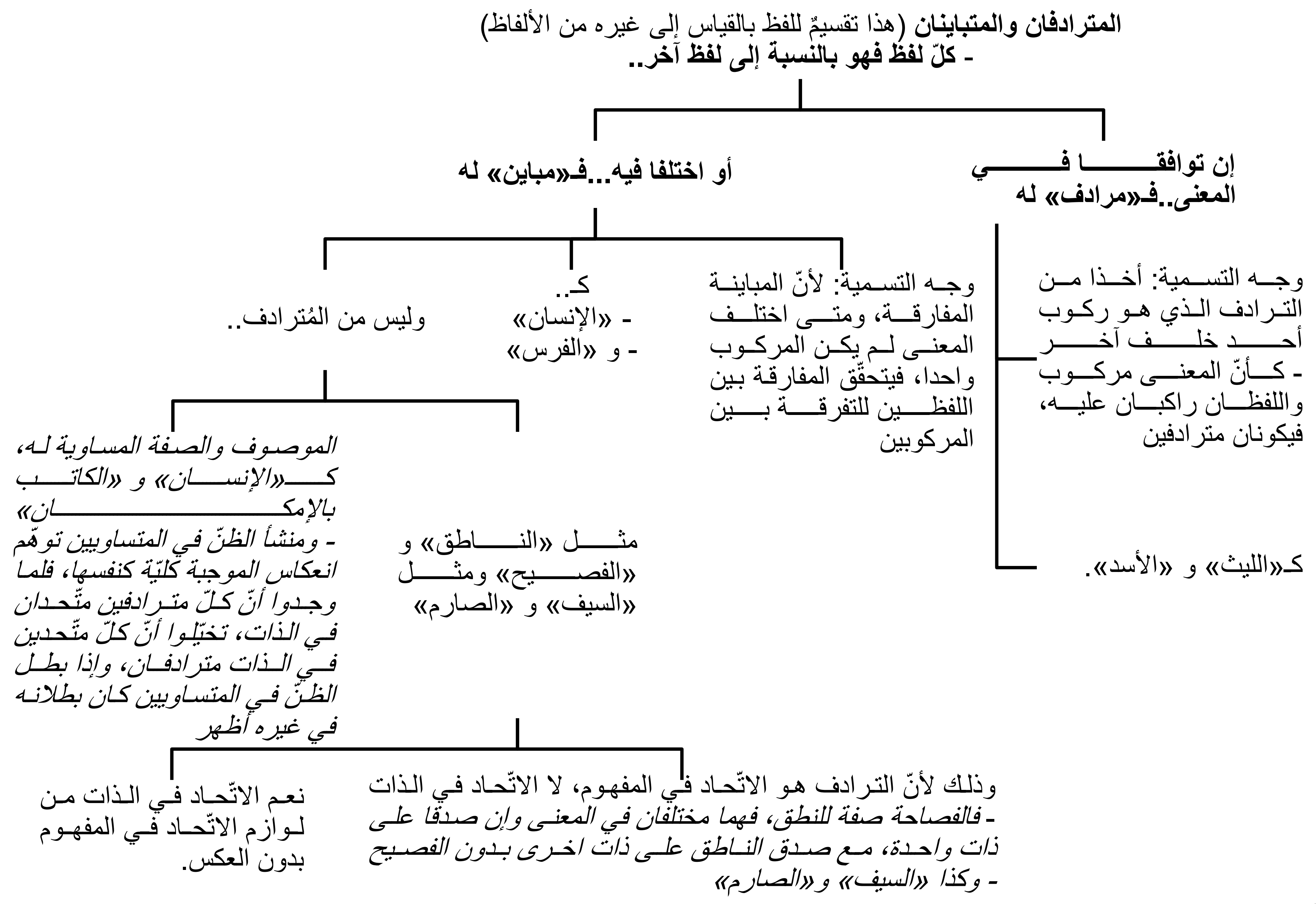


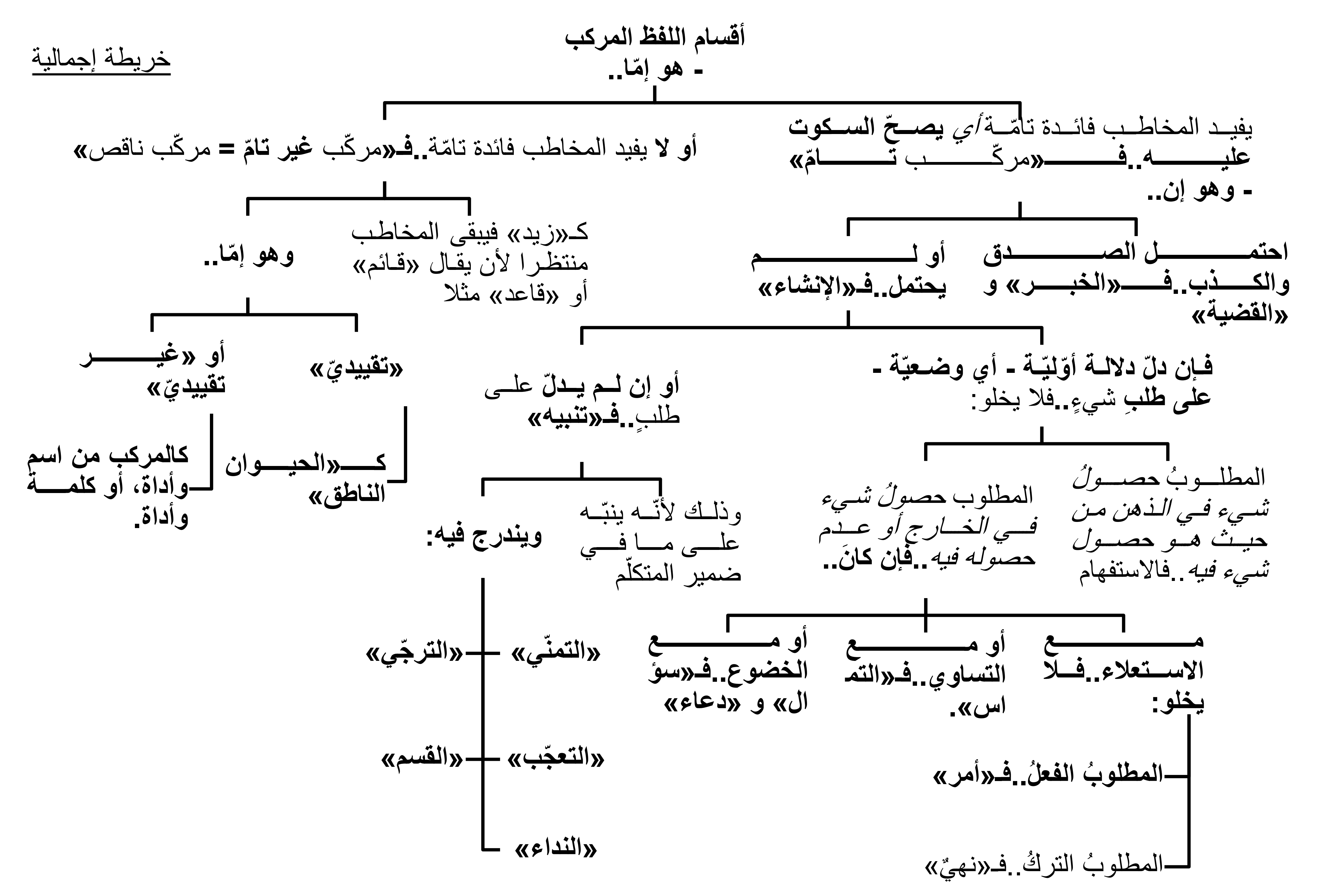
أو معناه كثيرا..فإنْ كان وضعُه لتلك المعاني..
على السويّة..فـ«المشترك»
على السوية أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى دُون نَظر إلى المعنى الأوّل
- فالمعتبر في الاشتراك أن لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر، سواء كانا في زمان واحد أو لا، وسواء كان بينهما مناسبة أو لا
وجهُ التسمية: لاشتراكه بين تلك المعاني
كالعين
- فإنّهما موضوعة للباصرة والماء والركيّة والذهب على السواء
أو وضع لأحدهما أوّلا ثم نقل إلى الثاني..فإن..
ترك موضوعه الأوّل..فـ«لفظٌ منقولٌ»
- فإنْ كانَ الناقلُ..
الشرع..فـ«منقولٌ شرعيّ»
كالصلاة والصوم
- فإنّهما في الأصل للدعاء ومطلق الإمساك ثم نقلهما الشرع إلى الأركان المخصوصة والإمساك المخصوص مع النيّة.
العرف..
العامّ..فـ«منقولٌ عرفيّ»
كالدابة
- فإنّها في أصل اللغة لكلّ ما يدبّ على الأرض، ثمّ نقله العرف العامّ إلى ذوات القوائم الأربع مِن الخيل والبغال والحمير
أو الخاصّ..فـ«منقولٌ اصطلاحيّ»
- كاصطلاح النحاة والنظّار.
اصطلاح النحاة
- كـ«الفعل»، فإنّه كان اسما لما صدر عن الفاعل، كالأكل والشرب والضرب، ثم نقله النحاة إلى «كلمة دلّت على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»
اصطلاح النظار
- كـ«الدوران» فإنّه كان في الأصل للحركة حول الشيء، ثمّ نقله النظّار إلى «ترتّب الأثر على ماله صلوح العليّة» كـ..
١ - ترتّب الإسهال على شرب السقمونيا
٢ - وترتّب الحرمة على الإسكار
وإن لم يترك موضوعه الأول..فسيأتي


وإن لم يترك موضوعه الأول..فيسمّى..
بالنسبة إلى المنقول عنه: «حقيقة»
وبالنسبة إلى المنقول إليه: «مجازا»
كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس
وجهُ التسمية: مِن
- «حقّ فلان الأمر» أي أثبته
- أو من «حقّقته» إذا كنت منه على يقين
← فإذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الأصلي فهو..
كالأسد بالنسبة إلى الرجل الشجاع
وجهُ التسمية: لأنّه من «جاز الشيء، يجوزه» إذا تعدّاه
← وإذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الأوّل وموضوعَه الأصليّ.
شيءٌ مُثبَت في مقامه معلوم الدلالة.
- فهو فعيلة بمعنى المفعول ومأخوذ من «حقّ»..
أو بمعنى فاعل
- مِن (حقّ) اللازم، بمعنى الثابتة، فلا إشكال في التاء
وعليه: فالمجاز مصدر ميميّ استُعمل بمعنى اسم فاعل، ثمّ نقل إلى اللفظ المذكور
- وقد يوجّه بأنّ المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصليّ إلى معنى آخر، فهو محلّ الجوازِ
المتعدي بأحد المعنيين
- وحينئذ يجب أن تجعل التاء للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة، كما في «الذبيحة» ونظائرها.
أو اللازم
- فتكون جارية على موصوف مؤنّث غير مذكور، كما في «مررت بقبيلة بني فلان»

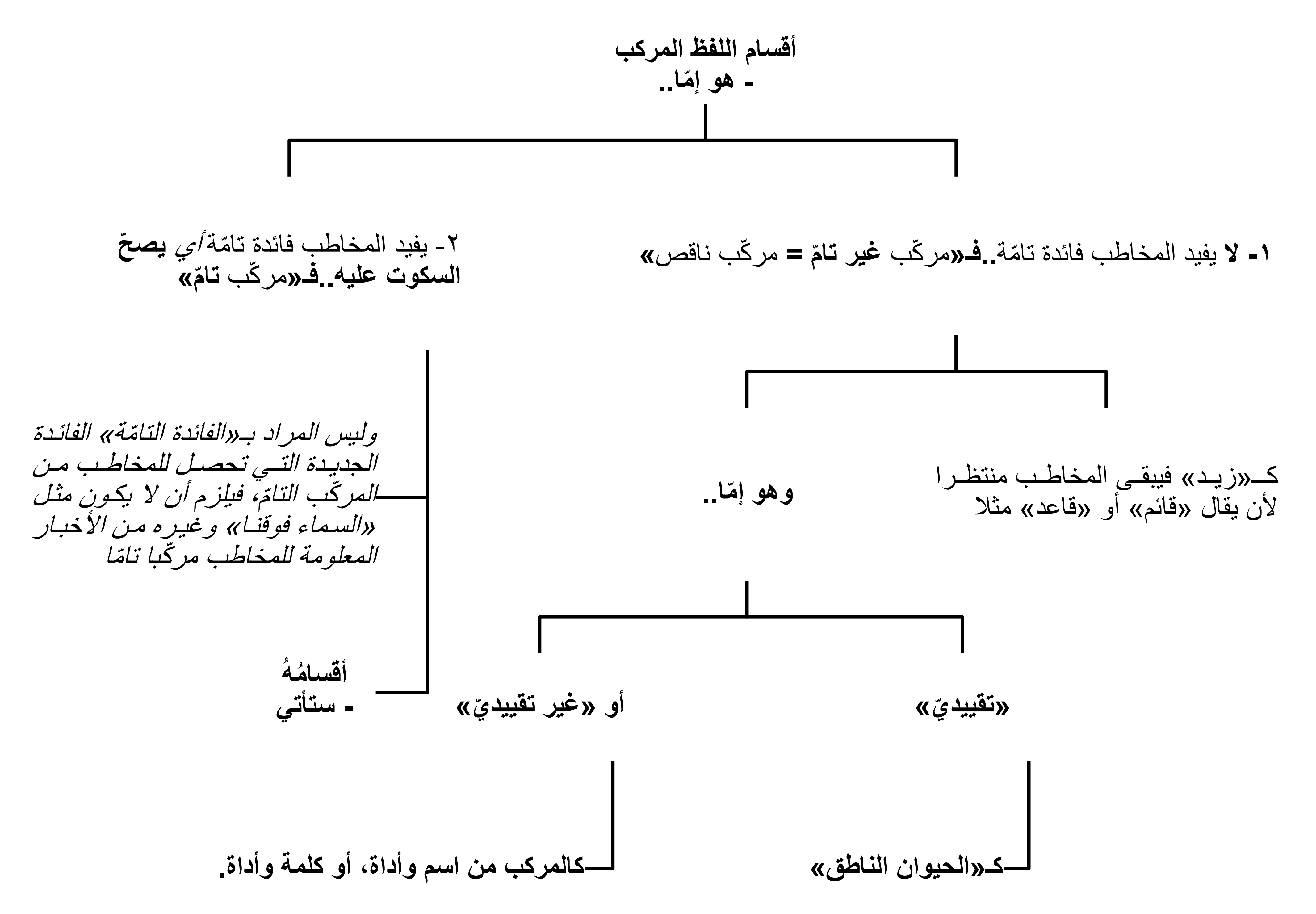
تابع أقسام الاسم من حيثُ معناه



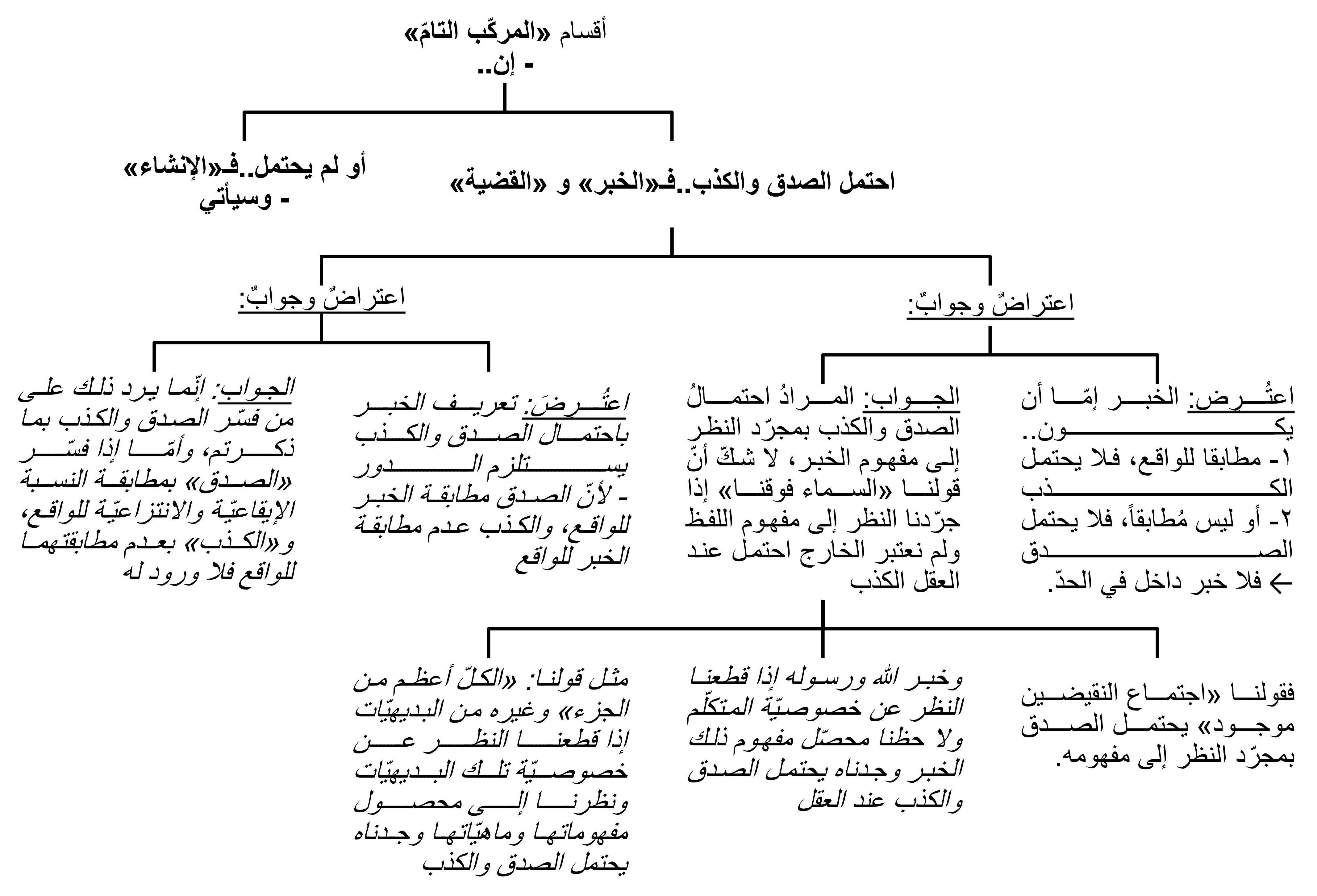

المترادفان والمتباينان (هذا تقسيمٌ للفظ بالقياس إلى غيره من الألفاظ)
- كلّ لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر..
إن توافقا في المعنى..فـ«مرادف» له
أو اختلفا فيه...فـ«مباين» له
وجه التسمية: أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر
- كأنّ المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه، فيكونان مترادفين
كـ«الليث» و «الأسد».
وجه التسمية: لأنّ المباينة المفارقة، ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا، فيتحقّق المفارقة بين اللفظين للتفرقة بين المركوبين
كـ..
- «الإنسان»
- و «الفرس»
وليس من المُترادف..
مثل «الناطق» و «الفصيح» ومثل «السيف» و «الصارم»
الموصوف والصفة المساوية له، كـ«الإنسان» و «الكاتب بالإمكان»
- ومنشأ الظنّ في المتساويين توهّم انعكاس الموجبة كلّيّة كنفسها، فلما وجدوا أنّ كلّ مترادفين متّحدان في الذات، تخيّلوا أنّ كلّ متّحدين في الذات مترادفان، وإذا بطل الظنّ في المتساويين كان بطلانه في غيره أظهر
وذلك لأنّ الترادف هو الاتّحاد في المفهوم، لا الاتّحاد في الذات
- فالفصاحة صفة للنطق، فهما مختلفان في المعنى وإن صدقا على ذات واحدة، مع صدق الناطق على ذات اخرى بدون الفصيح
- وكذا «السيف» و«الصارم»
نعم الاتّحاد في الذات من لوازم الاتّحاد في المفهوم بدون العكس.


خريطة إجمالية
أقسام اللفظ المركب
- هو إمّا..
يفيد المخاطب فائدة تامّة أي يصحّ السكوت عليه..فـ«مركّب تامّ»
- وهو إن..
احتمل الصدق والكذب..فـ«الخبر» و «القضية»
أو لم يحتمل..فـ«الإنشاء»
فإن دلّ دلالة أوّليّة - أي وضعيّة - على طلبِ شيءٍ..فلا يخلو:
المطلوبُ حصولُ شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه..فالاستفهام
المطلوب حصولُ شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه..فإن كانَ..
مع الاستعلاء..فلا يخلو:
المطلوبُ الفعلُ..فـ«أمر»
المطلوبُ التركُ..فـ«نهيٌ»
أو مع التساوي..فـ«التماس».
أو مع الخضوع..فـ«سؤال» و «دعاء»
أو إن لم يدلّ على طلبٍ..فـ«تنبيه»
وذلك لأنّه ينبّه على ما في ضمير المتكلّم
ويندرج فيه:
«التمنّي»
«الترجّي»
«التعجّب»
«القسم»
«النداء»
أو لا يفيد المخاطب فائدة تامّة..فـ«مركّب غير تامّ = مركّب ناقص»
كـ«زيد» فيبقى المخاطب منتظرا لأن يقال «قائم» أو «قاعد» مثلا
وهو إمّا..
«تقييديّ»
كـ«الحيوان الناطق»
أو «غير تقييديّ»
كالمركب من اسم وأداة، أو كلمة وأداة.

مُصْطفَى دَنْقَش

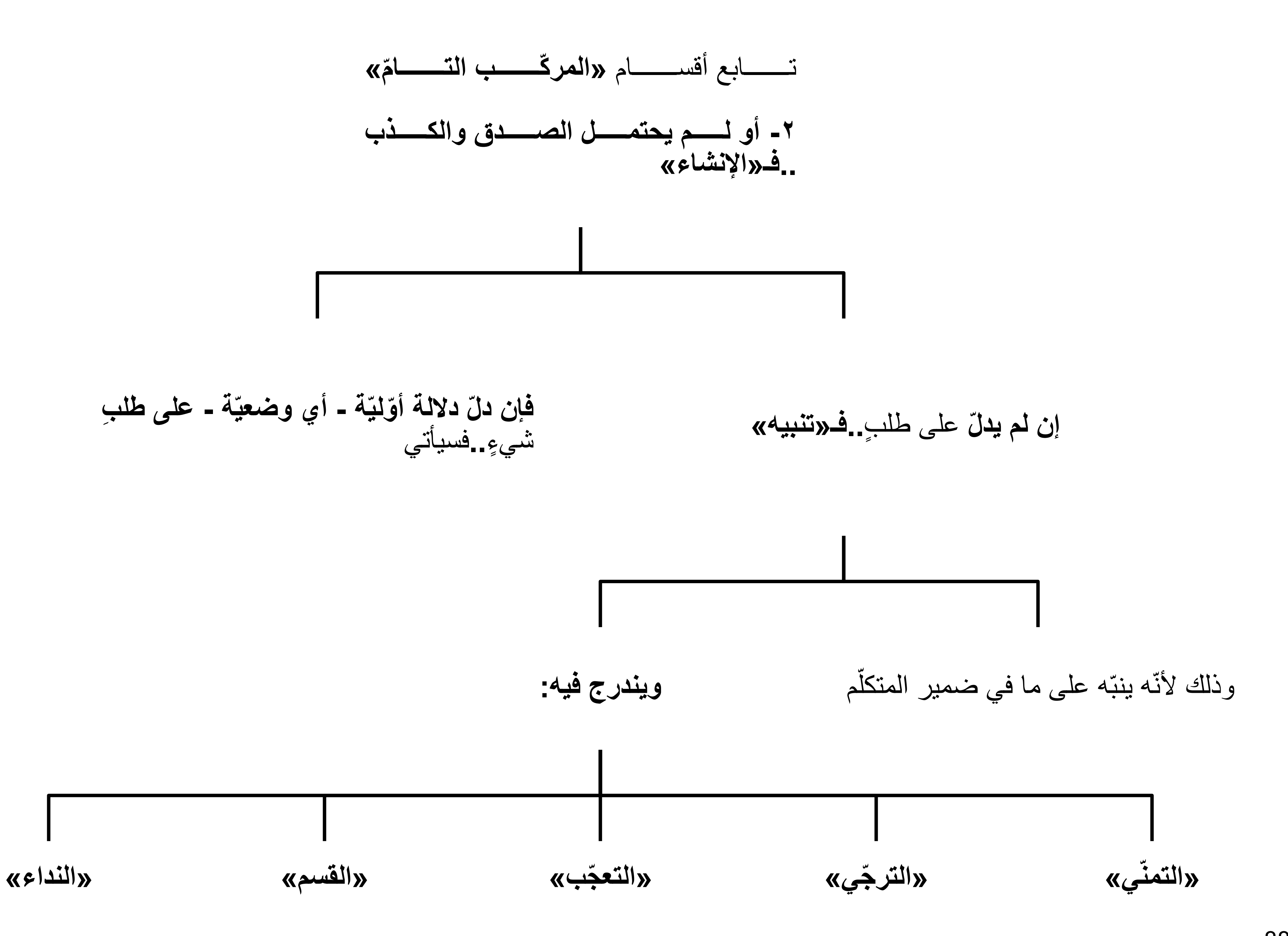


أقسام اللفظ المركب
- هو إمّا..
١- لا يفيد المخاطب فائدة تامّة..فـ«مركّب غير تامّ = مركّب ناقص»
٢- يفيد المخاطب فائدة تامّة أي يصحّ السكوت عليه..فـ«مركّب تامّ»
كـ«زيد» فيبقى المخاطب منتظرا لأن يقال «قائم» أو «قاعد» مثلا
وهو إمّا..
وليس المراد بـ«الفائدة التامّة» الفائدة الجديدة التي تحصل للمخاطب من المركّب التامّ، فيلزم أن لا يكون مثل «السماء فوقنا» وغيره من الأخبار المعلومة للمخاطب مركّبا تامّا
«تقييديّ»
أو «غير تقييديّ»
أقسامُهُ
- ستأتي
كـ«الحيوان الناطق»
كالمركب من اسم وأداة، أو كلمة وأداة.


أقسام «المركّب التامّ»
- إن..
احتمل الصدق والكذب..فـ«الخبر» و «القضية»
أو لم يحتمل..فـ«الإنشاء»
- وسيأتي
اعتراضٌ وجوابٌ:
اعتُرض: الخبر إمّا أن يكون.. ١- مطابقا للواقع، فلا يحتمل الكذب ٢- أو ليس مُطابقاً، فلا يحتمل الصدق ← فلا خبر داخل في الحدّ.
الجواب: المرادُ احتمالُ الصدق والكذب بمجرّد النظر إلى مفهوم الخبر، لا شكّ أنّ قولنا «السماء فوقنا» إذا جرّدنا النظر إلى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب
فقولنا «اجتماع النقيضين موجود» يحتمل الصدق بمجرّد النظر إلى مفهومه.
وخبر الله ورسوله إذا قطعنا النظر عن خصوصيّة المتكلّم ولا حظنا محصّل مفهوم ذلك الخبر وجدناه يحتمل الصدق والكذب عند العقل
مثل قولنا: «الكلّ أعظم من الجزء» وغيره من البديهيّات إذا قطعنا النظر عن خصوصيّة تلك البديهيّات ونظرنا إلى محصول مفهوماتها وماهيّاتها وجدناه يحتمل الصدق والكذب
اعتراضٌ وجوابٌ:
اعتُرضَ: تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور - لأنّ الصدق مطابقة الخبر للواقع، والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع
الجواب: إنّما يرد ذلك على من فسّر الصدق والكذب بما ذكرتم، وأمّا إذا فسّر «الصدق» بمطابقة النسبة الإيقاعيّة والانتزاعيّة للواقع، و«الكذب» بعدم مطابقتهما للواقع فلا ورود له

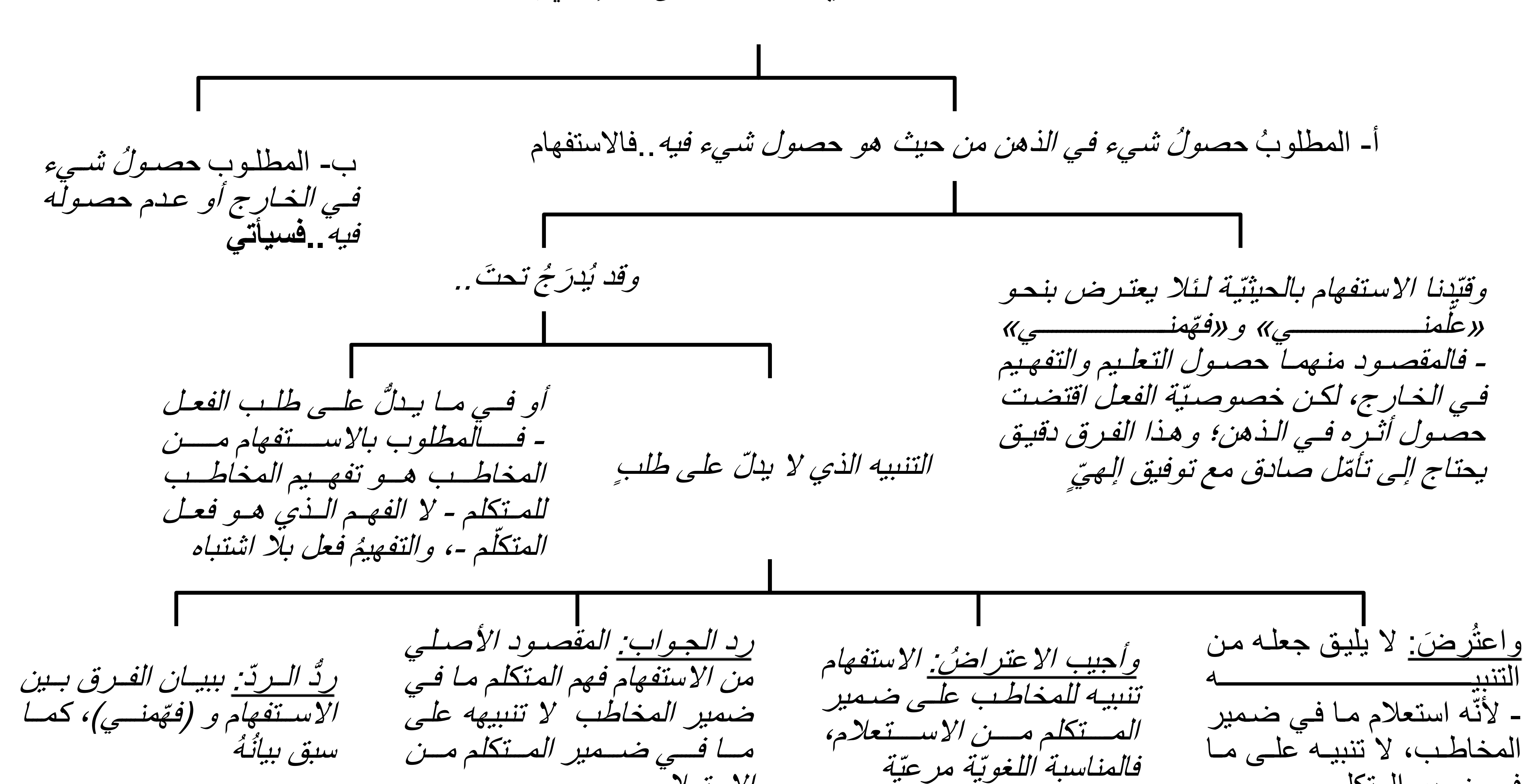
تـــــابع أقســــــام **«المركّــــــب التـــــامّ»**

٢- أو لــــم يحتمـــل الصـــدق والكـــذب ..فـ«الإنشاء»



تابع أقسام **«الإنشاء»**

- فإن دلّ دلالة أوّليّة - أي وضعيّة - على طلبِ شيءٍ**..**فلا يخلو:



تابع ما ما دلّ دلالة أوّليّة - أي وضعيّة - على طلبِ شيءٍ.:

ب- المطلوب **حصولُ** *شيء في الخارج أو* عدم *حصوله فيه* ..**فإن كانَ..**

مع الاستعلاء..فلا يخلو:

المطلوبُ الفعلُ..فـ«أمر» - كـ«اضرب أنت»

المطلـــــــــــــوبُ التركُ..فـ«نهيٌ»

وأدرج بعضُ *المتكلّمين* النهيَ في الأمرِ لِأنّ الترك هو كفّ النفس لا عدم الفعل عمّا من شأنه أن يكون فاعلا

- لأنّ عدمَ الفعلِ مستمرٌّ *من الأزل إلى الأبد، فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله، بل المطلوب به هو كفّ النفس عن الفعل*

وذهب جماعة *أخرى من المُتكلمين إلى أنّ المطلوب بالنهي هو* عدم *الفعل، وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره، إذ له أن يفعل الفعل فيزول استمرار* عدمه، *وله أن لا يفعله فيستمرّ*

أو مع التساوي..فـ«التماس».

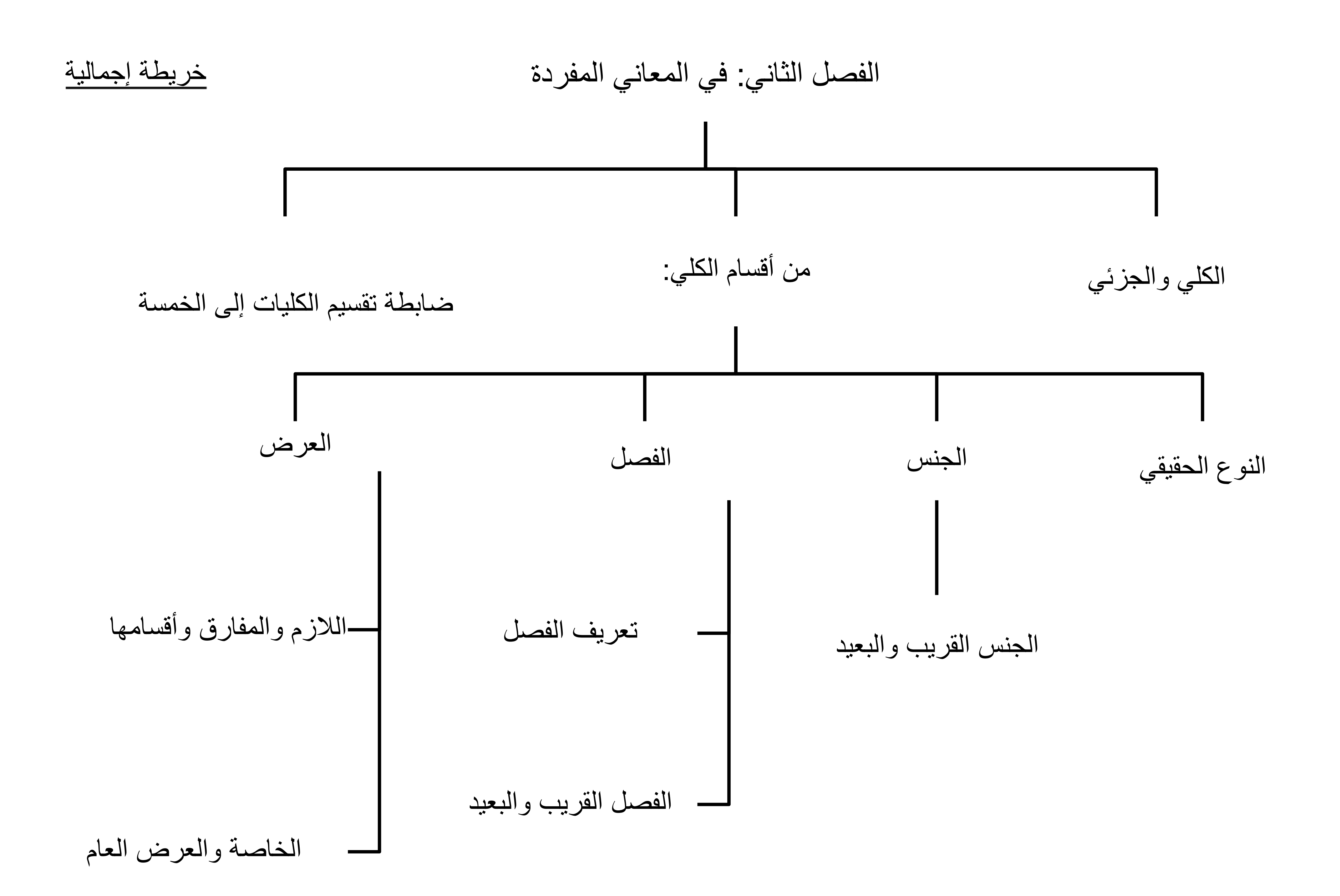
أو مع الخضوع..فـ«سؤال» و «دعاء»

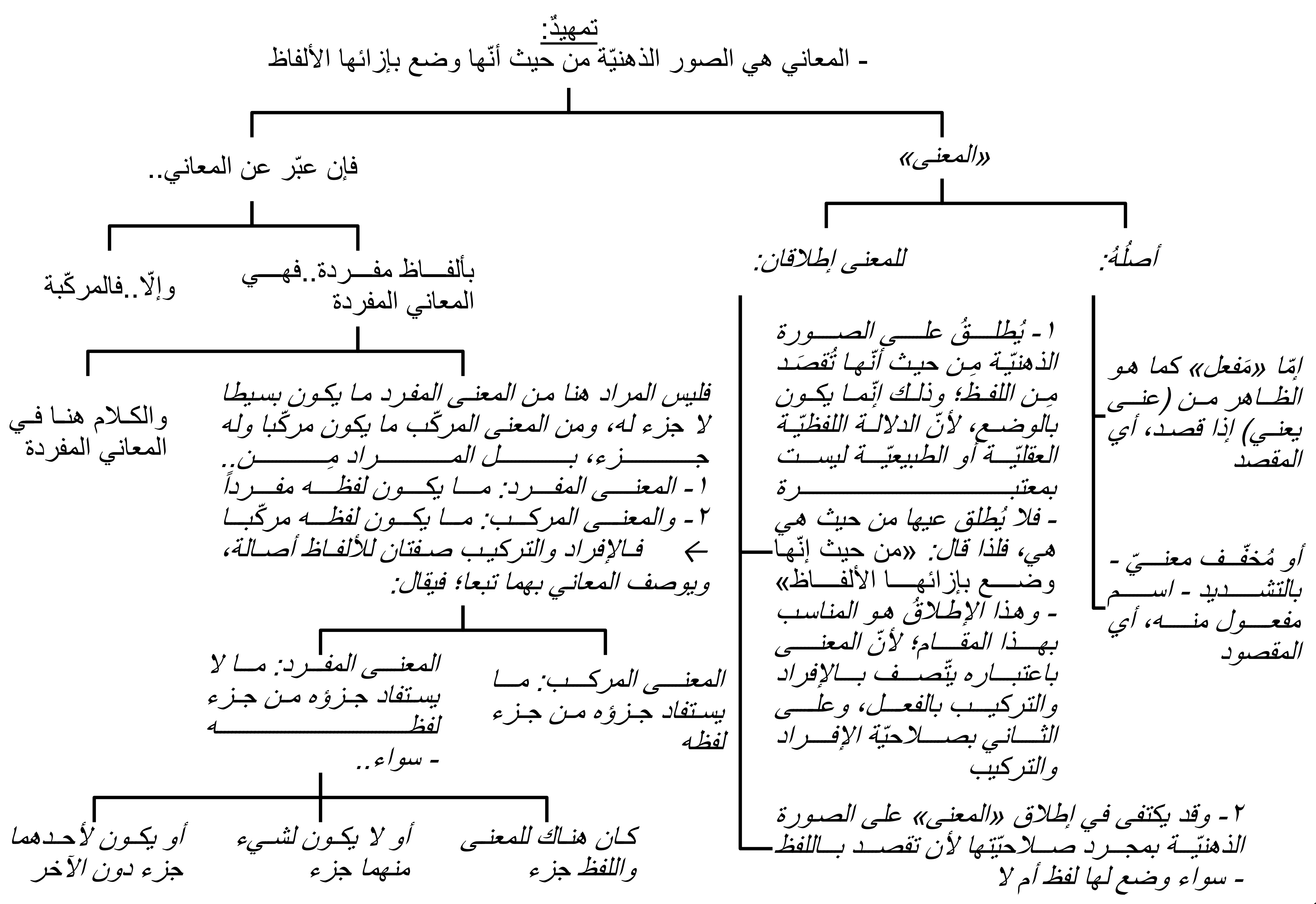
قيّد الدلالة بـ«الوضع» احترازا عن الأخبار الدالّة على طلب الفعل لا بالوضع

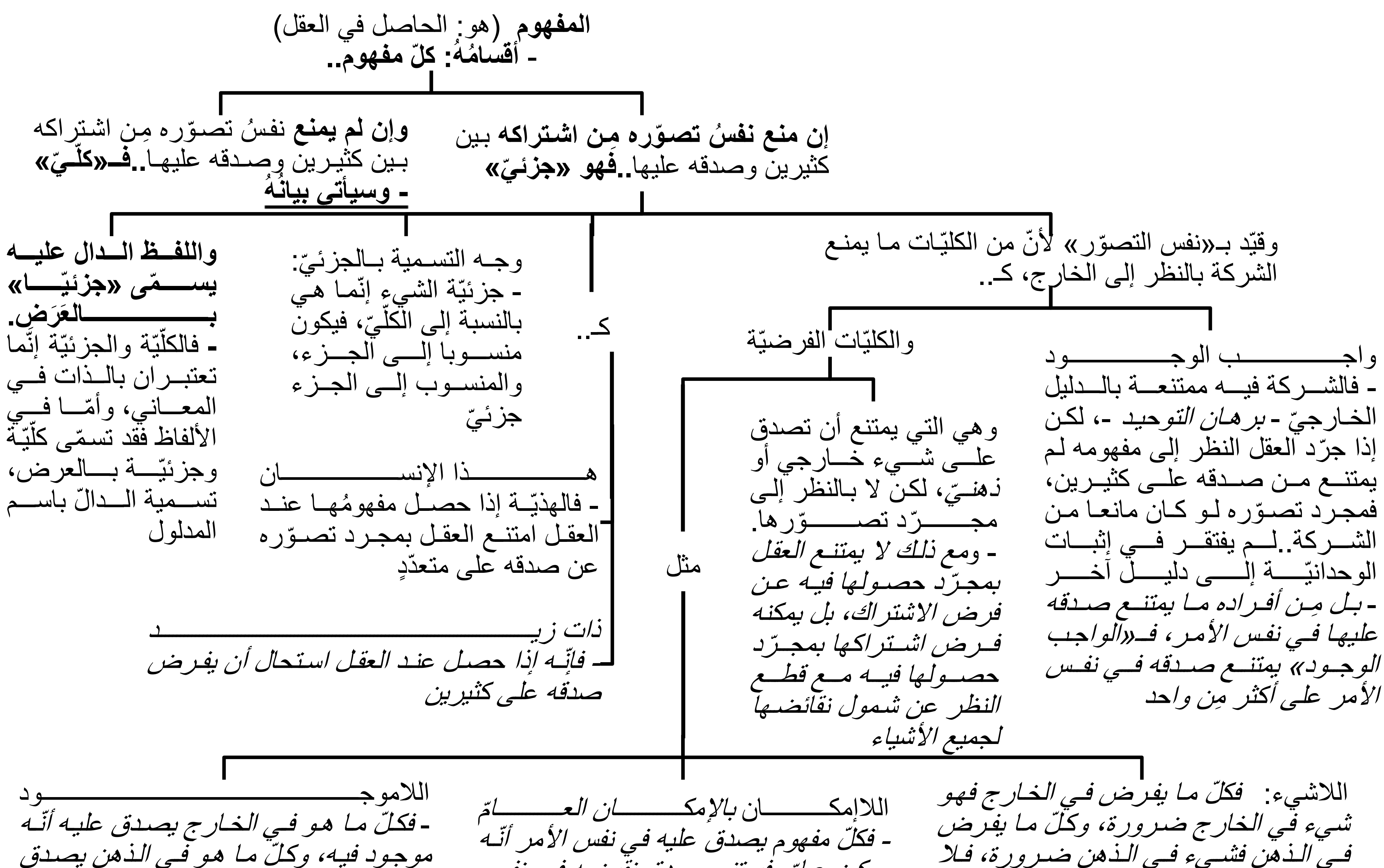
- فقولنا: «كتب عليكم الصلاة»، أو «أطلب منك الفعل»..دالٌّ على طلب الفعل، لكنّه ليس بموضوع لطلب الفعل، بل للإخبار عن طلب الفعل.

- فتلك الأخبار إذا استعملت في طلب الفعل بطريق الإنشاء على سبيل المجا..فدلالتها على المعنى الإنشائي مجازيّة فلا تعدّ أمرا، لأنّ ألفاظها في الأصل أخبار، وإن كان معانيها في هذا الاستعمال طلبا

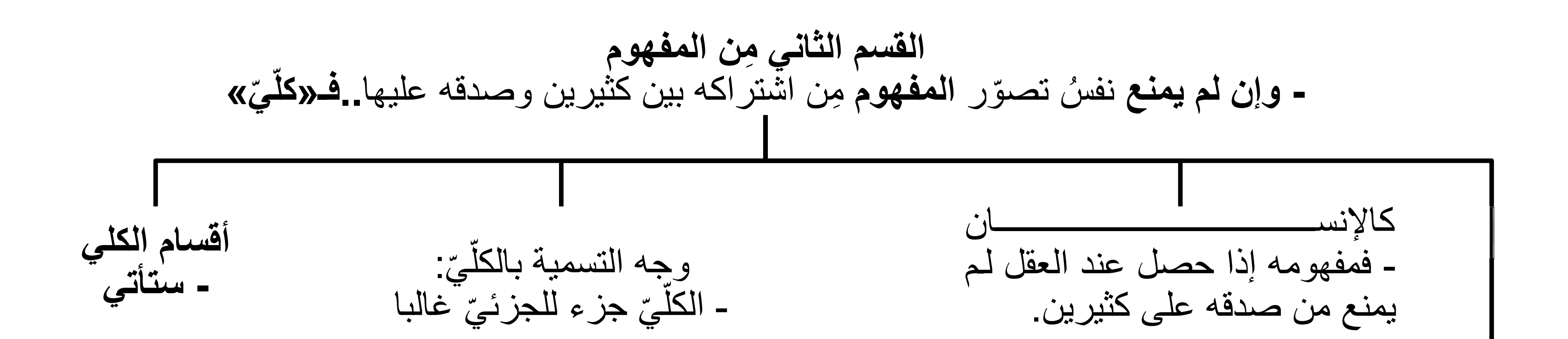
الفصل الثّاني:
المعاني المفردة


خريطة إجمالية
الفصل الثاني: في المعاني المفردة
الكلي والجزئي
من أقسام الكلي:
ضابطة تقسيم الكليات إلى الخمسة
النوع الحقيقي
الجنس
الفصل
العرض
الجنس القريب والبعيد
تعريف الفصل
الفصل القريب والبعيد
اللازم والمفارق وأقسامها
الخاصة والعرض العام


تمهيدٌ:
- المعاني هي الصور الذهنيّة من حيث أنّها وضع بإزائها الألفاظ
«المعنى»
أصلُهُ:
إمّا «مَفعل» كما هو الظاهر من (عنى يعني) إذا قصد، أي المقصد
أو مُخفّف معنيّ - بالتشديد - اسم مفعول منه، أي المقصود
للمعنى إطلاقان:
١- يُطلقُ على الصورة الذهنيّة مِن حيث أنّها تُقصَد مِن اللفظ؛ وذلك إنّما يكون بالوضع، لأنّ الدلالة اللفظيّة العقليّة أو الطبيعيّة ليست بمعتبرة
- فلا يُطلق عيها من حيث هي هي، فلذا قال: «من حيث إنّها وضع بإزائها الألفاظ»
- وهذا الإطلاقُ هو المناسب بهذا المقام؛ لأنّ المعنى باعتباره يتّصف بالإفراد والتركيب بالفعل، وعلى الثاني بصلاحيّة الإفراد والتركيب
٢- وقد يكتفى في إطلاق «المعنى» على الصورة الذهنيّة بمجرد صلاحيّتها لأن تقصد باللفظ
- سواء وضع لها لفظ أم لا
فإن عبّر عن المعاني..
بألفاظ مفردة..فهي المعاني المفردة
وإلّا..فالمركّبة
فليس المراد هنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطا لا جزء له، ومن المعنى المركّب ما يكون مركّبا وله جزء، بل المراد مِن..
١- المعنى المفرد: ما يكون لفظه مفرداً
٢- والمعنى المركب: ما يكون لفظه مركّبا
← فالإفراد والتركيب صفتان للألفاظ أصالة، ويوصف المعاني بهما تبعا؛ فيقال:
والكلام هنا في المعاني المفردة
المعنى المركب: ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه
المعنى المفرد: ما لا يستفاد جزؤه من جزء لفظه
- سواء..
كان هناك للمعنى واللفظ جزء
أو لا يكون لشيء منهما جزء
أو يكون لأحدهما جزء دون الآخر



المفهوم (هو: الحاصل في العقل)
- أقسامُهُ: كلّ مفهوم..
إن منع نفسُ تصوّره مِن اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها..**فهو «جزئيّ»**
وإن لم يمنع نفسُ تصوّره مِن اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها..**فـ«كلّيّ»**
- وسيأتي بيانُهُ
وقيّد بـ«نفس التصوّر» لأنّ من الكليّات ما يمنع الشركة بالنظر إلى الخارج، كـ..
واجب الوجود
- فالشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجيّ - *برهان التوحيد* -، لكن إذا جرّد العقل النظر إلى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين، فمجرد تصوّره لو كان مانعا من الشركة..لم يفتقر في إثبات الوحدانيّة إلى دليل آخر
- بل مِن أفراده ما يمتنع صدقه عليها في نفس الأمر، فـ«الواجب الوجود» يمتنع صدقه في نفس الأمر على أكثر مِن واحد
والكليّات الفرضيّة
وهي التي يمتنع أن تصدق على شيء خارجي أو ذهنيّ، لكن لا بالنظر إلى مجرّد تصوّرها.
- ومع ذلك لا يمتنع العقل بمجرّد حصولها فيه عن فرض الاشتراك، بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرّد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الأشياء
مثل
اللاشيء: *فكلّ ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة، وكلّ ما يفرض في الذهن فشيء في الذهن ضرورة، فلا يصدق في نفس الأمر على شيء منهما أنّه لا شيء*
اللاإمكان *بالإمكان العامّ*
- فكلّ مفهوم يصدق عليه في نفس الأمر أنّه ممكن عامّ، فيمتنع صدق نقيضه في نفس الأمر على مفهوم من المفهومات
اللاموجود
- فكلّ ما هو في الخارج يصدق عليه أنّه موجود فيه، وكلّ ما هو في الذهن يصدق عليه أنّه موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقيضه في نفس الأمر على شيء أصلا
كـ..
هذا الإنسان
- فالهذيّة إذا حصل مفهومُها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوّره عن صدقه على متعدّدٍ
ذات زيد
- فإنّه إذا حصل عند العقل استحال أن يفرض صدقه على كثيرين
وجه التسمية بالجزئيّ:
- جزئيّة الشيء إنّما هي بالنسبة إلى الكلّيّ، فيكون منسوبا إلى الجزء، والمنسوب إلى الجزء جزئيّ
واللفظ الدال عليه يسمّى «جزئيّا» بالعَرَض.
- فالكلّيّة والجزئيّة إنّما تعتبران بالذات في المعاني، وأمّا في الألفاظ فقد تسمّى كلّيّة وجزئيّة بالعرض، تسمية الدالّ باسم المدلول



القسم الثاني مِن المفهوم

- وإن لم يمنع نفسُ تصوّر **المفهوم** مِن اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها**..فـ«كلّيّ»**

كالإنسان
- فمفهومه إذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين.

وجه التسمية بالكلّيّ:
- الكلّيّ جزء للجزئيّ غالبا

أقسام الكلي
- ستأتي

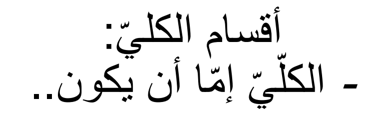
واللفظ الدال عليه يسمّى «كلّيّا» بالعَرَض.

كالإنسان جزء لزيد، والجسم جزء للحيوان، فيكون الجزئيّ كلاً، والكلّيّ جزء لهُ، وكلّيّة الشيء إنّما تكون بالنسبة إلى الجزئيّ، فيكون ذلك الشيء منسوبا إلى الكلّ والمنسوب إلى الكلّ كلّيّ

ويجبُ التنبّهُ إلى أنَّ بعض الكلّيّات ليس جزءً لجزئيّاته كالخاصّة والعرض العامّ، وأمّا الثلاثة الباقية، فهي أجزاء لجزئيّاتها، فإنّ الجنس والفصل جزءان لماهيّة النوع، والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص - وإن كان تمام ماهيّته

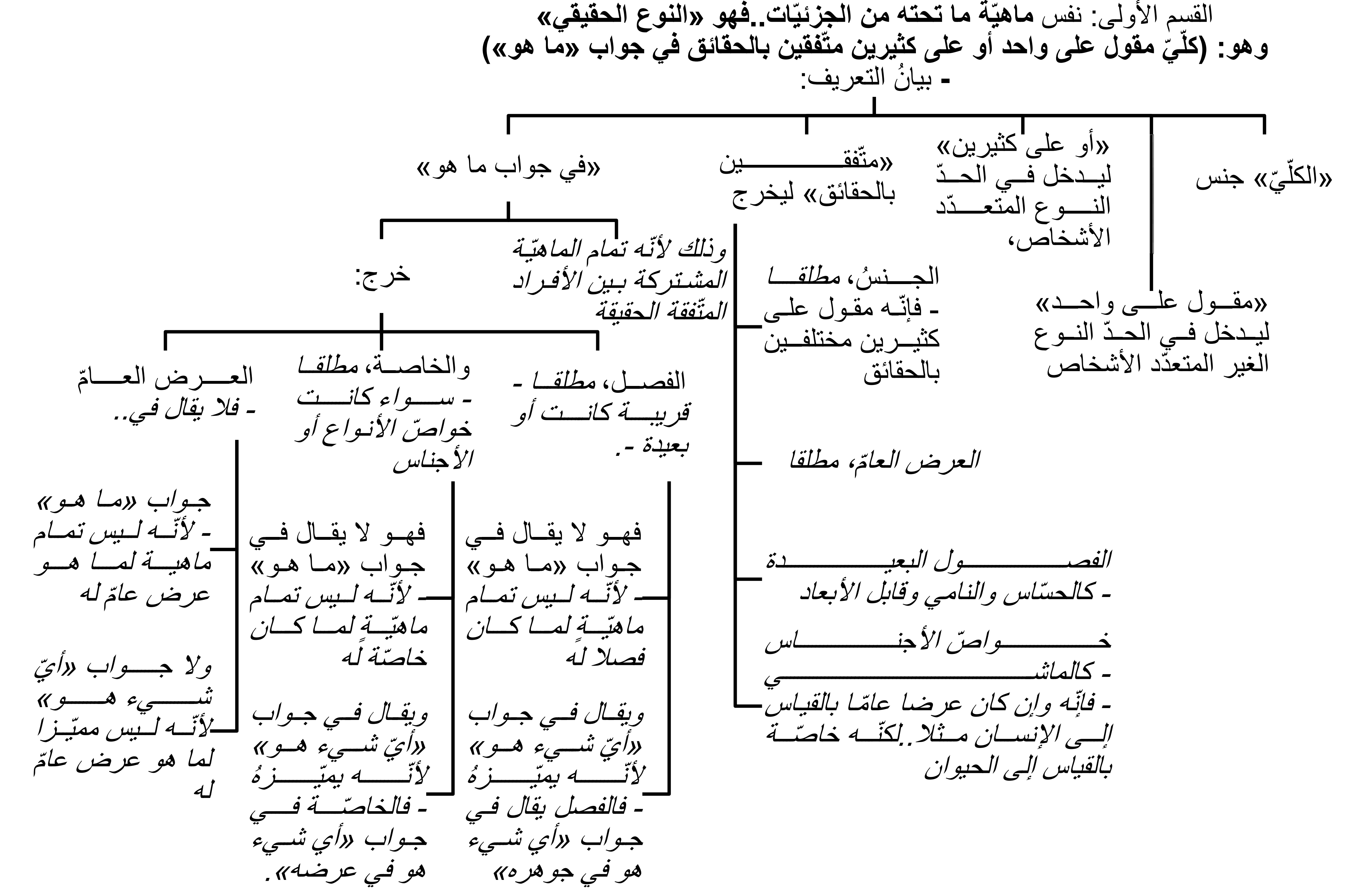
وهذا المعنى إنّما يظهر في الكلّيّ بالقياس إلى الجزئيّ الإضافيّ، فكلّ واحد منهما متضايف للآخر - إذ معنى الجزئيّ الإضافي هو «المندرج تحت شيء» وذلك الشيء يكون متناولا لذلك الجزئي ولغيره، فالكلّيّة والجزئيّة الإضافيّة مفهومان متضايفان لا يتعقّل أحدهما إلّا مع الآخر، كالأبوّة والبنوّة
- وأمّا الجزئيّة الحقيقيّة فهي تقابل الكلّيّة تقابل الملكة والعدم
← *فالأولى أن يذكر وجه التسمية في الكلّيّ والجزئيّ الإضافيّ ثم يقال: وإنّما سمّي الجزئيّ الحقيقيّ جزئيّا لأنّه أخصّ من الجزئيّ الإضافيّ، فاطلق اسم العامّ على الخاصّ وقيّد بالحقيقيّ*

خريطة إجمالية


أقسام الكلّيّ:
- الكلّيّ إمّا أن يكون..

- نفس ماهيّة ما تحته من الجزئيّات..فهو «النوع».
- أو داخلا فيها..فإمّا أن يكون..
  - تمام المشترك بين الماهيّة ونوع آخر..فهو «الجنس».
  - أو لا يكون..فهو «الفصل».
- أو خارجا عنها..
  - فإن..
    - اختصّ بحقيقة واحدة..فهو «الخاصّة»
    - وإلّا..فهو «العرض العام».
  - وهو ينقسم أيضاً إلى
    - اللازم
    - والمفارق

القسم الأولى: نفس **ماهيّة ما تحته من الجزئيّات..فهو «النوع الحقيقي»**
وهو: (كلّيّ مقول على واحد أو على كثيرين متّفقين بالحقائق في جواب «ما هو»)
- بيانُ التعريف:



وهو: (كلّيّ مقول على واحد أو على كثيرين متّفقين بالحقائق في جواب «ما هو»)

اعتُرِض على التعريف: أحدُ الأمرين لازم

١- إمّا اشتمال التعريف على أمر مستدرج ٢- وإمّا أن لا يكون التعريف جامعا

- وبيانُهُ في نقاطٍ:

١- وذلك لأنّ المراد بـ«الكثيرين» إن كان..

مطلقا - سواء كانوا موجودين في الخارج أو لم يكونوا -..فيلزم أن يكون قوله «المقول على واحد» زائدا حشواً - لأنّ النوع الغير المتعدّد الأشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن

أو الموجودين في الخارج..خرج عن التعريف الأنواعُ التي لا وجود لها في الخارج أصلا - كالعنقاء - فلا يكون جامعا.

٢- فالصواب أن يحذف من التعريف «على واحد»، بل لفظ «الكلّيّ» أيضا، فـ«المقول على كثيرين» يغني عنه

وذلك لأنّ مفهوم «الكلّيّ» هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه، إلّا أنّ لفظ «الكلّيّ» يدل عليه إجمالا، ولفظ «المقول على كثيرين» تفصيلا.

- ولم يرد بـ«المقول على كثيرين» في تعريف الكلّيّات إلا الصالح لأن يقال على كثيرين، إذ لو أريد به «المقول بالفعل»..لخرج عن تعريف الكلّيّات مفهومات كلّيّة ليس لها أفراد موجودة في الخارج ولا في الذهن

← فيقال: النوع هو «المقول على كثيرين متّفقين بالحقيقة في جواب ما هو»، وحينئذ يكون كلّ نوع مقولا في جواب «ما هو؟» بحسب الشركة والخصوصيّة معا.

٣- ولكنَّ المصنّف لمّا اعتبر النوع في قوله «في جواب ما هو» بحسب الخارج..قسّمه إلى..

ما يقال بحسب الشركة والخصوصيّة معا

وما يقال بحسب الخصوصيّة المحضة

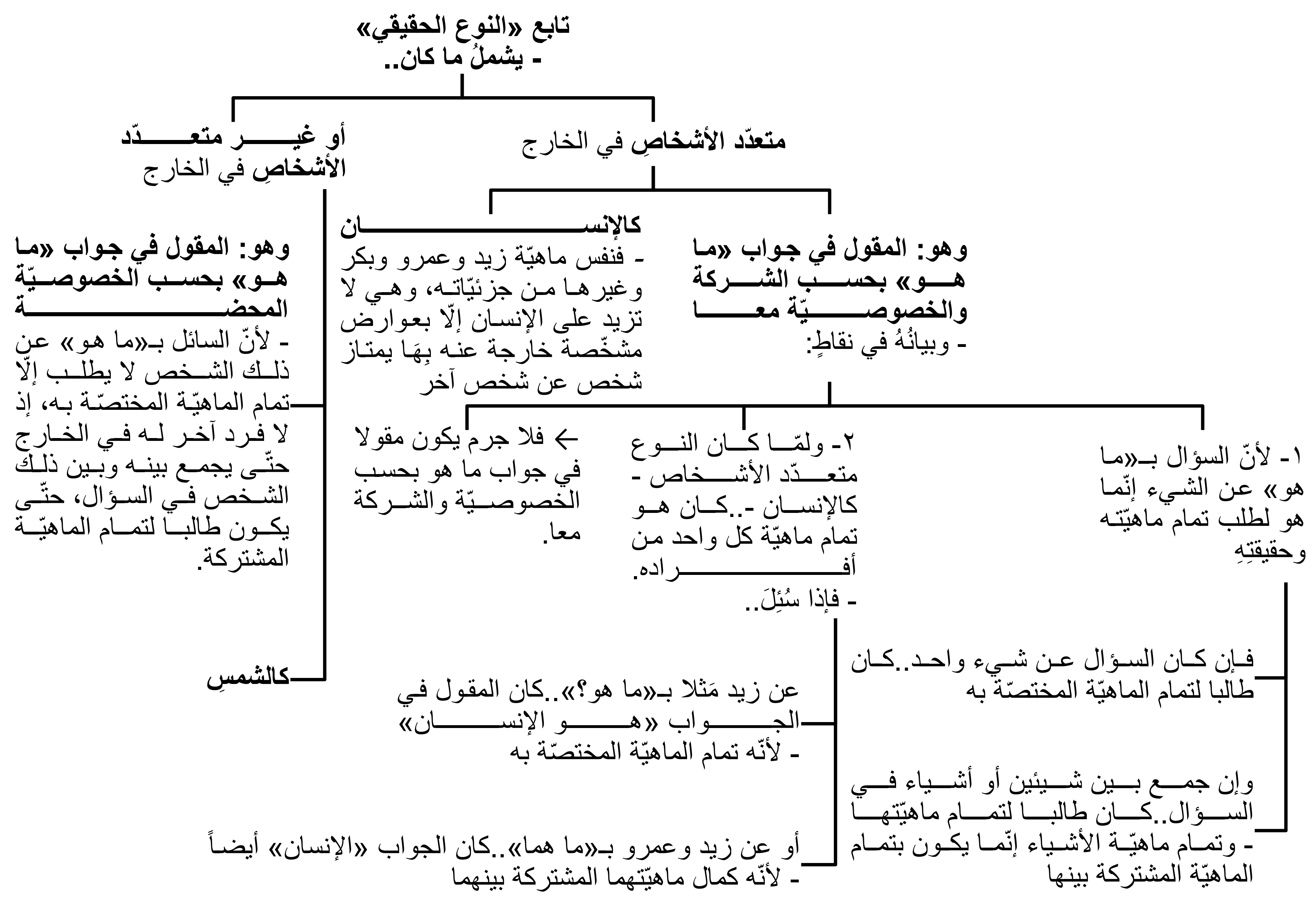
٤- وهذا خروج منه عن هذا الفن من وجهين:

أ- لأنّ نظر الفنّ عامّ يشمل الموادّ كلّها - فالتخصيص بالنوع الخارجيّ ينافي ذلك

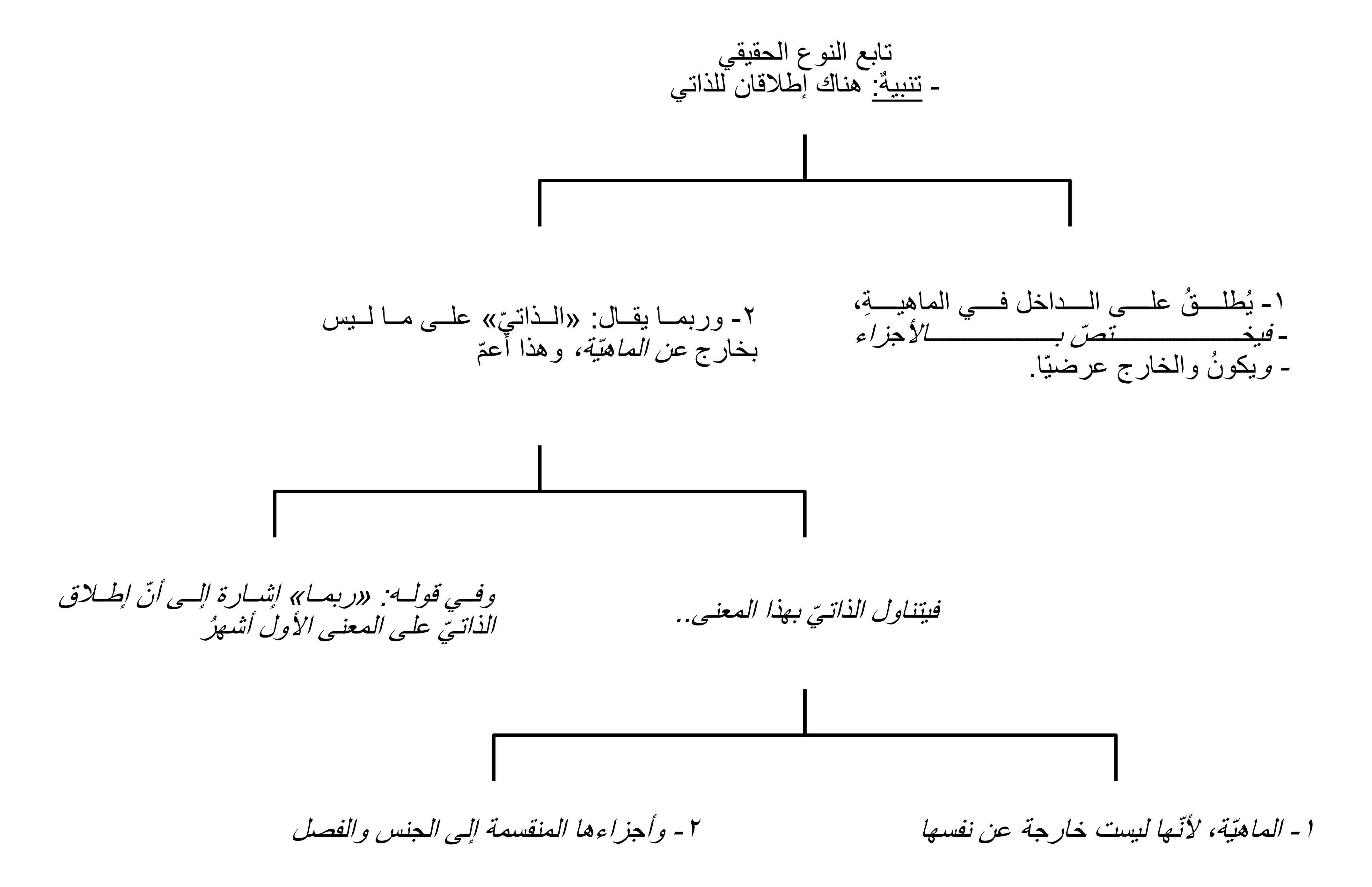
ب- لأنّ المقول في جواب «ما هو» بحسب الخصوصيّة المحضة عندهم هو «الحدّ» بالنسبة إلى المحدود، وقد جعله من أقسام النوع.

فـ«ما هو» سؤالٌ عن الماهيّة، وهي أعمّ من أن تكون موجودة في الخارج أم لا - وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب انحصار الكلّيّ في الخمسة، فالمفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي من تمام ماهيّتها - كالعنقاء - مثلا - لا يندرج في غير النوع قطعا فلو أخرج عنه لم ينحصر الكلّيّ في الأقسام الخمسة

نعم، المقصود الأصلي معرفة أحوال الموجودات، إذ لا كمال يعتدّ به في معرفة أحوال المعدومات - إلّا أنّ قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات - معدومة كانت أو موجودة، ممكنة كانت أو ممتنعة -، فهذه المعرفة يحتاج إليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقيّة، ولذلك قيل: «لو لا الاعتبارات لبطلت الحكمة»



تابع «النوع الحقيقي»
- يشملُ ما كان..
متعدّد الأشخاصِ في الخارج
أو غيـــر متعـــدّد الأشخاصِ في الخارج
كالإنســـان
- فنفس ماهيّة زيد وعمرو وبكر وغيرها من جزئيّاته، وهي لا تزيد على الإنسان إلّا بعوارض مشخّصة خارجة عنه بِهَا يمتاز شخص عن شخص آخر
وهو: المقول في جواب «ما هـو» بحسب الشـركة والخصوصـيّة معـا
- وبيانُهُ في نقاطٍ:
وهو: المقول في جواب «ما هـو» بحسب الخصوصـيّة المحضـة
- لأنّ السائل بـ«ما هو» عن ذلـك الشـخص لا يطلـب إلّا تمام الماهيّة المختصّة به، إذ لا فـرد آخر لـه فـي الخـارج حتّـى يجمـع بينـه وبـين ذلـك الشـخص فـي السـؤال، حتّـى يكـون طالبـا لتمـام الماهيّـة المشتركة.
كالشمسِ
١- لأنّ السؤال بـ«ما هو» عن الشيء إنّما هو لطلب تمام ماهيّته وحقيقتِهِ
٢- ولمّـا كـان النـوع متعــدّد الأشــخاص - كالإنسـان -..كـان هـو تمام ماهيّة كل واحد من أفـــــراده.
- فإذا سُئِلَ..
← فلا جرم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصـيّة والشـركة معا.
فـإن كـان السـؤال عـن شـيء واحـد..كـان طالبا لتمام الماهيّة المختصّة به
وإن جمـع بـين شـيئين أو أشـياء فـي السـؤال..كـان طالبـا لتمـام ماهيّتهـا
- وتمـام ماهيّـة الأشـياء إنّمـا يكـون بتمـام الماهيّة المشتركة بينها
عن زيد مَثلا بـ«ما هو؟»..كان المقول في الجـواب «هـو الإنسـان»
- لأنّه تمام الماهيّة المختصّة به
أو عن زيد وعمرو بـ«ما هما»..كان الجواب «الإنسان» أيضاً
- لأنّه كمال ماهيّتهما المشتركة بينهما


تابع النوع الحقيقي
- تنبيهٌ: هناك إطلاقان للذاتي
١- يُطلــقُ علــى الــداخل فــي الماهيــةِ، - فيخــــــــــتصّ بـــــــــالأجزاء - ويكونُ والخارج عرضيّا.
٢- وربمــا يقــال: «الــذاتيّ» علــى مــا لــيس بخارج عن الماهيّة، وهذا أعمّ
فيتناول الذاتيّ بهذا المعنى..
وفــي قولــه: «ربمــا» إشــارة إلــى أنّ إطــلاق الذاتــيّ على المعنى الأول أشهرُ
١- الماهيّة، لأنّها ليست خارجة عن نفسها
٢- وأجزاءها المنقسمة إلى الجنس والفصل

القسم الثاني للكليّ: ما يكونُ داخلاً في الماهية..فـ..

أولاً: إن كـانَ تمـام الجـزء المشـترك بينـهـا وبـين نوع آخر..فهو «الجِنس»

معنى (تمام الجزء المشترك بين الماهيّة وبين نوع آخر)

هو: الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما، أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه

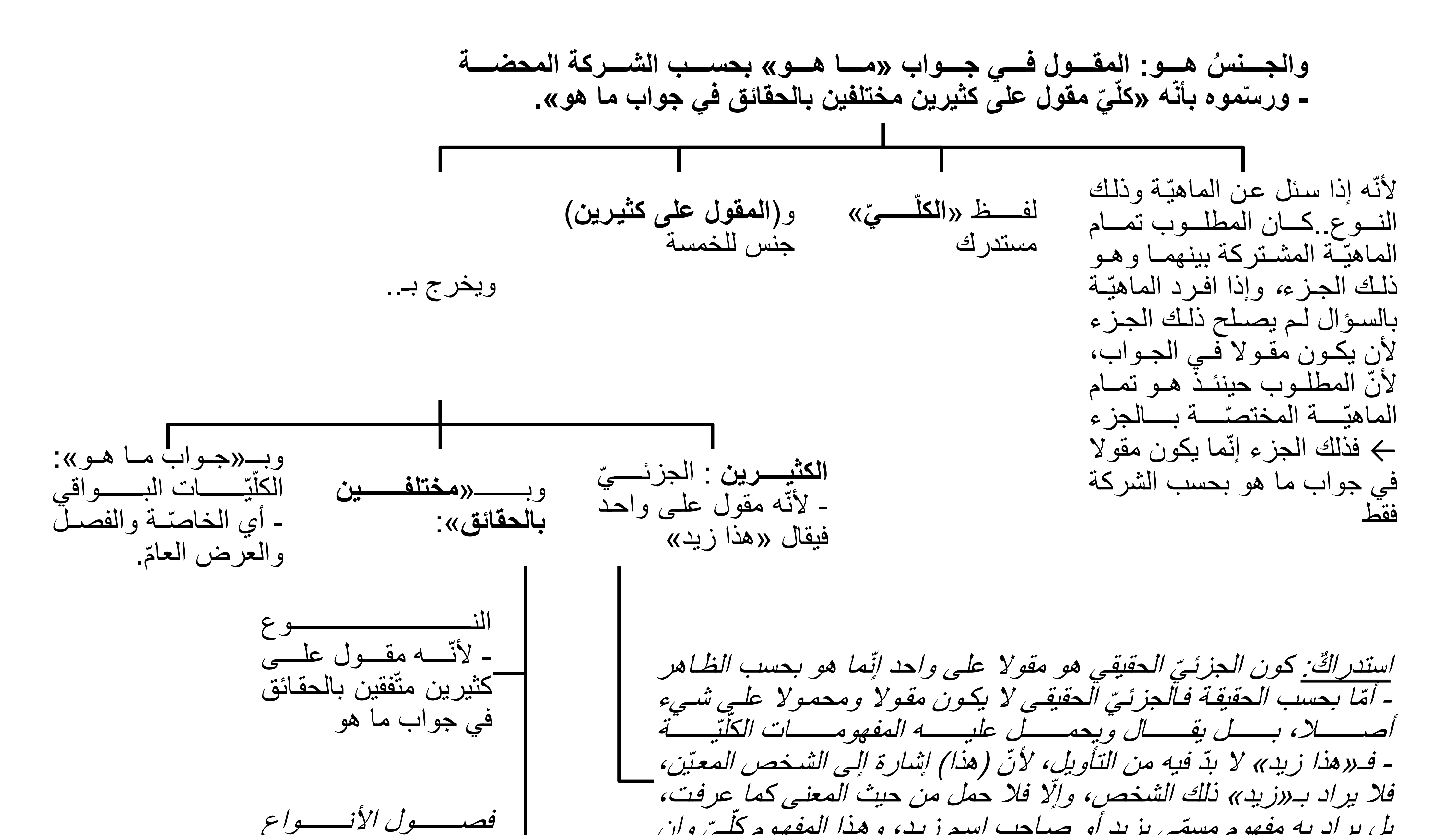
- كالحيوان، فإنّه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والفرس، إذ لا جزء مشترك بينهما إلّا وهو إمّا نفس الحيوان أو جزء منه كالجوهر والجسم النامي والحسّاس والمتحرّك بالإرادة - وكلّ منها وإن كان مشتركا بين الإنسان والفرس إلّا أنّه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه، وإنّما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكلّ

وقيل هو: مجموع الأجزاء المشتركة بينهما - كالحيوان، فإنه مجموع الجوهر والجسم النامي والحسّاس والمتحرّك بالإرادة، وهي أجزاء مشتركة بين الإنسان والفرس.

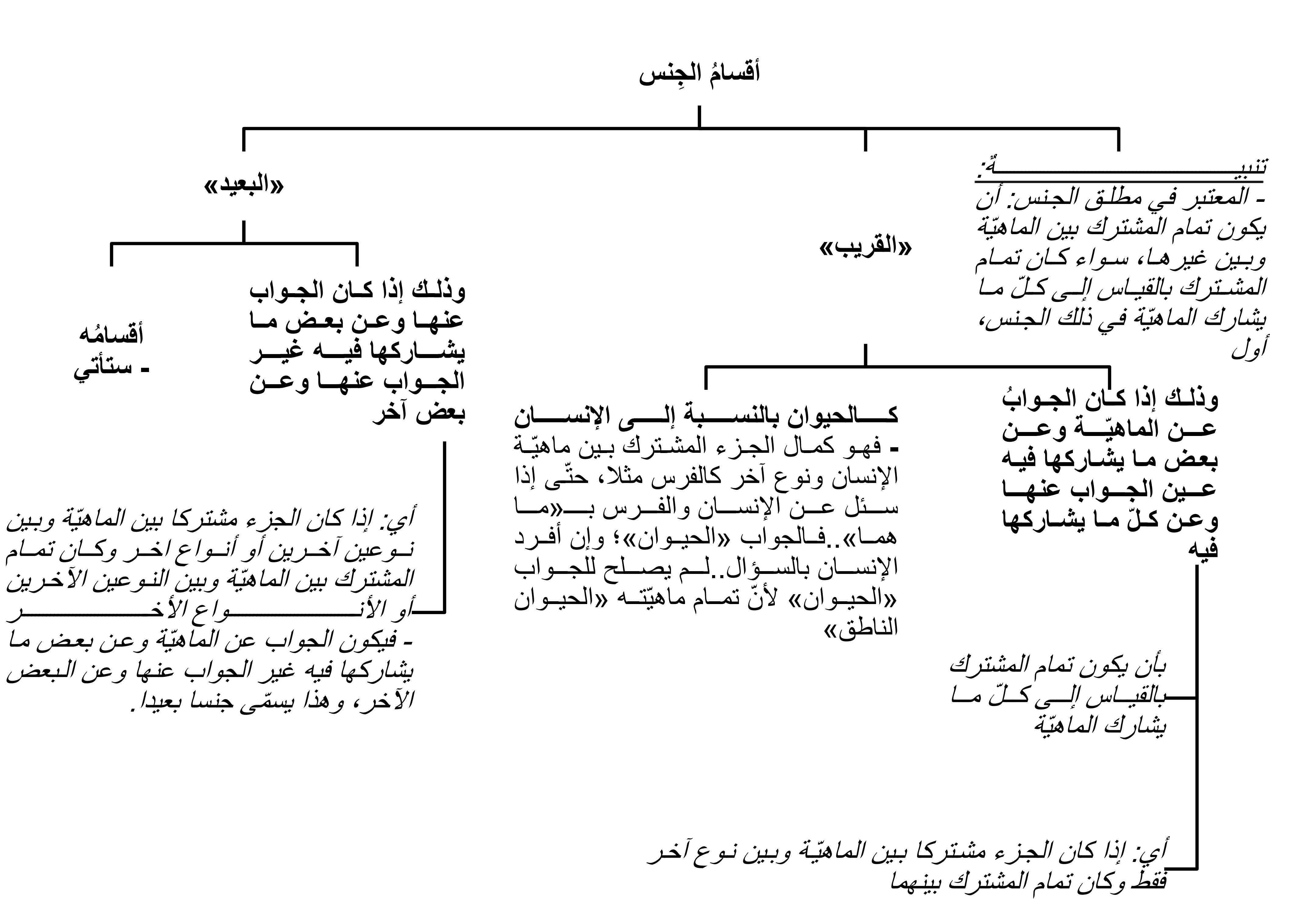
- وهو منقوض: بالأجناس البسيطة كالجوهر، لأنّه جنس عال ولا يكون له جزء حتّى يصحّ أنّه مجموع الأجزاء المشتركة

ثانياً: إن لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر..فـ«الفصل»

- سيأتي

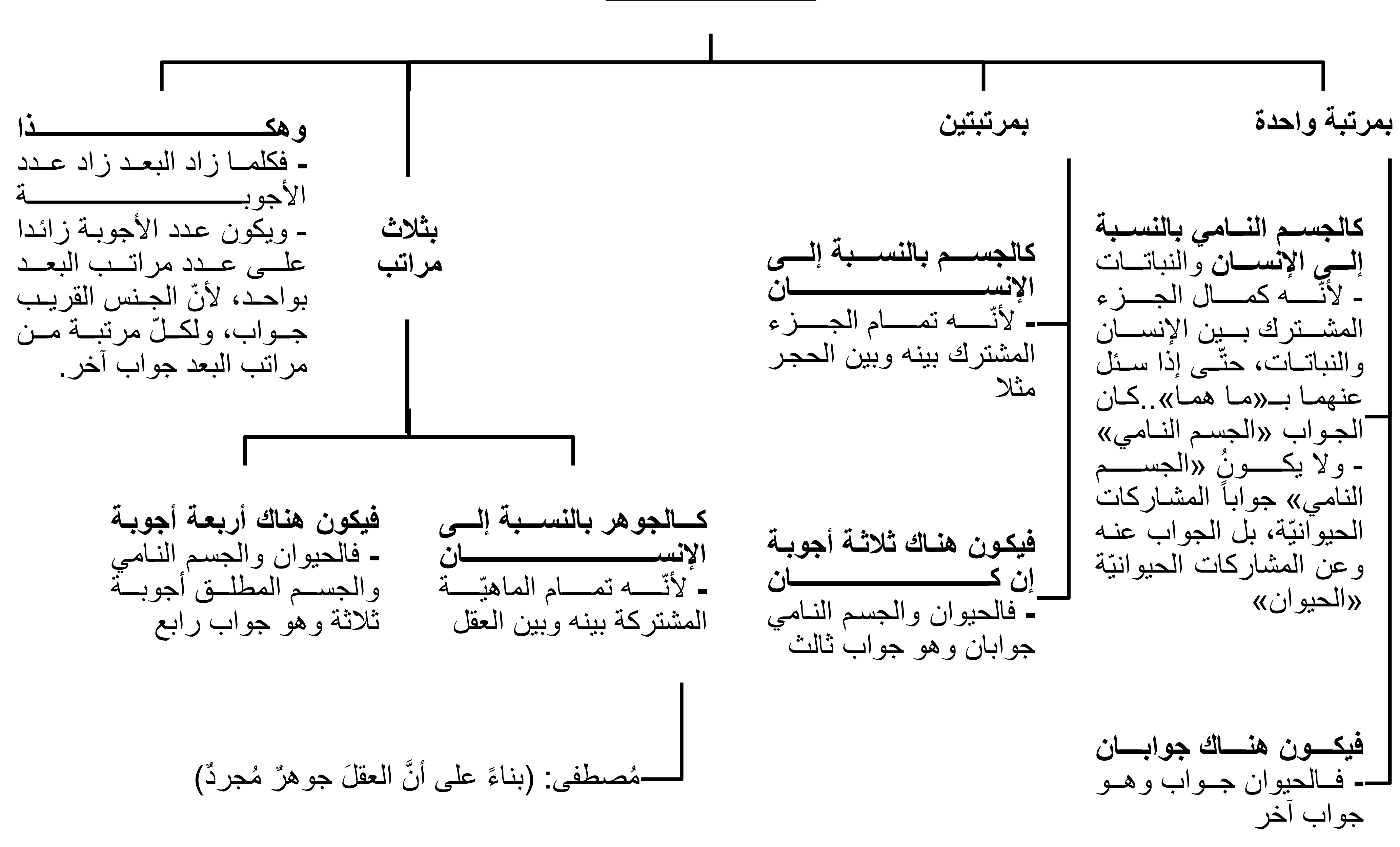


والجـنسُ هـو: المقـول فـي جـواب «مـا هـو» بحسـب الشـركة المحضـة
- ورسّموه بأنّه «كلّيّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو».
لأنّه إذا سئل عن الماهيّة وذلك النـوع..كـان المطلـوب تمـام الماهيّـة المشـتركة بينهمـا وهـو ذلك الجزء، وإذا افرد الماهيّة بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لأن يكون مقولا في الجواب، لأنّ المطلوب حينئذ هو تمام الماهيّة المختصّة بالجزء ← فذلك الجزء إنّما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فقط
لفـظ «**الكلّـيّ**» مستدرك
و(**المقول على كثيرين**) جنس للخمسة
ويخرج بـ..
الكثيـرين : الجزئـيّ - لأنّه مقول على واحد فيقال «هذا زيد»
وبـ«**مختلفين بالحقائق**»:
وبـ«جواب ما هو»: الكلّيّات البواقي - أي الخاصّة والفصل والعرض العامّ.
النوع - لأنّه مقول على كثيرين متّفقين بالحقائق في جواب ما هو
فصول الأنواع وخواصّها
__استدراكٌ:__ كون الجزئيّ الحقيقي هو مقولا على واحد إنّما هو بحسب الظاهر - أمّا بحسب الحقيقة فالجزئيّ الحقيقي لا يكون مقولا ومحمولا على شيء أصلا، بل يقال ويحمل عليه المفهومات الكلّيّة - فـ«هذا زيد» لا بدّ فيه من التأويل، لأنّ (هذا) إشارة إلى الشخص المعيّن، فلا يراد بـ«زيد» ذلك الشخص، وإلّا فلا حمل من حيث المعنى كما عرفت، بل يراد به مفهوم مسمّى بزيد أو صاحب اسم زيد، وهذا المفهوم كلّيّ وإن فرض انحصاره في شخص واحد، فالمحمول - أعني المقول على غيره - لا يكون إلّا كلّيّ



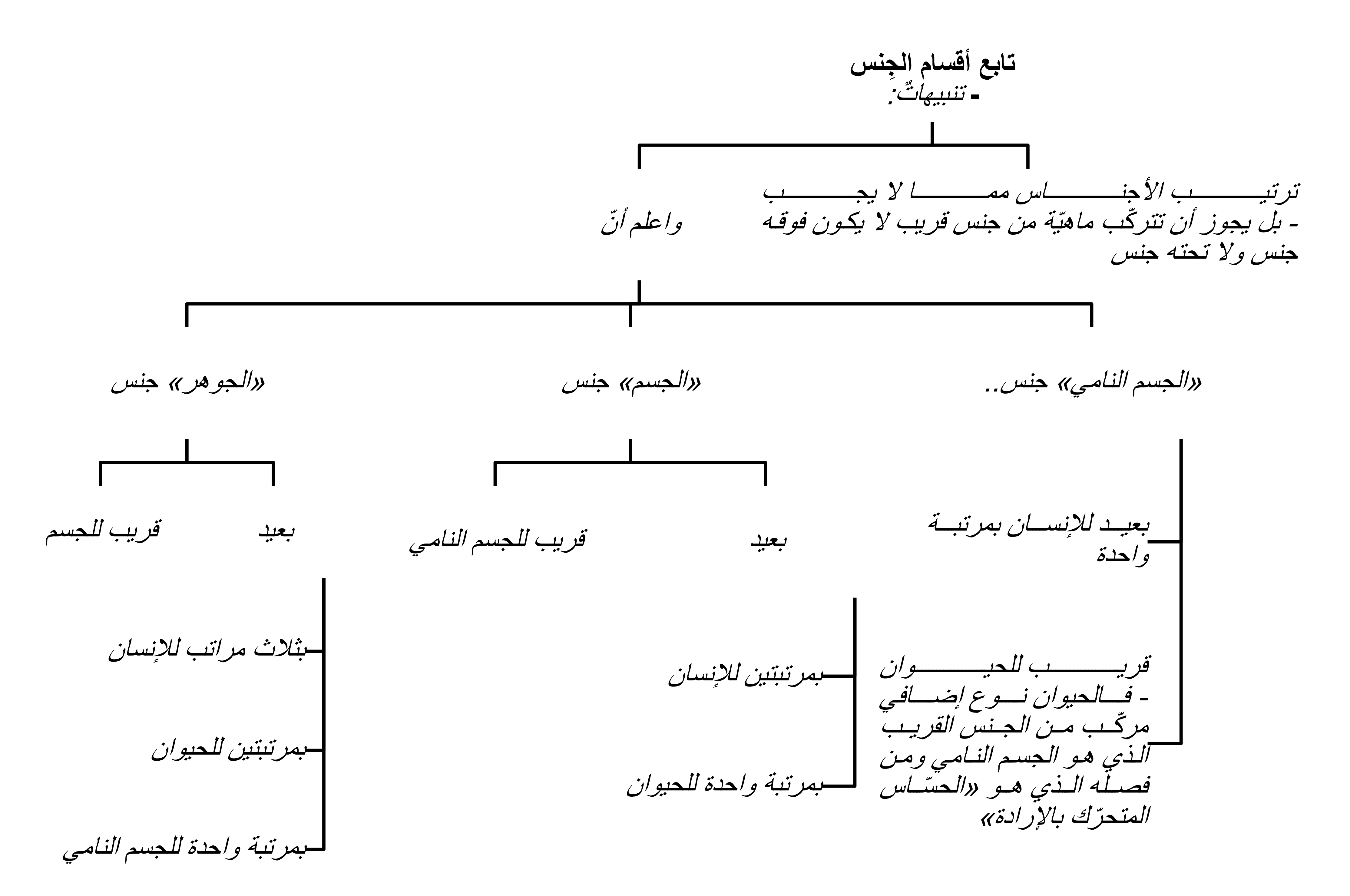
أقسامُ الجِنس
تنبيــــــــــــــــــــــهٌ:
- المعتبر في مطلق الجنس: أن يكون تمام المشترك بين الماهيّة وبين غيرها، سواء كان تمام المشترك بالقياس إلى كلّ ما يشارك الماهيّة في ذلك الجنس، أول
«القريب»
«البعيد»
وذلك إذا كان الجوابُ عن الماهيّة وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كلّ ما يشاركها فيه
كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان
- فهو كمال الجزء المشترك بين ماهيّة الإنسان ونوع آخر كالفرس مثلا، حتّى إذا سئل عن الإنسان والفرس بـ«ما هما»..فالجواب «الحيوان»؛ وإن أفرد الإنسان بالسؤال..لم يصلح للجواب «الحيوان» لأنّ تمام ماهيّته «الحيوان الناطق»
وذلك إذا كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر
أقسامُه - ستأتي
أي: إذا كان الجزء مشتركا بين الماهيّة وبين نوعين آخرين أو أنواع اخر وكان تمام المشترك بين الماهيّة وبين النوعين الآخرين أو الأنواع الأخر
- فيكون الجواب عن الماهيّة وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر، وهذا يسمّى جنسا بعيدا.
بأن يكون تمام المشترك بالقياس إلى كلّ ما يشارك الماهيّة
أي: إذا كان الجزء مشتركا بين الماهيّة وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما

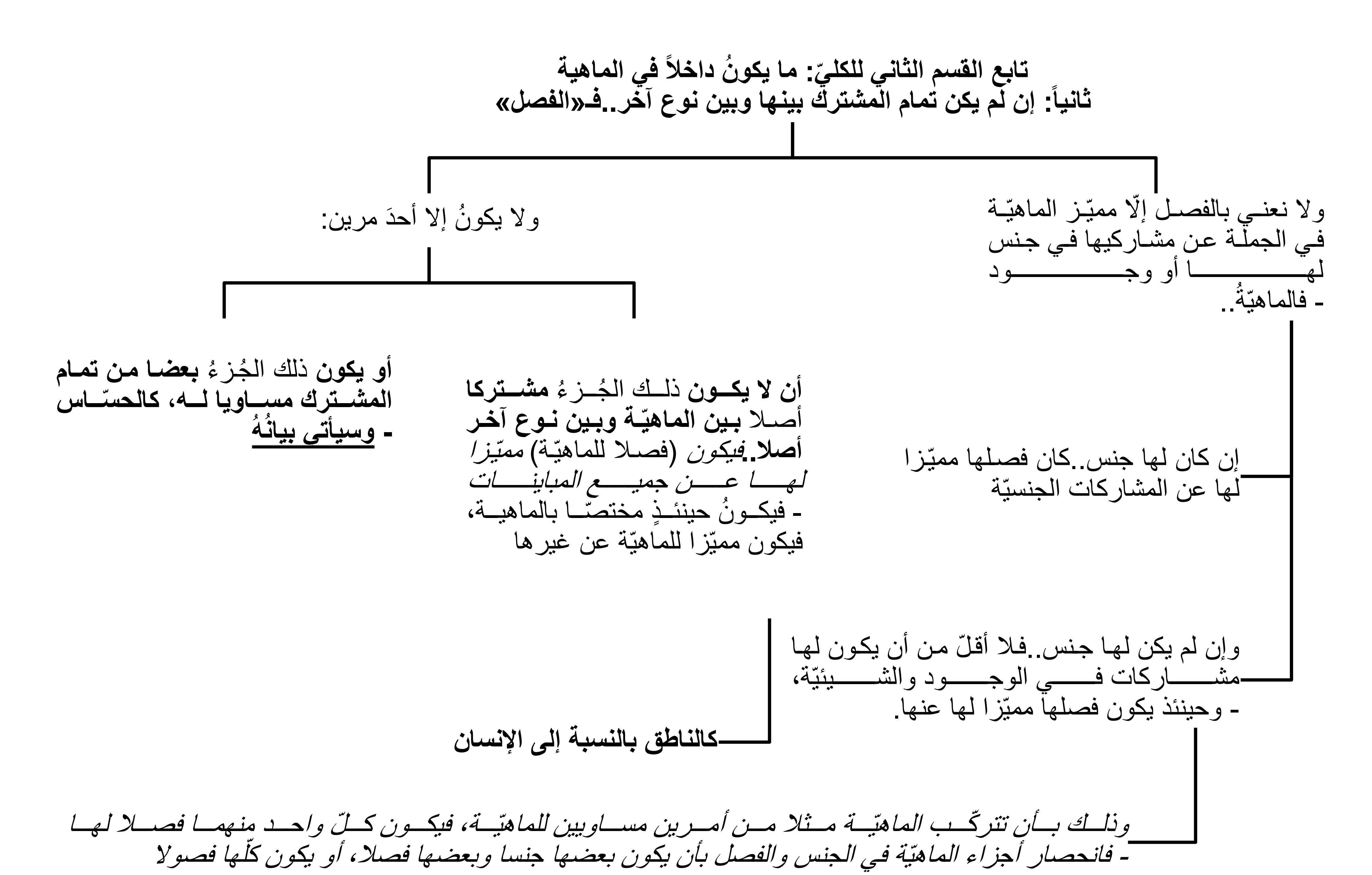
أقسامُ الجنس البعيد:



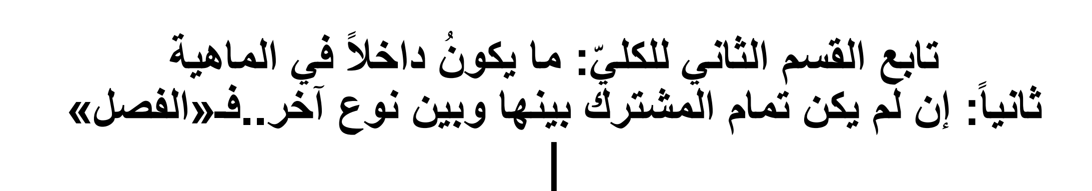
تابع أقسام الجِنس

- *تنبيهاتٌ:*





تابع القسم الثاني للكليّ: ما يكونُ داخلاً في الماهية
ثانياً: إن لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر..فـ«الفصل»
ولا نعني بالفصل إلّا مميّز الماهيّة في الجملة عن مشاركيها في جنس لها أو وجود
- فالماهيّةُ..
إن كان لها جنس..كان فصلها مميّزا لها عن المشاركات الجنسيّة
وإن لم يكن لها جنس..فلا أقلّ من أن يكون لها مشاركات في الوجود والشيئيّة،
- وحينئذ يكون فصلها مميّزا لها عنها.
وذلك بأن تتركّب الماهيّة مثلا من أمرين مساويين للماهيّة، فيكون كلّ واحد منهما فصلا لها
- فانحصار أجزاء الماهيّة في الجنس والفصل بأن يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا، أو يكون كلّها فصولا
ولا يكونُ إلا أحدَ مرين:
أن لا يكون ذلك الجُزءُ **مشتركا** أصلا **بين الماهيّة وبين نوع آخر أصلا**..*فيكون* (فصلا للماهيّة) *مميّزا لها عن جميع المباينات*
- فيكونُ حينئذٍ مختصّا بالماهية، فيكون مميّزا للماهيّة عن غيرها
كالناطق بالنسبة إلى الإنسان
أو يكون ذلك الجُزءُ **بعضا من تمام المشترك مساويا له، كالحسّاس**
- وسيأتي بيانُهُ



تابع القسم الثاني للكليّ: ما يكونُ داخلاً في الماهية
ثانياً: إن لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر..فـ«الفصل»

ولا نعني بالفصل إلّا مميّز الماهيّة في الجملة عن مشاركيها في جنس لها أو وجود
- فالماهيّةُ..

إن كان لها جنس..كان فصلها مميّزا لها عن المشاركات الجنسيّة

وإن لم يكن لها جنس..فلا أقلّ من أن يكون لها مشاركات في الوجود والشيئيّة،
- وحينئذ يكون فصلها مميّزا لها عنها.

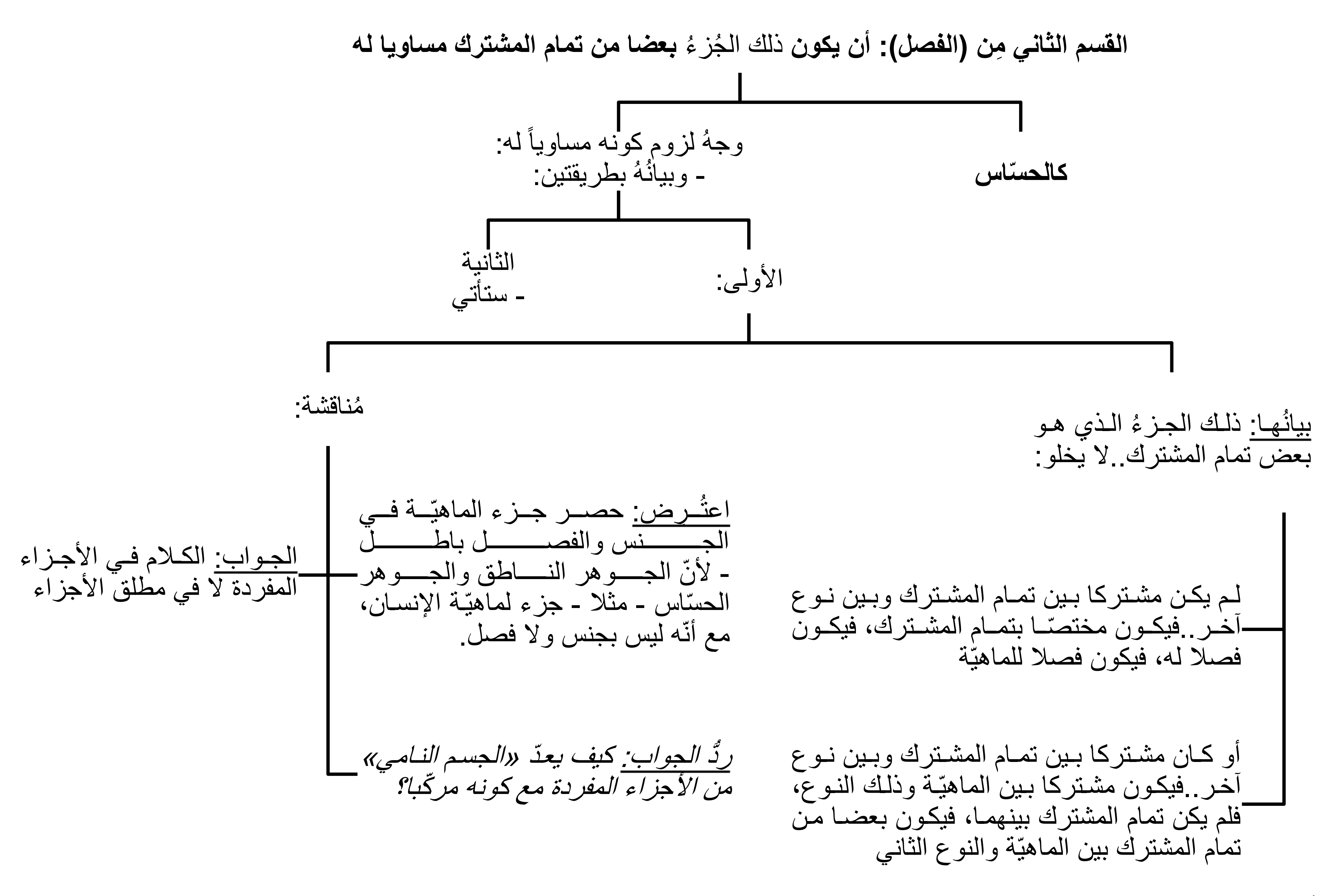
وذلك بأن تتركّب الماهيّة مثلا من أمرين مساويين للماهيّة، فيكون كلّ واحد منهما فصلا لها
- فانحصار أجزاء الماهيّة في الجنس والفصل بأن يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا، أو يكون كلّها فصولا

ولا يكونُ إلا أحدَ مرين:

أن لا يكون ذلك الجُزءُ **مشتركا** أصلا **بين الماهيّة وبين نوع آخر أصلا.**.*فيكون* (فصلا للماهيّة) *مميّزا لها عن جميع المباينات*
- فيكونُ حينئذٍ مختصّا بالماهية، فيكون مميّزا للماهيّة عن غيرها

كالناطق بالنسبة إلى الإنسان

أو يكون ذلك الجُزءُ **بعضا من تمام المشترك مساويا له، كالحسّاس**
- وسيأتي بيانُهُ



القسم الثاني مِن (الفصل): أن يكون ذلك الجُزءُ **بعضا من تمام المشترك مساويا له**
كالحسّاس
وجهُ لزوم كونه مساوياً له:
- وبيانُهُ بطريقتين:
الأولى:
الثانية
- ستأتي
بيانُها: ذلك الجزءُ الذي هو بعض تمام المشترك..لا يخلو:
لم يكن مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع آخر..فيكون مختصّا بتمام المشترك، فيكون فصلا له، فيكون فصلا للماهيّة
أو كان مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع آخر..فيكون مشتركا بين الماهيّة وذلك النوع، فلم يكن تمام المشترك بينهما، فيكون بعضا من تمام المشترك بين الماهيّة والنوع الثاني
مُناقشة:
اعتُرض: حصر جزء الماهيّة في الجنس والفصل باطل - لأنّ الجوهر الناطق والجوهر الحسّاس - مثلا - جزء لماهيّة الإنسان، مع أنّه ليس بجنس ولا فصل.
الجواب: الكلام في الأجزاء المفردة لا في مطلق الأجزاء
ردُّ الجواب: كيف يعدّ «الجسم النامي» من الأجزاء المفردة مع كونه مركّبا؟

الطريقة الثانية: ذلك الجزءُ الذي هو بعض تمام المشترك وليس تمام المُشترك إمّا أن يكون..

مباينا لتمام المشترك - وهو غيرُ جائز، لأنّ الكلام في الأجزاء المحمولة، ومُحالٌ أن يكون المحمول على الشيء مباينا له.

أو أعم من تمام المشترك - وهو غيرُ جائز، وإلا..لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم، فيكون مشتركا بين الماهيّة وذلك النوع الذي هو بإزاء تمام المشترك لوجوده فيهما، فإمّا أن يكونَ..

تمام المشترك بينهما، وهو محال لأنّ المقدّر أنّ الجزء ليس تمام المشترك بين الماهيّة ونوع ما من الأنواع

أو لا يكون تمام المشترك، بل بعضا منه

وحينئذٍ يكون للماهيّة تماما مشترك:
١- تمام المشترك بين الماهيّة وبين النوع الذي بإزائها
٢- تمام المشترك بينها وبين النوع الثاني الذي هو بإزاء تمام المشترك الأوّل

وعليه: لو كان بعض تمام المشترك بين الماهيّة والنوع الثاني أعمّ منه..لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني، فيكون مشتركا بين الماهيّة وذلك النوع الثالث الذي هو بإزاء تمام المشترك الثاني - وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه - فيحصل تمام مشترك ثالث، وهلمّ جرّا - فإمّا..

أن يوجد تمام المشتركات إلى غير النهاية - وهو محال، وإلّا لتركّبت الماهيّة من أجزاء غير متناهية.

أو ينتهي إلى *تمام المشترك يساويه بعض تمام المشترك*

أو مساويا له - فإذا بطلت الأقسام الثلاثة تعيّن أن يكون هذا مساويا له وهو الأمر الثاني.

أو أخصّ من تمام المشترك - وهو غيرُ جائز إذ يلزم منه وجود الكلّ -*تمام المشترك*- بدون الجزء، وإنّه محال.

مُناقشة:

اعترض: لم لا يجوز أن تكون لِماهيّةٍ ما نوعان متباينان ومباينان للماهيّة يشاركها كلّ منهما في تمام المشترك بين الماهيّة ونوع آخر، ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجودا في كلّ من النوعين وأعمّ من كلّ واحد من تمام المشترك فلا يكون فصل جنس؟

الجواب: لا مدفع هذا الاعتراض إلّا إذا ثبت أنّه لا يجوز أن يكون لماهيّة واحدة جنسان لا يكون أحدهما جزء للآخر، ولم يثبت ← فلا بدّ من ترك هذا الدليل والتمسّك بدليل آخر، وهو أن يقال: جزء الماهيّة إذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المباينة لها..فإمّا أن

لا يكون مشتركا بينها وبين نوع مباين لها كان مميزا لها عن جميع المباينات

أو يكون مشتركا بينها وبين غيرها، لكن لا يكون تمام المشترك بينهما - فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركا بين الماهيّة وبين جميع ما عداها - إذ من جملة الماهيّات ماهيّة بسيطة لا جزء لها - فيكون هذا الجزء مميّزا للماهيّة عن الماهيّات التي لا تشاركها في هذا الجزء، فيكون فصلا للماهيّة

فإن قلت: على هذا ينحصر أجزاء الماهيّة في الفصل وحده، لأنّ جزء الماهيّة لا يجوز أن يكون جزء لجميع ما عداها كما ذكرتم، فيكون مميّزا للماهيّة عمّا لا يشاركها فيه، فيكون فصلا لها.

- قلت: لا يكفي في كون الجزء فصلا للماهيّة مجرّد تميّزه لها في الجملة، بل لا بدّ أن يكون تمام المشترك بينها وبين نوع آخر

تعريف الفصل:

- رسّموه بأنّه: كلّيّ يحمل على الشيء في جواب «أيّ شيء هو في جوهره؟»

فـ«الكلّيّ» جنس يشمل سائر الكلّيّات

خرج بـ..

«يحمل على الشيء في جواب أيّ شيء هو»: النوع والجنس والعرض العام

فالنوع والجنس يقالان في جواب «ما هو؟» ، لا في جواب «أيّ شيء هو؟»

والعرض العامّ لا يقال في الجواب أصلا

«في جوهره»: الخاصّة

- لأنّها وإن كانت مميّزة للشيء، لكن لا في جوهره وذاته، بل في عرضه.

مُناقَشَة:

اعتُرِضَ: السائلُ بـ«أيّ شيء هو؟»..

الجواب: لا يُكتفى في جواب «أي شيء هو في جوهره؟» بالتمييز في الجُملة، بل لا بدّ معَهُ أن لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر، فالجنس خارج عن التعريف

إن طلب مميّز الشيء عن جميع الأغيار..فلا يكون «الحسّاس» فصلاً للإنسان

- لأنّه لا يميّزه عن جميع الأغيار

وإن طلب المميّز في الجملة -سواء كان عن جميع الأغيار أو عن بعضها-..فالجنس مميّز للشيء عن بعضها، فيجب أن يكون صالحا للجواب، فلا يخرج عن الحدّ المذكور

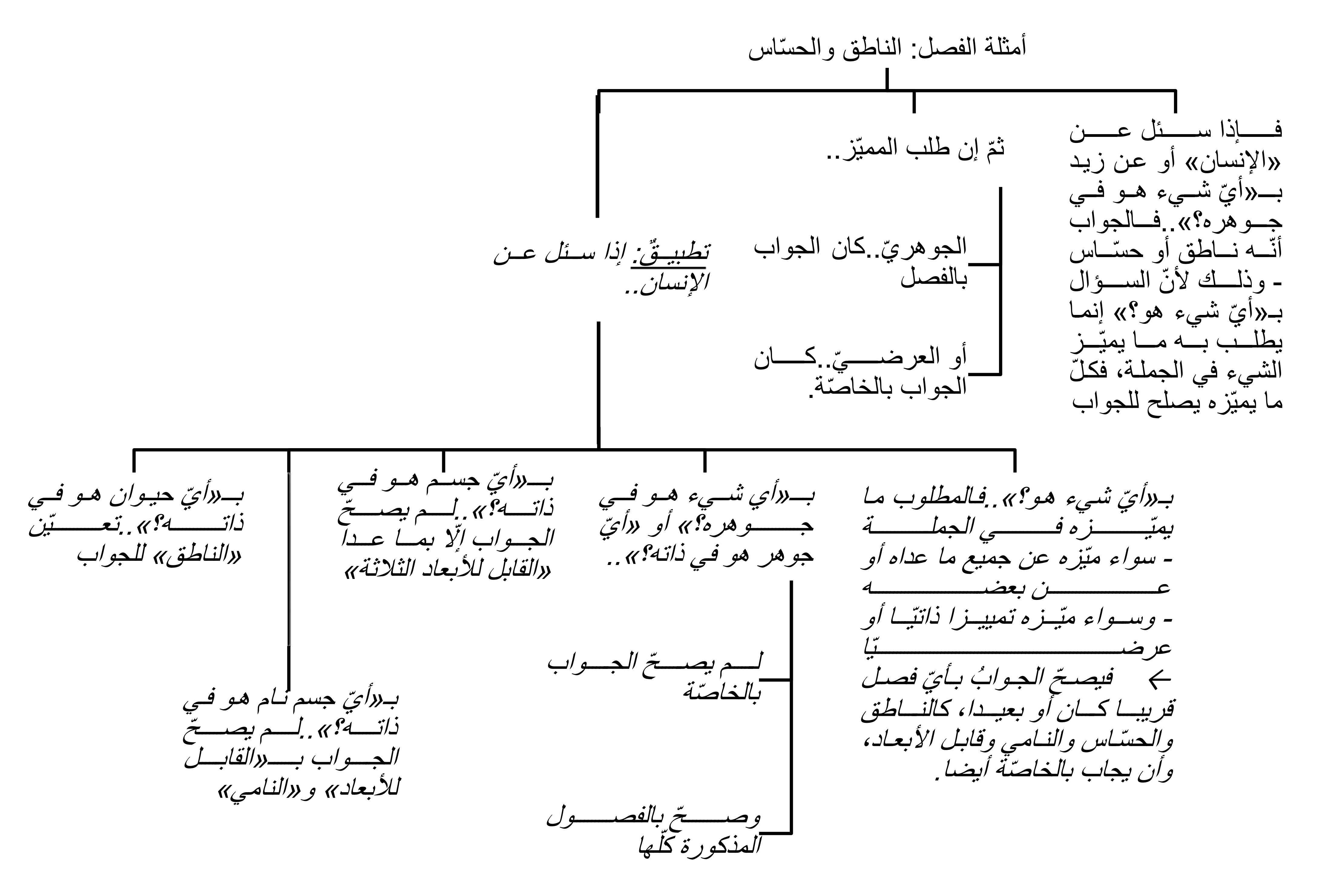
وقد زعم قدماء المنطقيّين أنّ كلّ ماهيّة لها فصل وجب أن يكون لها جنس، حتّى أنّ الشيخ تبعهم في الشفاء وحدّ الفصل بأنّه «كلّيّ مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره من جنسه»،

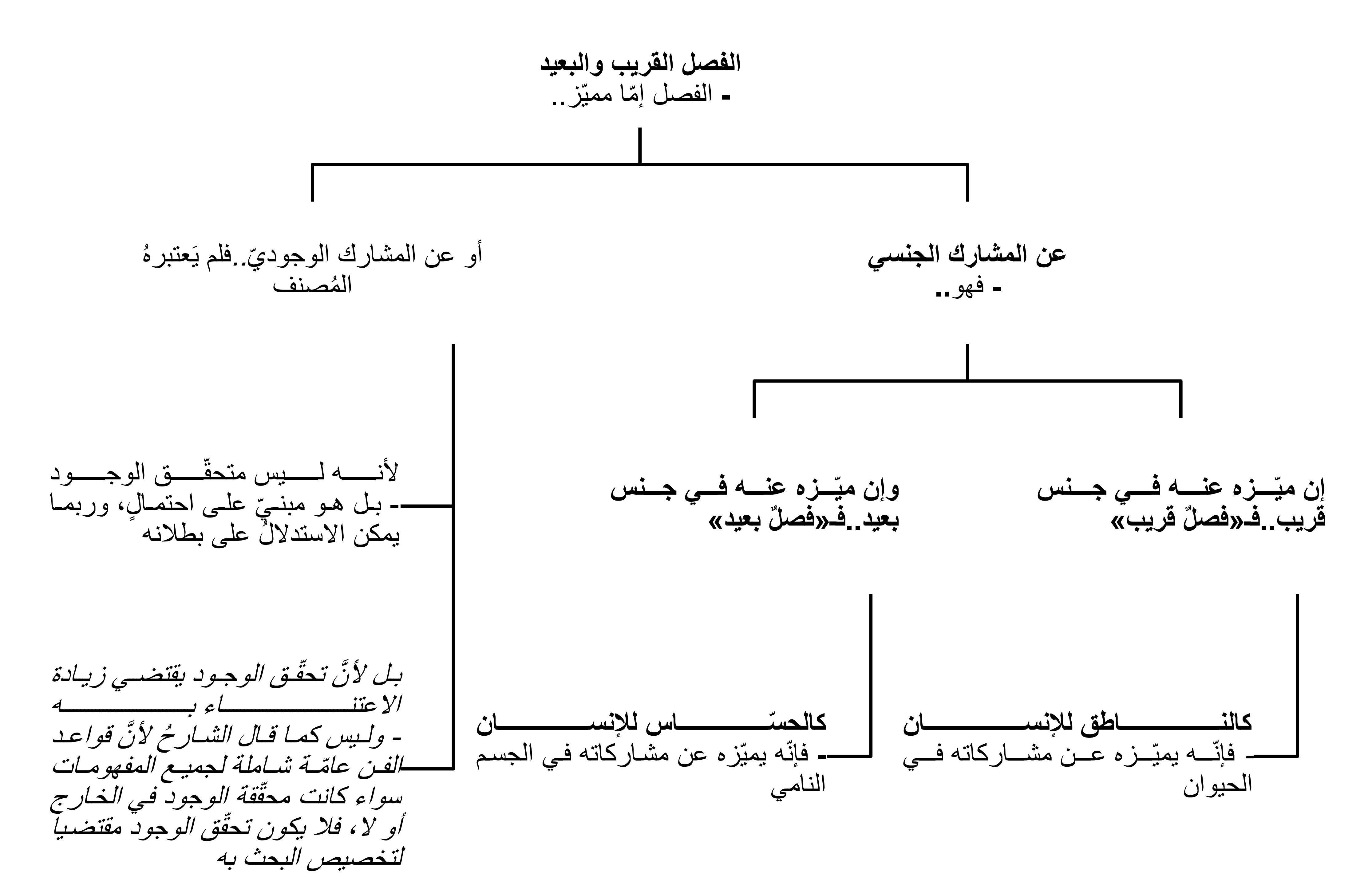
- وإذ لم يساعده البرهان على ذلك نبّه المصنّف على ضعفه بالمشاركة في الوجود أوّلا، وبإيراد هذا الاحتمال ثانيا

فمحصّل التعريفِ أنّ الفصل كلّيّ ذاتيّ لا يكون مقولا في جواب «ما هو؟» ويكون مميّزا للشيء في الجملة

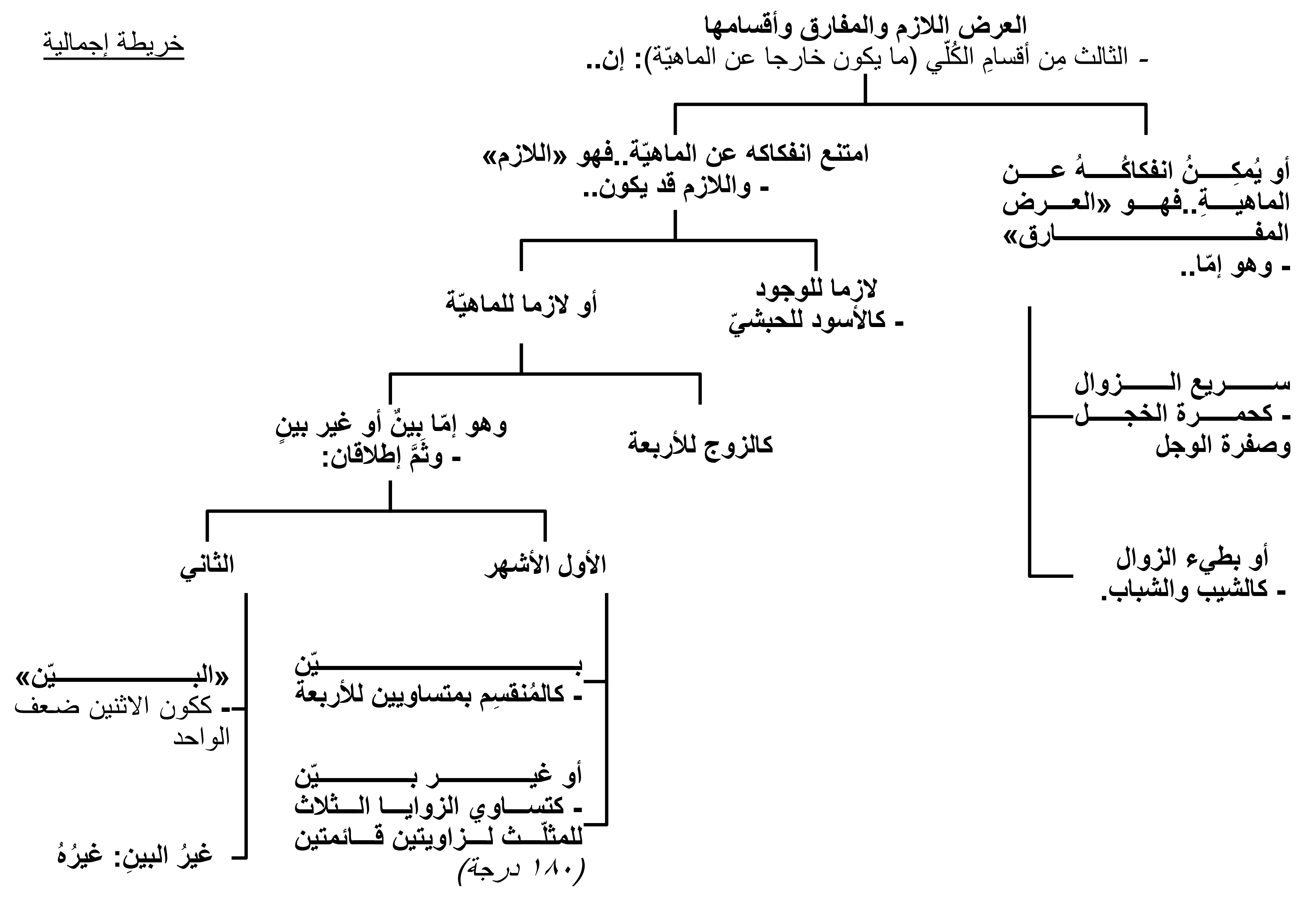
- **فلو** فرضنا ماهيّة **مركّبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية** كماهيّة الجنس العالي والفصل الأخير -كالناطق- **..كان كلّ منهما فصلا لها**

- وذلك **لأنّه يميّز** الماهيّة تمييزا جوهريّا **عمّا يشاركها في الوجود** ويحمل عليها في جواب «أيّ موجود هو؟»


أمثلة الفصل: الناطق والحسّاس
فــإذا ســئل عــن «الإنسان» أو عن زيد بــ«أيّ شــيء هــو فــي جــوهره؟»..فــالجواب أنّــه نــاطق أو حسّــاس - وذلــك لأنّ الســؤال بـ«أيّ شيء هو؟» إنما يطلــب بــه مــا يميّــز الشيء في الجملة، فكلّ ما يميّزه يصلح للجواب
ثمّ إن طلب المميّز..
الجوهريّ..كان الجواب بالفصل
أو العرضــيّ..كــان الجواب بالخاصّة.
تطبيــقٌ: إذا سـئل عــن الإنسان..
بـ«أيّ شيء هو؟»..فالمطلوب ما يميّـــزه فـــي الجملـــة - سواء ميّزه عن جميع ما عداه أو عـــن بعضـــه - وســواء ميّــزه تمييــزا ذاتيّــا أو عرضـــيّا ← فيصحّ الجوابُ بأيّ فصل قريبــا كــان أو بعيــدا، كالنــاطق والحسّاس والنامي وقابل الأبعاد، وأن يجاب بالخاصّة أيضا.
بــ«أي شــيء هــو فــي جــوهره؟» أو «أيّ جوهر هو في ذاته؟»..
لــم يصــحّ الجــواب بالخاصّة
وصــحّ بالفصــول المذكورة كلّها
بــ«أيّ جسم هــو فــي ذاتــه؟»..لــم يصــحّ الجــواب إلّا بمــا عــدا «القابل للأبعاد الثلاثة»
بـ«أيّ جسم نام هو في ذاتــه؟»..لــم يصــحّ الجــواب بــ«القابــل للأبعاد» و«النامي»
بــ«أيّ حيوان هو فــي ذاتـــه؟»..تعـــيّن «الناطق» للجواب

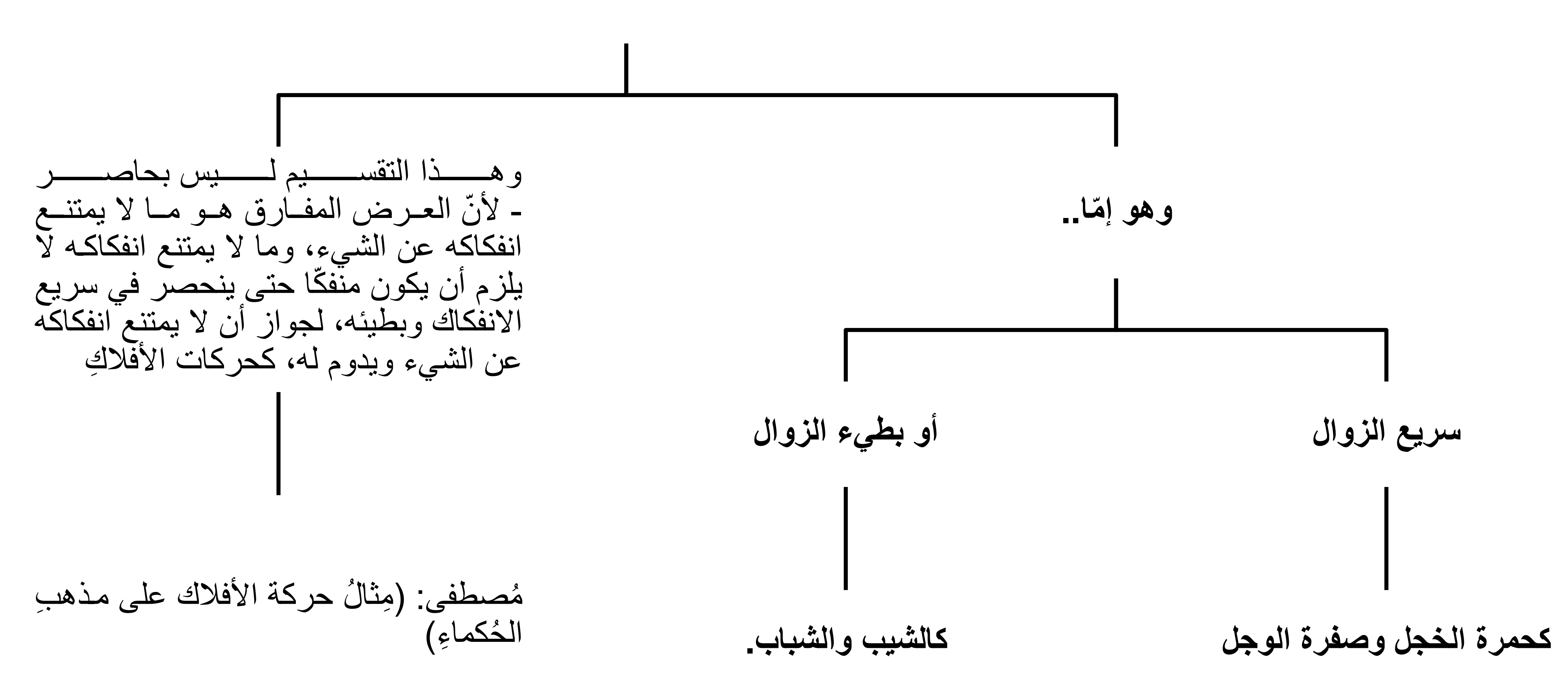


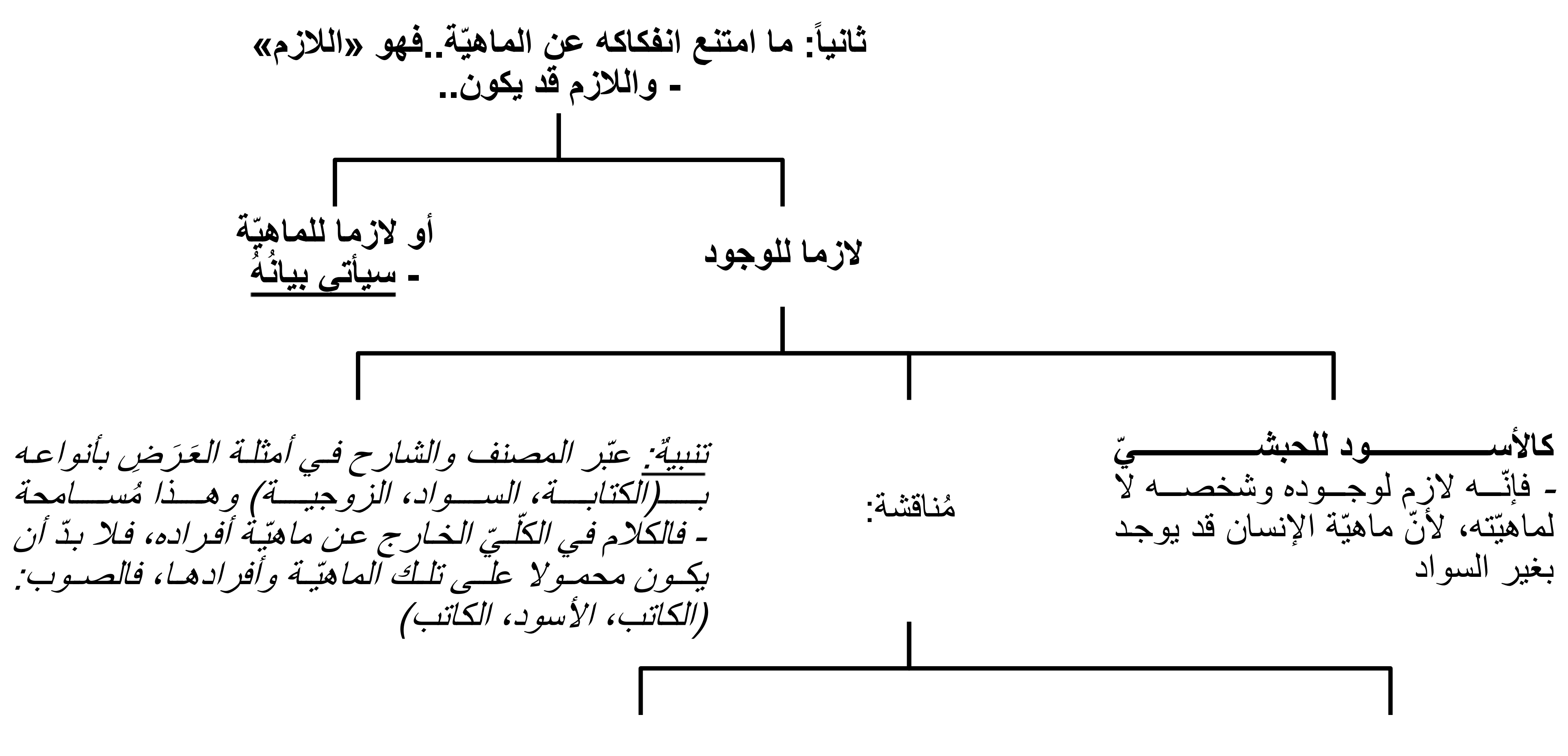
الفصل القريب والبعيد
- الفصل إمّا مميِّز..
عن المشارك الجنسي
- فهو..
أو عن المشارك الوجوديّ..فلم يَعتبرهُ المُصنف
إن ميّزه عنه في جنس قريب..فـ«فصلٌ قريب»
وإن ميّزه عنه في جنس بعيد..فـ«فصلٌ بعيد»
لأنه ليس متحقّق الوجود
- بل هو مبنيّ على احتمالٍ، وربما يمكن الاستدلالُ على بطلانه
كالناطق للإنسان
- فإنّه يميّزه عن مشاركاته في الحيوان
كالحسّاس للإنسان
- فإنّه يميّزه عن مشاركاته في الجسم النامي
بل لأنَّ تحقّق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به
- وليس كما قال الشارحُ لأنَّ قواعد الفن عامّة شاملة لجميع المفهومات سواء كانت محقّقة الوجود في الخارج أو لا، فلا يكون تحقّق الوجود مقتضيا لتخصيص البحث به



العرض اللازم والمفارق وأقسامها
- الثالث مِن أقسامِ الكُلّي (ما يكون خارجا عن الماهيّة): إن..
امتنع انفكاكه عن الماهيّة..فهو «اللازم»
- واللازم قد يكون..
أو يُمكِنُ انفكاكُهُ عن الماهيةِ..فهو «العرض المفارق»
- وهو إمّا..
لازما للوجود
- كالأسود للحبشيّ
أو لازما للماهيّة
سريع الزوال
- كحمرة الخجل وصفرة الوجل
أو بطيء الزوال
- كالشيب والشباب.
كالزوج للأربعة
وهو إمّا بينٌ أو غير بينٍ
- وثَمَّ إطلاقان:
الأول الأشهر
الثاني
بيّن
- كالمُنقسِم بمتساويين للأربعة
أو غير بيّن
- كتساوي الزوايا الثلاث للمثلّث لزاويتين قائمتين (١٨٠ درجة)
«البيّن»
- ككون الاثنين ضعف الواحد
غيرُ البينِ: غيرُهُ

أولاً: ما يُمكِنُ انفكاكُهُ عن الماهيةِ..فهو «العرض المفارق»





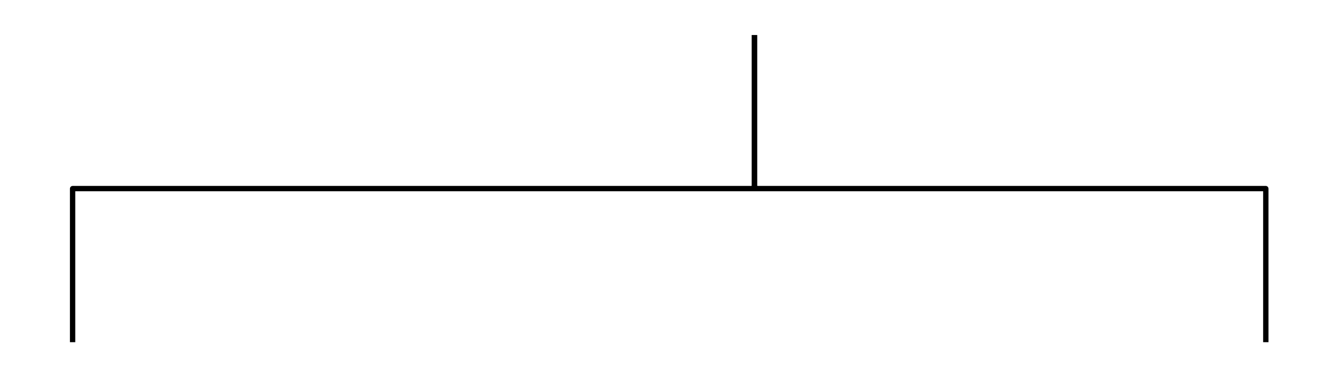
اعتُــرِض: الــلازمُ هــو مــا يمتنــع انفكاكه، بينما لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهيّة

جواب المُحَشّي: المراد بالماهيّة في تعريف اللازم الماهيّة الموجودة - فاللازم ما يمتنع انفكاكه عن الماهيّة الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهيّة الموجودة إمّا..

أن يمتنع انفكاكه عن الماهيّة من حيث هي هي..فهو لازم الماهيّة
- وهو يلزمها مطلقا، أي في الذهن والخارج معا

أو لا..فهو لازم الوجود، أي لازم الماهيّة الموجودة في الخارج أو في الذهن محقّقا أو مقدّرا

أو لازما للماهيّة



كالزوج للأربعة

- فمتى تحقّقت ماهيّة الأربعة..امتنع انفكاك الزوجيّة عنها

وهو إمّا بينٌ أو غير بينٍ

- وثَمَّ إطلاقان سيأتى بيانُهما:

الإطلاق الأشهر لِلبينٌ غير البيِّن

بيّن

وهو الذي يكفي تصوّره مع تصوّر ملزومه في جزم الذهن باللزوم بينهما

- *ولا بدّ في الجزم من تصوّر النسبة بينهما، فإمّا..*

١ - أن يقال: المراد أنّ تصوّره مع تصوّر ملزومه وتصوّر النسبة بينهما كاف في الجزم

٢ - أو يقال: تصوّرهما يقتضي تصوّر النسبة والجزم معاً

كالمُنقسِم بمتساويين للأربعة

- فمَن تصوّر الأربعة، وتصوّر الانقسام بمتساويين..جَزم بمجرّد تصوّرهما بأنّ الأربعة منقسمة بمتساويين

أو غير بيّن

وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط

كتساوي الزوايا الثلاث للمثلّث لزاويتين قائمتين (*١٨٠ درجة*)

- فمُجَرّد تصوّر المثلّث وتصوّر تساوي زوايا المثلّث للقائمتين..لا يكفي في جزم الذهن بأنّ المثلّث متساوي الزوايا للقائمتين، بل يحتاج إلى وسطٍ *وهو البرهان الهندسيّ*

<u>هنا نَظَرٌ</u>: فسروا الوسط بأنَّهُ ما يقترن بقولنا: «لأنّه»

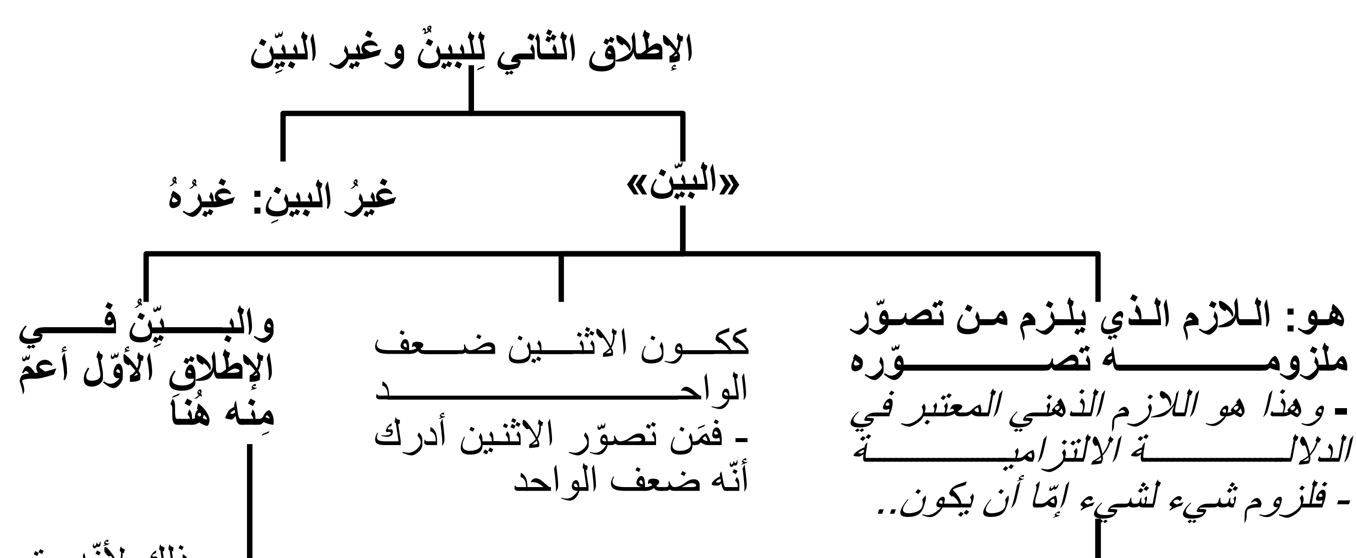
- فإذا قلنا: «العالم محدث لأنّه متغيّر» فـ«المتغيّر» وَسطٌ، ولكن لا يلزمُ من عدم افتقار اللزوم إلى وسط أنّه يكفي فيه مجرد تصوّر اللازم والملزوم، لجواز توقّفه على شيء آخر مِن حدس أو تجربة أو إحساس أو غير ذلك ← فلو اعتبرنا الافتقار إلى الوسط في مفهوم «غير البيّن»..لم ينحصر لازم الماهيّة في البيّن وغيره، لوجود قسم ثالث، *التقسيم إلى البيّن وغير البيّن ليس بحاصرٍ*

وبيانُهُ: اللزوم الذي بين الماهيّة ولازمها إمّا..

١ - بديهي أوّلي ٢ - أو كسبي نظريّ

← *فيجوز أن لا يكون نظريّا ولا أوّليا، بل يكون بديهيّا مغايرا للأوّلى كالحدسي والتجربي والحسّي، فمن أراد حصر لازم الماهيّة في البيّن وغيره..وجب أن لا يعتبر في مفهوم «غير البيّن» الاحتياج إلى الوسط، بل يكتفي بعدم كون تصوّر اللازم مع تصوّر الملزوم كافيا في الجزم باللزوم، وحينئذ يظهر الانحصار*

← *وحينئذٍ يكون غير البيّن منقسما إلى نظريّ يفتقر إلى الوسط وإلى بديهيّ يفتقر إلى أمر آخر سوى تصوّر الطرفين والوسط*



١ - بحسب الوجود الخارجي، على معنى أنّه يمتنع وجود الشيء الثاني في الخارج منفكّا عن الشيء الأوّل
- كالحدوث للجسم، فوجود الجسم يمتنع بدون الحدوث، فالحدوث لازم خارجيّ للجسم، ويسمّى لزوما خارجيّا

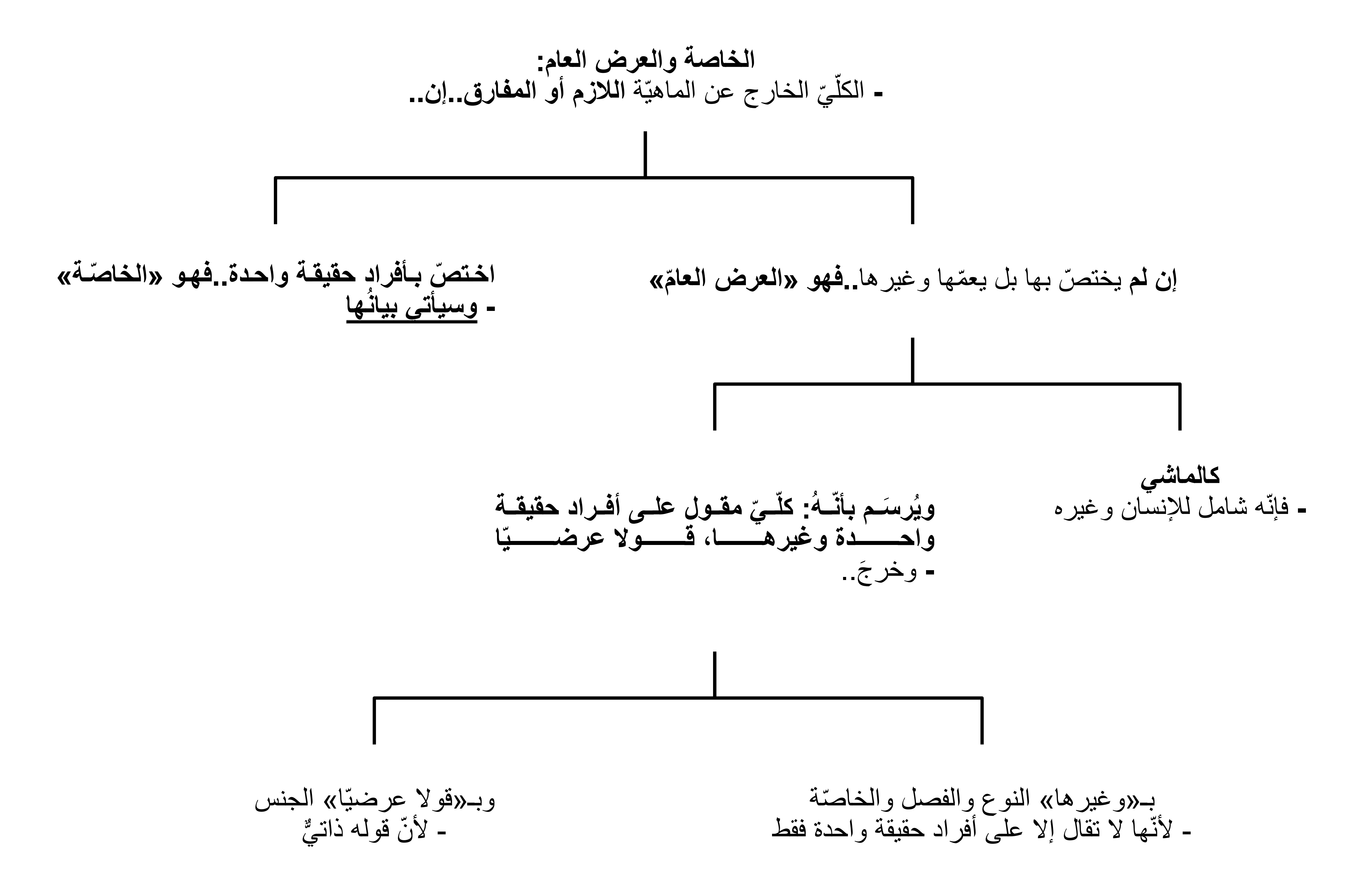
٣ - أو بالنظر إلى الماهيّة من حيث هي هي، على معنى أنّها يمتنع أن توجد بأحد الوجودين منفكّة عن ذلك اللازم، ويسمّى «لازم الماهيّة».

٣ - أو بحسب الوجود الذهني، أي يمتنع حصول الشيء الثاني في الذهن منفكّا عن حصول الشيء الأوّل فيه
- فيمتنع إدراك الثاني بدون إدراك الأوّل ويسمّى لزوما ذهنيّا

ولازم الماهيّة من حيث هي هي يجب أن يكون لازما ذهنيّا
- لأنّ الماهيّة إذا وجدت في الذهن..وجب أن يوجد ذلك اللازم فيه، فيكون لازم الماهيّة لازما ذهنيّا، فيكون بيّنا بالمعنى الأخصّ، فلا يجوز انقسامه إلى البيّن بالمعنى الأعم وغير البيّن.
- فالواجب في لازم الماهيّة كونه بحيث إذا وجدت الماهيّة في الذهن..كانت متّصفة به، ولا يلزم كون اللازم مدركا مشعورا به، فماهيّة المثلّث إذا وجدت في الذهن..كانت موصوفة بكون زواياها الثلاث مساوية لقائمتين، ومع ذلك يمكن أن لا يشعر الذهنُ بمفهوم المساواة المذكورة فضلا عن الجزم بثبوتها
- فليس كلّ حاصل للماهيّة المدركة في الذهن يجب كونُهُ مُدركاً، وإلّا..لزم مِن إدراك أمر واحد إدراك أمور غير متناهية
← فيجوز كون لازم الماهيّة بحيث يلزم من تصوّرهما الجزم باللزوم بينهما، وأن لا يكون كذلك؛ فصحّ الانقسام إلى البيّن بالمعنى الأعم وغير البيّن؛ ويجوز أن يكون بحيث يلزم من تصوّر الملزوم -أي الماهيّة- تصوّره فيكون بيّنا بالمعنى الأخصّ، وأن لا يكون بهذه الحيثيّة

وذلك لأنّه متى كفى تصوّر الملزوم في اللزوم..كفى تصوّر اللازم مع تصوّر الملزوم، وليس كلّما كفى التصوّر أن يكفي تصوّر واحدٍ

اعترض: المُعتبر في الأوّلِ كونُ تصورهما كافيين في الجزم باللزوم، والمعتبرُ في الثاني كونُ تصوّر الملزوم كافيا في تصوّر اللازم؛ وبهذا القدر لم يتبيّن كونُ الأوّل أعم، فربما كان تصوّر الملزوم كافيا في تصوّر اللازم ولا يكون التصوّران معا كافيين في الجزم باللزوم، فلا بدّ لنفي ذلك من دليل
- نعم لو فسّر البيّن بالمعنى الثاني بـ«ما يكون تصور الملزوم كافيا في تصوّر اللازم مع الجزم باللزوم»..كان المعنى الثاني أخصّ من الأوّل بلا شبهة


الخاصة والعرض العام:
- الكلّيّ الخارج عن الماهيّة **اللازم أو المفارق..إن..**
إن لم يختصّ بها بل يعمّها وغيرها**..فهو «العرض العامّ»**
اختصّ بأفراد حقيقة واحدة..فهو «الخاصّة»
- وسيأتي بيانُها
كالماشي
- فإنّه شامل للإنسان وغيره
ويُرسَم بأنّهُ: كلّيّ مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها، قولا عرضيّا
- وخرجَ..
بـ«وغيرها» النوع والفصل والخاصّة
- لأنّها لا تقال إلا على أفراد حقيقة واحدة فقط
وبـ«قولا عرضيّا» الجنس
- لأنّ قوله ذاتيٌّ

إن اختصّ بأفراد حقيقة واحدة..فهو «الخاصّة»

كالضاحك

فإنّه مختصّ بحقيقة الإنسان

وفي تمثيل الكلّيّات بالناطق والضاحك والماشي - لا بالنطق والضحك والمشي التي هي مبادئها..فائدةُ أنّ المعتبر في حمل الكلّيّ على جزئيّاته حمل المواطأة - وهو حمل هو هو - لا حمل الاشتقاق - وهو حمل ذو هو - والنطق والضحك والمشي لا يصدق على أفراد الإنسان بالمواطاة، فلا يقال «زيد نطق» بل «ذو نطق» أو «ناطق».

وتُرسَم بأنّها: كلّيّة مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط، قولا عرضيّا

وسُمِّيَ هذا رسماً لجواز أن يكون لها ماهيّات وراء تلك المفهومات ملزومات مساوية لها، فحيث لم يتحقّق ذلك اطلق عليها اسم «الرسم».
- وهذا بمعزل عن التحقيق لأمرينِ:

١- لأنّ الكلّيّات أمور اعتباريّة حصلت مفهوماتها أوّلا ووضعت أسماؤها بإزائها، فليس لها معان غير تلك المفهومات، فتكون هي حدودا لها
- *الماهيّات إمّا..*

حقيقيّة - أي موجودة في الأعيان -.
- فالتميّز بين ذاتيّاتها وعرضيّاتها في غاية الإشكال، لالتباس الجنس بالعرض العامّ والفصل بالخاصّة، فتعسر التمييز بين حدودها ورسومها المسمّاة بالحدود والرسوم الحقيقيّة.

أو اعتباريّة -أي موجودة في الذهن-، فلا إشكال فيها، لأنّ كلّ ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتيّ لها، إمّا..
١- جنس إن كان مشتركا
٢- أو فصل إن كان مميّزا ولم يكن مشتركا
٣- وكلّ ما ليس داخلا في مفهومها فهو عرضيّ لها
← فلا اشتباه بين حدودها ورسومها المسمّاة بالحدود والرسوم الاسميّة

٢-عدم العلم بأنّها حدود لا يوجب العلم بأنّها رسوم؛ فالمناسب ذكر التعريف الأعمّ من الحدّ والرسم
- نعم لو كانت تلك الأسماء موضوعة لمفهومات اخر ملزومة مساوية لهذه المفهومات المذكورة في هذه التعريفات لكانت رسوما اسميّة لها

(الكلّيّة) مستدركة، على ما مرّ غير مرّة

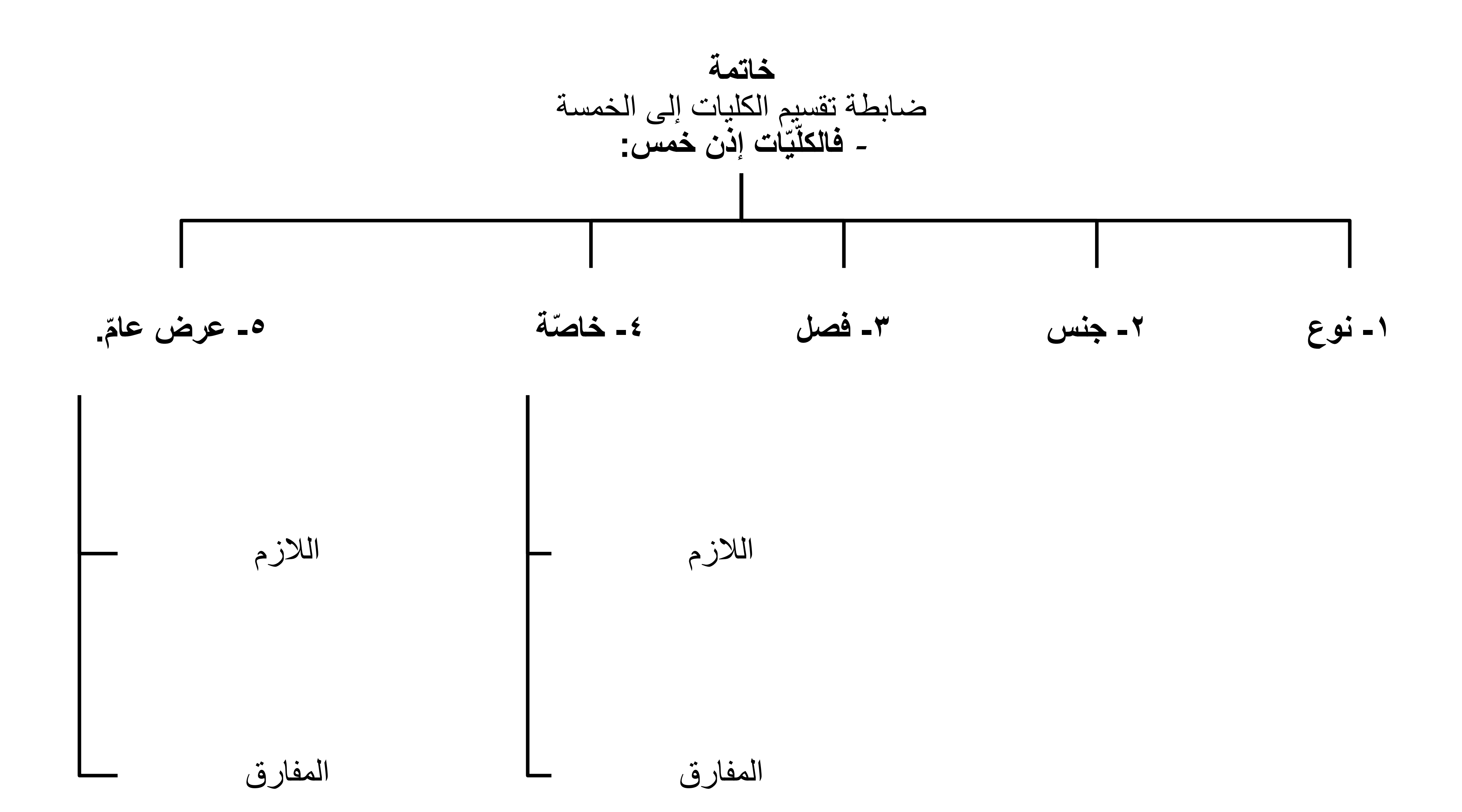
وخرجَ..

بـ«فقط»

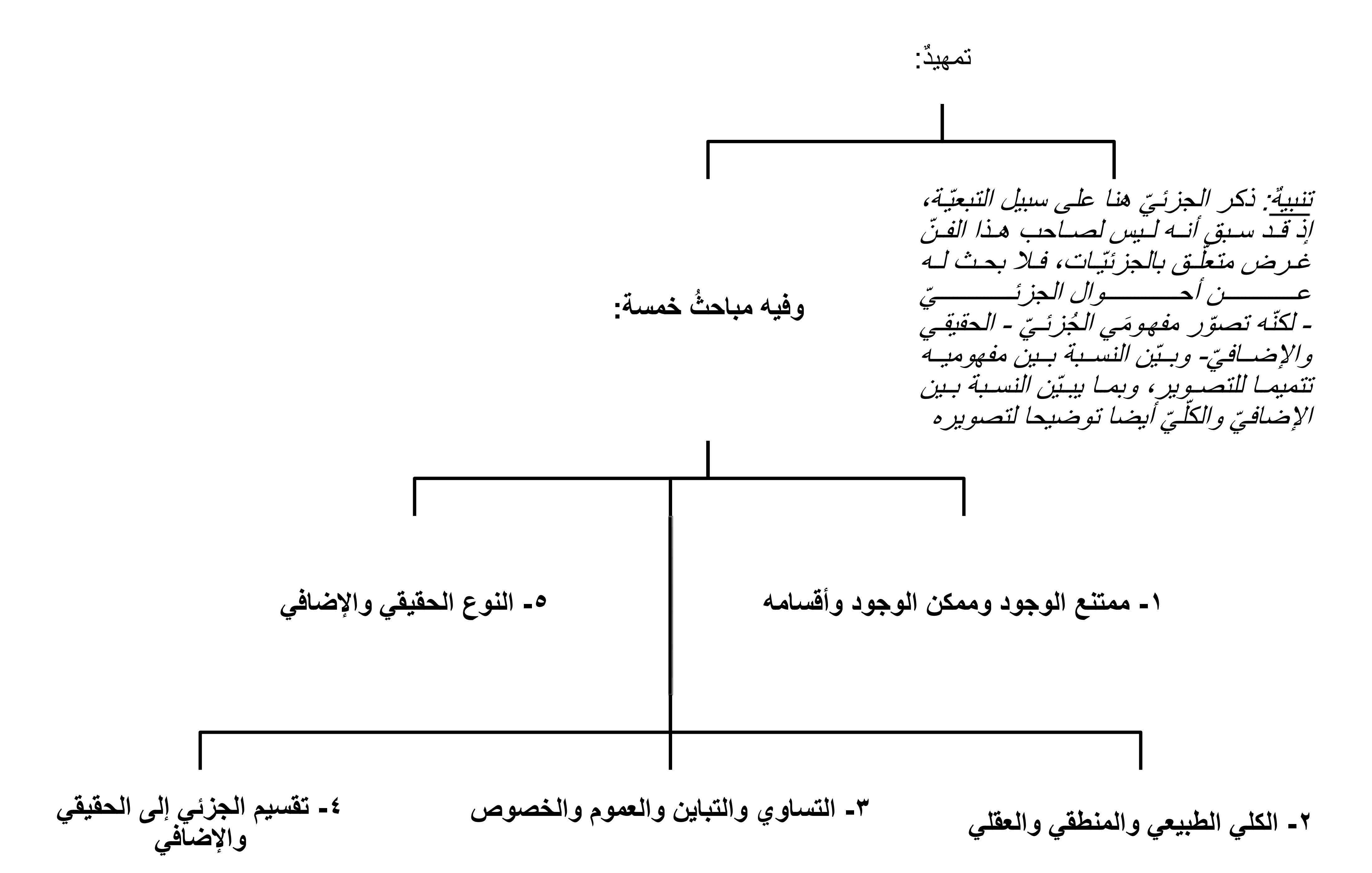
فصول الأجناس كالحسّاس وما فوقه

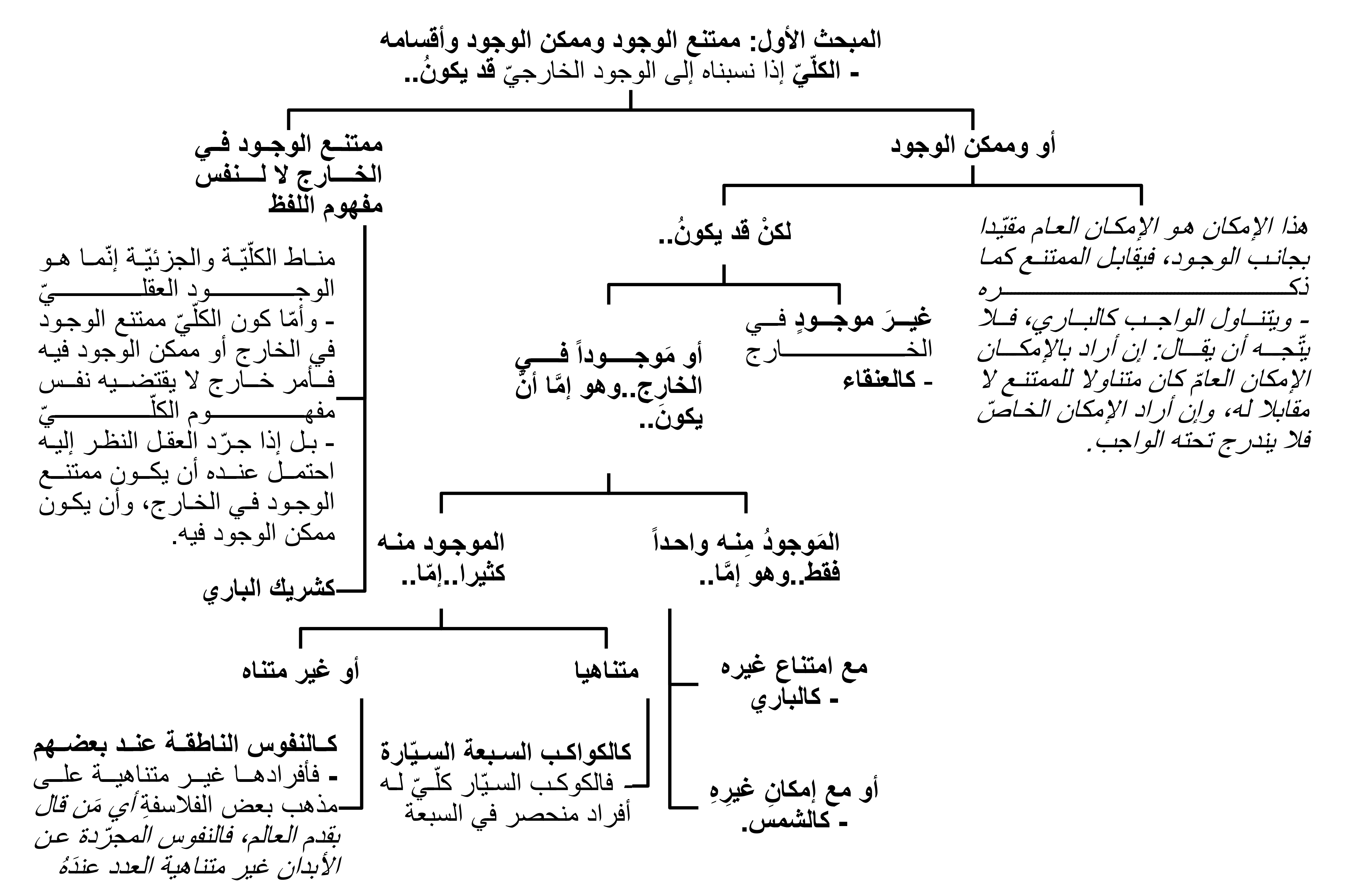
وبـ«قولا عرضيّا» النوعُ والفصلُ *مُطلقاً أي فصول الأنواع والأجناس*
- لأنّ قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضيّ.

الجنسُ والعرض العامُّ
- لأنّهما مقولان على حقائق مختلفة


خاتمة
ضابطة تقسيم الكليات إلى الخمسة
- فالكلّيّات إذن خمس:
١- نوع
٢- جنس
٣- فصل
٤- خاصّة
٥- عرض عامّ.
اللازم
المفارق
اللازم
المفارق

الفصل الثالث:
مباحث الكلّيّ والجزئيّ


تمهيدٌ:
تنبيهٌ: ذكر الجزئيّ هنا على سبيل التبعيّة، إذ قد سبق أنه ليس لصاحب هذا الفنّ غرض متعلّق بالجزئيّات، فلا بحث له عن أحوال الجزئيّ - لكنّه تصوّر مفهومَي الجُزئيّ - الحقيقي والإضافيّ- وبيّن النسبة بين مفهوميه تتميما للتصوير، وبما يبيّن النسبة بين الإضافيّ والكلّيّ أيضا توضيحا لتصويره
وفيه مباحثُ خمسة:
١- ممتنع الوجود وممكن الوجود وأقسامه
٥- النوع الحقيقي والإضافي
٢- الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي
٣- التساوي والتباين والعموم والخصوص
٤- تقسيم الجزئي إلى الحقيقي والإضافي


المبحث الأول: ممتنع الوجود وممكن الوجود وأقسامه
- الكلّيّ إذا نسبناه إلى الوجود الخارجيّ قد يكونُ..
ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ
مناط الكلّيّة والجزئيّة إنّما هو الوجود العقليّ
- وأمّا كون الكلّيّ ممتنع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه فأمر خارج لا يقتضيه نفس مفهوم الكلّيّ
- بل إذا جرّد العقل النظر إليه احتمل عنده أن يكون ممتنع الوجود في الخارج، وأن يكون ممكن الوجود فيه.
كشريك الباري
أو وممكن الوجود
هذا الإمكان هو الإمكان العام مقيّدا بجانب الوجود، فيقابل الممتنع كما ذكره
- ويتناول الواجب كالباري، فلا يتّجه أن يقال: إن أراد بالإمكان الإمكان العامّ كان متناولا للممتنع لا مقابلا له، وإن أراد الإمكان الخاصّ فلا يندرج تحته الواجب.
لكنْ قد يكونُ..
غيرَ موجودٍ في الخارج
- كالعنقاء
أو مَوجوداً في الخارجِ..وهو إمَّا أنَّ يكونَ..
المَوجودُ مِنه واحداً فقط..وهو إمَّا..
مع امتناع غيره
- كالباري
أو مع إمكانِ غيرِهِ
- كالشمس.
الموجود منه كثيرا..إمّا..
متناهيا
كالكواكب السبعة السيّارة
- فالكوكب السيّار كلّيّ له أفراد منحصر في السبعة
أو غير متناه
كالنفوس الناطقة عند بعضهم
- فأفرادها غير متناهية على مذهب بعض الفلاسفةِ أي مَن قال بقدم العالم، فالنفوس المجرّدة عن الأبدان غير متناهية العدد عندَهُ

المبحث الثاني: الكلّي الطبيعي والمنطقي والعقلي:
- بيانُهُ في نقاطٍ:

الصفحة التالية←

٢- والتغاير بين هذه المفهومات ظاهر، فلو كان المفهوم من أحدهما عين المفهوم من الآخر..لزم من تعقّل أحدهما تعقّل الآخر؛ وليس كذلك، فمفهوم الكلّيّ «ما لا يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه»، - ومفهوم الحيوان «الجسم النامي الحسّاس المتحرّك بالإرادة»، ويجوزُ تعقّل أحدهما مع الذهول عن الآخر

١- إذا قلنا: «الحيوان - مثلاً -..كُلّيّ»..فهناك أمور ثلاثة:

١- الحيوان من حيث هو هو

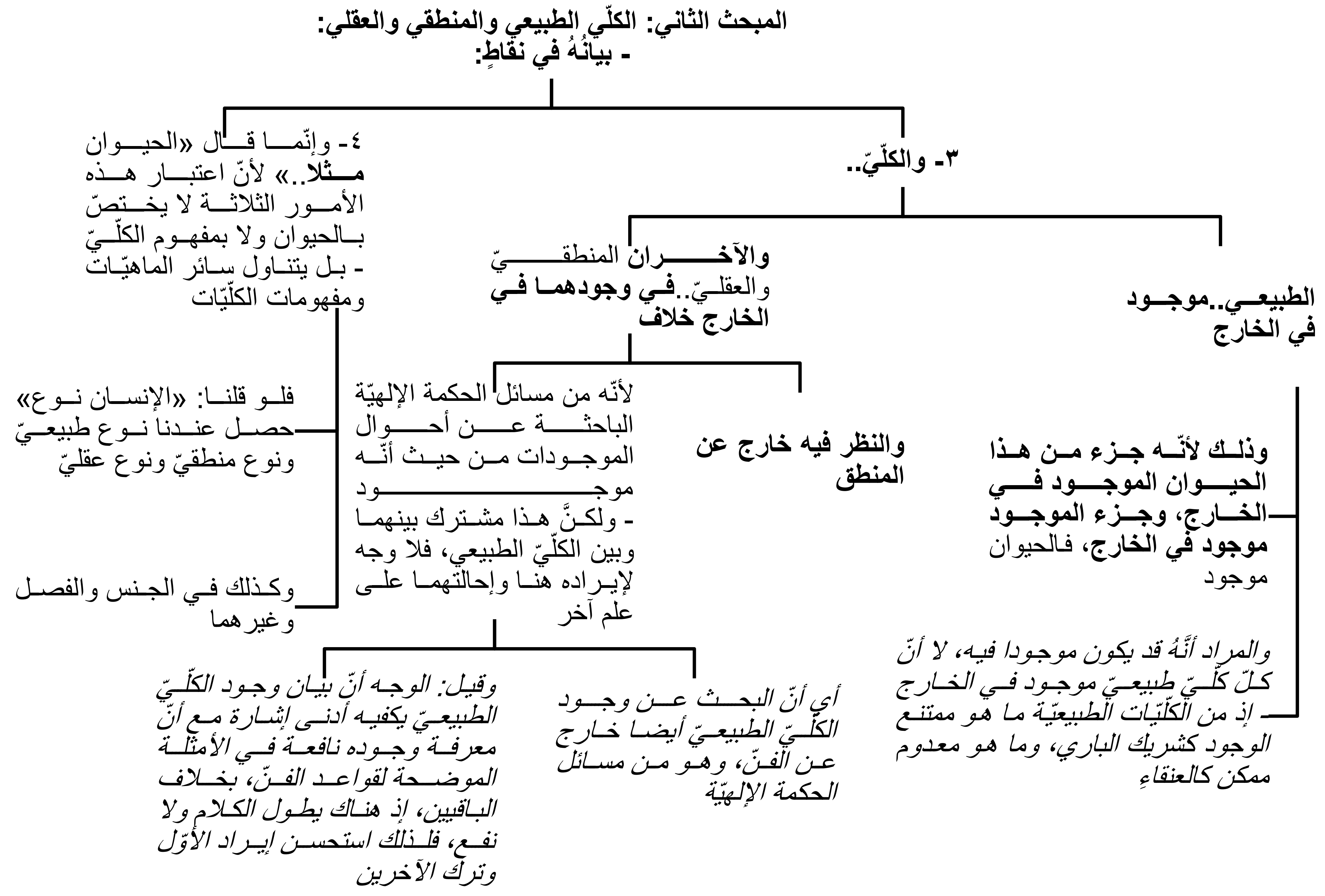
ويسمّى «كلّيّا طبيعيّا»
- لأنّه طبيعة من الطبائع
- أو لأنّه موجود في الطبيعة أي في الخارج

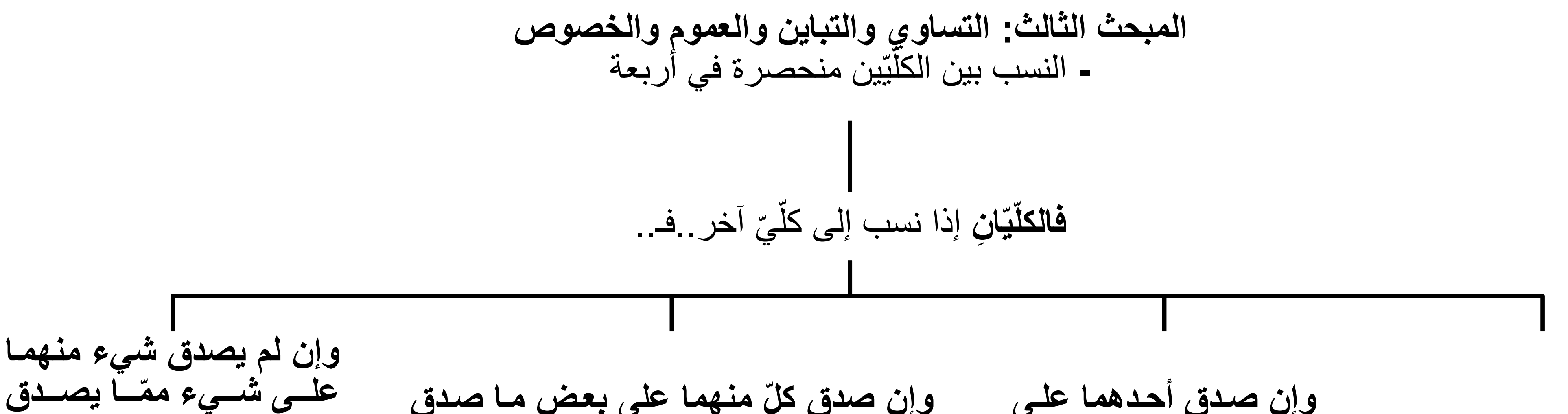
٢- مفهوم الكلّيّ من غير إشارة إلى مادّة من الموادّ
- ويسمّى «كلّيّا منطقيّا» لأنّ المنطقيّ إنّما يبحث عنه

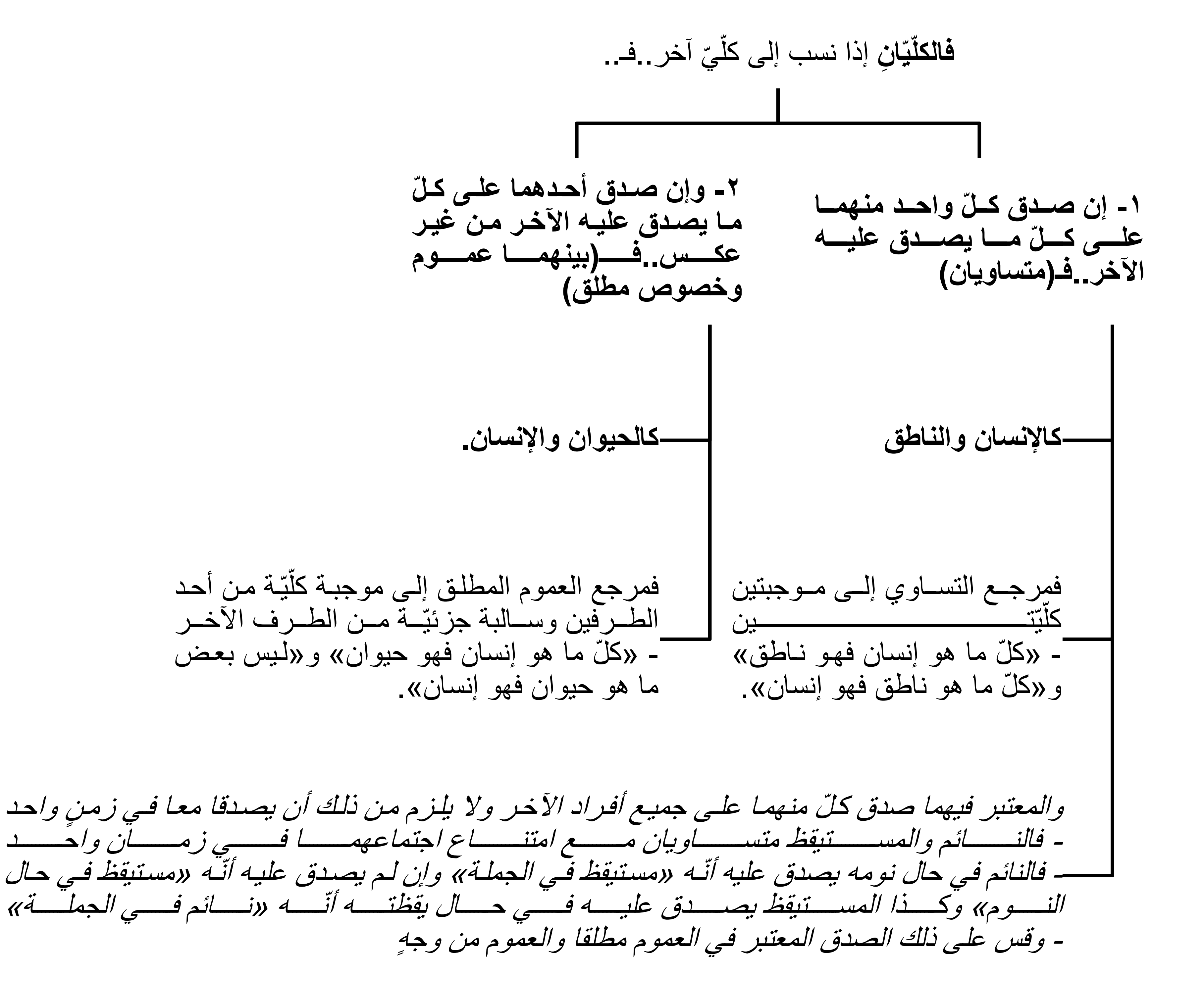
أي يأخذ مفهوم الكلّيّ من حيث هو هو، بلا إشارة إلى مادّة مخصوصة، ويورد عليه أحكاما لتكون تلك الأحكام عامّة شاملة لجميع ما يصدق عليه مفهوم الكلّيّ

٣- الحيوان الكلّيّ، وهو المجموع المركّب من الحيوان والكلّيّ
- ويسمّي «كلّيّا عقليّا» لعدم تحقّقه إلّا في العقل

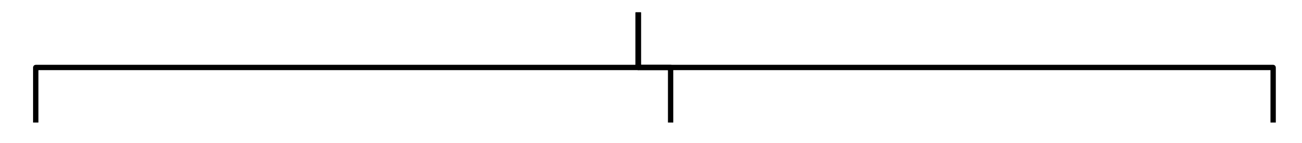
<u>قيل عليه:</u> إذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كلّيّا طبيعيّا، فعلى هذا القياس إذا قلت «الحيوان جنس»..كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيّا، فلا فرق إذن بين مفهوم الكلّيّ الطبيعيّ ومفهوم الجنس الطبيعيّ.
←فالصواب أنّ مفهوم الحيوان..
١- من حيث هو معروض لمفهوم الكلّيّ أو صالح لكونه معروضا له كلّيّ طبيعيّ
٢- ومن حيث هو معروض لمفهوم الجنس أو صالح لكونه معروضا له جنس طبيعيّ
- فقد اعتبر في الطبيعيّ صلاحيّة العارض مع المعروض فلا إشكال حينئذ، وإذا اعتبر العارض معه بطريق القيديّة دون الجزئيّة كما في العقليّ فلا يلزم اتحاد الطبيعيّ والعقليّ أيضا


المبحث الثاني: الكلّي الطبيعي والمنطقي والعقلي:
- بيانُهُ في نقاطٍ:
٣- والكلّيّ..
الطبيعي..موجود في الخارج
وذلك لأنّه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج، وجزء الموجود موجود في الخارج، فالحيوان موجود
والمراد أنَّهُ قد يكون موجودا فيه، لا أنّ كلّ كلّيّ طبيعيّ موجود في الخارج إذ من الكلّيّات الطبيعيّة ما هو ممتنع الوجود كشريك الباري، وما هو معدوم ممكن كالعنقاءِ
والآخران المنطقيّ والعقليّ..**في وجودهما في الخارج خلاف**
والنظر فيه خارج عن المنطق
لأنّه من مسائل الحكمة الإلهيّة الباحثة عن أحوال الموجودات من حيث أنّه موجود
- ولكنَّ هذا مشترك بينهما وبين الكلّيّ الطبيعي، فلا وجه لإيراده هنا وإحالتهما على علم آخر
أي أنّ البحث عن وجود الكلّيّ الطبيعيّ أيضا خارج عن الفنّ، وهو من مسائل الحكمة الإلهيّة
وقيل: الوجه أنّ بيان وجود الكلّيّ الطبيعيّ يكفيه أدنى إشارة مع أنّ معرفة وجوده نافعة في الأمثلة الموضحة لقواعد الفنّ، بخلاف الباقيين، إذ هناك يطول الكلام ولا نفع، فلذلك استحسن إيراد الأوّل وترك الآخرين
٤- وإنّما قال «الحيوان **مثلا..**» لأنّ اعتبار هذه الأمور الثلاثة لا يختصّ بالحيوان ولا بمفهوم الكلّيّ - بل يتناول سائر الماهيّات ومفهومات الكلّيّات
فلو قلنا: «الإنسان نوع» حصل عندنا نوع طبيعيّ ونوع منطقيّ ونوع عقليّ
وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما


المبحث الثالث: التساوي والتباين والعموم والخصوص
- النسب بين الكلّيّين منحصرة في أربعة
فالكلّيّانِ إذا نسب إلى كلّيّ آخر..فـ..
إن صدق كلّ واحد منهما على كلّ ما يصدق عليه الآخر..فـ(متساويان) - كالإنسان والناطق
وإن صدق أحدهما على كلّ ما يصدق عليه الآخر من غير عكس..فـ(بينهما عموم وخصوص مطلق) - كالحيوان والإنسان.
وإن صدق كلّ منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط..فـ(بينهما عموم وخصوص من وجه) - كالحيوان والأبيض
وإن لم يصدق شيء منهما على شيء ممّا يصدق عليه الآخر..فـ(متباينان) - كالإنسان والفرس.


فالكلّيّانِ إذا نسب إلى كلّيّ آخر..فـ..
١- إن صدق كلّ واحد منهما على كلّ ما يصدق عليه الآخر..فـ(متساويان)
٢- وإن صدق أحدهما على كلّ ما يصدق عليه الآخر من غير عكس..فـ(بينهما عموم وخصوص مطلق)
كالإنسان والناطق
كالحيوان والإنسان.
فمرجع التساوي إلى موجبتين كلّيّتين
- «كلّ ما هو إنسان فهو ناطق» و«كلّ ما هو ناطق فهو إنسان».
فمرجع العموم المطلق إلى موجبة كلّيّة من أحد الطرفين وسالبة جزئيّة من الطرف الآخر
- «كلّ ما هو إنسان فهو حيوان» و«ليس بعض ما هو حيوان فهو إنسان».
والمعتبر فيهما صدق كلّ منهما على جميع أفراد الآخر ولا يلزم من ذلك أن يصدقا معا في زمنٍ واحد
- فالنائم والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد
- فالنائم في حال نومه يصدق عليه أنّه «مستيقظ في الجملة» وإن لم يصدق عليه أنّه «مستيقظ في حال النوم» وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال يقظته أنّه «نائم في الجملة»
- وقس على ذلك الصدق المعتبر في العموم مطلقا والعموم من وجهٍ

٣- وإن صدق كلّ منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط..فـ(بينهما عموم وخصوص من وجه)



كالحيوان والأبيض
- فيكون هناك ثلاث صور:

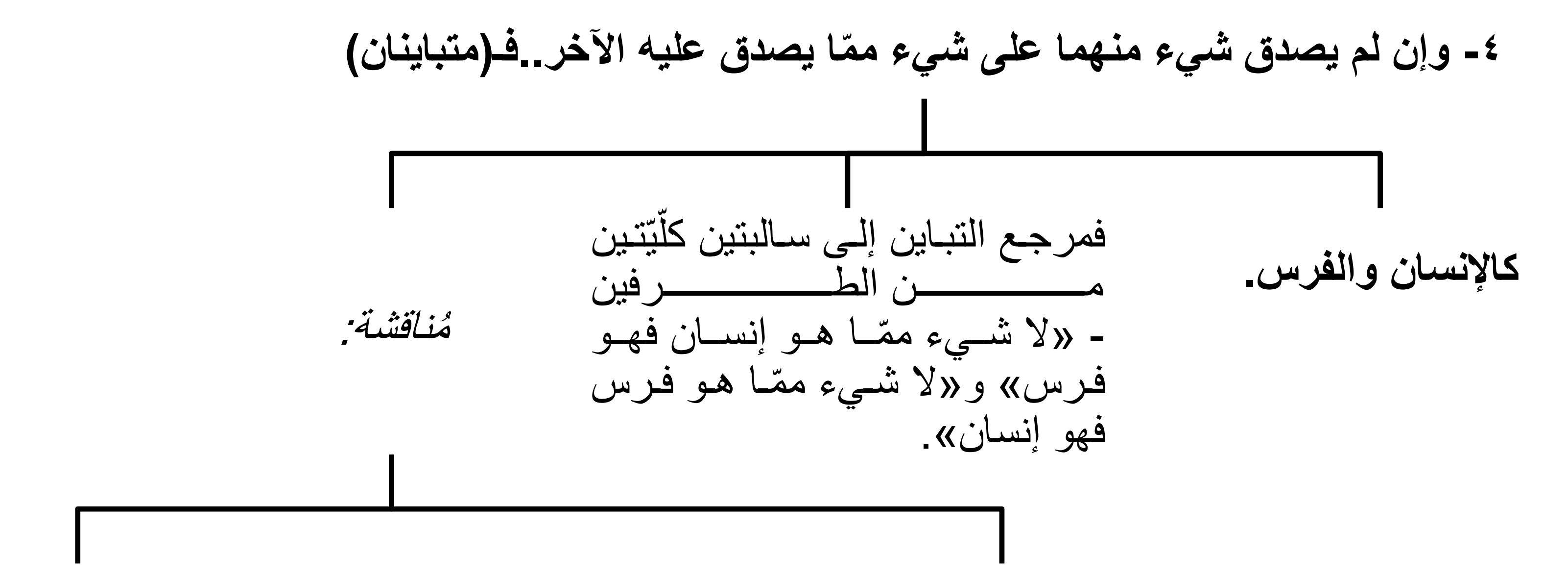
فمرجع العموم من وجه إلى سالبتين جزئيّتين وموجبة جزئية - «بعض ما هو حيوان هو أبيض» و«ليس بعض ما هو حيوان هو أبيض» و«ليس بعض ما هو أبيض هو حيوان».

قوله **(فقط)** *أي لا يصدق أحدُهما مع عين الآخر، فيفيد معنى صدق كلّ من المتباينين مع نقيض الآخر*

١- ما يجتمعان فيها على الصدق
- الحيوان الأبيض

٢- ما يصدق فيها هذا دون ذاك
- الحيوان الأسود

٣- ما يصدق فيها ذاك دون هذا
- الجماد الأبيض

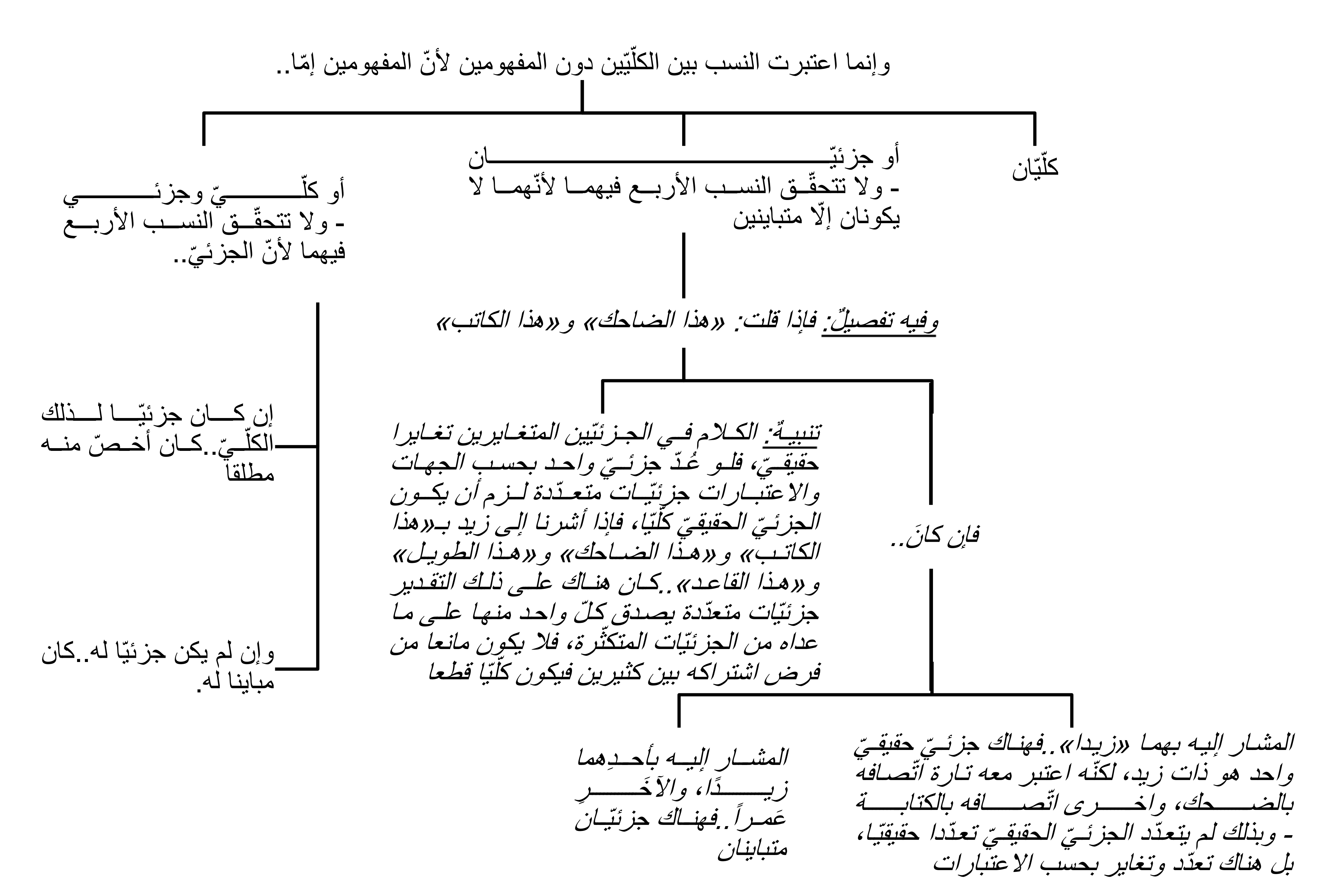


اعترض: اللاشيء واللاممكن بالإمكان العام لا يصدقان على شيء أصلا لا في الخارج ولا في الذهن، فإنْ..

جُعِلا متباينين..وجب أن يكون بين نقيضيهما تباين جزئيّ، وهو باطل لأنّ «الشيء» و «الممكن العام» متساويان

أو لم يُجعَلا من المتباينين..فقد دخل في تعريفهما ما ليس منهما

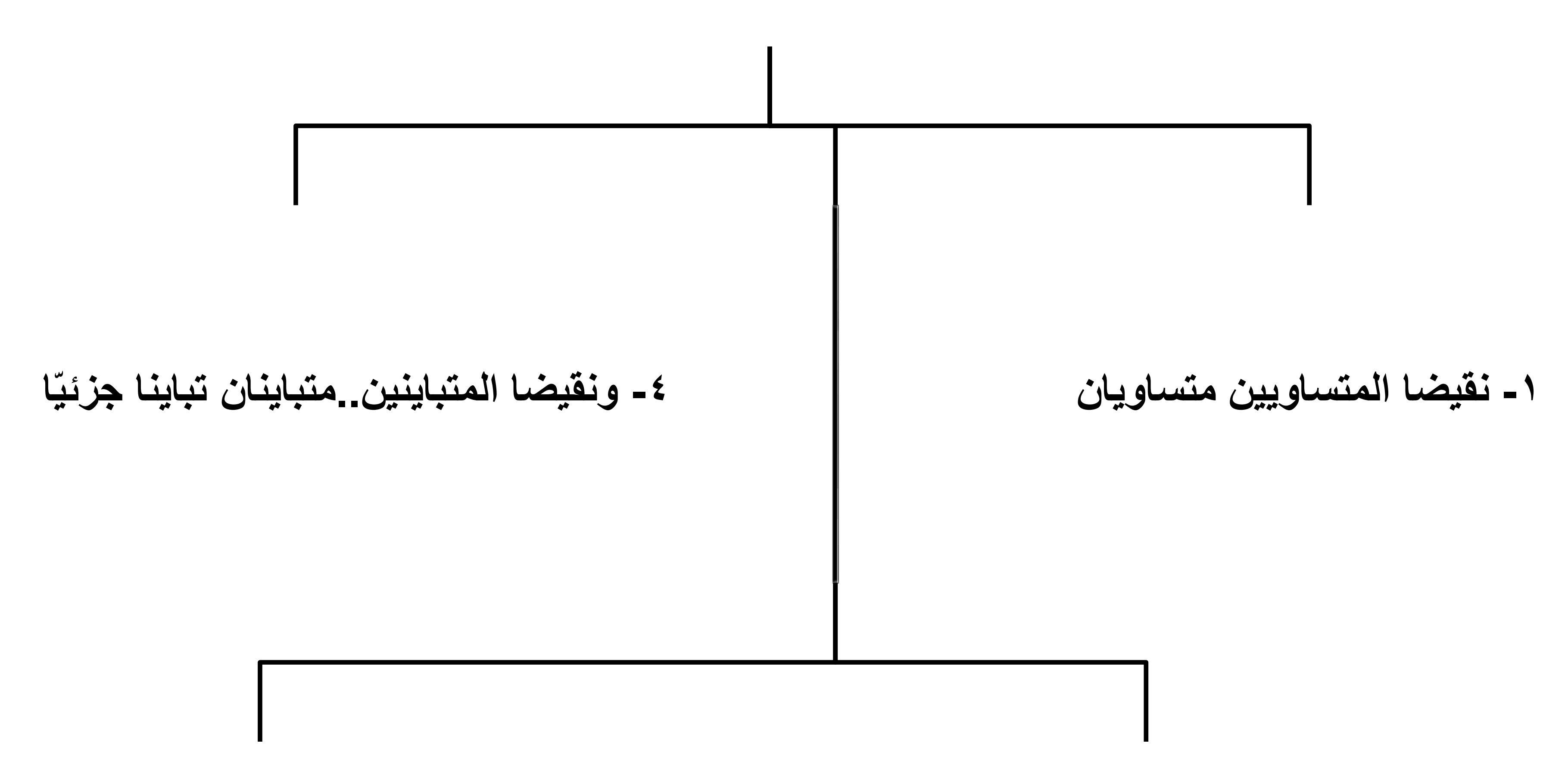
أجيب: بتخصيص الدعوى بالكلّيّات الصادقة في نفس الأمر على شيء أو أشياء، أو التي يمكن صدقها كذلك
- فيخرج الكلّيّات الفرضيّة التي يمتنع صدقها في نفس الأمر على شيء من الأشياء خارجا وذهنا
- فكأنّه قيل: «الكلّيّان اللذان يصدق كلّ منهما على شيء بحسب نفس الأمر ينحصران في الأقسام الأربعة»
- وتعميمُ القواعد إنّما يجب بحسب الطاقة البشريّة وبحسب الأغراض المطلوبة من الفنّ، ولا غرض للمنطقي في الكلّيّات الفرضيّة، بل في الكلّيّات الموجودة أصالة، أو الصادقة في نفس الأمر على شيء تبعا



وإنما اعتبرت النسب بين الكلّيين دون المفهومين لأنّ المفهومين إمّا..
كلّيّان
أو جزئيّان
- ولا تتحقّق النسب الأربع فيهما لأنّهما لا يكونان إلّا متباينين
أو كلّيّ وجزئيّ
- ولا تتحقّق النسب الأربع فيهما لأنّ الجزئيّ..
إن كان جزئيّا لذلك الكلّيّ..كان أخصّ منه مطلقا
وإن لم يكن جزئيّا له..كان مباينا له.
وفيه تفصيلٌ: فإذا قلت: «هذا الضاحك» و«هذا الكاتب»
فإن كانَ..
تنبيهٌ: الكلام في الجزئيّين المتغايرين تغايرا حقيقيّ، فلو عُدّ جزئيّ واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيّات متعدّدة لزم أن يكون الجزئيّ الحقيقيّ كلّيّا، فإذا أشرنا إلى زيد بـ«هذا الكاتب» و«هذا الضاحك» و«هذا الطويل» و«هذا القاعد»..كان هناك على ذلك التقدير جزئيّات متعدّدة يصدق كلّ واحد منها على ما عداه من الجزئيّات المتكثّرة، فلا يكون مانعا من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كلّيّا قطعا
المشار إليه بهما «زيدا»..فهناك جزئيّ حقيقيّ واحد هو ذات زيد، لكنّه اعتبر معه تارة اتّصافه بالضحك، واخرى اتّصافه بالكتابة
- وبذلك لم يتعدّد الجزئيّ الحقيقيّ تعدّدا حقيقيّا، بل هناك تعدّد وتغاير بحسب الاعتبارات
المشار إليه بأحدِهما زيدًا، والآخَرِ عَمراً..فهناك جزئيّان متباينان

خريطة إجمالية

النسبة بين نقيض أقسام الكليات



النسبة بين نقيض أقسام الكليات

١- نقيضا المتساويين متساويان

أي يصدق كلّ واحد من نقيضي المتساويين على كلّ ما يصدق عليه نقيض الآخر

لو لم يكُن كذلك..لصدق أحدُ النقيضين على بعض ما كذب عليه الآخر، فيصدق أحد المتساويين على ما كذب عليه الآخر، هذا خلفٌ، **وهو محالٌ**

مِثالٌ: المُتساويان: «كلّ إنسان ناطق» و «كلّ ناطق إنسان»

- فيكون نقيضاهما سلبيّين هكذا: «كلّ ما ليس بإنسان فهو ليس بناطق» و«كلّ ما ليس بناطق فهو ليس بإنسان»

٢- نقيض الأعمّ من شيء مطلقا..أخصّ من نقيض الأخصّ مطلقا

- وذلك لصدق نقيض الأخصّ على كل ما يصدق عليه نقيض الأعمّ، وليس كلّ ما صدق عليه نقيض الأعمّ يصدق عليه نقيض الأخصّ

أمّا الأوّل..فلأنّه لو لم يصدق نقيض الأخصّ (لاإنسان) على كلّ ما يصدق عليه نقيض الأعَمّ (لاحيوان)..**لصدق عين الأخصّ** (الإنسان) **على بعض ما صدق عليه نقيض الأعمّ** (كحَجَر مثلاً) **وذلك مستلزم لصدق الأخصّ** (الإنسان) **بدون الأعمّ** (الحيوان)، **وهو محال**

- كما يصدق «كلّ لا حيوان لا إنسان»، وإلّا..لكان «بعض اللاحيوان إنسان، فبعض الإنسان لا حيوان»، وهذا خلف.

وأمّا الثاني..

فلأنّه لو صدق نقيض الأعمّ (لاحيوان) على ما صَدَق عليه نقيض الأخصّ (لاإنسان)..**لصدق الأخصّ (إنسان) على كل الأعمّ (حيوان)**، فيكونُ كلّ حيوان إنسان، **وهو محال**

أو نقول أيضا: قد ثبت أنّ كلّ نقيض الأعمّ نقيض الأخصّ، فلو كان كلّ نقيض الأخصّ نقيض الأعمّ لكان النقيضان متساويين، فيكون العينان متساويين، هذا خلف.

أو نقول أيضا: العامّ صادق على بعض نقيض الأخصّ تحقيقا للعموم فليس بعض نقيض الأخصّ نقيض الأعمّ بل عين الأعمّ

تابع النسبة بين نقيض أقسام الكليات
٣- والأعمّ من شيء من وجه:

ليس بين نقيضيهما عموم أصلا لا مطلقا ولا من وجه

وذلك لتحقّق العموم مِن وجهٍ **بين** عين **الأعمّ مطلقا** (الحيوان) **ونقيض الأخصّ** (اللاإنسان)، وليس بين نقيضيهما عموم - لا مطلقا ولا من وجه

أمّا تحقّق العموم من وجه بينهما..فلأنّهما يتصادقان في أخصّ آخر (كالفرس)، ويصدق الأعمّ (الحيوان) بدون نقيض الأخصّ (اللاإنسان) في ذلك الأخصّ (الإنسان)، ويصدُق نقيضُ الأخصّ (اللاإنسان) بدون نقيض الأعمّ (اللاحيوان) كالفرسِ مثلاً

وأمّا أنّه لا يكون بين نقيضيهما عموم أصلا..فـ**للتباين الكلّيّ بين نقيض الأعمّ مطلقا** (اللاحيوان) **وعين الأخصّ** (الإنسان)**.**

مُناقشة:

<u>اعتُرِضَ:</u> الحكم بأنّ «الأعمّ من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا» باطل
- لأنّ «الحيوان» أعمّ من «الأبيض» من وجه، وبين نقيضيهما (اللاحيوان، اللاأبيض) عموم من وجه

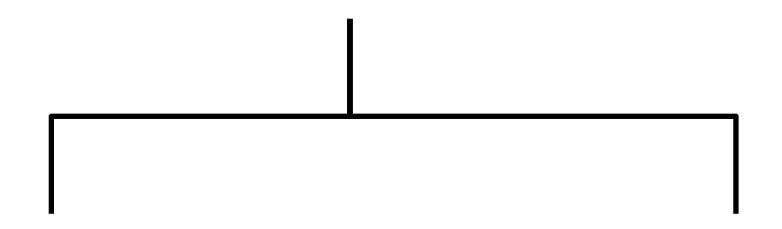
<u>الجواب:</u>

المراد أنّه لا يلزم أن يكون بين نقيضيهما عموم من وجه، فيندفع الإشكال *لثبوت العموم في محلّ واحد لا ينافي انتفاء اللزوم، لجواز أن لا يثبت العموم في محلّ آخر، فلا يكون العموم لازما للنقيضين المذكورين مطلقاً*

أو نقول: لو قال «بين نقيضيهما عموم» لأفاد العموم في جميع الصور
- لأنّ الأحكام الموردة في هذا الفنّ إنما هي كلّيّات، فإذا قال «ليس بين نقيضيهما عموم أصلا»..كان رفعا للإيجاب الكلّيّ، وتحقّق العموم في بعض الصور لا ينافيه.

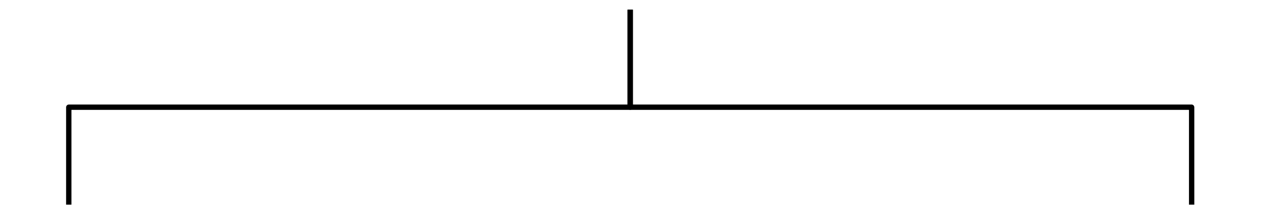
بل النسبة بين نقيضي أمرين بينهما عموم من وجه: المباينة الجزئيّة
- لأنّ العينين إذا كان كلّ واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر..كان النقيضان أيضا كذلك، ولا نعني بالمباينة الجزئيّة إلّا هذا القدر
- *وحاصله أنّ النسبة في بعض الصور مباينة كلّيّة، وفي بعضها عموم من وجه*

تابع النسبة بين نقيض أقسام الكليات
٤- ونقيضا المتباينين..متباينان تباينا جزئيّا



لأنّهما إنْ..

فالتباين الجزئيّ لازم جزما.



لم يصدقا معا أصلا على شيء كـ«اللاوجود» و «اللاعدم»..كان بينهما تباين كلّيّ
- فلا شيء ممّا يصدق عليه «اللاوجود» يصدق عليه «اللاعدم» وبالعكس
- فإذا كان بينهما تباين كلّيّ..فقد تحقّق التباين الجزئي بينهما.

أو صدقا معا كـ«اللاإنسان» و «اللافرس» الصادقين على الجماد..**كان بينهما تباين جزئيّ ضرورة صدقِ** كلّ واحد مِن **المتباينين مع نقيض الآخر،** فيصدق كلّ واحد من نقيضيهما بدون نقيض الآخر

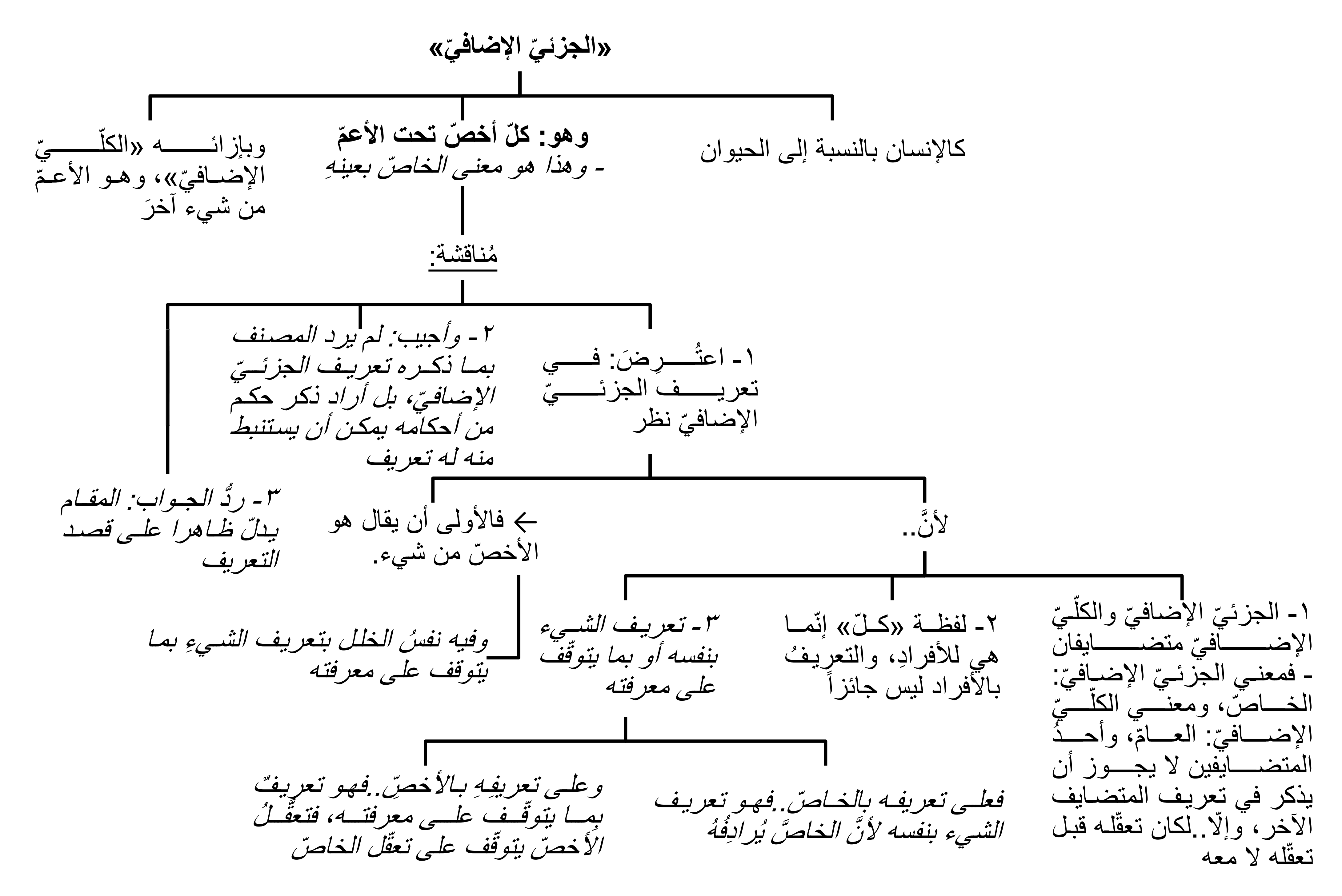
المبحث الرابع: الجزئي الحقيقي والإضافي:
- الجزئيّ مقول بالاشتراك على..

الجُزئي الحقيقيّ، وسبق بيانُهُ

ويسمّى حقيقيّا لأنّ جزئيّته بالنظر إلى حقيقته المانعة من الشركة

وبإزائه «الكلّيّ الحقيقيّ»
- وسمي بالحقيقيّ لكونه مقابلا للجزئيّ الحقيقيّ

«الجزئيّ الإضافيّ»
- وهو: كلّ أخصّ تحت الأعمّ
- وسيأتي بيانُهُ


«الجزئيّ الإضافيّ»
كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان
وهو: كلّ أخصّ تحت الأعمّ
- وهذا هو معنى الخاصّ بعينِهِ
وبإزائه «الكلّيّ الإضافيّ»، وهو الأعمّ من شيء آخرَ
مُناقشة:
١- اعتُرِضَ: في تعريف الجزئيّ الإضافيّ نظر
٢- وأجيب: لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئيّ الإضافيّ، بل أراد ذكر حكم من أحكامه يمكن أن يستنبط منه له تعريف
٣- ردُّ الجواب: المقام يدلّ ظاهرا على قصد التعريف
لأنَّ..
← فالأولى أن يقال هو الأخصّ من شيء.
وفيه نفسُ الخلل بتعريف الشيءِ بما يتوقف على معرفته
١- الجزئيّ الإضافيّ والكلّيّ الإضافيّ متضايفان
- فمعني الجزئيّ الإضافيّ: الخاصّ، ومعني الكلّيّ الإضافيّ: العامّ، وأحدُ المتضايفين لا يجوز أن يذكر في تعريف المتضايف الآخر، وإلّا..لكان تعقّله قبل تعقّله لا معه
٢- لفظة «كلّ» إنّما هي للأفرادِ، والتعريفُ بالأفراد ليس جائزاً
٣- تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقّف على معرفته
فعلى تعريفه بالخاصّ..فهو تعريف الشيء بنفسه لأنَّ الخاصَّ يُرادِفُهُ
وعلى تعريفِهِ بالأخصِّ..فهو تعريفٌ بما يتوقّف على معرفته، فتعقُّلُ الأخصّ يتوقّف على تعقّل الخاصّ

تابع «الجزئيّ الإضافيّ»

وهو: كلّ أخصّ تحت الأعمّ

مُناقشة:

اعتُرِضَ: المتبادر ممّا ذكره أنّ الكلّيّ أيضا له معنيان مختلفان: حقيقيّ وإضافيّ على قياس الجزئيّ
- وفيه بحث، لأنّ الامتياز بين معنيي الجزئيّ وكون أحدهما حقيقيّا والآخر إضافيّا. أمر مكشوف على ما بيّنه، وأمّا الكلّيّ. فلا يظهر له معنيان متمايزان كذلك

الجواب: أراد بالكليّ الإضافيّ معنى آخر - وهو الذي يندرج تحته شيء آخر، ولا نعني بالاندراج ما يكون مندرجا بمجرّد الفرض حتّى يرجع إلى المعنى الأوّل بعينه، بل ما يكون بحسب نفس الأمر

فالكلّيّ الحقيقي ما صلح لأن يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل، سواء أمكن الاندراج في نفس الأمر أو لا.
- فالحقيقيّ يقابل مفهوم الجزئيّ الحقيقيّ تقابل العدم للملكة
- وليس توقّف تعقّله على تعقّل الغير مستلزما لكونه إضافيّا كما في الجزئيّ الحقيقيّ بعينه

والكلّيّ الإضافي ما اندرج تحته شيء آخر في نفس الأمر

ويقابل الجزئيّ الإضافيّ تقابل التضايف
- ومعنى الكلي الإضافي هو معنى العامّ بعينه

وهو فيكون أخصّ من الكلّيّ الحقيقيّ قطعا بدرجتين:

١ - الكلّيّ الحقيقيّ قد لا يمكن اندراج شيء تحته كما في الكليّات الفرضيّة، ولا يتصوّر ذلك في الإضافي.

٢ - الكلّيّ الحقيقيّ ربّما أمكن اندراج شيءٍ تحته وإن لم يندرج بالفعل لا ذهنا ولا خارجا، ولا بدّ في الإضافيّ من الاندراج بالفعل.

تنبيهٌ: الجزئيّ الإضافيّ أعمّ من الحقيقيّ

تابع «الجزئيّ الإضافيّ»

ويسمّى «إضافيّا» لأنّ جزئيّته بالإضافة إلى شيء آخر

وهو أعمّ من الجزئيّ الحقيقيّ
- لأنّ كلّ جزئيّ حقيقيّ فهو جزئيّ إضافيّ دون العكس.

أمّا الأوّل..فلاندراج كلّ شخص - جزئيّ حقيقيّ - **تحت ماهيّته المعرّاة عن المشخّصات**
- فإذا جرّدنا زيداً عن المشخّصات التي بها صار شخصا معيّنا بقيت الماهيّة الإنسانية وهي أعمّ منه، فيكون كلّ جزئيّ حقيقيّ مندرجا تحت أعمّ، فيكون جزئيّا إضافيّا.

١- نقضٌ: ولكن هذا منقوض بواجب الوجود
- *أي بذاته المخصوصة المقدّسة، لا بمفهومه، فإنه كلّيّ كما مرّ*
- فهو شخصٌ معيّن ويمتنع أن يكون له ماهيّة كلّيّة، وإلّا فهو..
١- إن كان مجرّد تلك الماهيّة الكلّيّة..لزم أن يكون أمر واحد كلّيّا وجزئيّا وهو محال
٢- وإن كانت تلك الماهيّة مع شيء آخر..لزم أن يكون واجب الوجود معروضا للتشخّص، وهو محال
- وذلك لما تقرّر في فنّ الحكمة أنّ تشخص واجب الوجود عينه.

٢- وأجيب: مناط الكلّيّة والجزئيّة هو الوجود الذهني، وليس من شأن الموجود المعيّن الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل في الذهن حتّى يتّصف بالجزئيّة؛ بل لا يعقل إلّا بوجوه تفرض كلّيّة منحصرة في شخص

٣- ردُ الجواب: معنى الجزئيّ هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن لمنع
- وذلك لا يتوقّف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على إمكان حصوله فيه؛ والجزئيّ الحقيقيّ بهذا المعنى يصدق على الواجب الوجودِ.
وأيضا الممتنع الحصول في الذهن هو كنه ذاته، لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئيّةِ

وأمّا الثاني..فلجواز كون الجزئيّ الإضافيّ كلّيّا لأنّه الأخصّ من شيء، والأخصّ من شيء يجوز أن يكون كلّيّا تحت كلّيّ آخر، **وامتناعِ كون الجزئيّ الحقيقيّ** كلّيّا

وقد ظهر بما تقدّم النسبة بين الجزئيّين والنسبة بين الكلّيين

أمّا النسبة بين الجزئيّ الحقيقيّ وبين كلّ واحد من الكلّيين..فالمباينة
- لأنّ الجزئيّ يمنع والكلّيّ لا يمنع

وأمّا النسبة بين الجزئيّ الإضافيّ وبين كلّ الكلّيين..فالعموم من وجه
- وذلك لصدق الجزئيّ الإضافيّ على الجزئيّ الحقيقيّ بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة، وتصادق الكلّيّ على الكلّيّات المتوسطةِ

المبحث الخامس: النوع الحقيقي والإضافي

- النوع يقال بالاشتراكِ **على**

١- «النـــــوع الحقيقـــــيّ»، وتقـــــدَّمَ ذِكـــــرُهُ

- ويقال له: «النوع الحقيقيّ» لأنّ نوعيّته إنّما هي بالنظر إلى حقيقته الواحدة الحاصلة في أفراده، *فمنشؤ نوعيّته اتّحادُ الحقيقة في تلك الأفراد*

٢- «النوع الإضافيّ»:

وهو كلّ ماهيّة يقال عليها وعلى غيرها الجنسُ في جواب «ما هو؟» قولا أوّليا - أي بلا واسطة -.

٢- «النوع الإضافيّ»:

وهو كلّ ماهيّة يقال عليها وعلى غيرها الجنسُ في جواب «ما هو؟» قولا أوّليا - أي بلا واسطة -.

كالإنسان بالقياس إلى الحيوان
- فالإنسانُ ماهيّةٌ يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنسُ، وهو الحيوان
- فإذا قيل: «ما الإنسان والفرس»؟ فالجواب أنّه حيوان
- ولهذا المعنى يسمّى «نوعا إضافيّا» لأنّ نوعيّته بالإضافة إلى ما فوقه، فالماهيّة منزّلة منزلة الجنس

خرج بـ«في جواب ما هو؟» الفصل والخاصّة والعرض العامّ
- فالجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب (ما هو؟)

__بيانُهُ:__ الجنس -كالحيوان- وإن كان مقولا ومحمولا على الفصل -كالناطق- وعلى الخاصّة -كالضاحك- وعلى العرض العامّ -كالماشي- لكن لا في جواب «ما هو؟» - إذ ليس «الحيوان» تمام المشترك ولا ذاتيّا لهذه الثلاثة، وكلّ واحد منها وإن كان ماهيّة وكلّيا يقال عليه وعلى غيره الجنس، لكن لا في جواب «ما هو»؛ فيخرج عن حدّ النوع الإضافي بهذا القيد

٢- «النوع الإضافيّ»:
وهو كلّ ماهيّة يقال عليها وعلى غيرها الجنسُ في جواب «ما هو؟» قولا أوّليا - أي بلا واسطة -.

تقييد القول بـ«الأوّلي»

بيانُ فائدة ذلك في نقاطٍ:

١- سلسلة الكلّيّات:
أ- تنتهي بالأشخاص، وهو النوع المقيّد بالتشخّص، كـ(زيدٍ)
ب- وفوقها الأصناف، وهو النوع المقيّد بصفات عرضيّة كلّيّة، كالرومي والتركي
جـ- وفوقها الأنواع د- وفوقها الأجناس

٢- وإذا حمل كلّيّات مرتبة على شيء واحد يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه
- فالحيوان يصدُق على زيدٍ وعلى التركيّ بواسطة حمل الإنسان عليهما - *وذلك لأنّ الحيوان ما لم يصر إنسانا لم يكن محمولا على زيد، فإنّ الحيوان الذي ليس بإنسان لا يحمل عليه أصلا* -، وحملُ الحيوان على الإنسان أوّليّ

٣- فقوله: «قولا أوّليا»..احتراز عن الصنف، فإنّه كلّيّ يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو، حتى إذا سئل عن التركي والفرس بـ«ما هما»؟ كان الجواب: «الحيوان»
- لكنَّ قول الجنس على الصنف ليس بأوّلي، بل بواسطة حمل النوع (الإنسان) عليه، فاعتبار الأوّلية في القول يخرج الصنف عن الحدّ، لأنّه يسمّى نوعا إضافيّا.

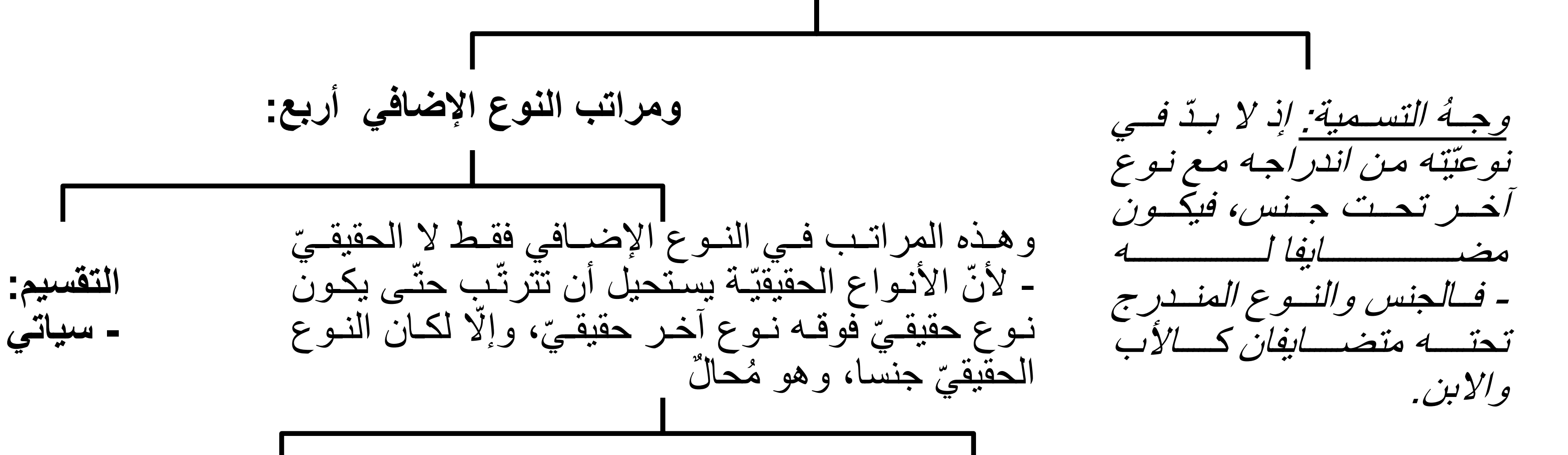
إبطالُ التقييد لِوجهين:

١- هذا القيد وإن أخرج الصنف عن الحدّ أخرج النوع عنه أيضا بالقياس إلى الأجناس البعيدة ←فيلزم أن لا يكون «الإنسان» نوعا للجسم النامي، ولا للجسم ولا للجوهر، مع أنّه يسمّى «نوع الأنواع» لكونه نوعا لكلّ واحد من الأنواع التي فوقه.

٢- النوع لمّا كان مضايفا للجنس، فإذا اعتبر في النوع «القول الأوّليّ»..فلا بدّ من اعتباره في الجنس أيضا، وإلّا لم يكن مضايفا له ←فيلزم أن لا تكون الأجناس البعيدة أجناسا للماهيّة التي هي بعيدة بالقياس إليها

٣ ← فالأولى أن يترك قيد «الأوّلية» ويخرج الصنف بقيد آخر
- فيقال: «النوع الإضافيّ كلّيّ مقول في جواب «ما هو؟» يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو»

تابع «النوع الإضافيّ»:



وجهُ التسمية: إذ لا بدّ في نوعيّته من اندراجه مع نوع آخر تحت جنس، فيكون مضايفا له
- فالجنس والنوع المندرج تحته متضايفان كالأب والابن.

ومراتب النوع الإضافي أربع:

وهذه المراتب في النوع الإضافي فقط لا الحقيقيّ
- لأنّ الأنواع الحقيقيّة يستحيل أن تترتّب حتّى يكون نوع حقيقيّ فوقه نوع آخر حقيقيّ، وإلّا لكان النوع الحقيقيّ جنسا، وهو مُحالٌ

التقسيم:
- سياتي

فالنوع الحقيقيّ (الإنسان) لمّا كان تمام ماهيّة جميع أفراده، فلو فرضنا أنّ فوقه كلّيا آخر هو أيضا تمام ماهيّة جميع أفراده..لوجب أن يكون (الحيوان) تمام ماهيّة كلّ فرد من أفراد (الإنسان)، فيلزم أن يكون لكلّ فرد ماهيّتان مختلفتان كلّ واحدة منهما تمام الماهيّة المختصّة به، وذلك محال

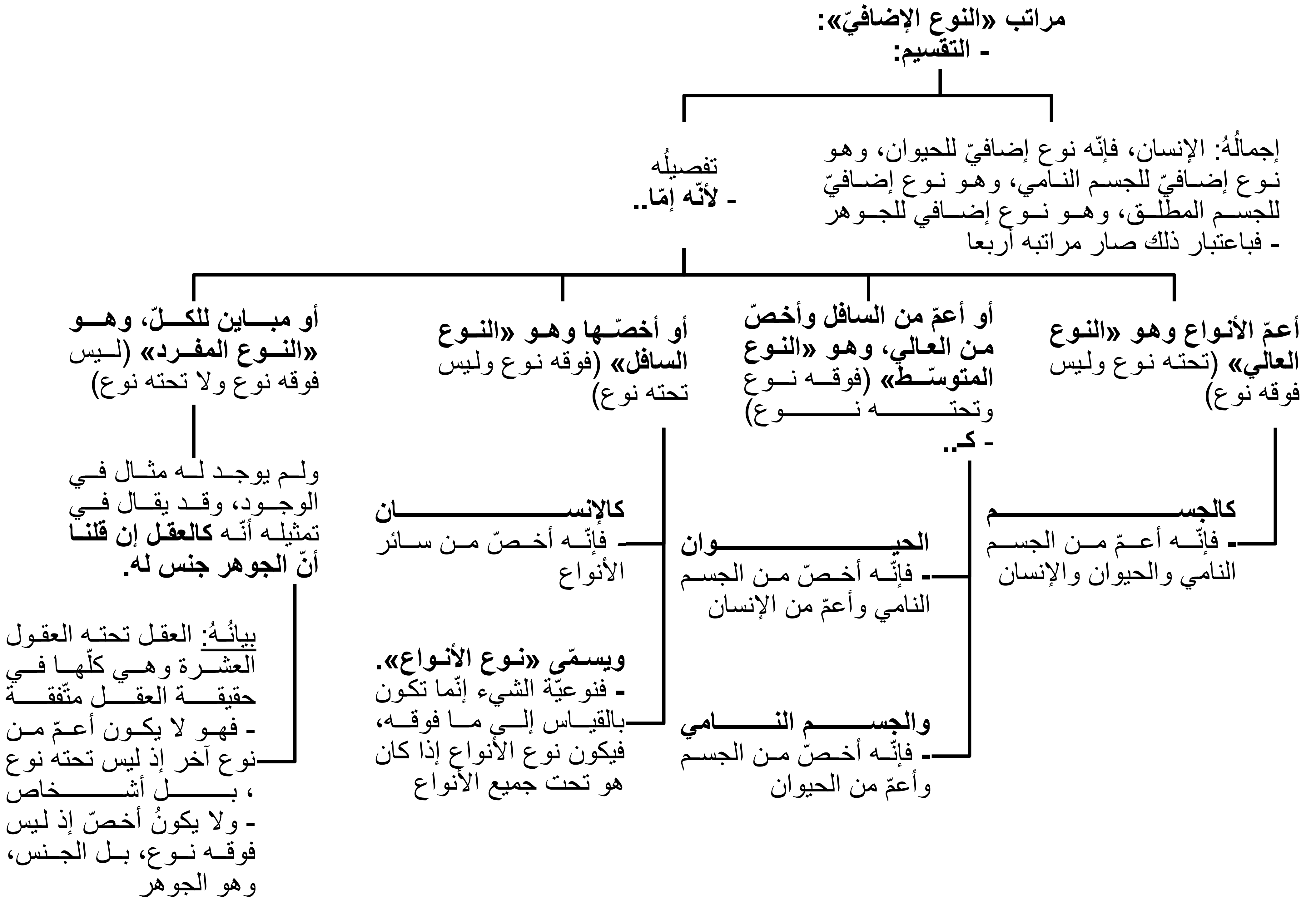
والنوع الحقيقيّ

لا يجوز أن يكون فوق النوع الإضافيّ
- لأنّ النوع الإضافيّ إمّا نوع حقيقيّ وإمّا جنس، والنوع الحقيقيّ لا يجوز أن يكون فوق شيء منهما

ويجوزُ..

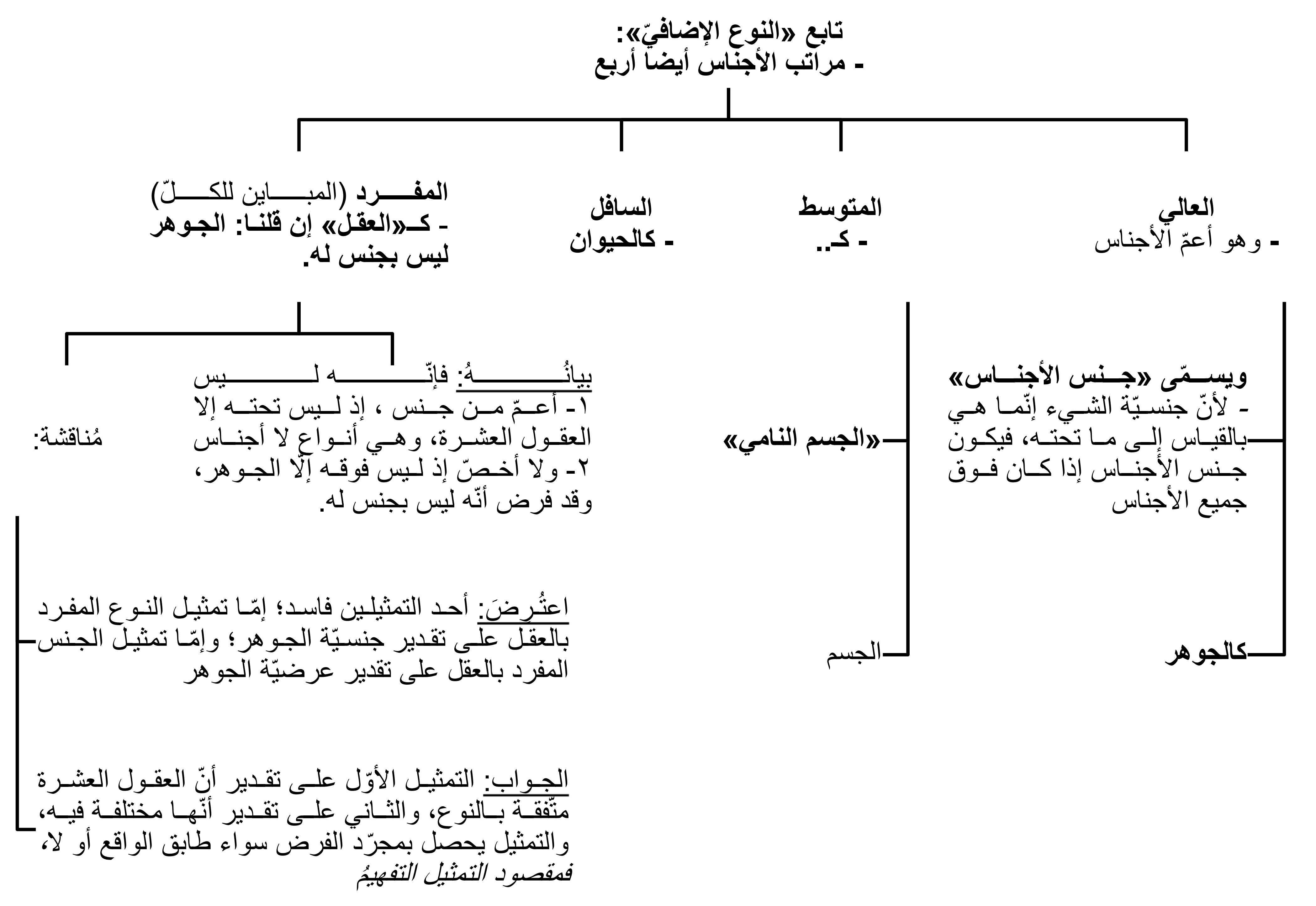
أن يكون تحت النوع الإضافيّ
- كالإنسان تحت الحيوان

أو لا يكون تحت نوع إضافيّ أصلا
- كالعقل على ما سيأتي



مراتب «النوع الإضافيّ»:
- التقسيم:
إجمالُهُ: الإنسان، فإنّه نوع إضافيّ للحيوان، وهو نوع إضافيّ للجسم النامي، وهو نوع إضافيّ للجسم المطلق، وهو نوع إضافي للجوهر
- فباعتبار ذلك صار مراتبه أربعا
تفصيلُه
- لأنّه إمّا..
أعمّ الأنواع وهو «النوع العالي» (تحته نوع وليس فوقه نوع)
كالجسم
- فإنّه أعمّ من الجسم النامي والحيوان والإنسان
أو أعمّ من السافل وأخصّ من العالي، وهو «النوع المتوسّط» (فوقه نوع وتحته نوع)
- كـ..
الحيوان
- فإنّه أخصّ من الجسم النامي وأعمّ من الإنسان
والجسم النامي
- فإنّه أخصّ من الجسم وأعمّ من الحيوان
أو أخصّها وهو «النوع السافل» (فوقه نوع وليس تحته نوع)
كالإنسان
- فإنّه أخصّ من سائر الأنواع
ويسمّى «نوع الأنواع».
- فنوعيّة الشيء إنّما تكون بالقياس إلى ما فوقه، فيكون نوع الأنواع إذا كان هو تحت جميع الأنواع
أو مباين للكلّ، وهو «النوع المفرد» (ليس فوقه نوع ولا تحته نوع)
ولم يوجد له مثال في الوجود، وقد يقال في تمثيله أنّه كالعقل إن قلنا أنّ الجوهر جنس له.
بيانُهُ: العقل تحته العقول العشرة وهي كلّها في حقيقة العقل متّفقة
- فهو لا يكون أعمّ من نوع آخر إذ ليس تحته نوع، بل أشخاص
- ولا يكونُ أخصّ إذ ليس فوقه نوع، بل الجنس، وهو الجوهر

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع «النوع الإضافيّ»:
- مراتب الأجناس أيضا أربع
العالي
- وهو أعمّ الأجناس
ويسمّى «جنس الأجناس»
- لأنّ جنسيّة الشيء إنّما هي بالقياس إلى ما تحته، فيكون جنس الأجناس إذا كان فوق جميع الأجناس
كالجوهر
المتوسط
- كـ..
«الجسم النامي»
الجسم
السافل
- كالحيوان
المفرد (المباين للكلّ)
- كـ«العقل» إن قلنا: الجوهر ليس بجنس له.
بيانُهُ: فإنّه ليس
١- أعمّ من جنس ، إذ ليس تحته إلا العقول العشرة، وهي أنواع لا أجناس
٢- ولا أخصّ إذ ليس فوقه إلّا الجوهر، وقد فرض أنّه ليس بجنس له.
مُناقشة:
اعتُرِضَ: أحد التمثيلين فاسد؛ إمّا تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسيّة الجوهر؛ وإمّا تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضيّة الجوهر
الجواب: التمثيل الأوّل على تقدير أنّ العقول العشرة متّفقة بالنوع، والثاني على تقدير أنّها مختلفة فيه، والتمثيل يحصل بمجرّد الفرض سواء طابق الواقع أو لا، فمقصود التمثيل التفهيمُ

تابع «النوع الإضافيّ»

- النسبة بين النوع الحقيقي والإضافي

ذهب قدماء المنطقيّين حتّى الشيخ في كتاب الشفاء إلى أنّ النوع الإضافيّ أعمّ مطلقا من الحقيقيّ

- وردّ المصنفُ ذلك في صورة دعوى أعمّ من *قولهم*، وهي أن **ليس بينهما عموم وخصوص مطلق**، كما هو مُبيَّنٌ هُنا

فكأنّه قال: ليس شيء منهما أعمّ من الآخر فضلا عن أن يكون الإضافيّ أعمّ

والصواب أنَّ:

١- النوع الإضافيّ موجود بدون الحقيقيّ

كالأنواع المتوسّطة

- فإنّها أنواع إضافيّة، وليست أنواعا حقيقيّة لأنّها أجناس

٢- والنوع الحقيقيّ موجود بدون الإضافيّ

- كالحقائق البسيطة *التي هي تمام ماهيّة أفرادها*

- كـ..

العقل والنفس

- *وهذا إنّما يصحّ إذا لم يكن الجوهر جنسا لهما حتّى يتصوّر كونهما بسيطين، ولا بدّ أن يكون كلّ منهما تمام ماهيّة أفراده حتّى يكون نوعا حقيقيّا غير مندرج تحت جنس*

والنقطة والوحدة

- *وهذا إنّما يصحّ إذا كان كلّ منهما تمام ماهيّة أفرادهما ولم يندرجا تحت جنس*

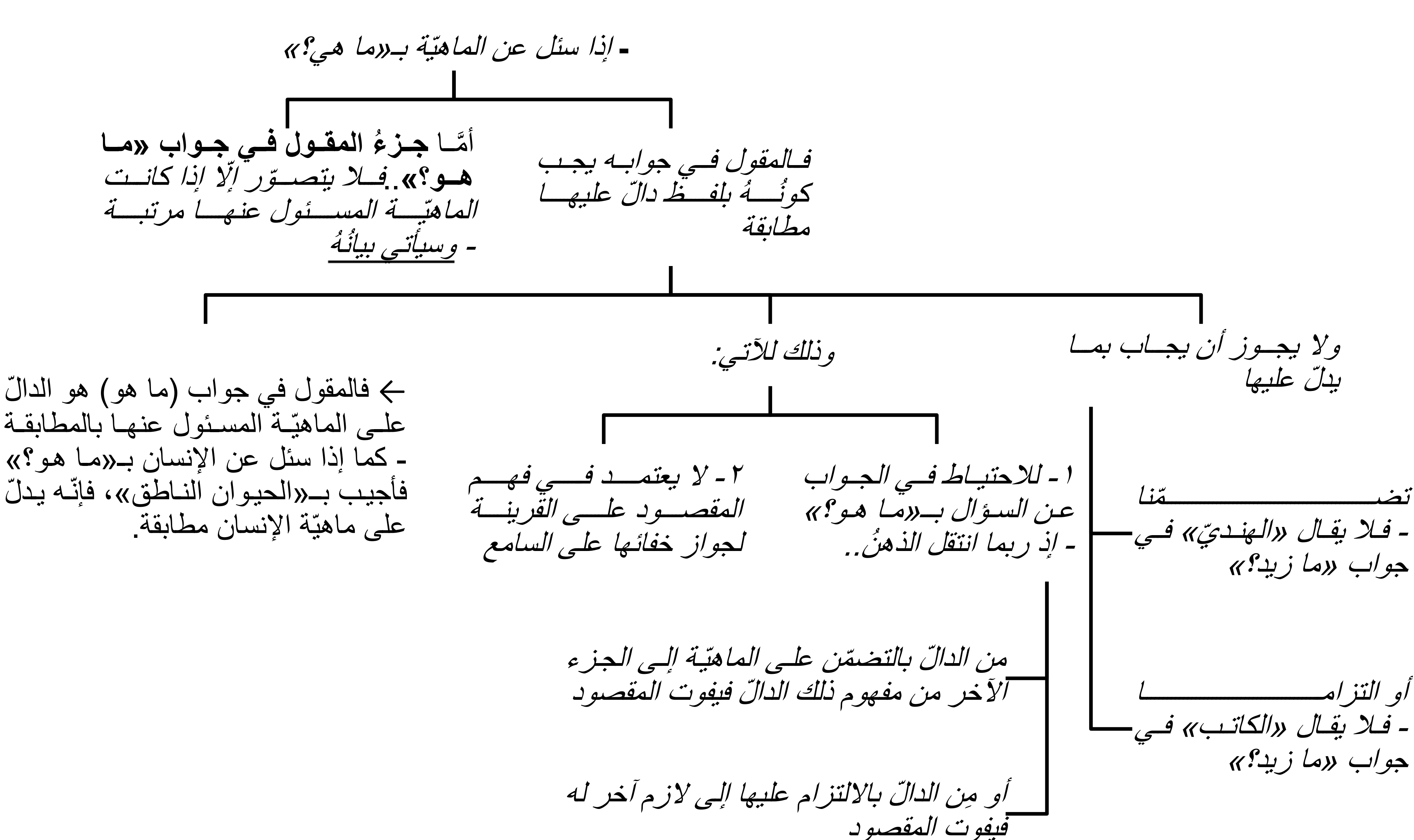
فهي أنواع حقيقيّة وليست أنواعا إضافيّة، وإلّا..لكانت مركّبة لوجود اندراج النوع الإضافيّ تحت جنس، فيكون مركّبا من الجنس والفصل.

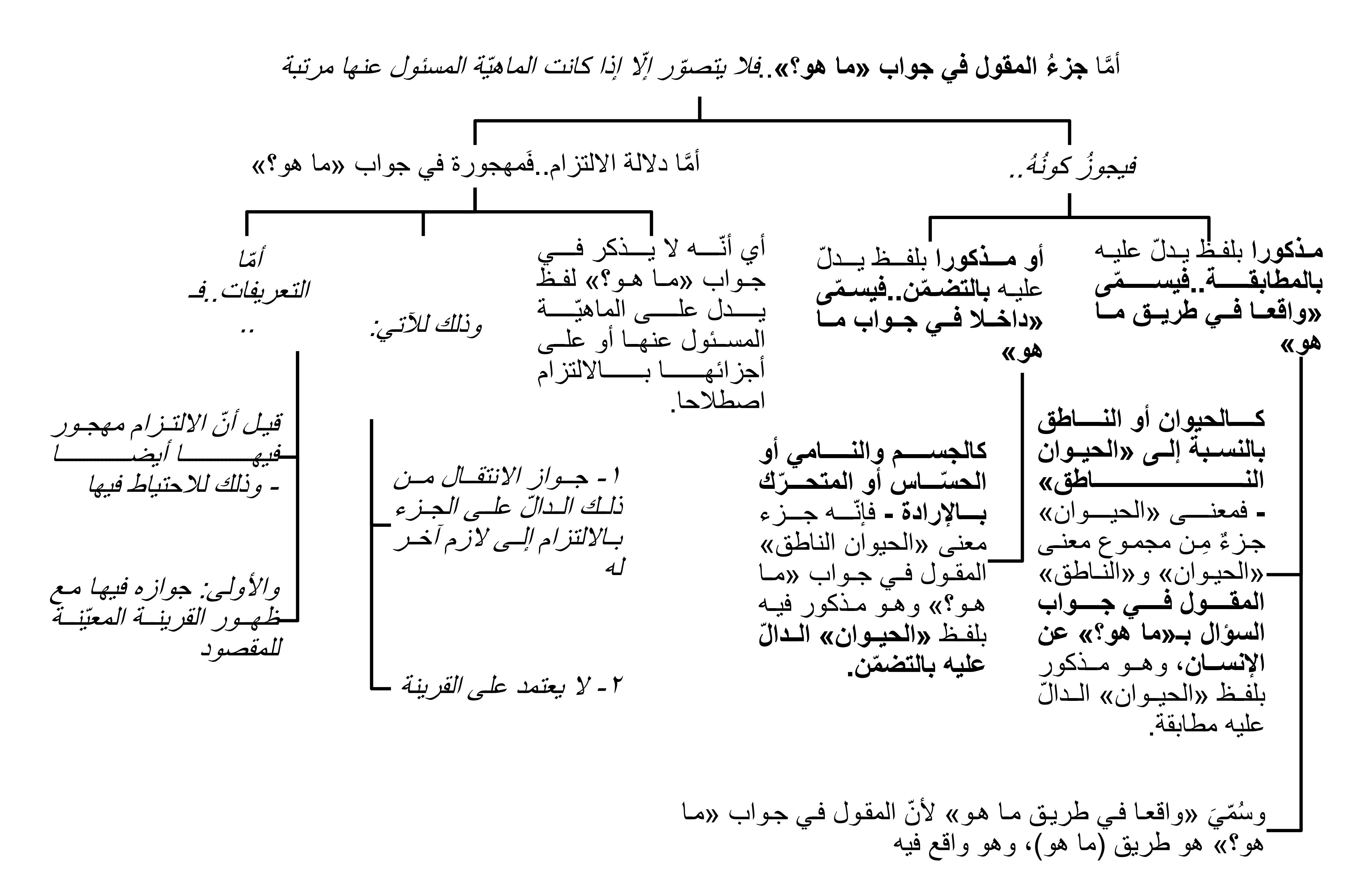
٣- ويصدُقان على النوع السافل

- لأنّه نوع حقيقيّ من حيث أنّه مقول على أفراد متّفقة الحقيقة، ونوع إضافيّ من حيث أنّه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو.

← فَكلّ منهما أعمّ من الآخر من وجه

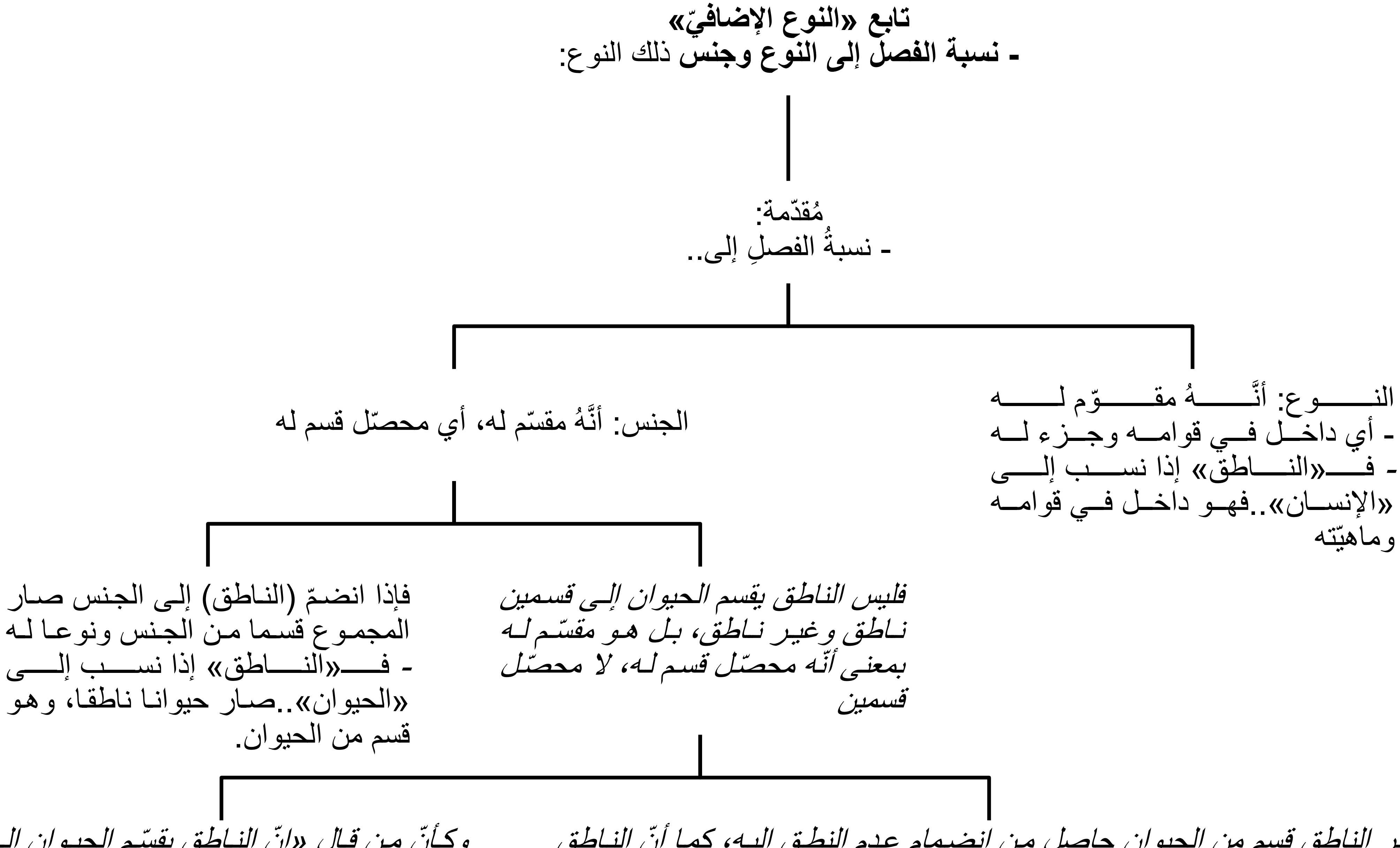
تابع «النوع الإضافيّ»
الداخل في جواب ما هو، والواقع في جواب ما هو

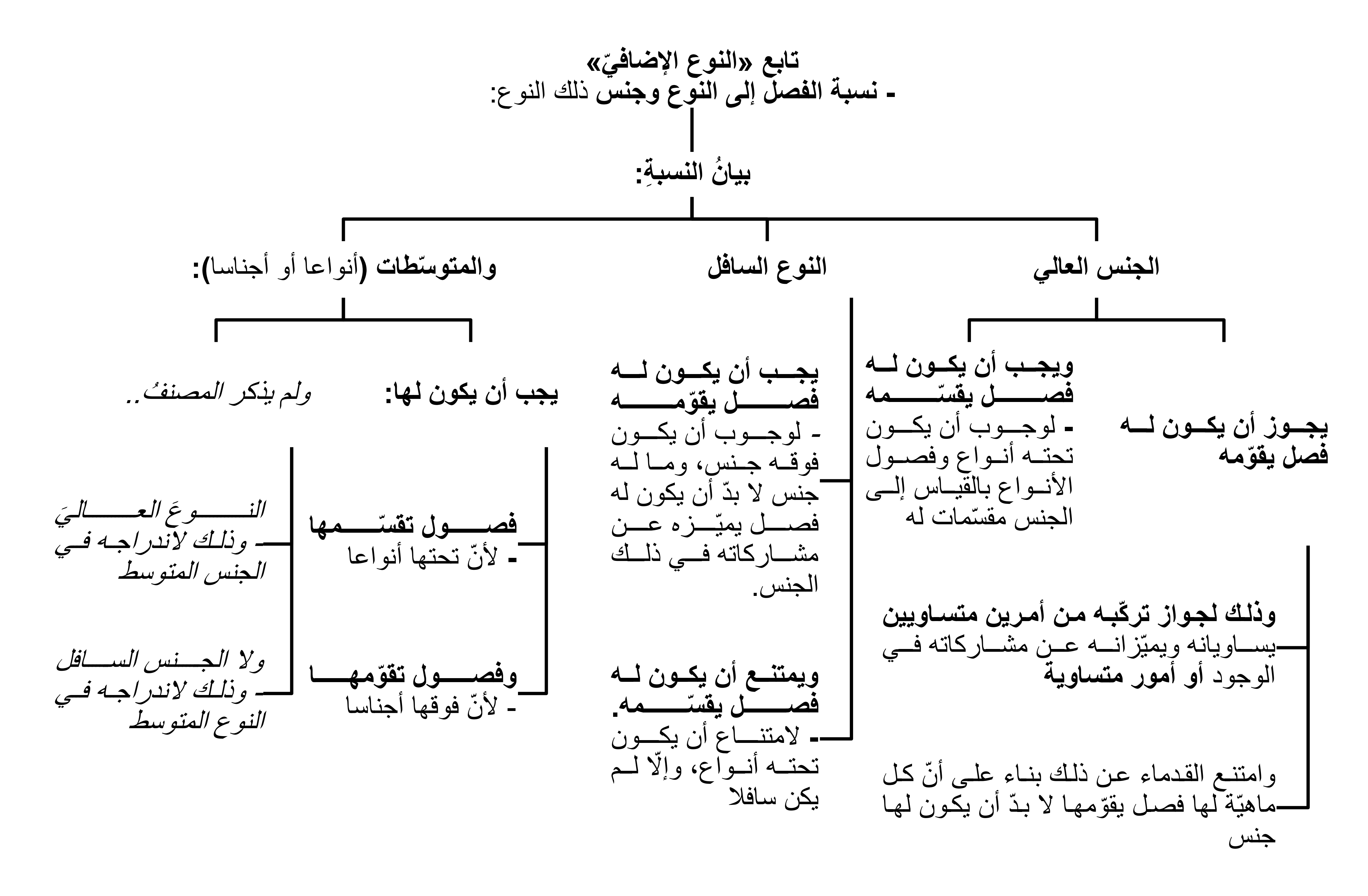



أمَّا **جزءُ المقول في جواب «ما هو؟»**..*فلا يتصوّر إلّا إذا كانت الماهيّة المسئول عنها مرتبة*
فيجوزُ كونُهُ..
أمَّا دلالة الالتزام..فَمهجورة في جواب «ما هو؟»
مذكورا بلفظ يدلّ عليه **بالمطابقة..فيسمّى «واقعا في طريق ما هو»**
أو مذكورا بلفظ يدلّ عليه **بالتضمّن..فيسمّى «داخلا في جواب ما هو»**
أي أنّه لا يذكر في جواب «ما هو؟» لفظ يدل على الماهيّة المسئول عنها أو على أجزائها بالالتزام اصطلاحا.
وذلك للآتي:
أمّا التعريفات..ف..
كالحيوان أو الناطق بالنسبة إلى «الحيوان الناطق» - فمعنى «الحيوان» جزءٌ مِن مجموع معنى «الحيوان» و«الناطق» **المقول في جواب السؤال بـ«ما هو؟» عن الإنسان**، وهو مذكور بلفظ «الحيوان» الدالّ عليه مطابقة.
كالجسم والنامي أو الحسّاس أو المتحرّك بالإرادة - فإنّه جزء معنى «الحيوان الناطق» المقول في جواب «ما هو؟» وهو مذكور فيه بلفظ **«الحيوان» الدالّ عليه بالتضمّن.**
١ - جواز الانتقال من ذلك الدالّ على الجزء بالالتزام إلى لازم آخر له
٢ - لا يعتمد على القرينة
قيل أنّ الالتزام مهجور فيها أيضا - وذلك للاحتياط فيها
والأولى: جوازه فيها مع ظهور القرينة المعيّنة للمقصود
وسُمّيَ «واقعا في طريق ما هو» لأنّ المقول في جواب «ما هو؟» هو طريق (ما هو)، وهو واقع فيه

تابع «النوع الإضافيّ»

- نسبة الفصل إلى النوع وجنس ذلك النوع:





تابع «النوع الإضافيّ»
- نسبة الفصل إلى النوع وجنس ذلك النوع:
بيانُ النسبةِ:
الجنس العالي
النوع السافل
والمتوسّطات (أنواعا أو أجناسا):
يجوز أن يكون له فصل يقوّمه
ويجب أن يكون له فصل يقسّمه
- لوجوب أن يكون تحته أنواع وفصول الأنواع بالقياس إلى الجنس مقسّمات له
وذلك لجواز تركّبه من أمرين متساويين يساويانه ويميّزانه عن مشاركاته في الوجود أو أمور متساوية
وامتنع القدماء عن ذلك بناء على أنّ كل ماهيّة لها فصل يقوّمها لا بدّ أن يكون لها جنس
يجب أن يكون له فصل يقوّمه
- لوجوب أن يكون فوقه جنس، وما له جنس لا بدّ أن يكون له فصل يميّزه عن مشاركاته في ذلك الجنس.
ويمتنع أن يكون له فصل يقسّمه.
- لامتناع أن يكون تحته أنواع، وإلّا لم يكن سافلا
يجب أن يكون لها:
فصول تقسّمها
- لأنّ تحتها أنواعا
وفصول تقوّمها
- لأنّ فوقها أجناسا
ولم يذكر المصنفُ..
النوعَ العاليَ
- وذلك لاندراجه في الجنس المتوسط
ولا الجنس السافل
- وذلك لاندراجه في النوع المتوسط

تابع نسبة الفصل إلى النوع وجنس ذلك النوع:

- تنبيهٌ:

وكلّ فصل يقوّمُ النوع **العالي** أو الجنس **العالي فهو يقوّم السافل من غير عكس كلّيّ**

أمَّا الأولُ..فلأنّ العالي مقوّم السافل، ومقوّم المقوّم مقوّم

وليس كلّ مقوّم للسافل مقوّماً للعالي

وذلك لأنّه قد ثبت أنّ جميع مقوّمات العالي مقوّمات للسافل *لأنّ العالي لمّا كان مقوّما للسافل كان جميع مقوّماته - فصولا كانت أو أجناسا - مقوّمات للسافل قطعا*

ولو كان جميع *الفصول* المقوّمة لِلسافل مقوّماتٍ العالي..لم يكن بين السافل والعالي فرق.

بيانُهُ: ليس في السافل وراء ماهيّة العالي إلّا الفصول المقوّمة للسافل، فإن فرضت مشتركة اتّحد السافل والعالي ماهيّة

مِثالُهُ: ليس في الإنسان وراء الجوهر إلّا فصول مقوّمة للإنسان ومقسّمة للجوهر، وهي: (قابل الأبعاد الثلاثة والنامي والحسّاس والمتحرّك بالإرادة والناطق)

- وليس في الإنسان وراء الجسم إلّا فصول مقوّمة للإنسان ومقسّمة للجسم، وهي الثلاثة الأخيرة

- وليس فيه أيضا وراء الجسم النامي إلّا فصلان مقوّمان له ومقسّمان للجسم النامي، وهما الأخيران

- وليس فيه أيضا وراء الحيوان إلّا فصل واحد، وهو الناطق

←فإذا ترتّبت الأجناس..كان الذي تحت الجنس العالي مركّبا منه ومن فصل

- وهكذا، فلا يتميّز السافل عن الذي فوقه إلّا بما هو فصل مقوّم له، فإذا فرض كونه مشتركا لم يبق بينهما فرق أصلاً

وقال: «من غير عكس كلّيّ» لأن بعض مقوّم السافل مقوّم للعالي.

تنبيهٌ: أراد بالعالي هنا الفوقاني، وبالسافل التحتاني، لا ما مرّ من أنّ العالي ما هو فوق الجميع، والسافل ما هو تحت الجميع

وكل فصل يقسّم السافل فهو يقسّم العالي من غير عكس كُلِّيّ.

أما الأوّلُ..فَلأنّ معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع، وكل ما يحصّل السافل في نوع يحصّل العالي فيه، فيكون العالي حاصلا أيضا في ذلك النوع؛ وهو معنى تقسيمه للعالي

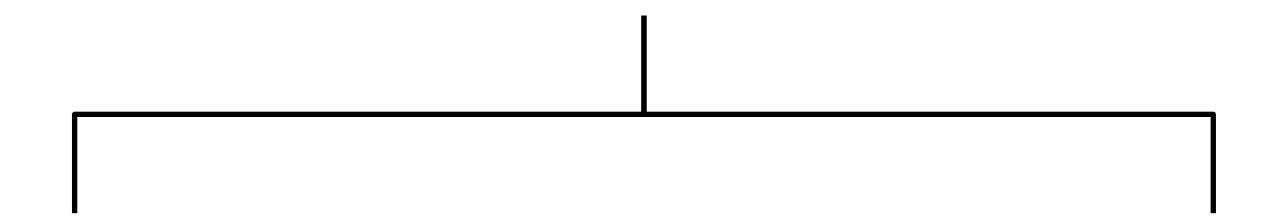
ولا ينعكس كلّيّا

أي ليس كل مقسّم العالي مقسّم السافل، لأنّ فصل السافل مقسّم للعالي وهو لا يقسّم السافل بل يقوّمه

ولكنّه ينعكس جزئيّا - فبعض مقسّم العالي مقسّم للسافل

الفصل الرابع:
التعريفات

الفصل الرابع: في التعريفات



الحد والرسم التامان والناقصان

ما يحترز به عن الاختلال في التعريفات

المعرّف للشيء

مُقدِّمة: نظر المنطقيّ إمّا في القول الشارح أو في الحجّة - ولكلّ منهما مقدّمات يتوقّف معرفته عليها؛ ولما وقع الفراغ من بيان مقدّمات القول الشارح..حان الشروع في القول الشارح، وهو المعرِّف

المعرّف للشيء هو: الذي يستلزم تصوّرُه *بطريق النظر* **تصوّرَ ذلك الشيء وامتيازَه عن كل ما عداه**

والتقييدُ بالنظر يُفهَمُ ممّا تقدّم من أنّ الموصل بالنظر إلى التصوّر يسمّى «قولا شارحا»، فالمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصوّرات والتصديقات، ومع هذا القيد لا نقض

١ - بأنّ «تصور المعرَّف يستلزم أيضا تصور معرِّفه، فينتقض حد المعرّف به»

٢ - ولا بأنّ «تصوّر الماهيّات يستلزم تصوّر لوازمها البيّنة المعتبرة في دلالة الالتزام»

- إذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب

المعرّف للشيء هو: الذي يستلزم تصوّرُه *بطريق النظر* تصوّرَ ذلك الشيء وامتيازَه عن كل ما عداه

ليس المراد بتصوّر الشيء تصوّره بوجه ما
- *وفيه خِلافٌ:*

المتأخّرون اعتبروا في المعرّف أن يكون موصلا إلى كنه المعرّف أو يكون مميّزا للمعرّف عن جميع ما عداه من غير أن يوصل إلى كنهه
- *ولذا حكموا بأنّ الأعمّ والأخصّ لا يصلحان للتعريف أصلا،* ووجهُ ذلك:

١- وإلّا..لكان الأعمّ من الشيء أو الأخصّ منه معرّفا له
- لأنّه قد يستلزمُ تصوّرُه تصوّرَ ذلك الشيء بوجه ما

٢- وإلّا..لكان قولُه «أو امتيازه عن كلّ ما عداهُ» مستدركا
- لأنّ كل معرّف مُفيدٌ لتصوّر ذلك الشيء بوجه ما

الجرجاني: الصواب: أنّ المعتبر في المعرّف كونه موصلا إلى تصوّر الشيء إمّا بالكنه أو بوجه ما، سواء كان مع التصوّر بالوجه
١- تميّزه عن جميع ما عداه
٢- أو عن بعض ما عداه
- إذ لا يمكن أن يكون الشيء متصوّرا مع عدم *امتيازه عن بعض ما عداه، وأمّا الامتياز عن الكلّ فلا يجب*
- فإن كان بوجه أعمّ أو أخصّ فلا يكتسب إلّا بالأعمّ أو الأخصّ

بل المراد

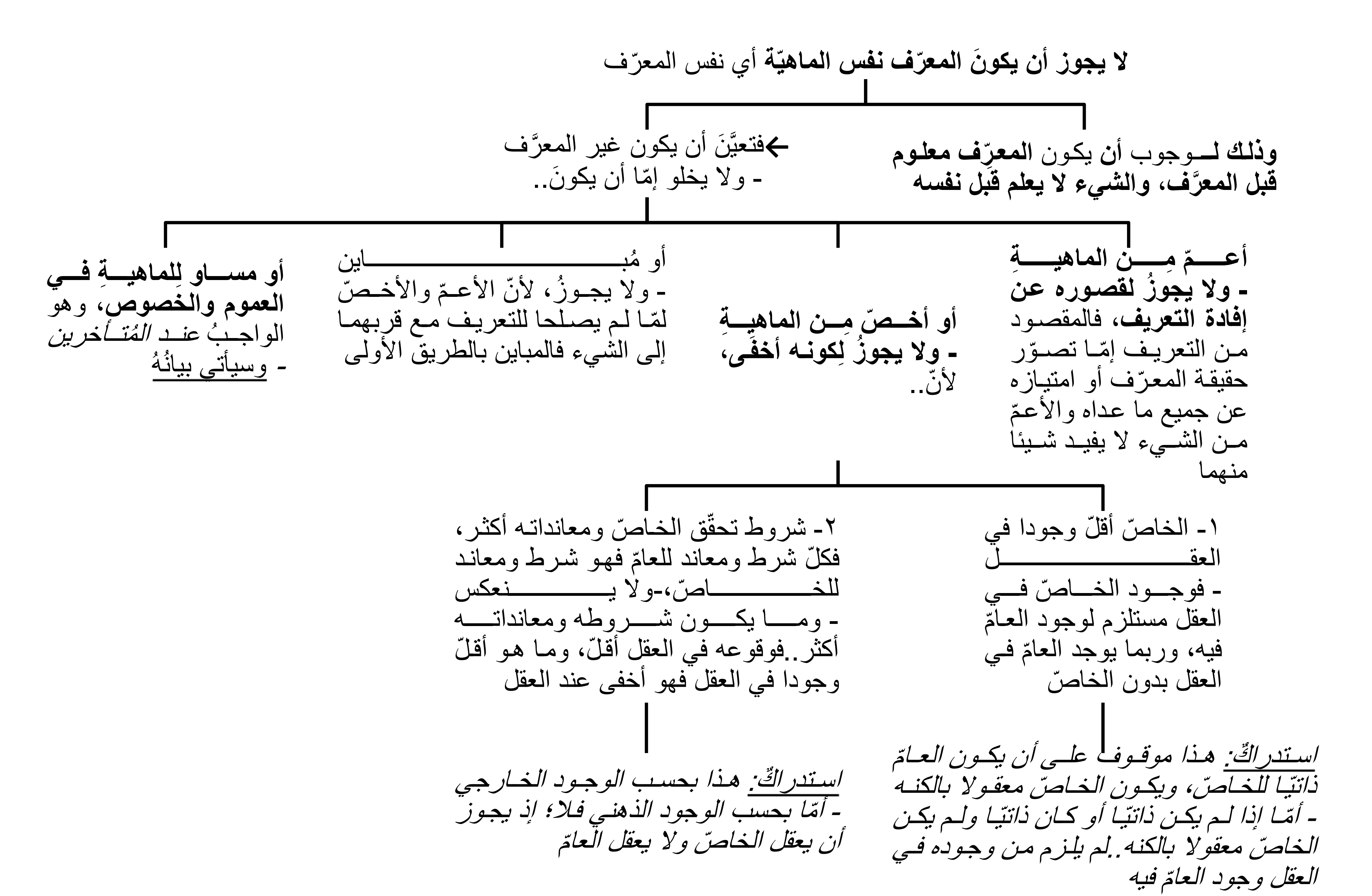
التصوّر بكنه الحقيقة، وهو الحدّ التامّ

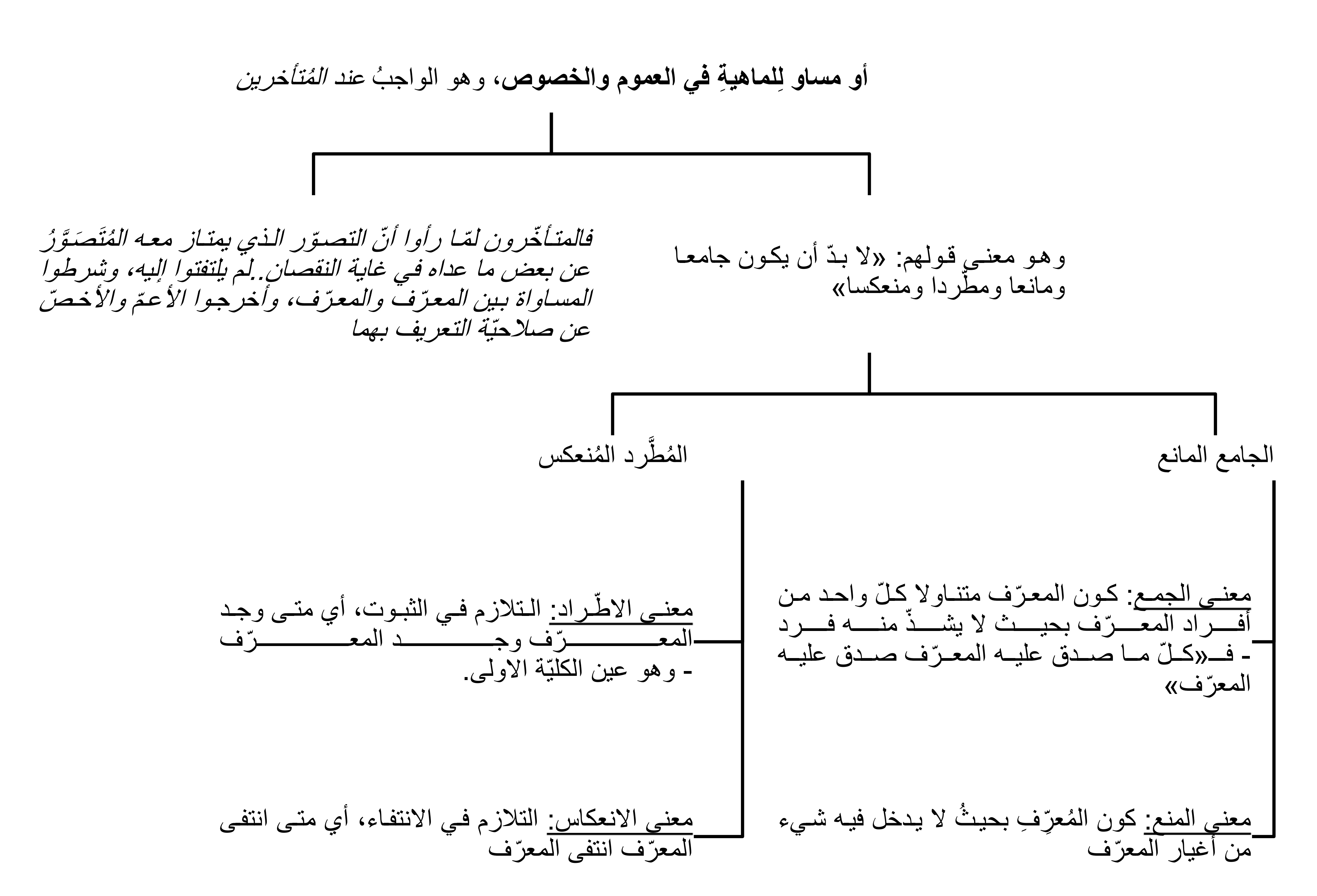
كالحيوان الناطق، فتصوّره مستلزم لتصوّر حقيقة الإنسان

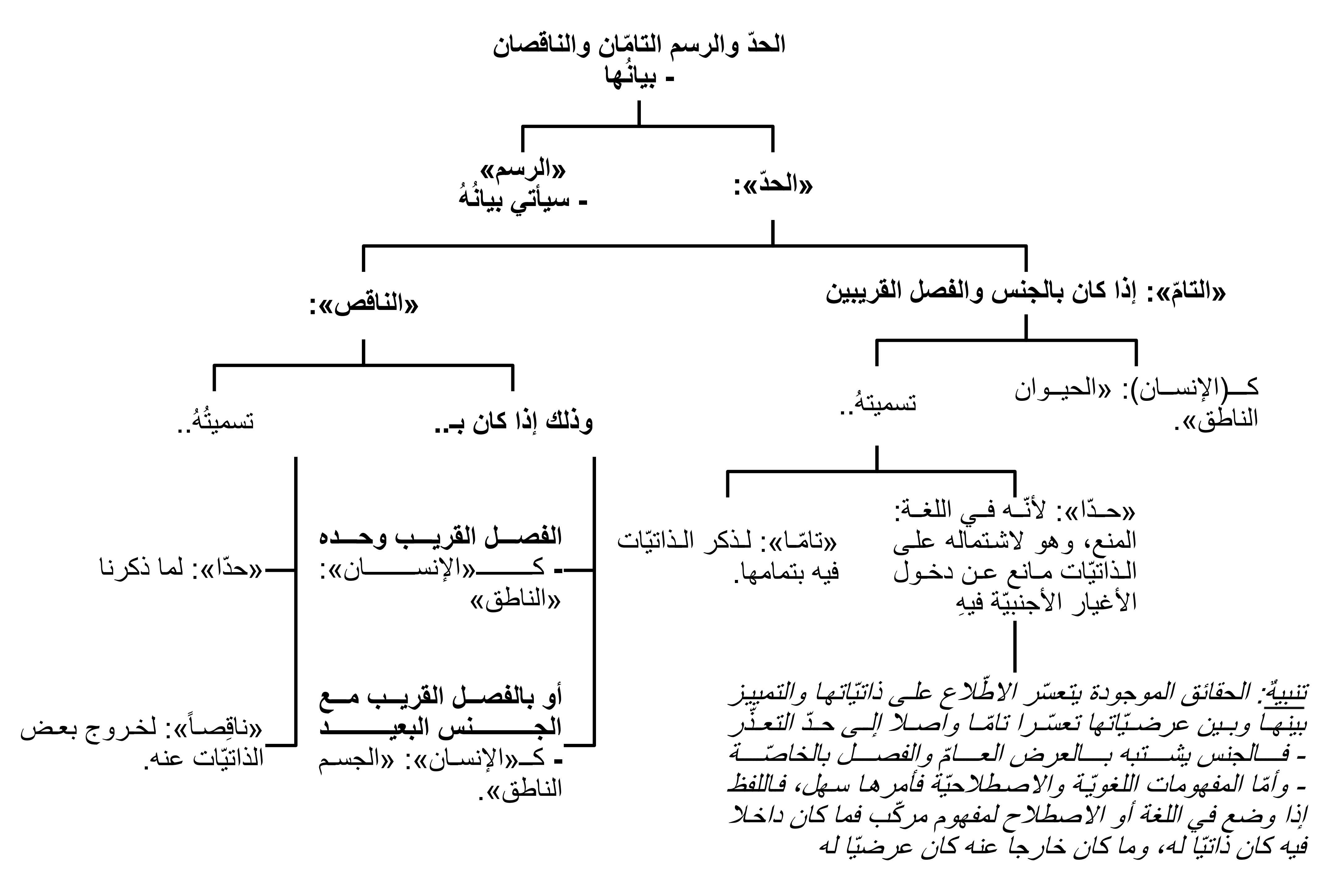
تنبيهٌ: إذا لم يكن بعض الأجزاء معلوما بالكنه..لم تكن الماهيّة معلومة بالكنه

أو امتيازه عن جميع أغياره
- فيتناول الحدّ الناقص والرسومَ، فتصوّراتهما لا تستلزم تصوّر حقيقة الشيء

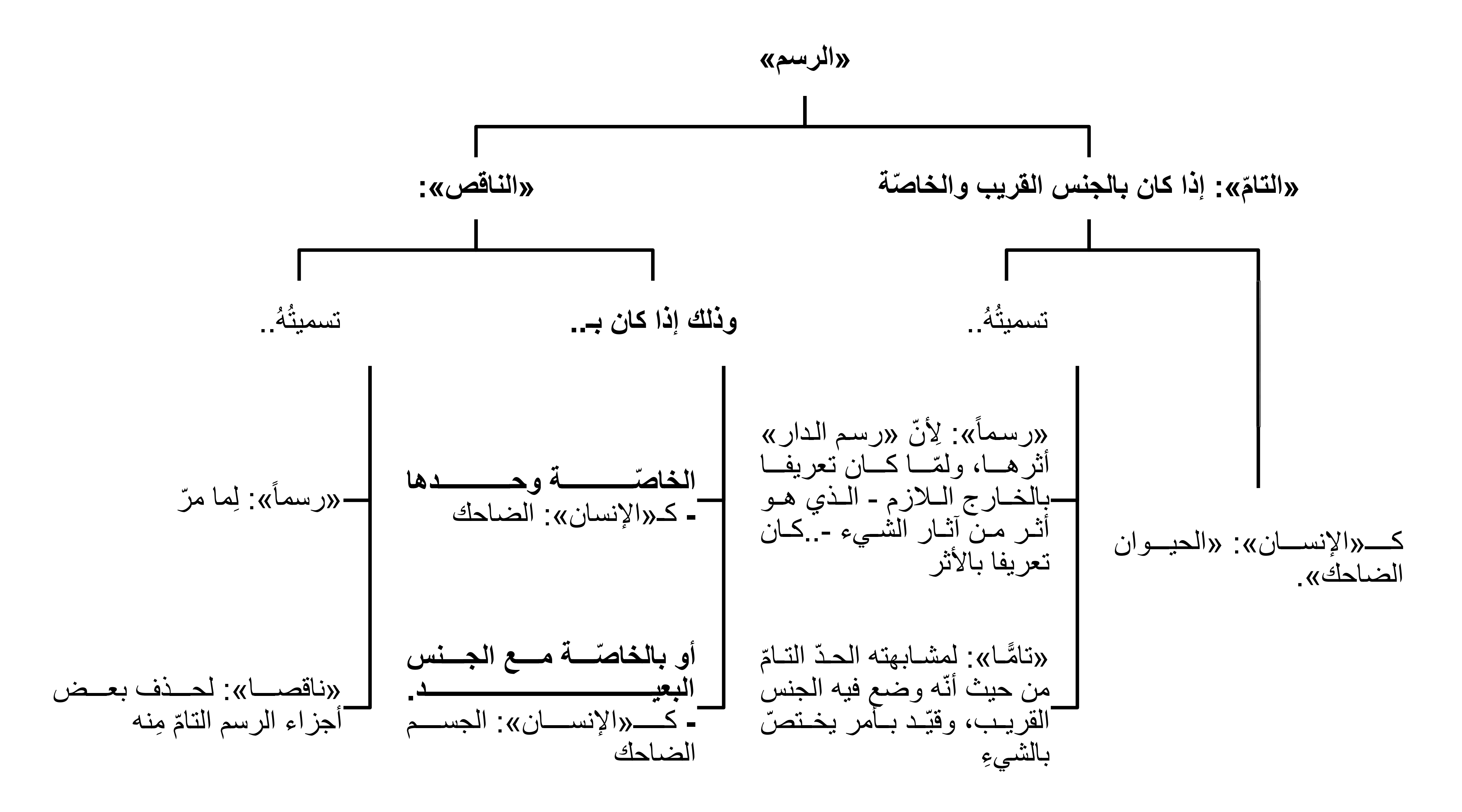
مُصْطفَى دَنْقَش


لا يجوز أن يكونَ المعرّف نفس الماهيّة أي نفس المعرّف
وذلك لـوجوب أن يكون المعرَّف معلوم قبل المعرَّف، والشيء لا يعلم قبل نفسه
فتعيَّنَ أن يكون غير المعرَّف
- ولا يخلو إمّا أن يكونَ..
أعـمّ مِـن الماهيـةِ
- ولا يجوزُ لقصوره عن إفادة التعريف، فالمقصود من التعريف إمّا تصوّر حقيقة المعرّف أو امتيازه عن جميع ما عداه والأعمّ من الشـيء لا يفيد شـيئا منهما
أو أخـصّ مِـن الماهيـةِ
- ولا يجوزُ لِكونـه أخفَى، لأنّ..
أو مُبـاين
- ولا يجـوزُ، لأنّ الأعـمّ والأخـصّ لمّا لم يصلحا للتعريف مع قربهما إلى الشيء فالمباين بالطريق الأولى
أو مساو لِلماهيـةِ فـي العموم والخصوص، وهو الواجـبُ عنـد المُتـأخرين
- وسيأتي بيانُهُ
١- الخاصّ أقلّ وجودا في العقـل
- فوجـود الخـاصّ فـي العقل مستلزم لوجود العامّ فيه، وربما يوجد العامّ في العقل بدون الخاصّ
٢- شروط تحقّق الخاصّ ومعانداته أكثر، فكلّ شرط ومعاند للعامّ فهو شرط ومعاند للخـاصّ،-ولا يـنعكس
- ومـا يكـون شـروطه ومعانداتـه أكثر..فوقوعه في العقل أقلّ، وما هو أقلّ وجودا في العقل فهو أخفى عند العقل
استدراكٌ: هذا موقـوف علـى أن يكـون العـامّ ذاتيّا للخـاصّ، ويكـون الخـاصّ معقـولا بالكنـه
- أمّـا إذا لـم يكـن ذاتيّا أو كـان ذاتيّـا ولـم يكـن الخاصّ معقولا بالكنه..لم يلزم من وجوده فـي العقل وجود العامّ فيه
استدراكٌ: هـذا بحسـب الوجـود الخـارجي
- أمّا بحسب الوجود الذهني فلا؛ إذ يجوز أن يعقل الخاصّ ولا يعقل العامّ


أو مساو لِلماهيةِ في العموم والخصوص، وهو الواجبُ عند *المُتأخرين*
وهو معنى قولهم: «لا بدّ أن يكون جامعا ومانعا ومطّردا ومنعكسا»
فالمتأخّرون لمّا رأوا أنّ التصوّر الذي يمتاز معه المُتَصَوَّرُ عن بعض ما عداه في غاية النقصان..لم يلتفتوا إليه، وشرطوا المساواة بين المعرّف والمعرّف، وأخرجوا الأعمّ والأخصّ عن صلاحيّة التعريف بهما
الجامع المانع
المُطَّرد المُنعكس
معنى الجمع: كون المعرّف متناولا كلّ واحد من أفراد المعرّف بحيث لا يشذّ منه فرد - فـ«كلّ ما صدق عليه المعرّف صدق عليه المعرّف»
معنى المنع: كون المُعرِّفِ بحيثُ لا يدخل فيه شيء من أغيار المعرّف
معنى الاطّراد: التلازم في الثبوت، أي متى وجد المعرّف وجد المعرّف - وهو عين الكليّة الاولى.
معنى الانعكاس: التلازم في الانتفاء، أي متى انتفى المعرّف انتفى المعرّف



الحدّ والرسم التامّان والناقصان
- بيانُها
«الحدّ»:
«الرسم»
- سيأتي بيانُهُ
«التامّ»: إذا كان بالجنس والفصل القريبين
«الناقص»:
كـ(الإنسـان): «الحيـوان الناطق».
تسميتهُ..
«حـدّا»: لأنّـه فـي اللغـة: المنع، وهو لاشتماله على الذاتيّات مانع عن دخول الأغيار الأجنبيّة فيهِ
«تامّا»: لـذكر الـذاتيّات فيه بتمامها.
تنبيهٌ: الحقائق الموجودة يتعسّر الاطّلاع على ذاتيّاتها والتمييز بينها وبين عرضيّاتها تعسّرا تامّا واصلا إلى حدّ التعذّر
- فالجنس يشتبه بالعرض العامّ والفصل بالخاصّة
- وأمّا المفهومات اللغويّة والاصطلاحيّة فأمرها سهل، فاللفظ إذا وضع في اللغة أو الاصطلاح لمفهوم مركّب فما كان داخلا فيه كان ذاتيّا له، وما كان خارجا عنه كان عرضيّا له
وذلك إذا كان بـ..
تسميتُهُ..
الفصل القريب وحده
- كـ«الإنسان»: «الناطق»
أو بالفصل القريب مع الجنس البعيد
- كـ«الإنسان»: «الجسم الناطق».
«حدّا»: لما ذكرنا
«ناقِصاً»: لخروج بعض الذاتيّات عنه.


«الرسم»
«التامّ»: إذا كان بالجنس القريب والخاصّة
«الناقص»:
تسميتُهُ..
«رسماً»: لِأنّ «رسم الدار» أثرهـا، ولمّـا كـان تعريفـا بالخـارج الـلازم - الـذي هـو أثـر مـن آثـار الشـيء -..كـان تعريفا بالأثر
«تامًّا»: لمشـابهته الحدّ التـامّ من حيث أنّه وضع فيه الجنس القريـب، وقيّـد بـأمر يخـتصّ بالشيءِ
كـــ«الإنســـان»: «الحيـــوان الضاحك».
وذلك إذا كان بـ..
الخاصّـــــة وحــــــــدها
- كـ«الإنسان»: الضاحك
أو بالخاصّـــة مـــع الجـــنس البعيـــــــــــــــــــــــد.
- كـــ«الإنســـان»: الجســـم الضاحك
تسميتُهُ..
«رسماً»: لِما مرّ
«ناقصـــا»: لحـــذف بعـــض أجزاء الرسم التامّ مِنه

تابع الحدّ والرسم التامّين والناقصين

طريق الحصر في الأقسام الأربعة أن يقال: التعريف إمّا..

بمجرّد الذاتيّات
- فإمّا أن يكون..

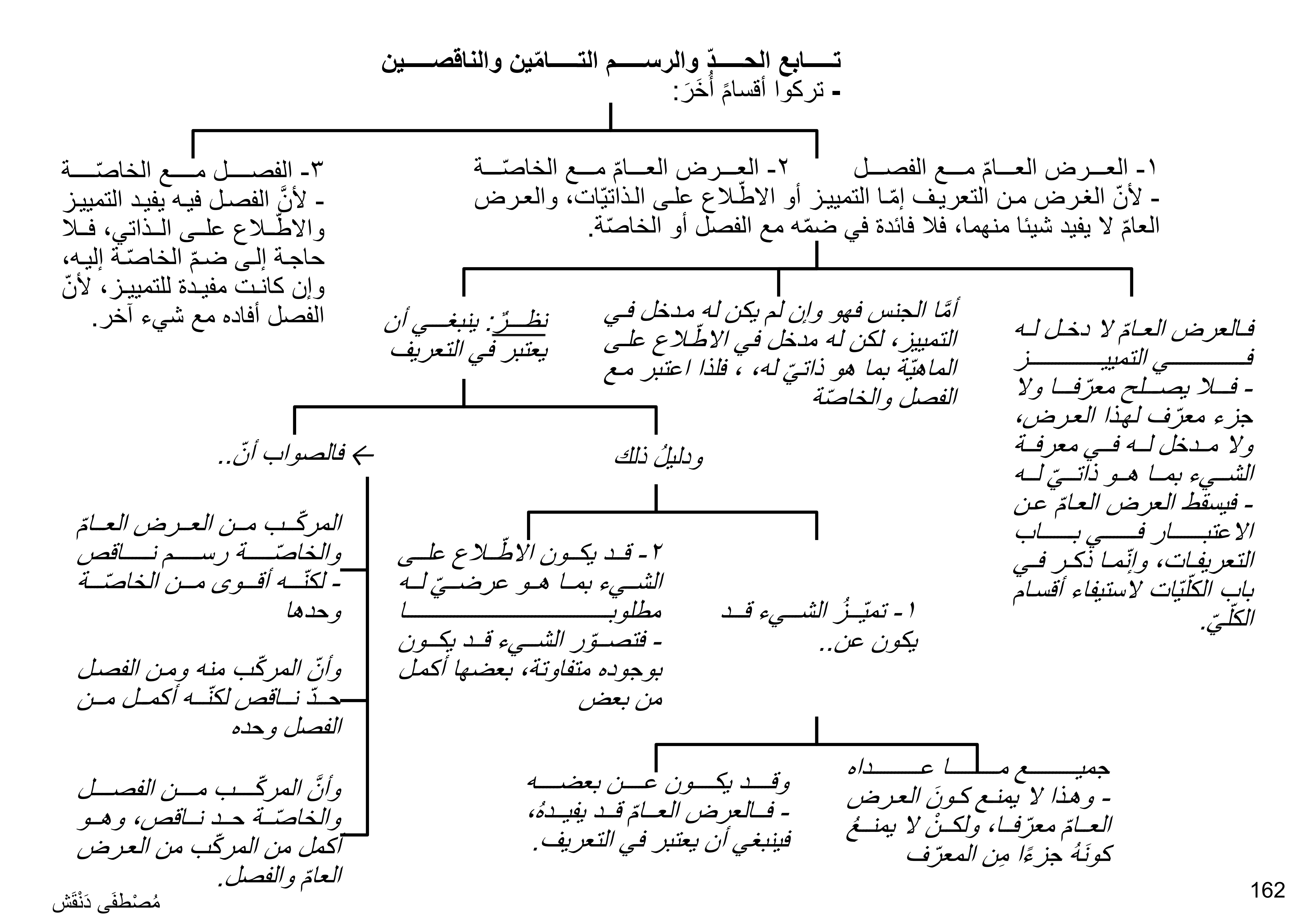
بجميع الذاتيّات، وهو الحد التامّ

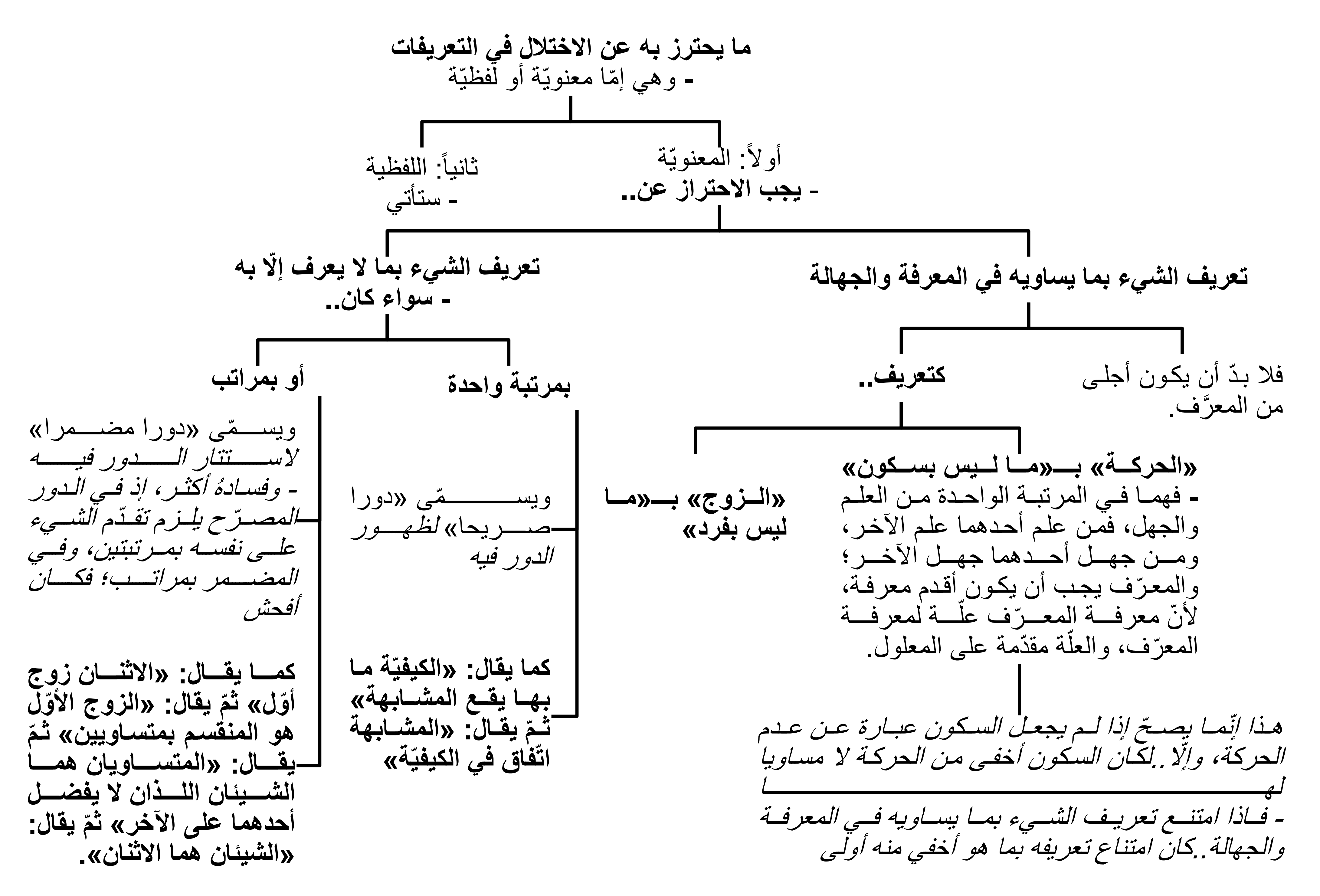
أو ببعضها، وهو الحدّ الناقص

أو ليس بمجرّد الذاتيّات
- فإمّا أن يكون..

بالجنس القريب مع الخاصّة، وهو الرسم التامّ

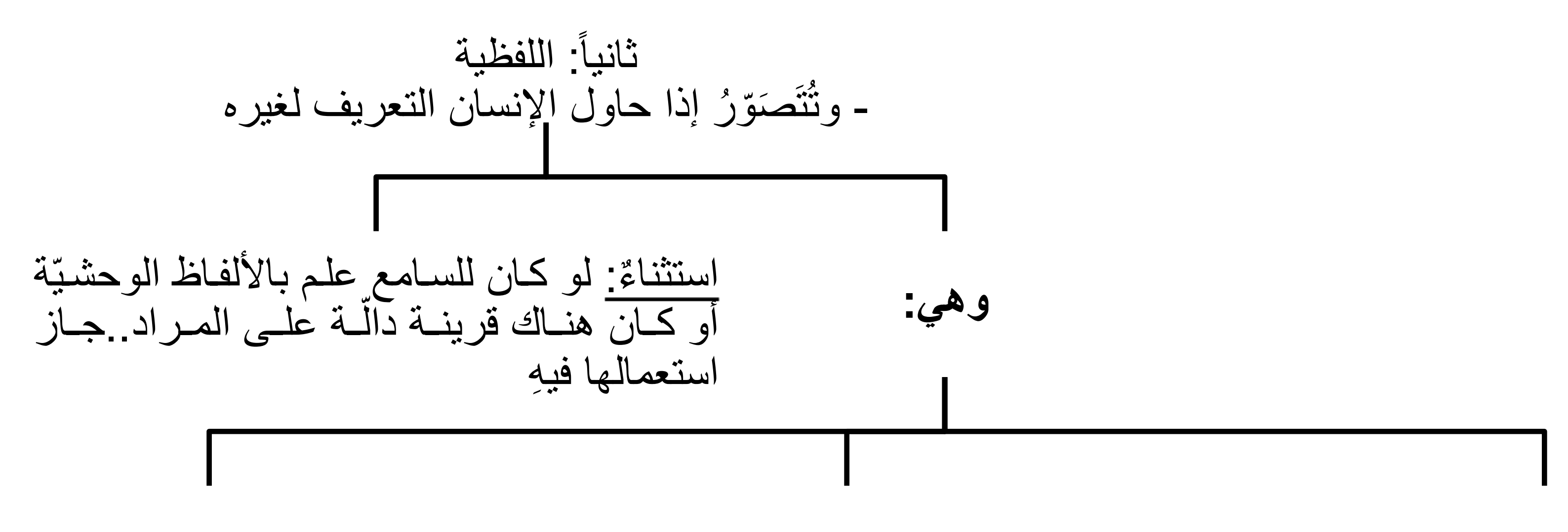
أو بغير ذلك، وهو الرسم الناقص.


تابع الحدّ والرسم التامّين والناقصين
- تركوا أقسامً أُخَرَ:
١- العرض العامّ مع الفصل
- لأنّ الغرض من التعريف إمّا التمييز أو الاطّلاع على الذاتيّات، والعرض العامّ لا يفيد شيئا منهما، فلا فائدة في ضمّه مع الفصل أو الخاصّة.
٢- العرض العامّ مع الخاصّة
٣- الفصل مع الخاصّة
- لأنَّ الفصل فيه يفيد التمييز والاطّلاع على الذاتي، فلا حاجة إلى ضمّ الخاصّة إليه، وإن كانت مفيدة للتمييز، لأنّ الفصل أفاده مع شيء آخر.
فالعرض العامّ لا دخل له في التمييز
- فلا يصلح معرّفا ولا جزء معرّف لهذا العرض، ولا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتيّ له
- فيسقط العرض العامّ عن الاعتبار في باب التعريفات، وإنّما ذكر في باب الكلّيّات لاستيفاء أقسام الكلّيّ.
أمّا الجنس فهو وإن لم يكن له مدخل في التمييز، لكن له مدخل في الاطّلاع على الماهيّة بما هو ذاتيّ له، ، فلذا اعتبر مع الفصل والخاصّة
نظرٌ: ينبغي أن يعتبر في التعريف
ودليلُ ذلك
← فالصواب أنّ..
١- تميّزُ الشيء قد يكون عن..
٢- قد يكون الاطّلاع على الشيء بما هو عرضيّ له مطلوبا
- فتصوّر الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة، بعضها أكمل من بعض
جميع ما عداه
- وهذا لا يمنع كونَ العرض العامّ معرّفا، ولكنْ لا يمنعُ كونَهُ جزءًا مِن المعرّف
وقد يكون عن بعضه
- فالعرض العامّ قد يفيدُهُ، فينبغي أن يعتبر في التعريف.
المركّب من العرض العامّ والخاصّة رسم ناقص
- لكنّه أقوى من الخاصّة وحدها
وأنّ المركّب منه ومن الفصل حدّ ناقص لكنّه أكمل من الفصل وحده
وأنَّ المركّب من الفصل والخاصّة حد ناقص، وهو أكمل من المركّب من العرض العامّ والفصل.



ما يحترز به عن الاختلال في التعريفات
- وهي إمّا معنويّة أو لفظيّة
أولاً: المعنويّة
- يجب الاحتراز عن..
ثانياً: اللفظية
- ستأتي
تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
فلا بدّ أن يكون أجلى من المعرَّف.
كتعريف..
«الحركة» بـ«ما ليس بسكون»
- فهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل، فمن علم أحدهما علم الآخر، ومن جهل أحدهما جهل الآخر؛ والمعرّف يجب أن يكون أقدم معرفة، لأنّ معرفة المعرّف علّة لمعرفة المعرّف، والعلّة مقدّمة على المعلول.
هذا إنّما يصحّ إذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة، وإلّا ..لكان السكون أخفى من الحركة لا مساويا لها
- فإذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة..كان امتناع تعريفه بما هو أخفي منه أولى
«الزوج» بـ«ما ليس بفرد»
تعريف الشيء بما لا يعرف إلّا به
- سواء كان..
بمرتبة واحدة
ويسمّى «دورا صريحا» *لظهور الدور فيه*
كما يقال: «الكيفيّة ما بها يقع المشابهة» ثمّ يقال: «المشابهة اتّفاق في الكيفيّة»
أو بمراتب
ويسمّى «دورا مضمرا» *لاستتار الدور فيه - وفسادهُ أكثر، إذ في الدور المصرّح يلزم تقدّم الشيء على نفسه بمرتبتين، وفي المضمر بمراتب؛ فكان أفحش*
كما يقال: «الاثنان زوج أوّل» ثمّ يقال: «الزوج الأوّل هو المنقسم بمتساويين» ثمّ يقال: «المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر» ثمّ يقال: «الشيئان هما الاثنان».

تابع ما يحترز به عن الاختلال في التعريفات



استعمال ألفاظ غريبة وحشيّة غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السامع

وذلك لكونه مفوّتا للغرضِ

كـ«النار: اسطقس فوق الاسطقسات»

والاسطقسُ هو: أصل المركّبات
- وسمّيت العناصر الأربعة «أسطقسات» لأنها أصول المركّبات من الحيوانات والنباتات والمعادن

استعمال الألفاظ المشتركة
- إذ الاشتراك مخلّ بفهم المعنى المقصود

استعمال الألفاظ المجازيّة

فالغالبُ مبادرة المعاني الحقيقيّة إلى الفهم

واستعمال الألفاظ المجازيّة أردأ من استعمال المشتركة - لتبادر الذهن من المجازية إلى غير المعاني المقصودة لولا القرينة، وفي الاشتراك تردّد بين المقصود وبين ما ليس بمقصود؛ لكن يحتمل أن يحمل اللفظ على غير المقصود، فيكون أردأ من استعمال الألفاظ الغريبة إذ لا يفهم هناك شيء أصلا، فالخلل فيه هو الاحتياج إلى الاستفسار، فتطول المسافة بلا طائل

المقالة الثانية:
القضايا وأحكامها


المقالة الثانية: في القضايا وأحكامها
المقدمة: في تعريف القضية وأقسامها الأولية
القضية إما حملية وإما شرطية
أقسام القضية الشرطية
الفصل الأول: في الحملية
البحث الأول: في أجزائها وأقسامها
البحث الثاني: في تحقيق المحصورات الأربع
البحث الثالث: في العدول والتحصيل
البحث الرابع: في القضايا الموجهة
الفصل الثاني: في أقسام الشرطية
القضية الشرطية إما متصلة وإما منفصلة
الشرطية المتصلة إما لزومية وإما اتفاقية
الشرطية المنفصلة تقسيمها إلى الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو
القضية المنفصلة العنادية والاتفاقية
سوالب الشرطيات
لزوم صدق أجزاء القضايا الشرطة أو عدمها
أطراف القضية المنفصلة إما صادق أو كاذب وحكم كل منهما
الكلية والجزئية والمخصوصة في الشرطيات
السور في الشرطيات
أقسام القضايا الشرطية بلحاظ تركيبها
الفصل الثالث: في أحكام القضايا
البحث الأول: في التناقض
البحث الثاني: في العكس المستوي
البحث الثالث: في عكس النقيض
البحث الرابع: في تلازم الشرطيات

المقدّمة:
تعريف القضيّة وأقسامها الأوّليّة

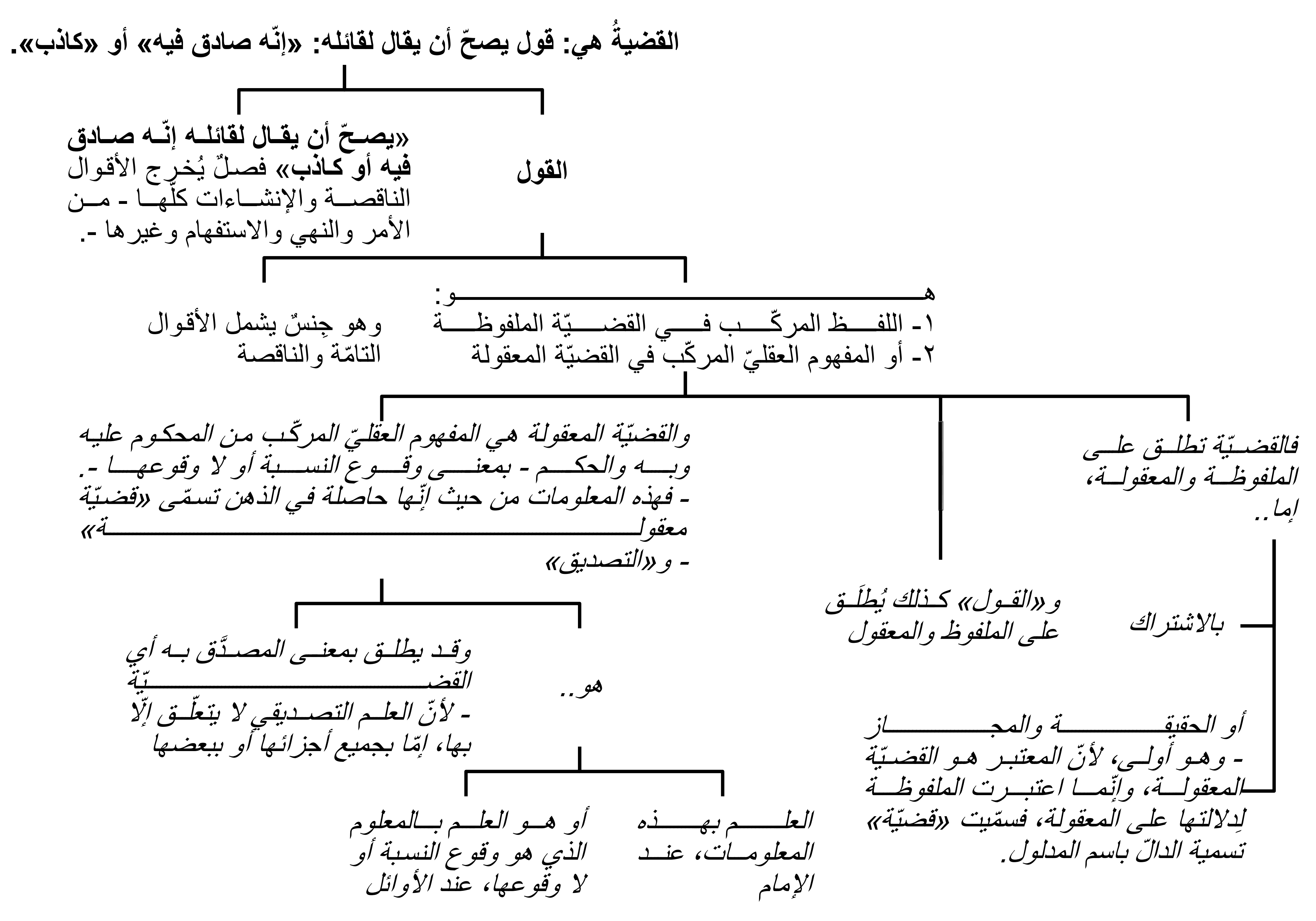
تمهيداتٌ:

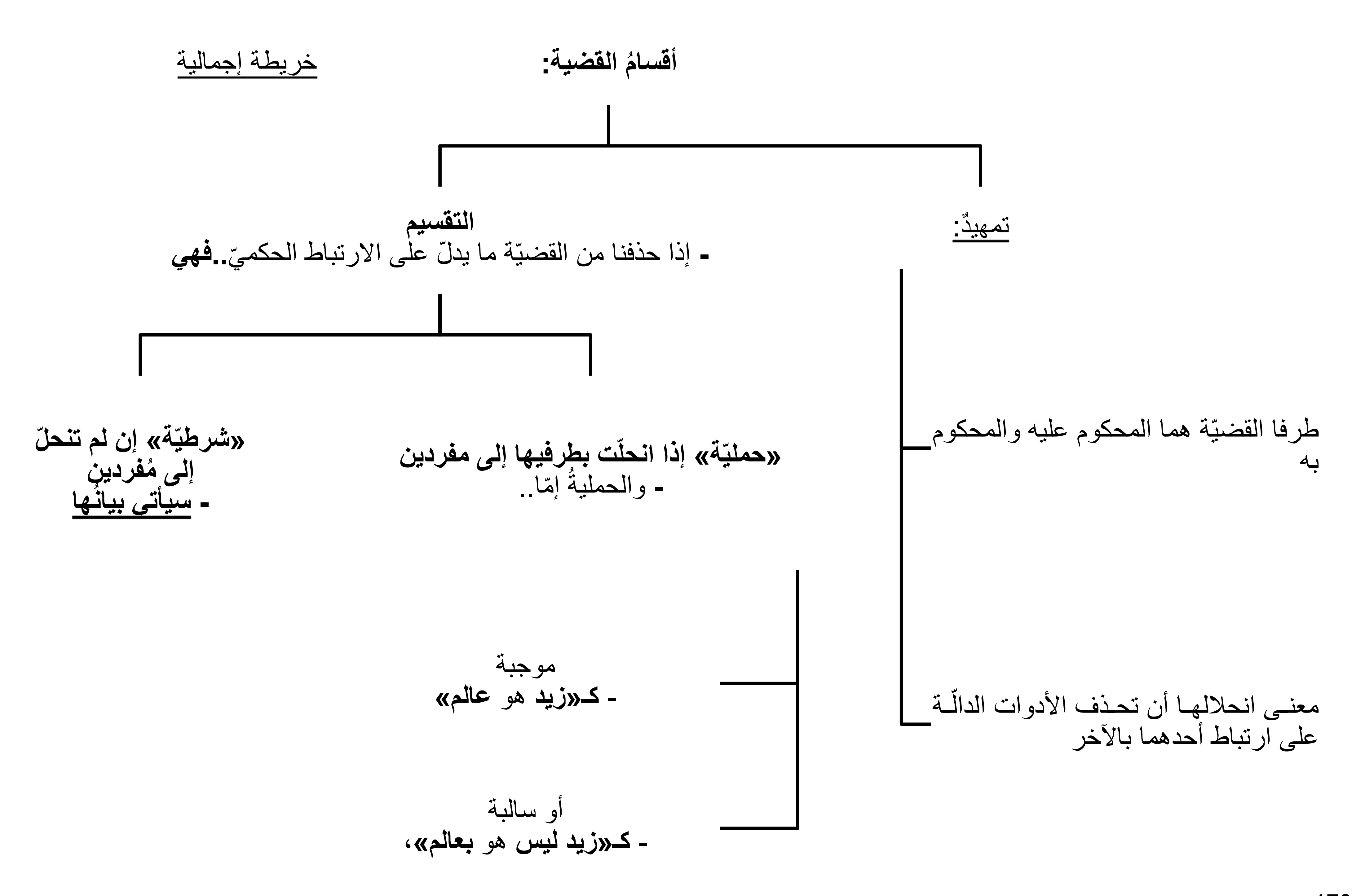
شَرع في بيان مباحث الحجّة، ولمّا توقّف معرفتها على معرفة القضايا وأحكامها..وضع المقالة الثانية لبيان ذلك *- فكما أنّ للقول الشارح مبادئ يتوقّف عليها ويجب تقديهما عليه - وهي مباحث الكلّيّات الخمس لتركب المعرّف منها - كذلك للحجّة مباد تتركّب منها ويتوقّف معرفتها على معرفة تلك المبادئ وهي مباحث القضايا، فلذلك قدّمه*

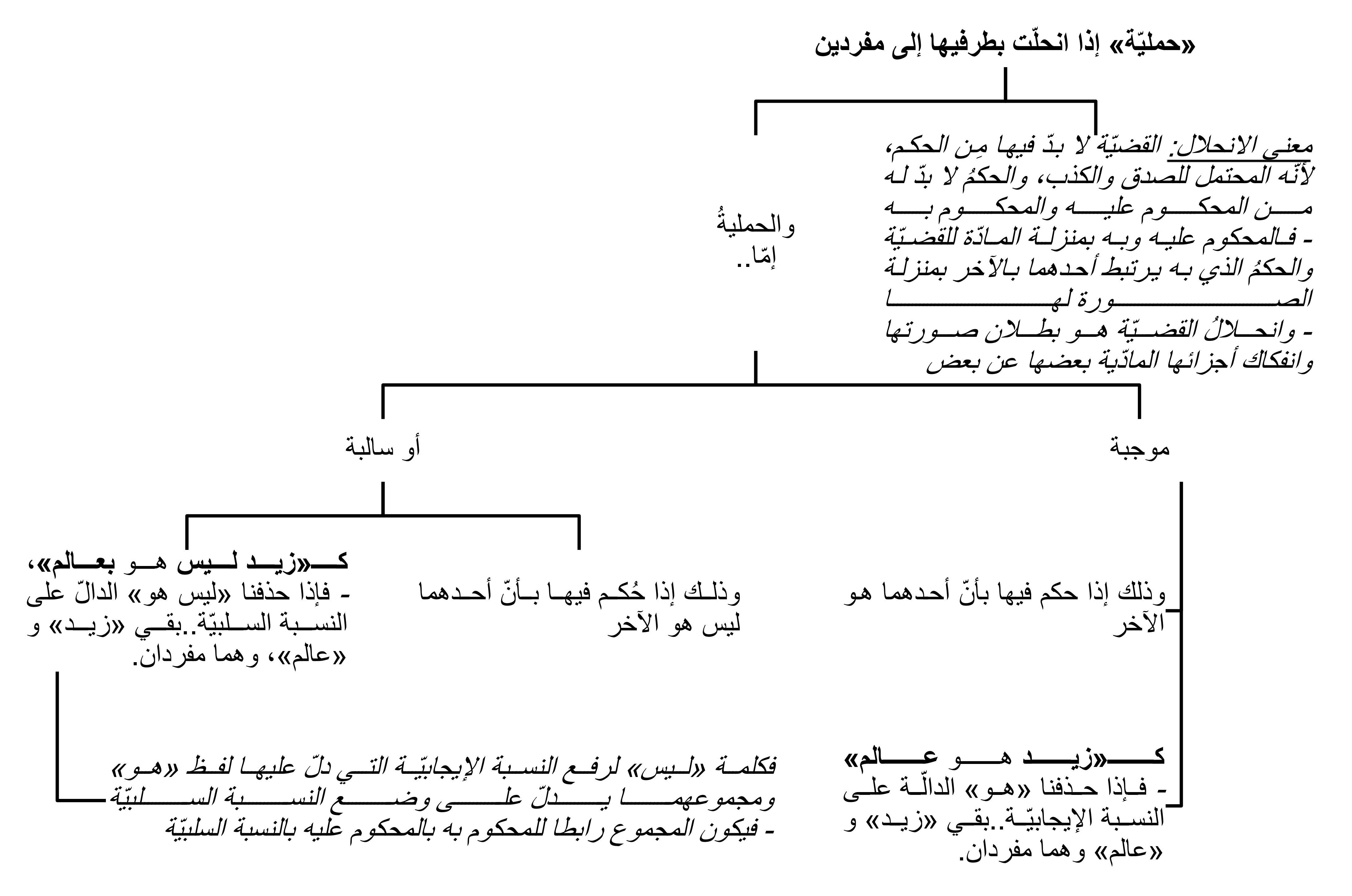
الأقسام الأوّليّة أي الحاصلة بحسب القسمة الأوّليّة

فالقضيّة تنقسم أوّلا إلى الحمليّة والشرطيّة، ثمّ الحمليّة تنقسم والشرطيّة كذلك إلى أقسام ثانويّة

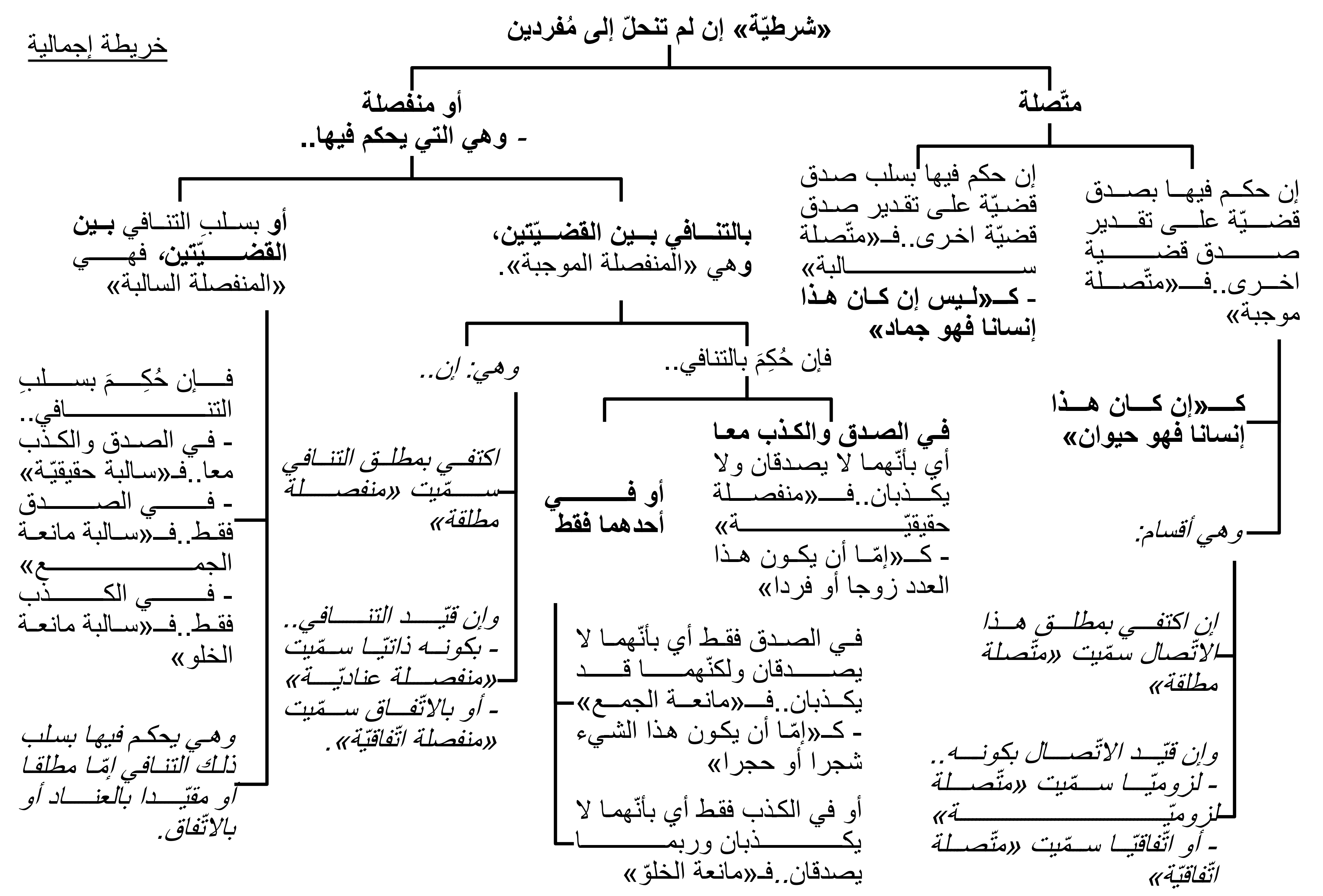
والمقصود بالذات من وضع المقدّمة ذكر الأقسام الأوّليّة، وأمّا ذكر أقسام *الحمليّة* والشرطيّة فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد *- لأنّ مفهوم الحمليّة ينضبط بذكر أقسامِها، وكذا ذكر المتّصلة والمنفصلة لأنّهما حقيقتان مختلفتان مندرجتان تحت الشرطيّة، فلا يتحصّل مفهومها إلّا بهما.*

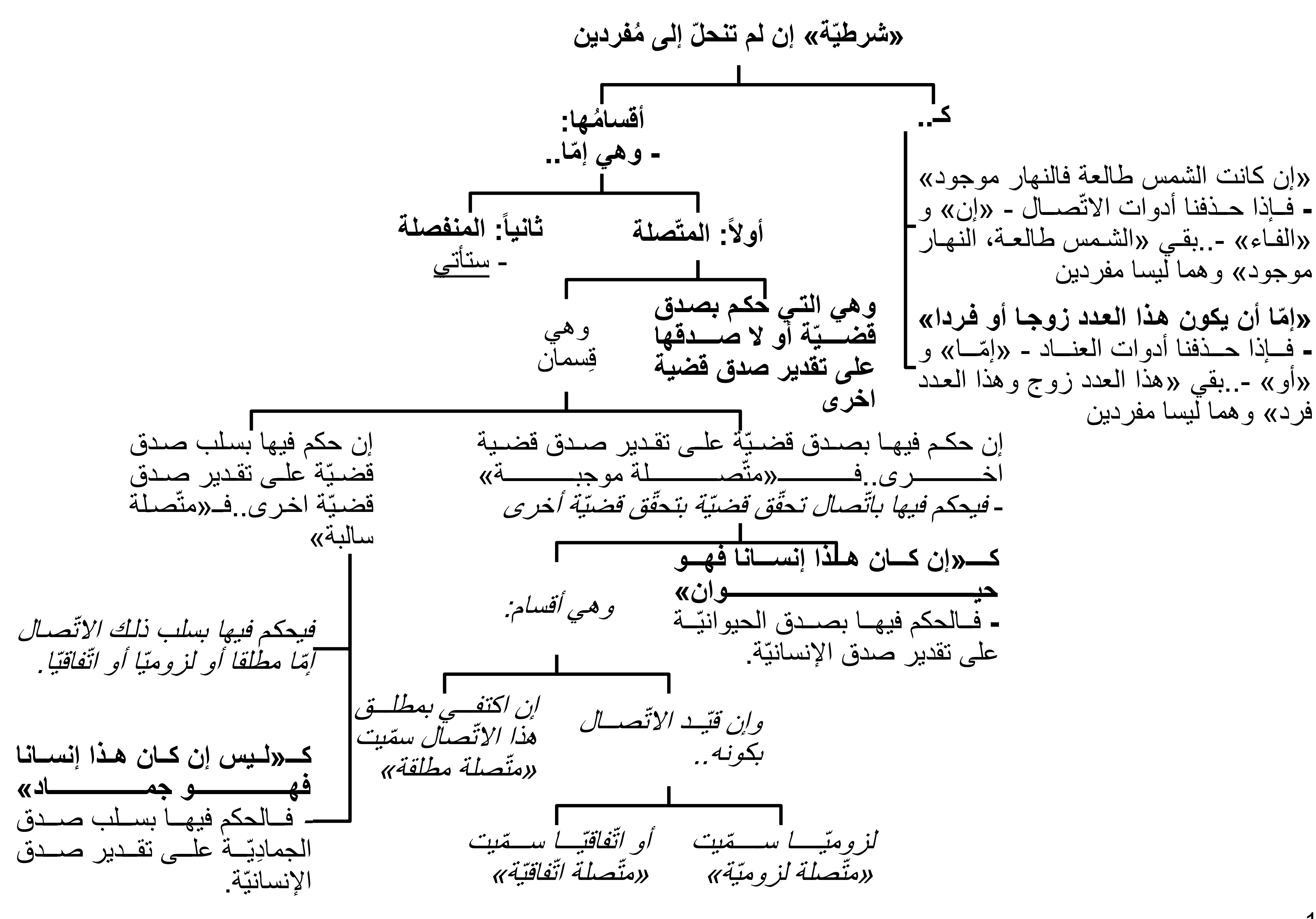

القضيةُ هي: قول يصحّ أن يقال لقائله: «إنّه صادق فيه» أو «كاذب».
القول
«يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق فيه أو كاذب» فصلٌ يُخرج الأقوال الناقصة والإنشاءات كلّها - من الأمر والنهي والاستفهام وغيرها -.
هو: ١- اللفظ المركّب في القضيّة الملفوظة ٢- أو المفهوم العقليّ المركّب في القضيّة المعقولة
وهو جِنسٌ يشمل الأقوال التامّة والناقصة
فالقضيّة تطلق على الملفوظة والمعقولة، إما..
والقضيّة المعقولة هي المفهوم العقليّ المركّب من المحكوم عليه وبه والحكم - بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها -. - فهذه المعلومات من حيث إنّها حاصلة في الذهن تسمّى «قضيّة معقولة» - و«التصديق»
و«القول» كذلك يُطلَق على الملفوظ والمعقول
بالاشتراك
أو الحقيقة والمجاز - وهو أولى، لأنّ المعتبر هو القضيّة المعقولة، وإنّما اعتبرت الملفوظة لِدلالتها على المعقولة، فسمّيت «قضيّة» تسمية الدالّ باسم المدلول.
هو..
وقد يطلق بمعنى المصدَّق به أي القضيّة - لأنّ العلم التصديقي لا يتعلّق إلّا بها، إمّا بجميع أجزائها أو ببعضها
العلم بهذه المعلومات، عند الإمام
أو هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة أو لا وقوعها، عند الأوائل


خريطة إجمالية
أقسامُ القضية:
التقسيم
- إذا حذفنا من القضيّة ما يدلّ على الارتباط الحكميّ..فهي
تمهيدٌ:
طرفا القضيّة هما المحكوم عليه والمحكوم به
معنى انحلالها أن تحذف الأدوات الدالّة على ارتباط أحدهما بالآخر
«شرطيّة» إن لم تنحلّ إلى مُفردين
- سيأتي بيانُها
«حمليّة» إذا انحلّت بطرفيها إلى مفردين
- والحمليةُ إمّا..
موجبة
- كـ«زيد هو عالم»
أو سالبة
- كـ«زيد ليس هو بعالم»،

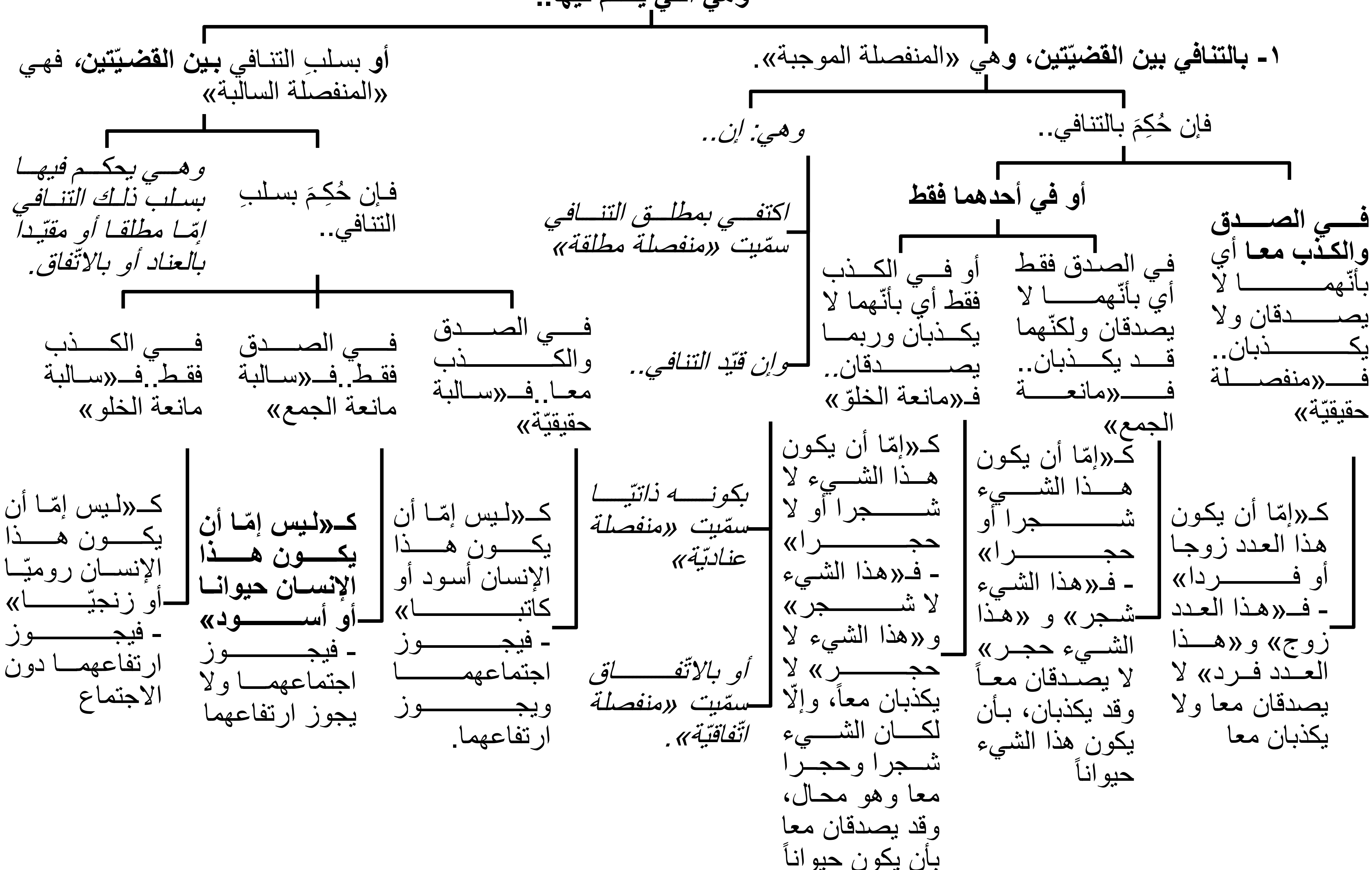


«حمليّة» إذا انحلّت بطرفيها إلى مفردين
معنى الانحلال: القضيّة لا بدّ فيها مِن الحكم، لأنّه المحتمل للصدق والكذب، والحكمُ لا بدّ له من المحكوم عليه والمحكوم به
- فالمحكوم عليه وبه بمنزلة المادّة للقضيّة والحكمُ الذي به يرتبط أحدهما بالآخر بمنزلة الصورة لها
- وانحلالُ القضيّة هو بطلان صورتها وانفكاك أجزائها المادّية بعضها عن بعض
والحمليةُ إمّا..
موجبة
أو سالبة
وذلك إذا حكم فيها بأنّ أحدهما هو الآخر
وذلك إذا حُكم فيها بأنّ أحدهما ليس هو الآخر
كـ«زيد ليس هو بعالم»،
- فإذا حذفنا «ليس هو» الدالّ على النسبة السلبيّة..بقي «زيد» و «عالم»، وهما مفردان.
كـ«زيد هو عالم»
- فإذا حذفنا «هو» الدالّة على النسبة الإيجابيّة..بقي «زيد» و «عالم» وهما مفردان.
فكلمة «ليس» لرفع النسبة الإيجابيّة التي دلّ عليها لفظ «هو» ومجموعهما يدلّ على وضع النسبة السلبيّة
- فيكون المجموع رابطا للمحكوم به بالمحكوم عليه بالنسبة السلبيّة


خريطة إجمالية
«شرطيّة» إن لم تنحلّ إلى مُفردين
متّصلة
أو منفصلة
- وهي التي يحكم فيها..
إن حكم فيها بصدق قضيّة على تقدير صدق قضية اخرى..فـ«متّصلة موجبة»
كـ«إن كان هذا إنسانا فهو حيوان»
وهي أقسام:
إن اكتفي بمطلق هذا الاتّصال سمّيت «متّصلة مطلقة»
وإن قيّد الاتّصال بكونه..
- لزوميّا سمّيت «متّصلة لزوميّة»
- أو اتّفاقيّا سمّيت «متّصلة اتّفاقيّة»
إن حكم فيها بسلب صدق قضيّة على تقدير صدق قضيّة اخرى..فـ«متّصلة سالبة»
- كـ«ليس إن كان هذا إنسانا فهو جماد»
بالتنافي بين القضيّتين، وهي «المنفصلة الموجبة».
أو بسلبِ التنافي بين القضيّتين، فهي «المنفصلة السالبة»
فإن حُكِمَ بالتنافي..
في الصدق والكذب معا أي بأنّهما لا يصدقان ولا يكذبان..فـ«منفصلة حقيقيّة»
- كـ«إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا»
أو في أحدهما فقط
في الصدق فقط أي بأنّهما لا يصدقان ولكنّهما قد يكذبان..فـ«مانعة الجمع»
- كـ«إمّا أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا»
أو في الكذب فقط أي بأنّهما لا يكذبان وربما يصدقان..فـ«مانعة الخلوّ»
وهي: إن..
اكتفي بمطلق التنافي سمّيت «منفصلة مطلقة»
وإن قيّد التنافي..
- بكونه ذاتيّا سمّيت «منفصلة عناديّة»
- أو بالاتّفاق سمّيت «منفصلة اتّفاقيّة».
فإن حُكِمَ بسلبِ التنافي..
- في الصدق والكذب معا..فـ«سالبة حقيقيّة»
- في الصدق فقط..فـ«سالبة مانعة الجمع»
- في الكذب فقط..فـ«سالبة مانعة الخلو»
وهي يحكم فيها بسلب ذلك التنافي إمّا مطلقا أو مقيّدا بالعناد أو بالاتّفاق.


«شرطيّة» إن لم تنحلّ إلى مُفردين
كـ..
«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»
- فإذا حذفنا أدوات الاتّصال - «إن» و «الفاء» -..بقي «الشمس طالعة، النهار موجود» وهما ليسا مفردين
«إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا»
- فإذا حذفنا أدوات العناد - «إمّا» و «أو» -..بقي «هذا العدد زوج وهذا العدد فرد» وهما ليسا مفردين
أقسامُها:
- وهي إمّا..
أولاً: المتّصلة
ثانياً: المنفصلة
- ستأتي
وهي التي حكم بصدق قضيّة أو لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى
وهي قِسمان
إن حكم فيها بصدق قضيّة على تقدير صدق قضية اخرى..فـ«متّصلة موجبة»
- فيحكم فيها باتّصال تحقّق قضيّة بتحقّق قضيّة أخرى
إن حكم فيها بسلب صدق قضيّة على تقدير صدق قضيّة اخرى..فـ«متّصلة سالبة»
كـ«إن كان هذا إنسانا فهو حيوان»
- فالحكم فيها بصدق الحيوانيّة على تقدير صدق الإنسانيّة.
وهي أقسام:
وإن قيّد الاتّصال بكونه..
إن اكتفي بمطلق هذا الاتّصال سمّيت «متّصلة مطلقة»
لزوميّا سمّيت «متّصلة لزوميّة»
أو اتّفاقيّا سمّيت «متّصلة اتّفاقيّة»
فيحكم فيها بسلب ذلك الاتّصال إمّا مطلقا أو لزوميّا أو اتّفاقيّا.
كـ«ليس إن كان هذا إنسانا فهو جماد»
- فالحكم فيها بسلب صدق الجمادِيّة على تقدير صدق الإنسانيّة.

ثانياً: القضية المنفصلة
- وهي التي يحكم فيها..



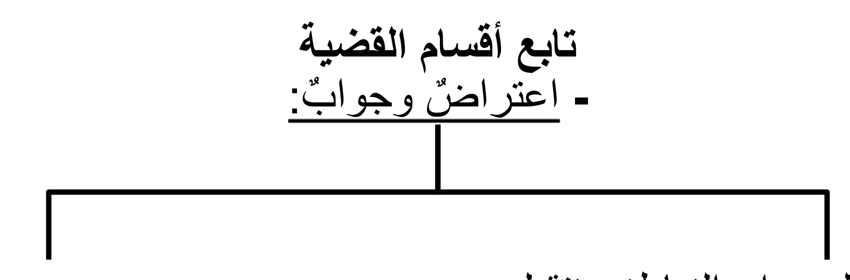
تابع أقسام القضية

- وجهُ القِسمة:

انقسام القضيّة إلى الحمليّة والشرطيّة حصر عقليّ

وانقسام الشرطيّة إلى المتّصلة والمنفصلة فليس كذلك - لأنّ الشرطيّة طرفاها قضيّتان بالقوّة القريبة من الفعل، والنسبة بين القضيّتين لا يمكن أن تكون بحمل إحداهما على الأخرى، بل لا بدّ أن تكون هناك نسبة غير الحمل، ولا يلزم أن تكون النسبة التي هي غير الحمل منحصرة في الاتّصال والانفصال، لجواز أن تكون بوجه آخر ←فهذه قسمة استقرائيّة إذ لم توجد في العلوم ومتعارف اللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين أطراف القضايا

تابع أقسام القضية



- اعتراضٌ وجوابٌ:

اعتُرِض: قولنا «الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه» و«زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم» و«الشمس طالعة يلزمها النهار موجود»: حمليّات، مع أنّ أطرافها ليست بمفردات

←فانتقض التعريفان طردا وعكسا

فتعريف الحمليّة غير منعكس لخروج بعض المحدود عنه

وتعريف الشرطيّة غير مطّرد لدخول غير المحدود فيه

الجواب: المراد بـ«المفرد» إمّا المفرد..

بالفعل، كما سبق

أو بالقوّة

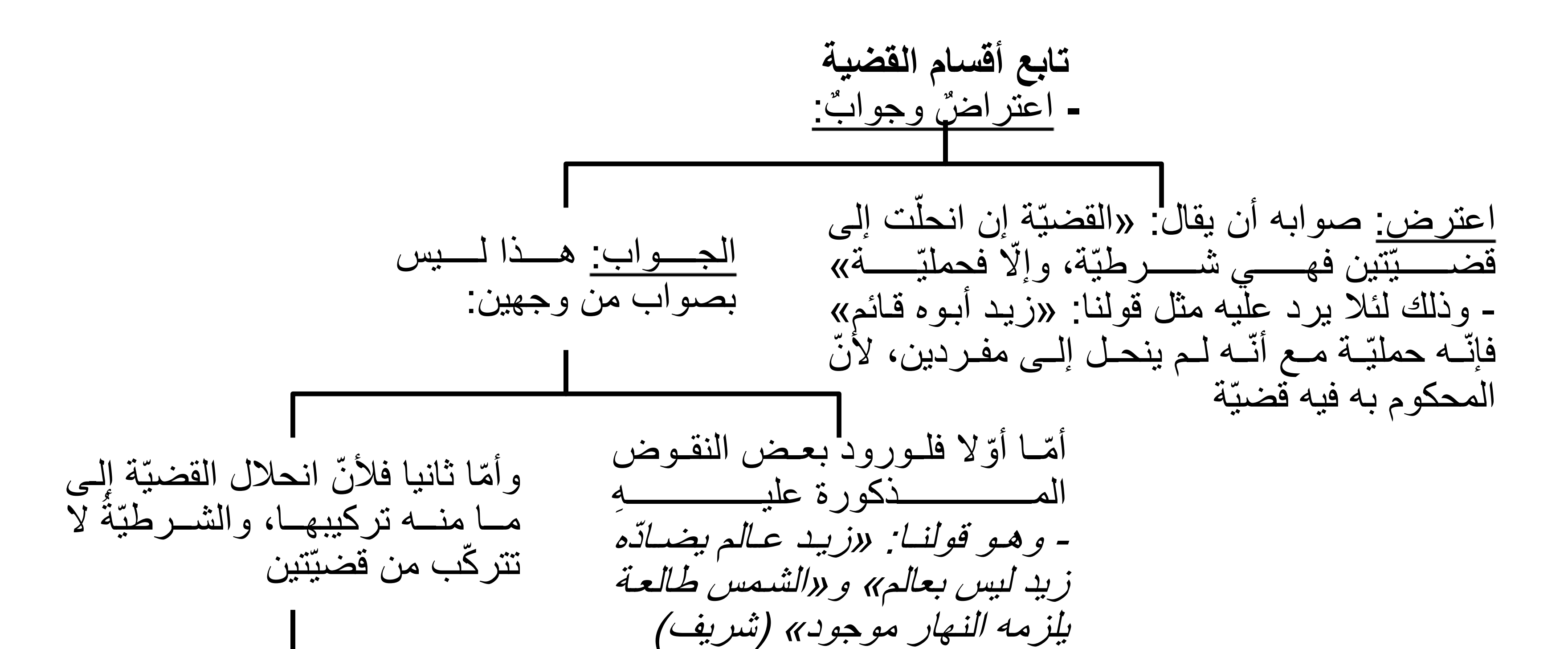
- وهو الذي يمكن أن يعبّر عنه بلفظ مفرد، والأطراف في القضايا المذكورة وإن لم تكن مفردات بالفعل إلّا أنّه يمكن أن يعبّر عنها بألفاظ مفردة، وأقلّها أن يقال:

«هذا ذاك» أو «هو هو» أو «الموضوع محمول»

- وهذا بخلاف الشرطيّات، فلا يمكن أن يعبّر عن أطرافها بألفاظ مفردة، فلا يقال فيها هذه القضيّة تلك القضيّة؛ بل يقال: «إن تحقّقت هذه القضيّة تتحقّق تلك القضيّة» و«إمّا أن تتحقّق هذه القضيّة أو تتحقّق تلك القضيّة»، وهي ليست بألفاظ مفردة.

تابع أقسام القضية

- اعتراضٌ وجوابٌ:



فأدوات الشرط والعناد أخرجت أطرافها عن أن تكون قضايا؛ ألا ترى إذا قلنا: «الشمس طالعة» كانت قضيّة محتملة للصدق والكذب، ثمّ إذا أوردنا أداة الشرط عليه، وقلنا: «إن كانت الشمس طالعة» خرج عن أن يكون قضيّة تحتمل الصدق والكذب.

نعم ربما يقال في هذا الفنّ: «إنّ الشرطيّة مركّبة من قضيّتين» تجوّزا من حيث أنّ طرفيها إذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيّتين، *فكل مِن طرفيها قضيّة بالقوّة القريبة من الفعل*، وإلّا..فهما ليستا قضيّتين لا عند التركيب ولا عند التحليل.

فأطراف الشرطيّة ليست قضايا، لأنّ القضيّة لا تتم إلا إذا اعتبر فيها الحكم إيقاعا أو انتزاعا، وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة
- فإذا قلت: «الشمس طالعة» وأوقعت النسبة بين طرفيه..لم يتصوّر ربطه بشيء آخر بأن يصير محكوما عليه أو به
-فإذا حذف أدوات الشرط والجزاء..بقي «الشمس طالعة» و«النهار موجود» بالمعنى الذي كان عليه حال الارتباط، فإنّه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطيّة، فلا يكون قضيّة ما لم يضمّ إليه الحكم، وحينئذ لا يكون ذلك تحليلا فقط، بل تحليلا إلى الأجزاء وضمّ شيء آخر إليها
- ومن زعم أنّه إذا حذفت الأدوات فقد وجد الحكم في الأطراف فقد أخطأ، وكيف يتوهّم ذلك في مثل قولك: «إن كان زيد حمارا كان ناهقا» مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطيّة.

تابع أقسام القضية

- مُناقشةٌ في التقسيمِ:

اعتُرض: الشرطيّة - كما فسّرت - إذا حلّلناها لا يكون طرفاها مفردين، ولا خفاء في إمكان أن يعبّر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين، وأقلّه أن يقال: «هذا ملزوم لذاك وذاك معاند لذاك» - فلو كان المراد بالمفرد إمّا المفرد بالفعل أو بالقوّة..دخلت الشرطيّة تحت الحمليّة

← فالأولى حذفُ قيد الانحلال عن التعريف ويقال «المحكوم عليه وبه في القضيّة إن كانا مفردين سمّيت حمليّة وإلّا فشرطيّة»

وهذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء

فهذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه، والأولى تركه

- ومن أنصف من نفسه عرف أنّ كلّ حمليّة يمكن أن يعبّر عن طرفيها - مع ملاحظة الارتباط - بمفردين، وأنّ الشرطيّة لا يمكن فيها ذلك

اعتراضٌ وجوابٌ

اعترض: السوالب الحمليّة والمتّصلة والمنفصلة ما يرفع فيها الحمل والاتّصال والانفصال، فلا تكون حمليّة ومتّصلة ومنفصلة، فكيفَ تُسمى بذلك؟

الجواب: ليس إجراء هذه الأسامي على هذه *القضايا الموجبات* والسوالب بحسب مفهوم اللغة، بل بحسب الاصطلاح، ومفهوماتها الاصطلاحيّة كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب

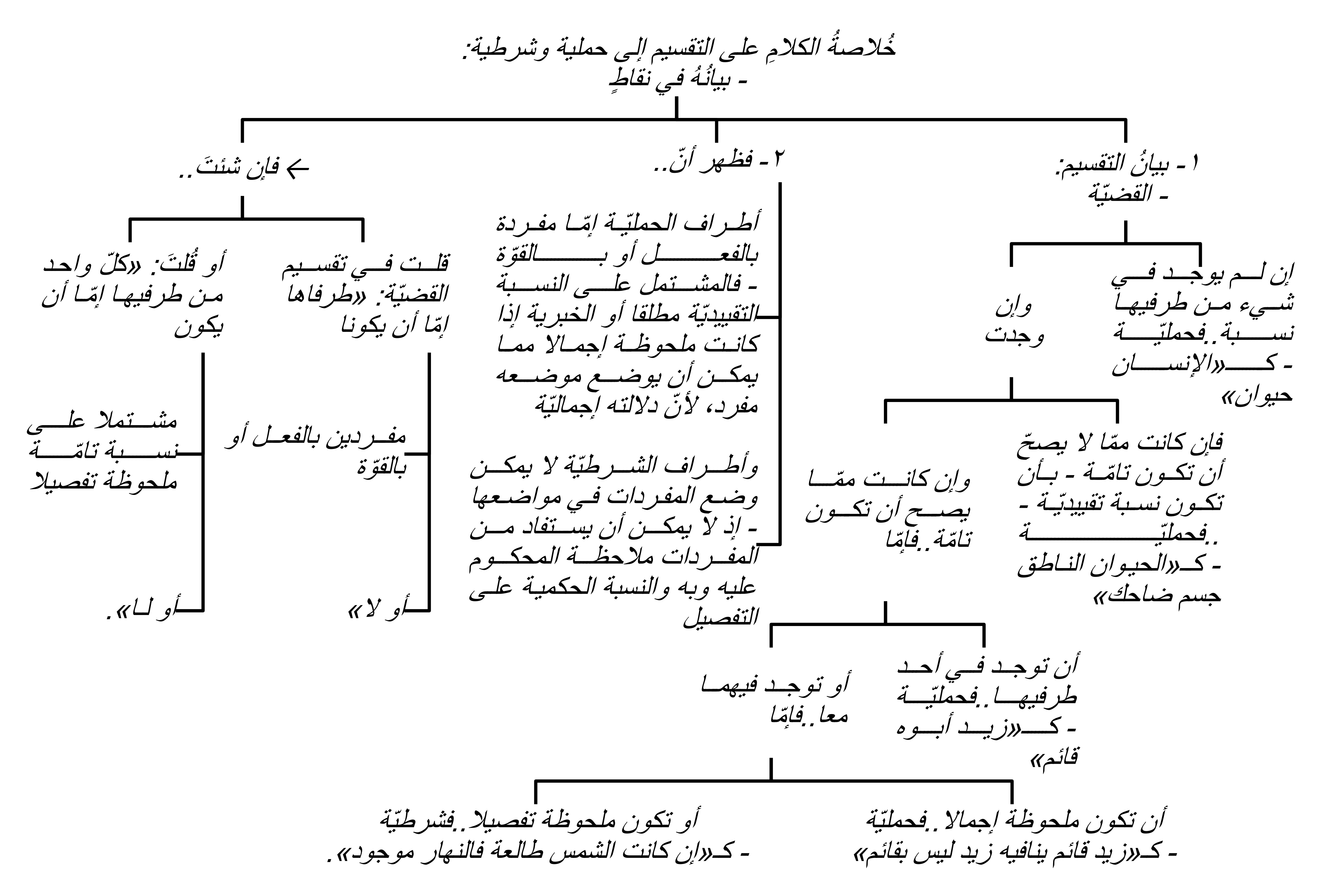
بل نقول إطلاق الشرطيّة على المنفصلة أيضا بحسب المفهوم الاصطلاحي كإطلاقها على المتّصلة، وإن لم يكن معنى الشرطيّة بحسب اللغة في المنفصلة ظاهرا.

نعم المناسبة متحقّقة للنقل:

أمّا في الموجبات..فلتحقّق معنى الحمل والاتّصال والانفصال

وأمّا في السوالب فلمشابهتها إيّاها في الأطراف

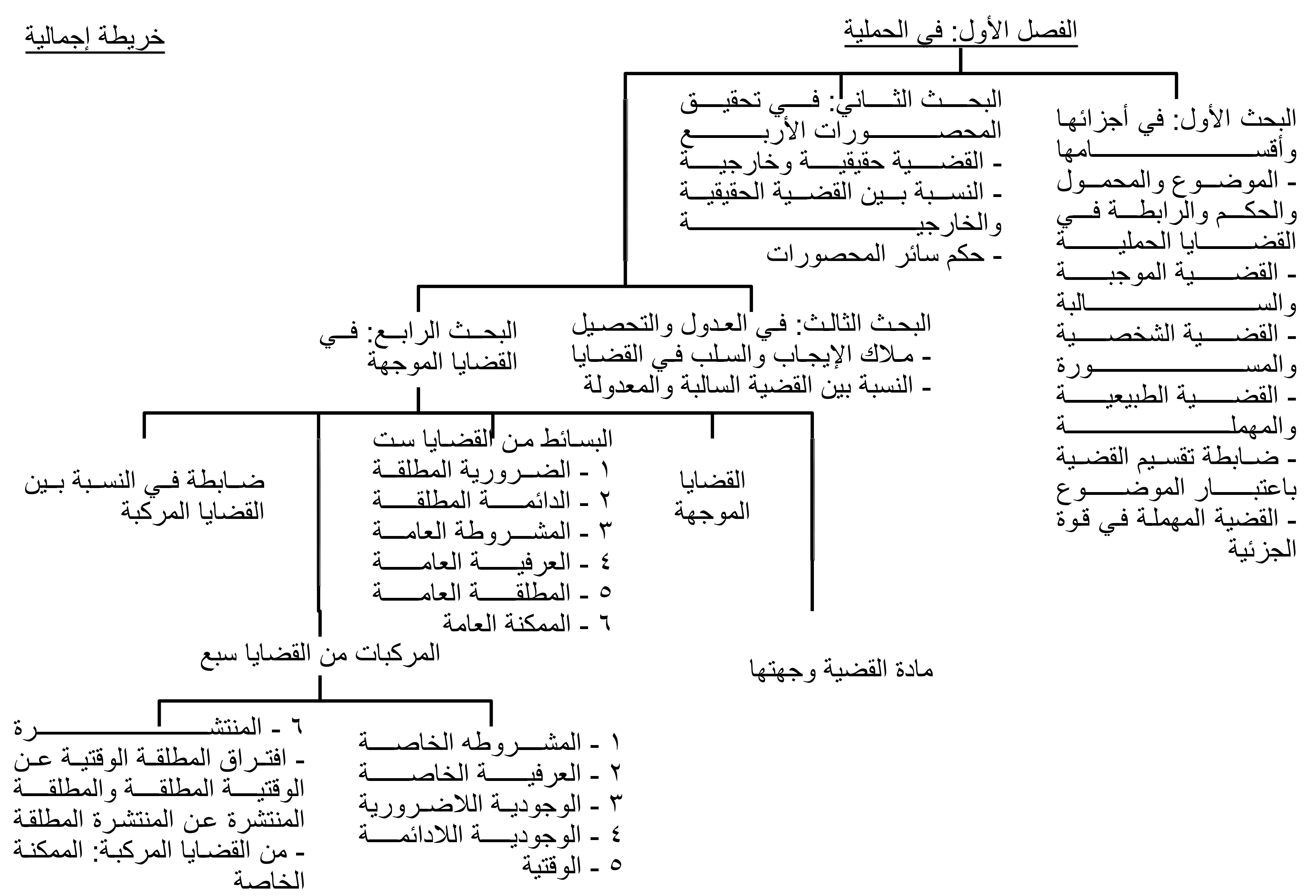
- فقد نقلوا هذه الأسامي من المعاني اللغوية إلى المفهومات الاصطلاحيّة بناء على وجود المناسبة في بعض أفراد هذه المفهومات - أعني الموجبات - فهذا القدر من المناسبة كاف في صحّة النقل، فلا حاجة إلى التزام النقل مرّتين



خُلاصةُ الكلامِ على التقسيم إلى حملية وشرطية:
- بيانُهُ في نقاطٍ
١ - بيانُ التقسيم:
- القضيّة
إن لم يوجد في شيء من طرفيها نسبة..فحمليّة
- كـ«الإنسان حيوان»
وإن وجدت
فإن كانت ممّا لا يصحّ أن تكون تامّة - بأن تكون نسبة تقييديّة - ..فحمليّة
- كـ«الحيوان الناطق جسم ضاحك»
وإن كانت ممّا يصح أن تكون تامّة..فإمّا
أن توجد في أحد طرفيها..فحمليّة
- كـ«زيد أبوه قائم»
أو توجد فيهما معا..فإمّا
أن تكون ملحوظة إجمالا..فحمليّة
- كـ«زيد قائم ينافيه زيد ليس بقائم»
أو تكون ملحوظة تفصيلا..فشرطيّة
- كـ«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».
٢ - فظهر أنّ..
أطراف الحمليّة إمّا مفردة بالفعل أو بالقوّة
- فالمشتمل على النسبة التقييديّة مطلقا أو الخبرية إذا كانت ملحوظة إجمالا مما يمكن أن يوضع موضعه مفرد، لأنّ دلالته إجماليّة
وأطراف الشرطيّة لا يمكن وضع المفردات في مواضعها
- إذ لا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية على التفصيل
فإن شئتَ..
قلت في تقسيم القضيّة: «طرفاها إمّا أن يكونا
مفردين بالفعل أو بالقوّة
أو لا»
أو قُلتَ: «كلّ واحد من طرفيها إمّا أن يكون
مشتملا على نسبة تامّة ملحوظة تفصيلا
أو لا».

الفصل الأوّل: الحمليّة

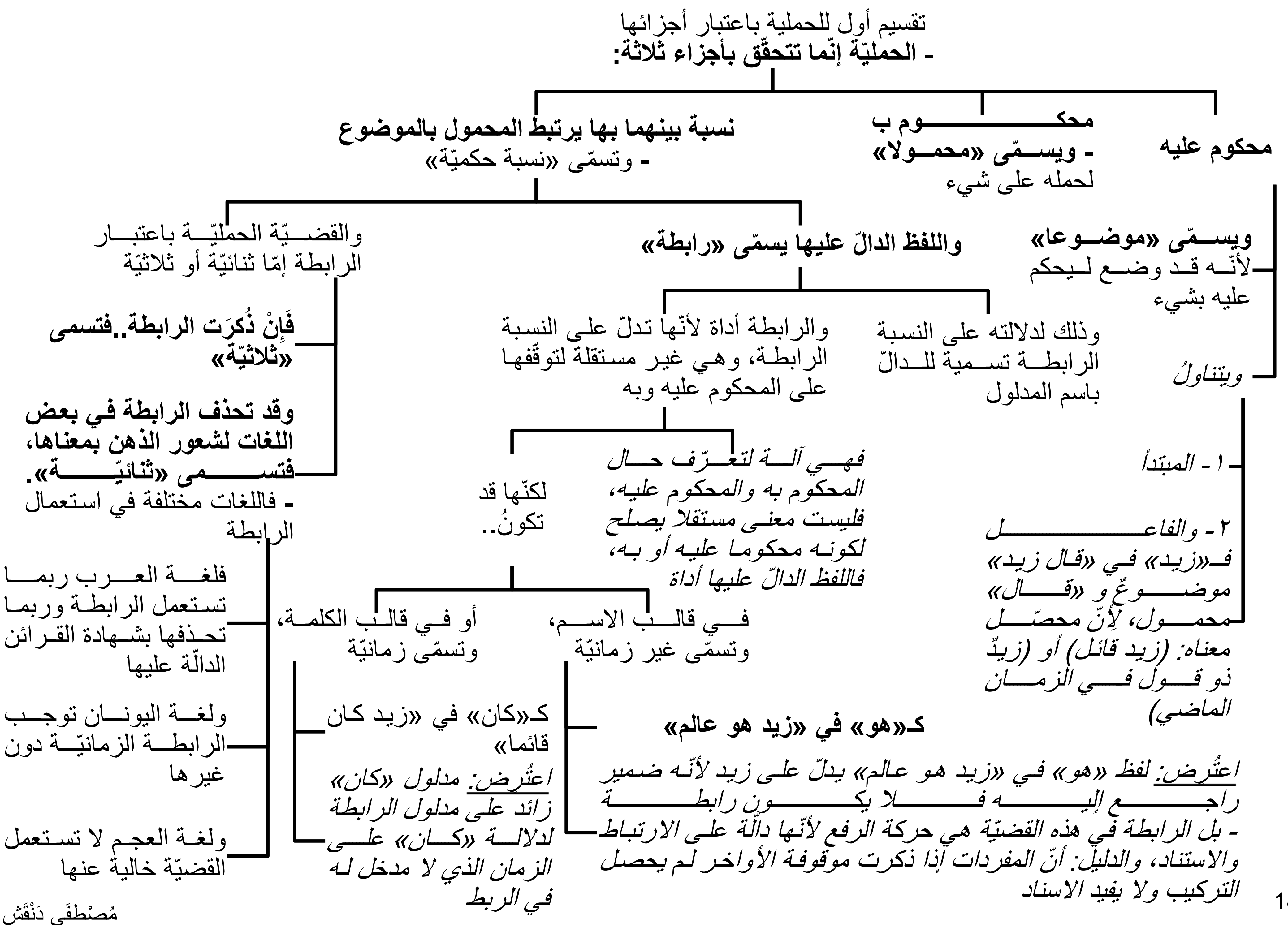
خريطة إجمالية



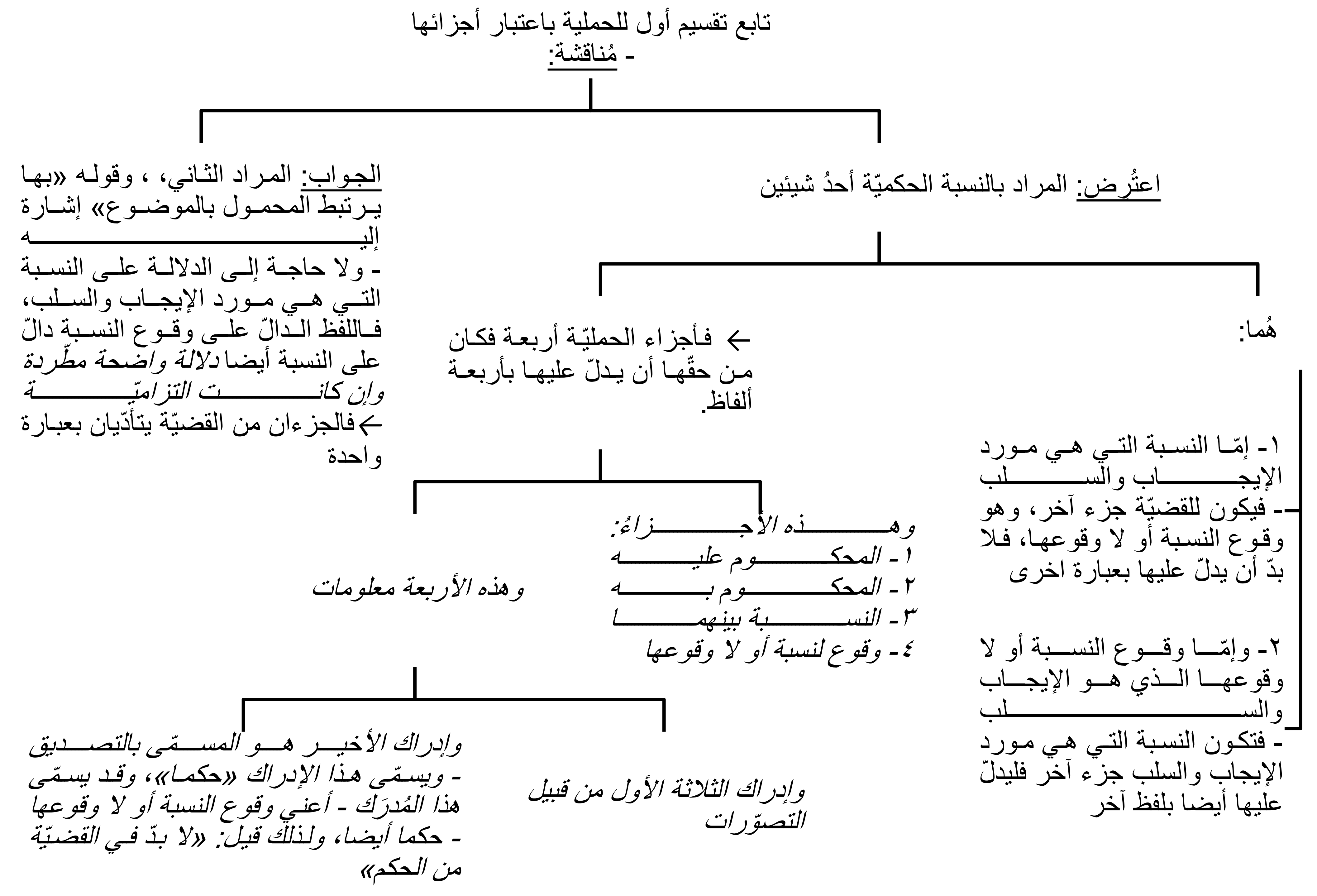
تمهيدُ: قـدّمها علـى الشـرطيّات لبسـاطتها، والبسـيط مقـدّم علـى المركّـب طبعـا.
- فالحمليّة وإن كانت مركّبة في نفسها إلّا أنّها تقع جزء للشرطيّة، فتكون بسيطة بالقياس إليها - أي تكون أقلّ أجزاء منها -.

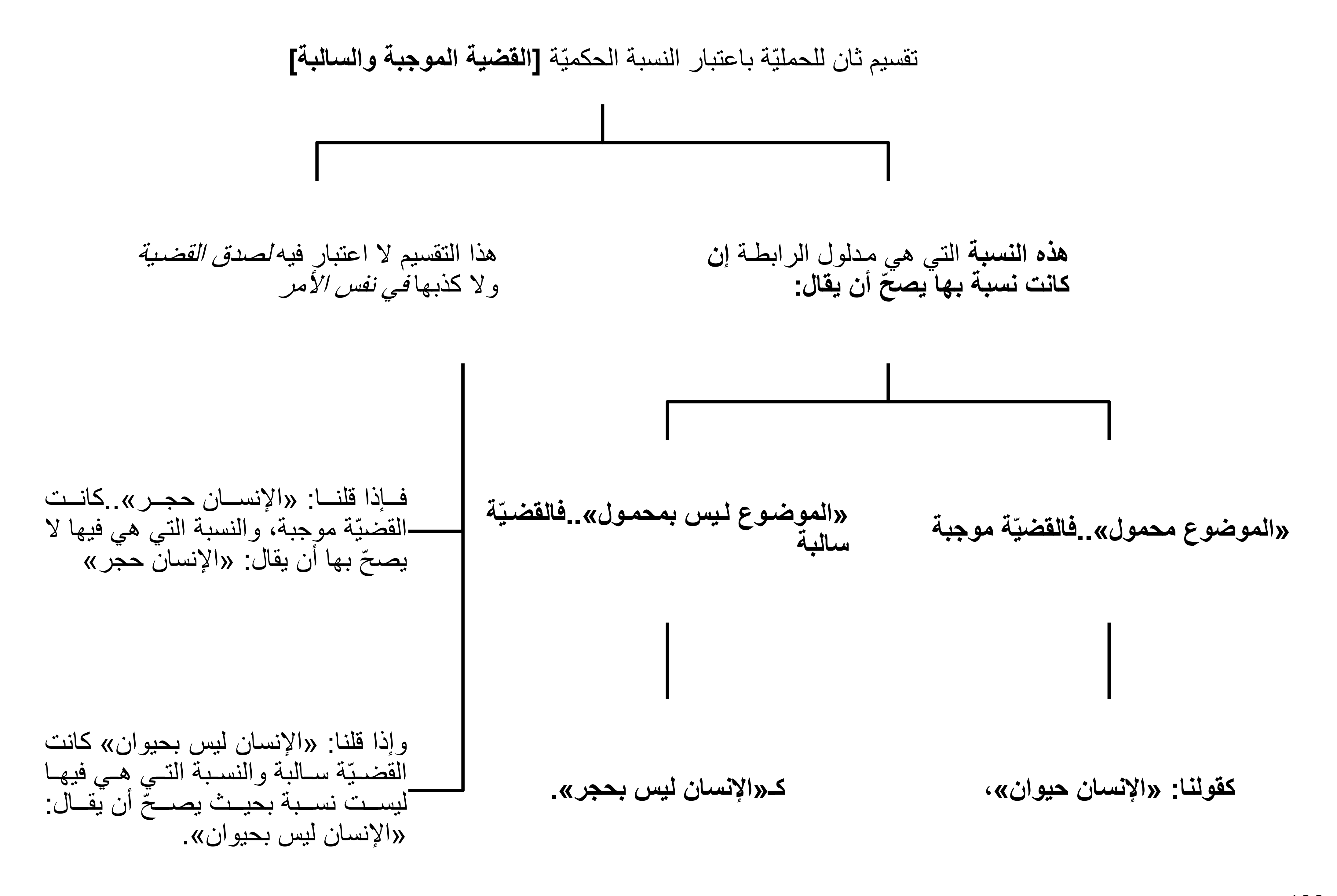
ولا نعني أنّ الحمليّة بجميع أجزائها تقع جزء للشرطيّة، إذ أطرافُ الشرطيّات لا حكم فيها - بل نعني أنّ الحمليّة كانت قضيّة بالقوّة القريبة من الفعل، فكأنّها بتمامها جزء منها، فاستحقّت بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطيّات

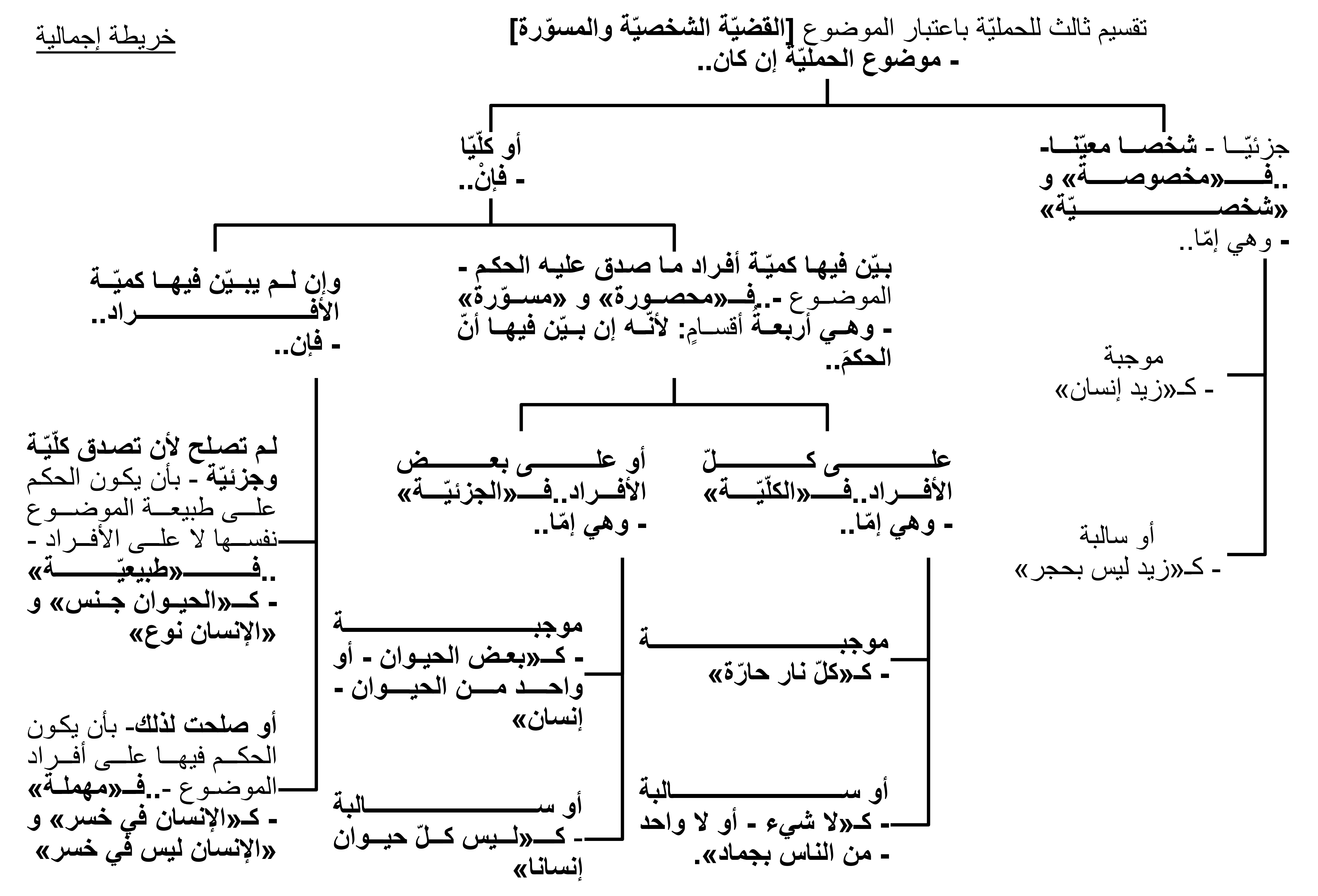
البحث الأوّل:
أجزاء الحملية وأقسامها:



تقسيم أول للحملية باعتبار أجزائها
- الحمليّة إنّما تتحقّق بأجزاء ثلاثة:
محكوم عليه
محكوم به
- ويسمّى «محمولا» لحمله على شيء
نسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع
- وتسمّى «نسبة حكميّة»
ويسمّى «موضوعا» لأنّه قد وضع ليحكم عليه بشيء
ويتناولُ
١ - المبتدأ
٢ - والفاعل
فـ«زيد» في «قال زيد» موضوعٌ و «قال» محمول، لِأنّ محصّل معناه: (زيد قائل) أو (زيدٌ ذو قول في الزمان الماضي)
واللفظ الدالّ عليها يسمّى «رابطة»
وذلك لدلالته على النسبة الرابطة تسمية للدالّ باسم المدلول
والرابطة أداة لأنّها تدلّ على النسبة الرابطة، وهي غير مستقلة لتوقّفها على المحكوم عليه وبه
فهي آلة لتعرّف حال المحكوم به والمحكوم عليه، فليست معنى مستقلا يصلح لكونه محكوما عليه أو به، فاللفظ الدالّ عليها أداة
لكنّها قد تكونُ..
في قالب الاسم، وتسمّى غير زمانيّة
كـ«هو» في «زيد هو عالم»
اعتُرِض: لفظ «هو» في «زيد هو عالم» يدلّ على زيد لأنّه ضمير راجع إليه فلا يكون رابطة
- بل الرابطة في هذه القضيّة هي حركة الرفع لأنّها دالّة على الارتباط والاستناد، والدليل: أنّ المفردات إذا ذكرت موقوفة الأواخر لم يحصل التركيب ولا يفيد الاسناد
أو في قالب الكلمة، وتسمّى زمانيّة
كـ«كان» في «زيد كان قائما»
اعتُرِض: مدلول «كان» زائد على مدلول الرابطة لدلالة «كان» على الزمان الذي لا مدخل له في الربط
والقضيّة الحمليّة باعتبار الرابطة إمّا ثنائيّة أو ثلاثيّة
فَإِنْ ذُكِرَت الرابطة..فتسمى «ثلاثيّة»
وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، فتسمى «ثنائيّة».
- فاللغات مختلفة في استعمال الرابطة
فلغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة القرائن الدالّة عليها
ولغة اليونان توجب الرابطة الزمانيّة دون غيرها
ولغة العجم لا تستعمل القضيّة خالية عنها


تابع تقسيم أول للحملية باعتبار أجزائها
- مُناقشة:
اعتُرِض: المراد بالنسبة الحكميّة أحدُ شيئين
هُما:
١- إمّا النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب
- فيكون للقضيّة جزء آخر، وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها، فلا بدّ أن يدلّ عليها بعبارة اخرى
٢- وإمّا وقوع النسبة أو لا وقوعها الذي هو الإيجاب والسلب
- فتكون النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب جزء آخر فليدلّ عليها أيضا بلفظ آخر
← فأجزاء الحمليّة أربعة فكان من حقّها أن يدلّ عليها بأربعة ألفاظ.
وهذه الأجزاءُ:
١- المحكوم عليه
٢- المحكوم به
٣- النسبة بينهما
٤- وقوع لنسبة أو لا وقوعها
وهذه الأربعة معلومات
وإدراك الثلاثة الأول من قبيل التصوّرات
وإدراك الأخير هو المسمّى بالتصديق
- ويسمّى هذا الإدراك «حكما»، وقد يسمّى هذا المُدرَك - أعني وقوع النسبة أو لا وقوعها - حكما أيضا، ولذلك قيل: «لا بدّ في القضيّة من الحكم»
الجواب: المراد الثاني، ، وقوله «بها يرتبط المحمول بالموضوع» إشارة إليه
- ولا حاجة إلى الدلالة على النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب، فاللفظ الدالّ على وقوع النسبة دالّ على النسبة أيضا دلالة واضحة مطّردة وإن كانت التزاميّة
←فالجزءان من القضيّة يتأدّيان بعبارة واحدة

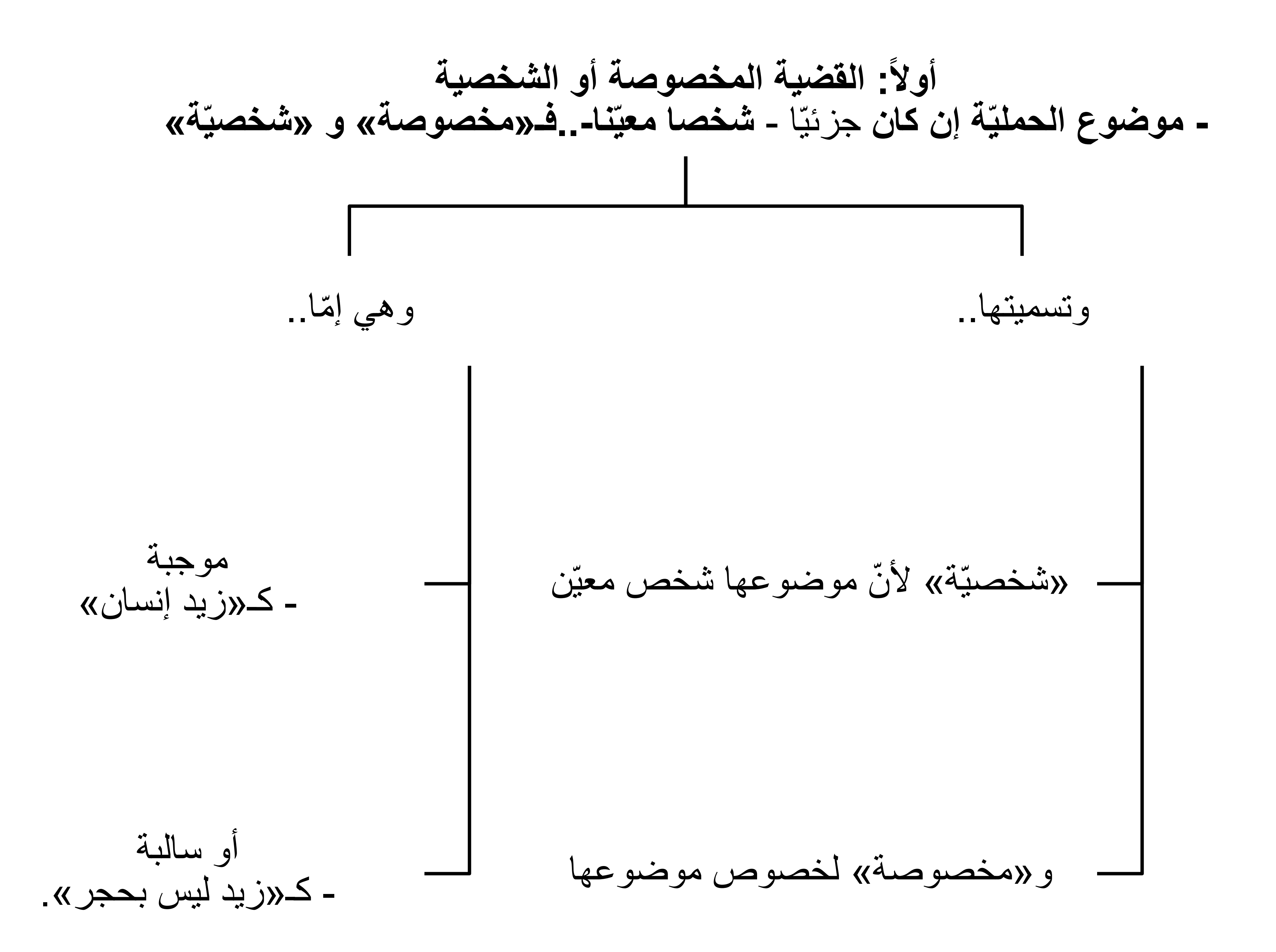

تقسيم ثان للحمليّة باعتبار النسبة الحكميّة **[القضية الموجبة والسالبة]**
هذه النسبة التي هي مدلول الرابطة **إن كانت نسبة بها يصحّ أن يقال:**
هذا التقسيم لا اعتبار فيه *لصدق القضية* ولا كذبها *في نفس الأمر*
«الموضوع محمول»..فالقضيّة موجبة
«الموضوع ليس بمحمول»..فالقضيّة سالبة
فإذا قلنا: «الإنسان حجر»..كانت القضيّة موجبة، والنسبة التي هي فيها لا يصحّ بها أن يقال: «الإنسان حجر»
كقولنا: «الإنسان حيوان»،
كـ«الإنسان ليس بحجر».
وإذا قلنا: «الإنسان ليس بحيوان» كانت القضيّة سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصحّ أن يقال: «الإنسان ليس بحيوان».

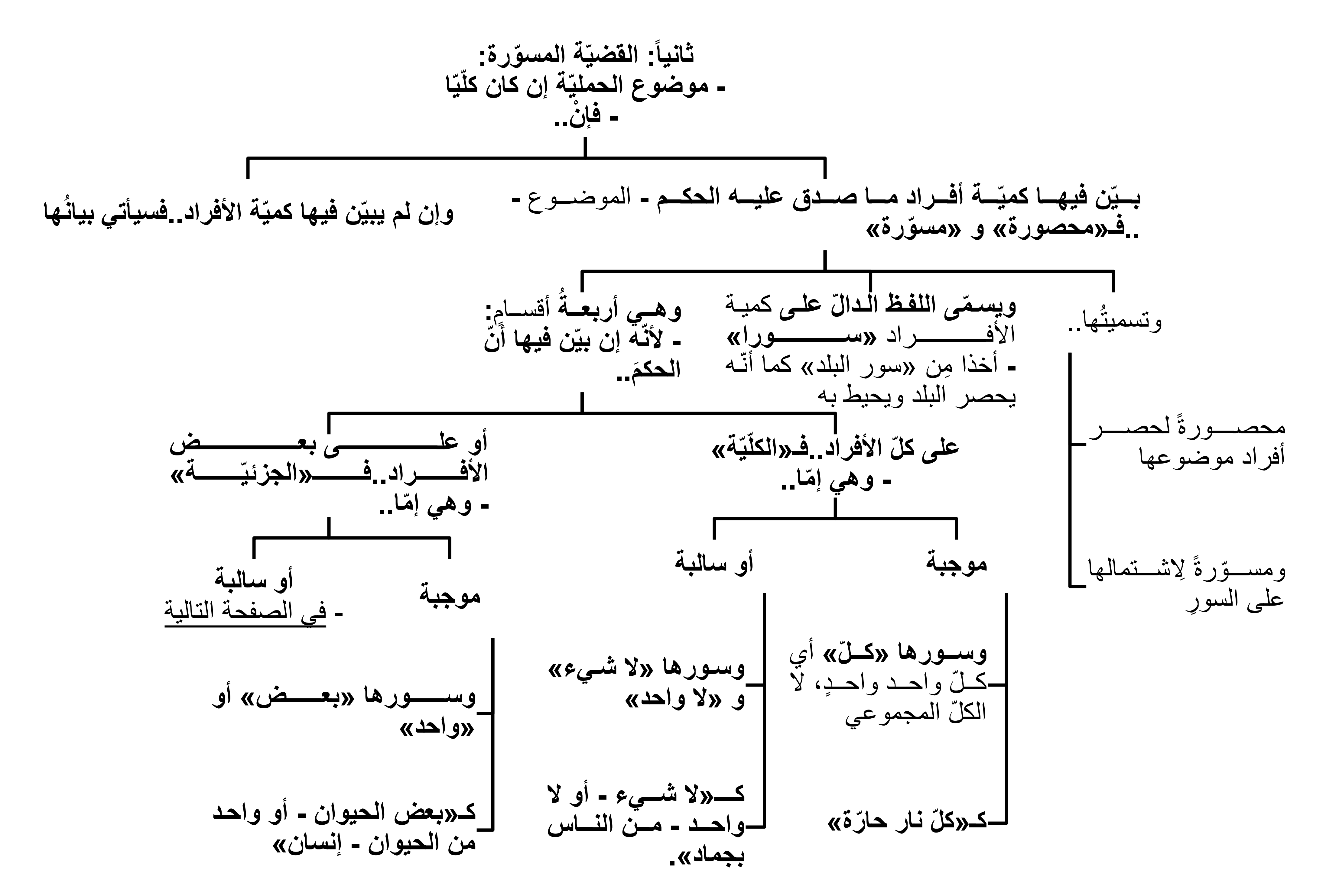


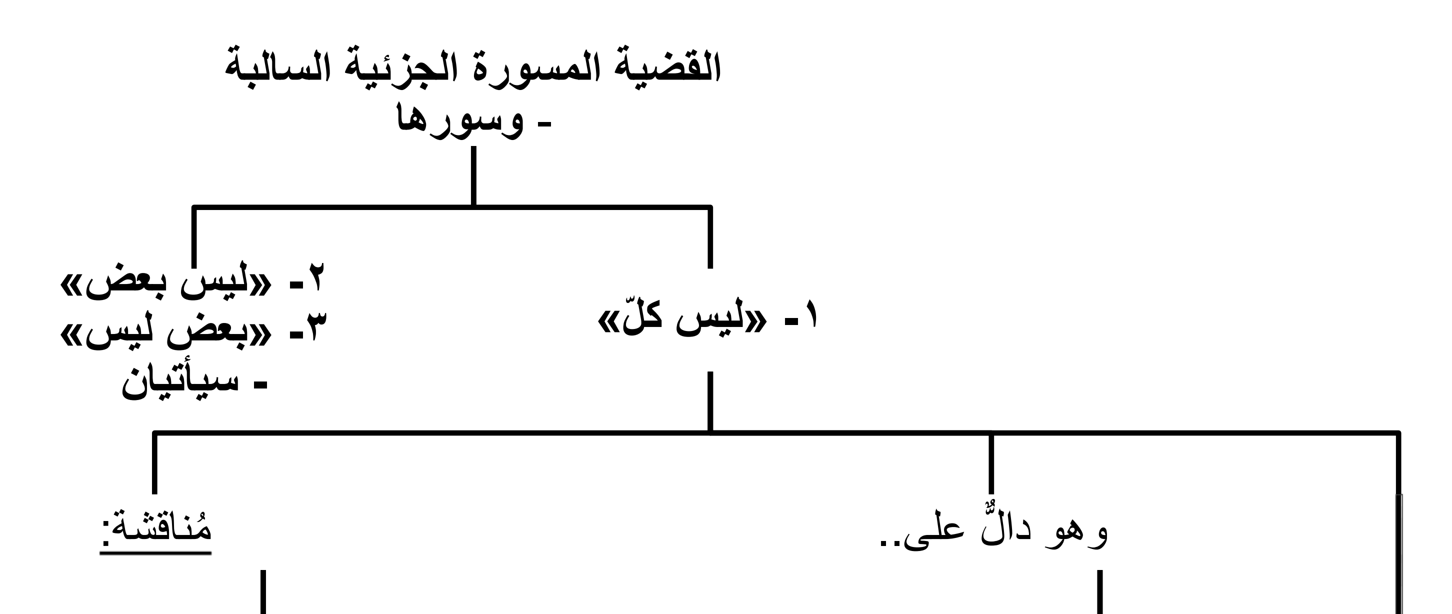
خريطة إجمالية
تقسيم ثالث للحمليّة باعتبار الموضوع [القضيّة الشخصيّة والمسوّرة]
- موضوع الحمليّة إن كان..
جزئيّا - شخصا معيّنا- ..فـ«مخصوصة» و «شخصيّة»
- وهي إمّا..
موجبة
- كـ«زيد إنسان»
أو سالبة
- كـ«زيد ليس بحجر»
أو كلّيّا
- فإنْ..
بيّن فيها كميّة أفراد ما صدق عليه الحكم - الموضوع -..فـ«محصورة» و «مسوّرة»
- وهي أربعة أقسامٍ: لأنّه إن بيّن فيها أنّ الحكمَ..
على كلّ الأفراد..فـ«الكلّيّة»
- وهي إمّا..
موجبة
- كـ«كلّ نار حارّة»
أو سالبة
- كـ«لا شيء - أو لا واحد - من الناس بجماد».
أو على بعض الأفراد..فـ«الجزئيّة»
- وهي إمّا..
موجبة
- كـ«بعض الحيوان - أو واحد من الحيوان - إنسان»
أو سالبة
- كـ«ليس كلّ حيوان إنسانا»
وإن لم يبيّن فيها كميّة الأفراد..
- فإن..
لم تصلح لأن تصدق كلّيّة وجزئيّة - بأن يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الأفراد - ..فـ«طبيعيّة»
- كـ«الحيوان جنس» و «الإنسان نوع»
أو صلحت لذلك- بأن يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع -..فـ«مهملة»
- كـ«الإنسان في خسر» و «الإنسان ليس في خسر»

أولاً: القضية المخصوصة أو الشخصية

- موضوع الحمليّة إن كان جزئيّا **- شخصا معيّنا- ..فـ«مخصوصة» و «شخصيّة»**




ثانياً: القضيّة المسوّرة:
- موضوع الحمليّة إن كان كلّيّا
- فإنْ..
بيّن فيها كميّة أفراد ما صدق عليه الحكم - الموضوع - ..فـ«محصورة» و «مسوّرة»
وإن لم يبيّن فيها كميّة الأفراد..فسيأتي بيانُها
وتسميتُها..
محصورةً لحصر أفراد موضوعها
ومسوّرةً لِاشتمالها على السورِ
ويسمّى اللفظ الدالّ على كمية الأفراد «سورا»
- أخذا مِن «سور البلد» كما أنّه يحصر البلد ويحيط به
وهي أربعةُ أقسامٍ:
- لأنّه إن بيّن فيها أنّ الحكمَ..
على كلّ الأفراد..فـ«الكلّيّة»
- وهي إمّا..
موجبة
وسورها «كلّ» أي كلّ واحد واحدٍ، لا الكلّ المجموعي
كـ«كلّ نار حارّة»
أو سالبة
وسورها «لا شيء» و «لا واحد»
كـ«لا شيء - أو لا واحد - من الناس بجماد».
أو على بعض الأفراد..فـ«الجزئيّة»
- وهي إمّا..
موجبة
وسورها «بعض» أو «واحد»
كـ«بعض الحيوان - أو واحد من الحيوان - إنسان»
أو سالبة
- في الصفحة التالية



كـ«ليس كلّ حيوان إنسانا»

وهو دالٌّ على..

رفع الإيجاب الكلّي بالمطابقة

- لِأنّا إذا قلنا: «كلّ حيوان إنسان» فمعناه ثبوت الإنسان لكلّ واحد واحد من أفراد الحيوان، وهو الإيجاب الكلّي

- وإذا قلنا: «ليس كلّ حيوان إنسانا» كان مفهومه الصريح أنّه ليس يثبت الإنسان لكلّ واحد واحدٍ من أفراد الحيوان، وهو رفع الإيجاب الكلّيِّ

والسلب الجزئيّ بالالتزام

- لأنّه إذا ارتفع الإيجاب الكلّيّ، فإمّا أن يكون المحمولُ..

١- مسلوبا عن كلّ واحد واحد وهو السلب الكلّيّ

٢- أو مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض

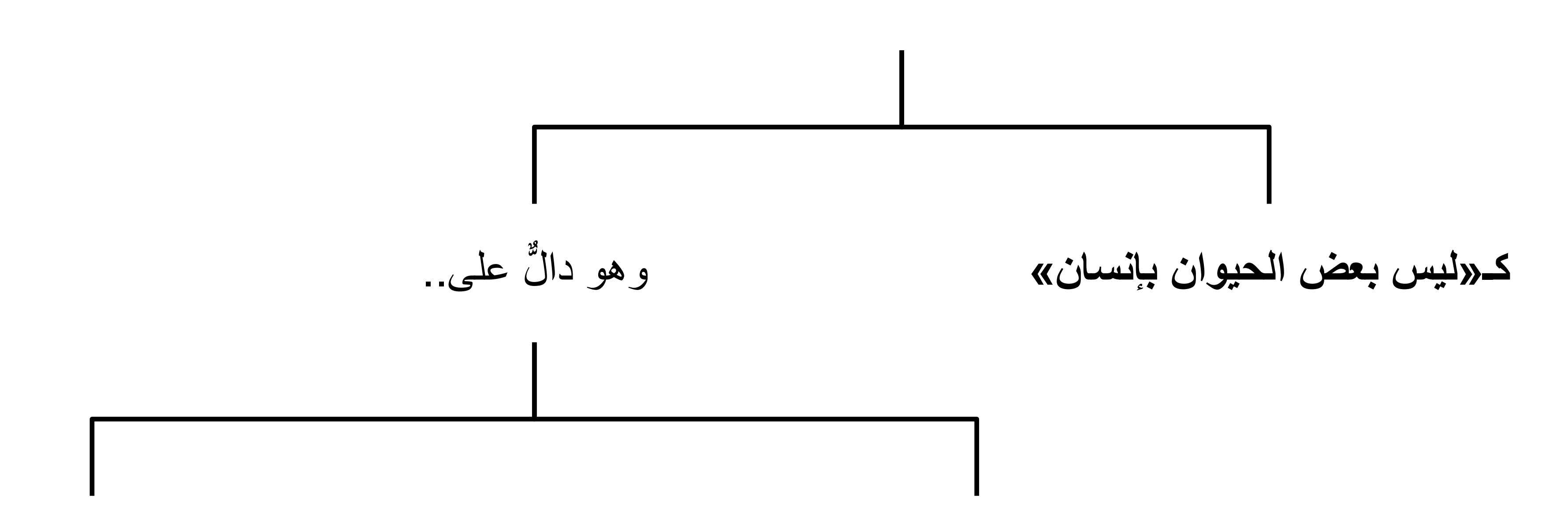
- وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئيّ جزماً بالالتزامِ

مُناقشة:

اعتُرِضَ: مفهوم «ليس كلّ» - وهو رفع الإيجاب الكلّيّ - أعمّ من السلب الكلّيّ والسلب عن البعض - أي السلب الجزئيّ -.
- فلا يكون دالّا على السلب الجزئيّ بالالتزام، لأنّ العامّ لا دلالة له على الخاصّ بإحدى الدلالات الثلاث.

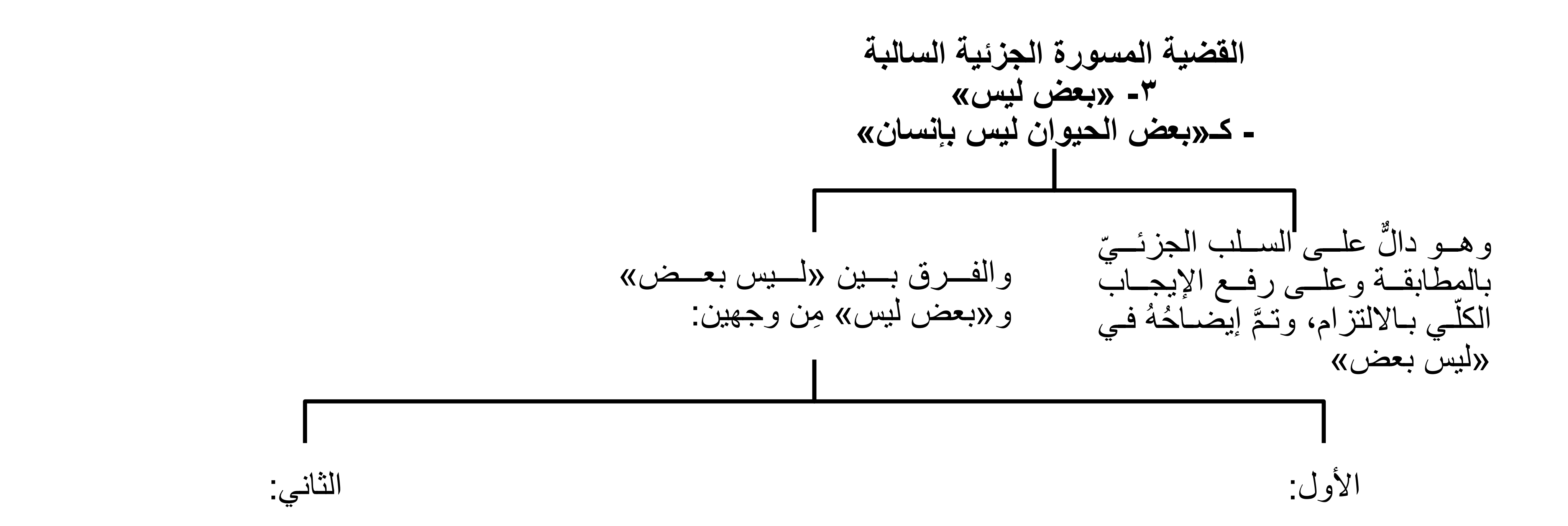
الجواب: رفع الإيجاب الكلّي ليس أعمّ من السلب الجزئيّ، بل أعمّ من السلب عن الكلّ والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض.
- والسلب الجزئيّ هو السلب عن البعض سواء كان مع الإيجاب للبعض الآخر أو لا يكون، فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب الكلّي، فيكون لازما لهما

القضية المسورة الجزئية السالبة
٢- «ليس بعض»



السلب الجزئيّ بالمطابقة
- لأنّا إذا قلنا «ليس بعض الحيوان إنسانا»..فمفهومه الصريح سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان للتصريح بالبعض وإدخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئيّ

ورفع الإيجاب الكلّي بالالتزامِ
- لِأنّ المحمول إذا كان مسلوبا عن بعض الأفراد..لا يكون ثابتا لكلّ الأفراد، فيكون الإيجاب الكلّيّ مرتفعا

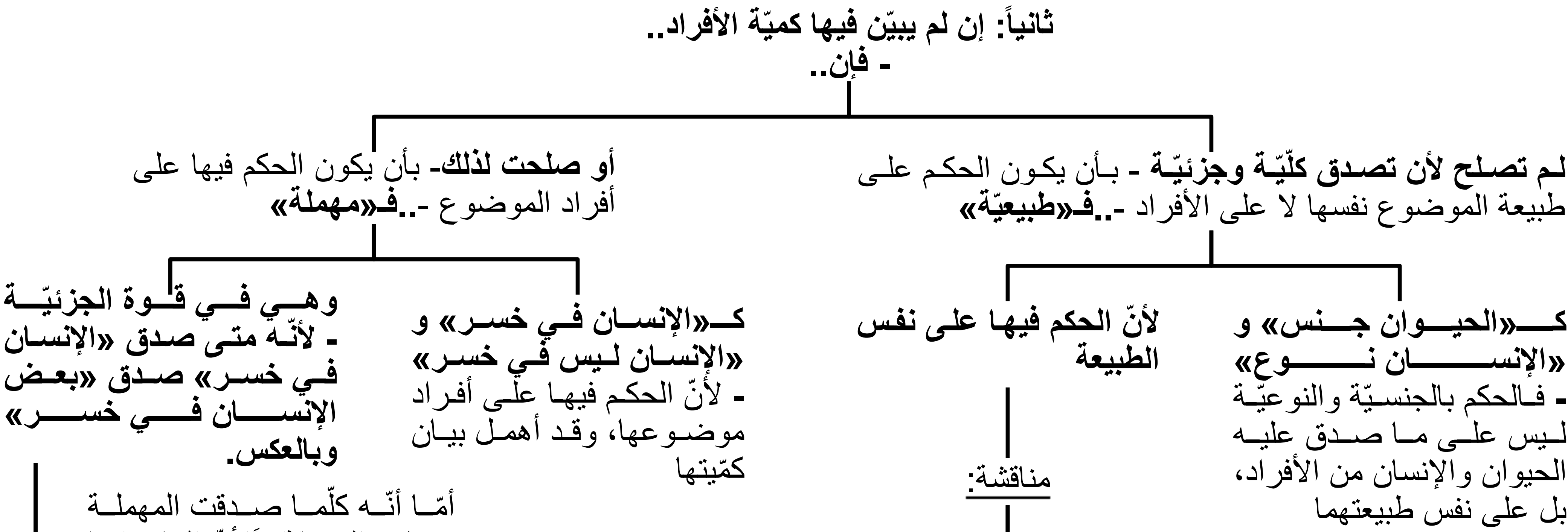


«ليس بعض» كـ«ليس بعض الحيوان بإنسان» فإنْ..
١- أردت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع.كان سلبا جزئيّا
٢- أو أردت به سلب القضيّة على معنى أنّها ليست بمتحقّقة في نفس الأمر..كان سلبا كلّيّا لأنّ سلب الإيجاب الجزئيّ يستلزم السلب الكلّيّ
← فعلى هذا «ليس كلّ» يحتمل أن يكون سلبا كلّيا بأن يقصد بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع المذكور - وهو كلّ واحد واحد - وأن يكون سلبا جزئيّا بأن يقصد به سلب القضيّة كما حقّقه الشارح في الشرح حيث بيّن أنّ «ليس كلّ» تدلّ على رفع الإيجاب

«بعض ليس» البعض ليس واقعا في سياق النفي، بل السلب إنّما هو وارد عليه

«بعض ليس» قد يذكر للإيجاب العدوليّ حتّى إذا قيل: «بعض الحيوان ليس بإنسان» أريد إثبات اللاإنسانيّة لبعض الحيوان لا سلب الإنسانيّة عنه

بخلاف «ليس بعض» إذ لا يمكن تصوّر الإيجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع



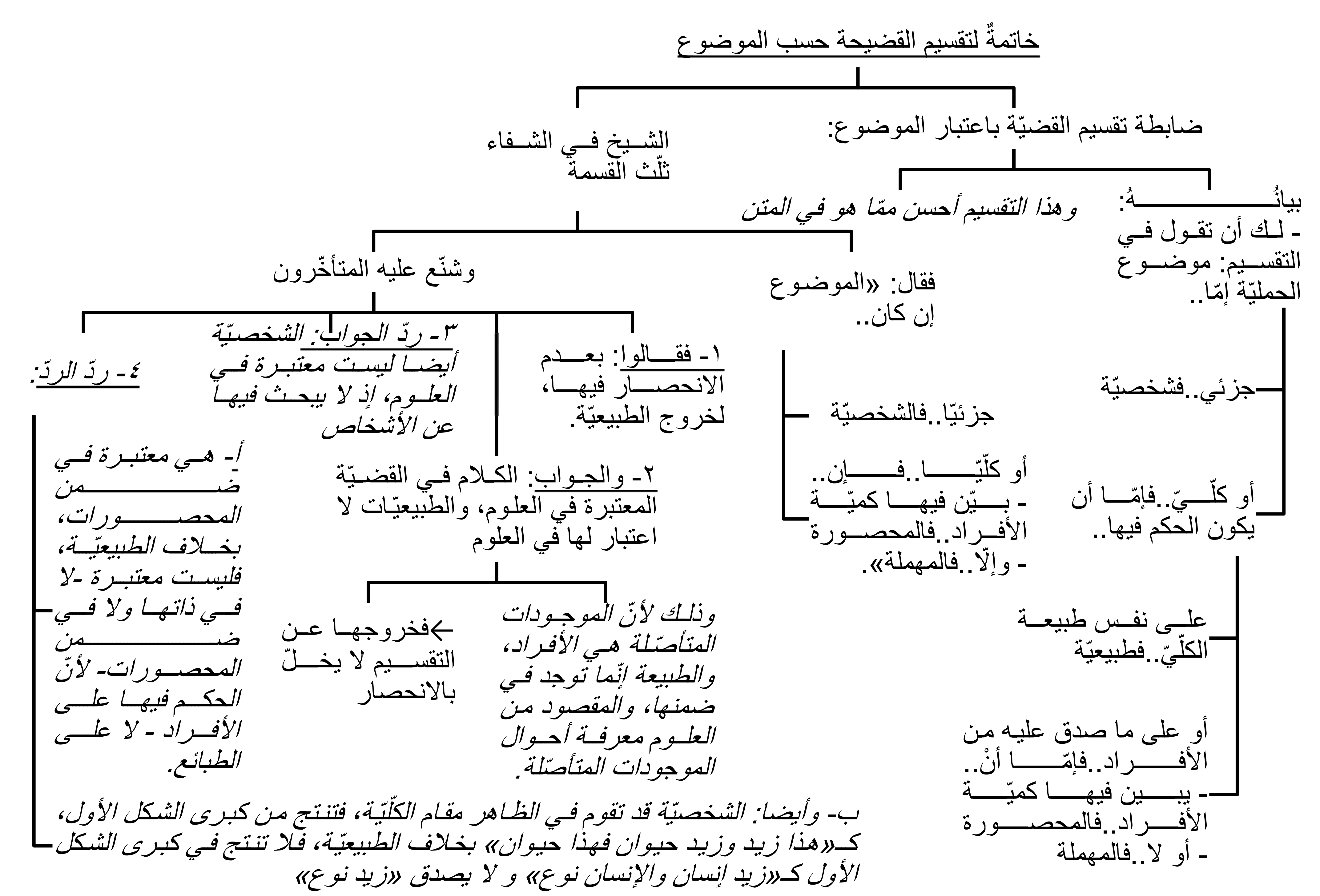
زعم بعضهم أنّ مثل هذه القضايا تسمّى «عامّة» - لأنّ الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم، فـ«الحيوان» من حيث أنّه عامّ موصوف بالجنسيّة و «الإنسان» بقيد عمومه موصوف بالنوعيّة؛ ومثّلوا للطبيعيّة بنحو قولنا: «الإنسان حيوان ناطق»، فزادوا في القضايا قسما خامسا.

والحقّ أنّ تلك القضايا أيضا طبيعيّة، لأنّ المحكوم عليه بالجنسيّة هو طبيعة الحيوان وحدها، فالمحكوم عليه هنا ما يفهم من لفظ «الحيوان» وهو الطبيعة وحدها، وإن كان ثبوت الجنسيّة لها في نفس الأمر باعتبار كلّيّتها، كما أنّ المحكوم عليه بالضحك في قولنا: «الإنسان ضاحك» هو طبيعة الإنسان، وإن كان ثبوت الضحك لها في نفس الأمر باعتبار كونها متعجّبة

- فالقيد المعتبر في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الأمر لا يجب أن يلاحظ في الحكم ثبوته له، ولو لوحظ لم تنحصر القضيّة في خمسة ولا في ستّة، لأنّ القيود المعتبرة حينئذ غير محصورة في عدد؛ فالحقّ انحصار القضيّة في الأقسام الأربعة

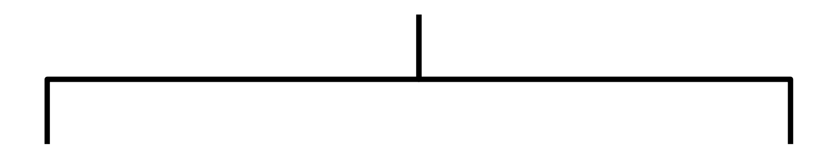
أمّا أنّه كلّما صدقت المهملة صدقت الجزئيّة..فَلِأنّ الحكم فيها على أفراد الموضوع، ومتى صدق الحكم على أفراد الموضوع..فإمّا أن..
١- يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد
٢- أو على بعضها
- وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الأفراد وهو الجزئيّ

وأمّا بالعكس..فَلِأنّه متى صدق الحكم على بعض الأفراد..صدق الحكم على الأفراد مطلقا وهو المهملة


خاتمةٌ لتقسيم القضيحة حسب الموضوع
ضابطة تقسيم القضيّة باعتبار الموضوع:
بيانُـــــــــــــهُ:
- لـك أن تقـول فـي التقسـيم: موضـوع الحمليّة إمّا..
جزئي..فشخصيّة
أو كلّــيّ..فإمّــا أن يكون الحكم فيها..
علـى نفـس طبيعـة الكلّيّ..فطبيعيّة
أو على ما صدق عليه من الأفــراد..فإمّــا أنْ..
- يبــين فيهــا كميّـــة الأفــراد..فالمحصــورة
- أو لا..فالمهملة
وهذا التقسيم أحسن ممّا هو في المتن
الشـيخ فـي الشـفاء ثلّث القسمة
فقال: «الموضوع إن كان..
جزئيّا..فالشخصيّة
أو كلّيّــا..فــإن..
- بــيّن فيهــا كميّــة الأفــراد..فالمحصــورة
- وإلّا..فالمهملة».
وشنّع عليه المتأخّرون
١- فقــالوا: بعــدم الانحصــار فيهــا، لخروج الطبيعيّة.
٢- والجـواب: الكـلام فـي القضـيّة المعتبرة في العلوم، والطبيعيّات لا اعتبار لها في العلوم
وذلـك لأنّ الموجـودات المتأصّـلة هـي الأفـراد، والطبيعة إنّما توجد في ضمنها، والمقصود من العلـوم معرفـة أحـوال الموجودات المتأصّلة.
←فخروجهـا عـن التقسـيم لا يخـلّ بالانحصار
٣- ردّ الجواب: الشخصيّة أيضـا ليسـت معتبـرة فـي العلـوم، إذ لا يبحـث فيهـا عن الأشخاص
٤- ردّ الردّ:
أ- هـي معتبـرة فـي ضـــــمن المحصـــورات، بخـلاف الطبيعيّـة، فليسـت معتبـرة -لا فــي ذاتهـا ولا فـي ضـــــمن المحصـورات- لأنّ الحكـم فيهـا علـى الأفـراد - لا علــى الطبائع.
ب- وأيضا: الشخصيّة قد تقوم في الظاهر مقام الكلّيّة، فتنتج من كبرى الشكل الأول، كـ«هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان» بخلاف الطبيعيّة، فلا تنتج في كبرى الشكل الأول كـ«زيد إنسان والإنسان نوع» و لا يصدق «زيد نوع»

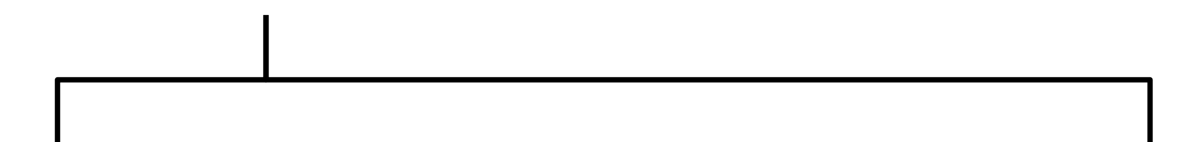
البحث الثاني:
تحقيق المحصورات الأربع

أولاً: عادة القوم في تحقيق المحصورات التعبير عن الموضوع بـ«ج» وعن المحمول بـ«ب»، فإذا قالوا: «كلّ ج ب» فكأنّهم قالوا: «كلّ موضوع محمول»



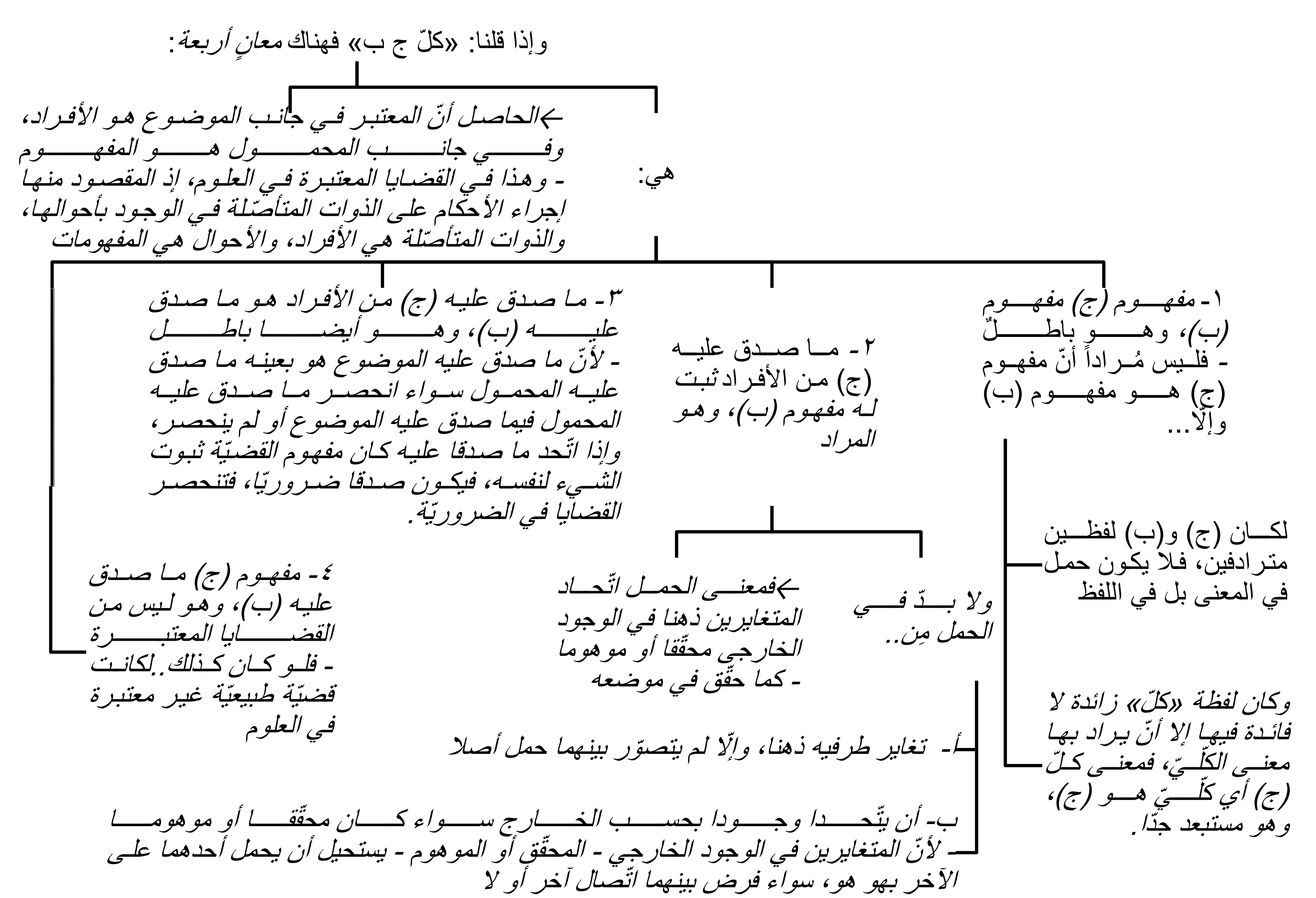
وفعلوا ذلك لفائدتين:

وإذا قلنا: «كلّ ج ب» فهناك *معانٍ أربعة*:
- سيأتي بيانُها



١- الاختصار

٢- دفع توهّم الانحصار
- فلو وضعوا للكليّة مثلا «كلّ إنسان حيوان» وأجروا عليه الأحكام..أمكن أن يذهب الوهمُ إلى أنّ تلك الأحكام إنّما هي في هذه المادّة دون الموجبات الكلّيّات الاخر
- فتصوّروا مفهوم القضيّة وجرّدوها عن الموادّ، وعبّروا عن طرفيها بـ«ج» و«ب» تنبيها على أنّ الأحكام الجارية عليها شاملة لجميع جزئيّاتها، فمباحث هذا الفنّ قوانين كلّيّة منطبقة على جميع الجزئيّات



وإذا قلنا: «كلّ ج ب» فهناك معانٍ أربعة:
هي:
←الحاصل أنّ المعتبر في جانب الموضوع هو الأفراد، وفي جانب المحمول هو المفهوم
- وهذا في القضايا المعتبرة في العلوم، إذ المقصود منها إجراء الأحكام على الذوات المتأصّلة في الوجود بأحوالها، والذوات المتأصّلة هي الأفراد، والأحوال هي المفهومات
١- مفهوم (ج) مفهوم (ب)، وهو باطلٌ
- فليس مُراداً أنّ مفهوم (ج) هو مفهوم (ب) وإلّا...
لكان (ج) و(ب) لفظين مترادفين، فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ
وكان لفظة «كلّ» زائدة لا فائدة فيها إلا أنّ يراد بها معنى الكلّيّ، فمعنى كلّ (ج) أي كلّيّ هو (ج)، وهو مستبعد جدّا.
٢- ما صدق عليه (ج) من الأفراد ثبت له مفهوم (ب)، وهو المراد
ولا بدّ في الحمل مِن..
←فمعنى الحمل اتّحاد المتغايرين ذهنا في الوجود الخارجي محقّقا أو موهوما
- كما حقّق في موضعه
أ- تغاير طرفيه ذهنا، وإلّا لم يتصوّر بينهما حمل أصلا
ب- أن يتّحدا وجودا بحسب الخارج سواء كان محقّقا أو موهوما
- لأنّ المتغايرين في الوجود الخارجي - المحقّق أو الموهوم - يستحيل أن يحمل أحدهما على الآخر بهو هو، سواء فرض بينهما اتّصال آخر أو لا
٣- ما صدق عليه (ج) من الأفراد هو ما صدق عليه (ب)، وهو أيضا باطل
- لأنّ ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء انحصر ما صدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع أو لم ينحصر، وإذا اتّحد ما صدقا عليه كان مفهوم القضيّة ثبوت الشيء لنفسه، فيكون صدقا ضروريّا، فتنحصر القضايا في الضروريّة.
٤- مفهوم (ج) ما صدق عليه (ب)، وهو ليس من القضايا المعتبرة
- فلو كان كذلك..لكانت قضيّة طبيعيّة غير معتبرة في العلوم

ثانياً: مُناقشة:

اعتراضٌ وجوابٌ:

اعتـرُضَ: كما أنّ لـ«ج» اعتبارين كذلك لـ«ب» اعتباران: مفهوم وحقيقة، وما صدق عليه من الأفراد - فلم لا يجوز أن يكون المحمول ما صدق عليه (ب) من الأفراد، لا مفهومه؟ كما أنّ الموضوع كذلك؟ فنقول: (ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول)

الجواب: لو كان كذلك..لكان المحمول ضروريّ الثبوت للموضوع، ضرورة ثبوت الشيء لنفسه، فتنحصر القضايا في الضروريّة، ولم تصدق ممكنة خاصّة أصلا ← فظهر أنّ معنى القضيّة «كلّ ما صدق عليه مفهوم ج من الأفراد فهو مفهوم ب» لا «ما صدق عليه ب».

اعتراضٌ وجوابٌ:

اعتُـرِض: إذا قلنـا «كـلّ ج ب» فإمّا أن يكونَ مفهوم (ج)..

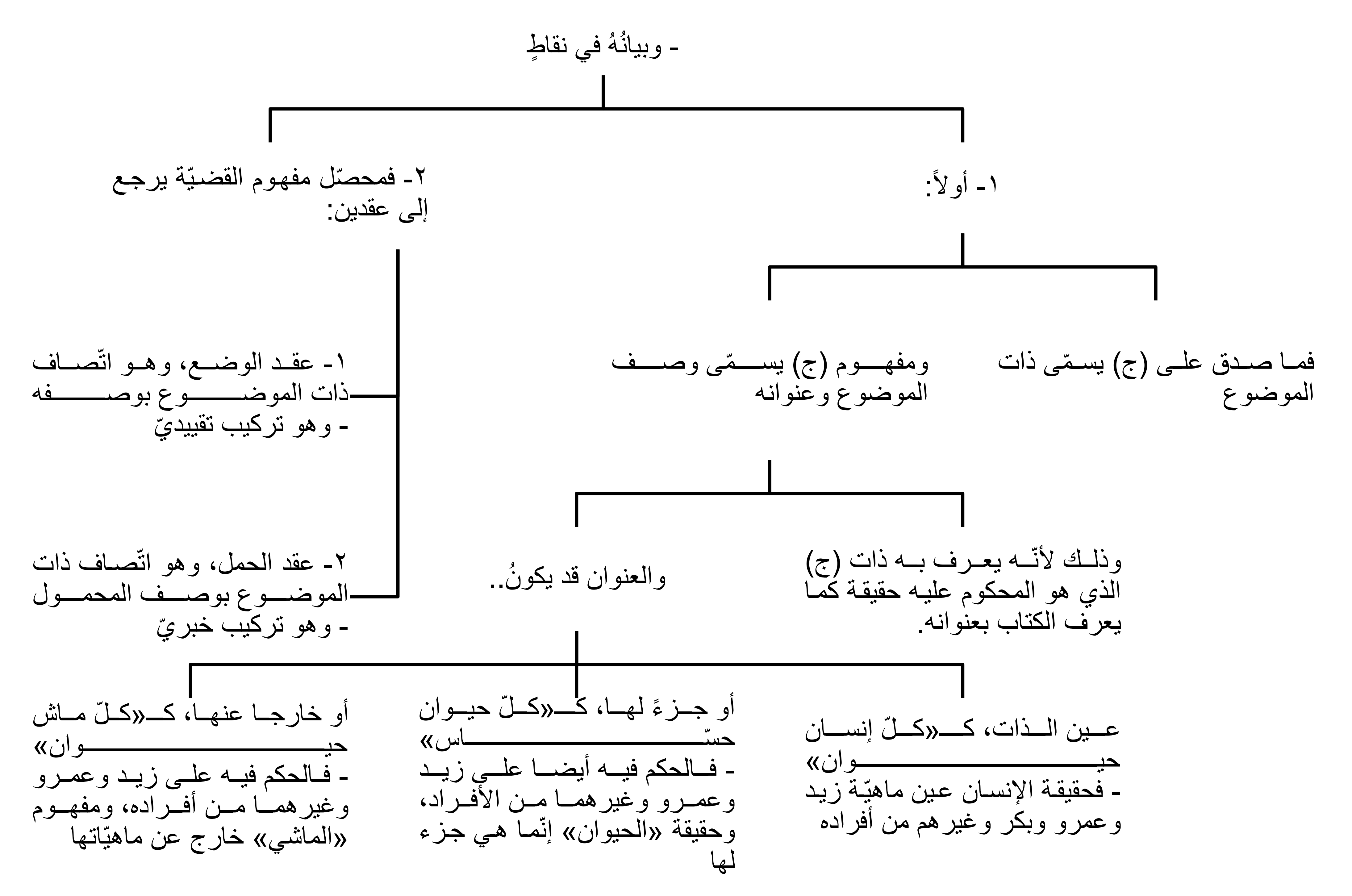
عين مفهوم (ب)..فيلزم ما ذكرتم من أنّ الحمل لا يكون مفيداً

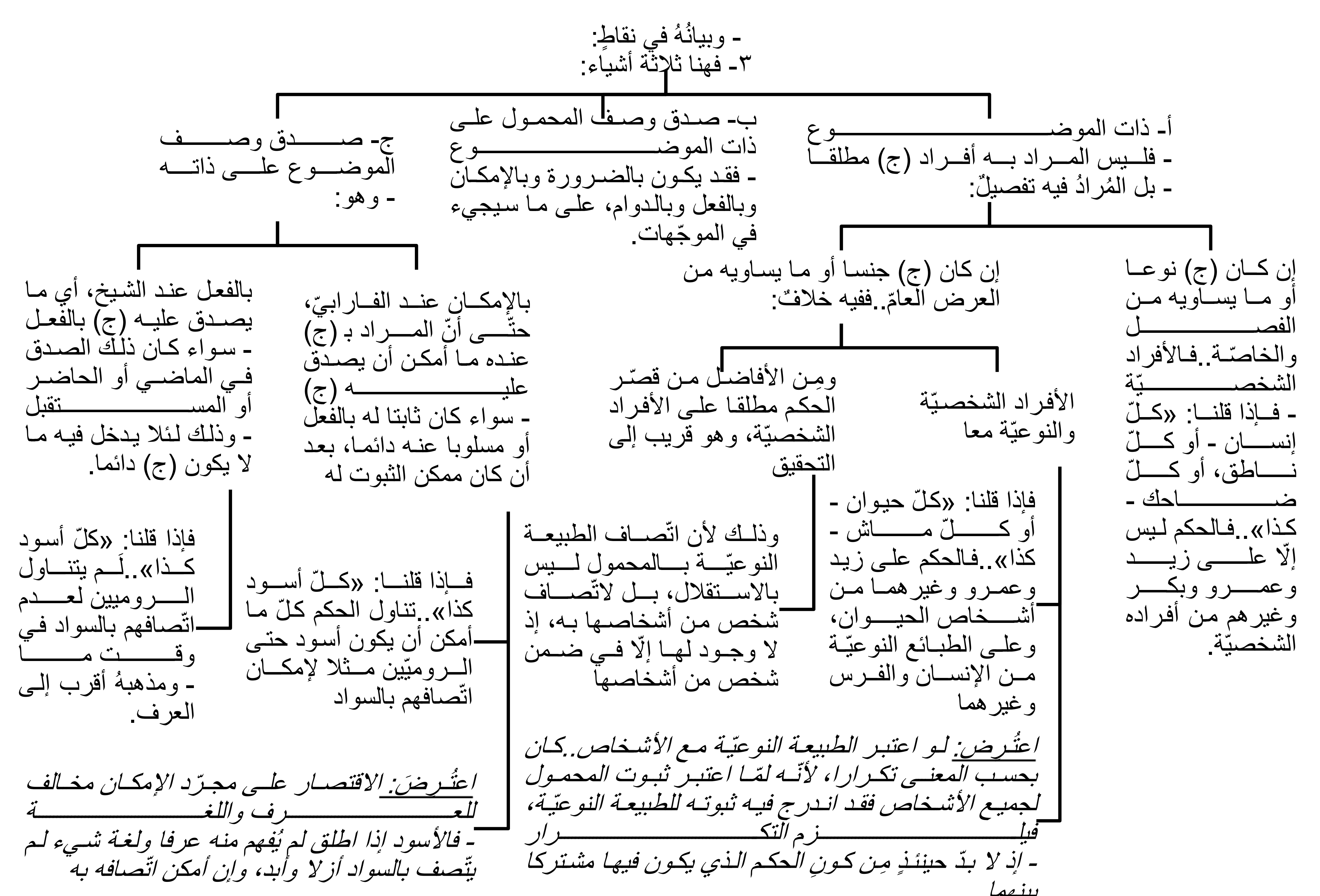
أو غيـره.فيمتنـع أن يقـال: «أحـدهما هـو الآخـر» لاستحالة أن يكون الشيء نفس ما ليس هو هو *إذ لا حمل بحسب المعنى، بل بحسب اللفظ فقط*

١- جواب: قولكم «الحمل محال» يشتمل على الحمل، فيكون إبطالا للشيء بنفسه - وأنّه محال.

ردُّ الجـواب: لا نـدّعي الإيجـاب، بـل نـدّعي *سـالبةً*، أي: إمّـا أنّ الحمـل لـيس بمفيـد، أو أنّـه لـيس بممكن؛ وصدق السالبة لا ينـافي كذب سائر الموجبات

٢- الجـواب الحـقّ: نختـار أنّ مفهوم (ب) غير مفهوم (ج) وإنّما يكون حملـه عليـه محـالا لـو كـان المـراد بـه أن *مفهـوم* (ج) نفس مفهــوم (ب)؛ ولــيس كــذلك - وذلـك لمـا تبـيّن أنّ المـراد «مـا صــدق عليــه *مفهــوم* (ج) مــن *الأفراد* يصدق عليه *مفهوم* (ب)» ويجـوز صـدق الأمـور المتغـايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة، *كصـــدق الإنســـان والضـــاحك والماشـــي علـــى زيـــدٍ* - وبيانُهُ في نقاطٍ سيأتي بيانُها

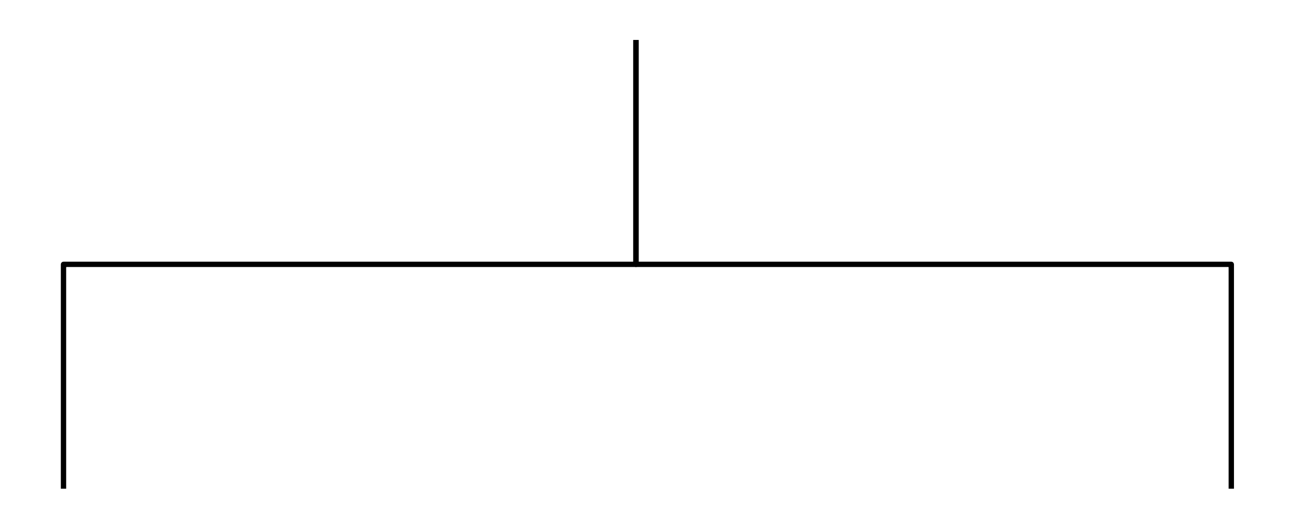

- وبيانُهُ في نقاطٍ
١- أولاً:
فما صدق على (ج) يسمّى ذات الموضوع
ومفهوم (ج) يسمّى وصف الموضوع وعنوانه
وذلك لأنّه يعرف به ذات (ج) الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه.
والعنوان قد يكونُ..
عين الذات، كـ«كلّ إنسان حيوان»
- فحقيقة الإنسان عين ماهيّة زيد وعمرو وبكر وغيرهم من أفراده
أو جزءً لها، كـ«كلّ حيوان حسّاس»
- فالحكم فيه أيضا على زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد، وحقيقة «الحيوان» إنّما هي جزء لها
أو خارجا عنها، كـ«كلّ ماش حيوان»
- فالحكم فيه على زيد وعمرو وغيرهما من أفراده، ومفهوم «الماشي» خارج عن ماهيّاتها
٢- فمحصّل مفهوم القضيّة يرجع إلى عقدين:
١- عقد الوضع، وهو اتّصاف ذات الموضوع بوصفه
- وهو تركيب تقييديّ
٢- عقد الحمل، وهو اتّصاف ذات الموضوع بوصف المحمول
- وهو تركيب خبريّ


- وبيانُهُ في نقاطٍ:
٣- فهنا ثلاثة أشياء:
أ- ذات الموضوع
- فليس المراد به أفراد (ج) مطلقا
- بل المُرادُ فيه تفصيلٌ:
إن كان (ج) نوعا أو ما يساويه من الفصل والخاصّة..فالأفراد الشخصيّة
- فإذا قلنا: «كلّ إنسان - أو كلّ ناطق، أو كلّ ضاحك - كذا»..فالحكم ليس إلّا على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من أفراده الشخصيّة.
إن كان (ج) جنسا أو ما يساويه من العرض العامّ..ففيه خلافٌ:
الأفراد الشخصيّة والنوعيّة معا
فإذا قلنا: «كلّ حيوان - أو كلّ ماش - كذا»..فالحكم على زيد وعمرو وغيرهما من أشخاص الحيوان، وعلى الطبائع النوعيّة من الإنسان والفرس وغيرهما
ومِن الأفاضل من قصّر الحكم مطلقا على الأفراد الشخصيّة، وهو قريب إلى التحقيق
وذلك لأن اتّصاف الطبيعة النوعيّة بالمحمول ليس بالاستقلال، بل لاتّصاف شخص من أشخاصها به، إذ لا وجود لها إلّا في ضمن شخص من أشخاصها
اعتُرِض: لو اعتبر الطبيعة النوعيّة مع الأشخاص..كان بحسب المعنى تكرارا، لأنّه لمّا اعتبر ثبوت المحمول لجميع الأشخاص فقد اندرج فيه ثبوته للطبيعة النوعيّة، فيلزم التكرار
- إذ لا بدّ حينئذٍ مِن كونِ الحكم الذي يكون فيها مشتركا بينهما
ب- صدق وصف المحمول على ذات الموضوع
- فقد يكون بالضرورة وبالإمكان وبالفعل وبالدوام، على ما سيجيء في الموجّهات.
ج- صدق وصف الموضوع على ذاته
- وهو:
بالإمكان عند الفارابيّ، حتّى أنّ المراد بـ (ج) عنده ما أمكن أن يصدق عليه (ج)
- سواء كان ثابتا له بالفعل أو مسلوبا عنه دائما، بعد أن كان ممكن الثبوت له
فإذا قلنا: «كلّ أسود كذا»..تناول الحكم كلّ ما أمكن أن يكون أسود حتى الروميّين مثلا لإمكان اتّصافهم بالسواد
اعتُرِضَ: الاقتصار على مجرّد الإمكان مخالف للعرف واللغة
- فالأسود إذا اطلق لم يُفهم منه عرفا ولغة شيء لم يتّصف بالسواد أزلا وأبد، وإن أمكن اتّصافه به
بالفعل عند الشيخ، أي ما يصدق عليه (ج) بالفعل
- سواء كان ذلك الصدق في الماضي أو الحاضر أو المستقبل
- وذلك لئلا يدخل فيه ما لا يكون (ج) دائما.
فإذا قلنا: «كلّ أسود كذا»..لَم يتناول الروميين لعدم اتّصافهم بالسواد في وقت ما
- ومذهبهُ أقرب إلى العرف.

مُصْطفَى دَنْقَش

- وبيانُهُ في نقاطٍ:

٤- **فقولنا: «كلّ ج ب»** يعتبرُ..



تارة بحسب الحقيقة، وتسمّى «حقيقيّة»

- كأنّها حقيقة القضيّة المستعملة في العلوم

- وسيأتي بيانُها

وتارةً بحسب الخارج، وتسمّى «خارجيّة»

- وسيأتي بيانُها

أولاً: **تارة بحسب الحقيقة**، وتسمّى «حقيقيّة»
- كأنّها حقيقة القضيّة المستعملة في العلوم
- **ونعني به «كلّ ما لو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب)»**

فالحكم فيه ليس مقصورا على ما له وجود في الخارج فقط، بل على كلّ ما قدّر وجوده، سواء كان موجودا في الخارج أو معدوما
- كـ«كلّ عنقاء طائر» أي على تقديرِ وجودِهِ سيكونُ طائراً

فإن كان موجودا..فالحكم ليسَ مقصورا على أفراده الموجودة، بل عليها وعلى أفراده المقدّرة الوجود
- كقولنا: «كلّ إنسان حيوان».

وإنّما قيّد *المصنفُ* الأفراد بإمكان الوجود لأنّه لو أطلقت..لم تصدق كلّيّة أصلاً *لأنّ الحكم فيها يتناول الأفراد المقدّرة في الخارج، ومن جملتها ما لا يكون ممكن الوجود فيه، فلا يكون الحكم فيها - سواء كان إيجابيّا أو سلبيّا - صادقا عليه، فلا تصدق قضيّة كلّيّة أصلا، بل تصدق في كلّ مادة تفرض موجبة جزئيّة أو سالبة جزئيّة*

أمّا الموجبة..فلأنّه إذا قيل: «كلّ ج ب» بهذا الاعتبار فنقول: ليس كذلك
- لأن (ج) الذي ليس (ب) لو وجد كان (ج) وليس (ب)، فبعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب)، وإنّه يناقض «كلّ ج ب» بهذا الاعتبار

وأمّا السالبة..فلأنّه إذا قيل: «لا شيء من ج ب» فنقول: إنّه كاذب
- لأنّ (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ج) و(ب)، فبعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب)، وهو يناقض قولنا: «لا شيء ممّا لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب)»

وقيدُ إمكانِ وجودِ الأفراد إنّما يحتاج إليه إذا لم يعتبر إمكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بحسب نفس الأمر، بل يكتفى بمجرّد فرض صدقه عليه أو إمكان فرض صدقه عليه، كما في صدق الكلّيّ على جزئيّاته، حتّى إذا وقع الكلّيّ موضوعا للقضيّة الكلّيّة كان متناولا لجميع أفراده التي هو كلّيّ بالقياس إليها سواء أمكن صدقه عليها أو لا

وأمّا إذا اعتبر إمكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الأمر - كما هو مذهب الفارابي - أو اعتبر مع الإمكان الصدق بالفعل - كما هو مذهب الشيخ -..فلا حاجة إلى اعتبار إمكان وجود الأفراد
- فالإنسانُ الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الإنسان في نفس الأمر، فلا يدخل في قولنا: «كلّ إنسان حيوان» وكذا الإنسان الحجري لا يصدق عليه الإنسان في نفس الآمر، فلا يدخل في قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر»

أولاً: **تارة بحسب الحقيقة**، وتسمّى «حقيقيّة»
- كأنّها حقيقة القضيّة المستعملة في العلوم

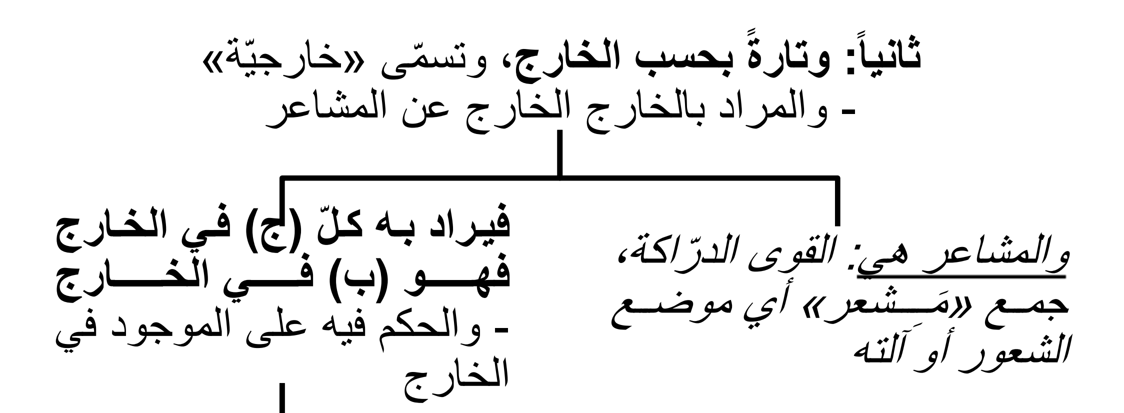
ولمّا اعتبر في عقد الوضع الاتّصال - وهو «لو وجد كان (ج)» - وكذا في عقد الحمل - وهو «لو وجد كان (ب)» - والاتّصال قد يكون بطريق اللزوم كـ«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» وقد يكون بطريق الاتّفاق كـ«إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق..فسّره صاحب الكشف ومن تابعه باللزوم، فقالوا: معنى قولنا: «كلّ ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب)»: أنّ **كلّ ما هو ملزوم لـ(ج) فهو ملزوم لـ(ب)».**

وليت شعري لم لم يكتفوا بمطلق الاتّصال حتّى لزمهم..

١- خروج أكثر القضايا عن تفسيرهم، لأنّه لا ينطبق إلّا على قضيّة يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع - وأمّا القضايا التي أحد وصفيها - أو كلاهما - غير لازم فخارجة عن ذلك

٢- وحصر القضايا في الضرورة - إذ لا معنى للضروريّة إلّا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع - بل في أخصّ من الضروريّة: لاعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضيّة وعدم اعتباره في مفهوم الضروريّة.

<u>تنبيهٌ</u>: اعتبارُ الاتصال في عقد الوضع وعقدِ الحَملِ صحيحٌ بحسب الظاهر، فقولك «لو وجد كان ج» متّصلة، وكذا قولك «لو وجد كان ب» متّصلة أخرى - أمّا بحسب المعنَى..فينبغي أن لا يقصد هناك اتّصالٌ قطعا، لأنّ هذه العبارة تفسير للقضيّة الحمليّة، وقد عرفت أنّ عقد الوضع فيها تركيب تقييديّ، فكيف يتصوّر أن يكون معناه متّصلة، وأنّ عقد الحمل فيها تركيب خبريّ، لكنّه حمليّ لا اتّصالي؛ فليس في مفهوم القضيّة الحقيقيّة معنى الاتّصال أصلاً - بل يجب أن يحمل عبارة الشرط على قصد التعميم في أفراد الموضوع بحيث يندرج فيها الأفراد المحقّقة والمقدّرة



يعني لمّا كان المراد «كلّ ما صدق عليه (ج) في الخارج» تعيّن الحكم على الموجود الخارجيّ تحقيقا فقط، لأنّ ما لم يوجد أصلا لم يصدق عليه (ج)
- لأنّ ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبدا..يستحيل أن يكون (ب) في الخارج.

سواء كان اتّصافه بـ (ج) حال الحكم أو قبله أو بعده

وقال: **«سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده»** دفعا لتوهّم أنّ معنى (ج ب) هو اتّصال الجيم بالبائيّة حال كونه موصوفا بالجيميّة
- لأنَّ الحكم فيه ليس على وصف الجيم حتّى يجب تحقّقه في الخارج حال تحقّق الحكم - بل على ذات الجيم - فلا يستدعي الحكم إلّا وجوده
- وأمّا اتّصافه بالجيميّة فلا يجب تحقّقه حال تحقّق الحكم

ومعنى كونِ الحُكم على وصفِ الجيم أنّ نحو «كلّ ممتنع معدوم» قضيّة لا يمكن أخذها خارجيّة، إذ ليس أفراد الموضوع موجودة في الخارج محقّقا ولا حقيقيّة
- إذ لا يمكن وجود أفراده في الخارج، وقد اعتبر في الحقيقيّة إمكان وجود الأفراد

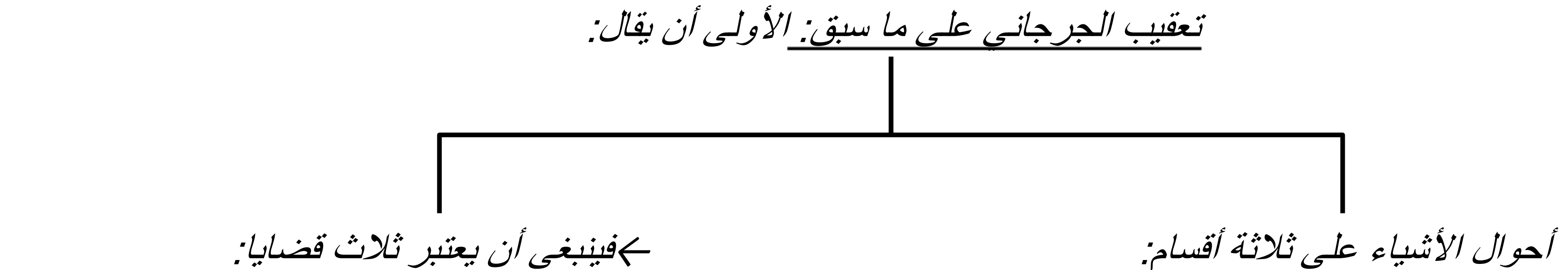
فإذا قلنا: «كلّ كاتب ضاحك» فليس من شروط كون ذات الكاتب موضوعا أن يكون كاتبا في وقت كونه موصوفا بالضحك، بل يكفي في ذلك أن يكون موصوفا بالكاتبيّة في وقت ما
- فيصدقُ «كلّ نائم مستيقظ»، وإن كان اتّصاف ذات النائم بالوصفين إنّما هو في وقتين.

٥- مُناقشة

اعتُرِضَ: هنا قضايا لا يمكن أخذها بأحد الاعتبارين - وهي التي موضوعاتها ممتنعة، كـ«شريك الباري ممتنع، وكلّ ممتنع فهو معدوم» والفن يجب أن يكون قواعده عامّة.

الجواب: القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقيّة والخارجيّة، بل زعمهم أنّ القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الأغلب بأحد الاعتبارين - فلذا وضعوهما واستخرجوا أحكامهما لينتفعوا بذلك في العلوم؛ وأمّا القضايا التي لا يمكن أخذها بأحد هذين الاعتبارين..فلم يعرف بعد أحكامها، وتعميم القواعد إنّما هو بقدر الطاقة الإنسانية.

تعقيب الجرجاني على ما سبق: الأولى أن يقال:



أحوال الأشياء على ثلاثة أقسام:

١ - ما يتناول الأفراد الذهنيّة والخارجيّة المحقّقة والمقدّرة - وهذا يسمّى لوازم الماهيّات كالزوجيّة للأربعة والفرديّة للثلاثة

٢ - ما يختصّ بالموجود الخارجيّ - كالحركة والسكون والإضاءة والإحراق

٣ - ما يختصّ بالموجود الذهنيّ - كالكلّيّة والذاتيّة والجنسيّة وغيرها

←فينبغي أن يعتبر ثلاث قضايا:

١ - كون الحكم فيها على جميع أفراد الموضوع - ذهنيّا كان أو خارجيّا محقّقا كان أو مقدّرا - كالقضايا الهندسيّة والحسابيّة، وتسمى هذه «حقيقيّة».

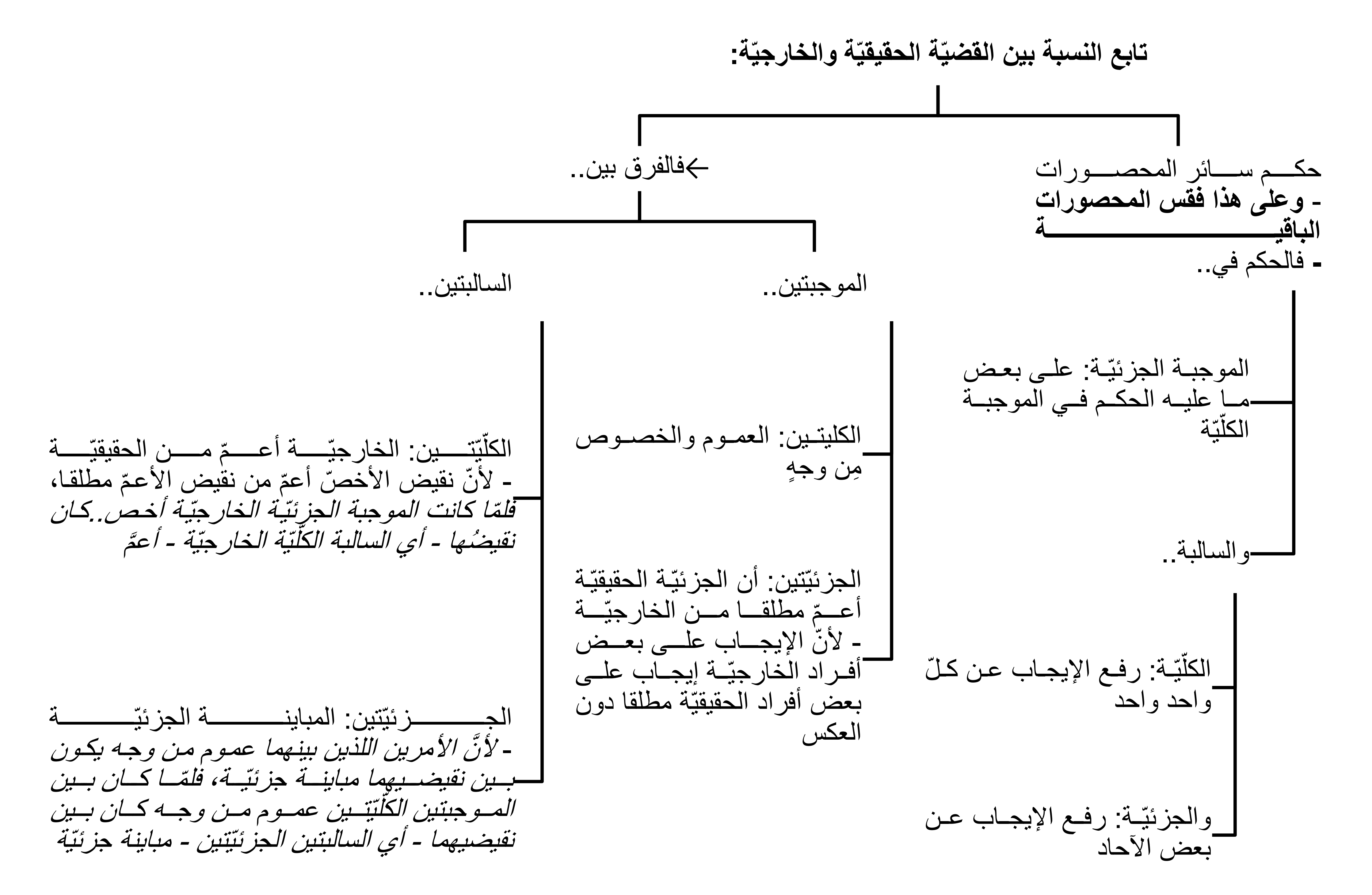
٢ - كون الحكم فيها مخصوصا بالأفراد الخارجيّة مطلقا محقّقا أو مقدّرا - كالقضايا الطبيعيّة، وتسمى هذه «قضيّة خارجيّة»

٣ - كون الحكم فيها مخصوصا بالأفراد الذهنيّة - وتسمى «قضيّة ذهنيّة» كالقضايا المستعملة في المنطق

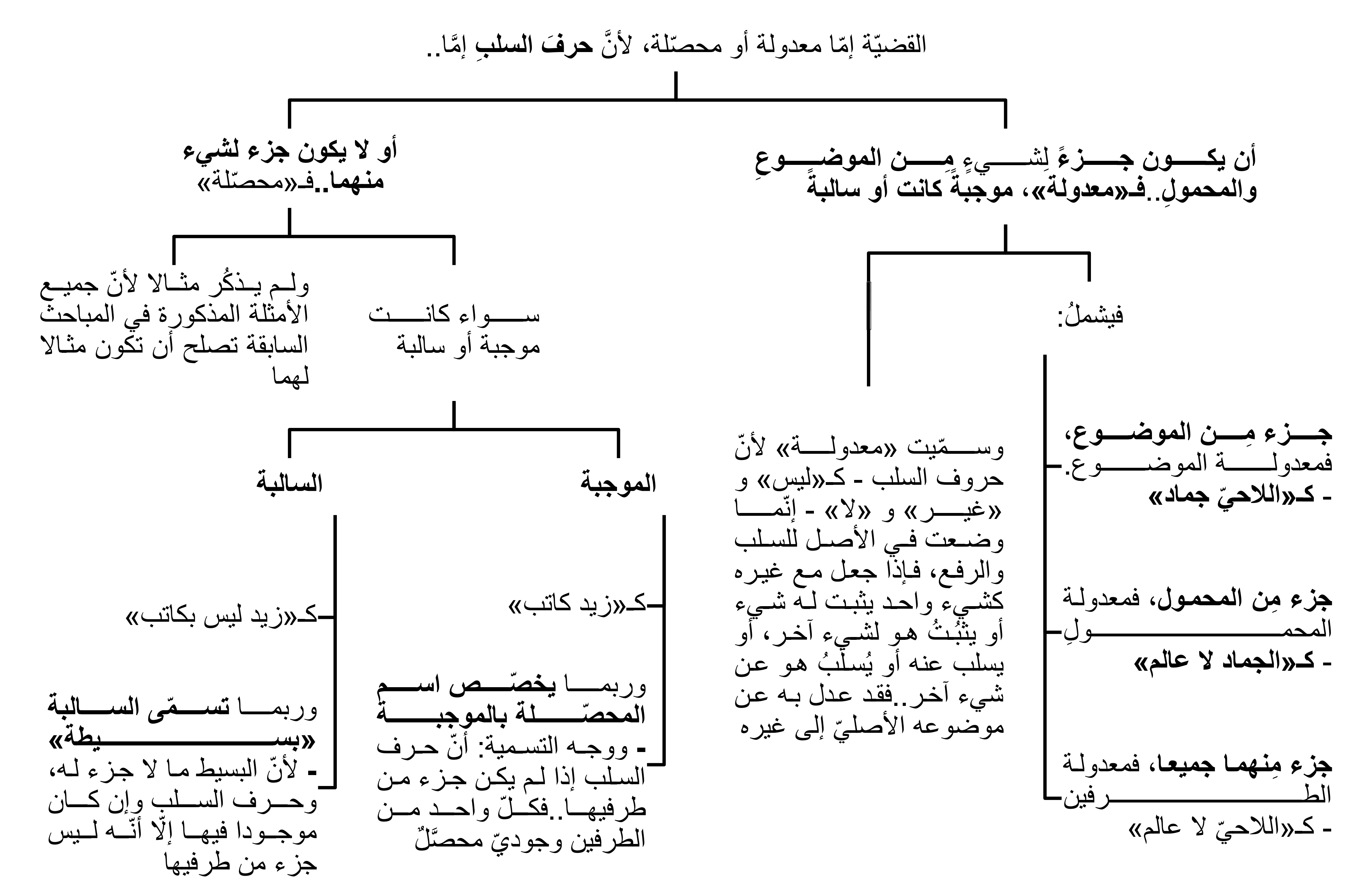


النسبة بين القضيّة الحقيقيّة والخارجيّة:
تقدِمة:
الحقيقيّة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز أن يكون موجودا في الخارج وأن لا يكون - وإذا كان موجودا في الخارج..فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الأفراد الخارجيّة، بل يتناولها والأفراد المقدّرة الوجود
الخارجيّة تستدعي وجود الموضوع في الخارج - فالحكم فيها مقصور على الأفراد الخارجيّة
←فالموضوع إن لم يكن موجودا..فقد تصدق القضيّة باعتبار الحقيقة دون الخارج
حكم سائر المحصورات - سيأتي
فلو لم يوجد شيء من المربّعات في الخارج..فقولك: «كلّ مربّع شكل»
يصدُق بحسب الحقيقية - أي «كلّ ما لو وجد كان مربّعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا»
ولا يصدُق بحسب الخارجية - لعدم وجود المربّع في الخارج.
ولو لم يوجد شيء من الأشكال في الخارج إلّا المربّع..فقولك: «كلّ شكل مربّع» لا يخلو: إمّا أن يكون الحكمُ..
مقصورا على الأفراد الخارجيّة..فـ..
يصدُق بحسب الخارجية
ولا يصدُق بحسب الحقيقية - أي لا يصدق «كلّ ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان مربّعا» لصدق قولنا: «بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربّع».
أو متناولا لجميع الأفراد المحقّقة والمقدّرة..فتصدق الكلّيتان معا - كـ«كلّ إنسان حيوان»

تابع النسبة بين القضيّة الحقيقيّة والخارجيّة:



البحث الثالث:
العدول والتحصيل


القضيّة إمّا معدولة أو محصّلة، لأنَّ **حرفَ السلبِ** إمَّا..
أن يكون جزءً لِشيءٍ مِن الموضوعِ والمحمولِ..فـ«معدولة»، موجبةً كانت أو سالبةً
أو لا يكون جزء لشيء منهما..فـ«محصّلة»
فيشملُ:
جزء مِن الموضوع، فمعدولة الموضوع.
- كـ«اللاحيّ جماد»
جزء مِن المحمول، فمعدولة المحمولِ
- كـ«الجماد لا عالم»
جزء مِنهما جميعا، فمعدولة الطرفين
- كـ«اللاحيّ لا عالم»
وسمّيت «معدولة» لأنّ حروف السلب - كـ«ليس» و «غير» و «لا» - إنّما وضعت في الأصل للسلب والرفع، فإذا جعل مع غيره كشيء واحد يثبت له شيء أو يثبُتُ هو لشيء آخر، أو يسلب عنه أو يُسلَبُ هو عن شيء آخر..فقد عدل به عن موضوعه الأصليّ إلى غيره
سواء كانت موجبة أو سالبة
ولم يذكُر مثالا لأنّ جميع الأمثلة المذكورة في المباحث السابقة تصلح أن تكون مثالا لهما
الموجبة
كـ«زيد كاتب»
وربما **يخصّص اسم المحصّلة بالموجبة**
- ووجه التسمية: أنّ حرف السلب إذا لم يكن جزء من طرفيها..فكلّ واحد من الطرفين وجوديّ محصَّلٌ
السالبة
كـ«زيد ليس بكاتب»
وربما **تسمّى السالبة «بسيطة»**
- لأنّ البسيط ما لا جزء له، وحرف السلب وإن كان موجودا فيها إلّا أنّه ليس جزء من طرفيها

ملاك الإيجاب والسلب في القضايا

سببُ ذِكرِ هذا أنَّ: القضيّة المعدولة مشتملة على حرف السلب، ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة، فقد يذهب الوهم إلى أنّ كلّ قضيّة تشتمل على حرف السلب تكون سالبة

بيانُهُ:
- الإيجاب هو إيقاع النسبة، والسلب هو رفعها؛ **فالعبرة** في كون **القضيّة موجبة وسالبة** بإيقاع **النسبة** ورفعها -**لا بطرفي القضيةِ**-.

فمتى كانت النسبة واقعة كانت القضيّة موجبة وإن كان طرفاها عدميّين

فـ«كلّ ما ليس بحيّ فهو لا عالم» موجبة مع أنّ طرفيها عدميّان
- فالحكم فيها بثبوت اللاعالميّة لكلّ ما صدق عليه أنّه ليس بحيّ، فتكون موجبة وإن اشتمل طرفاها على حرف السلب

ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وإن كان طرفاها وجوديّين

فـ«لا شيء من المتحرّك بساكن» سالبة مع أنّ طرفيها وجوديّان
- فالحكم فيها بسلب الساكن عن كلّ ما صدق عليه المتحرّك فتكون سالبة وإن لم يكن في شيء من طرفيها سلب

النسبة بين القضيّة السالبة المحصَّلة **والمعدولة** المحمول

- بيانُها في نقاطٍ:

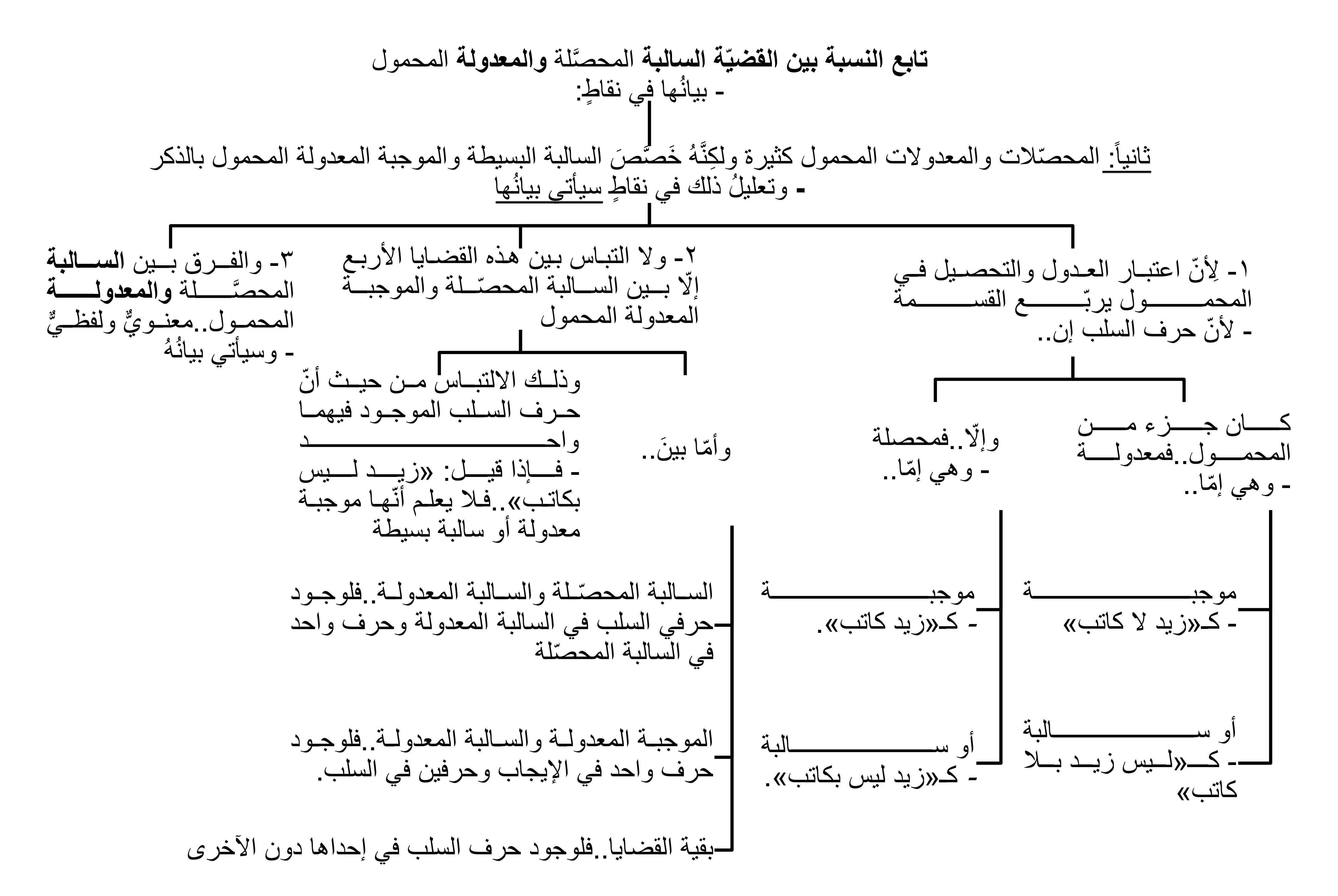
أولاً: العدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع، ولكنَّهُ خصّص كلامه بالعدول في المحمول - وذلك لِأنّ المعتبر في الفنّ مِن العدول ما جاء في جانب المحمول، وذلك لأنّك قد حقّقت أنّ مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول، ولا خفاء في أنّ الحكم على الشيء بالأمور الوجوديّة يخالف الحكم عليه بالأمور العدميّة

فاختلاف القضيّة بالعدول والتحصيل في المحمول يؤثّر في مفهومها - *فـ«زيد كاتب» قضيّة، و«زيد لا كاتب» قضيّة اخرى يتخالف مفهوماهُما في الحقيقة*

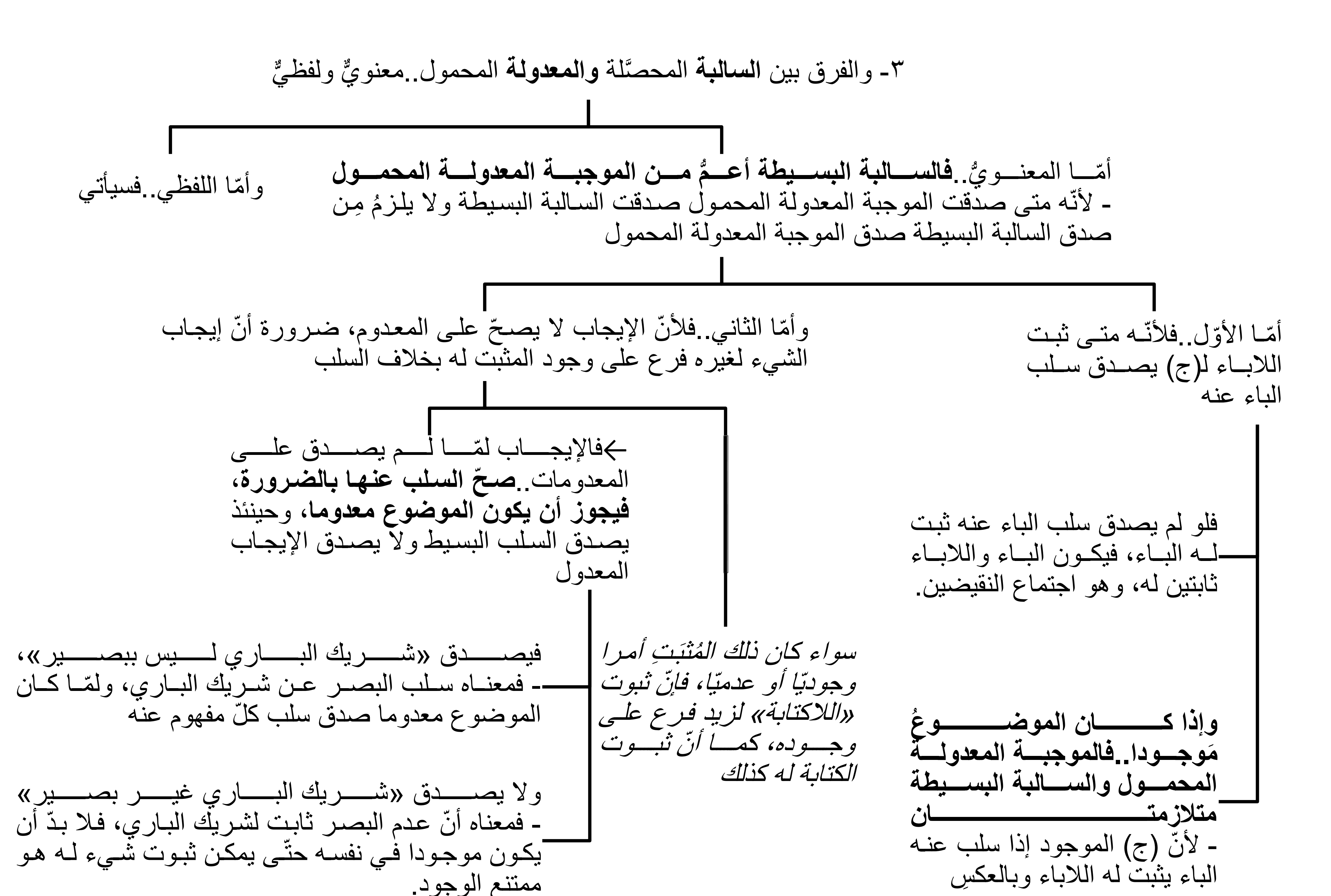
أمَّا العدول والتحصيل في وصف الموضوع..فلا يؤثّر في مفهوم القضيّة - لأنّ العدول والتحصيل إنّما يكون في مفهوم الموضوع، وهو غير المحكوم عليه، لأنّ المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه.

فلو كان لذات واحدة وصفان وجوديّ كالجماد وعدميّ كاللاحيّ وعُبِّرَ عنها تارة بالوجوديّ وأخرَى بالعدميّ وحكم عليها في الحالين بحكمٍ واحد..لم يحصل هناك قضيّتان متخالفتان في المفهوميّة حقيقة

ثانياً: المحصّلات والمعدولات المحمول كثيرة ولكِنَّهُ خَصَّصَ السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكر - وتعليلُ ذلك في نقاطٍ سيأتي بيانُها

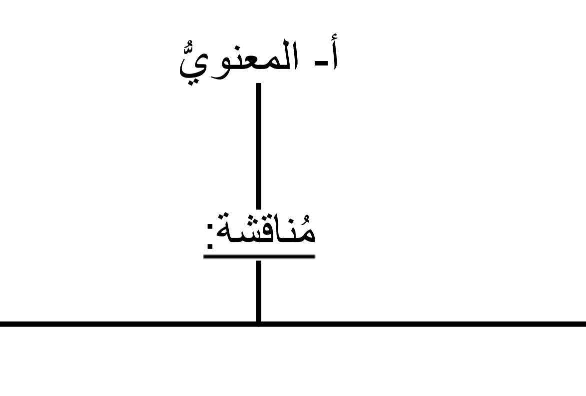

تابع النسبة بين القضيّة السالبة المحصَّلة والمعدولة المحمول
- بيانُها في نقاطٍ:
ثانياً: المحصّلات والمعدولات المحمول كثيرة ولكِنَّهُ خَصَّصَ السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكر
- وتعليلُ ذلك في نقاطٍ سيأتي بيانُها
١- لِأنّ اعتبار العدول والتحصيل في المحمول يربّع القسمة
- لأنّ حرف السلب إن..
كان جزء من المحمول..فمعدولة
- وهي إمّا..
موجبة
- كـ«زيد لا كاتب»
أو سالبة
- كـ«ليس زيد بلا كاتب»
وإلّا..فمحصلة
- وهي إمّا..
موجبة
- كـ«زيد كاتب».
أو سالبة
- كـ«زيد ليس بكاتب».
٢- ولا التباس بين هذه القضايا الأربع إلّا بين السالبة المحصّلة والموجبة المعدولة المحمول
وذلك الالتباس من حيث أنّ حرف السلب الموجود فيهما واحد
- فإذا قيل: «زيد ليس بكاتب»..فلا يعلم أنّها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة
وأمّا بينَ..
السالبة المحصّلة والسالبة المعدولة..فلوجود حرفي السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصّلة
الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة..فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب.
بقية القضايا..فلوجود حرف السلب في إحداها دون الآخرى
٣- والفرق بين السالبة المحصَّلة والمعدولة المحمول..معنويٌّ ولفظيٌّ
- وسيأتي بيانُهُ

مُصْطفَى دَنْقَش



٣- والفرق بين السالبة المحصَّلة والمعدولة المحمول..معنويٌّ ولفظيٌّ
أمّا المعنويُّ..فالسالبة البسيطة أعمُّ من الموجبة المعدولة المحمول
- لأنّه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة البسيطة ولا يلزمُ مِن صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة المحمول
وأمّا اللفظي..فسيأتي
أمّا الأوّل..فلأنّه متى ثبت اللاباء لـ(ج) يصدق سلب الباء عنه
فلو لم يصدق سلب الباء عنه ثبت له الباء، فيكون الباء واللاباء ثابتين له، وهو اجتماع النقيضين.
وإذا كان الموضوعُ مَوجودا..فالموجبة المعدولة المحمول والسالبة البسيطة متلازمتان
- لأنّ (ج) الموجود إذا سلب عنه الباء يثبت له اللاباء وبالعكسِ
وأمّا الثاني..فلأنّ الإيجاب لا يصحّ على المعدوم، ضرورة أنّ إيجاب الشيء لغيره فرع على وجود المثبت له بخلاف السلب
←فالإيجاب لمّا لم يصدق على المعدومات..صحّ السلب عنها بالضرورة، فيجوز أن يكون الموضوع معدوما، وحينئذ يصدق السلب البسيط ولا يصدق الإيجاب المعدول
سواء كان ذلك المُثبَتِ أمرا وجوديّا أو عدميّا، فإنّ ثبوت «اللاكتابة» لزيد فرع على وجوده، كما أنّ ثبوت الكتابة له كذلك
فيصدق «شريك الباري ليس ببصير»، - فمعناه سلب البصر عن شريك الباري، ولمّا كان الموضوع معدوما صدق سلب كلّ مفهوم عنه
ولا يصدق «شريك الباري غير بصير» - فمعناه أنّ عدم البصر ثابت لشريك الباري، فلا بدّ أن يكون موجودا في نفسه حتّى يمكن ثبوت شيء له هو ممتنع الوجود.

٣- والفرق بين **السالبة** المحصَّلة **والمعدولة** المحمول..معنويٌّ ولفظيٌّ



أ- المعنويٌّ

<u>مُناقشة:</u>

<u>اعتُرِضَ:</u> لو صدق السلب عند عدم الموضوع..لم يكن بين الموجبة الكلّيّة والسالبة الجزئيّة تناقض، لأنّهما قد يجتمعان على الصدق حينئذ، فمن الجائز إثبات المحمول لجميع الأفراد الموجودة وسلبه عن بعض الأفراد المعدومة

<u>الجواب:</u> الحكم في السالبة على الأفراد الموجودة، والحكم في الموجبة على الأفراد الموجودة، إلّا أنّ صدق السلب لا يتوقّف على وجود الأفراد، وصدق الإيجاب يتوقّف عليه

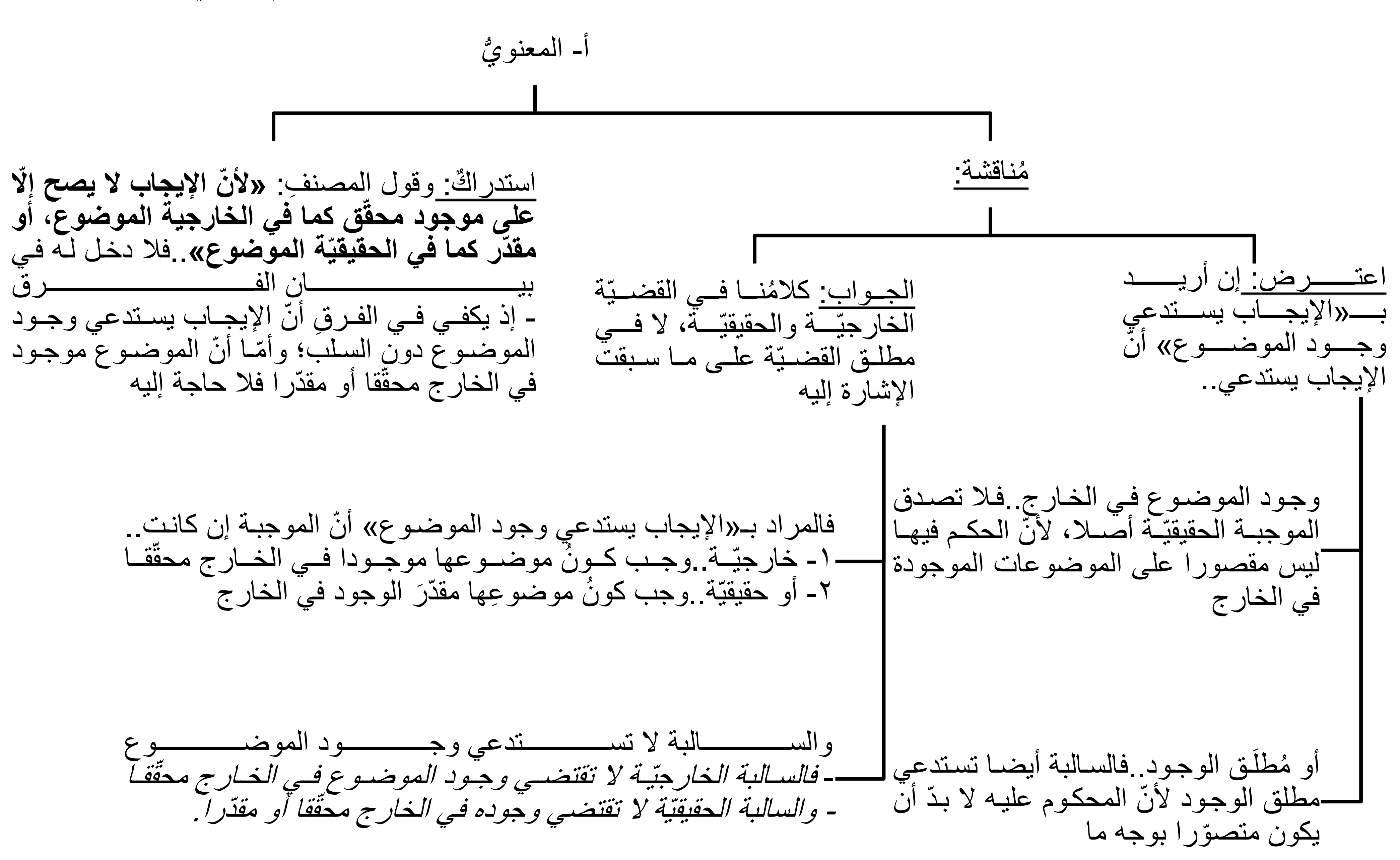
فمعنى الموجبة للكليّة أنّ جميع أفراد (ج) الموجودة يثبت له (ب)، ولا شكّ أنّها إنّما تصدق إذا كانت أفراد (ج) موجودة

ومعنى السالبة أنّه ليس كذلك: أي كلّ واحد من الأفراد الموجودة لـ (ج) ليس يثبت له (ب) *- فالسلبُ رفع الإيجاب، فإذا كان الإيجاب متعلّقا بالأفراد الموجودة، كان رفعه أيضا متعلّقا بها، فيكون الإيجاب والسلب وارِدَينِ على الموجودات*، ويصدق هذا المعنى..
ا- تارة بأن لا يكون شيء من الأفراد موجودا
ب- وتارةً بأن تكون موجودة ويثبت اللاباء لها

←وعند ذلك يتحقّق التناقض جزما.
- <u>فالحاصل</u> أنّ انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده، وأنّ ثبوته للموضوع يقتضي وجوده. وأمّا الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهنيّ

٣- والفرق بين **السالبة** المحصَّلة **والمعدولة** المحمول..معنويٌّ ولفظيٌّ

أ- المعنويُّ



٣- والفرق بين **السالبة** المحصَّلة **والمعدولة** المحمول..معنويٌّ ولفظيٌّ

ب- وأمّا اللفظي..فهو أنّ القضيّة إمّا أن تكونَ..

ثلاثيّة..فالرابطة فيها إمّا أن تكون..

متقدمة على حرف السلب..فَتكون حينئذ موجبة

كـ«زيد هو ليس بكاتب»

وذلك لأنّ من شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها، فهناك ربط السلب، وربط السلب إيجاب

أو متأخّرة عن حرف السلب..فسالبةٌ

كـ«زيد ليس هو بكاتب»

وذلك لأنّ مِن شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عمّا قبلها، فهناك سلب الربط فتكون القضيّة سالبة

أو ثنائيّة..فالفرق إنّما يكون من وجهين:

١- بالنيّة، بأن ينوى إمّا ربط السلب أو سلب الربط

٢- بالاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب المعدول، كلفظ «غير» و«لا»، وبعضها بالسلب البسيط، كـ«ليس»

فإذا قيل: «زيد غير كاتب» أو «لا كاتب»..فموجبة

وإذا قيل: «زيد ليس بكاتب»..فسالبة.

المبحث الرابع: القضايا الموجّهة

مادة القضيّة وجهتها:

- لا بدّ لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفيّة - إيجابيّة كانت النسبة أو سلبيّة

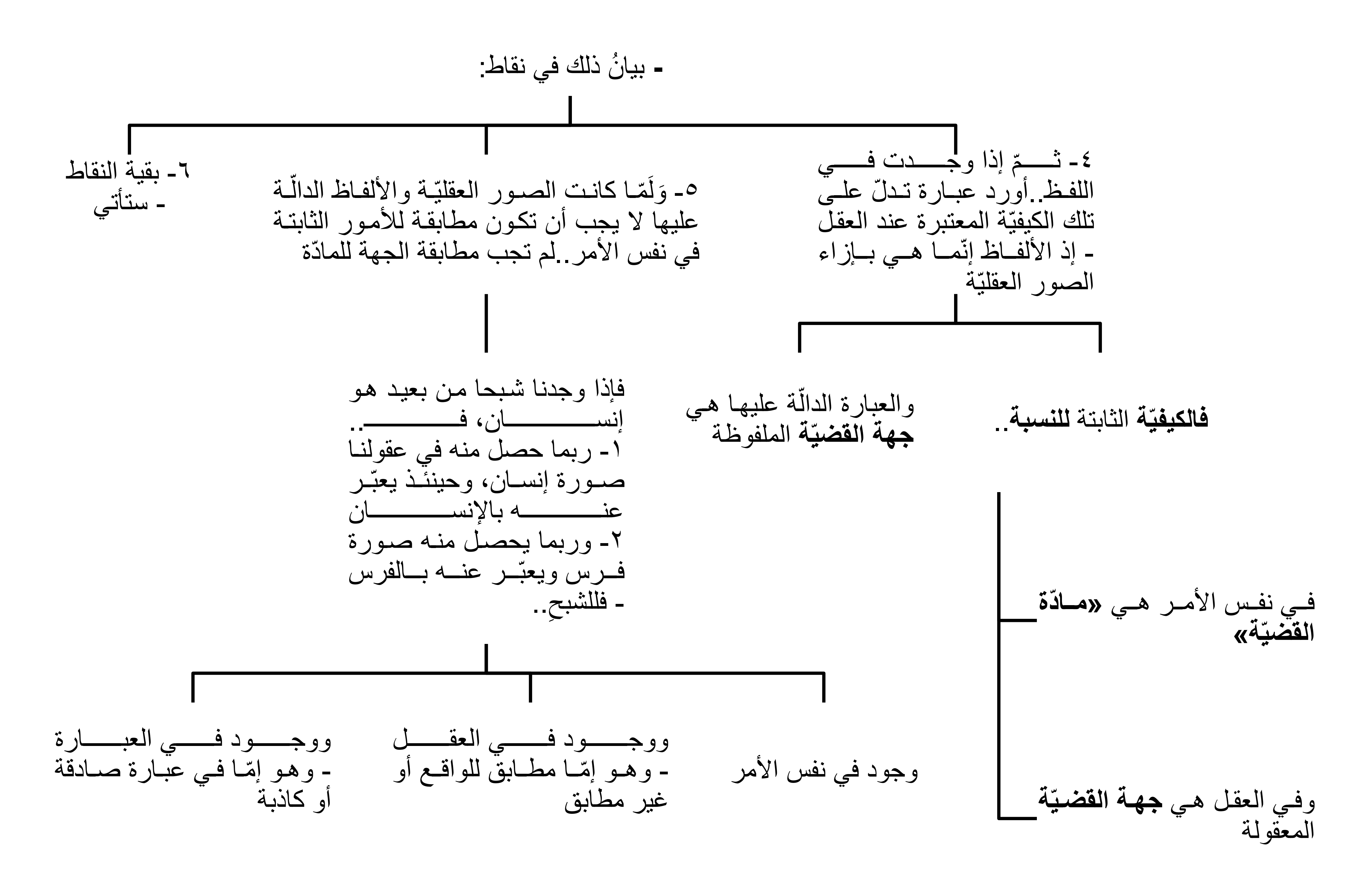
- بيانُ ذلك في نقاط:

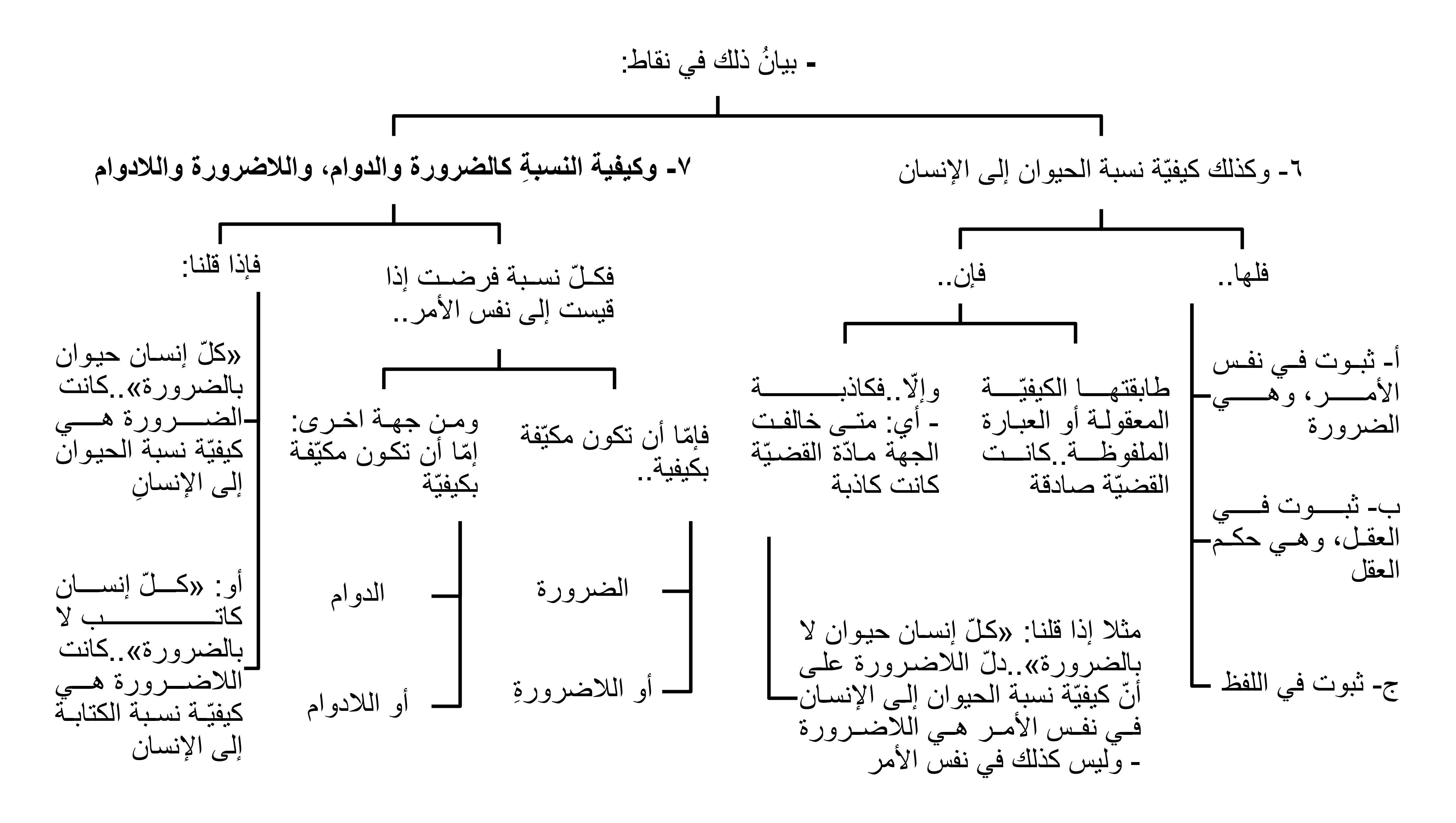
١- إذا قلت: «زيد قائم».. فهناك نسبة هي نسبة القيام إلى زيد، لا نسبة زيد إلى القيام
- فـ«زيدٌ» أريد به الذات وهي أمر مستقلّ بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره، و «القائم» أريد به مفهومه الذي يقتضي ارتباطا بغيره. فلذلك يُقالُ: «نسبة المحمول إلى الموضوع»

٢- نسبة المحمول إلى الموضوع - إيجابيّة كانت أو سلبيّة - يجب أن يكون لها..
أ- وجود في نفس الأمر
ب- وجود لها عند العقل
ج- وجودٌ فِي اللفظِ
- وذلك كالموضوع والمحمول وغيرهما من الأشياء التي لها وجود في نفس الأمر، ووجود عند العقل، ووجود في اللفظ

٣- فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الأمر..لم يكن لها بدّ من أن تكون مكيّفة بكيفيّة ما
- ثمّ إذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفيّة هي: إمّا
أ- عين تلك الكيفيّة الثابتة في نفس الأمر
ب- أو غيرها.

٤- بقية النقاط
- ستأتي


- بيانُ ذلك في نقاط:
٤- ثـــمّ إذا وجـــدت فـــي اللفـظ..أورد عبـارة تـدلّ علـى تلك الكيفيّة المعتبرة عند العقل - إذ الألفـاظ إنّمـا هـي بـإزاء الصور العقليّة
٥- وَلَمّـا كانـت الصـور العقليّـة والألفـاظ الدالّـة عليها لا يجب أن تكون مطابقـة للأمور الثابتـة في نفس الأمر..لم تجب مطابقة الجهة للمادّة
٦- بقية النقاط - ستأتي
فالكيفيّة الثابتة **للنسبة**..
والعبارة الدالّة عليها هي **جهة القضيّة** الملفوظة
فإذا وجدنا شبحا من بعيد هو إنســـــان، فــــــــ.. ١- ربما حصل منه في عقولنا صـورة إنسـان، وحينئـذ يعبّـر عنــــه بالإنســـــان ٢- وربما يحصل منـه صـورة فــرس ويعبّــر عنــه بــالفرس - فللشبحِ..
فــي نفـس الأمـر هــي **«مــادّة القضيّة»**
وفـي العقل هـي **جهـة القضـيّة** المعقولة
وجود في نفس الأمر
ووجـــود فـــي العقـــل - وهـو إمّـا مطـابق للواقـع أو غير مطابق
ووجـــود فـــي العبـــارة - وهو إمّـا فـي عبـارة صـادقة أو كاذبة


- بيانُ ذلك في نقاط:
٦- وكذلك كيفيّة نسبة الحيوان إلى الإنسان
فلها..
أ- ثبوت في نفس الأمر، وهي الضرورة
ب- ثبوت في العقل، وهي حكم العقل
ج- ثبوت في اللفظ
فإن..
طابقتها الكيفيّة المعقولة أو العبارة الملفوظة..كانت القضيّة صادقة
وإلّا..فكاذبة - أي: متى خالفت الجهة مادّة القضيّة كانت كاذبة
مثلا إذا قلنا: «كلّ إنسان حيوان لا بالضرورة»..دلّ اللاضرورة على أنّ كيفيّة نسبة الحيوان إلى الإنسان في نفس الأمر هي اللاضرورة - وليس كذلك في نفس الأمر
٧- وكيفية النسبةِ كالضرورة والدوام، واللاضرورة واللادوام
فكلّ نسبة فرضت إذا قيست إلى نفس الأمر..
فإمّا أن تكون مكيّفة بكيفية..
الضرورة
أو اللاضرورةِ
ومن جهة اخرى: إمّا أن تكون مكيّفة بكيفيّة
الدوام
أو اللادوام
فإذا قلنا:
«كلّ إنسان حيوان بالضرورة»..كانت الضرورة هي كيفيّة نسبة الحيوان إلى الإنسانِ
أو: «كلّ إنسان كاتب لا بالضرورة»..كانت اللاضرورة هي كيفيّة نسبة الكتابة إلى الإنسان

خريطة إجمالية

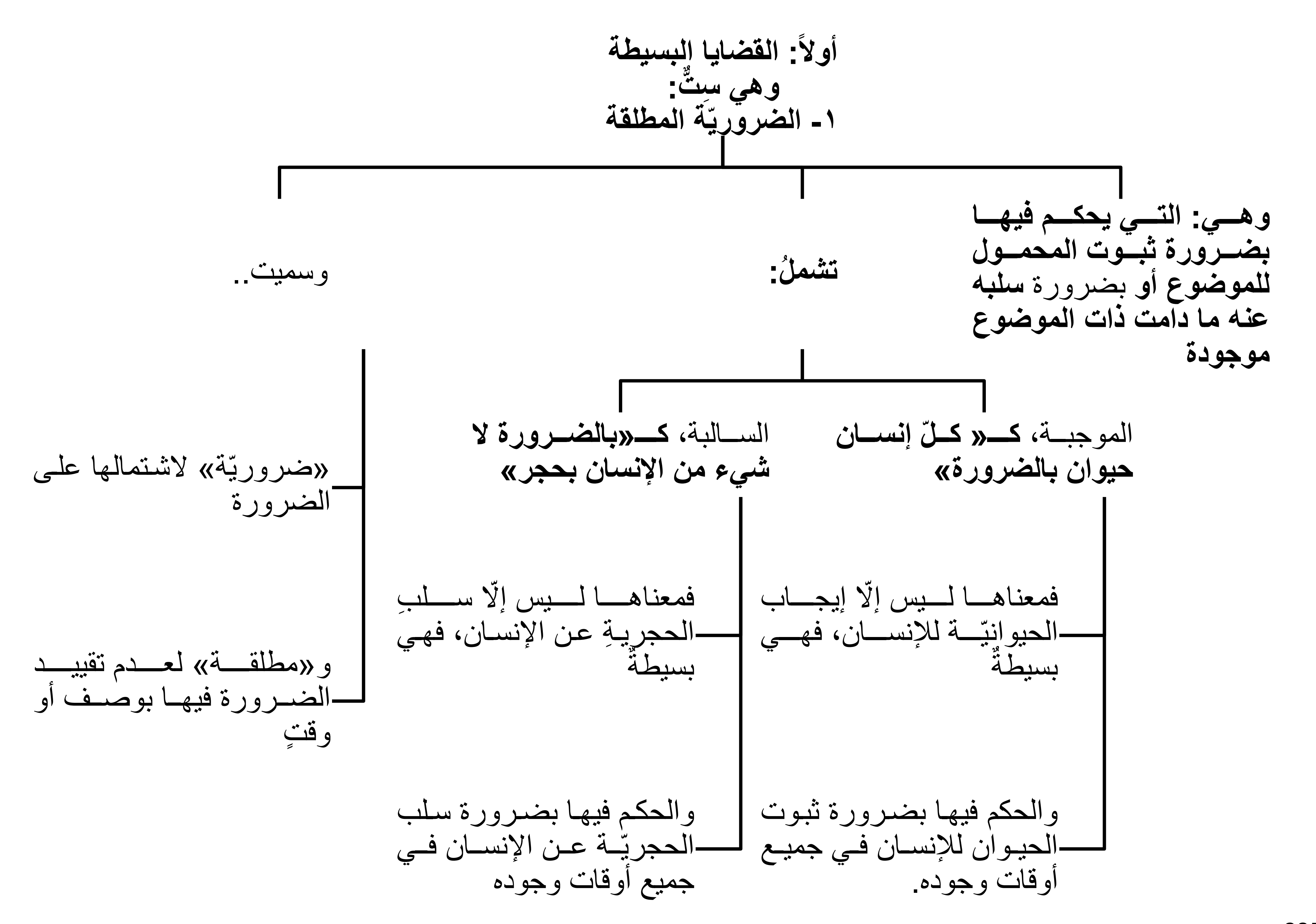


أولاً: القضايا البسيطة

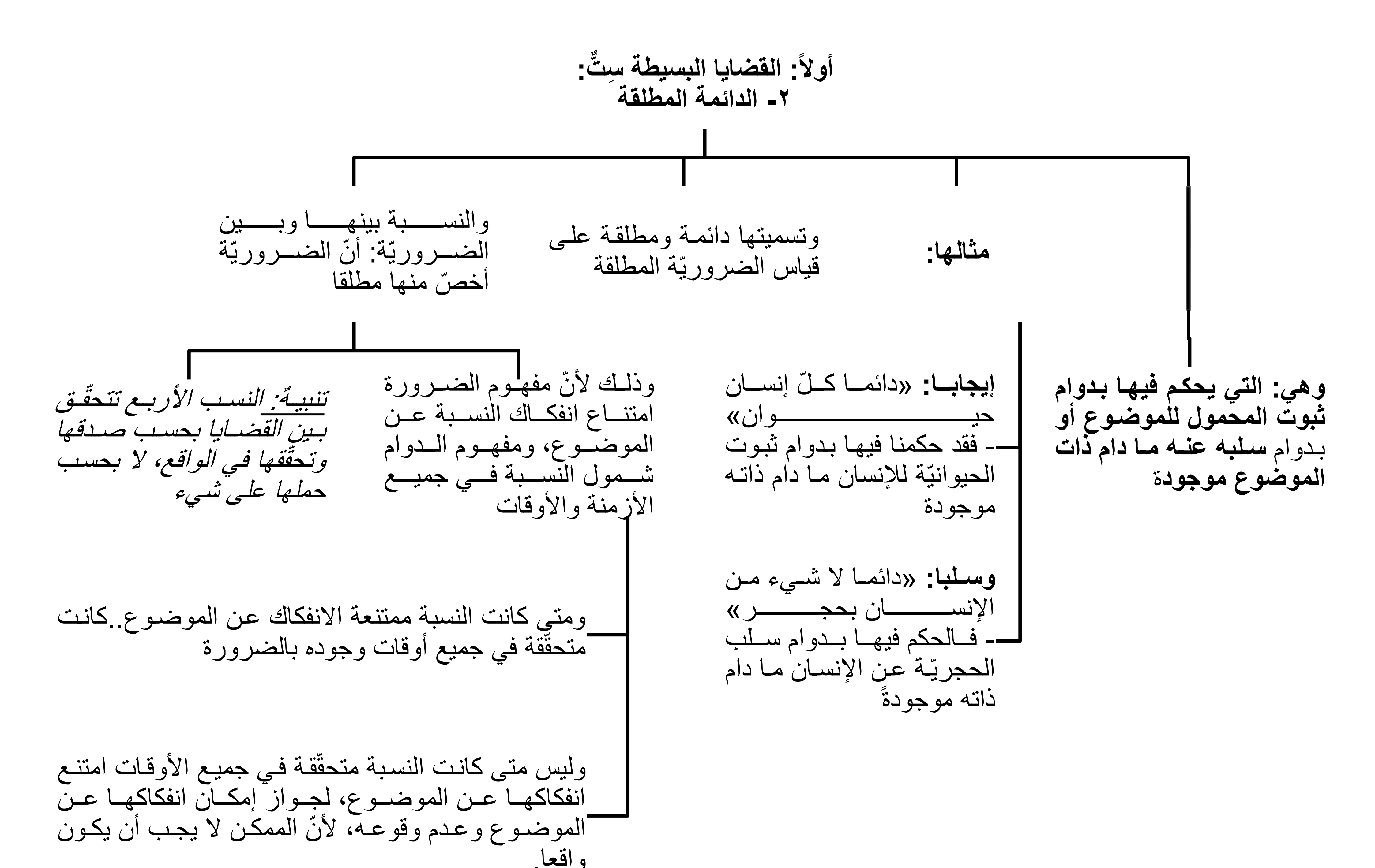
وهي التي حقيقتها - أي معناها - إمَّا **إيجاب فقط، أو سلب فقط**

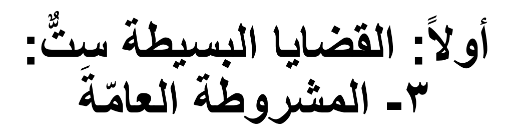
قال: «حقيقتها» - أي معناها - ولم يقل: «لفظها»، لأنّه ربما تكون قضيّة مركّبة ولا تركيب في اللفظ من الإيجاب والسلب، كـ«كلّ إنسان كاتب بالإمكان الخاصّ» - فإنّه وإن لم يكن في لفظه تركيب إلّا أنّ معناه أنّ إيجاب الكتابة للإنسان ليس بضروريّ - وهو ممكن عامّ سالب - وأنّ سلب الكتابة عنه ليس بضروريّ - وهو ممكن عامّ موجب - فهو في الحقيقة والمعنى مركّب وإن لم يوجد تركيب في اللفظ - وهذا بخلاف ما إذا قيّدنا القضيّة باللادوام واللاضرورة، فالتركيب حينئذ في القضيّة بحسب اللفظ أيضاً

والقضايا البسيطة والمركّبة غير محصورة في عدد، إلّا أنّ القضايا التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها - من التناقض والعكس والقياس وغيرها - ثلاثة عشر - ستٌّ بسائط - وسبع مركباتٌ



أولاً: القضايا البسيطة
وهي ستٌّ:
١- الضروريّةَ المطلقة
وهـي: التـي يحكـم فيهـا بضـرورة ثبـوت المحمـول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة
تشملُ:
وسميت..
الموجبـة، كـ« كـلّ إنسـان حيوان بالضرورة»
السـالبة، كـ«بالضـرورة لا شيء من الإنسان بحجر»
فمعناهـا لـيس إلّا إيجـاب الحيوانيّـة للإنسـان، فهـي بسيطةٌ
والحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للإنسان في جميع أوقات وجوده.
فمعناهـا لـيس إلّا سـلبِ الحجريـةِ عن الإنسان، فهي بسيطةٌ
والحكم فيها بضرورة سلب الحجريّـة عـن الإنسـان فـي جميع أوقات وجوده
«ضروريّة» لاشتمالها على الضرورة
و«مطلقـة» لعـدم تقييـد الضـرورة فيهـا بوصـف أو وقتٍ


أولاً: القضايا البسيطة سِتٌّ:
٢- الدائمة المطلقة
وهي: التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة
مثالها:
إيجابا: «دائما كلّ إنسان حيوان»
- فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت الحيوانيّة للإنسان ما دام ذاته موجودة
وسلبا: «دائما لا شيء من الإنسان بحجر»
- فالحكم فيها بدوام سلب الحجريّة عن الإنسان ما دام ذاته موجودةً
وتسميتها دائمة ومطلقة على قياس الضروريّة المطلقة
والنسبة بينها وبين الضروريّة: أنّ الضروريّة أخصّ منها مطلقا
وذلك لأنّ مفهوم الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع، ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الأزمنة والأوقات
ومتى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع..كانت متحقّقة في جميع أوقات وجوده بالضرورة
وليس متى كانت النسبة متحقّقة في جميع الأوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع، لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه، لأنّ الممكن لا يجب أن يكون واقعا.
تنبيهٌ: النسب الأربع تتحقّق بين القضايا بحسب صدقها وتحقّقها في الواقع، لا بحسب حملها على شيء



أولاً: القضايا البسيطة ستٌّ:

٣- المشروطة العامّةَ

وهي: التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط أن يكون ذات الموضوع متّصفا بوصف الموضوع، أي يكون **لوصف الموضوع** دخل في تحقّق الضرورة.

تشملُ:

الموجبة، كـ«بالضرورة كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتبا» - فتحرّك الأصابع ليس بضروريّ الثبوت لذات الكاتب -أعني أفراد الإنسان - مطلقاً بل ضرورة ثبوته إنّما هي بشرط اتّصافها بوصف الكتابة

السالبة، كـ«بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا» - فسلب ساكن الأصابع عن ذات الكاتب ليس بضروريّ إلّا بشرط اتّصافها بالكتابة

وسبب تسميتها..

بالمشروطة: لاشتمالها على شرط الوصف

وبالعامّة: لأنّها أعمّ من المشروطة الخاصّة

ربما يقال: «المشروطة العامّة» على القضيّة التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو بضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف

- أولاً: طريقة الشارح في بيانِ الفرق بين المعنيين:

١- هي بالمعنى الثاني أعمّ من أن يكون للوصف مدخل في تحقّق الضرورة، أم لا

٢- فالفرق بين المعنيين: أنّا إذا قلنا «كلّ كاتب متحرّك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا»..فإنْ أردنا المعنى..

الأوّل..صدقت كما تبيّن

أو الثاني..كَذَبَت
- لأنّ حركة الأصابع ليست ضروريّة الثبوت لذات الكاتب في شيء من الأوقات
- فالكتابة التي هي شرط تحقّق الضرورة غير ضروريّة لذات الكاتب في زمان أصلا، فما ظنّك بالمشروطة بها.

٣←فالمشروطة العامّة..

بالمعنى الأوّل: أعمّ من الضروريّة والدائمة من وجه
- لأنّ ذات الموضوع قد تكون عينَ وصفه وقد تكون غيره، فإذا..

اتّحدا وكانت المادّة مادّة الضرورة..صدقت القضايا الثلاث
- كـ«كلّ إنسان حيوان بالضرورة، أو دائما، أو ما دام إنسانا»

أو تغايرا..فإن..

كانت المادّة مادّة الضرورة ولم يكن للوصف دخل في تحقّق الضرورة..صدقت الضروريّة والدائمة دون المشروطة
- كـ«كلّ كاتب حيوان بالضرورة، أو دائما لا بالضرورة ما دام كاتبا»، فوصف الكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب

لم تكن المادّة مادّة الضرورة الذاتيّة والدوام الذاتيّ وكان هناك ضرورة بشرط الوصف..صدقت المشروطة دون الضروريّة والدائمة
- كما في المثال المذكور، فتحرك الأصابع ليس بضروريّ ولا دائم لذات الكاتب بل بشرط الكتابة.

وبالمعنى الثاني..فهي..

أعمّ من الضروريّة مطلقاً
- لأنّه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات..ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس.

وأعمُّ مِن الدائمة من وجهٍ
- لتصادُقهما في مادّة الضرورة المطلقة، وصدق الدائمة بدونها حيث يخلو الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث تكون الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف، ولا تدوم في جميع أوقات الذات.

ربما يقال: «المشروطة العامّة» على القضيّة التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو بضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف

ثانياً: : طريقة المُحَشّيْ: بيانُها في نقاطٍ:

١ - المشروطة إذا..

اعتبرت بشرط الوصف..كان ضرورة نسبة المحمول - إيجابا أو سلبا - بالقياس إلى ذات الموضوع مأخوذا مع وصفه -فالضرورة إنّما هي بالقياس إلى مجموع الذات والوصف-.

أو اعتبرت ما دام الوصفُ..كان الوصف هناك معتبرا على أنّه ظرف للضرورة، لا جزء لما نسب إليه الضرورة - وإلّا..لزم اعتبار الوصف مرّتين: مرّة جزء لما نسب إليه الضرورة، ومرّة ظرفا للضرورة، فيصير المعنى أنّ نسبة المحمول ضروريّة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع أوقات وصفه، ولا فائدة لاعتبار الظرف هنا.

٢ - فتعيّن أنّه إذا اعتبرت ما دام الوصف..كان ضرورة نسبة المحمول إلى ذات الموضوع فقط

- وحينئذ فالوصف الذي له مدخل في تحقّق الضرورة..

إن لم يكن ضروريّا لذات الموضوع حال ثبوته له - كالكتابة-..صدقت المشروطة بشرط الوصف -دون ما دام الوصف-

وإن كان ضروريّا له في زمان ثبوته له..صدقت المشروطة بالمعنيين معا

٣ - وذلك كـ«كلّ منخسف فهو مظلم ما دام منخسفا» سواء أريد منه بشرط كونه منخسفا أو ما دام منخسفا بلا اعتبار الاشتراط

- وذلك بناء على أنّ الانخساف ضروريّ للقمر في وقت معيّن - وهو وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس-.

فإنْ..

←فذاتُ القمَرِ مُستلزمٌ لِلمجموعِ مِن ذاتِهِ ووصف الانخساف، وهذا المجموع مستلزم للإظلام، ومستلزم المستلزم مستلزم، فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم للإظلام

نَسَبْتَ الإظلام إلى مجموع القمر ووصف الانخساف..كان ضروريّا له

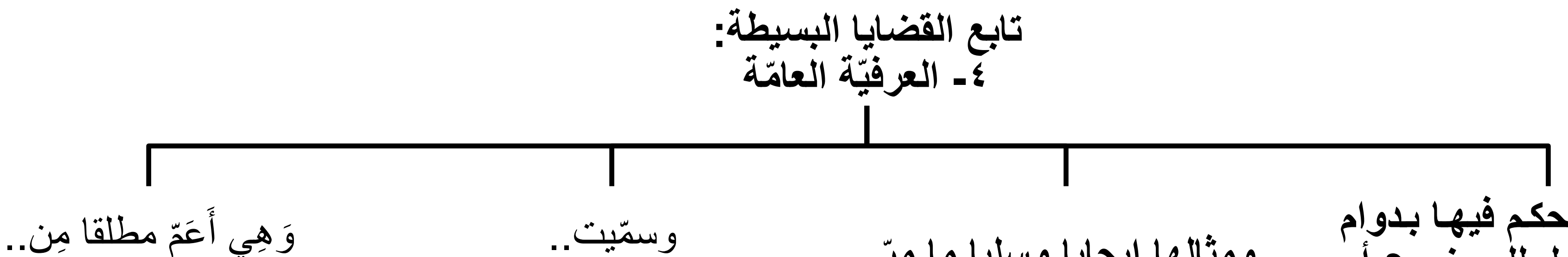
أو نسبْتَهُ إلى ذات القمر..كان أيضا ضروريّا له في وقت الانخساف

- لأنّ القمر في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا انخساف

٤ ←فظهر بذلك أنّ النسبة بين معنيي المشروطة هي العموم من وجه.

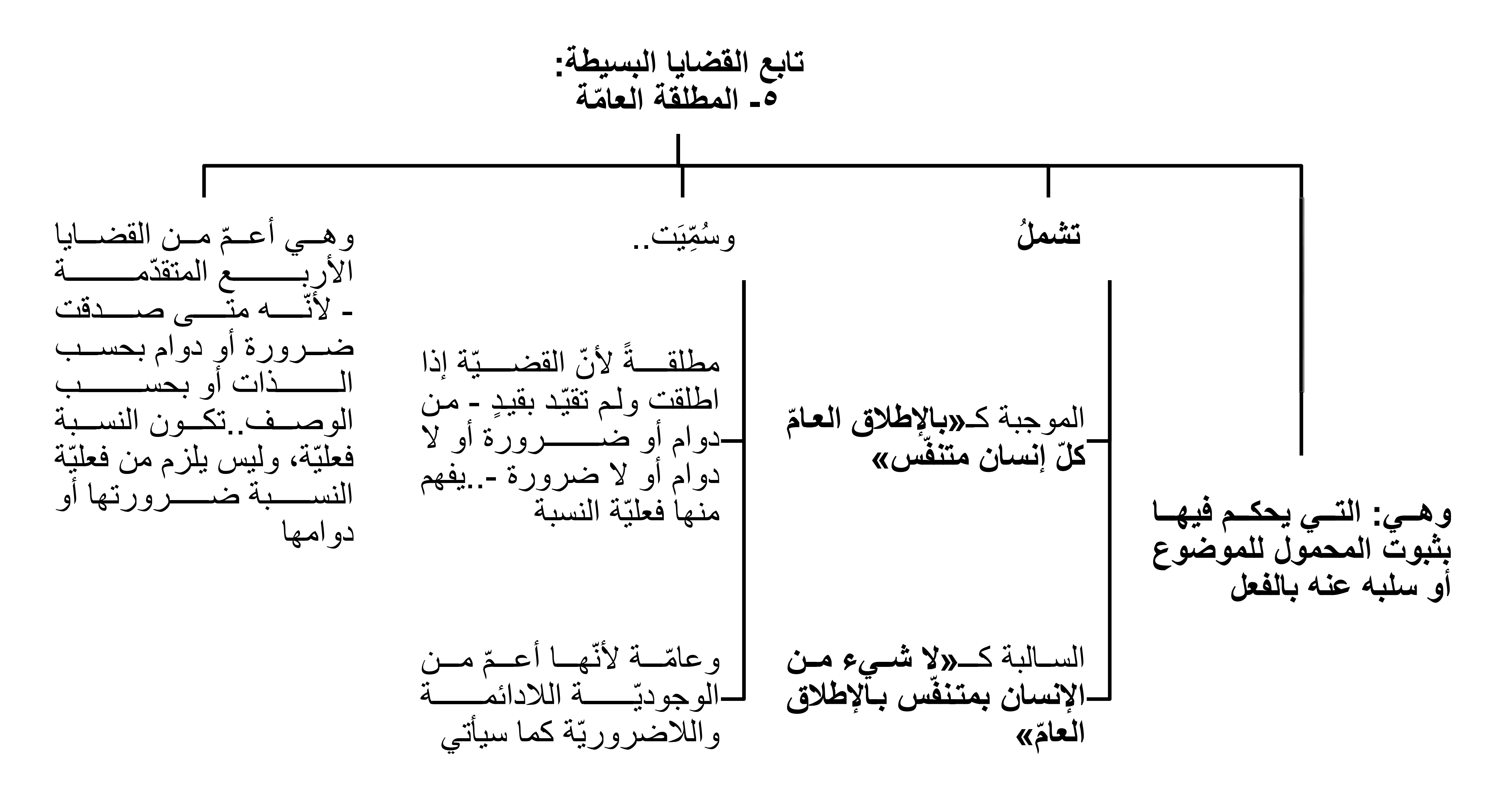
- وقد أخطأ فيه كثيرون، وزعموا أنّ النسبة بينهما العموم مطلقا، لأنّ ما دام الوصف أعمّ مطلقا

مُصْطفَى دَنْقَش

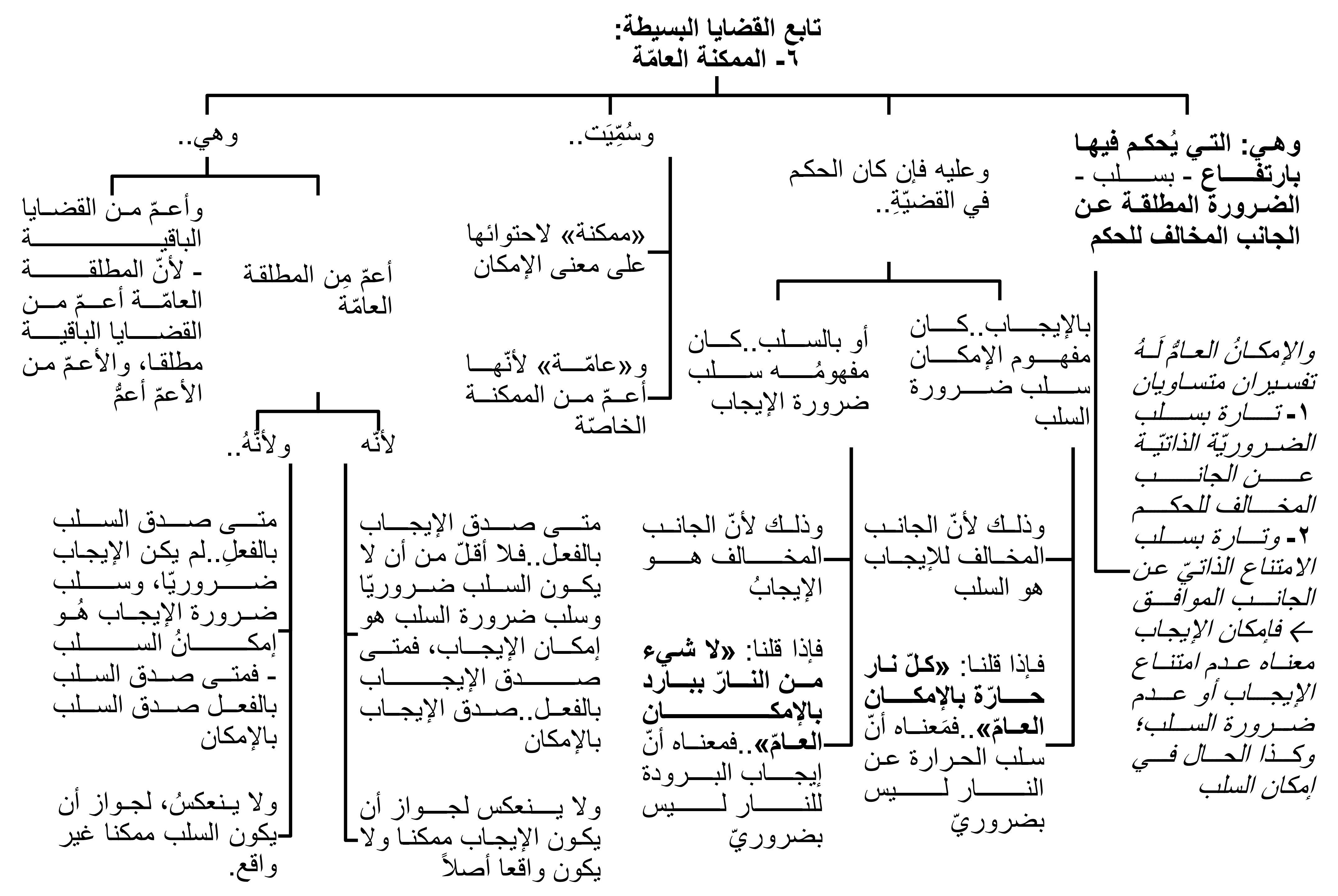


تابع القضايا البسيطة:
٤- العرفيّة العامّة

- **وهي: التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع** أي ما دام ذات الموضوع متّصفا بالعنوان
  - *ولم يعتبر هنا معنيان على قياس معنيي المشروطة، لأنّ المحمول إذا كان دائما لمجموع الذات والوصف..كان دائما للذات في زمان الوصف، لأنّ معنى الدوام استمراره وعدم انفكاكه، وهو حاصل بالقياس إلى المجموع وبالقياس إلى الذات وحده في زمان الوصف، سواءٌ..*
    - *كان للوصف مدخل في دوام المحمول، كما مرّ في المثال المذكور*
    - *أو لم يكن، كما في «كلّ كاتب حيوان»*
- **ومثالها إيجابا وسلبا ما مرّ** في المشروطة العامّة
  - الموجبة: كـ«دائما كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتبا»
  - السالبة كـ«دائما لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا»
- وسمّيت..
  - «عرفيّة» لأنّ العرف إنّما يفهم هذا المعنى من السالبة إذا أطلقت، حتّى إذا قيل: «لا شيء من النائم بمستيقظ»..يفهم العرف أنّ المستيقظ مسلوب عن النائم ما دام نائما، فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسبت إليه
  - و«عامّة» لأنّها أعمّ من العرفيّة الخاصّة التي هي من المركّبات
- وَهِي أَعَمّ مطلقا مِن..
  - المشروطة العامّة - فمتى تحقّقت الضرورة بحسب الوصف..تحقّق الدوام بحسب الوصف دُون عكس
  - ومِن الضروريّة والدائمة - لأنّه متى صدقت الضرورة أو الدوام في جميع أوقات الذات..صدق الدوام في جميع أوقات الوصف ولا ينعكسُ



تابع القضايا البسيطة:
٥- المطلقة العامّة
وهـي: التـي يحكـم فيهـا بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل
تشملُ
الموجبة كـ**«بالإطلاق العامّ كلّ إنسان متنفّس»**
السـالبة كـ**«لا شـيء مـن الإنسان بمتنفّس بـالإطلاق العامّ»**
وسُمِّيَت..
مطلقـــةً لأنّ القضـــيّة إذا اطلقت ولـم تقيّد بقيدٍ - من دوام أو ضـــــرورة أو لا دوام أو لا ضرورة -..يفهم منها فعليّة النسبة
وعامّــة لأنّهــا أعـمّ مــن الوجوديّـــة اللادائمـــة واللاضروريّة كما سيأتي
وهـي أعـمّ مـن القضـايا الأربـــع المتقدّمـــة - لأنّـــه متـــى صـــدقت ضـــرورة أو دوام بحســب الـــذات أو بحســـب الوصــف..تكـون النســبة فعليّة، وليس يلزم من فعليّة النســبة ضــرورتها أو دوامها


تابع القضايا البسيطة:
٦- الممكنة العامّة
وهي: التي يُحكم فيها بارتفاع - بسلب - الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم
والإمكانُ العامُّ لَهُ تفسيران متساويان
١- تارة بسلب الضروريّة الذاتيّة عن الجانب المخالف للحكم
٢- وتارة بسلب الامتناع الذاتيّ عن الجانب الموافق ← فإمكان الإيجاب معناه عدم امتناع الإيجاب أو عدم ضرورة السلب؛ وكذا الحال في إمكان السلب
وعليه فإن كان الحكم في القضيّةِ..
بالإيجاب..كان مفهوم الإمكان سلب ضرورة السلب
وذلك لأنّ الجانب المخالف للإيجاب هو السلب
فإذا قلنا: **«كلّ نار حارّة بالإمكان العامّ»**..فمَعناه أنّ سلب الحرارة عن النار ليس بضروريّ
أو بالسلب..كان مفهومُه سلب ضرورة الإيجاب
وذلك لأنّ الجانب المخالف هو الإيجابُ
فإذا قلنا: **«لا شيء من النارّ ببارد بالإمكان العامّ»**..فمعناه أنّ إيجاب البرودة للنار ليس بضروريّ
وسُمِّيَت..
«ممكنة» لاحتوائها على معنى الإمكان
و«عامّة» لأنّها أعمّ من الممكنة الخاصّة
وهي..
أعمّ مِن المطلقة العامّة
لأنّه
متى صدق الإيجاب بالفعل..فلا أقلّ من أن لا يكون السلب ضروريّا وسلب ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب، فمتى صدق الإيجاب بالفعل..صدق الإيجاب بالإمكان
ولا ينعكس لجواز أن يكون الإيجاب ممكنا ولا يكون واقعا أصلاً
ولأنّهُ..
متى صدق السلب بالفعلِ..لم يكن الإيجاب ضروريّا، وسلب ضرورة الإيجاب هُو إمكانُ السلب - فمتى صدق السلب بالفعل صدق السلب بالإمكان
ولا ينعكسُ، لجواز أن يكون السلب ممكنا غير واقع.
وأعمّ من القضايا الباقية - لأنّ المطلقة العامّة أعمّ من القضايا الباقية مطلقا، والأعمّ من الأعمّ أعمٌّ

ثانياً: القضايا المركّبة

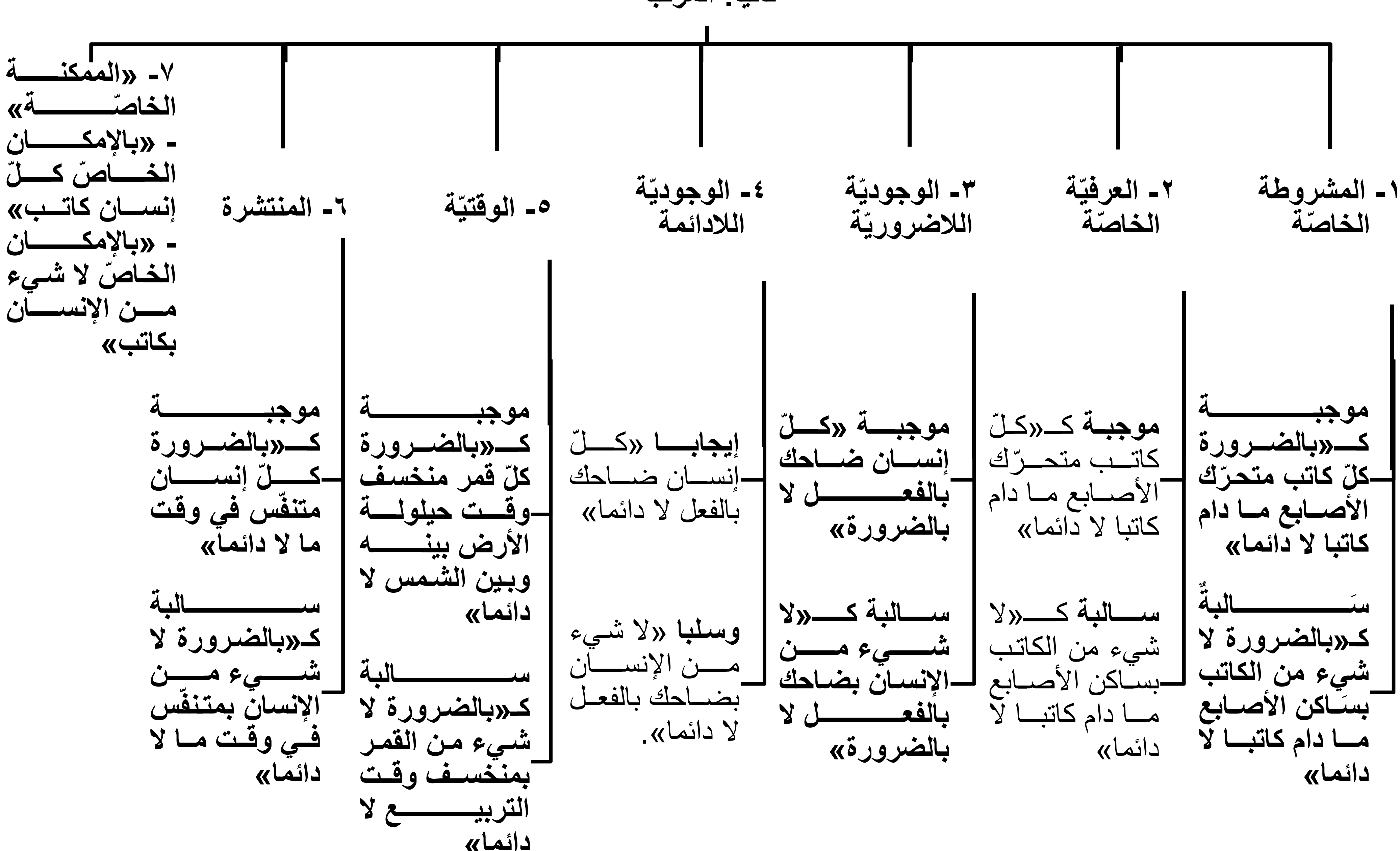
وهـــي التـــي حقيقتهـــا تركّبـــت مـــن إيجـــاب وســـلب معـــا، أي اشـــتملت علـــى حكمـــين مختلفـــين بالإيجـــاب والســـلب - *فإذا حكمت بإيجاب المحمول للموضوع أوّلا ثم حكمت بينهما بسلب بعبارة غير مستقلّة دالّة على كيفيّة تلك النسبة الإيجابيّة. فيعدّ المجموع قضيّة واحدة مركّبة*

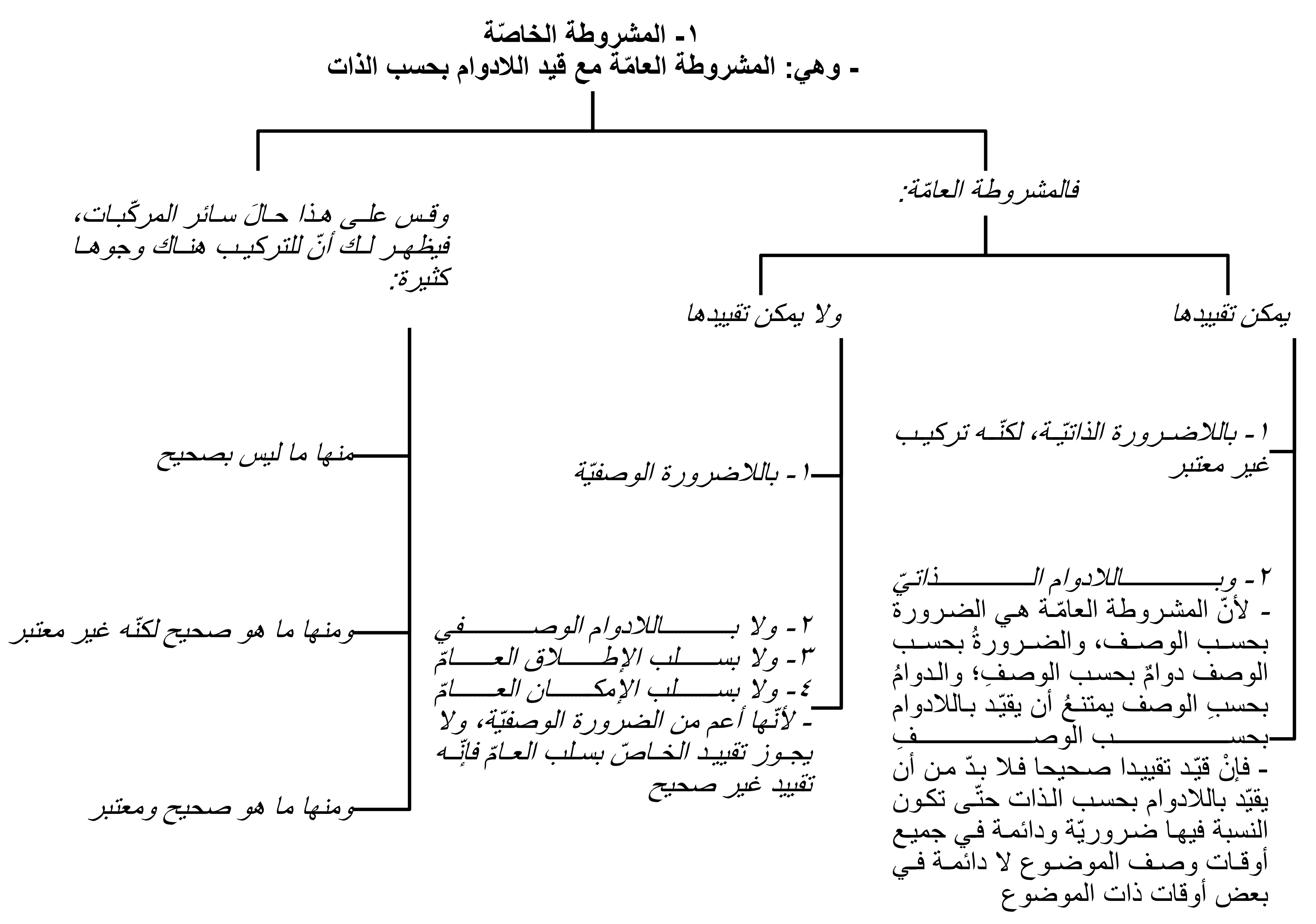
كـ«كلّ إنسان ضاحك لا دائما»، فـ«لا دائما» يدلُّ على أنّ تلك النسبة الإيجابيّة بينهما ليست بدائمة، فيكون السلب واقعا بالفعل، وإلّا لكان الإيجاب دائما، فمن حيث دلالتـه علـى كيفيّـة النسبة يكون جهة للقضيّة، ومن حيث دلالتـه على الحكم السلبيّ يكون موجبا لتركّب القضيّة

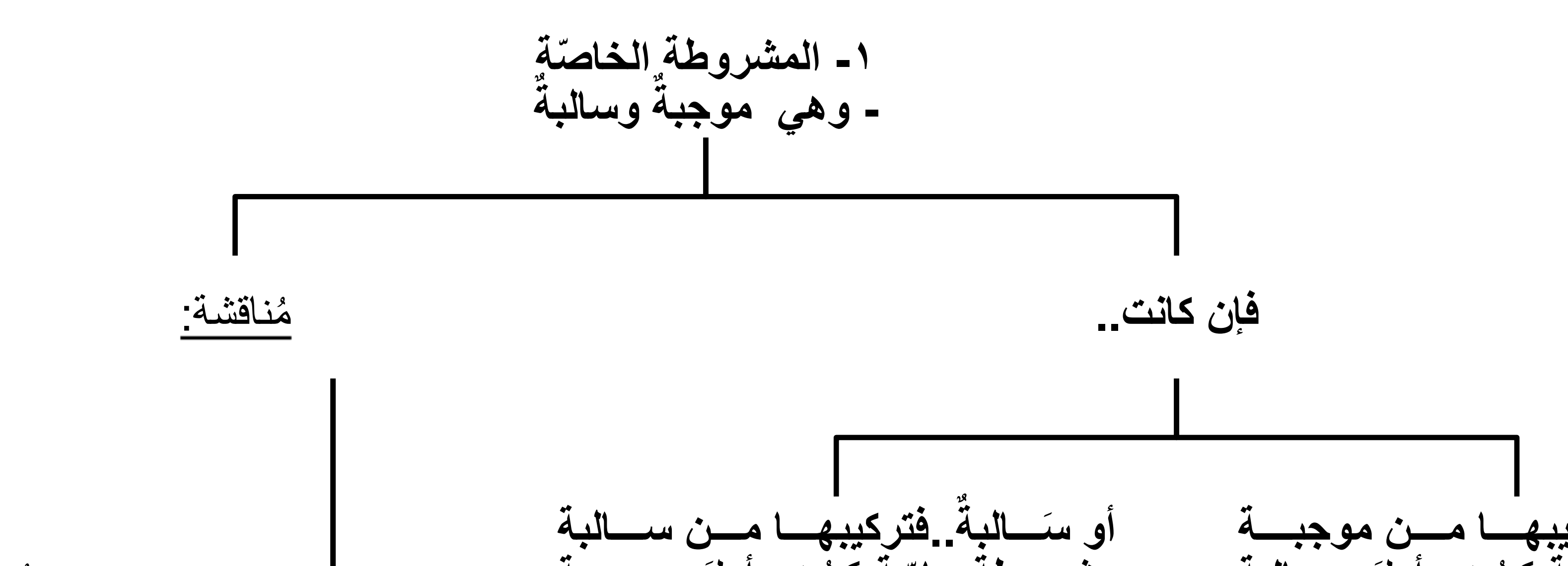
وقلنا «بعبارة غير مستقلة» لأنّـه إذا عبّر عن الحكم السلبيّ بعبارة مستقلّة. كان هنـاك قضيّتان مستقلّتان -لا قضيّة واحدة مركّبـة- وكـذا الحـال إذا حكمت أوّلا بالسلب بينهما ثم حكمت بالإيجاب على تلك الطريقة

فكـــلّ قضـــيّة مركّبـــة تكـــون موجّهـــة ولـــيس كـــلّ موجّهـــة مركّبـــة - فاعتبار الضرورة والدوام لا يوجب تركيب القضيّة، إذ لم يحصل بسببهما بين الموضـوع والمحمـول حكمـان مختلفتـان إيجابـا وسـلبا، بخـلاف اللاضـرورة واللادوام، لأنهما يوجبان حكما آخر مخالفا للحكم السابق في الإيجاب والسلب

والقضايا الموجّهة - التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها -: ١٣ قضية
ثانياً: المركّبة




١- المشروطة الخاصّة
- وهي: المشروطة العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات
فالمشروطة العامّة:
يمكن تقييدها
ولا يمكن تقييدها
١ - باللاضرورة الذاتيّة، لكنّه تركيب غير معتبر
٢ - وباللادوام الذاتيّ
- لأنّ المشروطة العامّة هي الضرورة بحسب الوصف، والضرورةُ بحسب الوصف دوامٌ بحسب الوصفِ؛ والدوامُ بحسبِ الوصف يمتنعُ أن يقيّد باللادوام بحسب الوصفِ
- فإنْ قيّد تقييدا صحيحا فلا بدّ من أن يقيّد باللادوام بحسب الذات حتّى تكون النسبة فيها ضروريّة ودائمة في جميع أوقات وصف الموضوع لا دائمة في بعض أوقات ذات الموضوع
١ - باللاضرورة الوصفيّة
٢ - ولا باللادوام الوصفي
٣- ولا بسلب الإطلاق العامّ
٤- ولا بسلب الإمكان العامّ
- لأنّها أعم من الضرورة الوصفيّة، ولا يجوز تقييد الخاصّ بسلب العامّ فإنّه تقييد غير صحيح
وقس على هذا حالَ سائر المركّبات، فيظهر لك أنّ للتركيب هناك وجوها كثيرة:
منها ما ليس بصحيح
ومنها ما هو صحيح لكنّه غير معتبر
ومنها ما هو صحيح ومعتبر



١- المشروطة الخاصّة
- وهي موجبةٌ وسالبةٌ

فإن كانت..

موجبة..فتركيبها من موجبة مشروطة عامّة كجُزءٍ أولَ **وسالبة مطلقة عامّة** كجُزءٍ ثَانٍ

كـ«بالضرورة كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما»
- والسالبة المطلقة العامّة التي هي الجزء الثاني أي: «لا شيء من الكاتب بمتحرّك الأصابع بالفعل»..هي مفهوم اللادوام، لأنّ إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائما..فمعناه أنّ الإيجاب ليس متحقّقا في جميع الأوقات، وإذا لم يتحقّق الإيجاب في جميع الأوقات..تَحَقّق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامّة

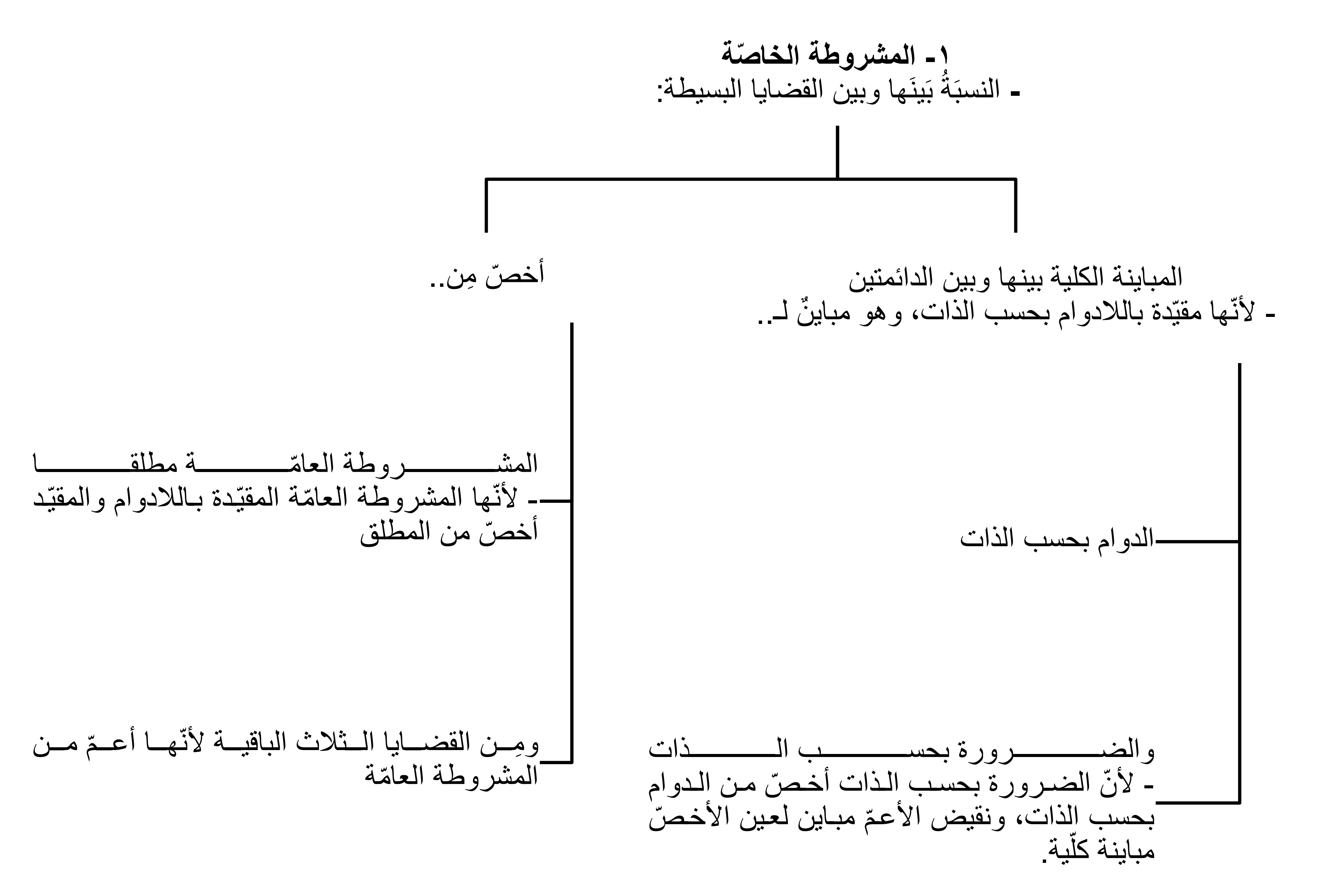
أو سَالبةٌ..فتركيبها من سالبة مشروطة عامّة كجُزءٍ أولَ **وموجبة مطلقة عامّة** كجُزءٍ ثَانٍ

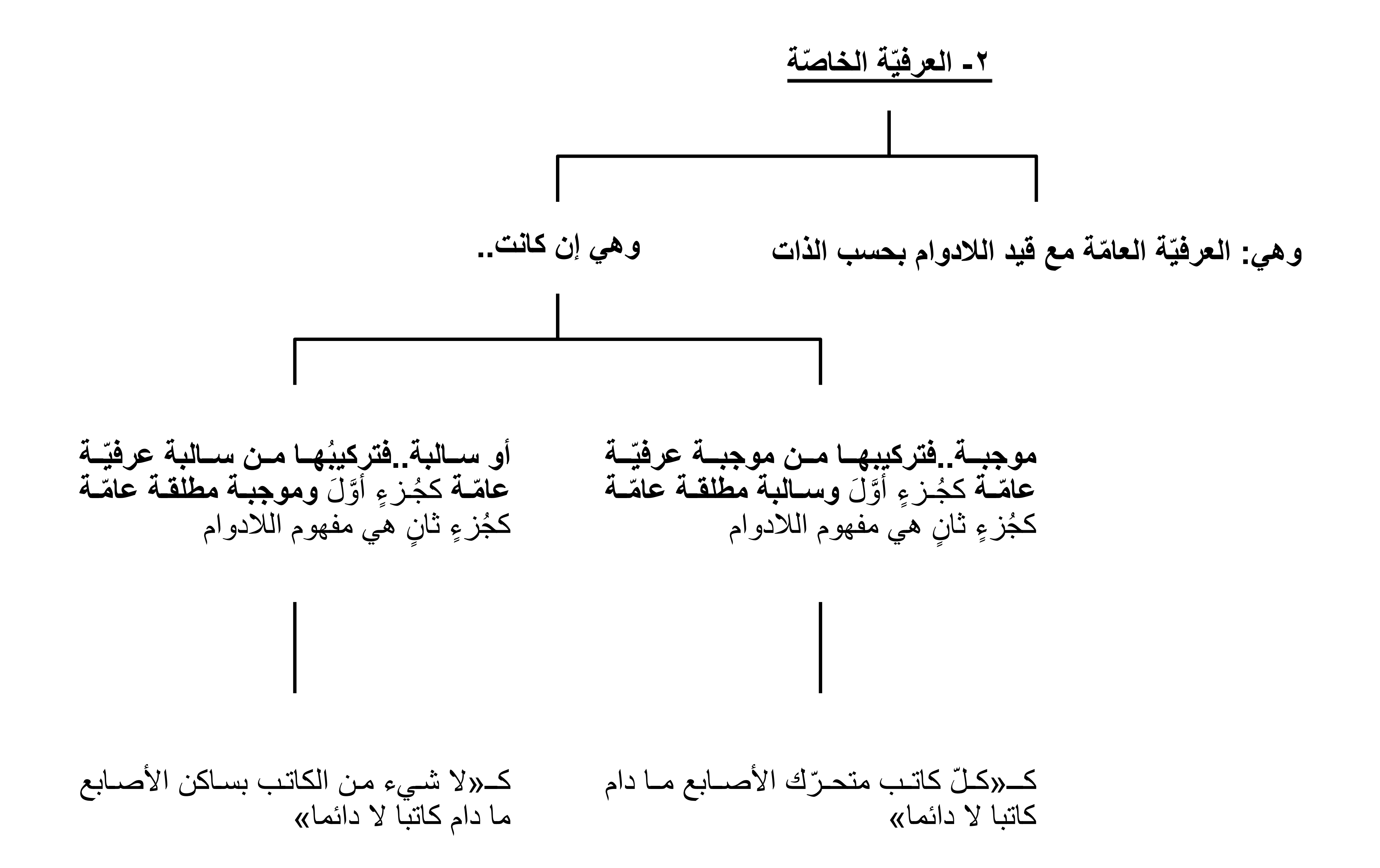
كـ«بالضرورة لا شيء من الكاتب بسَاكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما»
- فالموجبة المطلقة العامّة أي: «كلّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل»..هو مفهوم اللادوام، لأنّ السلب إذا لم يكن دائما..لم يكن متحقّقا في جميع الأوقات، وإذا لم يتحقّق السلبُ في جميع الأوقات..تحقّق الإيجابُ في الجملة، وهو الإيجاب المطلق العامّ.

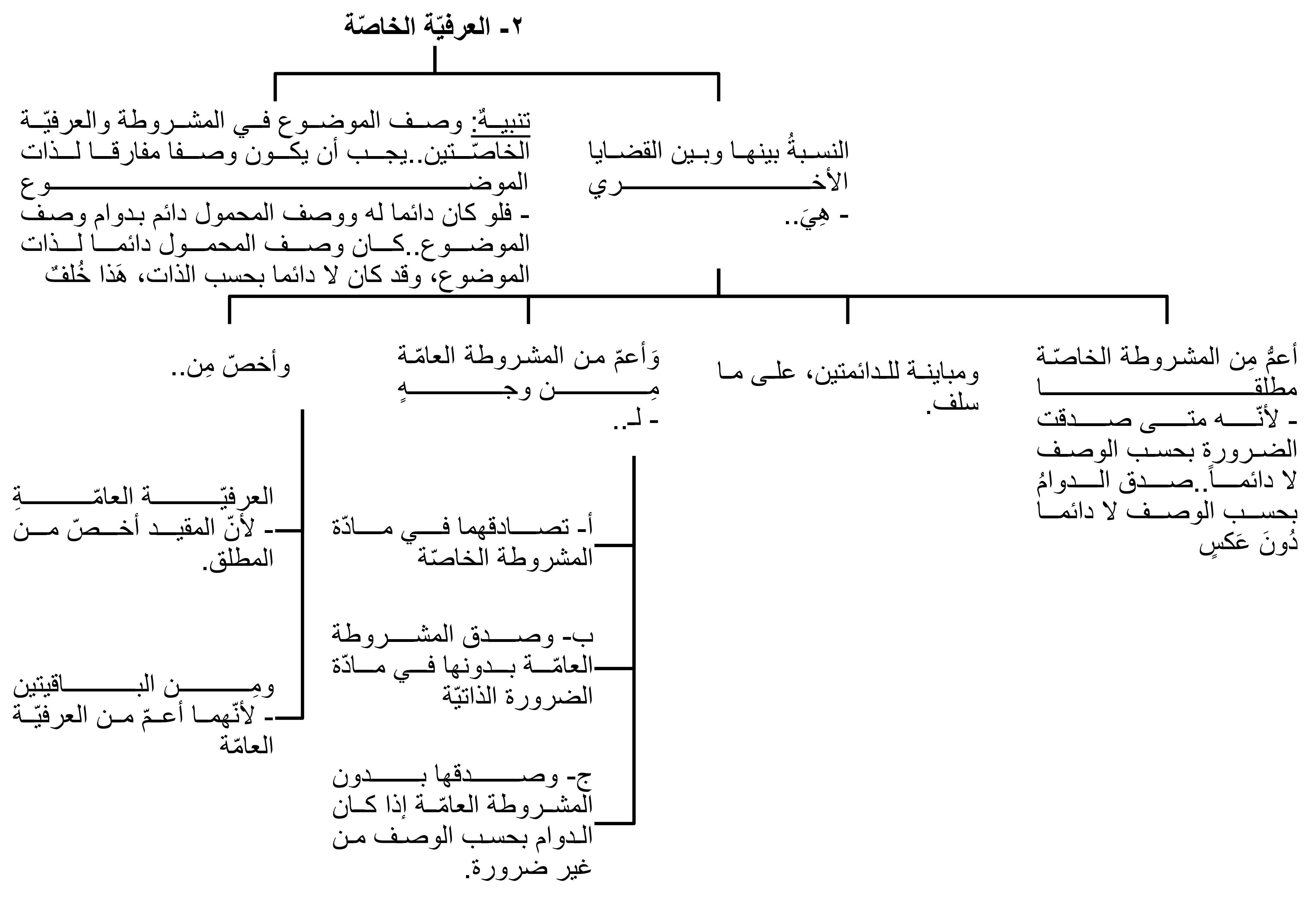
<u>مُناقشة:</u>

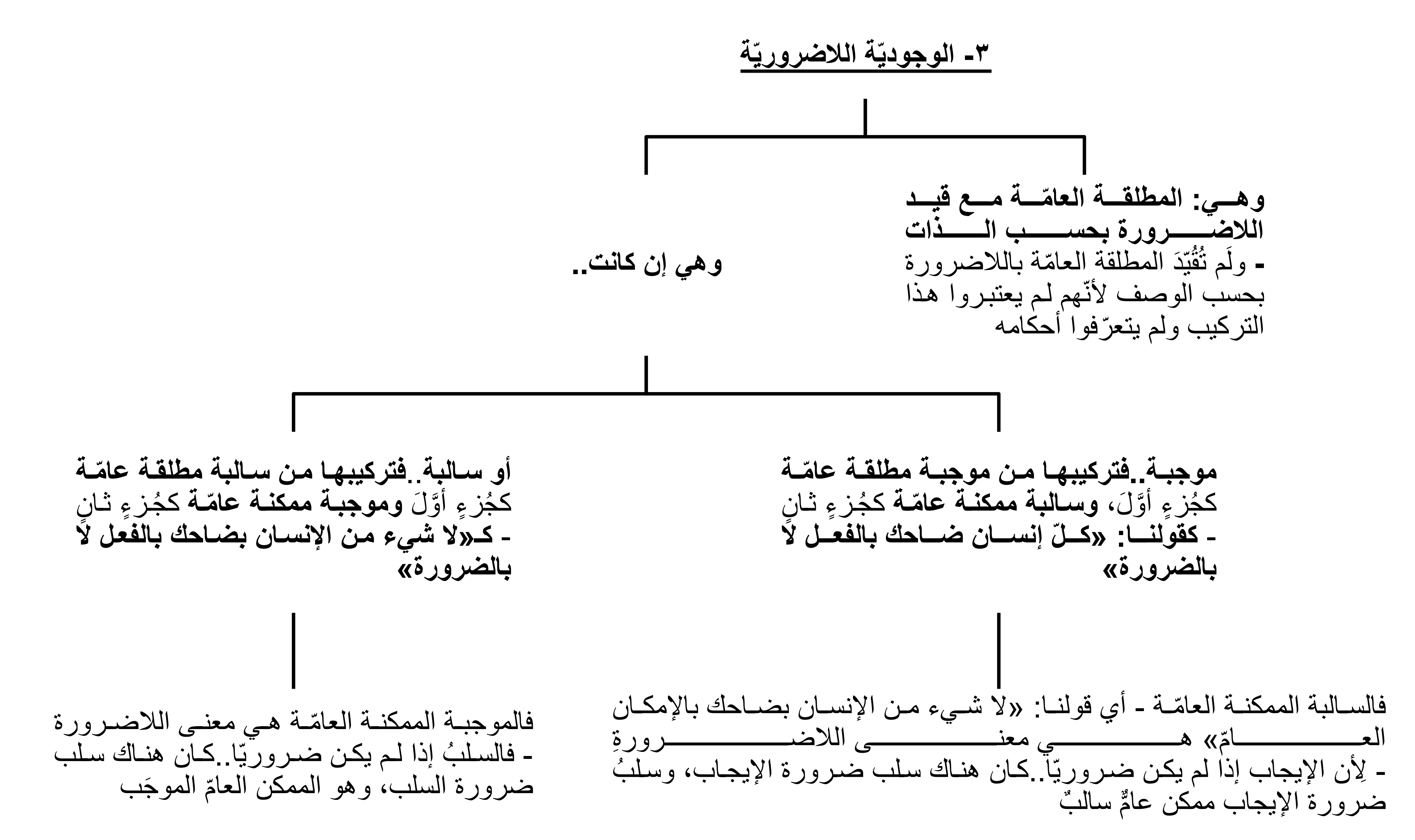
<u>اعتُرِضَ:</u> حقيقةُ القضيّةِ المركّبةِ ملتئمة من الإيجاب والسلب، فكيف تكون موجبة وسالبة؟

<u>الجواب:</u> الاعتبار في إيجاب القضيّة المركّبة وسلبها اصطلاحاً بإيجاب الجزء الأوّل وسلبهِ
- فإن كان الأوّلُ مُوجباً..فالقضيّة موجبة، وإن كان سالبا..فسالبة
- والجزء الثاني موافق له في الكمّ ومخالف له في الكيف.


١- المشروطة الخاصّة
- النسبَةُ بَينَها وبين القضايا البسيطة:
المباينة الكلية بينها وبين الدائمتين
- لأنّها مقيّدة باللادوام بحسب الذات، وهو مباينٌ لـ..
الدوام بحسب الذات
والضرورة بحسب الذات
- لأنّ الضرورة بحسب الذات أخصّ من الدوام بحسب الذات، ونقيض الأعمّ مباين لعين الأخصّ مباينة كلّية.
أخصّ مِن..
المشروطة العامّة مطلقا
- لأنّها المشروطة العامّة المقيّدة باللادوام والمقيّد أخصّ من المطلق
ومِن القضايا الثلاث الباقية لأنّها أعمّ من المشروطة العامّة

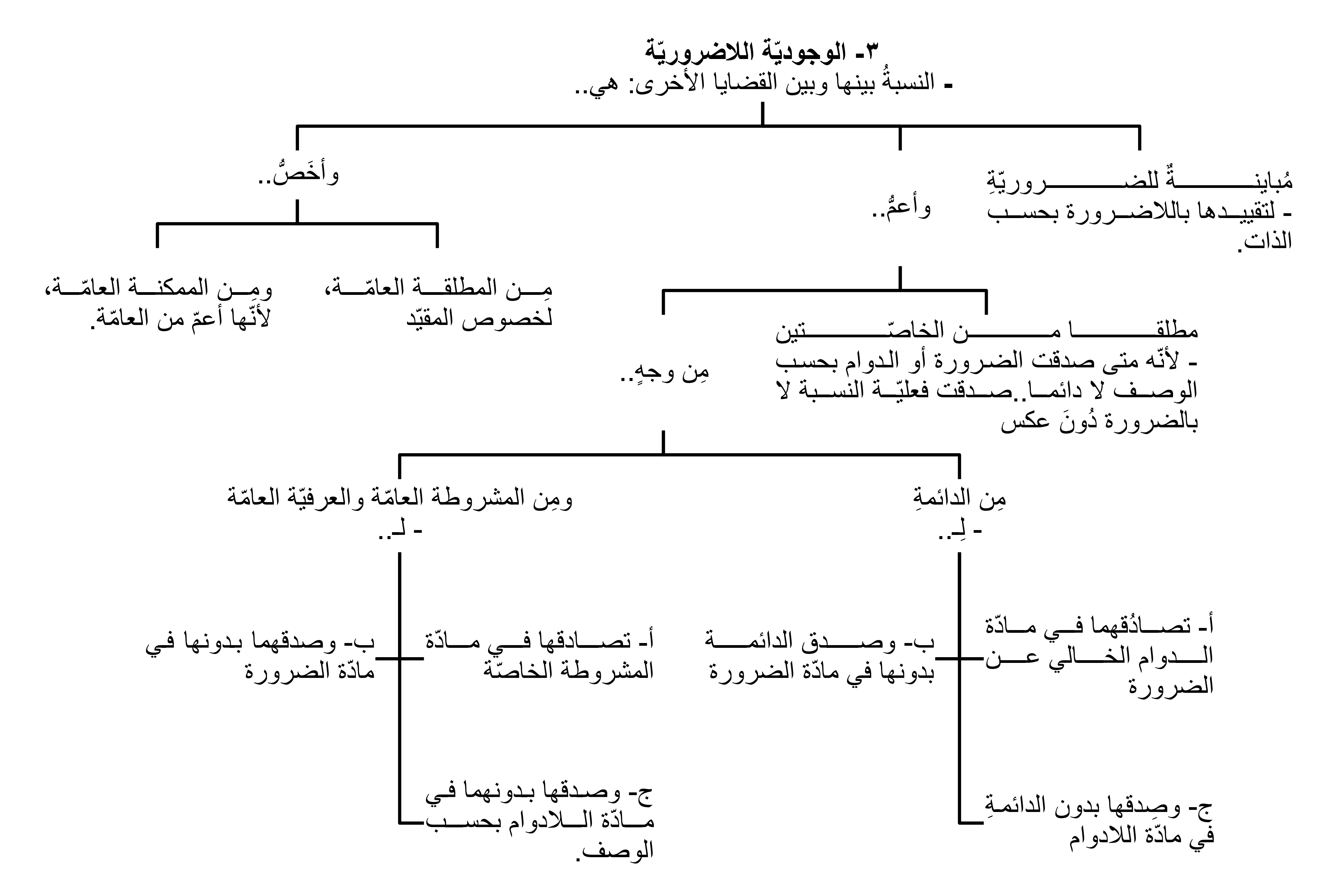

٢- العرفيّة الخاصّة
وهي: العرفيّة العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي إن كانت..
موجبة..فتركيبها من موجبة عرفيّة عامّة كجُزءٍ أوَّلَ وسالبة مطلقة عامّة كجُزءٍ ثانٍ هي مفهوم اللادوام
أو سالبة..فتركيبُها من سالبة عرفيّة عامّة كجُزءٍ أوَّلَ وموجبة مطلقة عامّة كجُزءٍ ثانٍ هي مفهوم اللادوام
كـ«كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما»
كـ«لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما»

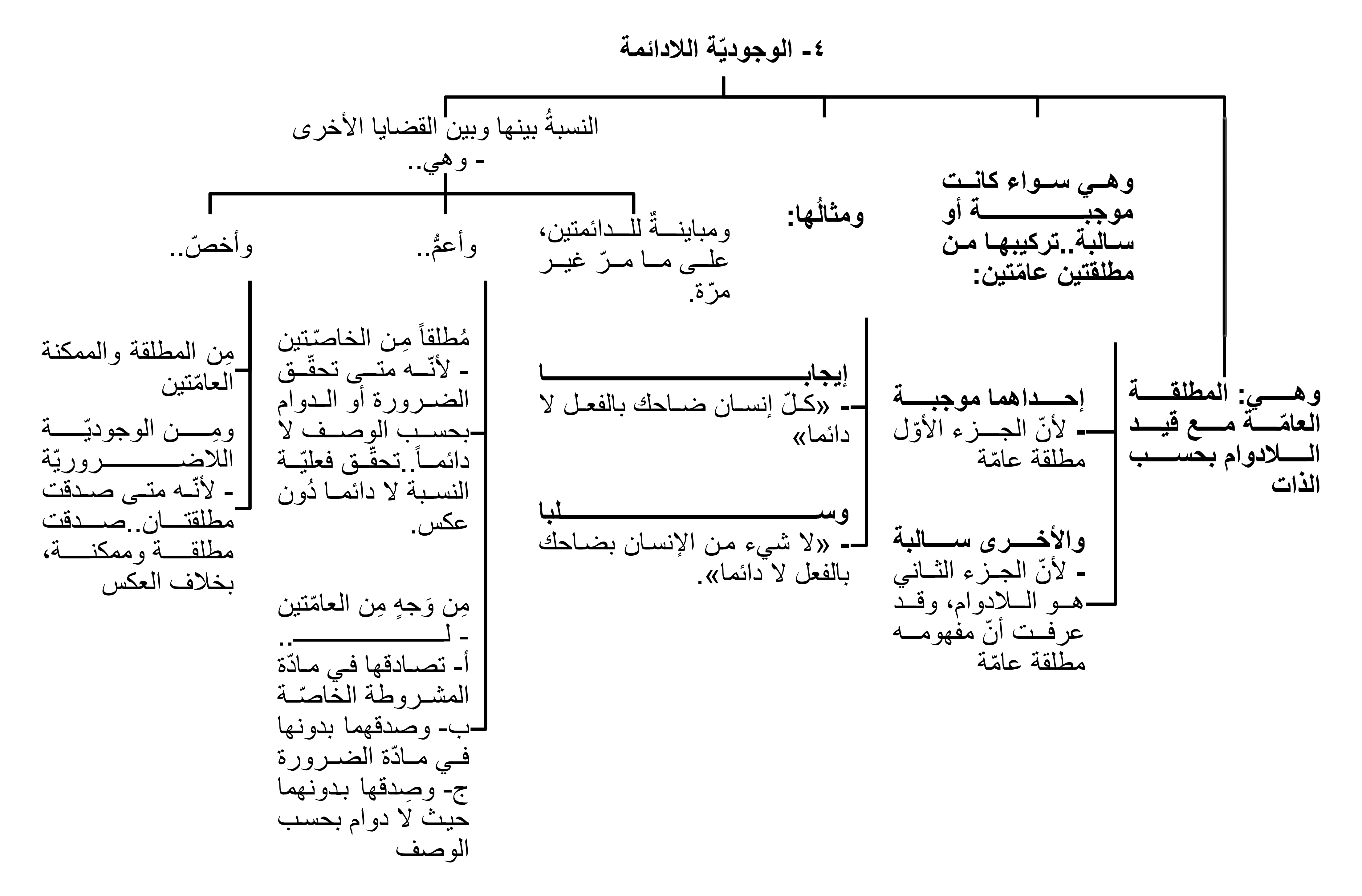

٢- العرفيّة الخاصّة
النسبةُ بينها وبين القضايا الأخري
- هِيَ..
تنبيهٌ: وصف الموضوع في المشروطة والعرفيّة الخاصّتين..يجب أن يكون وصفا مفارقا لذات الموضوع
- فلو كان دائما له ووصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع..كان وصف المحمول دائما لذات الموضوع، وقد كان لا دائما بحسب الذات، هَذا خُلفٌ
أعمُّ مِن المشروطة الخاصّة مطلقا
- لأنّه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لا دائماً..صدق الدوامُ بحسب الوصف لا دائما دُونَ عَكسٍ
ومباينة للدائمتين، على ما سلف.
وَأعمّ من المشروطة العامّة مِن وجهٍ
- لـ..
أ- تصادقهما في مادّة المشروطة الخاصّة
ب- وصدق المشروطة العامّة بدونها في مادّة الضرورة الذاتيّة
ج- وصدقها بدون المشروطة العامّة إذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة.
وأخصّ مِن..
العرفيّة العامّةِ
- لأنّ المقيد أخصّ من المطلق.
ومِن الباقيتين
- لأنّهما أعمّ من العرفيّة العامّة



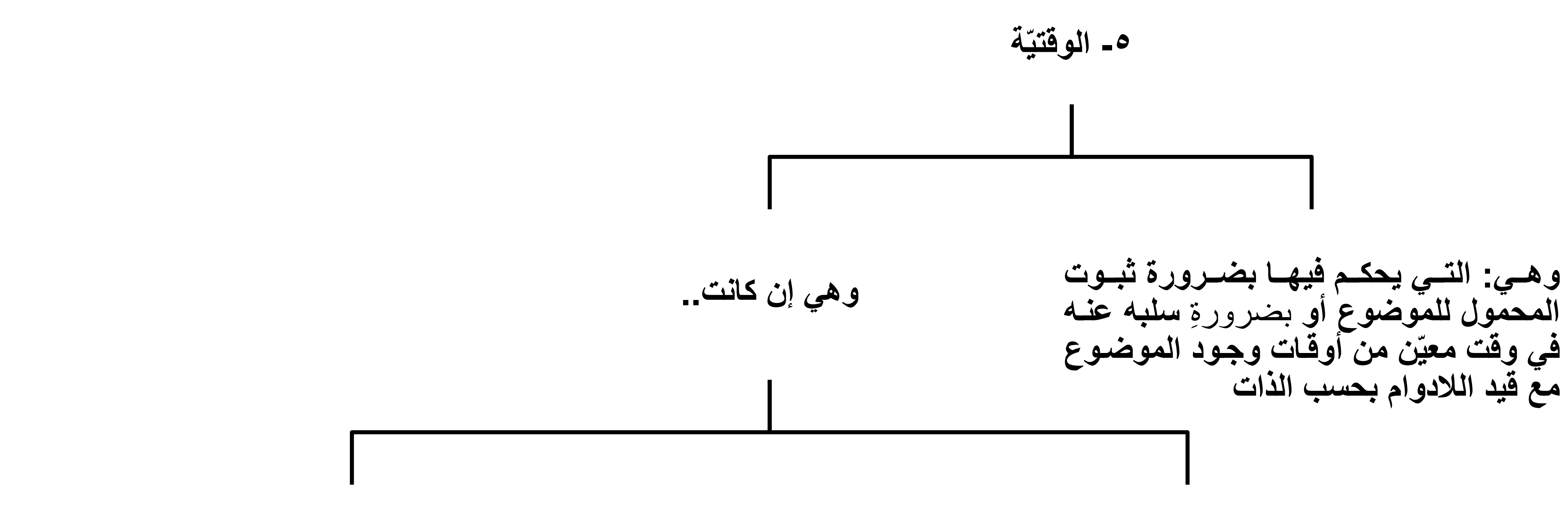
٣- الوجوديّة اللاضروريّة
وهـــي: المطلقـــة العامّـــة مـــع قيـــد اللاضــــرورة بحســــب الــــذات
- ولَم تُقَيِّدَ المطلقة العامّة باللاضرورة بحسب الوصف لأنّهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرّفوا أحكامه
وهي إن كانت..
موجبـة..فتركيبهـا مـن موجبـة مطلقـة عامّـة كجُزءٍ أوَّلَ، **وسـالبة ممكنـة عامّـة** كجُزءٍ ثـانٍ
- كقولنـا: «كـلّ إنســان ضــاحك بالفعـل لاً بالضرورة»
أو سـالبة..فتركيبهـا مـن سـالبة مطلقـة عامّـة كجُزءٍ أوَّلَ **وموجبـة ممكنـة عامّـة** كجُزءٍ ثـانٍ
- كـ«لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لاً بالضرورة»
فالسـالبة الممكنـة العامّـة - أي قولنـا: «لا شـيء مـن الإنسـان بضـاحك بالإمكـان العــــامّ» هــــي معنــــى اللاضــــرورةِ
- لِأن الإيجاب إذا لم يكن ضروريّا..كان هناك سلب ضرورة الإيجاب، وسلبُ ضرورة الإيجاب ممكن عامٌّ سالبٌ
فالموجبـة الممكنـة العامّـة هـي معنـى اللاضـرورة
- فالسلبُ إذا لم يكن ضروريّا..كان هناك سلب ضرورة السلب، وهو الممكن العامّ الموجَب

٣- الوجوديّة اللاضروريّة





٤- الوجوديّة اللادائمة
وهي: المطلقة العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي سواء كانت موجبة أو سالبة..تركيبها من مطلقتين عامّتين:
إحداهما موجبة - لأنّ الجزء الأوّل مطلقة عامّة
والأخرى سالبة - لأنّ الجزء الثاني هو اللادوام، وقد عرفت أنّ مفهومه مطلقة عامّة
ومثالُها:
إيجابا - «كلّ إنسان ضاحك بالفعل لا دائما»
وسلبا - «لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما».
النسبةُ بينها وبين القضايا الأخرى - وهي..
ومباينةٌ للدائمتين، على ما مرّ غير مرّة.
وأعمُّ..
مُطلقاً مِن الخاصّتين - لأنّه متى تحقّق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائماً..تحقّق فعليّة النسبة لا دائما دُون عكس.
مِن وَجهٍ مِن العامّتين - لـ..
أ- تصادقها في مادّة المشروطة الخاصّة
ب- وصدقهما بدونها في مادّة الضرورة
ج- وصِدقها بدونهما حيث لا دوام بحسب الوصف
وأخصّ..
مِن المطلقة والممكنة العامّتين
ومِن الوجوديّة اللاضروريّة - لأنّه متى صدقت مطلقتان..صدقت مطلقة وممكنة، بخلاف العكس



موجبة..فتركيبها من موجبة وقتيّة مطلقة كجُزءٍ أوَّلَ **وسالبة مطلقة عامّة** كجُزءٍ ثانٍ هي مفهوم اللادوام

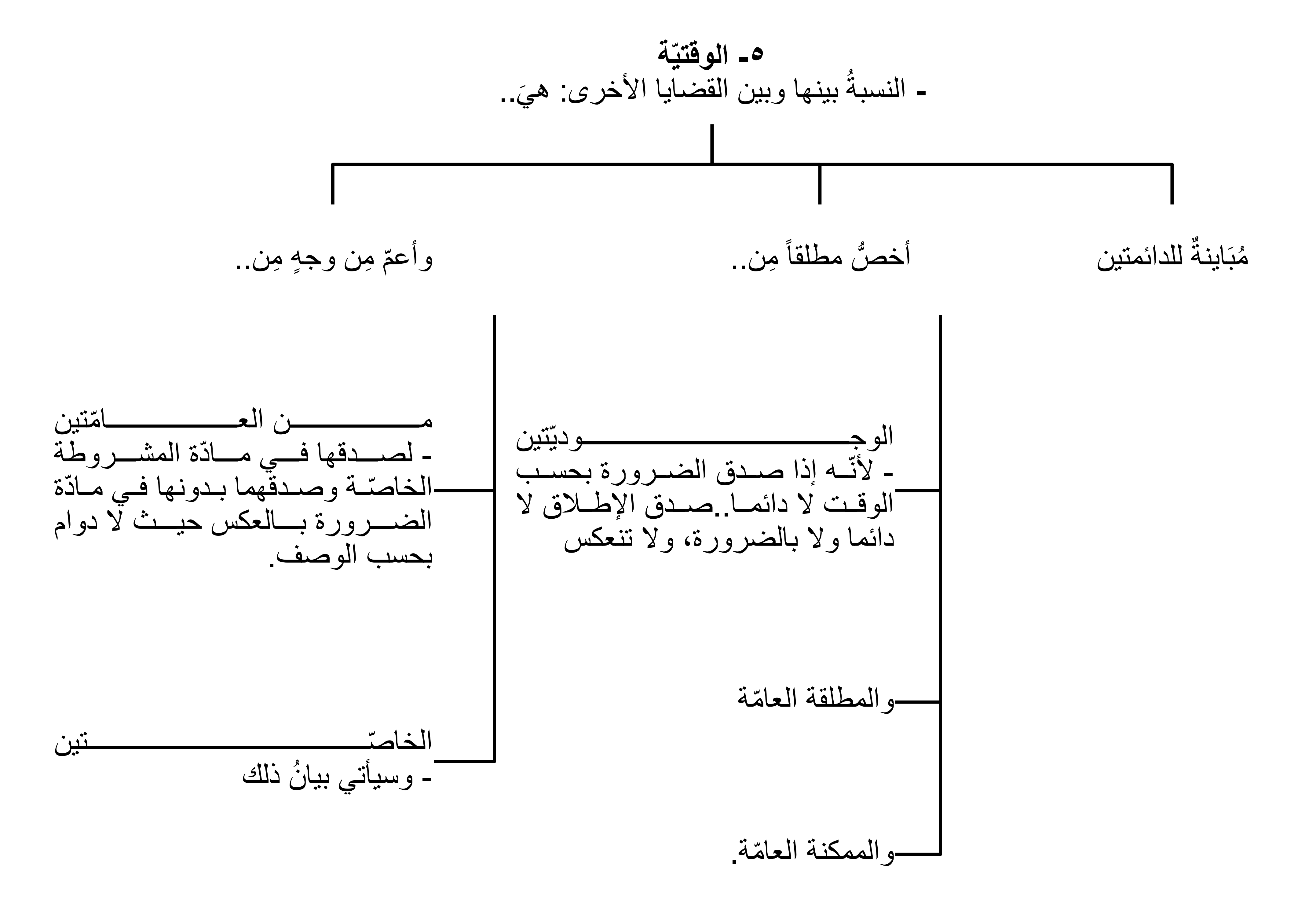
كـ«بالضرورة كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما»

- أي: «كلّ قمر منخسف وقت الحيلولة ولا شيء من القمر بمنخسف بالإطلاق العامّ».

أو سالبة..فتركيبها من سالبة وقتيّة مطلقة كجُزءٍ أوَّلَ **وموجبة مطلقة عامّة** كجُزءٍ ثانٍ

كـ«بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما»

- أي «لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع وكلّ قمر منخسف بالإطلاق العامّ»


٥- الوقتيّة
- النسبةُ بينها وبين القضايا الأخرى: هيَ..
مُبَاينةٌ للدائمتين
أخصُّ مطلقاً مِن..
وأعمّ مِن وجهٍ مِن..
الوجوديّتين
- لأنّه إذا صدق الضرورة بحسب الوقت لا دائما..صدق الإطلاق لا دائما ولا بالضرورة، ولا تنعكس
والمطلقة العامّة
والممكنة العامّة.
من العامّتين
- لصدقها في مادّة المشروطة الخاصّة وصدقهما بدونها في مادّة الضرورة بالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف.
الخاصّتين
- وسيأتي بيانُ ذلك

تابع ٥- الوقتيّة

- هيَ أعمّ مِن وجهٍ مِن الخاصّتين

لأنّه إذا..

١- صدقت الضرورة بحسب الوصف..فإن كان الوصفُ

٢- أو لم تصدُق الضرورة بحسب الوصف ولا الدوام - وصدقت بحسب الوقت -..لم تصدق الخاصّتان وتصدق الوقتيّة
-كـ*«كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض» فالانخساف ليس ضروريّا بحسب وصف القمريّة ولا دائما بحسبه، فلا يصدق «كلّ قمر منخسف ما دام قمرا»*

أ- ضروريّا لذات الموضوع في شيء من الأوقات..صدقت القضايا الثلاث
- كـ«بالضرورة كلّ منخسف مظلم ما دام منخسفا لا دائما» أو «بالتوقيت لا دائما»
- فالانخساف لمّا كان ضروريّا لذات الموضوع في بعض الأوقات
- والإظلام ضروريّ للانخساف -..كان الإظلام ضروريّا للذات في ذلك الوقت.

ب- أو غيرَ ضروريٍ لذات الموضوع في وقتٍ..صدقَت الخاصّتان، ولم تصدق الوقتيّة
- كـ«بالضرورة كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما»
- فالكتابة لمّا لم تكن ضروريّة للذات في شيء من الأوقات..لم يكن تحرّك الأصابع - الضروري بحسبها - ضروريّا للذات في وقت ما، فلا تصدق الوقتيّة

تنبيهٌ: هذا إذا فسّرنا المشروطة بالضرورة بشرط الوصف

فالمشروطة الخاصّة بشرط الوصف يمكن صدقها بدون الوقتيّة كما في مثال الكتابة وتحرّك الأصابع
- فالمحمول هناك ليس ضروريّ النسبة إلى ذات الموضوع في زمان الوصف، بل هو ضروريّ النسبة بالقياس إلى الذات مأخوذا مع الوصف ومعنى الوقتيّة الضرورة في وقت معيّن بالقياس إلى الذات وحده فلا تصدق هناك.

أمّا إذا فسّرنا المشروطة بالضرورة ما دام الوصف..فالمشروطة الخاصّة أخصّ من الوقتيّة مطلقا
- لأنّه متى تحقّقت الضرورة في جميع أوقات الوصف وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات..تحقّقت الضرورة في بعض أوقات الذات دُون عكسٍ

وذلك لأنّ الضرورة المعتبرة في المشروطة الخاصّة حينئذ بالقياس إلى ذات الموضوع في زمان الوصف، وذلك وقت معيّن، فتصدق الضرورة الوقتيّة هناك أيضا لأنّها بالقياس إلى الذات في وقت معيّن، فكلّما صدقت المشروطة الخاصّة بالمعنى المذكور..صدقت الوقتيّة
- وتصدق الوقتيّة في المثال المذكور بدون المشروطة الخاصّة فتكون الوقتيّة أعم منها مطلقا

٦- المنتشرة

وهي: التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معيّن من أوقات وجود الموضوع مقيّدا باللادوام بحسب الذات

وليس المراد بعدم التعيين أن يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها بل أن لا تقيّد بالتعيين وترسل مطلقا،

وهي إن كانت..

موجبة..فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة كجُزءٍ أوَّلَ **وسالبة مطلقة عامّ** كجُزءٍ ثانٍ هو مفهوم اللادوام

كـ«بالضرورة كلّ إنسان متنفّس في وقت ما لا دائما»
- أي: «بالضرورة كلّ إنسان متنفّس في وقت ما، ولا شيء من الإنسان بمتنفّس بالفعل»

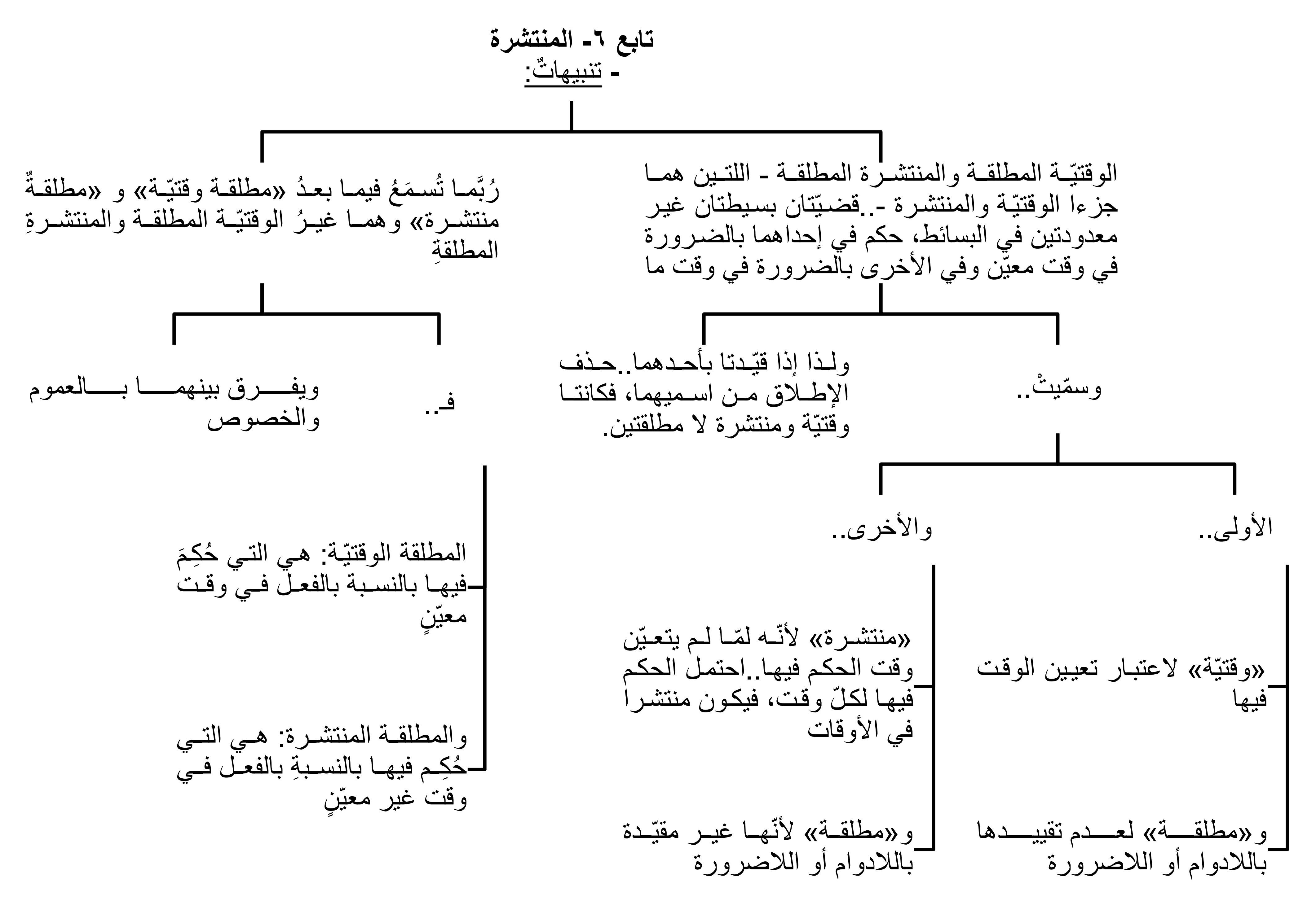
أو سالبة..فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة كجُزءٍ أوَّلَ **وموجبة مطلقة عامّة** كجُزءٍ ثانٍ

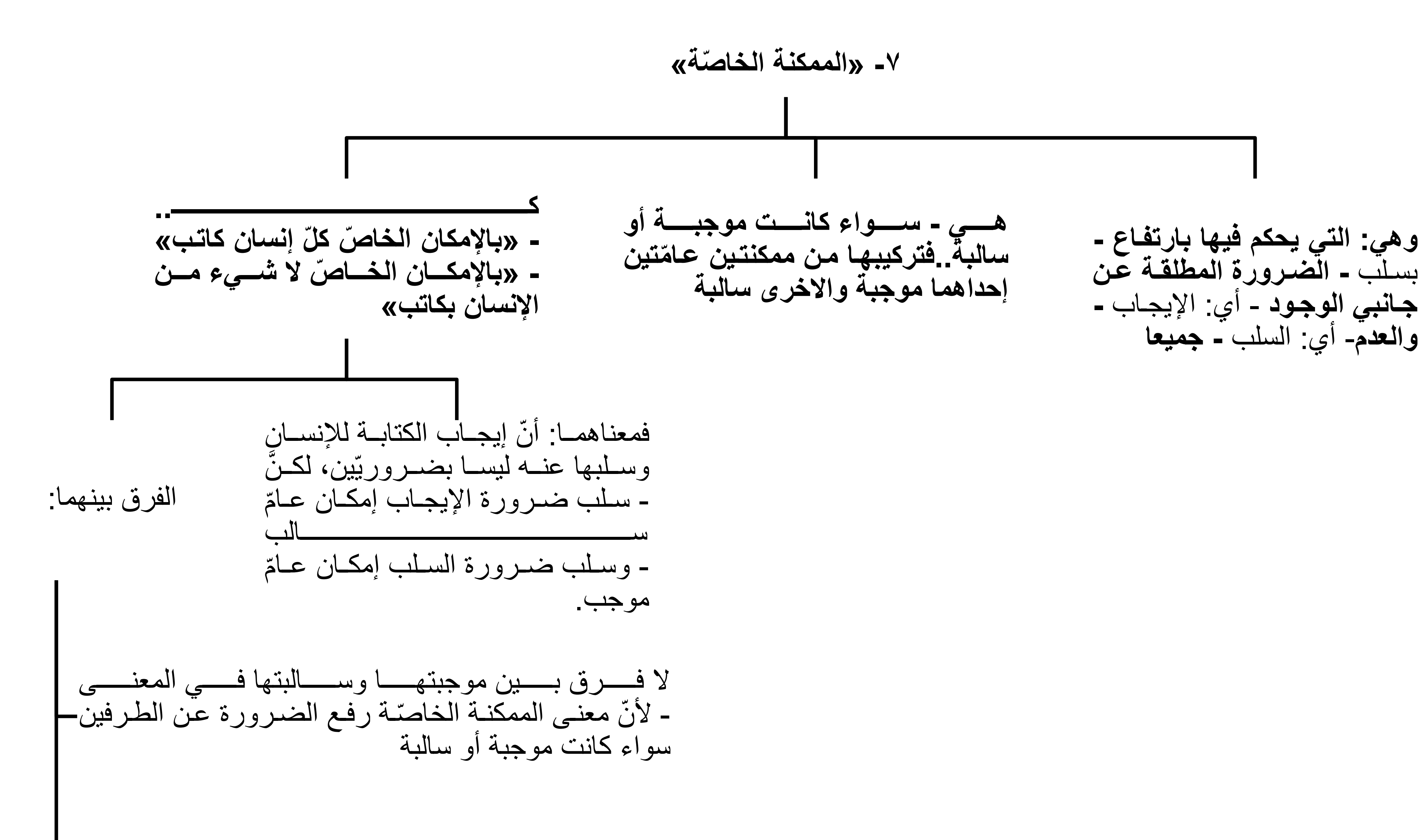
كـ«بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفّس في وقت ما لا دائما»

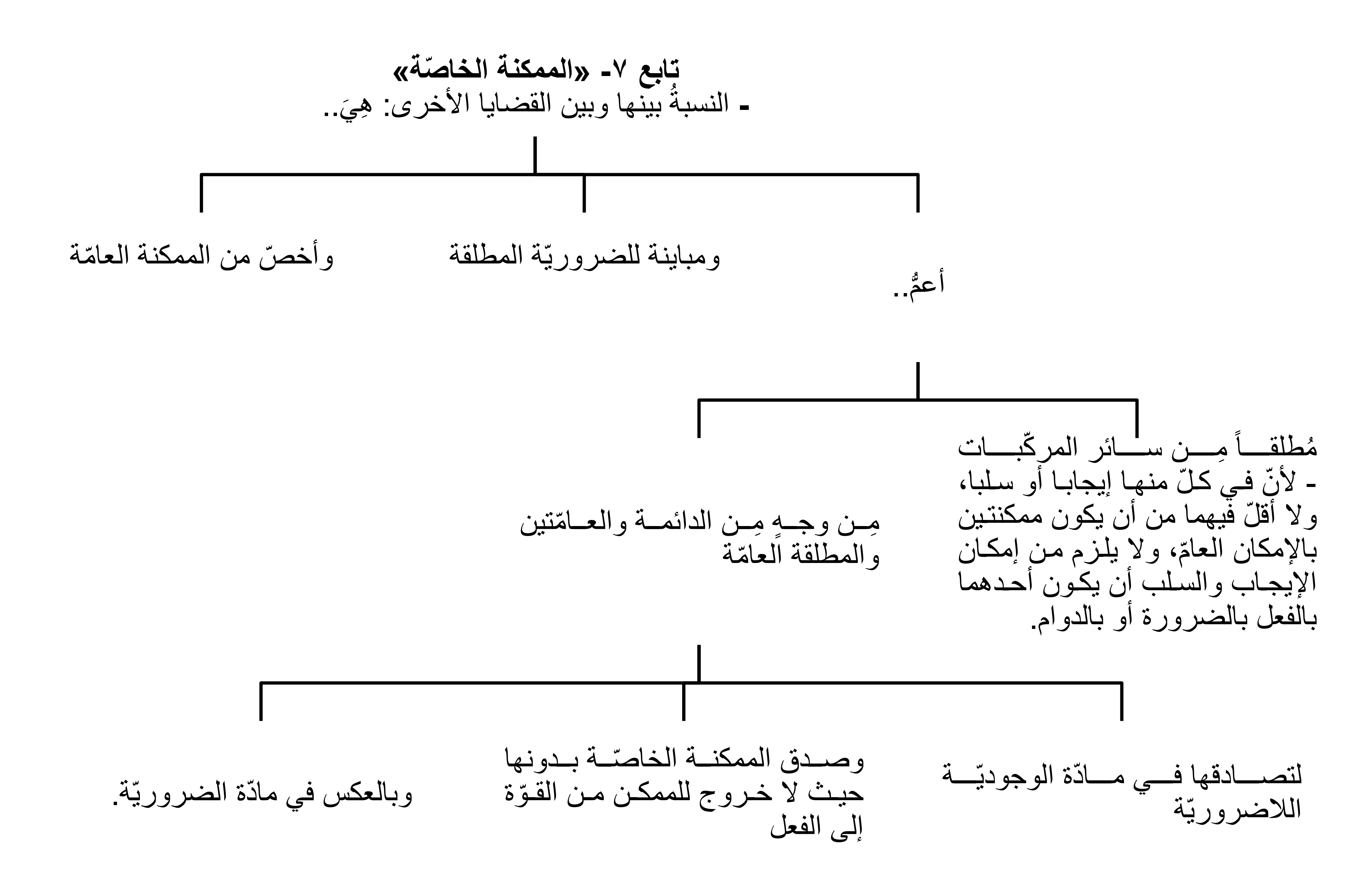
النسبةُ بينها وبين القضايا الأخرى - هِيَ..

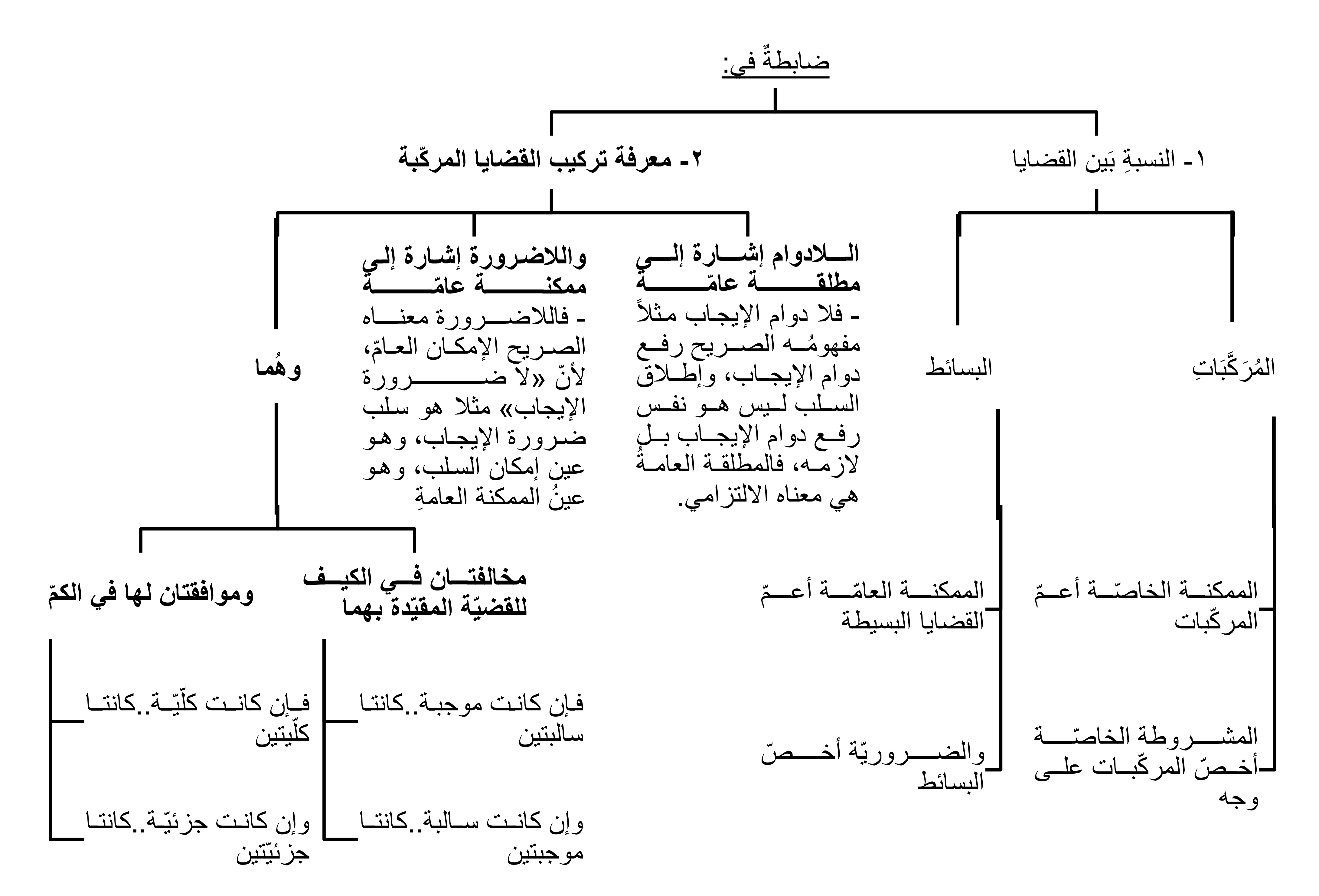
أعمُّ من الوقتيّة - لأنّه إذا صدقت الضرورة في وقت معيّن لا دائما صدقت الضرورة في وقت ما لا دائما، دون العكس

ومع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتيّة من غير فرقٍ


تابع ٦- المنتشرة
- تنبيهاتٌ:
الوقتيّـة المطلقـة والمنتشـرة المطلقـة - اللتـين همـا جزءا الوقتيّة والمنتشرة -..قضيّتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط، حكم في إحداهما بالضرورة في وقت معيّن وفي الأخرى بالضرورة في وقت ما
وسمّيتْ..
الأولى..
«وقتيّة» لاعتبار تعيين الوقت فيها
و«مطلقـــة» لعـــدم تقييـــدها باللادوام أو اللاضرورة
والأخرى..
«منتشـرة» لأنّـه لمّـا لـم يتعـيّن وقت الحكم فيها..احتمل الحكم فيها لكلّ وقت، فيكون منتشرا في الأوقات
و«مطلقـة» لأنّهـا غيـر مقيّـدة باللادوام أو اللاضرورة
ولـذا إذا قيّـدتا بأحـدهما..حـذف الإطـلاق مـن اسـميهما، فكانتـا وقتيّة ومنتشرة لا مطلقتين.
رُبَّمـا تُسـمَعُ فيمـا بعـدُ «مطلقـة وقتيّـة» و «مطلقـةٌ منتشـرة» وهمـا غيـرُ الوقتيّـة المطلقـة والمنتشـرةِ المطلقةِ
فـ..
المطلقة الوقتيّـة: هـي التـي حُكِمَ فيهـا بالنسـبة بالفعـل فـي وقـت معيّنٍ
والمطلقـة المنتشـرة: هـي التـي حُكِـم فيهـا بالنسـبةِ بالفعـل فـي وقت غير معيّنٍ
ويفـــرق بينهمـــا بـــالعموم والخصوص


٧- «الممكنة الخاصّة»
وهي: التي يحكم فيها بارتفاع - بسلب - الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود - أي: الإيجاب - والعدم- أي: السلب - جميعا
هي - سواء كانت موجبة أو سالبة..فتركيبها من ممكنتين عامّتين إحداهما موجبة والاخرى سالبة
ك..
- «بالإمكان الخاصّ كلّ إنسان كاتب»
- «بالإمكان الخاصّ لا شيء من الإنسان بكاتب»
فمعناهما: أنّ إيجاب الكتابة للإنسان وسلبها عنه ليسا بضروريّين، لكنَّ
- سلب ضرورة الإيجاب إمكان عامّ سالب
- وسلب ضرورة السلب إمكان عامّ موجب.
الفرق بينهما:
لا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى
- لأنّ معنى الممكنة الخاصّة رفع الضرورة عن الطرفين سواء كانت موجبة أو سالبة
الفرق بينهما حاصلٌ في اللفظ فقط
- فإذا عبّرت بعبارة إيجابيّة..فموجبة
- وإن عبرت بعبارة سلبيّة..فسالبة.

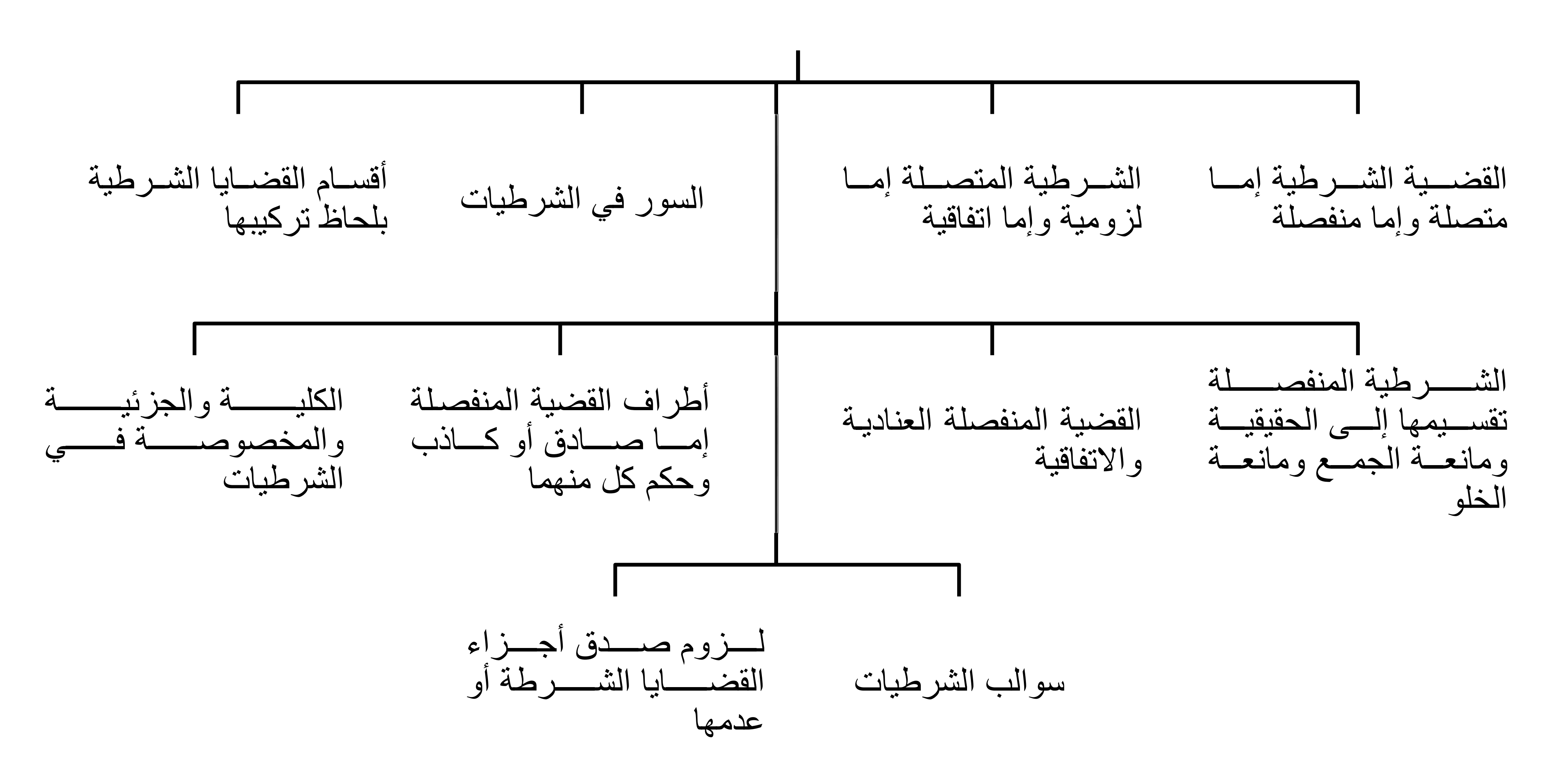

تابع ٧- «الممكنة الخاصّة»
- النسبةُ بينها وبين القضايا الأخرى: هِيَ..
أعمُّ..
ومباينة للضروريّة المطلقة
وأخصّ من الممكنة العامّة
مُطلقاً مِن سائر المركّبات
- لأنّ في كلّ منها إيجابا أو سلبا، ولا أقلّ فيهما من أن يكون ممكنتين بالإمكان العامّ، ولا يلزم من إمكان الإيجاب والسلب أن يكون أحدهما بالفعل بالضرورة أو بالدوام.
مِن وجهٍ مِن الدائمة والعامّتين والمطلقة العامّة
لتصادقها في مادّة الوجوديّة اللاضروريّة
وصدق الممكنة الخاصّة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوّة إلى الفعل
وبالعكس في مادّة الضروريّة.



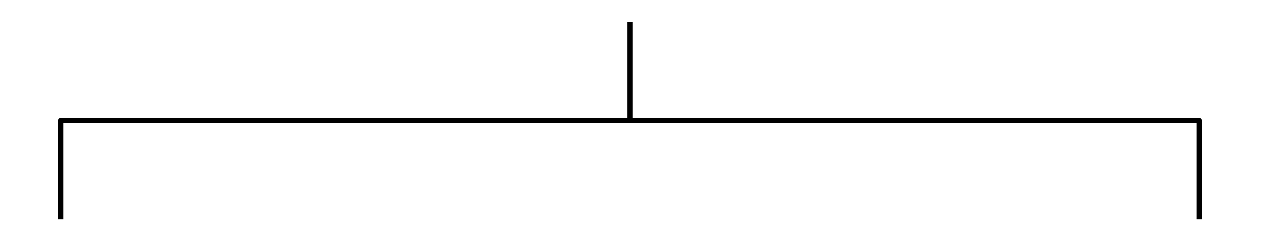
ضابطةٌ في:
١ـ النسبةِ بَين القضايا
٢ـ معرفة تركيب القضايا المركّبة
المُرَكَّبَاتِ
البسائط
الممكنة الخاصّة أعمّ المركّبات
المشروطة الخاصّة أخصّ المركّبات على وجه
الممكنة العامّة أعمّ القضايا البسيطة
والضروريّة أخصّ البسائط
اللادوام إشارة إلى مطلقة عامّة
- فلا دوام الإيجاب مثلاً مفهومُه الصريح رفع دوام الإيجاب، وإطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب بل لازمه، فالمطلقة العامةُ هي معناه الالتزامي.
واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامّة
- فاللاضرورة معناه الصريح الإمكان العامّ، لأنّ «لا ضرورة الإيجاب» مثلا هو سلب ضرورة الإيجاب، وهو عين إمكان السلب، وهو عينُ الممكنة العامةِ
وهُما
مخالفتان في الكيف للقضيّة المقيّدة بهما
وموافقتان لها في الكمّ
فإن كانت موجبة..كانتا سالبتين
وإن كانت سالبة..كانتا موجبتين
فإن كانت كلّيّة..كانتا كلّيتين
وإن كانت جزئيّة..كانتا جزئيّتين

الفصل الثّاني:
أقسام الشّرطيّة

خريطة إجمالية

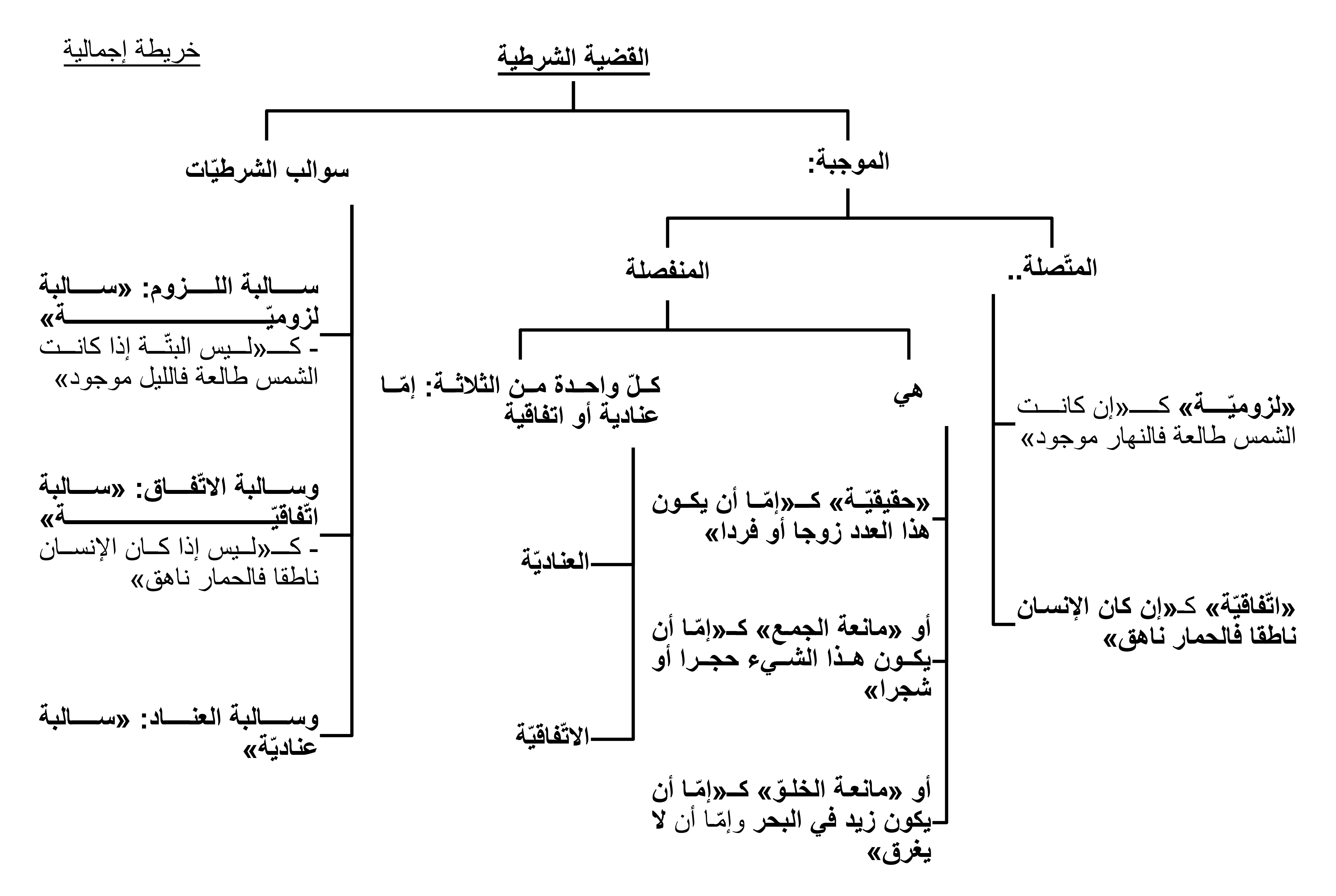


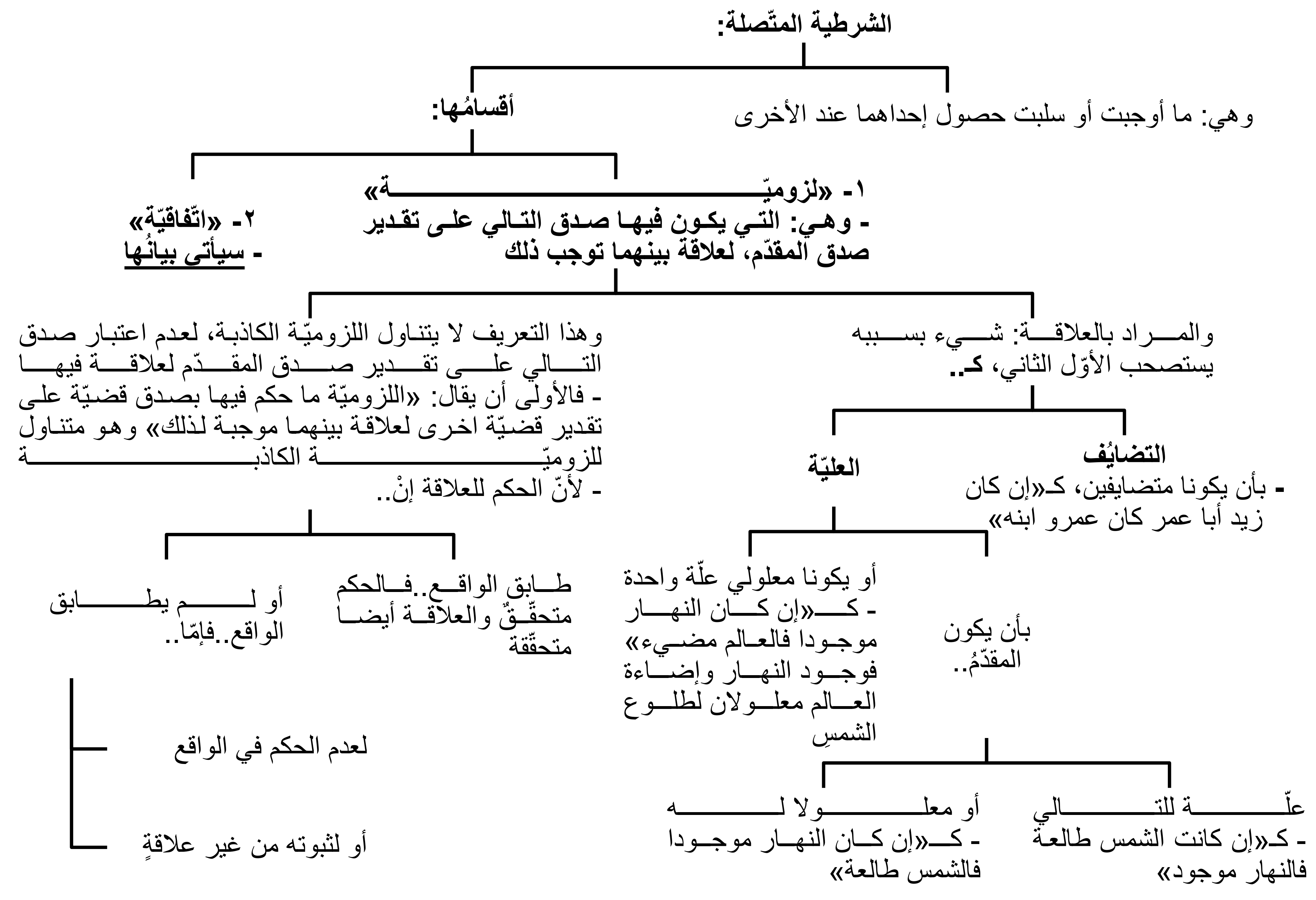
أجزاء الشرطية - سواء كانت متّصلة أو منفصلة -:
- فهي مِن قضيتين



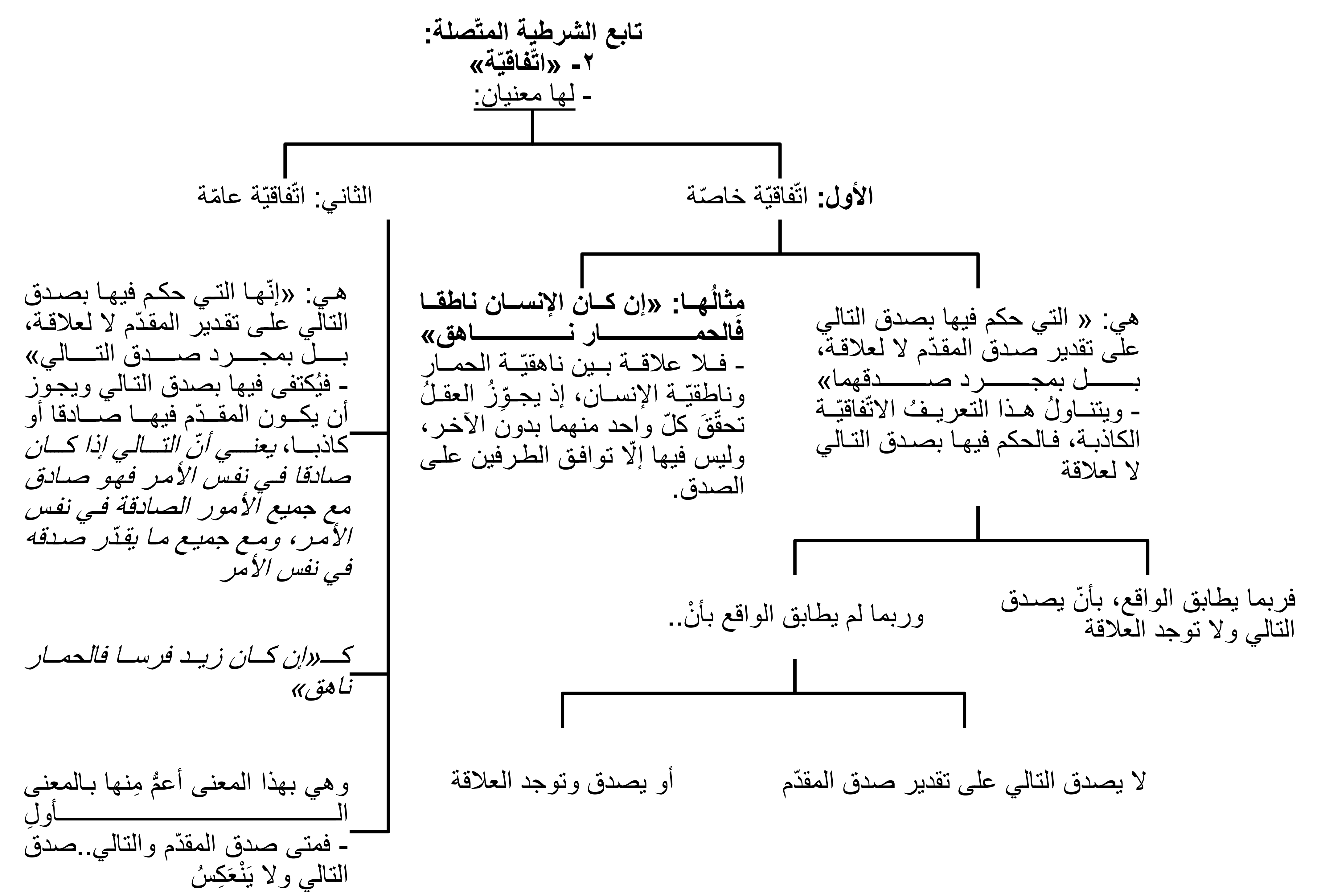
الجزء الأوّل : «مقدّم»
- لتقدّمها في الذكر

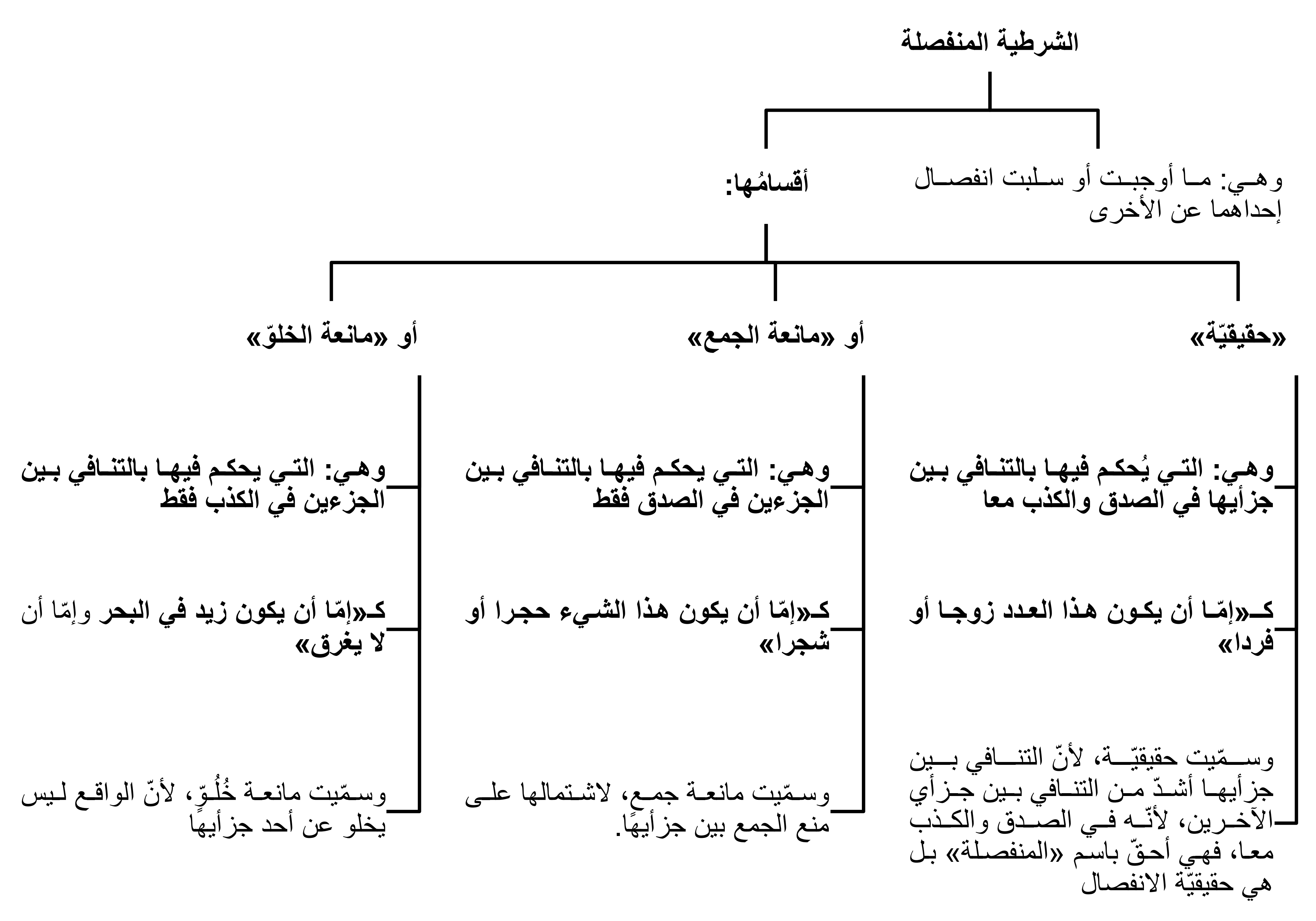
الجزء الثاني: «تالي»
- لتلوّها إيّاها

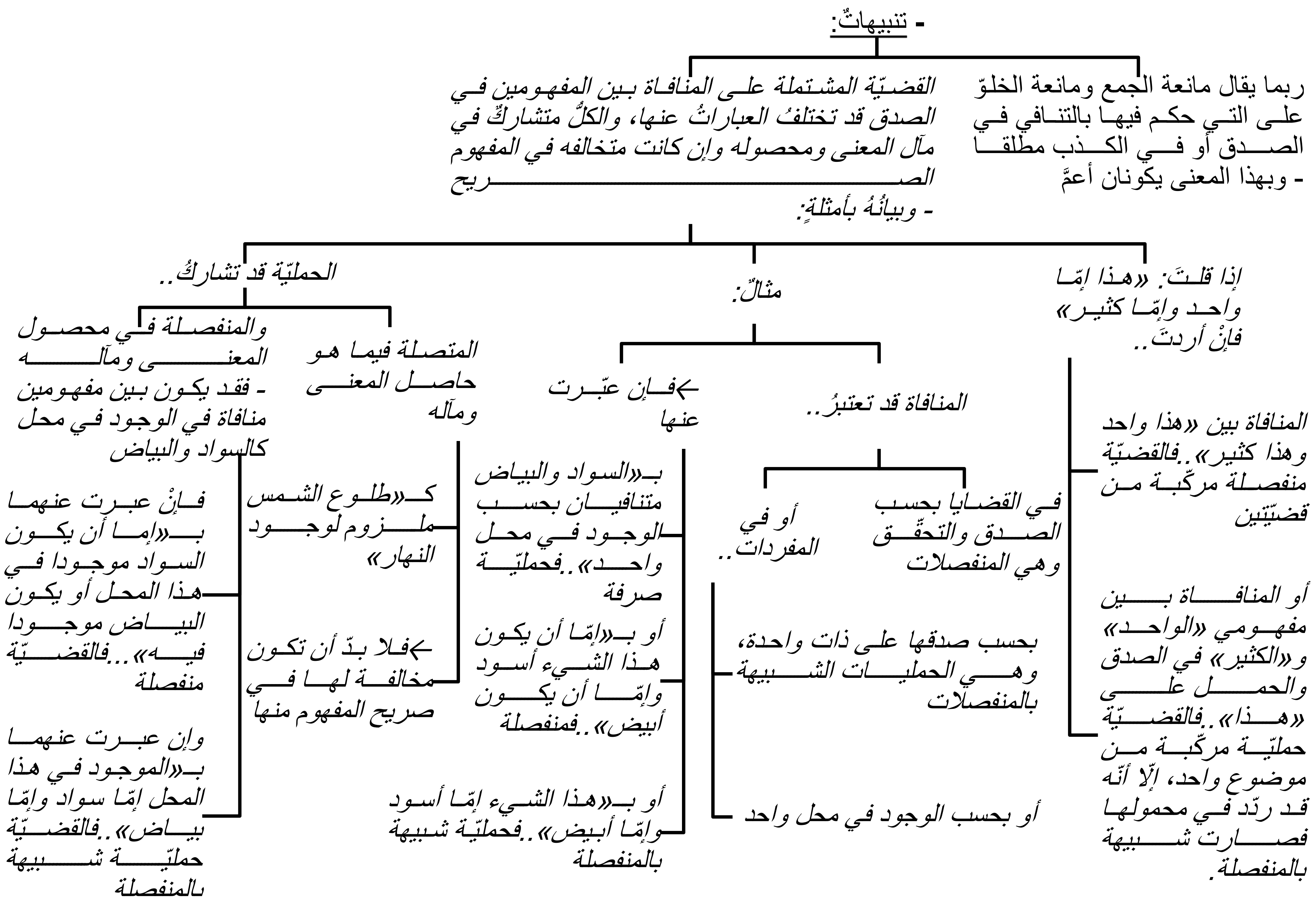

خريطة إجمالية
القضية الشرطية
الموجبة:
سوالب الشرطيّات
المتّصلة..
المنفصلة
«لزوميّة» كـ«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»
«اتّفاقيّة» كـ«إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق»
هي
كلّ واحدة من الثلاثة: إمّا عنادية أو اتفاقية
«حقيقيّة» كـ«إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا»
أو «مانعة الجمع» كـ«إمّا أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا»
أو «مانعة الخلوّ» كـ«إمّا أن يكون زيد في البحر وإمّا أن لا يغرق»
العناديّة
الاتّفاقيّة
سالبة اللزوم: «سالبة لزوميّة»
- كـ«ليس البتّة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود»
وسالبة الاتّفاق: «سالبة اتّفاقيّة»
- كـ«ليس إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق»
وسالبة العناد: «سالبة عناديّة»

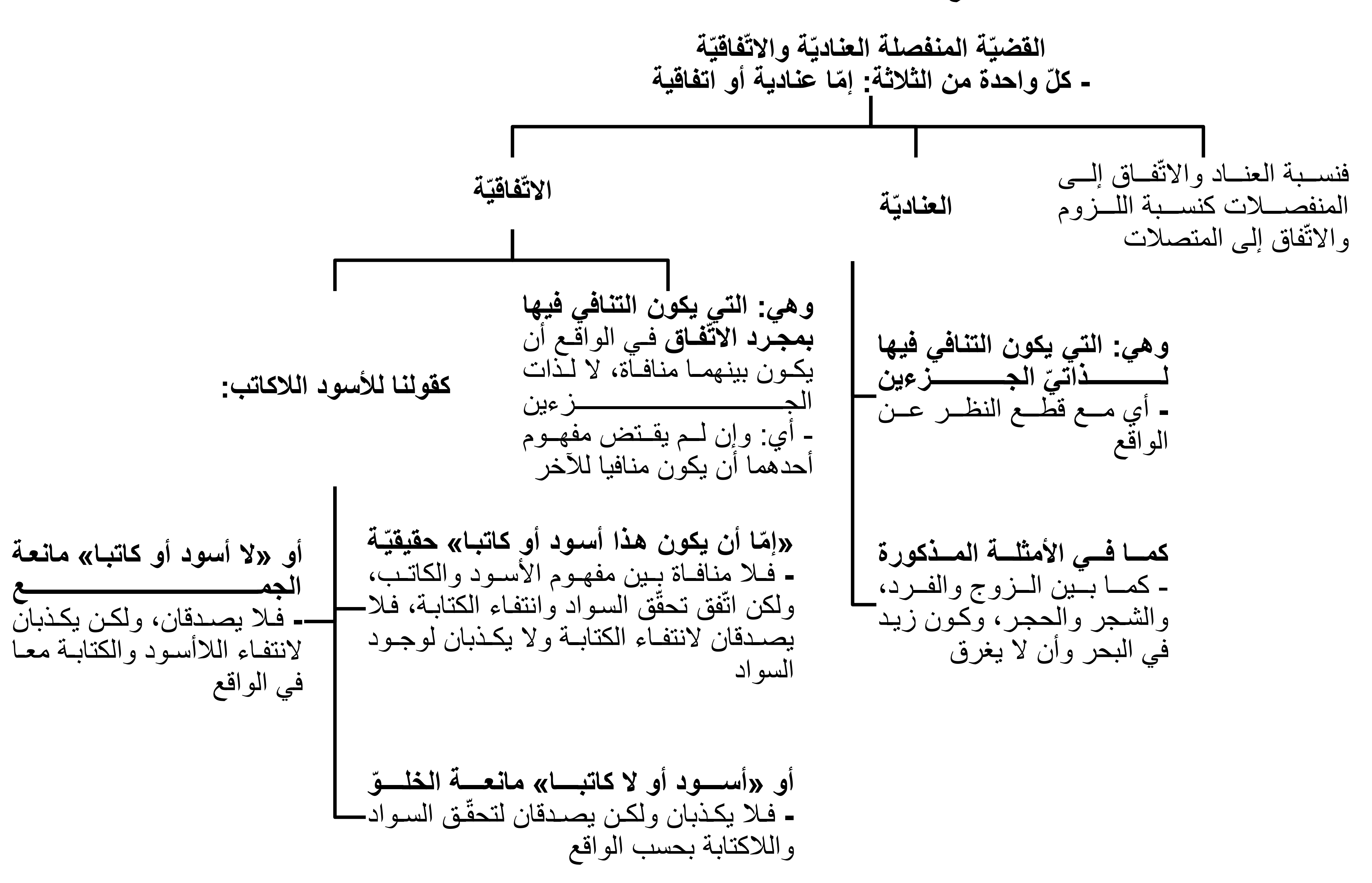


الشرطية المتّصلة:
وهي: ما أوجبت أو سلبت حصول إحداهما عند الأخرى
أقسامُها:
١- «لزوميّـــــــــــــــــــــــــــــــــــة»
- وهـي: التـي يكـون فيهـا صـدق التـالي علـى تقـدير صدق المقدّم، لعلاقة بينهما توجب ذلك
٢- «اتّفاقيّة»
- سيأتى بيانُها
والمــراد بالعلاقـــة: شـــيء بســـببه يستصحب الأوّل الثاني، كـ..
وهذا التعريف لا يتناول اللزوميّة الكاذبة، لعدم اعتبار صدق التـــالي علـــى تقـــدير صـــدق المقـــدّم لعلاقـــة فيهـــا
- فالأولى أن يقال: «اللزوميّة ما حكم فيها بصدق قضيّة على تقدير قضيّة اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك» وهو متناول للزوميّــــــــــــــــة الكاذبــــــــــــــــة
- لأنّ الحكم للعلاقة إنْ..
التضايُف
- بأن يكونا متضايفين، كـ«إن كان زيد أبا عمر كان عمرو ابنه»
العليّة
بأن يكون المقدّمُ..
أو يكونا معلولي علّة واحدة
- كـــ«إن كـــان النهـــار موجـودا فالعـالم مضـيء» فوجـــود النهـــار وإضـــاءة العـــالم معلـــولان لطلـــوع الشمسِ
علّـــــــــة للتـــــــــالي
- كـ«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»
أو معلـــــــــــولا لـــــــــــه
- كـــ«إن كـــان النهـــار موجـــودا فالشمس طالعة»
طـــابق الواقـــع..فـــالحكم متحقّـــقٌ والعلاقـــة أيضـــا متحقّقة
أو لـــــــم يطـــــــابق الواقع..فإمّا..
لعدم الحكم في الواقع
أو لثبوته من غير علاقةٍ

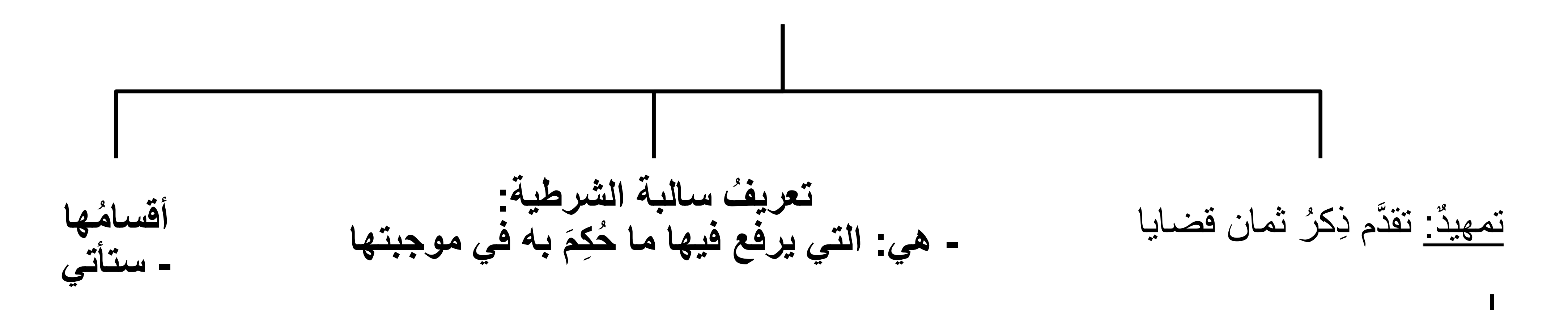

تابع الشرطية المتّصلة:
٢- «اتّفاقيّة»
- لها معنيان:
الأول: اتّفاقيّة خاصّة
الثاني: اتّفاقيّة عامّة
هي: « التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدّم لا لعلاقة، بل بمجرد صدقهما»
- ويتناولُ هذا التعريفُ الاتّفاقيّة الكاذبة، فالحكم فيها بصدق التالي لا لعلاقة
مثالُها: «إن كان الإنسان ناطقا فَالحمار ناهق»
- فلا علاقة بين ناهقيّة الحمار وناطقيّة الإنسان، إذ يجوِّزُ العقلُ تحقّقَ كلّ واحد منهما بدون الآخر، وليس فيها إلّا توافق الطرفين على الصدق.
فربما يطابق الواقع، بأنّ يصدق التالي ولا توجد العلاقة
وربما لم يطابق الواقع بأنْ..
لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدّم
أو يصدق وتوجد العلاقة
هي: «إنّها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير المقدّم لا لعلاقة، بل بمجرد صدق التالي»
- فيُكتفى فيها بصدق التالي ويجوز أن يكون المقدّم فيها صادقا أو كاذبا، يعني أنّ التالي إذا كان صادقا في نفس الأمر فهو صادق مع جميع الأمور الصادقة في نفس الأمر، ومع جميع ما يقدّر صدقه في نفس الأمر
كـ«إن كان زيد فرسا فالحمار ناهق»
وهي بهذا المعنى أعمُّ مِنها بالمعنى الأولِ
- فمتى صدق المقدّم والتالي..صدق التالي ولا يَنْعَكِسُ


الشرطية المنفصلة
وهـي: مـا أوجبـت أو سـلبت انفصـال إحداهما عن الأخرى
أقسامُها:
«حقيقيّة»
أو «مانعة الجمع»
أو «مانعة الخلوّ»
وهـي: التـي يُحكم فيهـا بالتنـافي بـين جزأيها في الصدق والكذب معا
كـ«إمّـا أن يكـون هـذا العـدد زوجـا أو فردا»
وسـمّيت حقيقيّـة، لأنّ التنـافي بـين جزأيهـا أشـدّ مـن التنـافي بـين جـزأي الآخـرين، لأنّـه فـي الصـدق والكـذب معـا، فهـي أحقّ باسم «المنفصلة» بـل هـي حقيقيّة الانفصال
وهـي: التـي يحكـم فيهـا بالتنـافي بـين الجزءين في الصدق فقط
كـ«إمّا أن يكون هـذا الشـيء حجـرا أو شجرا»
وسـمّيت مانعـة جمـع، لاشـتمالها علـى منع الجمع بين جزأيهًا.
وهـي: التـي يحكـم فيهـا بالتنـافي بـين الجزءين في الكذب فقط
كـ«إمّا أن يكون زيد في البحر وإمّا أن لا يغرق»
وسـمّيت مانعـة خُلُـوٍّ، لأنّ الواقـع لـيس يخلو عن أحد جزأيهًا


- تنبيهاتٌ:
ربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلوّ على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق أو في الكذب مطلقا
- وبهذا المعنى يكونان أعمَّ
القضيّة المشتملة على المنافاة بين المفهومين في الصدق قد تختلفُ العباراتُ عنها، والكلُّ متشاركٌ في مآل المعنى ومحصوله وإن كانت متخالفه في المفهوم الصريح
- وبيانُهُ بأمثلةٍ:
إذا قلتَ: «هذا إمّا واحد وإمّا كثير» فإنْ أردتَ..
المنافاة بين «هذا واحد وهذا كثير»..فالقضيّة منفصلة مركّبة من قضيّتين
أو المنافاة بين مفهومي «الواحد» و«الكثير» في الصدق والحمل على «هذا»..فالقضيّة حمليّة مركّبة من موضوع واحد، إلّا أنّه قد ردّد في محمولها فصارت شبيهة بالمنفصلة.
مثالٌ:
المنافاة قد تعتبرُ..
في القضايا بحسب الصدق والتحقّق وهي المنفصلات
أو في المفردات..
بحسب صدقها على ذات واحدة، وهي الحمليات الشبيهة بالمنفصلات
أو بحسب الوجود في محل واحد
فإن عبّرت عنها
بـ«السواد والبياض متنافيان بحسب الوجود في محل واحد»..فحمليّة صرفة
أو بـ«إمّا أن يكون هذا الشيء أسود وإمّا أن يكون أبيض»..فمنفصلة
أو بـ«هذا الشيء إمّا أسود وإمّا أبيض»..فحمليّة شبيهة بالمنفصلة
الحمليّة قد تشاركُ..
المتصلة فيما هو حاصل المعنى ومآله
كـ«طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار»
فلا بدّ أن تكون مخالفة لها في صريح المفهوم منها
والمنفصلة في محصول المعنى ومآله
- فقد يكون بين مفهومين منافاة في الوجود في محل كالسواد والبياض
فإنْ عبرت عنهما بـ«إما أن يكون السواد موجودا في هذا المحل أو يكون البياض موجودا فيه»..فالقضيّة منفصلة
وإن عبرت عنهما بـ«الموجود في هذا المحل إمّا سواد وإمّا بياض»..فالقضيّة حمليّة شبيهة بالمنفصلة

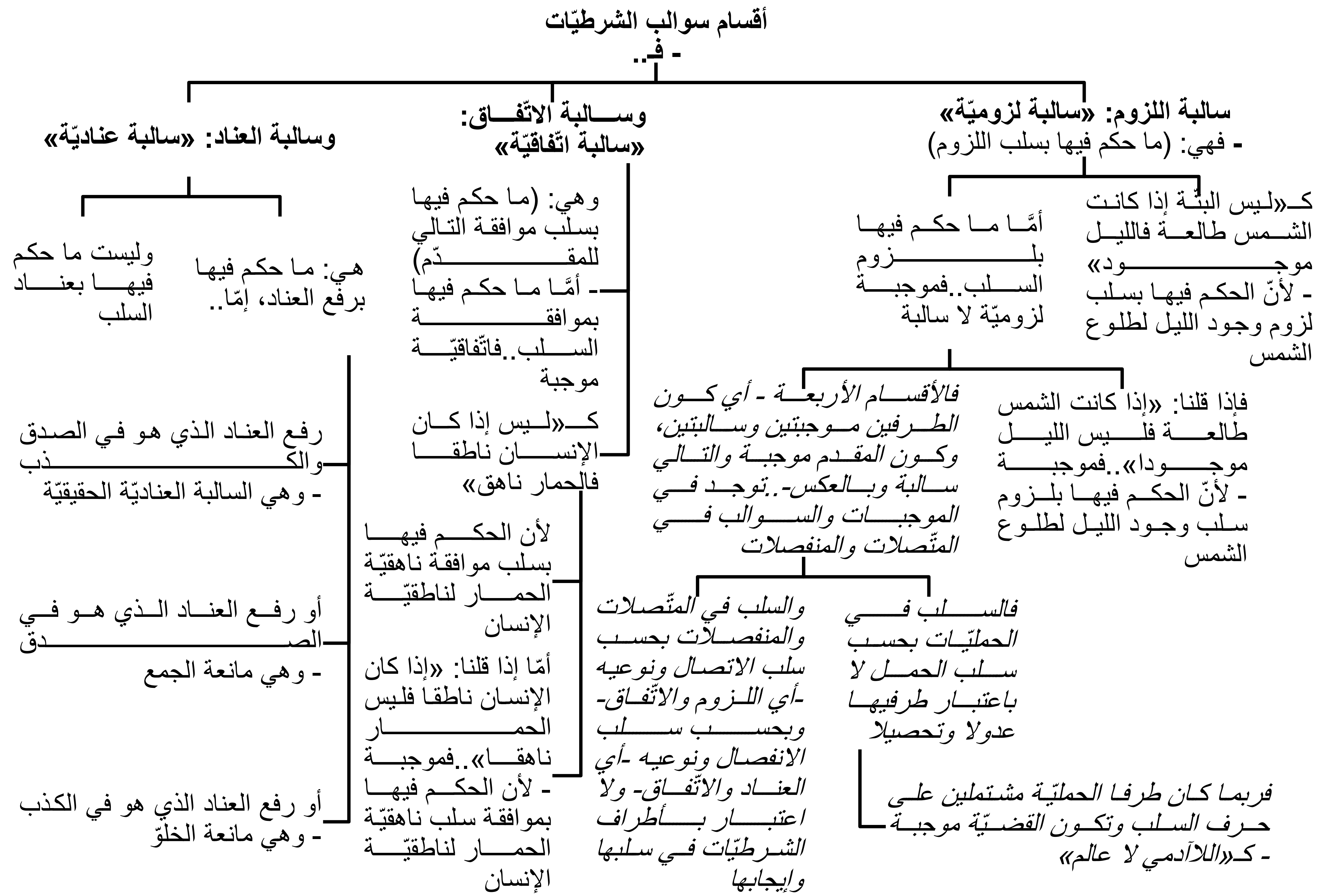

القضيّة المنفصلة العناديّة والاتّفاقيّة
- كلّ واحدة من الثلاثة: إمّا عنادية أو اتفاقية
فنسبة العناد والاتّفاق إلى المنفصلات كنسبة اللزوم والاتّفاق إلى المتصلات
العناديّة
الاتّفاقيّة
وهي: التي يكون التنافي فيها لذاتيّ الجزءين
- أي مع قطع النظر عن الواقع
كما في الأمثلة المذكورة
- كما بين الزوج والفرد، والشجر والحجر، وكون زيد في البحر وأن لا يغرق
وهي: التي يكون التنافي فيها بمجرد الاتّفاق في الواقع أن يكون بينهما منافاة، لا لذات الجزءين
- أي: وإن لم يقتض مفهوم أحدهما أن يكون منافيا للآخر
كقولنا للأسود اللاكاتب:
«إمّا أن يكون هذا أسود أو كاتبا» حقيقيّة
- فلا منافاة بين مفهوم الأسود والكاتب، ولكن اتّفق تحقّق السواد وانتفاء الكتابة، فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد
أو «لا أسود أو كاتبا» مانعة الجمع
- فلا يصدقان، ولكن يكذبان لانتفاء اللاأسود والكتابة معا في الواقع
أو «أسود أو لا كاتبا» مانعة الخلوّ
- فلا يكذبان ولكن يصدقان لتحقّق السواد واللاكتابة بحسب الواقع

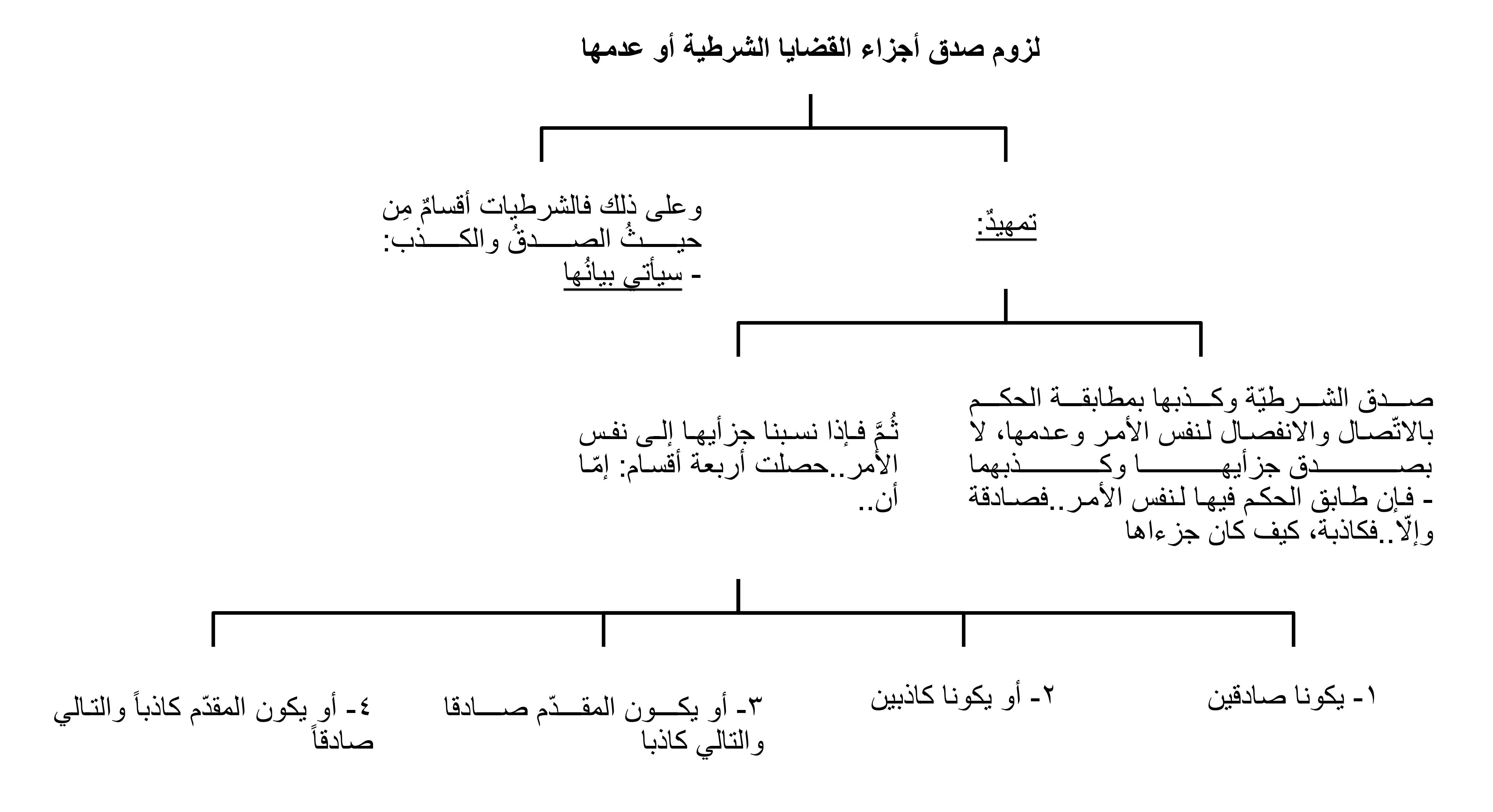
سوالب الشرطيّات



وهي:
- متصلتان لزوميّة واتّفاقيّة
- ومنفصلات ست: ثلاث عناديّات، وثلاث اتّفاقيات

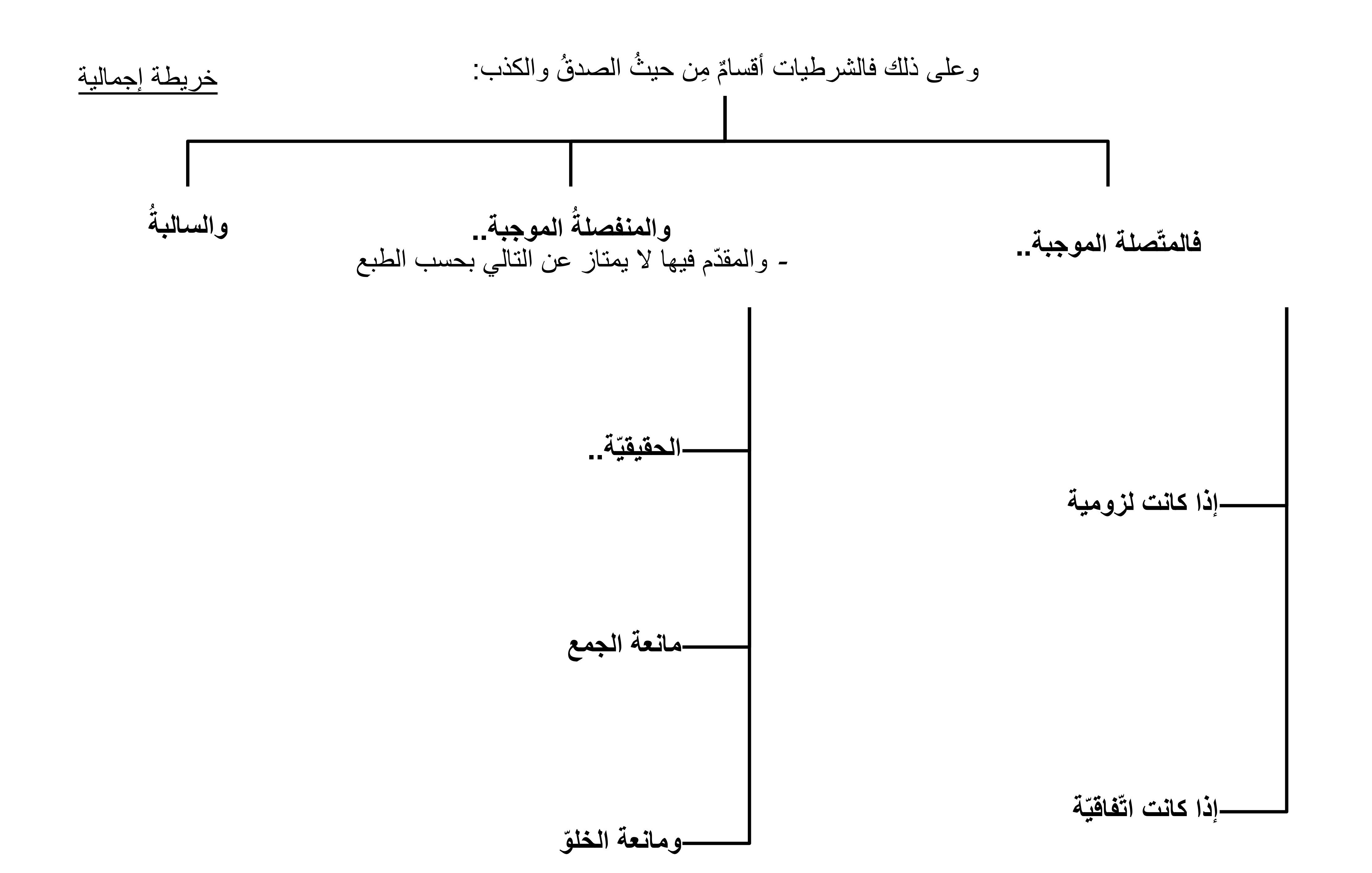
وهي كلّها موجبات، لأنّ تعاريفها المذكورة لا تنطبق إلّا على الموجبات، فلا بدّ من تعريف سوالبها


أقسام سوالب الشرطيّات
- فـ..
سالبة اللزوم: «سالبة لزوميّة»
- فهي: (ما حكم فيها بسلب اللزوم)
كـ«ليس البتّة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود»
- لأنّ الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس
أمّا ما حكم فيها بلزوم السلب..فموجبة لزوميّة لا سالبة
فإذا قلنا: «إذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا»..فموجبة
- لأنّ الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس
فالأقسام الأربعة - أي كون الطرفين موجبتين وسالبتين، وكون المقدم موجبة والتالي سالبة وبالعكس-..توجد في الموجبات والسوالب في المتّصلات والمنفصلات
فالسلب في الحمليّات بحسب سلب الحمل لا باعتبار طرفيها عدولا وتحصيلا
فربما كان طرفا الحمليّة مشتملين على حرف السلب وتكون القضيّة موجبة
- كـ«اللاآدمي لا عالم»
والسلب في المتّصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعيه -أي اللزوم والاتّفاق- وبحسب سلب الانفصال ونوعيه -أي العناد والاتّفاق- ولا اعتبار بأطراف الشرطيّات في سلبها وإيجابها
وسالبة الاتّفاق: «سالبة اتّفاقيّة»
وهي: (ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدّم)
- أمّا ما حكم فيها بموافقة السلب..فاتّفاقيّة موجبة
كـ«ليس إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق»
لأن الحكم فيها بسلب موافقة ناهقيّة الحمار لناطقيّة الإنسان
أمّا إذا قلنا: «إذا كان الإنسان ناطقا فليس الحمار ناهقا»..فموجبة
- لأن الحكم فيها بموافقة سلب ناهقيّة الحمار لناطقيّة الإنسان
وسالبة العناد: «سالبة عناديّة»
هي: ما حكم فيها برفع العناد، إمّا..
وليست ما حكم فيها بعناد السلب
رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب
- وهي السالبة العناديّة الحقيقيّة
أو رفع العناد الذي هو في الصدق
- وهي مانعة الجمع
أو رفع العناد الذي هو في الكذب
- وهي مانعة الخلوّ



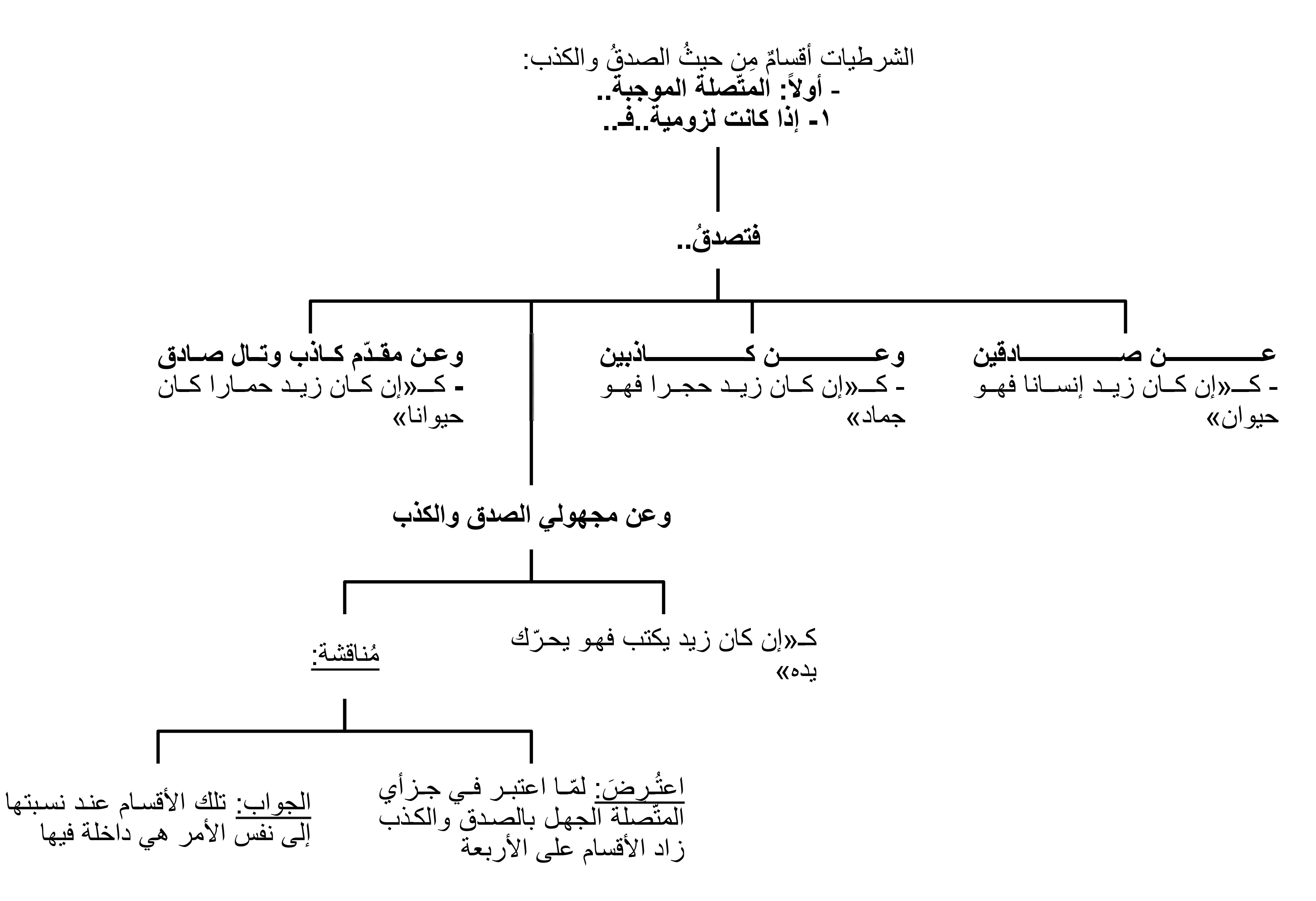
لزوم صدق أجزاء القضايا الشرطية أو عدمها
تمهيدٌ:
وعلى ذلك فالشرطيات أقسامٌ مِن حيثُ الصدقُ والكذب:
- سيأتي بيانُها
صدق الشرطيّة وكذبها بمطابقة الحكم بالاتّصال والانفصال لنفس الأمر وعدمها، لا بصدق جزأيها وكذبهما
- فإن طابق الحكم فيها لنفس الأمر..فصادقة وإلّا..فكاذبة، كيف كان جزءاها
ثُمَّ فإذا نسبنا جزأيها إلى نفس الأمر..حصلت أربعة أقسام: إمّا أن..
١- يكونا صادقين
٢- أو يكونا كاذبين
٣- أو يكون المقدّم صادقا والتالي كاذبا
٤- أو يكون المقدّم كاذباً والتالي صادقاً

مُصْطفَى دَنْقَش

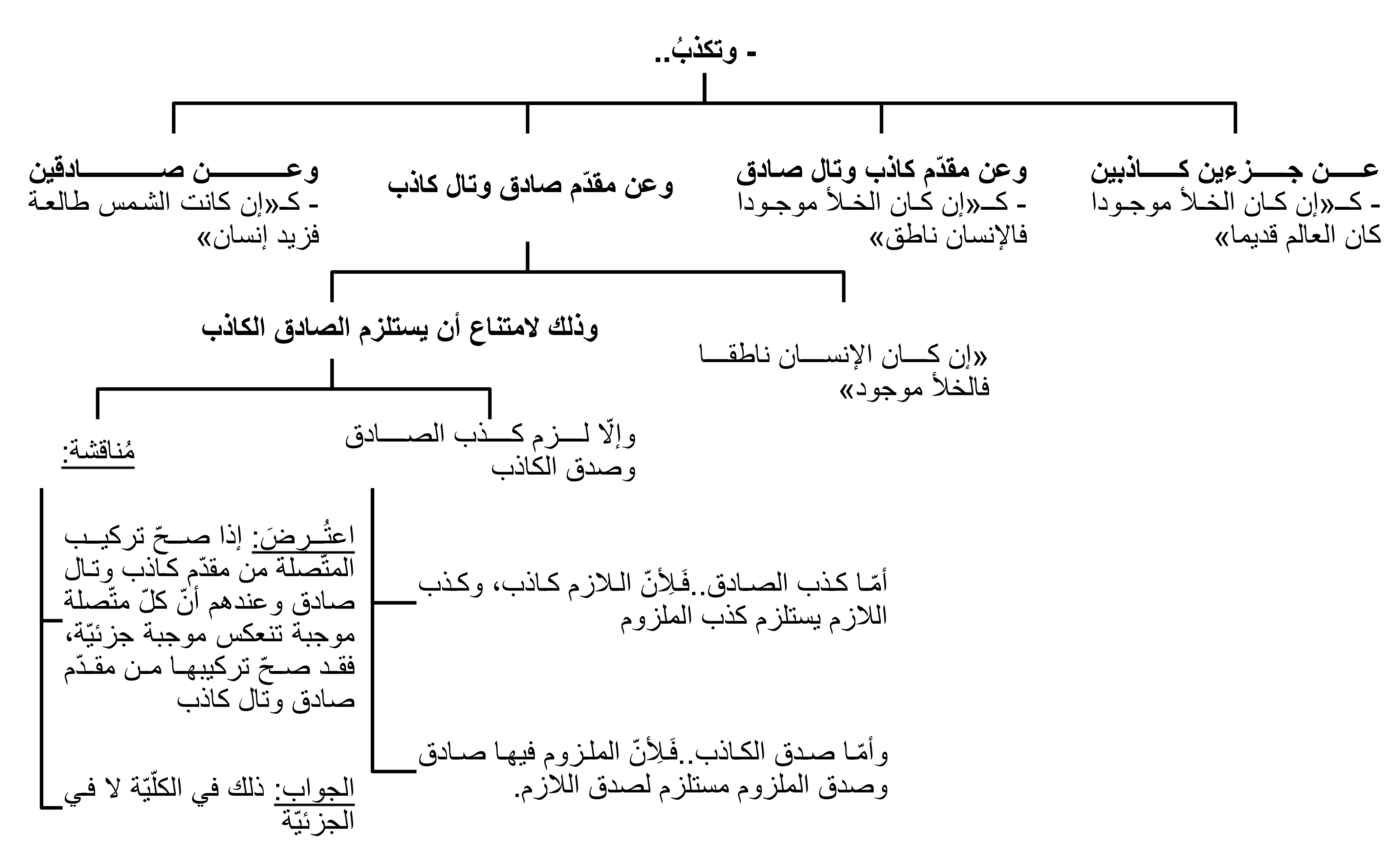


خريطة إجمالية
وعلى ذلك فالشرطيات أقسامٌ مِن حيثُ الصدقُ والكذب:
فالمتّصلة الموجبة..
والمنفصلةُ الموجبة..
- والمقدّم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع
والسالبةُ
إذا كانت لزومية
إذا كانت اتّفاقيّة
الحقيقيّة..
مانعة الجمع
ومانعة الخلوّ

الشرطيات أقسامٌ مِن حيثُ الصدقُ والكذب:
- أولاً: المتّصلة الموجبة..
١- إذا كانت لزومية..فـ..



تابع أولاً: المتّصلة الموجبة..
١- إذا كانت لزومية..فـ..



تابع أولاً: المتّصلة الموجبة..
٢- إذا كانت اتّفاقيّة..فـ..

تصـــدُقُ عــــن صادقين فقط

لأنّــه إذا صــدق الطرفــان وافـــق أحـــدهما الآخـــر بالضرورة في الصدق

كـ«إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق»

وتكـذب عـن الأقسـام الثلاثـة الباقية

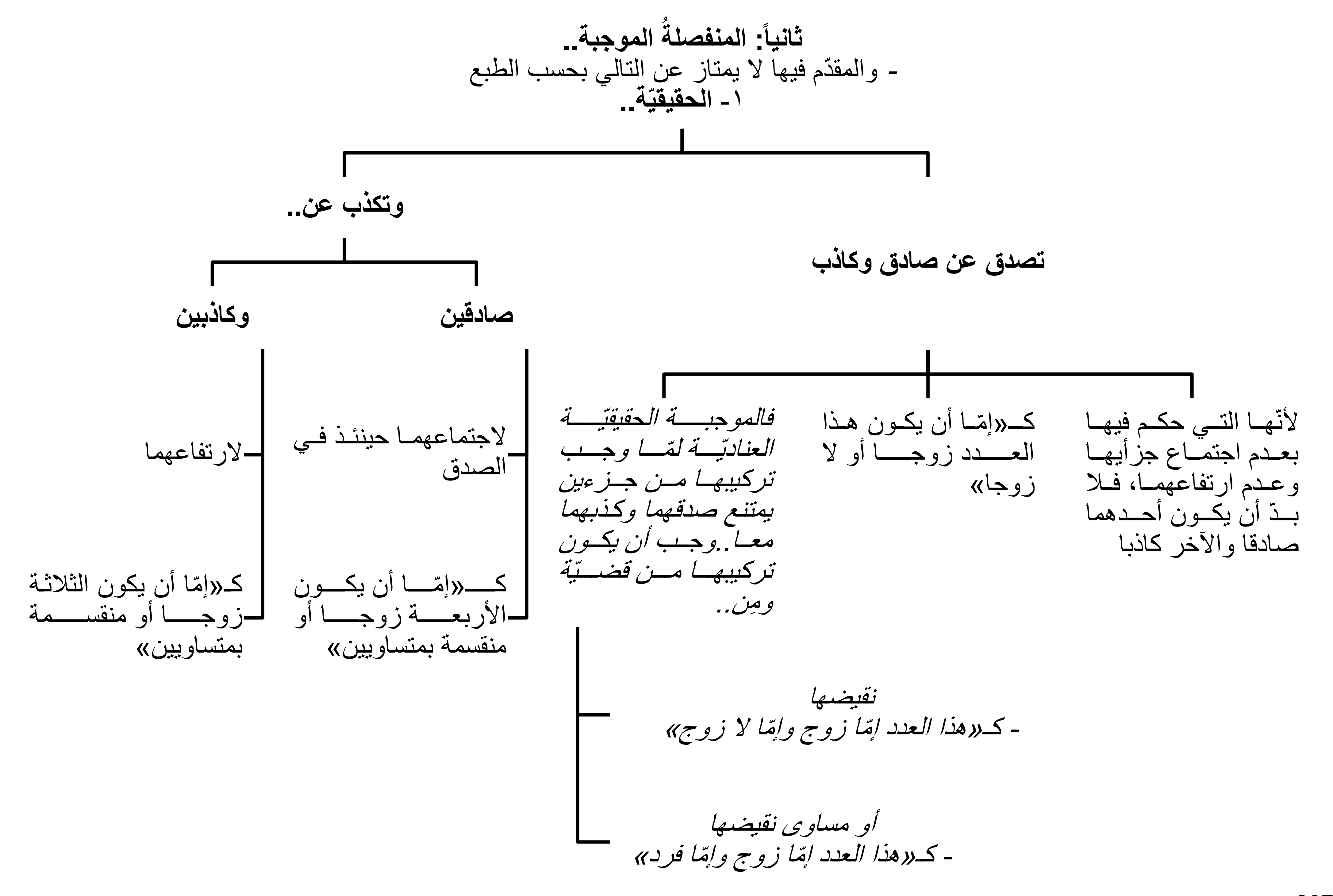
فإن كانَ..

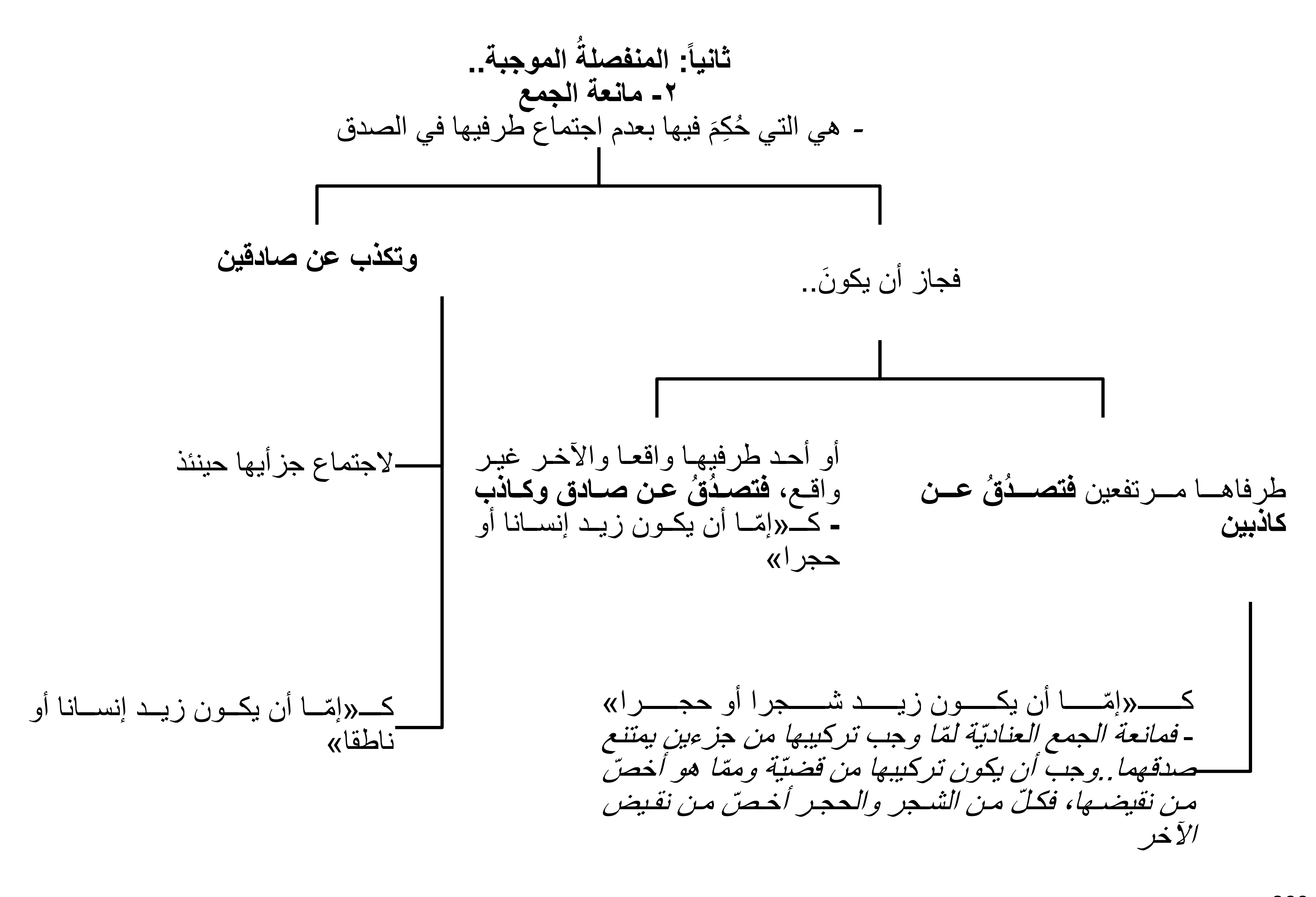
طرفاهـا كـاذبين أو كـان التـالي كاذبـا والمقـدّم صـــــادقا..فكـــــــذبها ظـــــــاهر - لأنّ الكاذب لا يوافق شيئاً

أو المقـــدّم كاذبـــا والتـــالي صـــادقا..فكـــذلك - لاعتبار صدق الطرفين فيها

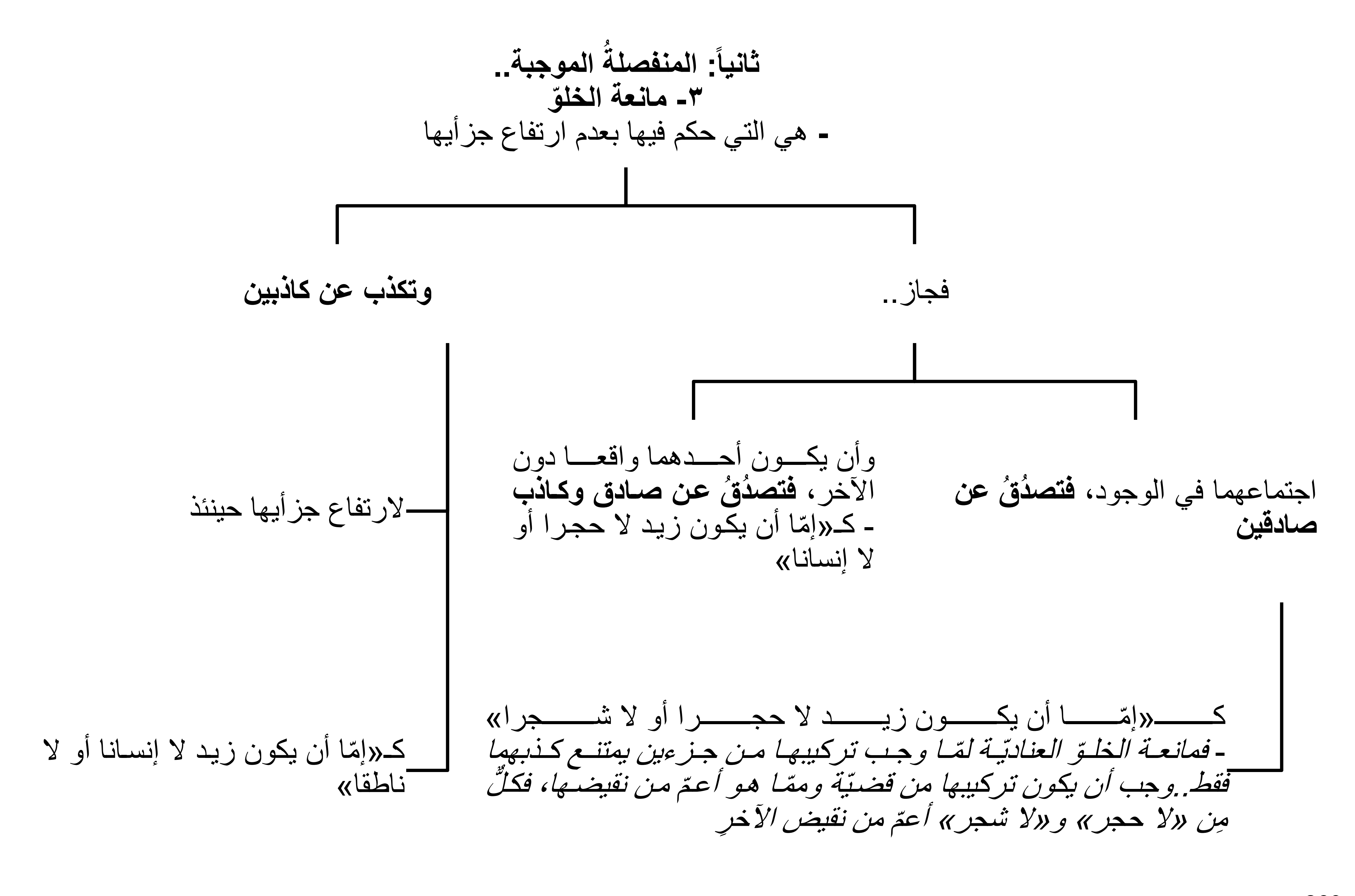
وأمّـا إذا اكتفينـا بمجـرّد صـدق التـالي..فيكـون صـدقها عـن صادقين وعن مقدّم كـاذب وتـال صـادق، وكـذبها عـن القسـمين الباقيين.

بحـثٌ: الاتّفاقيـة لا يكفـي فيهـا صـدق الطرفين أو صدق التـالي، بل لا بدّ مع ذلك من عدم العلاقة، فيجوز كذبها عن صادقين إذا كـان بينهمـا علاقـة تقتضـي الملازمـــــــــة بينهمــــــــــا - *وهذا حقّ، نعم المتّصلة المطلقة -أي التي اكتفي فيها بمجرد الحكم بالاتّصال دُون أن يتعرّض لعلاقة نفيا أو إثباتا - يمتنع كذبُها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادقٍ..*

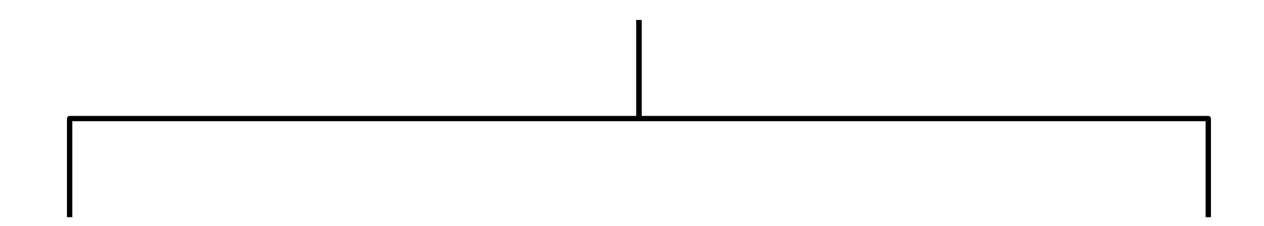

ثانياً: المنفصلةُ الموجبة..
- والمقدّم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع
١- الحقيقيّة..
وتكذب عن..
تصدق عن صادق وكاذب
صادقين
وكاذبين
لأنّها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزأيها وعدم ارتفاعهما، فلا بدّ أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا
كـ«إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو لا زوجا»
فالموجبة الحقيقيّة العناديّة لمّا وجب تركيبها من جزءين يمتنع صدقهما وكذبهما معا..وجب أن يكون تركيبها من قضيّة ومِن..
لاجتماعهما حينئذ في الصدق
كـ«إمّا أن يكون الأربعة زوجا أو منقسمة بمتساويين»
لارتفاعهما
كـ«إمّا أن يكون الثلاثة زوجا أو منقسمة بمتساويين»
نقيضها
- كـ«هذا العدد إمّا زوج وإمّا لا زوج»
أو مساوى نقيضها
- كـ«هذا العدد إمّا زوج وإمّا فرد»


ثانياً: المنفصلةُ الموجبة..
٢- مانعة الجمع
- هي التي حُكِمَ فيها بعدم اجتماع طرفيها في الصدق
فجاز أن يكونَ..
وتكذب عن صادقين
طرفاها مرتفعين **فتصدُقُ عن كاذبين**
أو أحد طرفيها واقعا والآخر غير واقع، **فتصدُقُ عن صادق وكاذب**
- كـ«إمّا أن يكون زيد إنسانا أو حجرا»
لاجتماع جزأيها حينئذ
كـ«إمّا أن يكون زيد شجرا أو حجرا»
- فمانعة الجمع العناديّة لمّا وجب تركيبها من جزءين يمتنع صدقهما..وجب أن يكون تركيبها من قضيّة وممّا هو أخصّ من نقيضها، فكلّ من الشجر والحجر أخصّ من نقيض الآخر
كـ«إمّا أن يكون زيد إنسانا أو ناطقا»

مُصْطفَى دَنْقَش

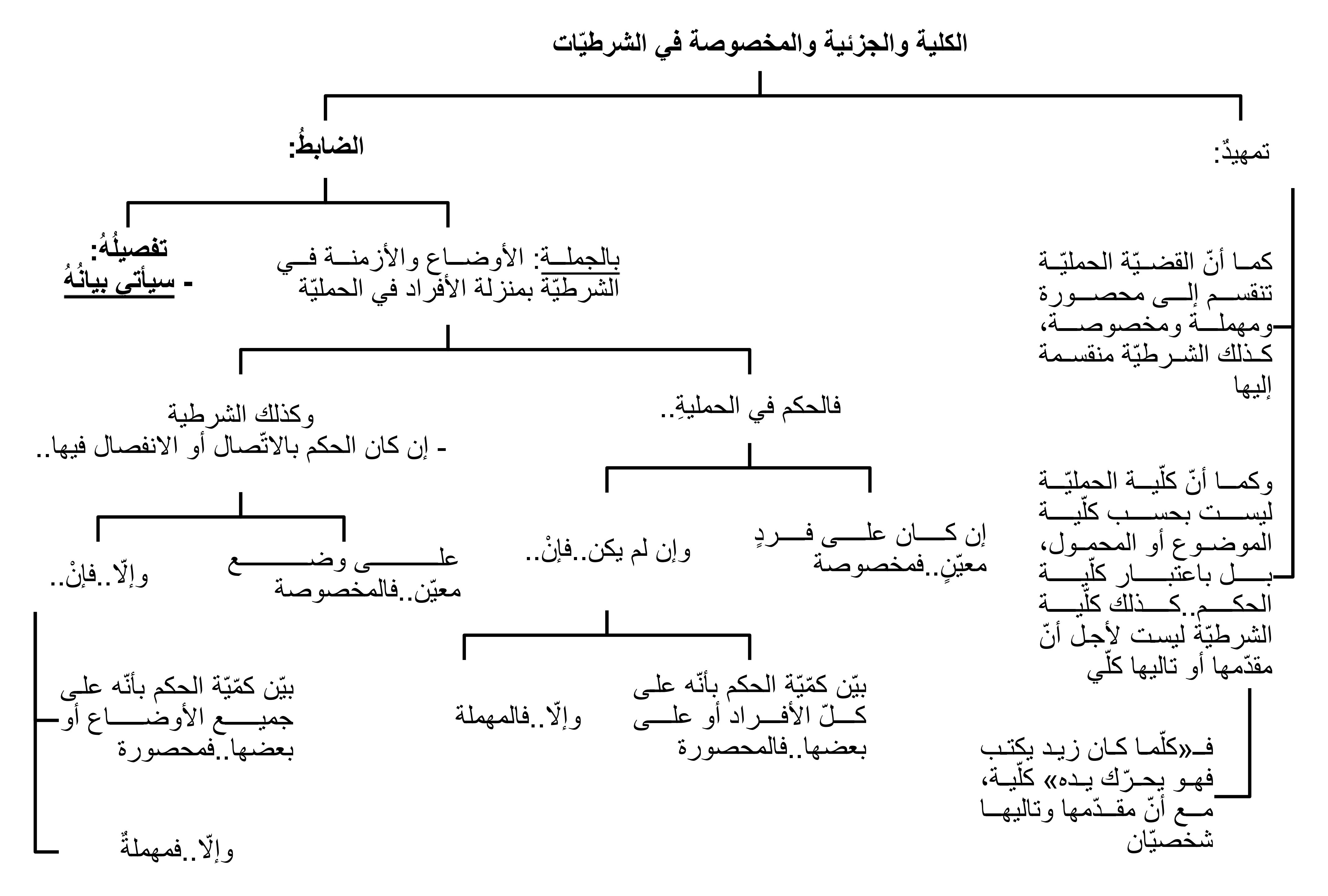

ثانياً: المنفصلةُ الموجبة..
٣- مانعة الخلوّ
- هي التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزأيها
فجاز..
وتكذب عن كاذبين
اجتماعهما في الوجود، **فتصدُقُ عن صادقين**
وأن يكـــون أحـــدهما واقعـــا دون الآخر، **فتصدُقُ عن صادق وكاذب**
- كـ«إمّا أن يكون زيد لا حجرا أو لا إنسانا»
لارتفاع جزأيها حينئذ
كـــــ«إمّـــا أن يكـــون زيــــد لا حجــــرا أو لا شـــجرا»
- فمانعـة الخلـوّ العناديّـة لمّـا وجـب تركيبهـا مـن جـزءين يمتنـع كـذبهما فقط..وجب أن يكون تركيبها من قضيّة وممّا هو أعمّ من نقيضها، فكلٌّ مِن «لا حجر» و«لا شجر» أعمّ من نقيض الآخرِ
كـ«إمّا أن يكون زيد لا إنسانا أو لا ناطقا»

ثالثاً: السالبةُ..



تصدق عن الأقسام التي **تكذب عنها الموجبات**
- فكذب الإيجاب يقتضي صدق السلب

وتكذب عن الأقسام التي **تصدق عنها الموجبات**
- لأنّ صدق الإيجاب يقتضي كذب السلب لا محالة


الكلية والجزئية والمخصوصة في الشرطيّات
تمهيدٌ:
كما أنّ القضيّة الحمليّة تنقسم إلى محصورة ومهملة ومخصوصة، كذلك الشرطيّة منقسمة إليها
وكما أنّ كلّية الحمليّة ليست بحسب كلّية الموضوع أو المحمول، بل باعتبار كلّية الحكم..كذلك كلّية الشرطيّة ليست لأجل أنّ مقدّمها أو تاليها كلّي
فـ«كلّما كان زيد يكتب فهو يحرّك يده» كلّية، مع أنّ مقدّمها وتاليها شخصيّان
الضابطُ:
بالجملة: الأوضاع والأزمنة في الشرطيّة بمنزلة الأفراد في الحمليّة
تفصيلُهُ:
- سيأتي بيانُهُ
فالحكم في الحمليةِ..
إن كان على فردٍ معيّنٍ..فمخصوصة
وإن لم يكن..فإنْ..
بيّن كمّيّة الحكم بأنّه على كلّ الأفراد أو على بعضها..فالمحصورة
وإلّا..فالمهملة
وكذلك الشرطية
- إن كان الحكم بالاتّصال أو الانفصال فيها..
على وضع معيّن..فالمخصوصة
وإلّا..فإنْ..
بيّن كمّيّة الحكم بأنّه على جميع الأوضاع أو بعضها..فمحصورة
وإلّا..فمهملةٌ

تفصيلُه الضابط في نقاط:

أولاً: المعتبرُ كلّيةُ الحكمِ بالاتّصالِ والانفصالِ، **فالشرطيَّة** إنّما تكون **كلّيةً** إذا **كان التالي..**

١- لازما للمقدّم في المتّصلة اللزوميّة **٢- أو معاندا له** في المنفصلة العناديّة

- وذلك في **جميع الأزمان وجميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدّم، وهي الأوضاع التي تحصل للمقدّم بسبب اقترانه بالأمور الممكنة الاجتماع مَعَهُ**

فإذا قلنا: «كلّما كان زيد إنسانا كان حيوانا»..أردنا به أنّ لزوم الحيوانيّة للإنسانيّة ثابتٌ في جميع الأزمان وجميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع إنسانية زيد، كَكَونِه قائما أو قاعدا أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقا إلى غير ذلك ممّا لا يتناهى

واعتبر في الأوضاع كونُها ممكنة الاجتماع..لأنّه لو اعتبر جميع الأوضاع مطلقا -سواء كانت ممكنة الاجتماع أو لا تكون-..لم تصدق شرطيّة كلّيّة

واعتبر إمكان الاجتماع مع المقدّم دون إمكان تلك الأمور في أنفسها

- وذلك لأنّ تلك الأمور ربما كانت ممتنعة في نفس الأمر، لكنّها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدّم، فـ«كلّما كان زيد حمارا كان جسما» معناه أنّ الجسميّة لازمة لحماريّته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع حماريّته، ككونه ناهقا مثلا، مع أنّ كون زيد ناهقا ليس ممكنا في نفس الأمر وإن كان ممكن الاجتماع مع حماريّته.

أمّا في الاتصال..فلأنّ من الأوضاع ما لا يلزمُ مَعَهُ التالي للمقدّم كعدم التالي أو عدم لزوم التالي

فَالمُقَدّم إذا فُرِضَ على شيء من هذين الوضعين.. *لم يستلزم التالي*، وإلّا لكان المقدّم على هذا الوضع مستلزما للنقيضين، وإنّه محال.

←فعلى هذا لا يكون التالي لازما للمقدّم في جميع الأوضاع

- أمّا على تقدير اجتماع عدم التالي معه..فلأنّه لو استلزم التالِي حينئذ لكان عدم اللازم مجتمعا مع الملزوم وهو محال

- وأمّا على تقدير عدم لزوم التالي..فظاهرٌ

وأمّا في الانفصالِ..فَلِأنَّ مِن الأوضاع ما لا يعاند التالي المقدّم معه، كصدق الطرفين

- فالتالي على هذا الوضع لازمٌ للمقدّم فيكون نقيض التالي معاندا للمقدّم، فلو كان المقدّم معاندا للتالي على هذا الوضع..لزم معاندة الشيء للنقيضين وإنّه محال

- فعلى هذا لا يعاند التالي المقدّم في حميع الأوضاع

وَخصّ هذا التفسير بالمتّصلة اللزوميّة والمنفصلة العناديّة، لأنّ الأوضاع المعتبرة في الاتّفاقيّة ليست هي من الأوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا، بل الأوضاع الكائنة بحسب نفس الأمر

- لأنّه لولا ذلك..لم تصدق الاتّفاقيّة الكلّية، إذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدّم، فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدّم، وإلّا لكان بينهما ملازمة؛ والتالي ليس متحقّقا على تقدير صدق المقدّم على هذا الوضع



ثانيـــــــاً: وجُزئيـــــــةُ المتّصـــــــلة والمنفصلة..ليست بجزئيّة المقدّم والتالي، بـل بجزئيّـة الأزمـان والأحـوال، حتّـى يكـون الحكـم بالاتّصـال والانفصـال **فـي بعـض الأزمـان وعلـى بعـض الأوضـاع المذكورة**

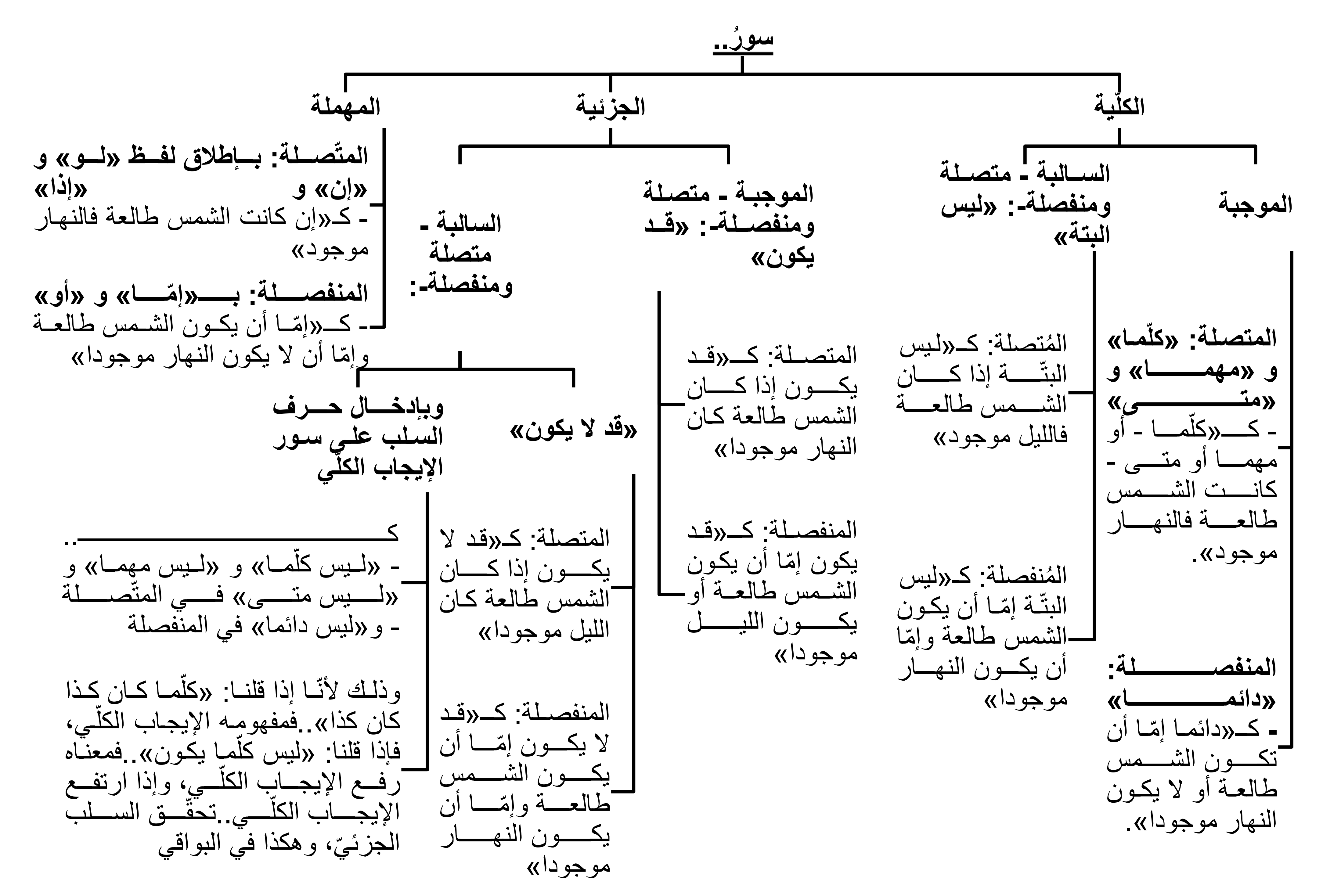
كـ«قد يكون إذا كـان هذا الشـيء حيوانـا كـــــــان إنســـــــانا»
- فـالحكم بلـزوم الإنسـانيّة للحيـوان إنّمـا هو على وضع كونه ناطقا

وكـ«قد يكون إمّـا أن يكـون هـذا الشـيء ناميـــــــا أو جمـــــــادا»
- فالعنـاد بينهمـا إنّمـا يكـون علـى وضـع كونه من العنصريّاتِ

ثالثا: خصوصيّة الشرطيّة**..بتعيّن بعض الأزمان والأحوال**

كـ«إن جئتني اليوم أكرمتك»

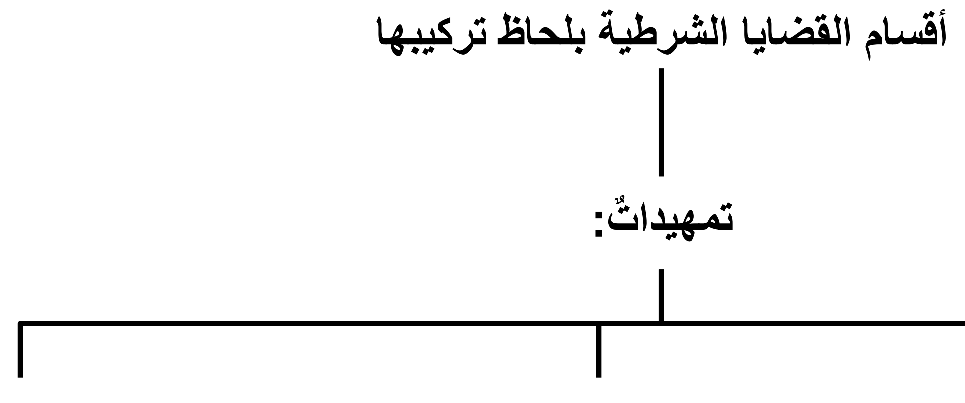
رابعـــاً: وإهمـــالُ الشـــرطيةِ...بإهمـــال الأزمان والأحوال



سورُ..
الكلّية
الجزئية
المهملة
الموجبة
السالبة - متصلة ومنفصلة-: «ليس البتة»
الموجبة - متصلة ومنفصلة-: «قد يكون»
السالبة - متصلة ومنفصلة-:
المتّصلة: بإطلاق لفظ «لو» و «إن» و «إذا»
- كـ«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»
المنفصلة: بـ«إمّا» و «أو»
- كـ«إمّا أن يكون الشمس طالعة وإمّا أن لا يكون النهار موجودا»
المتصلة: «كلّما» و «مهما» و «متى»
- كـ«كلّما - أو مهما أو متى - كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».
المنفصلة: «دائما»
- كـ«دائما إمّا أن تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا».
المُتصلة: كـ«ليس البتّة إذا كان الشمس طالعة فالليل موجود»
المُنفصلة: كـ«ليس البتّة إمّا أن يكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون النهار موجودا»
المتصلة: كـ«قد يكون إذا كان الشمس طالعة كان النهار موجودا»
المنفصلة: كـ«قد يكون إمّا أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجودا»
«قد لا يكون»
وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلّي
المتصلة: كـ«قد لا يكون إذا كان الشمس طالعة كان الليل موجودا»
المنفصلة: كـ«قد لا يكون إمّا أن يكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون النهار موجودا»
كـ..
- «ليس كلّما» و «ليس مهما» و «ليس متى» في المتّصلة
- و«ليس دائما» في المنفصلة
وذلك لأنّا إذا قلنا: «كلّما كان كذا كان كذا»..فمفهومه الإيجاب الكلّي، فإذا قلنا: «ليس كلّما يكون»..فمعناه رفع الإيجاب الكلّي، وإذا ارتفع الإيجاب الكلّي..تحقّق السلب الجزئيّ، وهكذا في البواقي

أقسام القضايا الشرطية بلحاظ تركيبها

تمهيداتٌ:



الحمليّة تتركّب من المفردات أو ما هو في حكم المفردات، والشرطيّة تتركّب من قضيّتين، فأدنى ما يتصوّر من تركيب الشرطيّة تركيبها من حمليّتين، وإذا تركّبت من غير الحمليّات، فلا بدّ أن تنحل بالأخرة إلى الحمليّات المنحلّة إلى المفردات، إذ لو لم تنحلّ أجزاء الشرطيّة أو جزء جزئها إلى الحمليّات لزم تركيبها من أجزاء غير متناهية، فالحمليّة إمّا جزء الشرطيّة أو جزء جزئها، وهكذا.

الشرطيّة مركّبة من قضيّتين، والقضيّة إمّا حمليّة أو متّصلة أو منفصلة

وتركيبُ الشرطية قسمان:

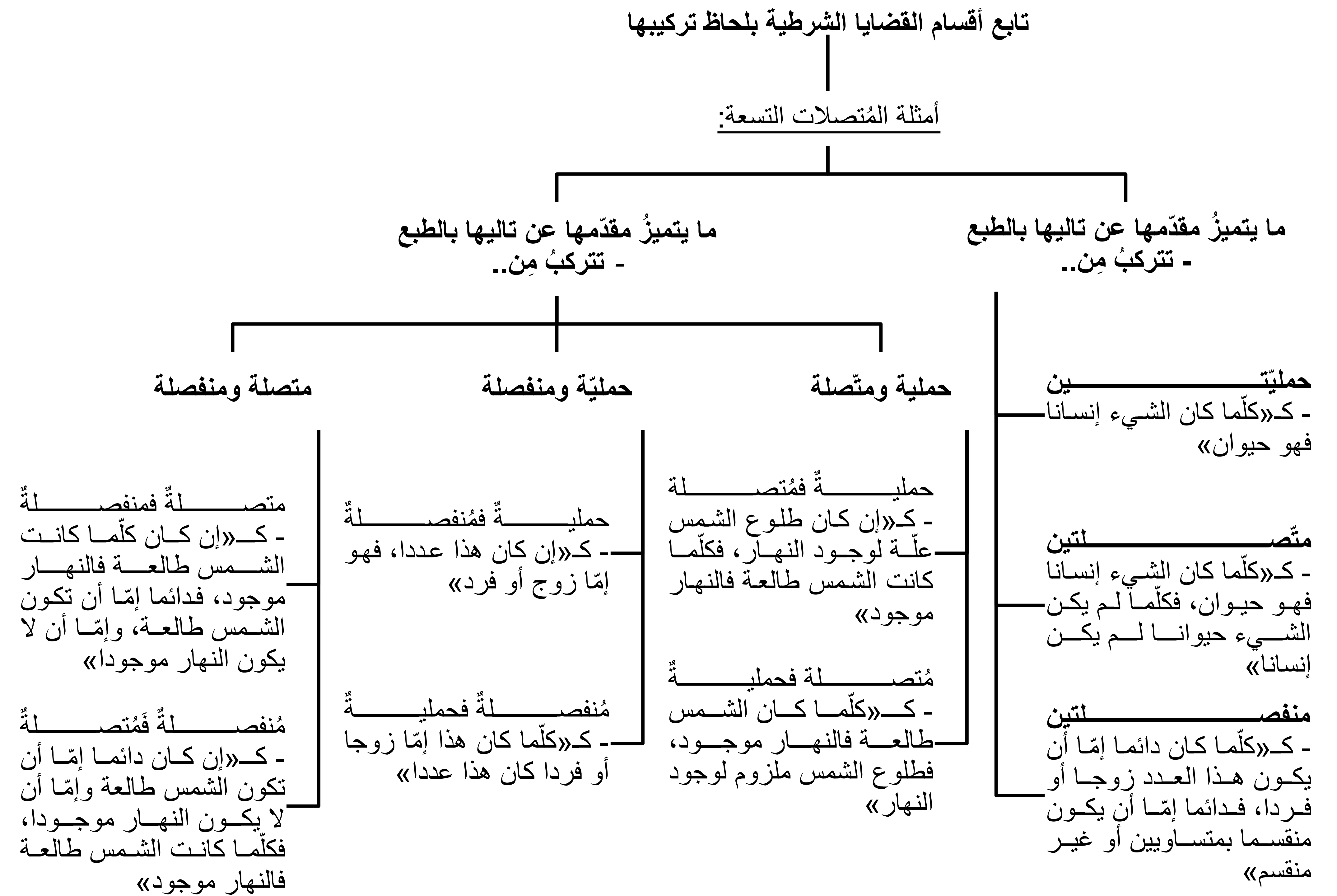
ما يتميزُ مقدّمها عن تاليها بالطبع
- وبالطبع أي بحسب المفهوم

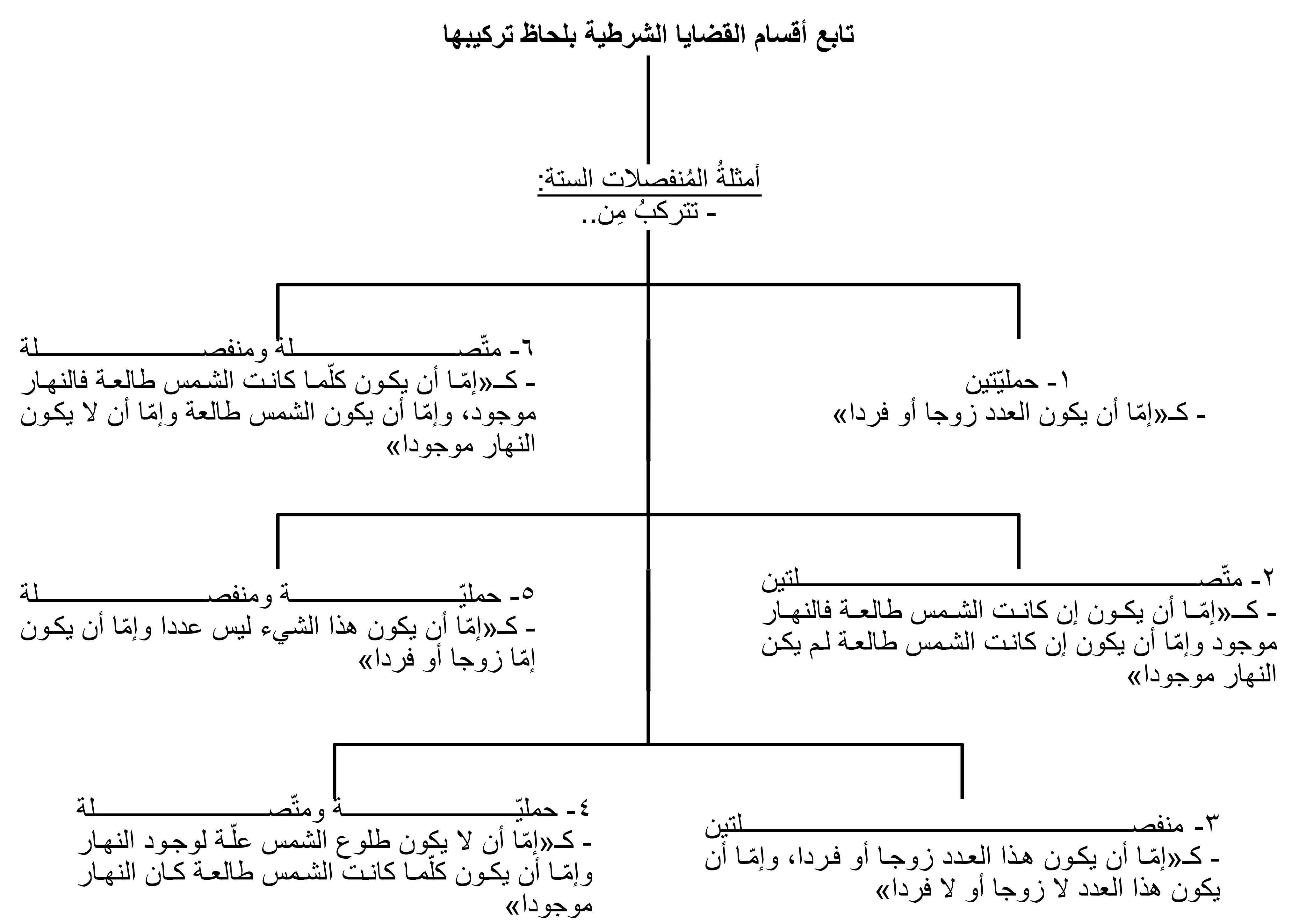
فمفهوم المقدّم فيها الملزوم، ومفهوم التالي فيها اللازم، ويحتمل أن يكون الشيء ملزوما لآخر ولا يكون لازما له، فالمقدّم في المتّصلة متعيّن لأن يكون مقدّما والتالي متعيّن لأن يكون تاليا

وهذا بخلاف المنفصلة، فمفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدّم المعاند، وعناد أحد الشيئين للآخر في قوّة عناد الآخر إيّاه، فحال كلّ واحد من جزأيها عند الآخر حال واحدة - وإنّما عرض لأحدهما أن يكون مقدّما وللآخر أن يكون تاليا بمجرّد الوضع لا الطبع

ما يتميزُ مقدّمها عن تاليها بالوضع فقط، لا الطبع

فلذا فرق بين هذه الأقسام، فانقسمت الأقسام الثلاثة في المتّصلة إلى قسمين دون المنفصلة ←فأقسام المتّصلات تسعة، وأقسام المنفصلات ستّة.


تابع أقسام القضايا الشرطية بلحاظ تركيبها
أمثلة المُتصلات التسعة:
ما يتميزُ مقدّمها عن تاليها بالطبع
- تتركبُ مِن..
ما يتميزُ مقدّمها عن تاليها بالطبع
- تتركبُ مِن..
حمليّتين
- كـ«كلّما كان الشيء إنسانا فهو حيوان»
متّصلتين
- كـ«كلّما كان الشيء إنسانا فهو حيوان، فكلّما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن إنسانا»
منفصلتين
- كـ«كلّما كان دائما إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، فدائما إمّا أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم»
حملية ومتّصلة
حمليةٌ فمُتصلة
- كـ«إن كان طلوع الشمس علّة لوجود النهار، فكلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»
مُتصلة فحمليةٌ
- كـ«كلّما كان الشمس طالعة فالنهار موجود، فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار»
حمليّة ومنفصلة
حمليةٌ فمُنفصلةٌ
- كـ«إن كان هذا عددا، فهو إمّا زوج أو فرد»
مُنفصلةٌ فحمليةٌ
- كـ«كلّما كان هذا إمّا زوجا أو فردا كان هذا عددا»
متصلة ومنفصلة
متصلةٌ فمنفصلةٌ
- كـ«إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فدائما إمّا أن تكون الشمس طالعة، وإمّا أن لا يكون النهار موجودا»
مُنفصلةٌ فَمُتصلةٌ
- كـ«إن كان دائما إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن لا يكون النهار موجودا، فكلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»


تابع أقسام القضايا الشرطية بلحاظ تركيبها
أمثلةُ المُنفصلات الستة:
- تتركبُ مِن..
١- حمليّتين
- كـ«إمّا أن يكون العدد زوجا أو فردا»
٦- متّصلة ومنفصلة
- كـ«إمّا أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإمّا أن يكون الشمس طالعة وإمّا أن لا يكون النهار موجودا»
٢- متّصلتين
- كـ«إمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا»
٥- حمليّة ومنفصلة
- كـ«إمّا أن يكون هذا الشيء ليس عددا وإمّا أن يكون إمّا زوجا أو فردا»
٣- منفصلتين
- كـ«إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، وإمّا أن يكون هذا العدد لا زوجا أو لا فردا»
٤- حمليّة ومتّصلة
- كـ«إمّا أن لا يكون طلوع الشمس علّة لوجود النهار وإمّا أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا»

الفصل الثّالث:
أحكام القضايا

الفصل الثالث: في أحكام القضايا

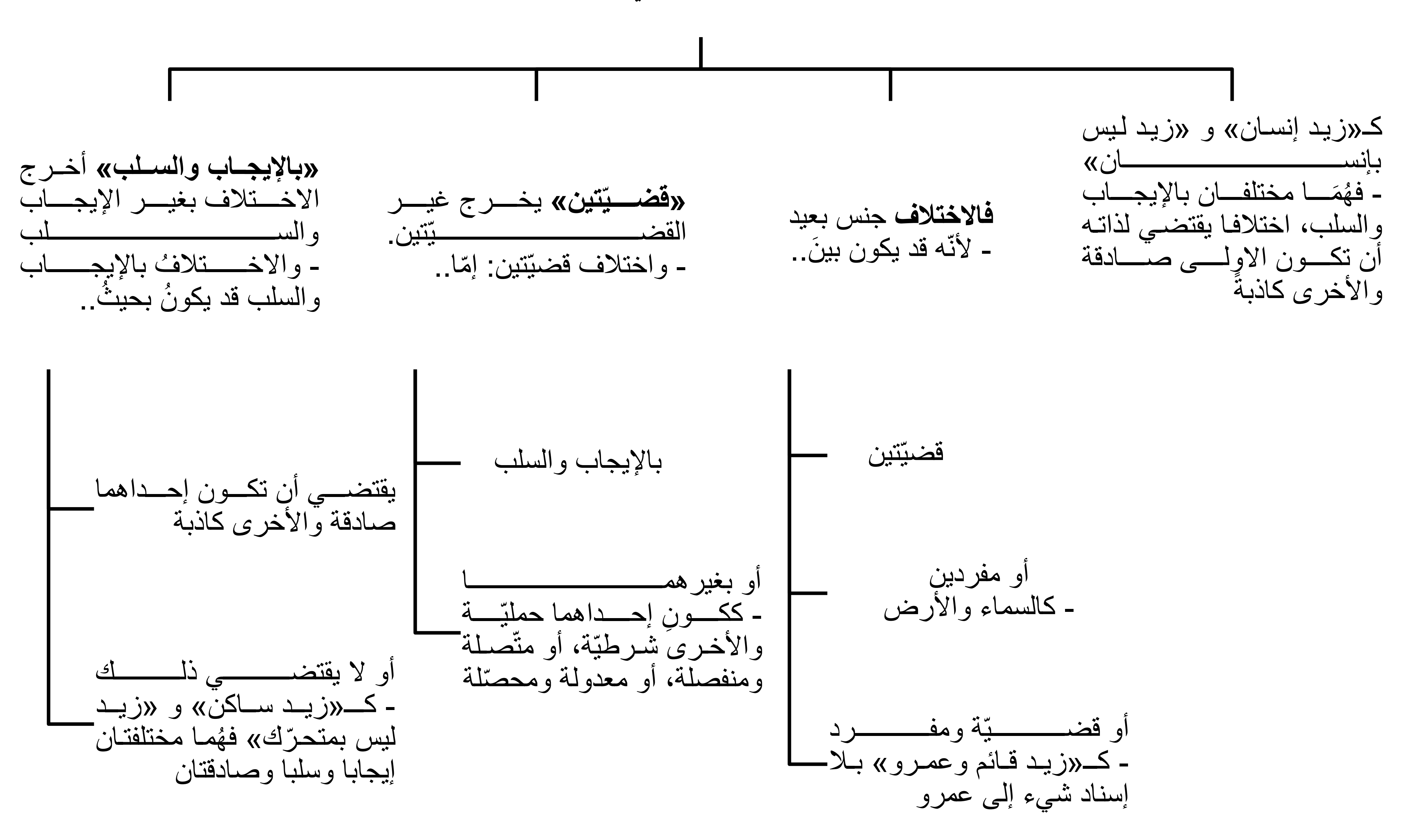
- البحث الأول: في التناقض
- البحث الثاني: في العكس المستوي
- البحث الثالث: في عكس النقيض
- البحث الرابع: في تلازم الشرطيات

البحث الأول:
التناقض

تمهيدٌ

ابتدأ من أحكام القضية بالتناقض لتوقّف معرفة غيره من الأحكام عليه

يجرى التناقضُ المفردات وأطراف القضايا - كما مرّ في مباحث النسب الأربع-، ولكنَّ المقصود هنا تناقضُ القضايا



حدّوه بأنّه: اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة
كـ«زيد إنسان» و «زيد ليس بإنسان»
- فهُمَا مختلفان بالإيجاب والسلب، اختلافا يقتضي لذاته أن تكون الاولى صادقة والأخرى كاذبةً
فالاختلاف جنس بعيد
- لأنّه قد يكون بينَ..
«قضيّتين» يخرج غير القضيّتين.
- واختلاف قضيّتين: إمّا..
«بالإيجاب والسلب» أخرج الاختلاف بغير الإيجاب والسلب
- والاختلافُ بالإيجاب والسلب قد يكونُ بحيثُ..
قضيّتين
أو مفردين
- كالسماء والأرض
أو قضيّة ومفرد
- كـ«زيد قائم وعمرو» بلا إسناد شيء إلى عمرو
بالإيجاب والسلب
أو بغيرهما
- ككونِ إحداهما حمليّة والأخرى شرطيّة، أو متّصلة ومنفصلة، أو معدولة ومحصّلة
يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة
أو لا يقتضي ذلك
- كـ«زيد ساكن» و «زيد ليس بمتحرّك» فهُما مختلفتان إيجابا وسلبا وصادقتان

حدّوه بأنّه: اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة

قيّد بـ«**بحيث يقتضي..**» ليخرج الاختلاف غير المقتضي
- والاختلافُ المقتضي إمّا أن يكونَ..

مقتضيا بواسطة أو بخصوص المادة

أو مقتضيا لذاته وصورته - كـ«بعض الحيوان إنسان» و «لا شيء من الحيوان بإنسان»، فاختلافُهما يقتضي لذاته وصورته كونَ إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، حتّى أنّ الاختلاف بالإيجاب والسلب بين كلّ قضية كلّيّة وجزئيّة يقتضي ذلك

أمّا الواسطة..فكما في إيجاب قضيّة وسلب لازمها المساوي - كـ«زيد إنسان» و «زيد ليس بناطق»، فالاختلاف بينهما إنّما يقتضي صدق إحداهما وكذب الاخرى، إمّا..

لأنّ «زيد ليس بناطق» في قوة «زيد ليس بإنسان»

أو أنَّ «زيد إنسان» في قوة «زيد ناطق»

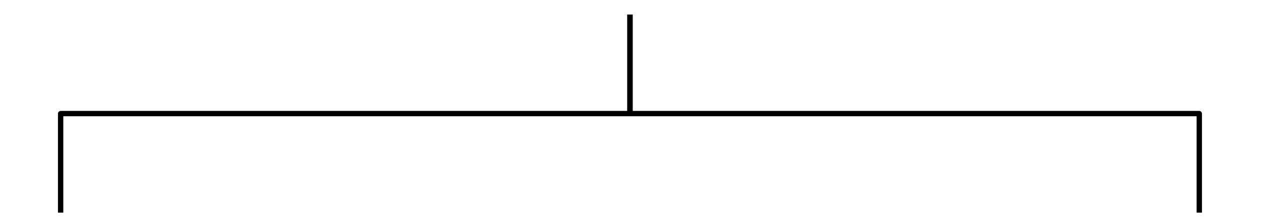
وأمّا خصوص المادّة..فكما في قولنا: «كلّ إنسان حيوان» و «لا شيء من الإنسان بحيوان»، وقولنا: «بعض الإنسان حيوان» و «بعض الإنسان ليس بحيوان» - فاختلافهما بالإيجاب والسلب يقتضي صدق إحداهما وكذب الأخرى لا بصورته - وهي كونهما كلّيتين أو جزئيّتين - بل لخصوص المادّة - وإلّا لزم ذلك في كلّ كلّيّتين أو جزئيّتين مختلفتين بالإيجاب والسلب، وليس كذلك

فـ«كلّ حيوان إنسان» و «لا شيء من الحيوان بإنسان» كلّيتان مختلفتان إيجابا وسلبا، ولا يقتضي ذلك صدق إحداهما وكذب الأخرى، بل هما كاذبتان،

وكذلك «بعض الحيوان إنسان» و «بعض الحيوان ليس بإنسان» جزئيّتان مختلفتان إيجابا وسلبا، وهُما صادقتان

شرائط التناقض في القضايا:

- القضيّتان المختلفتان بالإيجاب والسلب إمّا..



مخصوصتان

- وحدة الموضوع ووحدة المحمول

أو محصـورتان

- لا بدّ مع اتّحاد القضيتين في الأمور الثمانية..**مِن اختلافهما في الكمّ** (الكلّية والجزئيّة)

شرائط تناقض القضيتين المخصوصتين

أولاً: قال القدماء: **التناقض لا يتحقّق بينهما إلّا بعد تحقّق** ثمان **وحدات:**



شرائط تناقض القضيتين المخصوصتين

ثانياً: ردّ المتأخّرون الثمانيةَ إلى وحدتين:

هُما:

١- وحدة الموضوع
- فيندرج فيها

أ- وحــــدة الشــــرط
- لأنّ الموضـــوع فـــي «الجسـم مفـرّق للبصـر» هـو الجسـم لا مطلقـاً، بـل بشـــرط كونـــه أبـــيض، والموضـوع فـي «الجسـم ليس بمفرّق للبصـر» هو الجسم لا مطلقا، بل بشرط كونه أسود

ب- وحـدة الكـلّ والجـزء
- لأنّ الموضـــوع فـــي «الزنجـيّ أسـود» بعـضُ الزنجـيّ وفـي «الزنجـيّ ليس بأسود» كلّ الزنجـيّ، وهما مختلفان.

٢- وحـــدة المحمـــول.
- ويـنـدرج فيهـا الوحـدات الباقية:

وحــــدة الزمــــان
- لأنّ المحمول في «زيد نـائم» النـائم لـيلا، وفـي «زيـد لـيس بنـائم» النـائم نهـارا، فـاختلاف الزمـان يستدعي اختلاف المحمول

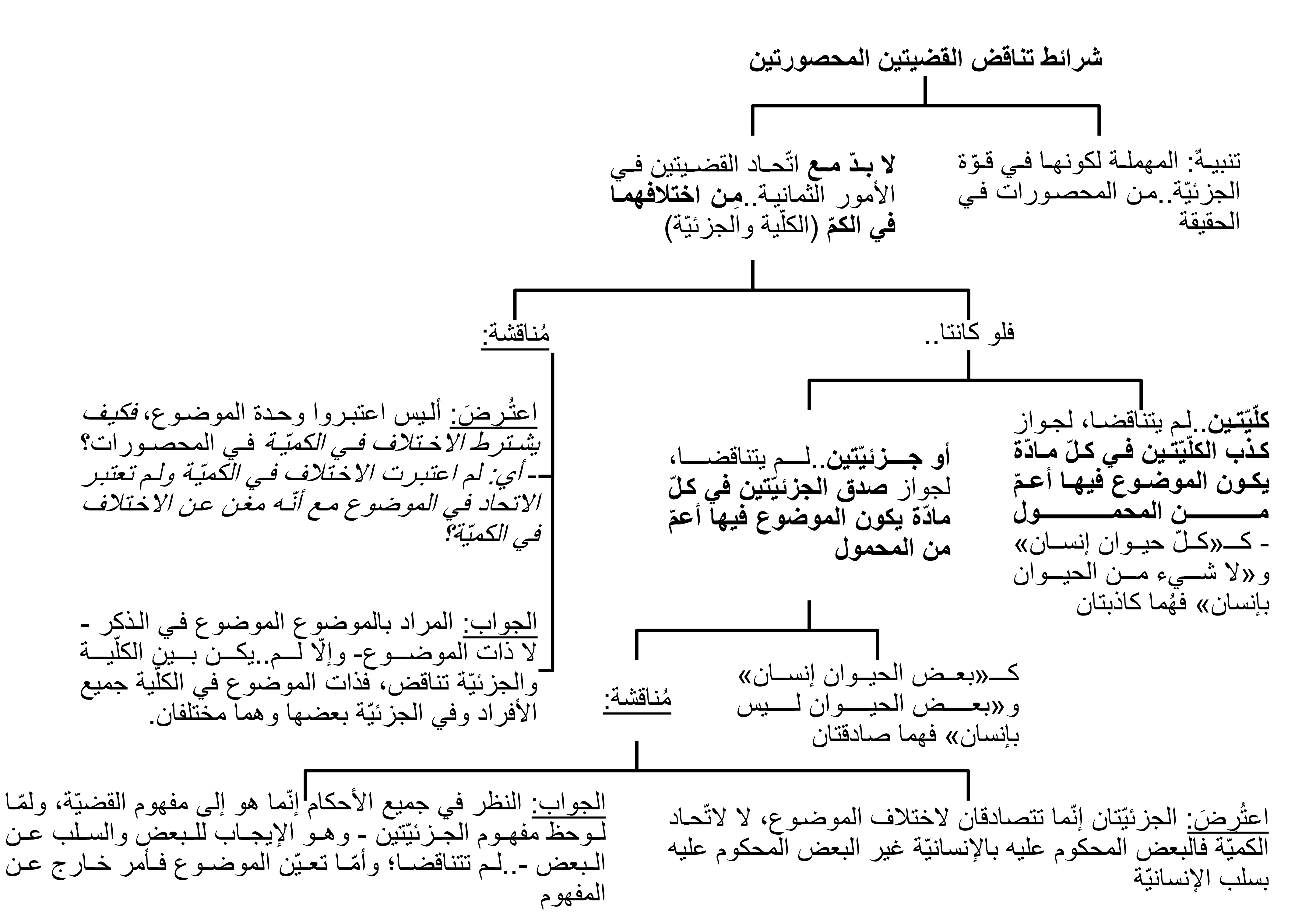
وحـدة المكـان والإضـافة والقوّة والفعل..على ذلك القياس.

مُناقشة:

اعتُرض: تخصيص بعض الوحدات بالانـدراج تحـت وحـدة الموضـوع، وتخصيص بعضـها بالانـدراج تحـت وحـــدة المحمـــول تحكّـــمٌ
- فالقضـيّة إذا عكسـت..صـارت الوحـدات المندرجـة فـي وحـدة الموضوع في أصل القضيّة مندرجة في وحدة المحمول، لصيرورة ذلك الموضـوع محمـولا فـي العكـس، وصـارت الوحـدات المندرجـة فـي وحـدة المحمـول هنـاك مندرجـة فـي وحـدة الموضـوع لصـيرورة ذلـك المحمـــــول موضـــــوعا
←فالصـواب أن يقال: هذه الوحدات مندرجـة فـي وحـدتي الموضـوع والمحمول مطلقا دُون تعيينٍ

الجواب: هذا حقٌّ، إلا أنّ المخصّص كأنّـه راعـى الأنسب و الظـاهر مِن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكلّ والجزء إلـى وحدة الموضـوع، ورجوع البواقي إلى وحدة المحمول

ثالثـاً: ردّهـا الفـارابي إلـى وحدة واحدة، وهـي وحدة النسبة الحكميّة حتّى يكون السلب واردا علـى النسـبة التـي ورد عليهـا الإيجـاب، وعند ذلك يتحقّق التنـاقض جزمــــــــــــــا
- وإنّما كانت مردودة إلى تلـك الوحـــدة، لأنّــــه إذا اختلـف شـيء مـن الأمـور الثمانيــة..اختلفـت النسـبة، ضرورة أنّ نسبة المحمول إلـى أحد الأمرين مغـايرة لنسبته إلـى الآخـر، ونسـبة أحـد الأمـرين إلـى شـيء مغـايرة لنسبة الآخر إليـه، ونسـبة أحد الأمـرين إلـى الآخــر بشــرط مغــايرة للنسـبة إليـه بشـرط آخـر
←وعلى هذا..فمتى اتّحدت النسبة اتّحد الكلّ.


شرائط تناقض القضيتين المحصورتين
تنبيهٌ: المهملة لكونها في قوّة الجزئيّة..من المحصورات في الحقيقة
لا بدّ مع اتّحاد القضيتين في الأمور الثمانية..مِن اختلافهما في الكمّ (الكلّية والجزئيّة)
فلو كانتا..
كلّيّتين..لم يتناقضا، لجواز كذب الكلّيّتين في كلّ مادّة يكون الموضوع فيها أعمّ من المحمول - كـ«كلّ حيوان إنسان» و«لا شيء من الحيوان بإنسان» فهُما كاذبتان
أو جزئيّتين..لم يتناقضا، لجواز صدق الجزئيّتين في كلّ مادّة يكون الموضوع فيها أعمّ من المحمول
كـ«بعض الحيوان إنسان» و«بعض الحيوان ليس بإنسان» فهما صادقتان
مُناقشة:
اعترُضَ: الجزئيّتان إنّما تتصادقان لاختلاف الموضوع، لا لاتّحاد الكميّة فالبعض المحكوم عليه بالإنسانيّة غير البعض المحكوم عليه بسلب الإنسانيّة
الجواب: النظر في جميع الأحكام إنّما هو إلى مفهوم القضيّة، ولمّا لوحظ مفهوم الجزئيّتين - وهو الإيجاب للبعض والسلب عن البعض -..لم تتناقضا؛ وأمّا تعيّن الموضوع فأمر خارج عن المفهوم
مُناقشة:
اعترُضَ: أليس اعتبروا وحدة الموضوع، فكيف يشترط الاختلاف في الكميّة في المحصورات؟ - أي: لم اعتبرت الاختلاف في الكميّة ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع أنّه مغن عن الاختلاف في الكميّة؟
الجواب: المراد بالموضوع الموضوع في الذكر - لا ذات الموضوع- وإلّا لم..يكن بين الكلّية والجزئيّة تناقض، فذات الموضوع في الكلّية جميع الأفراد وفي الجزئيّة بعضها وهما مختلفان.

تنبيـــــهٌ: هـــذا كلّـــه إذا لـــم تكـــن القضـــيّتان مـــوجّهتين

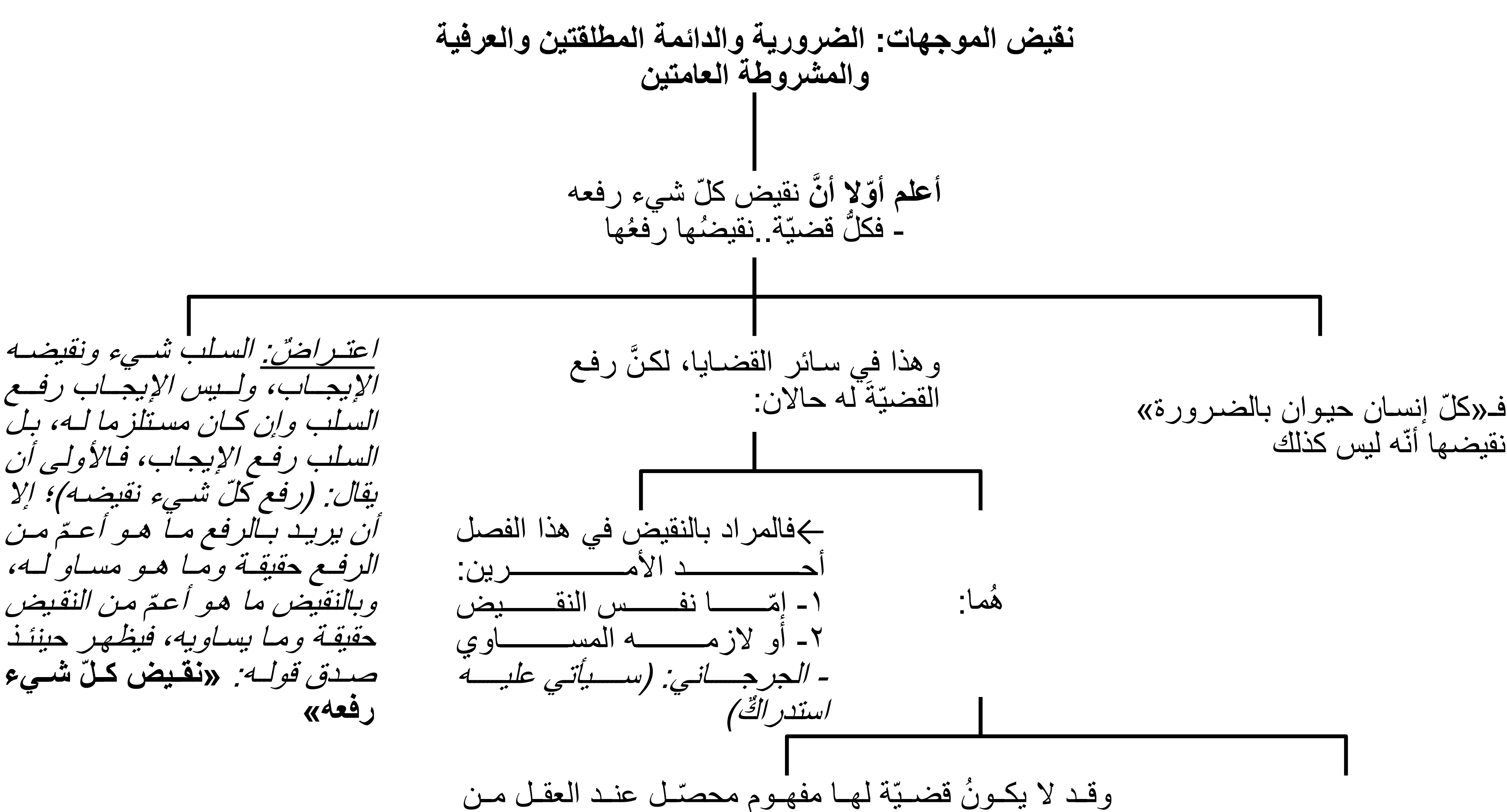
- فإذا كانتا القضيّتان موجّهتين..فلا بدّ مع تلك الشرائط من شرط آخر - في المخصوصات والمحصورات -..وهو: **الاختلاف في الجهة**

لأنّهما لو اتّحدتا في الجهة..لم تتناقضا

- وعدمُ تنقُضِهما **لكذب الضروريّتين في مادّة الإمكان وصدق الممكنتين فيها**

كذب الضروريّتين في مادّة الإمكان، كـ«كلّ إنسان كاتب بالضـرورة»، و«لـيس كـلّ إنسـان كاتبـا بالضـرورة» - فإنّهمـا يكـذبان، لأنّ إيجـاب الكتابـة لشـيء مـن أفـراد الإنسان ليس بضروريّ، ولا سلبها عنه

صدق الممكنتين فيها، كـ«كلّ إنسان كاتب بالإمكان» و«ليس كلّ إنسان كاتبا بالإمكان»



نقيض الموجهات: الضرورية والدائمة المطلقتين والعرفية والمشروطة العامتين
أعلم أوّلا أنَّ نقيض كلّ شيء رفعه
- فكلُّ قضيّة..نقيضُها رفعُها
فـ«كلّ إنسان حيوان بالضرورة» نقيضها أنّه ليس كذلك
وهذا في سائر القضايا، لكنَّ رفع القضيّةَ له حالان:
اعتراضٌ: السلب شيء ونقيضه الإيجاب، وليس الإيجاب رفع السلب وإن كان مستلزما له، بل السلب رفع الإيجاب، فالأولى أن يقال: (رفع كلّ شيء نقيضه)؛ إلا أن يريد بالرفع ما هو أعمّ من الرفع حقيقة وما هو مساو له، وبالنقيض ما هو أعمّ من النقيض حقيقة وما يساويه، فيظهر حينئذ صدق قوله: **«نقيض كلّ شيء رفعه»**
هُما:
فالمراد بالنقيض في هذا الفصل أحد الأمرين:
١- إمّا نفس النقيض
٢- أو لازمه المساوي
- الجرجاني: (سيأتي عليه استدراكٌ)
قد يكون قضيّة لها مفهوم محصّل معيّن عند العقل من القضايا المعتبرة
وقد لا يكونُ قضيّة لها مفهوم محصّل عند العقل من القضايا، بل يكون لرفعها لازم مساو، له مفهوم محصّل عند العقل من القضايا، فأخِذَ ذلك اللازم المساوي فأُطلِقَ اسمُ النقيض عليه تجوّزا
فحصل لنقائض القضايا مفهومات محصّلة عند العقل، وانّما حصلت تلك المفهومات، ولم يكتف بالقدر الإجمالي في أخذ النقيض ليسهل استعمالها في الأحكام.

تابع نقيض الموجهات: الضرورية والدائمة المطلقتين والعرفية والمشروطة العامتين

- وإذا عرفت هذا **فـ**نقول:

نقيضُ الضروريّة المطلقة: الممكنة العامّة

ونقيض العرفيّة العامّة: الحينية المطلقة

ونقيض الدائمة المطلقة: المطلقة العامّة

ونقيض المشروطة العامّة: الحينيّة الممكنة

ونقيض المطلقة العامّة: الدائمة المطلقة

نقيضُ الضروريّة المطلقة: الممكنة العامّة

لأنّ الإمكان العامّ هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، **وإثباتُ الضرورة في الجانب المخالف وسلبُها في ذلك الجانب مما يتناقضان.**

فضرورةُ..

الإيجابِ نقيضُها سلب ضرورة الإيجاب، وسلبُ ضرورة الإيجابِ هو بعينه إمكان عامّ سالب

السلبِ نقيضُها سلبُ ضرورة السلب، وهُو بعينه إمكان عامّ موجب

وإمكانُ..

الإيجابِ نقيضُه سلبُ إمكان الإيجاب: أي سلب سلب ضرورة السلب الذي هو بعينه ضرورة السلب.

السلبِ نقيضُه سلب إمكان السلب - أي سلب سلب ضرورة الإيجاب الذي هو بعينه ضرورة الإيجاب

استدراكٌ: الإمكان العامّ وإن كان نقيضا حقيقيّا للضروريّة الذاتيّة - بناء على أنّ الإمكان العامّ سلب الضرورة الذاتيّة من الجانب المخالف للحكم - لكنْ مِن حيث اعتبار الكميّة تكون الممكنة العامّة مساوية لنقيض الضروريّة - فنقيض الموجبة الكلّيّة هو رفعها على ما ذكر، وليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئيّة، بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئيّة

وعليه فقس سائر المحصورات - فالمعتبر من النقيض في هذا الفصل ليس إلّا ما كان لازما مساويا لما هو النقيض الحقيقيّ لا ما يكون أحد هذين الأمرين كما زعم

وإن أردت التفصيل في تعيين نقائض القضايا فَـ..

ضع المحصورات الأربع للضروريّة وضع المحصورات الأربع للممكنة العامّة، ثم اعتبر التناقض

فتجد نقيض الموجبة الكلّيّة الضروريّة: السالبة الجزئيّة الممكنة العامّة، وبالعكس

ونقيض السالبة الكلّيّة الضروريّة: الموجبة الجزئيّة الممكنة العامّة، وبالعكس

ونقيض الموجبة الجزئيّة الضروريّة: السالبة الكلّيّة الممكنة العامّة، وبالعكس

ونقيض السالبة الجزئيّة الضروريّة: الموجبة الكلّيّة الممكنة العامّة، وبالعكس

وهكذا الحال بين الدائمة والمطلقة العامّة وبين كلّ قضية وما جعل نقيضا لها



تابع نقيض الموجهات:

ونقيض الدائمة المطلقة: المطلقة العامّة
- لأنّ السلب في كلّ الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض
والإيجابَ في كلّ الأوقات ينافيه السلب في البعض

قال: «ينافيه» لأنّ إطلاق الإيجاب لا يناقض دوام السلب بل يلازم نقيضه

فدوام السلب نقيضُه رفع دوام السلب، ويلزمُه إطلاق الإيجاب، لأنّه إذا لم يكن المحمول دائم السلب..كان إمّا دائم الإيجاب أو ثابتا في بعض الأوقات دون بعض، وأيّا ما كان يتحقّقُ إطلاق الإيجاب.

ودوام الإيجاب يناقضه رفع دوام الإيجاب، وإذا ارتفع دوام الإيجاب، فإمّا أن يدوم السلب أو يتحقّق السلب في بعض الأوقات دون بعض، وعلى كلا التقديرين فإطلاق السلب لازمٌ

ونقيض المطلقة العامّة: الدائمة المطلقة
- وبيانُهُ كما في بيان قولِهِ **(يُنافيه)**

فإذا لم يكن الإيجاب في الجملة..يلزم السلب دائما

وإذا لم يكن السلب في الجملة..يلزم الإيجاب دائما.

تابع نقيض الموجهات:

ونقيض المشروطة العامّة: الحينيّة الممكنة

والحينيّة الممكنة هي: التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف

وذلك لأنَّ نسبةَ الحينيّةِ الممكنةِ إلَى المشروطة العامة كنسبة المُمكِنة العامّة إلى الضروريّة المطلقة *في أنّها نقيض المشروطة حقيقة بحسب الجهة*، وكما أنّ الضروريّة بحسب الذات تُنَاقِضُ سلبَ الضرورة بحسب الذات..كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة بحسب الوصفِ

كـ«كلّ من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا»

وهذه قضيّة بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتيج إليها في نقيض بعض البسائط المشهورة

فالقضيّة الضروريّة الذاتيّة ونقيضُها - أي الممكنة العامّة - كلتاهما من البسائط المشهورة - وكذا الدائمة والمطلقة العامّة

وأمّا المشروطة العامّة..فليس نقيضها من القضايا المشهورة - وكذا نقيض العرفيّة العامّة.

ونقيض العرفيّة العامّة: الحينية المطلقة

والحينية المطلقة هي: التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعلِ **في بعض أحيان وصف الموضوع،**

وذلك لأنَّ نسبةَ الحينية المطلقة إلى العرفيّة العامّة كنسبة المطلقة *العامّة* إلى الدائمة *في أنّها ليست نقيض العرفيّة حقيقة بحسب الجهة، بل هي لازمة مساوية لنقيض العرفية*، فكما أنّ الدوام بحسب الذات ينافي الإطلاق بحسبها..كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الإطلاق بحسبهِ

كـ«كلّ من به ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنوبا»

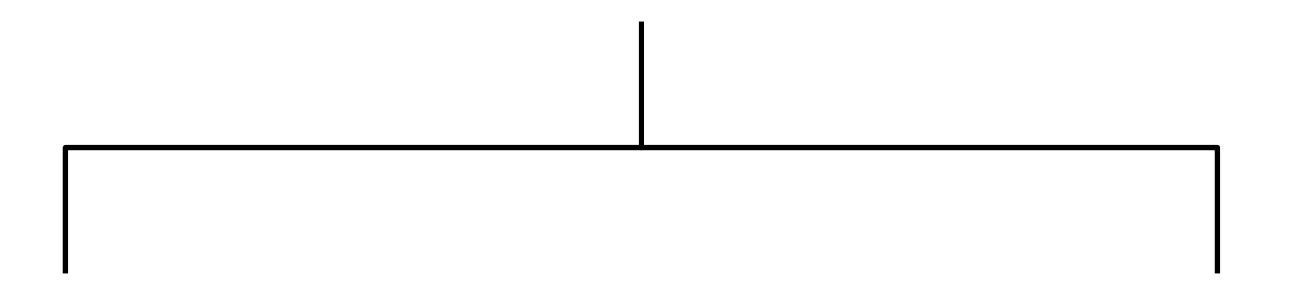
نقائض القضايا المركبات:
- بيانُها في نقاطٍ:

النقطة الثانية: القضيّة المركّبة عبارة عن مجموع قضيّتين مختلفتين بالإيجاب والسلب، فنقيضها رفع ذلك المجموع؛ ورفعُ المجموع يكون برفع أحد جزأيه لا على التعيين، فَجُزآهُ إذا تحقّقا..تحقّق المجموع، ورفع أحد الجزءين هو أحد نقيضي الجزءين لا على التعيين، فيكون لازما مساويا لنقيض المركّبة، وهو المفهوم المردّد بين نقيضي الجزءين

وذلك لأنّ أحد النقيضين مفهوم مردّد بينهما، فيقال إمّا هذا النقيض وإمّا ذلك النقيض، وبالحقيقة هو منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نقيضي الجزءين.

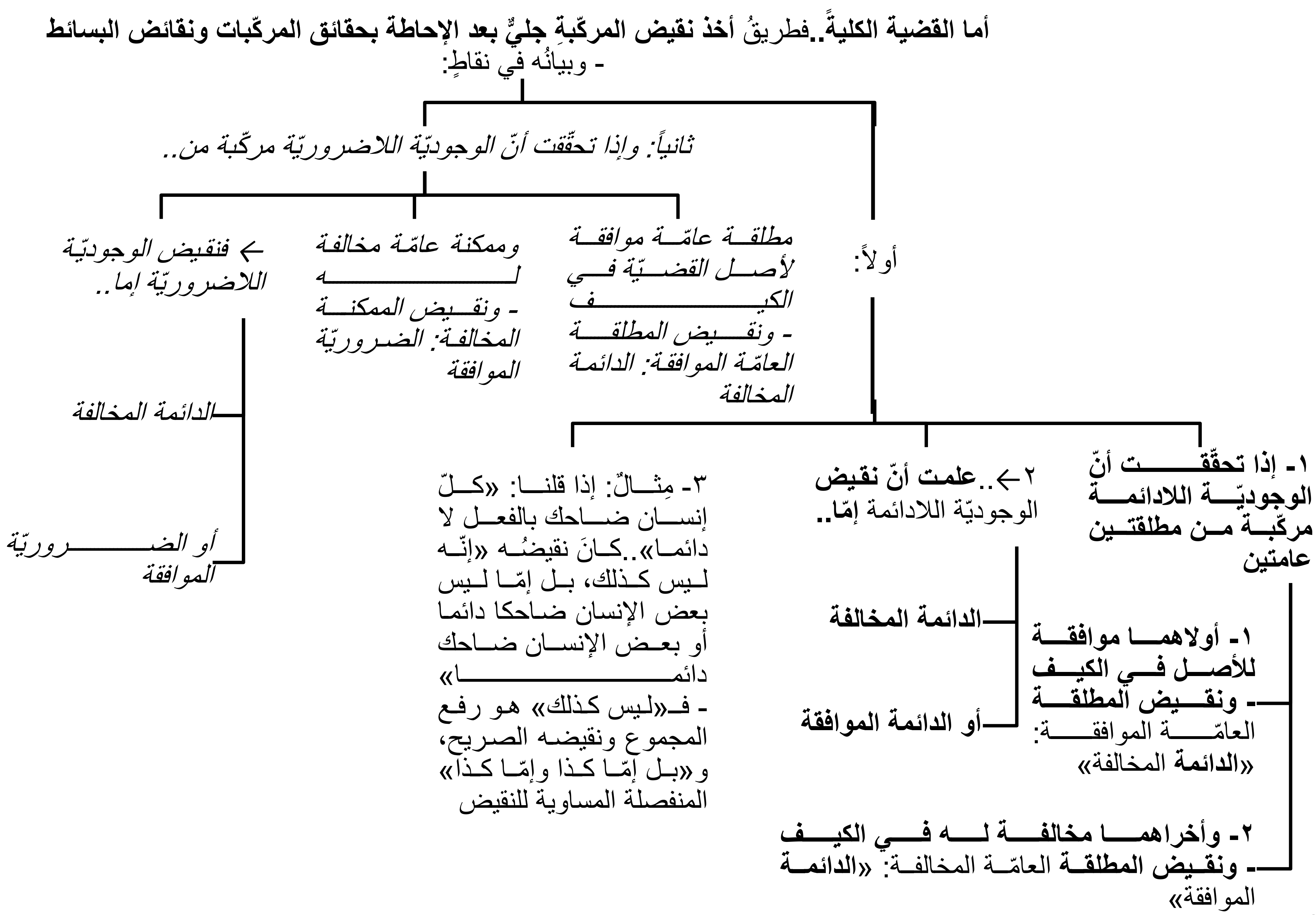
←فطريقُ أخذ نقيض المركّبة..تحليلها إلى بسيطيها، ويؤخذ لكلّ منهما نقيض وتركّب منفصلة مانعة الخلوّ من النقيضين، فهي مساوية لنقيضه

تابع نقائض القضايا المركبات:
- النقطة الثانية: القضيةُ إمَّا..

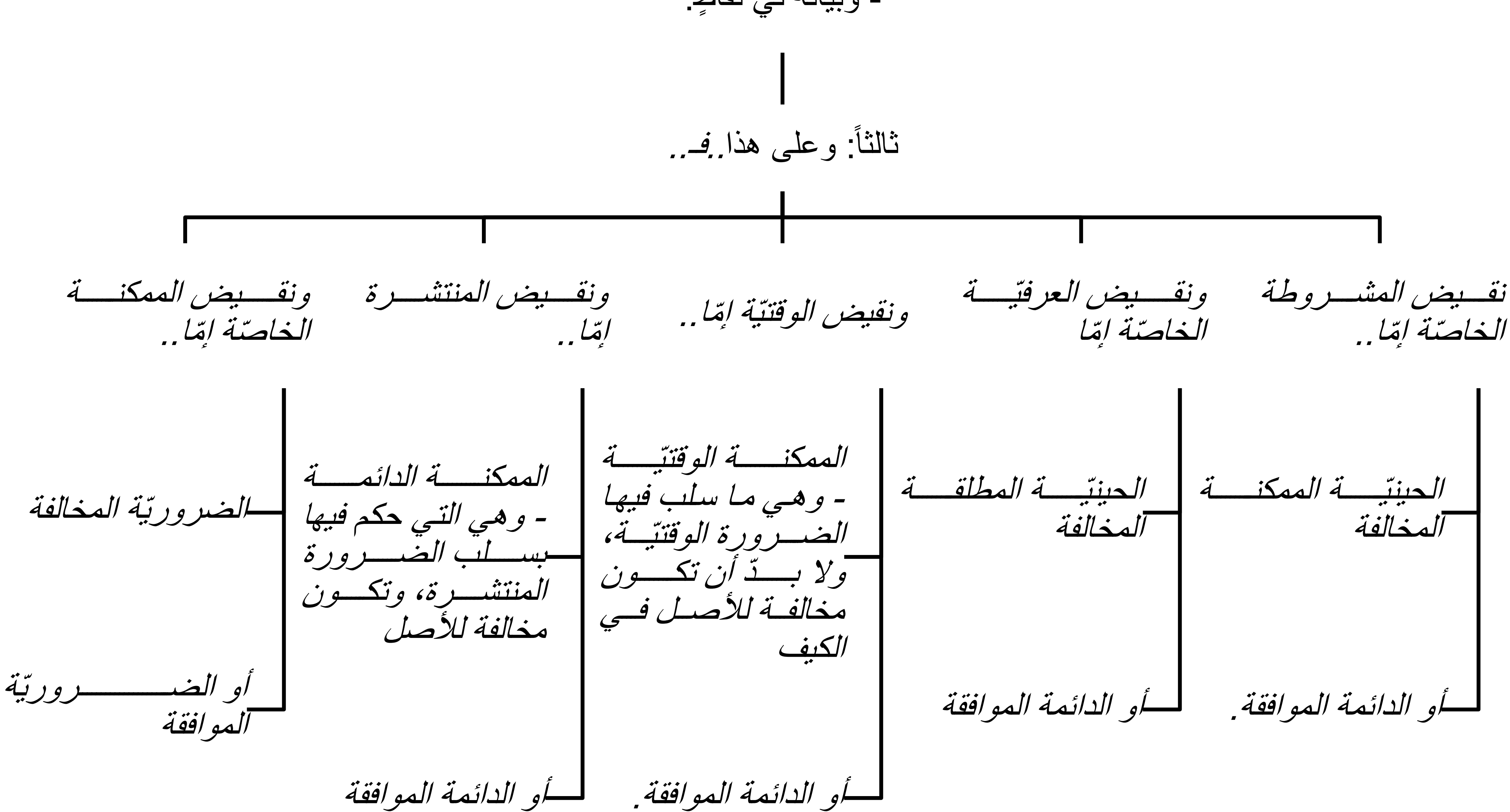


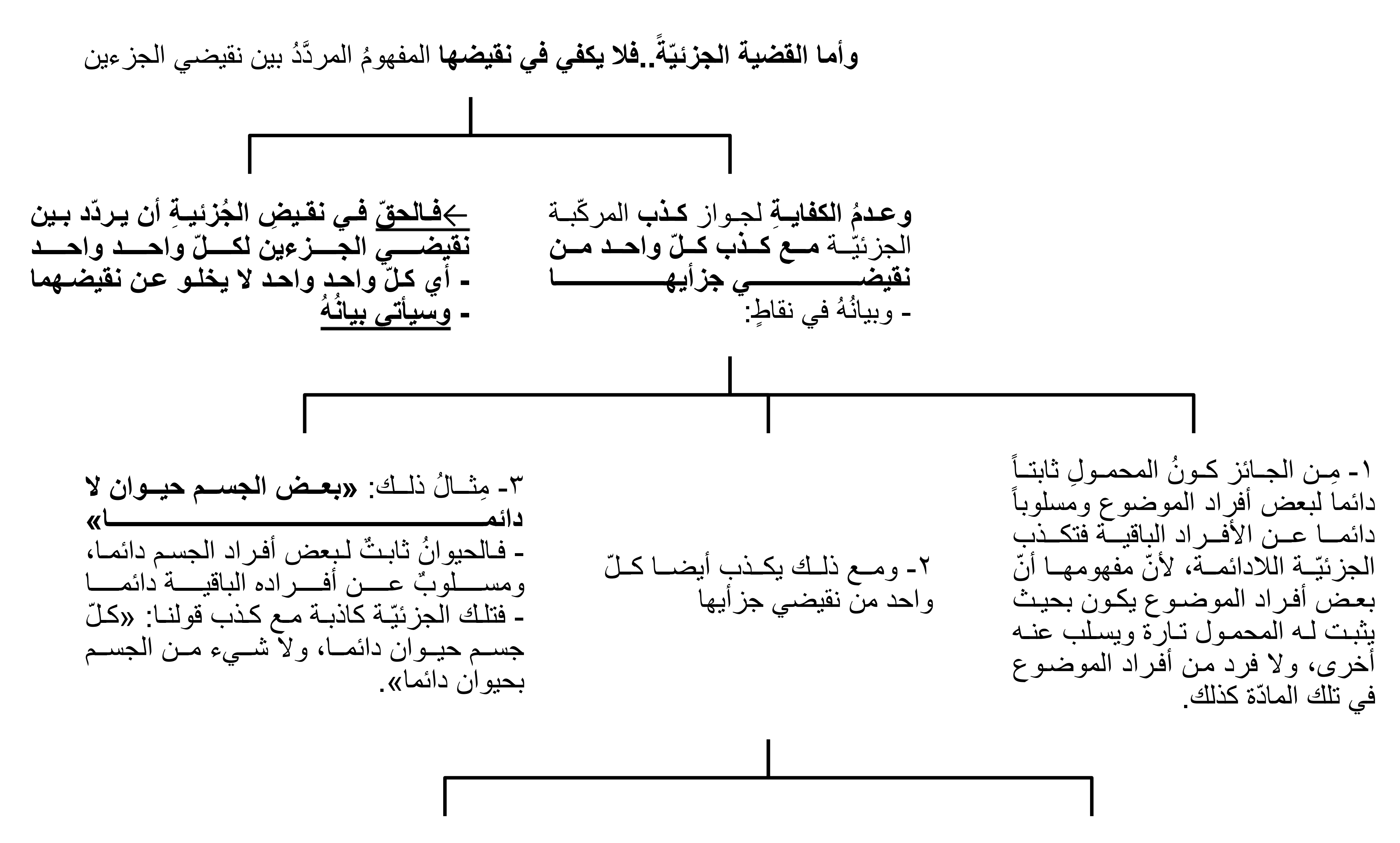
كليةً..فطريقُ **أخذ نقيض المركّبةِ جليٌّ بعد الإحاطة بحقائق المركّبات ونقائض البسائط**

أو جزئيّةً..فلا يكفي في نقيضها المفهومُ المردَّدُ بين نقيضي الجزءين


أما القضية الكليةً..فطريقُ أخذ نقيض المركّبةِ جليٌّ بعد الإحاطة بحقائق المركّبات ونقائض البسائط
- وبيانُه في نقاطٍ:
أولاً:
١- إذا تحقّقت أنّ الوجوديّة اللادائمة مركّبة من مطلقتين عامتين
١- أولاهما موافقة للأصل في الكيف
- ونقيض المطلقة العامّة الموافقة: «الدائمة المخالفة»
٢- وأخراهما مخالفة له في الكيف
- ونقيض المطلقة العامّة المخالفة: «الدائمة الموافقة»
٢←..علمت أنّ نقيض الوجوديّة اللادائمة إمّا..
الدائمة المخالفة
أو الدائمة الموافقة
٣- مِثالٌ: إذا قلنا: «كلّ إنسان ضاحك بالفعل لا دائما»..كانَ نقيضُه «إنّه ليس كذلك، بل إمّا ليس بعض الإنسان ضاحكا دائما أو بعض الإنسان ضاحك دائما»
- فـ«ليس كذلك» هو رفع المجموع ونقيضه الصريح، و«بل إمّا كذا وإمّا كذا» المنفصلة المساوية للنقيض
ثانياً: وإذا تحقّقت أنّ الوجوديّة اللاضروريّة مركّبة من..
مطلقة عامّة موافقة لأصل القضيّة في الكيف
- ونقيض المطلقة العامّة الموافقة: الدائمة المخالفة
وممكنة عامّة مخالفة له
- ونقيض الممكنة المخالفة: الضروريّة الموافقة
← فنقيض الوجوديّة اللاضروريّة إما..
الدائمة المخالفة
أو الضروريّة الموافقة

تابع القضية الكليةً..فطريقُ أخذ نقيض المركّبةِ جليٌّ بعد الإحاطة بحقائق المركّبات ونقائض البسائط
- وبيانُه في نقاطٍ:




وأما القضية الجزئيّةً..فلا يكفي في نقيضها المفهومُ المردَّدُ بين نقيضي الجزءين
وعدمُ الكفايةِ لجواز **كذب** المركّبة الجزئيّة **مع كذب كلّ واحد من نقيضي جزأيها**
- وبيانُهُ في نقاطٍ:
فالحقّ في نقيضِ الجُزئيةِ أن يردّد بين نقيضي الجزءين لكلّ واحد
- أي كلّ واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما
- وسيأتى بيانُهُ
١- مِن الجائز كونُ المحمولِ ثابتاً دائما لبعض أفراد الموضوع ومسلوباً دائما عن الأفراد الباقية فتكذب الجزئيّة اللادائمة، لأنّ مفهومها أنّ بعض أفراد الموضوع يكون بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى، ولا فرد من أفراد الموضوع في تلك المادّة كذلك.
٢- ومع ذلك يكذب أيضا كلّ واحد من نقيضي جزأيها
٣- مِثالُ ذلك: **«بعض الجسم حيوان لا دائما»**
- فالحيوانُ ثابتٌ لبعض أفراد الجسم دائما، ومسلوبٌ عن أفراده الباقية دائما
- فتلك الجزئيّة كاذبة مع كذب قولنا: «كلّ جسم حيوان دائما، ولا شيء من الجسم بحيوان دائما».
أمّا الكلّية الموجبة..فلدوام سلب المحمول عن بعض الأفراد
وأمّا الكلّيّة السالبة..فلدوام إيجاب المحمول لبعض الأفراد

تابع القضية الجزئيّةً..فلا يكفي في نقيضها المفهومُ المردَّدُ بين نقيضي الجزءين

←**فالحقّ في نقيضِ الجُزئيةِ أن يردّد بين نقيضي الجزءين لكلّ واحد واحد**
- أي كلّ واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما

لأنّا إذا قلنا: «بعض (ج ب) لا دائما»..فمعناه أنّ بعض (ج) يثبت له (ب) في وقت ولا يثبت له (ب) في وقت آخر، فنقيضه: «أنّه ليس كذلك»، فيكون كلّ واحد واحد من أفراد (ج) إمّا..
١- (ب) دائما
٢- أو ليس (ب) دائما
- وهو الترديد بين نقيضي الجزءين لكلّ واحد واحد، أيْ كلّ واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما

مِثالٌ تطبيقيٌّ: «بعض الجسم حيوان لا دائما»
- فيقال: «كلّ واحد واحد من أفراد الجسم إمّا حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما»

أي «كلّ جسم إمّا حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما»

فتشتملُ على ثلاثة مفهومات: لأنّ كلّ واحد واحد من أفراد الموضوع لا يخلو:

إمّا أن يثبت له المحمول دائما

أو لا يثبت له دائما
- وحينئذٍ لا يخلو: إمّا أن يكون..
١- مسلوبا عن كلّ واحد دائما
٢- أو مسلوبا عن البعض دائما، ثابتا للبعض دائما

ولو ركّبت منفصلة مانعة الخلوّ من هذه المفهومات الثلاث لكانت مساوية أيضا لنقيضها
- كـ«إمّا كلّ (ج ب) دائما أو لا شيء من (ج ب) دائما أو بعض (ج ب) دائما وبعض (ج) ليس (ب) دائما» فهو طريق ثان في أخذ النقيضِ

تابع القضية الجزئيّةً..فلا يكفي في نقيضها المفهومُ المردَّدُ بين نقيضي الجزءين

<u>مُناقشة:</u>

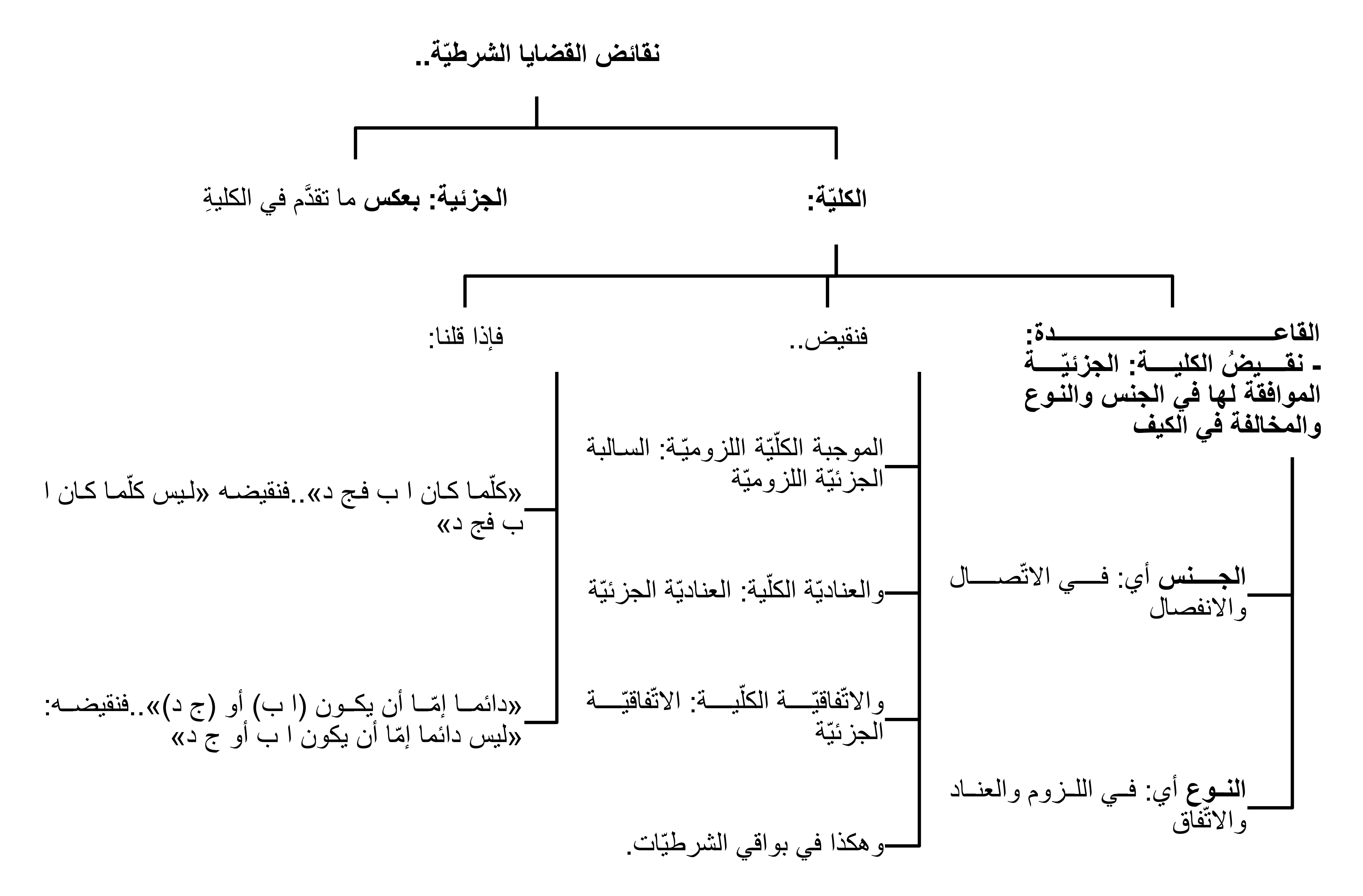
<u>اعتُرِضَ:</u> كما أنّ المركّبة الكلّية عبارة عن مجموع قضيّتين فكذلك المركّبة الجزئيّة، ورفع المجموع إنّما هو برفع أحد الجزءين، أي أحد نقيضي الجزءين الذي هو المفهوم المراد
- فكما يكفي في نقيض الكلّية..فليكف في نقيض الجزئيّة، وإلّا فما الفرق؟

<u>الجواب في نقاطٍ:</u>

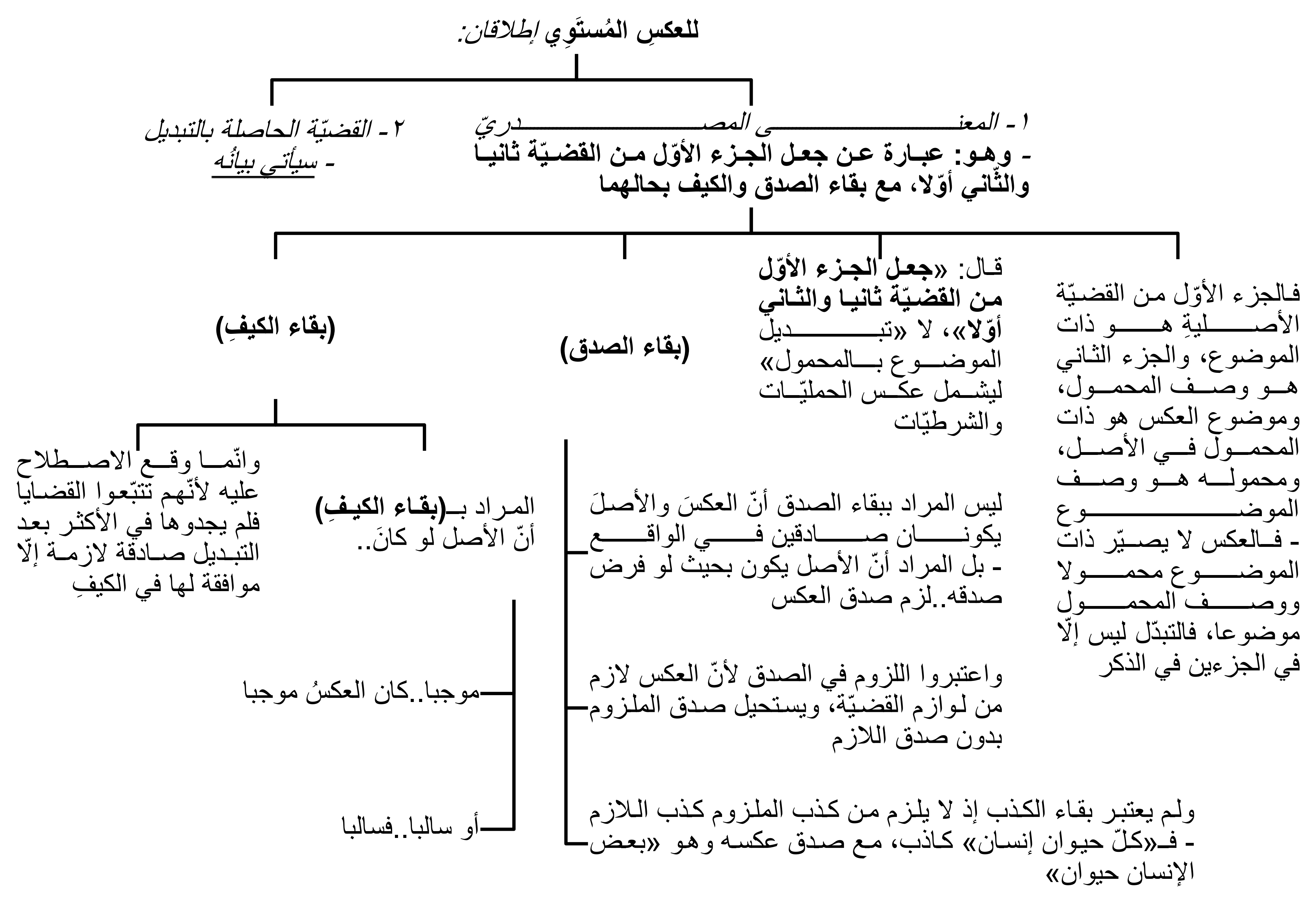
١- مفهوم الكلّية المركّبة هو بعينه مفهوم الكلّيّتين المختلفتين بالإيجاب والسلب
- فإذا أخذ نقيضاهما..كان أحد نقيضيهما مساويا لنقيضها

٢- وأمّا مفهوم الجزئيّة المركّبة..فليس بعينه مفهوم الجزئيّتين المختلفتين إيجابا وسلبا
- لأنّ موضوع الإيجاب في المركّبة الكلّية بعينه موضوع السلب، وموضوع الجزئيّة الموجبة لا يجب أن يكون موضوع الجزئيّة السالبة لجواز تغايرهما، بل مفهوم الجزئيّتين أعمّ من مفهوم المركّبة الجزئيّة، لأنّه متى صدقت الجزئيّتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مع اتّحاد الموضوع..صدق الجزئيتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مطلقا بدون العكس، فيكون أحد نقيضيهما أخصّ من نقيض مفهوم الجزئيّة، لأنّ نقيض الأعمّ أخصّ من نقيض الأخصّ، فلا يكون مساويا لنقيضه.

٣- ولجاز اجتماع المركّبة الجزئيّة مع إحدى الكلّيّتين على الكذب
- فإحدى الكلّيّتين لمّا كانت أخصّ من نقيض المركّبة الجزئيّة والأخصّ يجوز أن يكذب بدون الأعمّ، فربما يصدق نقيض المركّبة الجزئيّة ولا تصدق إحدى الكلّيّتين، وحينئذ يجتمعان على الكذب كما في المثال المضروب
- فـ«بعض الجسم حيوان لا دائما» كاذب، فيصدق نقيضه مع كذب إحدى الكلّيتين الأخصّ من نقيضهِ


نقائض القضايا الشرطيّة..
الكليّة:
الجزئية: بعكس ما تقدَّم في الكليةِ
القاعدة:
- نقيضُ الكلية: الجزئيّة الموافقة لها في الجنس والنوع والمخالفة في الكيف
فنقيض..
فإذا قلنا:
الموجبة الكلّيّة اللزوميّة: السالبة الجزئيّة اللزوميّة
«كلّما كان ا ب فج د»..فنقيضه «ليس كلّما كان ا ب فج د»
الجنس أي: في الاتّصال والانفصال
والعناديّة الكلّية: العناديّة الجزئيّة
والاتّفاقيّة الكلّية: الاتّفاقيّة الجزئيّة
«دائما إمّا أن يكون (ا ب) أو (ج د)»..فنقيضه: «ليس دائما إمّا أن يكون ا ب أو ج د»
النوع أي: في اللزوم والعناد والاتّفاق
وهكذا في بواقي الشرطيّات.

البحث الثاني:
العكس المستوي


للعكسِ المُستَوِي إطلاقان:
١ - المعنى المصدريّ
٢ - القضيّة الحاصلة بالتبديل
- سيأتي بيانُه
- وهو: عبارة عن جعل الجزء الأوّل من القضيّة ثانيا والثّاني أوّلا، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما
فالجزء الأوّل من القضيّة الأصليةِ هو ذات الموضوع، والجزء الثاني هو وصف المحمول، وموضوع العكس هو ذات المحمول في الأصل، ومحموله هو وصف الموضوع
- فالعكس لا يصيّر ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا، فالتبدّل ليس إلّا في الجزءين في الذكر
قال: «جعل الجزء الأوّل من القضيّة ثانيا والثاني أوّلا»، لا «تبديل الموضوع بالمحمول» ليشمل عكس الحمليّات والشرطيّات
(بقاء الصدق)
ليس المراد ببقاء الصدق أنّ العكسَ والأصلَ يكونان صادقين في الواقع
- بل المراد أنّ الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه..لزم صدق العكس
واعتبروا اللزوم في الصدق لأنّ العكس لازم من لوازم القضيّة، ويستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم
ولم يعتبر بقاء الكذب إذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
- فـ«كلّ حيوان إنسان» كاذب، مع صدق عكسه وهو «بعض الإنسان حيوان»
(بقاء الكيفِ)
المراد بـ(بقاء الكيفِ) أنّ الأصل لو كانَ..
موجبا..كان العكسُ موجبا
أو سالبا..فسالبا
وانّما وقع الاصطلاح عليه لأنّهم تتبّعوا القضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادقة لازمة إلّا موافقة لها في الكيفِ

تابع ١- المعنى المصدريّ للعكس المستوي

- وهو: عبارة عن جعل الجزء الأوّل من القضيّة ثانيا والثّاني أوّلا، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما

فإذا أردنا

عكسَ «كلّ إنسان حيوان»..بدّلنا جزأيه وقلنا: «بعض الحيوان إنسان»

أو عكسَ «لا شيء من الإنسان بحجر»..قلنا: «لا شيء من الحجر بإنسان»

مُناقشة:

اعتُرِضَ: على هذا يلزم أن يكون للمنفصلة عكس، لأنّ جزأيها متميّزان في الذكر والوضع - وإن لم يتميّزا بحسب الطبع -.

- فإذا تبدّل أحدُهما بالآخر..كان عكسا لها لصدقِ التعريف عليه، لكنّهم صرّحوا بأنّها لا عكس لها.

الجواب: لا نسلم أنّ المنفصلة لا عكس لها، فالمفهوم مِن «إمّا أن يكون العدد زوجا أو فردا» الحكمُ على زوجيّة العدد بمعاندة الفرديّة، ومن قولنا: «إمّا أن يكون العدد فردا أو زوجا» الحكم على فرديّة العدد بمعاندة الزوجيّة

- ولا شكّ أنّ المفهوم من معاندة هذا لذاك غيرُ المفهوم من معاندة ذاك لهذا، فيكون للمنفصلة أيضا عكسٌ مُغايرٌ لها في المفهوم؛ إلّا أنّه لمّا لم يكن فيه فائدة..لم يعتبروه؛ فكأنّهم عنوا بـ«لا عكس للمنفصلات» ذلك

٢ - الإطلاق الثاني للعكس المُستوي
القضيّة الحاصلة بالتبديل

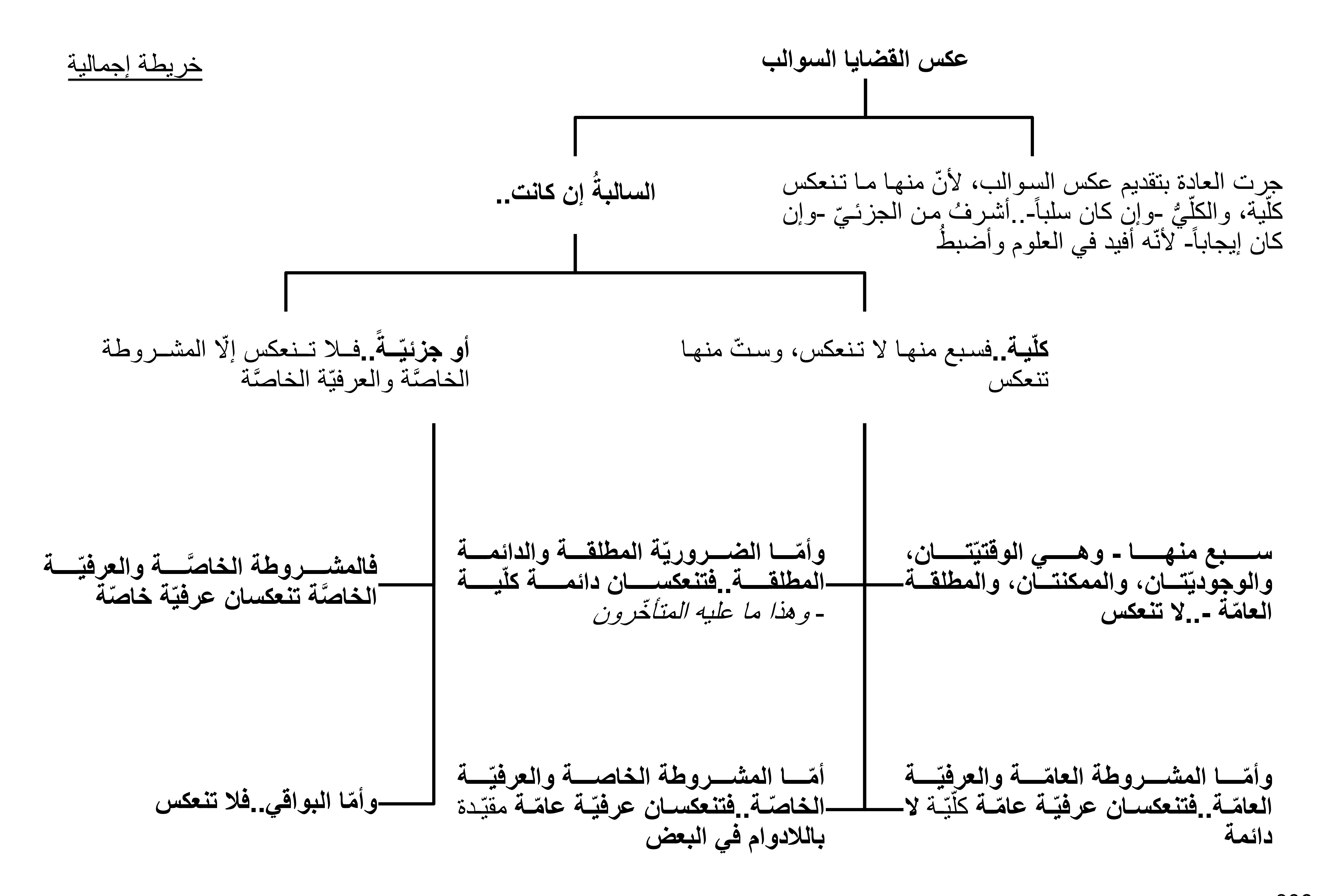
فيقال - مثلا -: «عكس الموجبة الكلّيّة موجبة جزئيّة»

ويشتقّ من العكس بالمعنى الأوّل دون الثاني

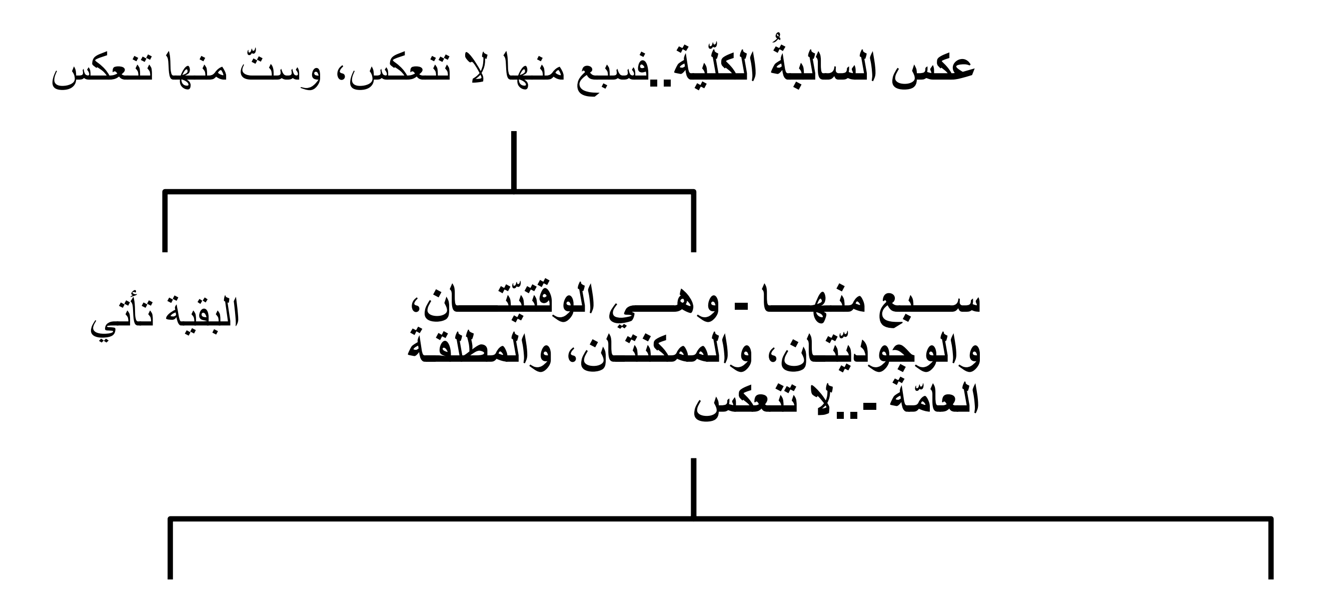
ويُعَرَّفُ العكسُ بالمعنى الثاني بأنَّهَا: (أخصّ قضيّة لازمة للقضيّة بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق)
- فلا بدّ في إثبات العكس من أمرين:

١ - أنّ هذه القضيّة لازمة للأصل وذلك بالبرهان المنطبق على الموادّ كلّها

٢ - أنّ ما هو أخص من تلك القضيّة ليست لازمة لذلك الأصل، ويظهر ذلك بالتخلّف في بعض الصورِ



خريطة إجمالية
عكس القضايا السوالب
جرت العادة بتقديم عكس السوالب، لأنّ منها ما تنعكس كلّية، والكلّيُّ -وإن كان سلباً- أشرفُ من الجزئيّ -وإن كان إيجاباً- لأنّه أفيد في العلوم وأضبطُ
السالبةُ إن كانت..
كلّية..فسبع منها لا تنعكس، وستّ منها تنعكس
أو جزئيّةً..فلا تنعكس إلّا المشروطة الخاصَّة والعرفيّة الخاصَّة
سبع منها - وهي الوقتيّتان، والوجوديّتان، والممكنتان، والمطلقة العامّة -..لا تنعكس
وأمّا الضروريّة المطلقة والدائمة المطلقة..فتنعكسان دائمة كلّية - وهذا ما عليه المتأخّرون
فالمشروطة الخاصَّة والعرفيّة الخاصَّة تنعكسان عرفيّة خاصّة
وأمّا المشروطة العامّة والعرفيّة العامّة..فتنعكسان عرفيّة عامّة كلّيّة لا دائمة
أمّا المشروطة الخاصة والعرفيّة الخاصّة..فتنعكسان عرفيّة عامّة مقيّدة باللادوام في البعض
وأمّا البواقي..فلا تنعكس



وذلك لامتناع العكس في أخصّها - الوقتية -، ومتى **لم ينعكس الأخصّ لم ينعكس الأعمُّ**

أمّا أنّ الوقتيّة لا تنعكسُ..**فلصدقِ «بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما»** مع **كذبِ «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العامّ» الذي هو أعمّ الجهات**، لأنّ **كلّ منخسف فهو قمر بالضرورة**

وأمَّا أنَّه **إذا لم ينعكس الأخصّ لمْ يَنعكِس الأعمُّ..**فلأنّهُ **إذ لَو انعكس الأعمُّ لانعكس الأخصّ، لأنّ** العكس لازم الأعمّ، والأعمّ لازم الأخصّ، ولازم اللازم لازم

تنبيهٌ: معنى انعكاس القضيّة أنّه يلزمها العكس لزوما كلّيّا، فلا يتبيّن ذلك بصدق العكس معها في مادّة واحدة، بل يحتاج إلى برهان ينطبق على جميع الموادّ. - ومعنى عدم انعكاسها أنّه ليس يلزمها العكس لزوما كلّيا، فيتّضح ذلك بالتخلّف في مادّة واحدة، فإنّه لو لزمها لزوما كلّيّا لم يتخلّف في شيء من الموادّ ←فلذا اكتُفِيَ فِي بيانِ عدمِ الانعكاس بمادّة واحدة دون الانعكاسِ

تابع عكس السالبةُ الكلّية

وأمّا الضروريّة المطلقة والدائمة المطلقة..فتنعكسان دائمة كلّية

- وهذا ما عليه المتأخّرون

وبيانُهُ في نقاطٍ:

● ١ **لأنّـه إذا صدق «بالضـرورة - أو دائمـا - لا شـيء مـن (ج ب)»**..وجـبَ **صِدقُ «دائما لا شيء من (ب ج)»**

● ٢ **وإلّا**..لصدق نقيضُـه وهـو **«بعـض (ب ج) بـالإطلاق العـامّ»** وينضمّ **إلى الأصل** هكذا «بعض (ب ج) بـالإطلاق، ولا شـيء مـن (ج ب) بالضرورة - أو دائما»

←**فيُنتِجِ «بعض (ب) لـيس (ب) بالضـرورة» فـي الضـروريّة و «دائما» في الدائمة، وهو محالٌ**

وهـذا المُحـالُ لـيس بلازمٍ..

- مِن تركيب المقدّمتين، لصحّته
- ولا مِن الأصلِ، لِأنّـهُ مَفروضُ الصدقِ

←فتعـيّن أن يكـونَ لازمـاً مِـن نقـيض العكـس، فيكـون محالا، فيكون العكس حقّا

مُناقشة:

اعتُرِضَ: لا نسلّم كذبَ «بعض (ب) لـيس (ب)» لجـواز كـونِ الموضـوع معدوما، فيصدق سلبه عن نفسه

الجـواب: صـدق السـالبة إمّـا لعـدم موضـوعها أو لوجـوده مـع سـلب المحمول عنه، لكن الأوّل هنا منتف لوجود بعض (ب) حيث فرض صدق نقـيض العكـس - فلو صدق ذلك السلب لم يكن إلّا لعدم المحمول وهو محال

وذهب *القدماء - كـابن سينا وتبعه نصير الدين الطوسي والمصنف في منطق العين* - إلى أنَّ انعكاس السـالبة الضـروريّة كنفسـها - وهـو فاسدٌ لِجوازِ إمكـانِ صفة لنوعين تثبُت لأحدهما بالفعل دون الآخر، فيكون النوع الآخر مسلوبا عمّـا لـه تلـك الصـفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لـه، فـلا يصـدق سـلبها عنـه بالضـرورة - فمركوب زيد يكون ممكناً للفرس والحمار، ثابتاً للفرس بالفعل دون الحمار

- فيصـدق «لا شـيء مِـن مركـوب زيـد بحمـار بالضرورة»
- ولا يصدُقُ «لا شيء مِن الحمـار بمركـوب زيـد بالضـرورة» لصـدق نقيضـه وهـو «بعـض الحمـار مركـوب زيـد بالإمكان»

تابع عكس السالبةُ الكلّية

وأمّا المشروطة العامّة والعرفيّة العامّة..فتنعكسان عرفيّة عامّة كلّيّة لا دائمة

وبيانُهُ في نقاطٍ:

●١ **لأنّه متى صدقَ «بالضرورة - أو دائما - لا شيء من (ج ب) ما دام (ج)»..**صَدَقَ **«دائما لا شيء من (ب ج) ما دام (ب)»**

●٢ **وإلا..فـ«بعض (ب ج) حين هو (ب)»** لأنّه نقيضه، ونضمّه **مع الأصل هكذا** «بعض (ب ج) حين هو (ب) وبالضرورة أو دائما لا شيء من (ج ب) ما دام (ج)»

←**فينتج «بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب)» وهو محال،** وهو ناشئ من نقيض العكس، فالعكس حقّ

وزعم البعضُ أنّ المشروطة العامّة تنعكس كنفسها

وهو باطلٌ لأنّ المشروطة العامّة هي التي لوصف الموضوع فيها دخل في تحقّق الضرورة على ما سبق، فيكونُ..
١- مفهوم السالبة المشروطة العامّة منافاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته
٢- ومفهوم عكسها منافاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته
- ومن البيّن أنّ الأوّل لا يستلزم الثاني.

والاختلاف هنا مثل ما مضى من الاختلاف في عكس السالبة الكلية الضروريّة

أمّا المشروطة الخاصة والعرفيّة الخاصّة..فتنعكسان عرفيّة عامّة مقيّدة **باللادوام في البعض**

فإذا صدق «بالضرورة - أو دائما - لا شيء من (ج ب) ما دام (ج) لا دائما»..فليصدق «دائما لا شيء من (ب ج) ما دام (ب) لا دائما في البعض» أي بعض (ب ج) بالفعل - فاللادوام في القضايا الكلّية مطلقة عامّة كلّيّة، وإذا قيّد بالبعض تكون مطلقة عامّة جزئيّة.

أمّا صدق **العرفيّة العامّة**، وهي «لا شيء من (ب ج) ما دام (ب)»..**فلأنّها لازمة للعامّتين**، ولازم العامّ لازم الخاصّ.

وأمّا صدق **اللادوام في البعض فلأنّه لو كذب «بعض (ب ج) بالإطلاق العامّ** (بالفعل)**» لصدق «لا شيء من (ب ج) دائما»، فينعكس إلى «لا شيء من (ج ب) دائما»، وقد كان** بحكم اللادوام الأصل **«كلّ (ج ب) بالفعل»، هذا خلف.**

ولا تنعكسان إلى العرفيّة العامّة المقيّدة باللادوام في الكلّ، لأنّه يصدق «لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما» ويكذب «لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما» لكذب اللادوام، وهو «كلّ ساكن كاتب بالإطلاق العامّ» لصدق «بعض الساكن ليس بكاتب دائما» لأنّ من الساكن ما هو ساكن دائما كالأرضِ

عكس السالبةُ الجزئيّةً..فلا تنعكس إلّا المشروطة الخاصَّة والعرفيّة الخاصَّة

فالمشروطة الخاصَّة والعرفيّة الخاصَّة تنعكسان عرفيّة خاصّة - لأنّه إذا صدق «بالضرورة - أو دائما - ليس بعض (ج) (ب) ما دام (ج) لا دائما»..صدق «دائماً ليس بعض (ب ج) ما دام (ب) لا دائما» - وبيانُهُ في نقاطٍ

وأمّا البواقي..فلا تنعكس
- وسيأتي بيانُها

١● لأنَّ ذات الموضوع - وهو ذلك البعض، الذي **هو (ج)** وليس (ب) ما دام (ج) لا دائما - **نفرضهُ (د)**..

٢● فـ(د ج) بالفعل و (د ب) أيضا بحكم اللادوام، وليس (د ج) ما دام (ب)

٣● وإلّا..لكان (د ج) في بعض أوقات كونه **(ب)**، فيكون **(ب)** في بعض أوقات كونه **(ج)** **-** لأنّ الوصفين إذا تقارنا على ذات يثبت كلّ منهما في وقت الآخر

٤● وقد كان ليس (ب) ما دام (ج)، هذا خلف.

٥● وإذا صدق (ج) و (ب) على (د) وتنافيا فيه -أي متى كان (ج) لم يكن (ب)، ومتى كان (ب) لم يكن (ج)- **..صَدَقَ «بعض (ب) ليس (ج) ما دام (ب) لا دائما»، وهو المطلوبُ -** فإنّه..

لمّا صدق على (د) (ب) وصدق «ليس (ج) ما دام (ب)»..صدق «بعض (ب) ليس (ج) ما دام (ب)» وهو الجزء الأوّل من العكسِ

ولمّا صدق عليه أنّه (ج) و(ب) صدق عليه «بعض (ب ج) بالفعل» وهو لا دوام العكس، فيصدق العكس بجزءيه معاً

تابع عكس السالبةُ الجزئيّةً

وأمّا البواقي..فلا تنعكس

- لأنّها إمّا..

السوالب الأربع التي هي الدائمتان والعامّتان

- وأخصّ الأربع الضروريّة، وهي لا تنعكس **لأنّه يصدق «بالضرورة بعض الحيوان ليس بإنسان» مع كذب عكسها بالإمكان العامّ الذي هو أعمّ الجهات** وهو «بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العامّ»، إذ «كلّ إنسان حيوان بالضرورة»

- والضروريّة أخصّ البسائط، وإذا لم ينعكس الأخصّ..لم ينعكس الأعمّ، لأنّ انعكاس الأعمّ مستلزم لانعكاس الأخصّ

أو السوالب السبع المذكورة

- وأخصّ السبع الوقتيّة، وهي لا تنعكس **لأنّه يصدق «بالضرورة ليس بعض القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما» مع كذب عكسها بالإمكان العامّ الذي هو أعمّ الجهات** وهو «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العامّ»، لأنّ «كلّ منخسف قمر بالضرورة»

- والوقتيّة أخصّ من المركّبات الباقية، وإذا لم ينعكس الأخصّ..لم ينعكس الأعمّ، لأنّ انعكاس الأعمّ مستلزم لانعكاس الأخصّ

مُناقشة:

اعتُرِضَ: قد تبيّن أنّ السوالب السبع الكلّية لا تنعكس، ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئيّاتها، لأنّ الكلّية أخصّ من الجزئيّة، وعدم انعكاس الأخصّ ملزوم لعدم انعكاس الأعمّ فكان في ذلك كفاية، فلا حاجة إلى هذا التطويل.

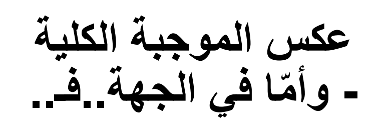
الجواب: هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيّات، وتعيّن الطريق ليس من دأب المناظرة.

عكس الموجبة الكلية
- أمّا الموجبة..فـ..

لا تنعكس في الكمّ **كلّيّةً -** سواءٌ **كانت كلّيّة أو جزئيّة -**

وأمّا في الجهة..فسيأتي بيانُها

وذلك لجوازِ كون المحمول فيها **أعمّ من الموضوع** مع امتناع حمل الخاصّ على كلّ أفراد العامّ
- كـ«كلّ إنسان حيوان»، وعكسه كلّيا كاذبٌ

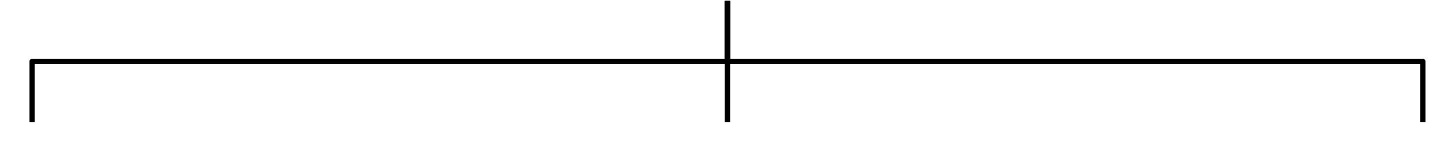

عكس الموجبة الكلية

- وأمّا في الجهة..فـ..

الضروريّة والدائمة والعامّتان تنعكس حينيّة مطلقة

- وبيانُهُ بالخلفِ **في نقاطٍ:**

البقية تأتي



١● لأنّه إذا صدق «كلّ (ج) (ب)» أو «بعض (ج) (ب)» **بإحدى الجهات الأربع المذكورة،** وهي:

١- بالضرورة

٢- أو دائما

٣، ٤- أو ما دام (ج) في العامّتينِ

٢● فـوجب أن يصدُق **«بعض (ب) (ج) حين هو (ب)»** وإلّا..لصدق نقيضه، وهو **«لا شيء من (ب) (ج) ما دام (ب)»**

٣● وهو مع الأصل ينتج «لا شيء من (ج) (ج) بالضرورة - أو **دائما» في الضروريّة** إن كان الأصل ضروريّا **والدائمة** إن كان الأصلُ دائما ، **وما دام (ج) في العامّتين، وهو محال.**

وليس لأحد أن يمنع استحالته بناء على جواز سلب الشيء عن نفسه عند عدمه، لأنّ الأصل موجب، فيكون (ج) موجودا.

تابع عكس الموجبة الكلية في الجهة

وأمّا الخاصّتان..فتنعكسان حينيّة مطلقة مقيّدة باللادوام

- فإنّه إذا صدق «بالضرورة -أو دائما- كلّ (ج) (ب) - أو بعض (ج) (ب) - ما دام (ج) لا دائما»..صدق «بعض (ب) (ج) حين هو (ب) لا دائما»

أمّا الحينيّة المطلقة -وهي «بعض (ب ج) حين هو (ب)»**-..فلكونها لازمة لعامّتيهما**

وأمّا قيد اللادوام، هو «بعض (ب) ليس (ج) بالإطلاق العامّ (بالفعل)**»..فبيانُهُ بإحدى طريقتين:**

إن كان الأصلُ **كُلِّياً..فبالخُلفِ -..فِبيانُهُ في نقاطٍ:**

١● **لِأنّه لو كذبَ..لصدق «كلّ (ب) (ج) دائما»**

- فنضمّه إلى الجزء الأوّل من الأصل هكذا «كلّ (ب ج) دائما، **وبالضرورة أو دائما كلّ (ج ب) ما دام (ج)»**

٢←**فينتج «كلّ (ب) (ب) دائما» ونضمّه إلى الجزء الثاني أيضا** الذي هو اللادوام، فنقول: «كلّ (ب) (ج) دائما **ولا شيء من (ج ب) بالإطلاق العامّ»**

٣←**فينتج «لا شيء من (ب) (ب) بالإطلاق العامّ»**

- فلو صدق «كلّ (ب) (ج) دائما..لزم صدق كلّ (ب) (ب) دائما»، ولا شيء من (ب) (ب) بالإطلاق، **وهو اجتماع النقيضين، وهو محال**

وإن كان الأصلُ جُزئياً..

فلا يتمّ فيه البيانُ بالافتراضِ

- لأنّ جزأيه جزئيّتان، والجزئيّة لا تنتج في كبرى الشكل الأوّل، فلا بدّ فيه من طريق آخر

ويتمُّ البيانُ بالافتراض

- وبيانُهُ في نقاطٍ:

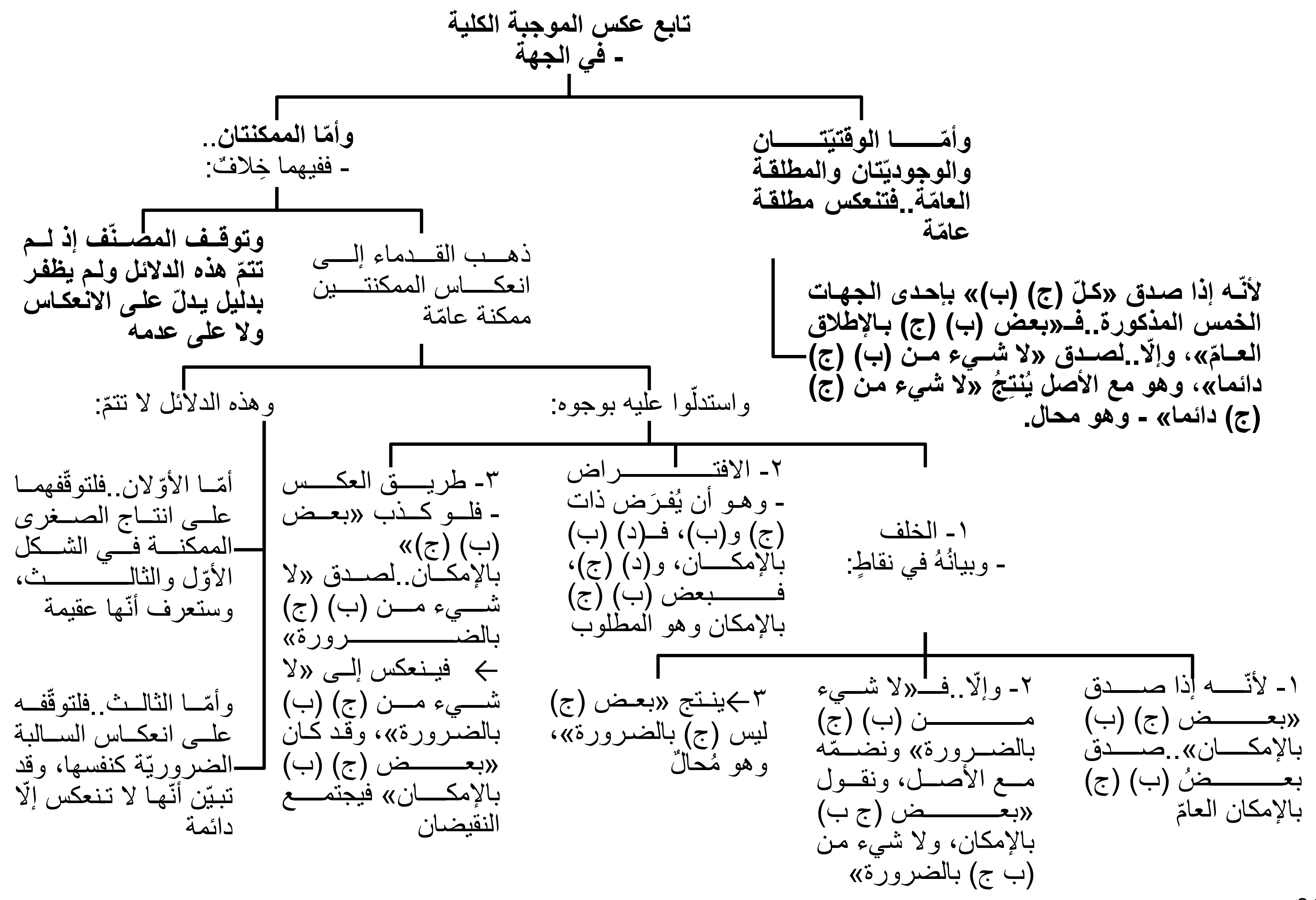
١● **الموضوعُ** الذي هو الذات التي صدق عليها (ج) و (ب) ما دام (ج) لا دائما**..نفرِضُهُ (د)**

٢←ف(د) (ب) و (د) (ج)، و(د) ليس (ج) بالفعلِ

٣● **وإلّا..لكان (ج) دائما**، فيكونُ **(ب) دائماً**

- لأنّا حكمنا في الأصل أنّه (ب) ما دام (ج)، لكن اللازم باطل لنفيه الأصل باللادوام، فقد كان (د) (ب) لا دائما، هذا خلفٌ

٤● وإذا صدق عليه أنّه (ب) وليس (ج) بالفعل..صدق «بعض (ب) ليس (ج) بالفعل»، وهوَ مفهوم لا دوام العكس



تابع عكس الموجبة الكلية
- في الجهة
وأمّا الوقتيّتان والوجوديّتان والمطلقة العامّة..فتنعكس مطلقة عامّة
لأنّه إذا صدق «كلّ (ج) (ب)» بإحدى الجهات الخمس المذكورة..فـ«بعض (ب) (ج) بالإطلاق العامّ»، وإلّا..لصدق «لا شيء من (ب) (ج) دائما»، وهو مع الأصل يُنتِجُ «لا شيء من (ج) (ج) دائما» - وهو محال.
وأمّا الممكنتان..
- ففيهما خِلافٌ:
ذهب القدماء إلى انعكاس الممكنتين ممكنة عامّة
وتوقف المصنّف إذ لم تتمّ هذه الدلائل ولم يظفر بدليل يدلّ على الانعكاس ولا على عدمه
واستدلّوا عليه بوجوه:
وهذه الدلائل لا تتمّ:
١- الخلف
- وبيانُهُ في نقاطٍ:
٢- الافتراض
- وهو أن يُفرَض ذات (ج) و(ب)، فـ(د) (ب) بالإمكان، و(د) (ج)، فبعض (ب) (ج) بالإمكان وهو المطلوب
٣- طريق العكس
- فلو كذب «بعض (ب) (ج)» بالإمكان..لصدق «لا شيء من (ب) (ج) بالضرورة» ← فينعكس إلى «لا شيء من (ج) (ب) بالضرورة»، وقد كان «بعض (ج) (ب) بالإمكان» فيجتمع النقيضان
أمّا الأوّلان..فلتوقّفهما على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الأوّل والثالث، وستعرف أنّها عقيمة
وأمّا الثالث..فلتوقّفه على انعكاس السالبة الضروريّة كنفسها، وقد تبيّن أنّها لا تنعكس إلّا دائمة
١- لأنّه إذا صدق «بعض (ج) (ب) بالإمكان»..صدق بعضُ (ب) (ج) بالإمكان العامّ
٢- وإلّا..فـ«لا شيء من (ب) (ج) بالضرورة» ونضمّه مع الأصل، ونقول «بعض (ج ب) بالإمكان، ولا شيء من (ب ج) بالضرورة»
٣←ينتج «بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة»، وهو مُحالٌ

تنبيهٌ:

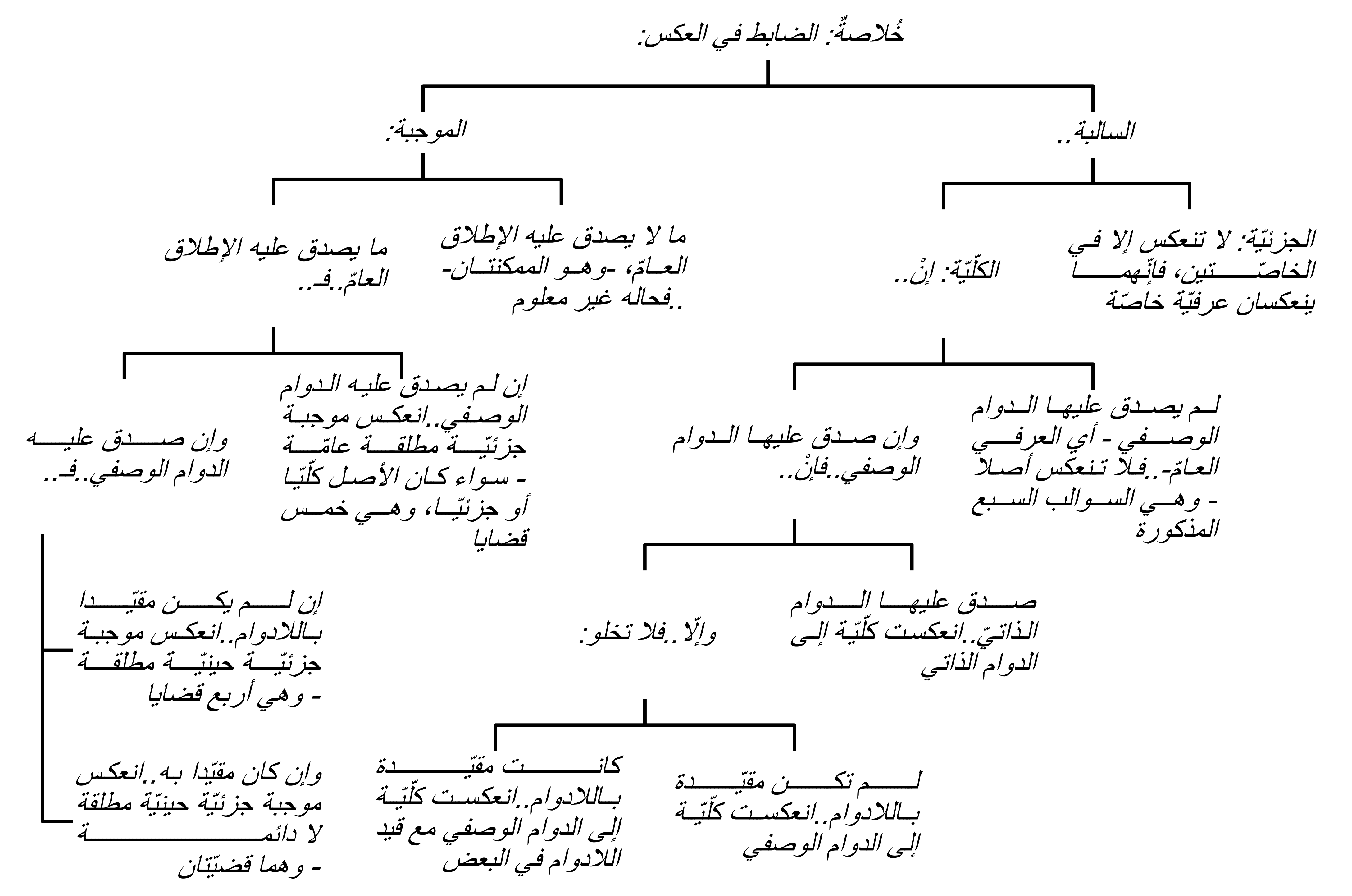
إذا اعتبرنا *اتصاف ذات* الموضوعَ *بالعنوان*..

بالفعل *الخارجيّ* -كمذهب الشيخ *بزعم المتأخّرين*-..ظهر عدم انعكاس الممكنة
- لأنّ مفهوم الأصل «ما هو (ج) بالفعل (ب) بالإمكان» ومفهوم العكس «ما هو (ب) بالفعل (ج) بالإمكان»، ويجوز أن يكون (ب) بالإمكان وأن لا يخرج من القوّة إلى الفعل أصلا، فلا يصدق العكس

وممّا يصدّقه المثال المذكور في السالبة الضروريّة، فإنّه يصدق «كلّ حمار مركوب زيد بالإمكان»، ويكذب «بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالإمكان»
- لأنّ «كلّ ما هو مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة، ولا شيء من الفرس بحمار بالضرورة، فلا شيء ممّا هو مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة».

أو بالإمكان *العامّ* -كمذهب الفارابي-..فتنعكس الممكنة كنفسها
- لأنّ مفهومها أنّ «ما هو (ج) بالإمكان فهو (ب) بالإمكان»، فما هو (ب) بالإمكان (ج) بالإمكان لا محالة.

ويتّضح لك من هذه المباحث **أنّ انعكاس السالبة الضروريّة كنفسها مستلزم لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها، وبالعكس**؛ وكلّ ذلك بطريق العكسِ



خُلاصةٌ: الضابط في العكس:
السالبة..
الموجبة:
الجزئيّة: لا تنعكس إلا في الخاصّتين، فإنّهما ينعكسان عرفيّة خاصّة
الكلّيّة: إنْ..
ما لا يصدق عليه الإطلاق العامّ، -وهو الممكنتان- ..فحاله غير معلوم
ما يصدق عليه الإطلاق العامّ..فـ..
لم يصدق عليها الدوام الوصفي - أي العرفي العامّ- ..فلا تنعكس أصلا - وهي السوالب السبع المذكورة
وإن صدق عليها الدوام الوصفي..فإنْ..
إن لم يصدق عليه الدوام الوصفي..انعكس موجبة جزئيّة مطلقة عامّة - سواء كان الأصل كلّيّا أو جزئيّا، وهي خمس قضايا
وإن صدق عليه الدوام الوصفي..فـ..
صدق عليها الدوام الذاتيّ..انعكست كلّيّة إلى الدوام الذاتي
وإلّا ..فلا تخلو:
إن لم يكن مقيّدا باللادوام..انعكس موجبة جزئيّة حينيّة مطلقة - وهي أربع قضايا
وإن كان مقيّدا به..انعكس موجبة جزئيّة حينيّة مطلقة لا دائمة - وهما قضيّتان
لم تكن مقيّدة باللادوام..انعكست كلّيّة إلى الدوام الوصفي
كانت مقيّدة باللادوام..انعكست كلّيّة إلى الدوام الوصفي مع قيد اللادوام في البعض

إثبات صحّة العكس بطريق العكس

- للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق، ونبّه فيما سبق على الطريقين الأوّلين

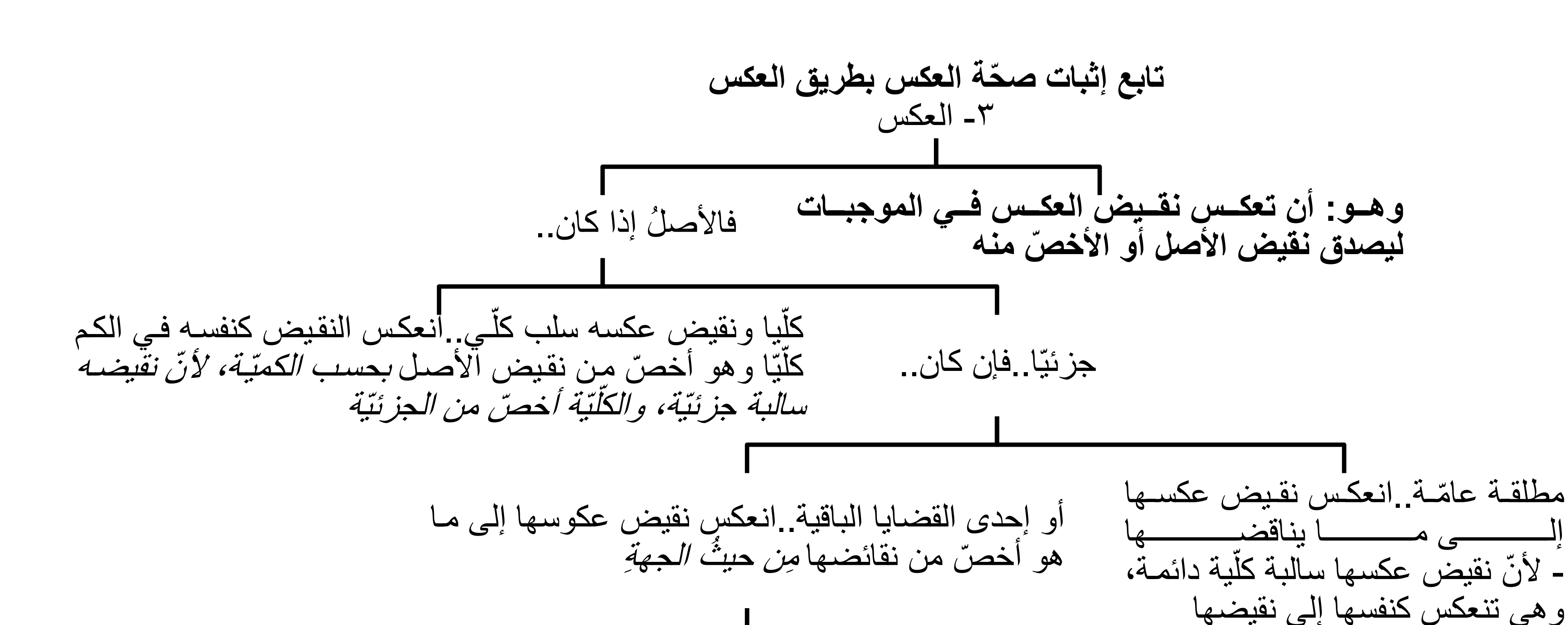
١- الخلـــــــــــــــــــف
- وهو: ضمُّ نقيض العكس مع الأصل لينتج محالا.

٢- الافتراض

وهو: فرض ذات الموضوع شيئا معيّنـا وحمـل وصـفي الموضـوع والمحمـول عليه ليحصل مفهوم العكس

ولا يجري إلّا فـي الموجبـات والسوالب المركّبــة، لوجــود الموضــوع فيهــا، بخلاف الخلف فإنّه يعمُّ الجميع.

٣- العكس
- سيأتي



أمّا في الدائمتين والعامّتين والخاصّتين..فلأنّ نقيض عكوسها سالبة عرفية عامّة، وهي تنعكس إلى العرفيّة العامّة التي هي أخصّ من نقائضها

وأمّا في الوقتيّتين والوجوديّتين..فلأنّ نقيض عكوسها سالبة دائمة وعكسها أخصّ من نقائضها

أمّا كونُ نقوضِ عكوس الدائمتين والعامّتين والخاصّتين سالبة عرفية عامّة..فـ..

هذا ظاهر في الدائمتين والعامتين - لأنّ عكوسها حينيّة مطلقة ونقيضها العرفيّة العامّة

وأمّا في الخاصّتين..فالعرفيّة العامّة هي نقيض الجزء الأول من عكسهما - واقتصر عليها في الخاصتين لأنّ قيد اللادوام سالبة جزئيّة مطلقة عامّة لا يمكن إثباتها بطريق العكس

وأمّا كون العرفيّة العامّة أخصَّ من نقيضي الخاصّتين..فَلِأنّ العرفيّة العامّة أخصُّ من الممكنة العامّة التي هي نقيض الضروريّة وأخص من المطلقة العامّة التي هي نقيض الدائمة، وأخص من الحينيّة الممكنة والحينيّة المطلقة اللتين هما نقيضا العامتين وأخص من نقيضي الخاصتين، لأنّهما نقيضا الجزءين الأولين منهما، فيكونان أخص من أحد المفهومات الثلاثة التي هي نقيض الخاصّتين: أي المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة

لأن عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة، وهي أخصّ من الممكنة الوقتيّة التي هي نقيض الجزء الأول من الوقتيّة وأخصّ من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزء الأول من المنتشرة فتكون أخصّ من الأخصّ

وأما في الوجوديّتين..فهي نقيض الجزء الأول منهما فتكون أخصّ من نقيضهما

تابع إثبات صحّة العكس بطريق العكس

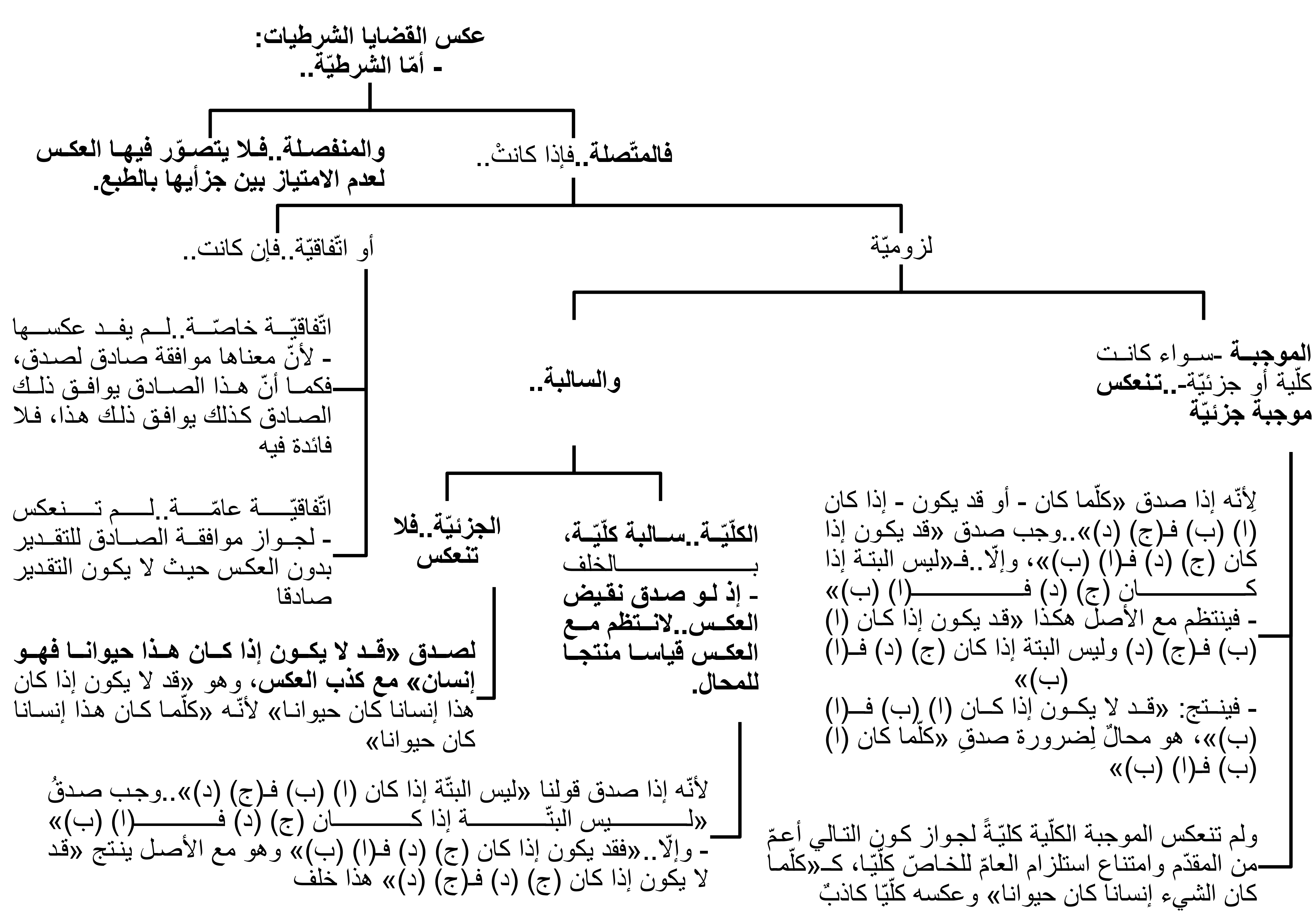
٣- العكس

مثلاً:

إذا صدق «بعض (ج) (ب) بالإطلاق»..صدق «بعض (ب) (ج) بالإطلاق»
- وإلّا..فـ«لا شيء من (ب) (ج) دائما»، وتنعكس إلى «لا شيء من (ج ب) دائما» وهو نقيض «بعض (ج ب) بالإطلاق»
←فيلزم اجتماع النقيضين.

وإذا صدق «بعض (ج ب) بالضرورة» فـ«بعض (ب) (ج) حين هو (ب)»
- وإلّا..فـ«لا شيء من (ب) (ج) ما دام (ب) دائما»
←فـ«لا شيء من (ج) (ب) ما دام (ج)» وهو أخصّ من نقيض «بعض (ج) (ب) بالضرورة» - أي «لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان»
- وعلى هذا القياس.

وخصّص هذا الطريق بالموجبات، لأنّ بيان انعكاس السوالب به موقوف على عكوس الموجبات، كما يتوقّف بيان انعكاسها على عكوس السوالب، فلما قدّمها أمكنه أن يبيّن به عكوس الموجبات، بخلاف السوالبِ



عكس القضايا الشرطيات:
- أمّا الشرطيّة..
فالمتّصلة..فإذا كانتْ..
والمنفصلة..فلا يتصوّر فيها العكس لعدم الامتياز بين جزأيها بالطبع.
لزوميّة
أو اتّفاقيّة..فإن كانت..
الموجبة -سواء كانت كلّية أو جزئيّة-..تنعكس موجبة جزئيّة
والسالبة..
اتّفاقيّة خاصّة..لم يفد عكسها - لأنّ معناها موافقة صادق لصدق، فكما أنّ هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا، فلا فائدة فيه
اتّفاقيّة عامّة..لم تنعكس - لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقا
لِأنّه إذا صدق «كلّما كان - أو قد يكون - إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)»..وجب صدق «قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)»، وإلّا..فـ«ليس البتة إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)»
- فينتظم مع الأصل هكذا «قد يكون إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د) وليس البتة إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)»
- فينتج: «قد لا يكون إذا كان (ا) (ب) فـ(ا) (ب)»، هو محالٌ لِضرورة صدقِ «كلّما كان (ا) (ب) فـ(ا) (ب)»
ولم تنعكس الموجبة الكلّية كليّةً لجواز كون التالي أعمّ من المقدّم وامتناع استلزام العامّ للخاصّ كلّيّا، كـ«كلّما كان الشيء إنسانا كان حيوانا» وعكسه كلّيّا كاذبٌ
الكلّيّة..سالبة كلّيّة، بالخلف
- إذ لو صدق نقيض العكس..لانتظم مع العكس قياسا منتجا للمحال.
الجزئيّة..فلا تنعكس
لصدق «قد لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان» مع كذب العكس، وهو «قد لا يكون إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا» لأنّه «كلّما كان هذا إنسانا كان حيوانا»
لأنّه إذا صدق قولنا «ليس البتّة إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)»..وجب صدقُ «ليس البتّة إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)»
- وإلّا..«فقد يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ا) (ب)» وهو مع الأصل ينتج «قد لا يكون إذا كان (ج) (د) فـ(ج) (د)» هذا خلف

البحث الثالث:
عكس النقيض

قال القدماء: عكس النقيض هو: جعل نقيض الجزء الثاني جزءً أوّلَ ونقيضَ الجزءِ الأوّلِ ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحالهما

فإذا قلنا: «كلّ إنسان حيوان»..فعكسه «كلُّ ما ليس بحيوان ليس بإنسان»

وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس - فـ..

الموجبة الكلّيّة تنعكس كنفسها

فإذا صدق «كلّ (ج) (ب)»..انعكس إلى «كلّ ما ليس (ب) ليس (ج)» وإلّا..فـ«بعض ما ليس (ب) (ج)» وتنعكس بالعكس المستوي إلى «بعض (ج) ليس (ب)» وقد كان «كلّ (ج ب)»، هذا خلفٌ - وينضمّ إلى الأصل هكذا: «بعض ما ليس (ب) (ج) وكلّ (ج) (ب)» ينتج: «بعض ما ليس (ب) (ب)» وإنّه محال.

والموجبة الجزئيّة لا تنعكس

لصدق «بعض الحيوان لا إنسان»، وكذب «بعض الإنسان لا حيوان». والسالبة - كلّية كانت أو جزئيّة - تنعكس إلى سالبة جزئيّة، فإذا قلنا: «لا شيء من (ج ب)» أو «ليس بعضه (ب)» فليصدق «ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج)» وإلّا «فكلّ ما ليس (ب) ليس (ج)» وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا: «كلّ (ج ب)» وقد كان «لا شيء - أو ليس بعض - (ج ب)» هذا خلف.

والشرطيّة المتّصلة..

الموجبة..

الكلّية..تنعكس كنفسها

لأنّه إذا صدق «كلّما كان (ا) (ب) كان (ج) (د)»..فـ«كلّما لم يكن (ج) (د) لم يكن (ا) (ب)» لأنّ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم - وإلّا..لجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم، وهو ممّا يهدم الملازمة بينهما

الجزئيّة لا تنعكس

لصدق «قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان لا إنسانا» وكذب «قد يكون إذا كان الشيء إنسانا لم يكن حيوانا».

والسالبتان..تنعكسان إلى سالبة جزئيّة

لأنّه إذا صدق «ليس البتّة - أو قد لا يكون - إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)»..فـ«قد لا يكون إذا لم يكن (ج) (د) لم يكن (ا) (ب)» - وإلّا..فـ«كلّما لم يكن (ج) (د) لم يكن (ا) (ب)» وتنعكس إلى «كلّما كان (ا) (ب) كان (ج) (د)» وقد كان «ليس البتّة - أو قد لا يكون - إذا كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)»، وهذا خلفٌ

تنبيهٌ: عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بالمعنى عند القدماء، وأمّا المعنى الذي ذكره المتأخّرون..فغير مستعمل فيها

قال المتأخّرون:

لا نسلم أنّه لو لم يصدق العكس لصدق «بعض ما ليس (ب) (ج)» - فغاية ما في الباب أنّه يلزم منه صدق «ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج)»، لكنّه لا يلزم منه صدق «بعض ما ليس (ب ج)» لأنّ السالبة المعدولة أعمّ من الموجبة المحصّلة، وصدق الأعمّ لا يستلزم صدق الأخصّ.

وَدُفِعَ ذلك، وبيانُهُ في نقاطٍ:

أما القدح في انعكاس الشرطيّات..فدفعُهُ أن يقال: لا نسلم أنّ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، وإنّما يستلزم ذلك إذا كان اللزوم باقيا على تقدير انتفاء اللازم، وهو ممنوع - لم لا يجوز كونُ انتفاء اللازم أمرا محالا في نفسه، فإذا فرض واقعا..لم يبق اللزوم معه، فالمحال يجوز أن يستلزم المحال

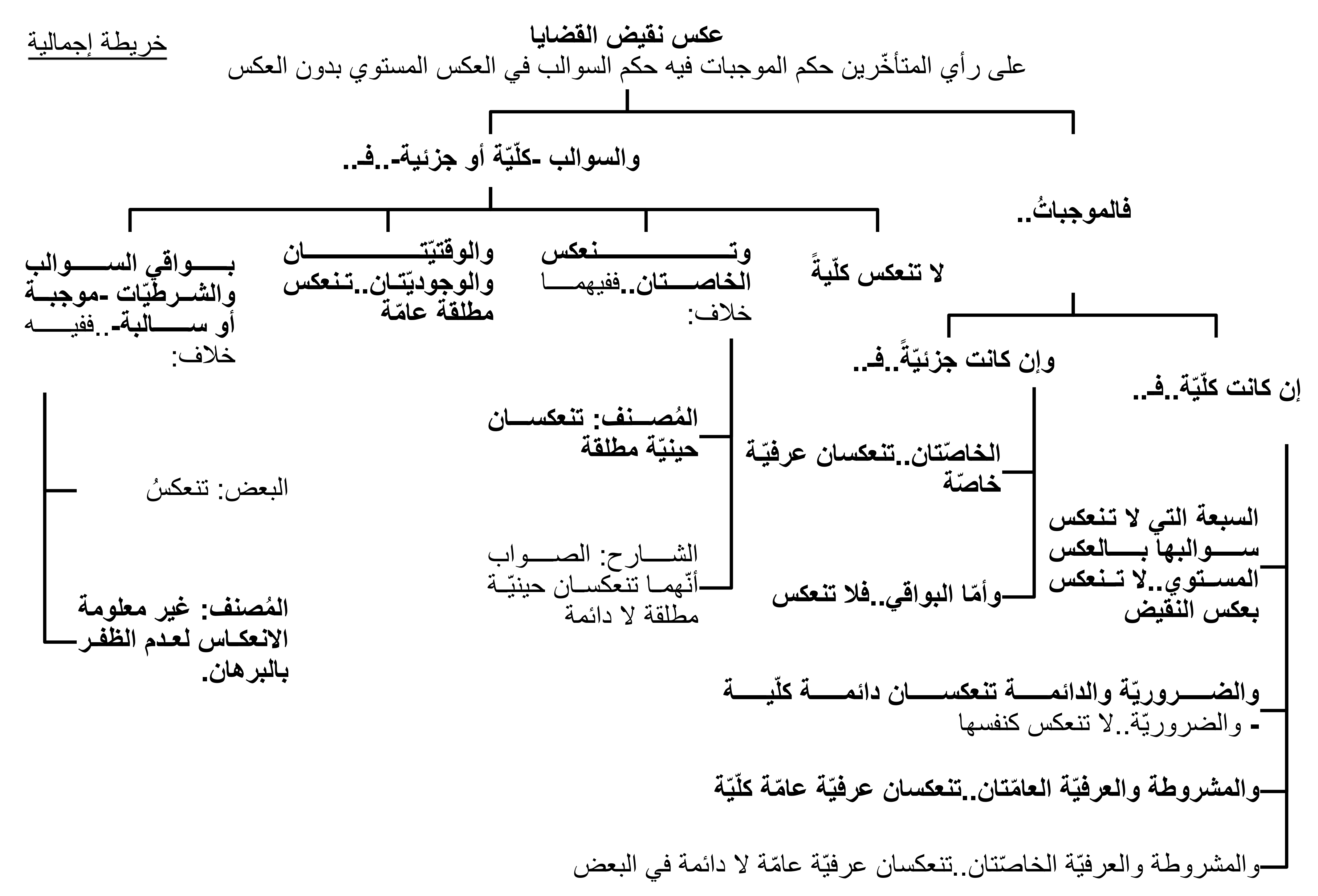
إما قدحهم في انعكاس الحمليّات..فالدفع:

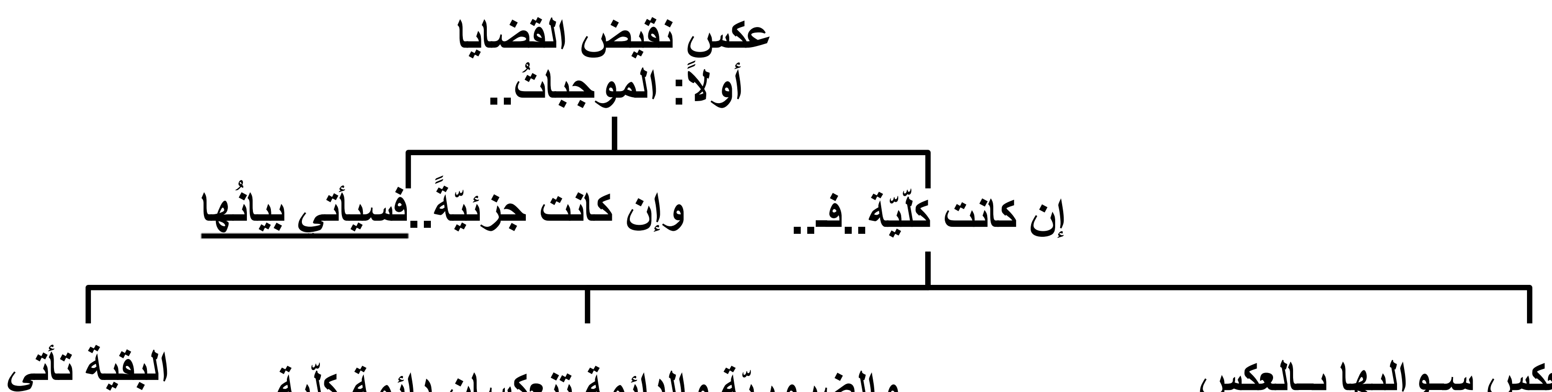
١- لأنّا نأخذ نقيضَي الطرفين بمعنى السلب -لا بمعنى العدول- وقد عرفت أنّ الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة - فـ«كلّ ما ليس (ب) هو ليس (ج)» موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع، فإذا لم يصدق ذلك..صدق «ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج)» فكان معناه سلب سلب (ج) عن بعض ما صدق عليه سلب (ب)، فلا بدّ أن يصدق على ذلك البعض - أي بعض ما ليس (ب) (ج) - ويتمّ الدليل - فالسالبة المعدولة المحمول وإن كانت أعمّ من الموجبة المحصّلة، لكن السالبة السالبة المحمول ليست أعمّ منها، بل هي مساوية لها.

٢- وإذا تمّ الدليل على انعكاس الموجبة الكلّيّة كنفسها..تمّ الدليل أيضا على انعكاس السالبتين سالبة جزئيّة، لابتنائه على انعكاس الموجبة الكلّيّة كنفسها - ولذلك اكتفي في الردّ على القدح في دليل انعكاس الموجبة الكلّيّة كنفسها فإنّه قدح في الدليلين معا

←فلمّا منع المتأخرون تلك الطريقة..غيّروا التعريف فقالوا: **هو: (جعل** نقيض الجزء الثاني من الأصل أوّلا، وعين الجزء الأوّل ثانيا، **مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقته في الصدق)**

فإذا حاولنا عكس «كلّ إنسان حيوان»..أخذنا «الحيوان» وجعلنا الجزء الأوّل نقيضه -أي اللاحيوان- وأخذنا «الإنسان» وجعلنا الجزء الثاني عينه ←فيحصل «لا شيء ممّا ليس حيوانا بإنسان» وهي القضيّة المطلوبة من العكس.


خريطة إجمالية
عكس نقيض القضايا
على رأي المتأخّرين حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس
فالموجباتُ..
والسوالب -كلّيّة أو جزئية-..فـ..
لا تنعكس كلّيةً
وتنعكس الخاصتان..ففيهما خلاف:
والوقتيّتان والوجوديّتان..تنعكس مطلقة عامّة
بواقي السوالب والشرطيّات -موجبة أو سالبة-..ففيه خلاف:
وإن كانت جزئيّةً..فـ..
إن كانت كلّيّة..فـ..
المُصنف: تنعكسان حينيّة مطلقة
الشارح: الصواب أنّهما تنعكسان حينيّة مطلقة لا دائمة
البعض: تنعكسُ
المُصنف: غير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان.
الخاصّتان..تنعكسان عرفيّة خاصّة
وأمّا البواقي..فلا تنعكس
السبعة التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي..لا تنعكس بعكس النقيض
والضروريّة والدائمة تنعكسان دائمة كلّية
- والضروريّة..لا تنعكس كنفسها
والمشروطة والعرفيّة العامّتان..تنعكسان عرفيّة عامّة كلّيّة
والمشروطة والعرفيّة الخاصّتان..تنعكسان عرفيّة عامّة لا دائمة في البعض



لأنّ الوقتيّة أخصّهما، وهي لا تنعكس، **لصدق «بالضرورة كلّ قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما» مع كذب عكسه**، وهو «ليس بعض المنخسف بقمر بالإمكان العامّ» لِأنّ «كلّ منخسف قمر بالضرورة»

←وإذا لم تنعكس الوقتيّة لم ينعكس شيء من السبع، لأنّ عدم انعكاس الأخصّ يستلزم عدم انعكاس الأعمّ.

لأنّه إذا صدق «بالضرورة - أو دائما - كلّ (ج) (ب)»..فـ«دائما لا شيء ممّا ليس (ب) (ج)»

- وإلّا..فـ«بعض ما ليس (ب) (ج) بالفعل» ونضمّه إلى الأصل ونقول: «بعض ما ليس (ب) (ج) بالفعل، وبالضرورة - أو دائما - كلّ (ج) (ب)»

←فينتج:

«بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة» إن كان الأصل ضروريّا، وهو محال

أو «بعض ما ليس (ب) فهو (ب) دائما» إن كان دائما، وهو محال

والضروريّة..لا تنعكس كنفسها

لأنّه يصدق في المثال المذكور «بالضرورة كلّ مركوب زيد فرس» مع كذب «لا شيء ممّا ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة» لصدق «بعض ما ليس بفرس مركوب زيد بالإمكان العامّ» وهو الحمارُ

تابع عكس نقيض القضايا
أولاً: الموجبات
١- الكلّيّة..

المشروطة والعرفيّة العامّتان..تنعكسان عرفيّة عامّة كلّيّة

لأنّا إذا قلنا: «بالضرورة - أو دائما - كلّ (ج) (ب) ما دام (ج)»..فـ«دائما لا شيء ممّا ليس (ب) (ج) ما دام ليس (ب)»
- وإلّا فبعض ما ليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب)» ونضمُّه إلى الأصل هكذا «بعض ما ليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب) وبالضرورة - أو دائما - كلّ (ج) (ب) ما دام (ج)»
←فينتج «بعض ما ليس (ب) (ب) حين هو ليس (ب)»، وهو خلفٌ

والمشروطة والعرفيّة الخاصّتان..تنعكسان عرفيّة عامّة لا دائمة في البعض
- فإذا صدق «بالضرورة أو دائما كلّ (ج) (ب) ما دام (ج) لا دائما»..فـ«دائما لا شيء ممّا ليس (ب) (ج) ما دام ليس (ب) لا دائما في البعض»

أمّا العرفيّة العامّة..فَلِاستلزامِ العامّتين إيّاها
- فصدقُ «لا شيء مما ليس (ب ج) ما دام ليس (ب)» لازم العامّتين ولازم العامّ لازم الخاصّ.

وأمّا اللادوام في البعض - أي بعض ما ليس (ب) (ج) بالإطلاق العامّ - ..فإنّه لولاه لصدقَ **«لا شيء ممّا ليس (ب ج) دائما»** فتنعكس إلى **«لا شيء من (ج) ليس (ب) دائما» وقد كان** بحكم لا دوام الأصل **«لا شيء من (ج ب) بالفعل»** المستلزم لـ**«كلّ (ج) فهو ليس (ب) بالفعل»** لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المعدولة المحمول عند **وجود الموضوع الذي هو محقّق** هنا بسبب إيجاب الأصل
- لكن «كلّ (ج) هو ليس (ب) بالفعل» صادق لصدق ملزومه، فيكذب «لا شيء من (ج) ليس (ب) دائما»
←فيكون اللادوام في البعض حقًّا

تابع عكس نقيض القضايا
أولاً: الموجباتُ
٢- إن كانت جزئيّة..فـ..

الخاصّتان..تنعكسان عرفيّة خاصّة
- لأنّه إذا صدق «بالضرورة - أو دائما - بعض (ج) (ب) ما دام (ج) لا دائما»..وجب صدقُ «بعض ما ليس (ب) ليس (ج) ما دام ليس (ب) لا دائما»
- وبيانُهُ في نقاطٍ:

١- لأنّا ذات الموضوع، وهو (ج)..نفرضُهُ (د)
- فـ(د) ليس بالفعل (ب) بحكمٍ لادوام الأصلِ الذي هو ثبوت الباء له
- و(د) **ليس (ج) ما دام ليس (ب)** **وإلّا..لكان (ج)** في بعض أوقات كونه **ليس (ب)**، فهو **ليس (ب)** في بعض أوقات كونه **(ج)**، **وقد كان (ب)** في جميع أوقات كونه **(ج)**، **هذا خلف**

٢- و(د) (ج) بالفعل وهو ظاهر

٣- وإذا صدق على (د) أنّه ليس (ب) وأنّه ليس (ج) ما دام ليس (ب).. **فـ«بعض ما ليس (ب) ليس (ج) ما دام ليس (ب)»**، وهو الجزء الأوّل من العكسِ
- وإذا صدق عليه أنّه (ج) بالفعل..فبعض ما ليس (ب ج) بالفعل - وهو مفهوم اللادوام-.

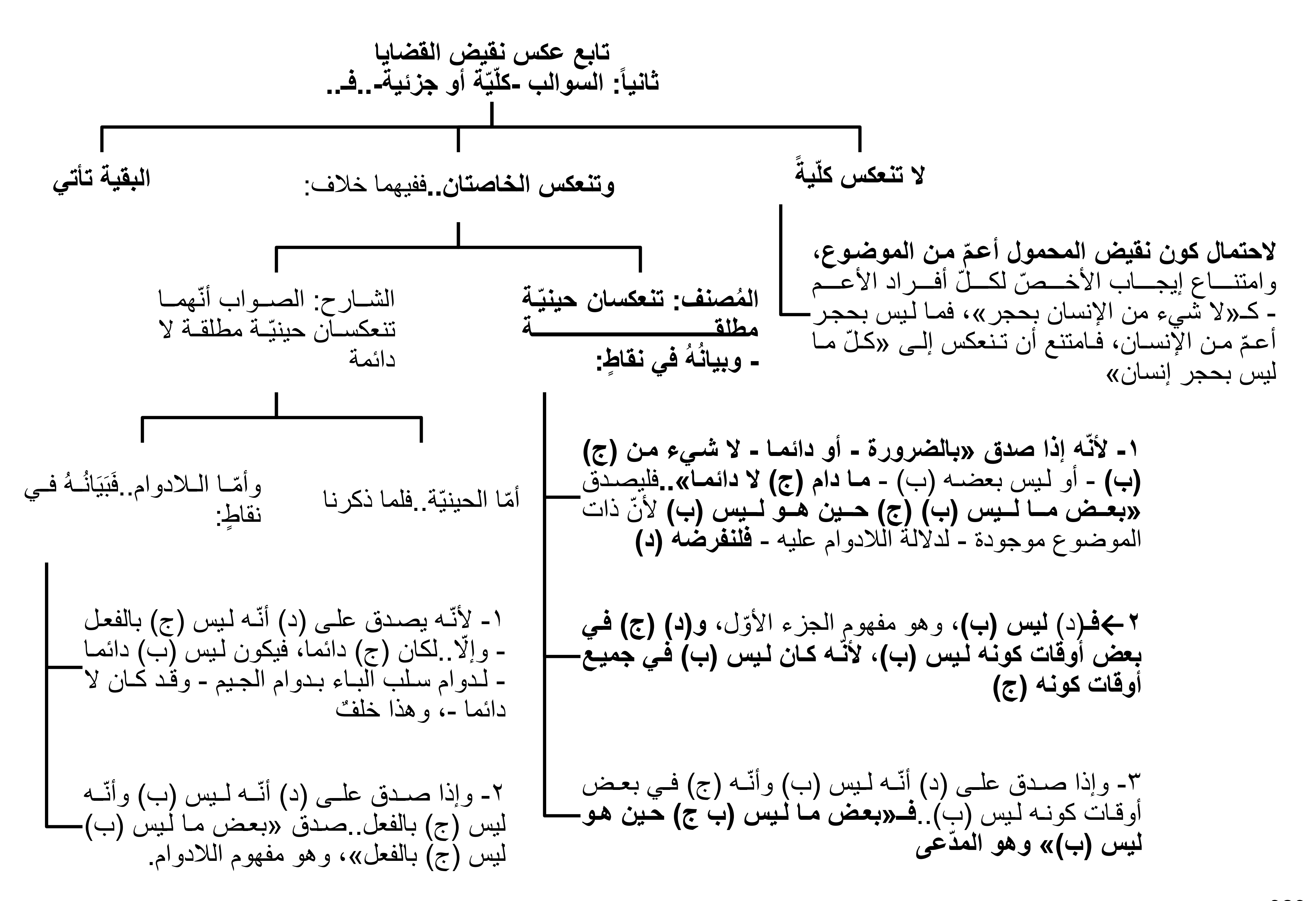
٤←فيصدق العكس بجزءيه، **وهو المطلوب.**

وأمّا البواقي..فلا تنعكس
- لأنّ الوقتيّة أخصّ السبع، والضروريّة أخصّ الأربع - الدائمتين والعامّتين، وهما لا تنعكسان -:

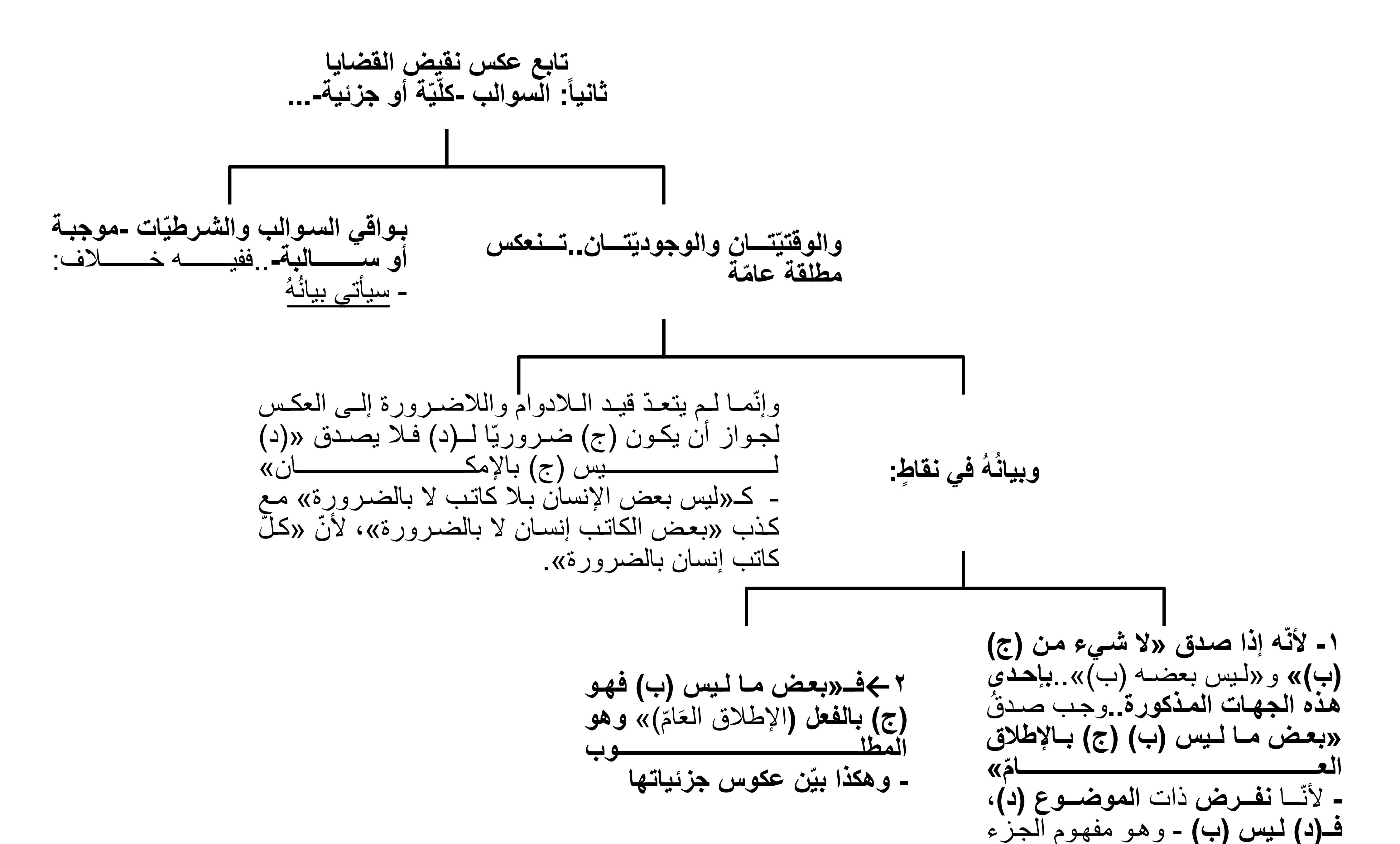
أمّا الضروريّة..فلصدق **«بعض الحيوان هو ليس بإنسان بالضرورة المطلقة» بدون عكسه**، وهو «بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العامّ» لصدقِ «كلّ إنسان حيوان بالضرورة».

وأمّا الوقتيّة..فَلِصِدقِ **«بعض القمر هو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما» دون عكسه** وهو «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العامّ» لأنّ كلّ منخسف قمر بالضرورة

←ومتى لم تنعكسا..لم ينعكس شيء من الموجبات الجزئيّة، **لما عرفت في العكس المستوي.**



تابع عكس نقيض القضايا
ثانياً: السوالب -كلّيّة أو جزئية-..فـ..
لا تنعكس كلّيةً
وتنعكس الخاصتان..ففيهما خلاف:
البقية تأتي
لاحتمال كون نقيض المحمول أعمّ من الموضوع، وامتناع إيجاب الأخصّ لكلّ أفراد الأعم - كـ«لا شيء من الإنسان بحجر»، فما ليس بحجر أعمّ من الإنسان، فامتنع أن تنعكس إلى «كلّ ما ليس بحجر إنسان»
المُصنف: تنعكسان حينيّة مطلقة
- وبيانُهُ في نقاطٍ:
الشارح: الصواب أنّهما تنعكسان حينيّة مطلقة لا دائمة
أمّا الحينيّة..فلما ذكرنا
وأمّا اللادوام..فَبَيَانُهُ في نقاطٍ:
١- لأنّه إذا صدق «بالضرورة - أو دائما - لا شيء من (ج) (ب) - أو ليس بعضه (ب) - ما دام (ج) لا دائما»..فليصدق «بعض ما ليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب) لأنّ ذات الموضوع موجودة - لدلالة اللادوام عليه - فلنفرضه (د)
٢←فـ(د) ليس (ب)، وهو مفهوم الجزء الأوّل، و(د) (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب)، لأنّه كان ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج)
٣- وإذا صدق على (د) أنّه ليس (ب) وأنّه (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب)..فـ«بعض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب)» وهو المدّعى
١- لأنّه يصدق على (د) أنّه ليس (ج) بالفعل - وإلّا..لكان (ج) دائما، فيكون ليس (ب) دائما - لدوام سلب الباء بدوام الجيم - وقد كان لا دائما -، وهذا خلفٌ
٢- وإذا صدق على (د) أنّه ليس (ب) وأنّه ليس (ج) بالفعل..صدق «بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالفعل»، وهو مفهوم اللادوام.


تابع عكس نقيض القضايا
ثانياً: السوالب -كلّيّة أو جزئية-...
بواقي السوالب والشرطيّات -موجبة أو سالبة-..ففيه خلاف:
- سيأتي بيانُهُ
والوقتيّتان والوجوديّتان..تنعكس مطلقة عامّة
وإنّما لم يتعدّ قيد اللادوام واللاضرورة إلى العكس لجواز أن يكون (ج) ضروريّا لـ(د) فلا يصدق «(د) ليس (ج) بالإمكان»
- كـ«ليس بعض الإنسان بلا كاتب لا بالضرورة» مع كذب «بعض الكاتب إنسان لا بالضرورة»، لأنّ «كلّ كاتب إنسان بالضرورة».
وبيانُهُ في نقاطٍ:
١- لأنّه إذا صدق «لا شيء من (ج) (ب)» و«ليس بعضه (ب)»..بإحدى هذه الجهات المذكورة..وجب صدقُ «بعض ما ليس (ب) (ج) بالإطلاق العامّ»
- لأنّا نفرض ذات الموضوع (د)، فـ(د) ليس (ب) - وهو مفهوم الجزء الأوّل - و(د) (ج) بالفعل بحكم اللادوام
٢←فـ«بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل (الإطلاق العَامّ)» وهو المطلوب
- وهكذا بيّن عكوس جزئياتها

تابع عكس نقيض القضايا
ثانياً: السوالب -كلّيّة أو جزئية-..

بواقي السوالب والشرطيّات -موجبة أو سالبة-..ففيه خلاف:

١- البعض: تنعكسُ

٢- المُصنف: غير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان.
- سيأتي بيانُهُ

أمّا انعكاس الفعليّات منها..فلأنّه إذا صدق «لا شيء من (ج) (ب) بالإطلاق العامّ»..فـ«بعض ما ليس (ب ج) بالإطلاق العامّ»
- وإلّا..فـ«لا شيء ممّا ليس (ب) (ج) دائما، فلا شيء من (ج) ليس (ب) دائما»،
←ويلزمه «كلّ (ج) (ب) دائما»، وقد كان «لا شيء من (ج) (ب) بالإطلاق»، هذا خلف.

وأمّا انعكاس الممكنتين..فلأنّه إذا قلنا: «لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان الخاصّ»..فـ«بعض ما ليس (ج) (ب) بالإمكان العامّ»
- وإلّا..فـ«لا شيء ممّا ليس (ب) (ج) بالضرورة»
←فـ«لا شيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة»؛ ويلزمه «كلّ (ج) (ب) بالضرورة»، وهو ينافي الأصل

وأمّا انعكاس الشرطيّة..

الموجبة..فلأنّه إذا صدق «كلّما كان (ا) (ب) فـ(ج) (د)»..فـ«ليس البتّة إذا لم يكن (ج) (د) كان (ا) (ب)»
- وإلّا..فـ«قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) كان (ا) (ب)» وهو..

مع الأصل ينتج: «قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ(ج) (د)»، وهو محالٌ

أو ينعكس بالعكس المستوي إلى «قد يكون إذا كان (ا) (ب) لم يكن (ج) (د)» فيكون (ا) (ب) ملزوما للنقيضين.

والسالبة: فلأنّه إذا قلنا: «ليس البتّة إذا كان (ا) (ب) فـ(ج د)»..فـ«قد يكون إذا لم يكن (ج د) فـ(أ ب)»
- وإلّا..فـ«ليس البتّة إذا لم يكن (ج د) فـ(أ ب)»
←فـ«قد لا يكون إذا كان (ا ب) لم يكن (ج د)»، ويلزمه «قد يكون إذا كان (ا ب) فـ(ج د)»، وهو يناقض الأصلَ

٢- المُصنف: غير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان.

أمّا الدليل الأوّل..فلأنّا لا نسلم أنّ قولنا: «لا شيء من (ج) ليس (ب) دائما» يستلزم «كلّ (ج ب) دائما»
- لأنّ السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصّلة

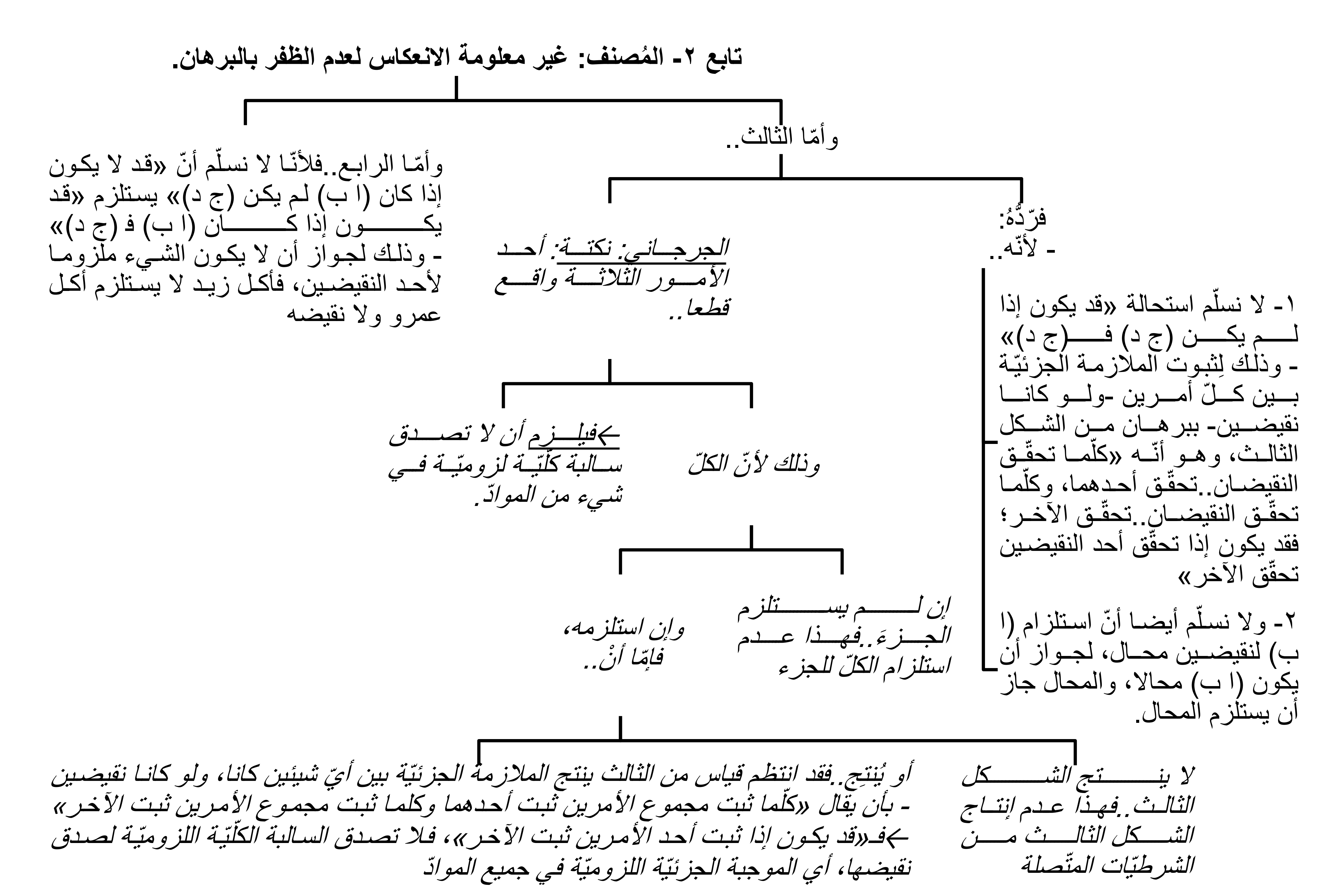
الجرجاني: لكن يُدفَعُ ذلك بأنّ تلك السالبة سالبة المحمول، وهي مستلزمة للموجبة المحصّلة

أمّا الثاني..فلأنّا

أولاً: لا نسلّم أنّ «لا شَيء ممّا ليس (ب) (ج) بالضرورة» ينعكس إلى «لا شيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة»
- وذلك لِأنّ السالبة الضرورية لا تنعكس كنفسها

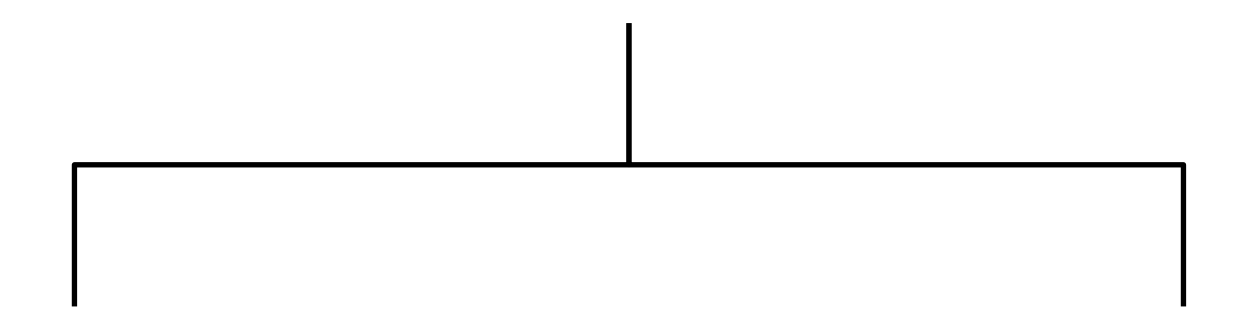
ثانياً: إن سلّمناه..فلا نسلّم استلزام «لا شيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة» لـ «كلّ (ج ب) بالضرورة»
- وسند المنع: أنّ السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصّلة

الجرجاني: لكن يُدفَعُ ذلك بأنّ تلك السالبة سالبة المحمول، وهي مستلزمة للموجبة المحصّلة


تابع ٢- المُصنف: غير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان.
وأمّا الثالث..
وأمّا الرابع..فلأنّا لا نسلّم أنّ «قد لا يكون إذا كان (ا ب) لم يكن (ج د)» يستلزم «قد يكون إذا كان (ا ب) ف (ج د)» - وذلك لجواز أن لا يكون الشيء ملزوما لأحد النقيضين، فأكل زيد لا يستلزم أكل عمرو ولا نقيضه
فرّدَّهُ:
- لأنّه..
الجرجاني: نكتة: أحد الأمور الثلاثة واقع قطعا..
١- لا نسلّم استحالة «قد يكون إذا لم يكن (ج د) فـ(ج د)» - وذلك لِثبوت الملازمة الجزئيّة بين كلّ أمرين -ولو كانا نقيضين- ببرهان من الشكل الثالث، وهو أنّه «كلّما تحقّق النقيضان..تحقّق أحدهما، وكلّما تحقّق النقيضان..تحقّق الآخر؛ فقد يكون إذا تحقّق أحد النقيضين تحقّق الآخر»
٢- ولا نسلّم أيضا أنّ استلزام (ا ب) لنقيضين محال، لجواز أن يكون (ا ب) محالا، والمحال جاز أن يستلزم المحال.
←فيلزم أن لا تصدق سالبة كلّيّة لزوميّة في شيء من الموادّ.
وذلك لأنّ الكلّ
إن لم يستلزم الجزءَ..فهذا عدم استلزام الكلّ للجزء
وإن استلزمه، فإمّا أنْ..
لا ينتج الشكل الثالث..فهذا عدم إنتاج الشكل الثالث من الشرطيّات المتّصلة
أو يُنتِج..فقد انتظم قياس من الثالث ينتج الملازمة الجزئيّة بين أيّ شيئين كانا، ولو كانا نقيضين - بأن يقال «كلّما ثبت مجموع الأمرين ثبت أحدهما وكلما ثبت مجموع الأمرين ثبت الآخر» ←فـ«قد يكون إذا ثبت أحد الأمرين ثبت الآخر»، فلا تصدق السالبة الكلّيّة اللزوميّة لصدق نقيضها، أي الموجبة الجزئيّة اللزوميّة في جميع الموادّ

البحث الرابع:
تلازم الشرطيّات

تمهيدٌ: المراد في باب تلازم الشرطيّات بـ..



المتّصلة: اللزوميّة

وبالمنفصلة: العناديّة

متى صدق اللزوم الكلّي بين أمرين(المتّصلة الموجبة الكلّية)..صدق منفصلة مانعةٌ لِلجمع بـين عين الملـزوم (المُقَدَّم) ونقيض الـلازم(التـالي)، ومانعـة خلـوّ بـين نقيض الملـزوم (المُقَدَّم) وعين اللازم (التالي)

أمّـا أنّ اللـزوم بـين الأمـرين يسـتلزم الانفصالين..فلأنّه لولا ذلك..لبطل اللزوم بينهما

فعلى تقدير اللزوم بين أمرين: لو لم يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم..لجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم

←فيجوز وقوع الملزوم بدون اللازم، فيبطل الملازمة بينهما، وهذا خلفٌ

وكذلك: لو لم يصدق منع الخلوّ بين نقيض الملزوم وعين اللازم..لجاز ارتفاع نقيض الملزوم وعين اللازم

←فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم، فيبطل اللزوم بينهما، وهذا خلفٌ

وهذان الانفصالان متعاكسان على اللزوم

- لأنّه لولاه..لبطل الانفصالُ

فمتى تحقّق منع الجمع بين أمرين يكون عين كلّ واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر

- فإذا تحقّق منع الجمع بين أمرين: فلو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كلّ واحد منهما..لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير، فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمعِ

ومتى تحقّق منع الخلوّ بين أمرين يكون نقيض كلّ واحد منهما مستلزما لعين الآخر.

- فإذا تحقّق منع الخلوّ بين أمرين: فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كلّ واحد منهما..لجاز ثبوت نقيض الآخر، على ذلك التقدير فيجوز ارتفاعهما، فلا يكون بينهما منع الخلوّ



والمنفصلة الحقيقيّة تستلزم أربع متصلات:

هي:

- **مقدّم الاثنين (متّصلتين) عين أحد الجزءين**
- **وتاليهما نقيض الآخر**
- **ومقدّم أخريين نقيض أحد الجزءين**
- **وتاليهما عين الآخر.**

أي متى صدق الانفصال الحقيقيّ بين أمرين..

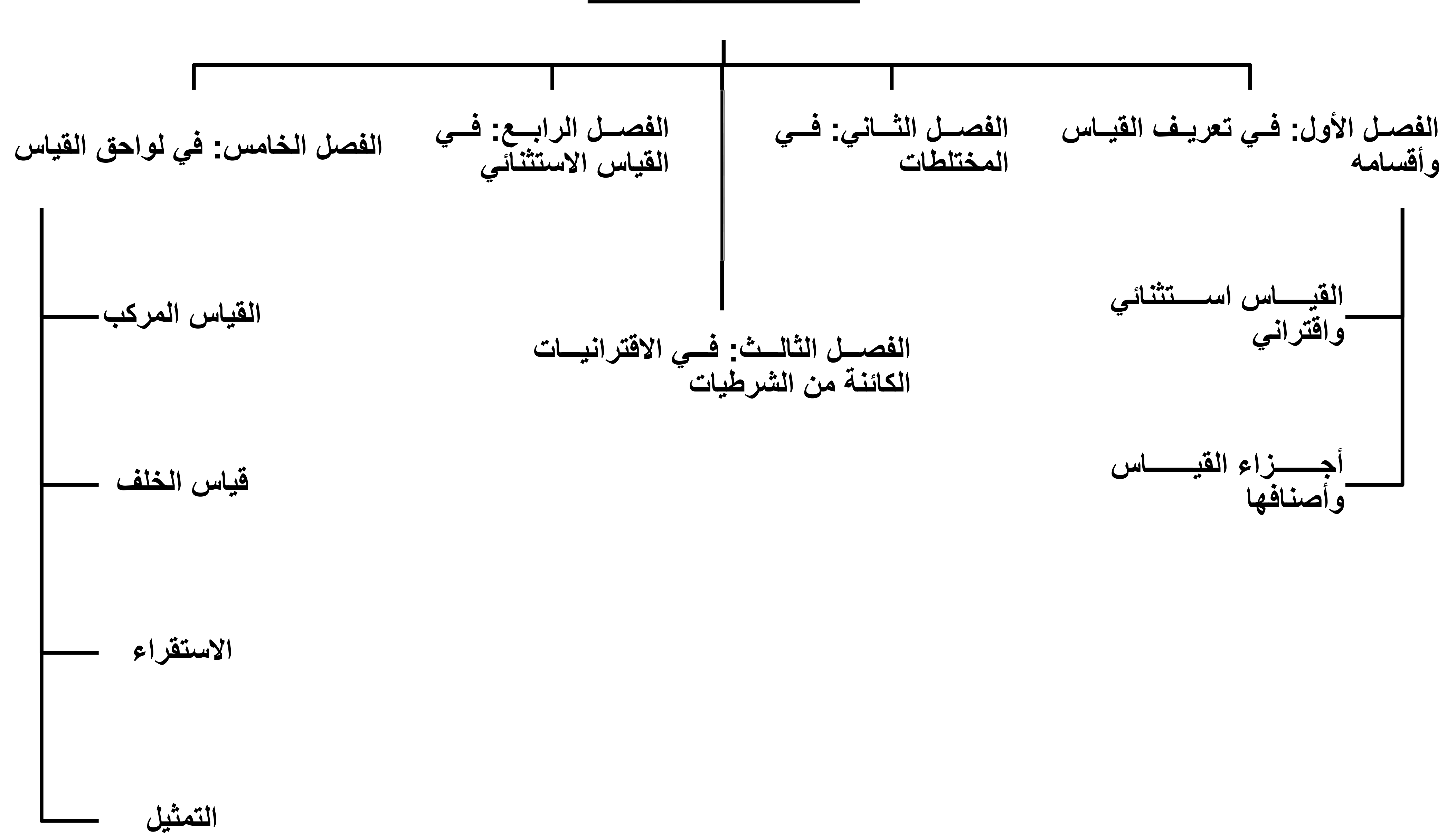
- استلزم عينُ كلّ واحد منهما نقيض الآخر - لأنّه لو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كلّ واحد منهما..لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير←فيجوز اجتماعهما، وكان بينهما انفصال حقيقيّ، هذا خلف
- واستلزم نقيضُ كلّ واحد منهما عين الآخر - لأنّه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كلّ واحد منهما..لجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كلّ واحد منهما←فيجوز ارتفاع الجزءين، فلا يكون بينهما انفصال حقيقيّ والمقدّر خلافه، هذا خلف

وكلّ واحدة من غير الحقيقيّة -أي من مانعتي الجمع والخلوّ- **تستلزِمُ الأخرى مركّبة من نقيض جزأيهما**

- فمتى صدق منع الجمع بين أمرين..صدق منع الخلوّ بين نقيضيهما - فلو جاز ارتفاع النقيضين..لجاز اجتماع العينين، فلا يكون بينهما منع الجمع
- ومهما صدق منع الخلوّ بين أمرين..صدق منع الجمع بين نقيضيهما - فلو جاز اجتماع النقيضين..لجاز ارتفاع العينين، فلا يكون بينهما منع الخلو

المقالة الثالثة:
القياس

خريطة إجمالية



الفصل الأوّل:
تعريف القياس وأقسامه

تمهيداتٌ:

- المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفنّ..الكلامُ في القياس، لأنّ..

١- مقاصد العلوم المدوّنة هي مسائلها التي إدراكاتها تصديقات فالمقصود في تلك العلوم هو الإدراكات التصديقيّة
- وأمّا الإدراكات التصوّريّة..فتطلب في هذه العلومِ لكونها وسائل إلى تلك التصديقات

٢- التصديقات الكاملة هي التي وصلت إلى مرتبة اليقين، وهذه يمكن تحصيلها بالأنظار الصحيحة في المبادئ القطعيّة
- أمَّا الكامل من التصوّرات..فما وصل إلى كنه الحقيقة وذلك متعسّر بل متعذّر؛ فلم تطلب التصوّرات في العلوم الحقيقيّة إلّا لتكون وسائل إلى التصديقات المطلوبة
- ولذا لم تفرد التصوّرات بالتدوين، وإن أمكن ذلك - بخلاف تدوين التصديقات مجرّدة عن التصوّرات فإنّه محال.

٣- التصديقات إدراكات تامّة تقنع النفس بها دون التصوّرات

٤- والقياس هو العمدة في استحصال المطالب التصديقيّة
- فالموصل إلى التصديق ينقسم إلى قياس واستقراء وتمثيل، والعمدة منها والمفيد للعلم اليقينيّ: هو القياس
- فصار الكلام فيه مقصدا أقصى ومطلبا أعلى في هذا الفنّ بالقياس إلى الكلام في الموصل إلى التصوّر وسائر ما يوصل إلى التصديق
- ولذا جُعِلَ الاستقراءُ والتمثيلُ من لواحق القياس وتوابعهِ

حَدُّ القياس: (قول مؤلّف من قضايا، متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر)

كـ«العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث» - فهو قول مؤلّف من قضيّتين إذا سلمتا..لزم عنهما لذاتهما قولٌ آخرُ وهو «العالم حادث»

(قول) هو المركّب

وذلك إمّا..

المفهوم العقلي، وهو جنس القياس المعقول - وهو مركّب من *القضايا المعقولة*

- وهو القياس حقيقةً، وإنّما يسمّى الثاني قياسا لدلالته على الأوّل

أو الملفوظ، وهو جنس القياس الملفوظ - وهو مركّب من *القضايا الملفوظة*

وهذا الحدّ يمكن أن يجعل حدّا لكلّ واحد مِن القياسَين

فإنْ جُعل حدّا..

للقياس المعقول..فيُراد بالقول والقضايا الأمورُ المعقولة

أو للقياسِ المسموع..فَيُراد بهما الأمورُ الملفوظة

وعلى التقديرين: يُرادُ بالقول الآخر (النتيجة) القول المعقول - لأنّ التلفّظ بالنتيجة غيرُ لازم للقياس المعقول ولا المسموع

(قضايا)

أي ما فوق قضيّة واحدة - فيتناول:

١- القياس البسيط المؤلّف من قضيّتين

٢- والقياس المركّب من قضايا فوق اثنتين

واحترز به عن القضيّة الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوي أو عكس نقيضها، فلا تسمّى قياساً

(متى سلمت) إشارة إلى أنّ تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلّمة في نفسها - بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت..لزم عنها قول آخر؛ ليندرج في الحدّ:

١- القياس الصادق المقدّمات

٢- والقياس الكاذب المُقدّمات - كـ«كلّ إنسان حجر وكلّ حجر جماد»، فهاتان القضيّتان كذبتا إلّا أنّهما بحيث لو سلمتا..لزم عنهما «كلّ إنسان جماد»

حَدُّ القياس: (قول مؤلّف من قضايا، متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر)

(لزم عنها) خرج الاستقراء والتمثيل
- فمقدّماتهما إذا سلمت لا يلزم عنهما شيء، لإمكان تخلّف مدلوليهما عنهما

(لذاتها) يحترز به عمّا يلزم لا لذاتها -بل بواسطة مقدّمة غريبة-
- كما في قياس المساواة، وهو ما يتركّب من قضيّتين متعلّق محمول أولاهما يكون موضوع الاخرى

كـ«(ا) مساو لـ(ب) و(ب) مساو لـ(ج)..فيستلزمان أنّ «(ا) مساو لـ(ج)» لكن لا لذاتهما
- بل بواسطة مقدّمة غريبة، وهي « كلّ مساو للمساوي لشيء مساو له»

ولذا لم يتحقّق ذلك الاستلزام إلّا حيث تصدق هذه المقدّمة الغريبة
- كما في

«(ا) ملزوم لـ(ب)، و(ب) ملزوم لـ(ج) فـ(ا) ملزوم لـ(ج)»
- لأنّ ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له

و«الدرّة في الحقّة، والحقّة في البيت، فالدرّة في البيت»
- لأنّ ما في الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه.

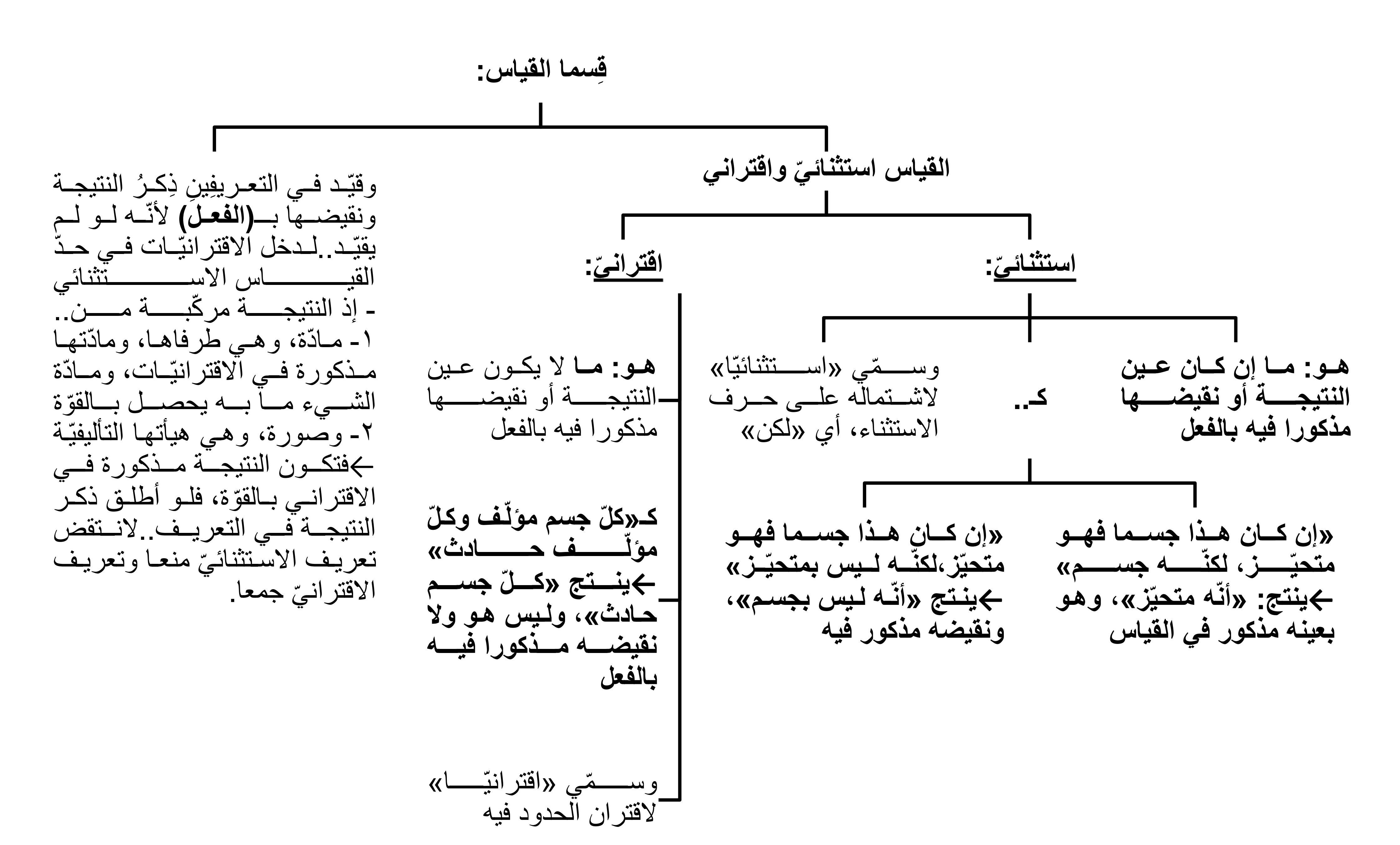
أمّا إذا لم تصدق تلك المقدّمة الغريبة..لم يحصل منه شيء
- كما في:

«(ا) مباين لـ(ب)، و(ب) مباين لـ (ج)»..لم يلزم منه أنّ (ا) مباين لـ(ج)
- لأنّ مباين المباين للشيء لا يجب أن يكون مباينا له

«(ا) نصف (ب) (و ب) نصف (ج)»..لم يلزم منه أنّ (ا) نصف (ج)
- لأنّ نصف النصف لا يكون نصفا

«قول آخر» أراد به أنّ القول اللازم يجب أن يكون مغايرا لكلّ واحدة من هذه المقدّمات
- فلو لم يعتبر ذلك في القياس..لزم كون كلّ قضيّتين قياسا كيف كانتا، لاستلزامها إحداهما

وهذا الحدّ منقوض بالقضيّة المركّبة المستلزمة لعكسها المستوي أو عكس نقيضها
- فيصدق عليها أنّها «قول مؤلّف من قضيّتين يستلزم لذاته قولا آخر»، لكن لا تُسمَّى قياسا.


قِسما القياس:
القياس استثنائيّ واقترانيّ
استثنائيّ:
اقترانيّ:
هو: ما إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل
كـ..
وسمّي «استثنائيّا» لاشتماله على حرف الاستثناء، أي «لكن»
«إن كان هذا جسما فهو متحيّز، لكنّه جسم» ←ينتج: «أنّه متحيّز»، وهو بعينه مذكور في القياس
«إن كان هذا جسما فهو متحيّز،لكنّه ليس بمتحيّز» ←ينتج «أنّه ليس بجسم»، ونقيضه مذكور فيه
هو: ما لا يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل
كـ«كلّ جسم مؤلّف وكلّ مؤلّف حادث» ←ينتج «كلّ جسم حادث»، وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه بالفعل
وسمّي «اقترانيّا» لاقتران الحدود فيه
وقيّد في التعريفين ذِكرُ النتيجة ونقيضها بـ(الفعل) لأنّه لو لم يقيّد..لدخل الاقترانيّات في حدّ القياس الاستثنائي
- إذ النتيجة مركّبة من..
١- مادّة، وهي طرفاها، ومادّتها مذكورة في الاقترانيّات، ومادّة الشيء ما به يحصل بالقوّة
٢- وصورة، وهي هيأتها التأليفيّة
←فتكون النتيجة مذكورة في الاقتراني بالقوّة، فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف..لانتقض تعريف الاستثنائيّ منعا وتعريف الاقترانيّ جمعا.

تابع قِسْمَي القياس:

مُناقشة:

اعتراضٌ وجوابٌ:

اعتُرِضَ: أحد الأمرين لازم: وهو إمّا
١- بطلان تعريف القياس
٢- أو بطلان تقسيمه إلى قسمين
- لأنّ الاستثنائيّ..

إن لم يكن قياسا..بطل التقسيم
- وإلّا..لكان تقسيما للشيء إلى نفسه وإلى غيره

وإن كان قياسا..بطل التعريف
- لأنّه اعتبر في القياسِ كونُ القولِ اللازم مغايرا لكلّ واحدة من المقدّمات؛ وإذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل..لم تكن مغايرة لكلّ واحدة من مقدّماته.

الجواب: النتيجة وإن كانت مذكورة بالفعل في القياس..إلا أنها مغايرة لكلّ واحدة من المقدّمات
- فالنتيجةُ ليست جزء المقدّمة، فالمقدّمة في القياس الاستثنائيّ ليس «الشمس طالعة»، بل استلزامه لوجود النهارِ

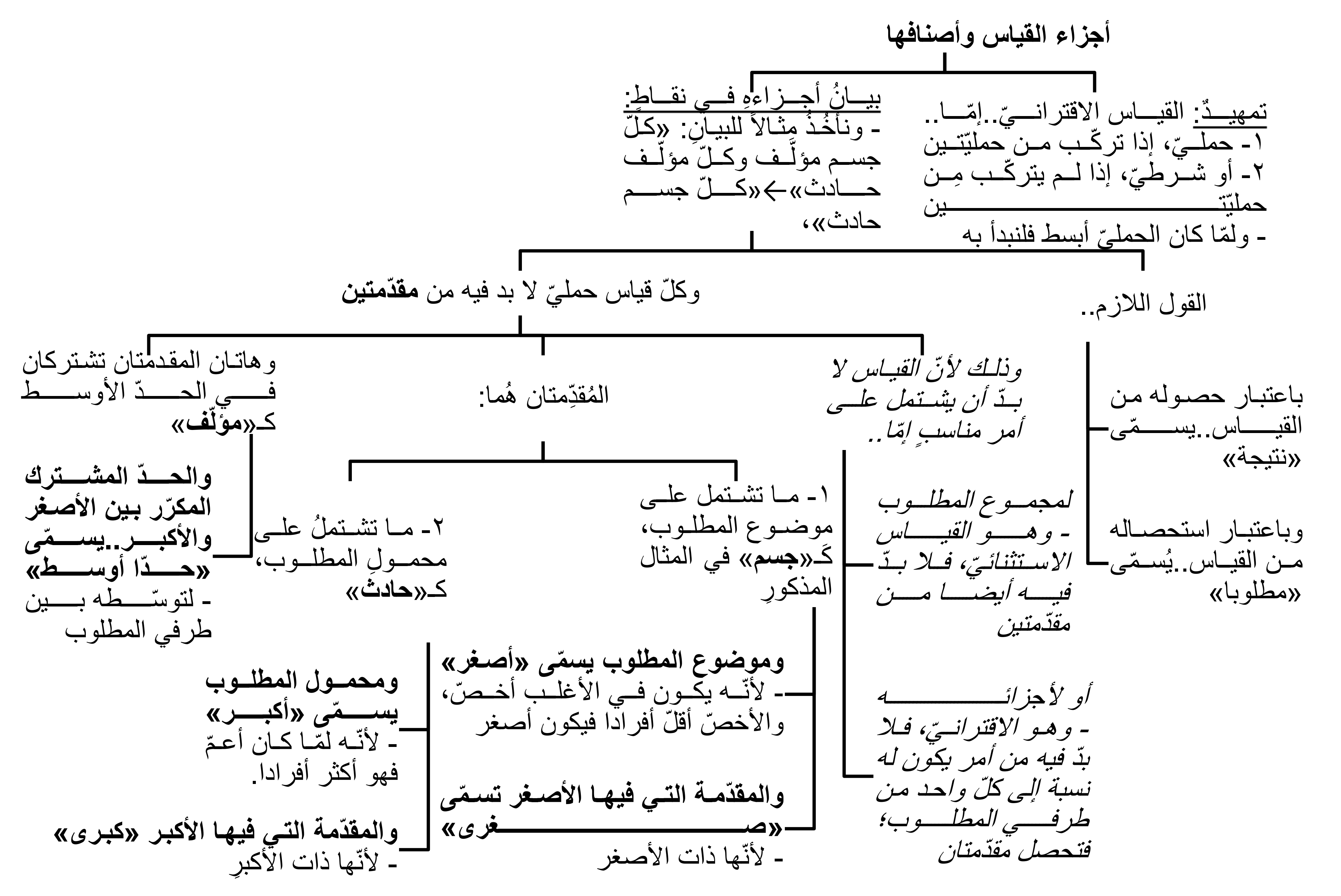
اعتراضٌ وجوابٌ:

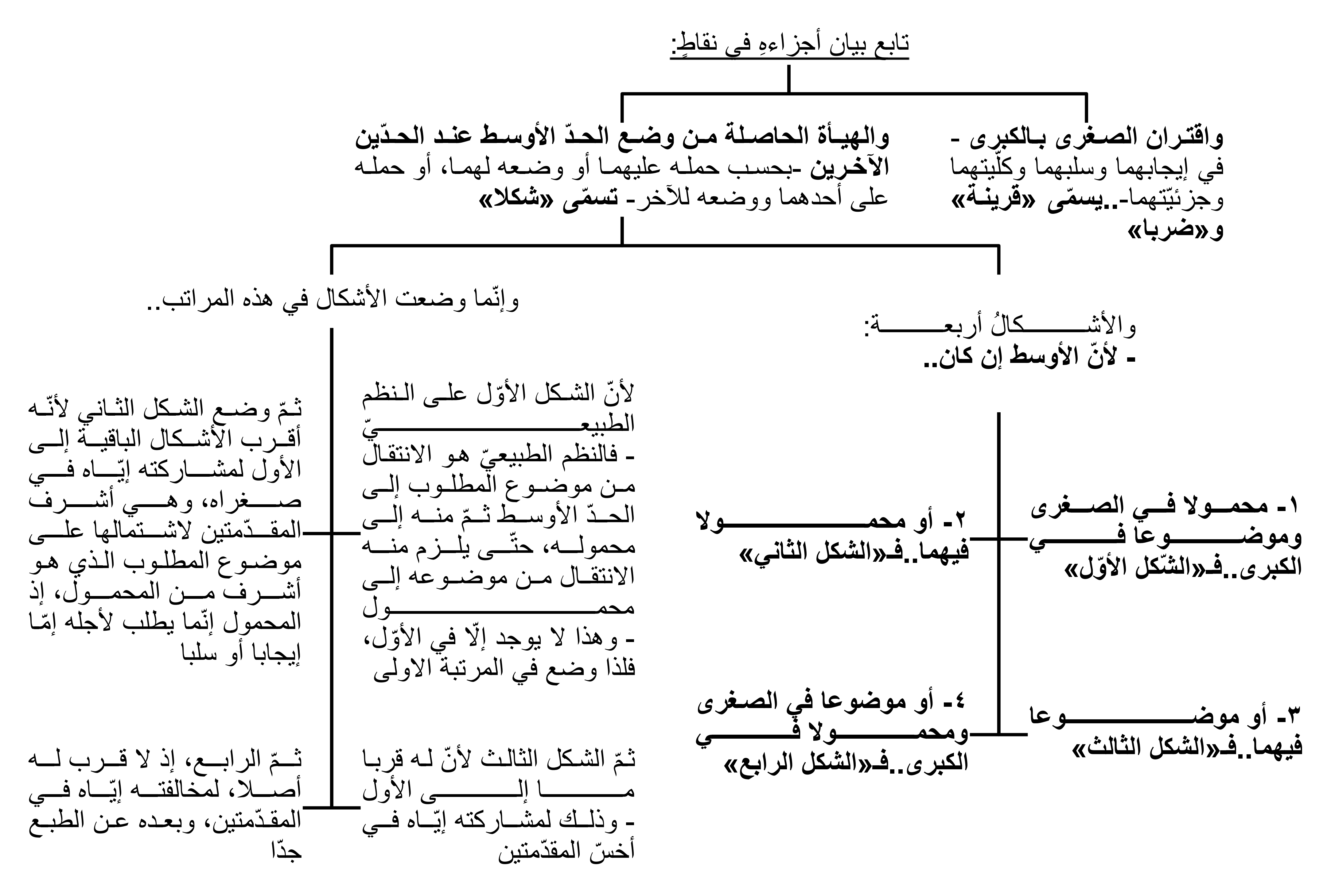
اعتُرِضَ: النتيجة ونقيضها قضيّة لاحتمالهما الصدق والكذب، والمذكورُ في القياس الاستثنائيّ ليس بقضيّة، فلا يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورين فيه بالفعل

فالنتيجة لا يمكن أن تكون مذكورة بعينها في القياس لا على أنها عين إحدى المقدّمتين، ولا جزء من إحداهما.
- وإلّا..لكان العلم بالنتيجة مقدّما على العلم بالقياس بمرتبة أو بمرتبتين

ونقيض النتيجةِ لا يمكن أن يكون بعينه مذكورا في القياس
- وإلّا..لكان التصديق بنقيض النتيجة مقدّما على القياس، ومع التصديق بنقيضها لا يتصوّر التصديق بها

الجواب: المراد بذلك أن يكون طرفا النتيجة أو نقيضها مذكورين فيه بالترتيب الذي في النتيجة، وعلى هذا فلا إشكالَ


أجزاء القياس وأصنافها
تمهيدٌ: القياس الاقترانيّ..إمّا..
١- حمليّ، إذا تركّب من حمليّتين
٢- أو شرطيّ، إذا لم يتركّب مِن حمليّتين
- ولمّا كان الحمليّ أبسط فلنبدأ به
بيانُ أجزاءِه في نقاطٍ:
- ونأخُذُ مثالاً للبيانِ: «كلّ جسم مؤلَّف وكلّ مؤلّف حادث» ← «كلّ جسم حادث»،
القول اللازم..
باعتبار حصوله من القياس..يسمّى «نتيجة»
وباعتبار استحصاله من القياس..يُسمّى «مطلوبا»
وكلّ قياس حمليّ لا بد فيه من مقدّمتين
وذلك لأنّ القياس لا بدّ أن يشتمل على أمر مناسبٍ إمّا..
لمجموع المطلوب
- وهو القياس الاستثنائيّ، فلا بدّ فيه أيضا من مقدّمتين
أو لأجزائه
- وهو الاقترانيّ، فلا بدّ فيه من أمر يكون له نسبة إلى كلّ واحد من طرفي المطلوب؛ فتحصل مقدّمتان
المُقدِّمتان هُما:
١- ما تشتمل على موضوع المطلوب، كَـ«جسم» في المثال المذكورِ
ومو ضوع المطلوب يسمّى «أصغر»
- لأنّه يكون في الأغلب أخصّ، والأخصّ أقلّ أفرادا فيكون أصغر
والمقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى «صغرى»
- لأنّها ذات الأصغر
٢- ما تشتملُ على محمولِ المطلوب، كـ«حادث»
ومحمول المطلوب يسمّى «أكبر»
- لأنّه لمّا كان أعمّ فهو أكثر أفرادا.
والمقدّمة التي فيها الأكبر «كبرى»
- لأنّها ذات الأكبرِ
وهاتان المقدمتان تشتركان في الحدّ الأوسط كـ«مؤلّف»
والحدّ المشترك المكرّر بين الأصغر والأكبر..يسمّى «حدّا أوسط»
- لتوسّطه بين طرفي المطلوب


تابع بيان أجزاءِهِ في نقاطٍ:
واقتران الصغرى بالكبرى - في إيجابهما وسلبهما وكلّيتهما وجزئيّتهما-..**يسمّى «قرينة» و«ضربا»**
والهيأة الحاصلة من وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الآخرين -بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما، أو حمله على أحدهما ووضعه للآخر- **تسمّى «شكلا»**
والأشكالُ أربعة:
- لأنّ الأوسط إن كان..
١- محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى..فـ«الشّكل الأوّل»
٢- أو محمولا فيهما..فـ«الشكل الثاني»
٣- أو موضوعا فيهما..فـ«الشكل الثالث»
٤- أو موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى..فـ«الشكل الرابع»
وإنّما وضعت الأشكال في هذه المراتب..
لأنّ الشكل الأوّل على النظم الطبيعيّ
- فالنظم الطبيعيّ هو الانتقال من موضوع المطلوب إلى الحدّ الأوسط ثمّ منه إلى محموله، حتّى يلزم منه الانتقال من موضوعه إلى محمول
- وهذا لا يوجد إلّا في الأوّل، فلذا وضع في المرتبة الاولى
ثمّ وضع الشكل الثاني لأنّه أقرب الأشكال الباقية إلى الأول لمشاركته إيّاه في صغراه، وهي أشرف المقدّمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول، إذ المحمول إنّما يطلب لأجله إمّا إيجابا أو سلبا
ثمّ الشكل الثالث لأنّ له قربا ما إلى الأول
- وذلك لمشاركته إيّاه في أخسّ المقدّمتين
ثمّ الرابع، إذ لا قرب له أصلا، لمخالفته إيّاه في المقدّمتين، وبعده عن الطبع جدّا

الأشكال

الشكل الأوّل:

١- مِـــن مــــــوجبتين كلّيتــــــين←موجبــــــة كلّيــــــة
- كـ«كلّ (ج ب) وكلّ (ب ا)←فكلّ (ج ا)».

٢- مِن كلّيتين (صغرى موجبة + كبرى سالبة) ← سالبة كلّيـة
- كـ«كلّ (ج ب) ولا شـيء مـن (ب ا)»←«فـلا شـيء مـن (ج ا)»

٣- مِـن مـوجبتين (صـغرى جزئيّـة + كُبـرى كُليّـة)←موجبـة جزئيّــة
- كـ«بعض (ج ب) وكلّ (ب ا)←بعض (ج ا)»

٤- مِن (موجبة صغرى جزئيـة + سـالبة كبـرى كليـة)←سـالبة جزئيّــة
- كــ«بعـض (ج ب) ولا شــيء مـن (ب ا)←بعـض (ج) لـيس (ا)»

الشكل الثاني:

١- مِن كلّيّتين (صـغرى موجبـة + كبـرى سـالبة)←سـالبة كلّيـة
- كـ«كلّ (ج ب) ولا شيء من (ا ب)←فلا شيء من (ج ا)»

٢- مِن كلّيتين (صُغرى سالبة + كبرى موجبـة)← سـالبة كلّيّـة
- كـ«لا شيء من (ج ب) وكلّ (ا ب)←فلا شيء من (ج ا)»

٣- مِن (موجبة جزئيّة صـغرى + سـالبة كلّيـة كبـرى)← سـالبة جزئيّــة
- كـ«بعض (ج ب) ولا شيء من (ا ب)←فليس بعض (ج ا)»

٤- مِن (سالبة جزئيّة صغرى + موجبـة كلّيّـة كبـرى)← سـالبة جزئيّــة
- كـ«بعض (ج) ليس (ب) وكلّ (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

خريطة إجمالية

بقية الأشكال

الشكل الثالث:

١- مِن موجبتين كلّيّتين← موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وكلّ (ب ا) فبعض (ج ا)»

٢- من كلّيّتين (صُغرى موجبة + كبرى سالبة)← سالبة جزئيّة
- «كلّ (ب ج) ولا شيء من (ب ا)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٣- مِن موجبتين (صُغرى جُزئية + كبرى كلّيّة)← موجبة جزئيّة
- كـ«بعض (ب ج) وكلّ (ب ا)←فبعض (ج ا)»

٤- مِن (صغرى موجبة جزئيّة + كُبرى سالبة كلّية)←سالبة جزئيّة
- كـ«بعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٥- مِن موجبتين (صغرى كلّيّة + كبرى جزئية)← موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا)»

٦- مِن (صغرى موجبة كلّيّة + كبرى سالبة جزئيّة)←سالبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا)»

الشكل الرابع:

١- مِن موجبتين كلّيّتين← موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وكلّ (ا ب)←فبعض (ج ا)»

٢- مِن موجبتين (صغرى كلية + كبرى جزئيّة)←موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ا ب)←فبعض (ج ا)»

٣- مِن كلّيّتين (صغرى سالبة + كبرى موجبة)←سالبة كلّيّة
- كـ«لا شيء من (ب ج) وكلّ (ا ب) فلا شيء من (ج ا)»

٤- مِن كلّيّتين (صغرى موجبة + كبرى سالبة)←سالبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) ولا شيء من (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٥- مِن (موجبة جزئيّة صغرى + سالبة كلّيّة كبرى)← سالبة جزئيّة
- كـ«بعض (ب ج) ولا شيء من (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٦- مِن (سالبة جزئيّة صغرى + موجبة كلّيّة كبرى)←سالبة جزئيّة
- كـ«بعض (ب) ليس (ج) وكلّ (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا))»

٧- مِن (موجبة كلّية صغرى + سالبة جزئيّة كبرى)←سالبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٨- مِن (سالبة كلّيّة صغرى + موجبة جزئيّة كبرى)←سالبة جزئيّة
- كـ«لا شيء من (ب ج) وبعض (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

الشكل الأوّل:

- لإنتاج الأشكال الأربعة **شرائط** بحسب كيفيّة المقدّمات وكمّيتها، وشرائط بحسب جهة المقدّمات.

الشرائط التي بحسب الجهة: سيأتي بيانها في فصل المختلطات

- وأفرد للشرائط بحسب الجهة فصلا على حدة ليكون أسهل في الضبط لمباحثه المتكثرة الشعب

الشرائط التي بحسب الكيفيّة والكميّة:

- في الشكل الأوّل أمران:

١- بحسب الكيفيّة: **إيجاب الصغرى**

لأنّ الصغرى لو كانت سالبة..لم يندرج الأصغر تحت الأوسط فلم يحصل الإنتاج

- لأنّ الكبرى تدلّ على أنّ ما ثبت له الأوسط فهو محكوم عليه بالأكبر، والصغرى -على تقدير كونها سالبة- حاكمةٌ بأنّ الأوسط مسلوب عن الأصغر ←فالأصغر لا يكون حينئذٍ داخلا فيما ثبت له الأوسط، فالحكم على ما ثبت له الأوسط لا يتعدّى إلى الأصغر، فلا تلزم النتيجة

٢- بحسب الكميّة: **كلّيّة الكبرى**

- لأنّ الكبرى لو كانت جزئيّة..**لكان معناها أنّ بعض الأوسط محكوم عليه بالأكبر، وجاز أن يكون الأصغر غير ذلك البعض**

←فالحكم على بعض الأوسط لا يتعدّى إلى الأصغر، فلا تلزم النتيجة

مثلا: يصدُقُ «كلّ إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس» ولا يصدق «بعض الإنسان فرس»

تابع الشكل الأوّل:

الضروب الممكنة الانعقاد في كلّ شكل: ستّة عشر
- فالقضيّة منحصرة في..

والمهملة
- وهي في قوّة الجزئيّة

المحصورة
- وهي فقط القضيّة المعتبرة، والقضية إما موجبة أو سالبة، وإما كلية أو جزئية

الشخصيّة
- وهي منزّلة منزلة الكلّيّة لإنتاجها في كبرى هذا الشكل
- فإذا قلنا: «هذا زيد وزيد إنسان» ينتج بالضرورة: «هذا إنسان»

فالممُكِن الانعقاد في كلِ شكلٍ مِن الأشكال: ١٦ ضرباً

ثمانٍ أسقطَها اشتراطُ إيجابِ الصغرى
١- سالبة صغرى جزئية + موجبة كبرى جزئية
٢- سالبة صغرى جزئية + موجبة كبرى كلية
٣- سالبة صغرى كلية + موجبة كبرى كلية
٤- سالبة صغرى كلية + موجبة كبرى جزئية
٥- سالبة صغرى جزئية + سالبة كبرى جزئية
٦- سالبة صغرى جزئية + سالبة كبرى كلية
٧- سالبة صغرى كلية + سالبة كبرى كلية
٨- سالبة صغرى كلية + سالبة كبرى جزئية

وأربع أسقطَها اشتراطُ كلية الكبري
١- موجبة صغرى كلية + موجبة كبرى جزئية
٢- موجبة صغرى جزئية + موجبة كبرى جزئية
٣- موجبة صغرى كلية + سالبة كبرى جزئية
٤- موجبة صغرى جزئية + سالبة كبرى جزئية

فتبقى أربع <u>سيأتي بيانُها</u>:
١- موجبة صغرى كلية + موجبة كبرى كلية
٢- موجبة صغرى كلية + سالبة كبرى كلية
٣- موجبة صغرى جزئية + موجبة كبرى كلية
٤- موجبة صغرى جزئية + سالبة كبرى كلية

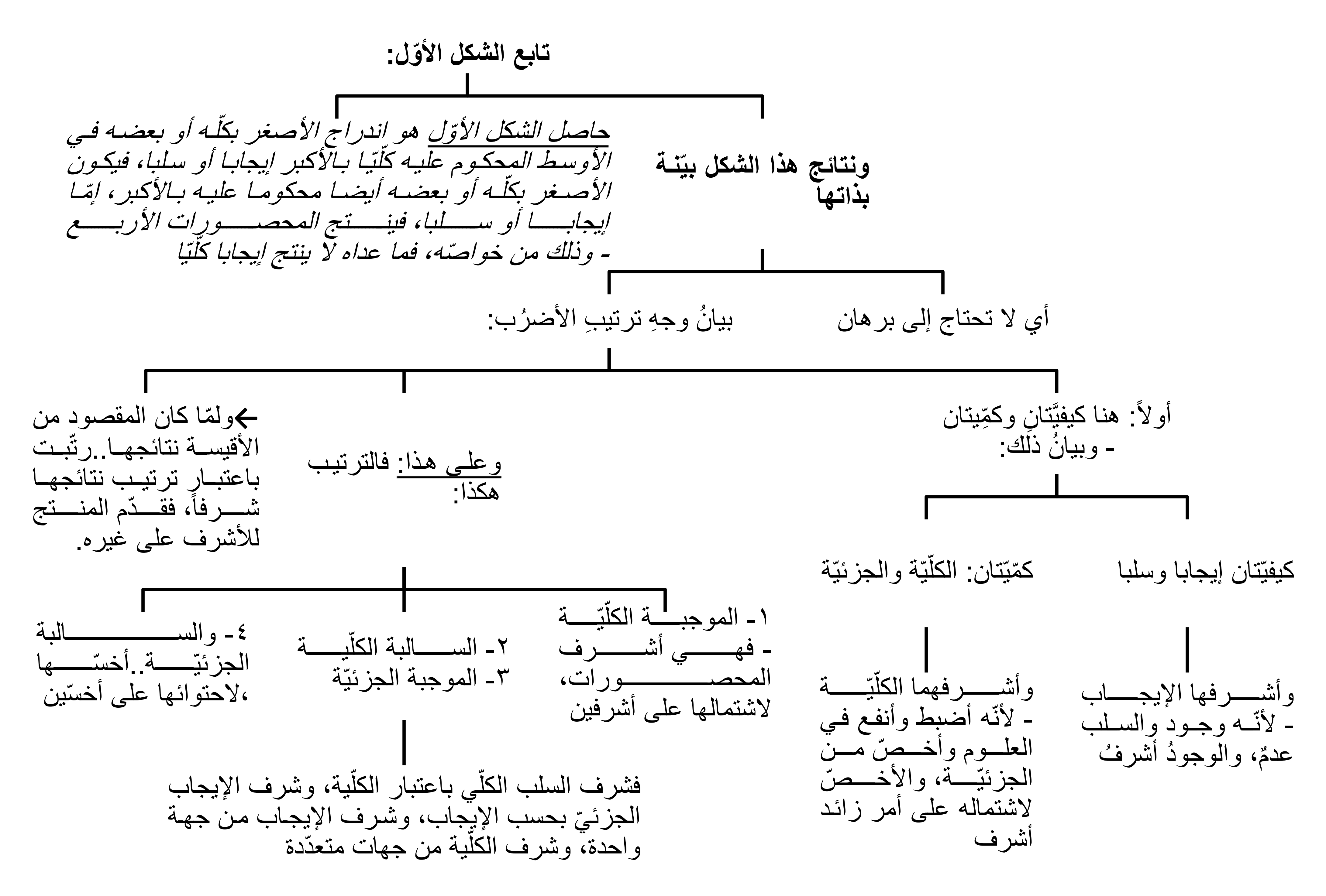
فضروبه الناتجة أربع:

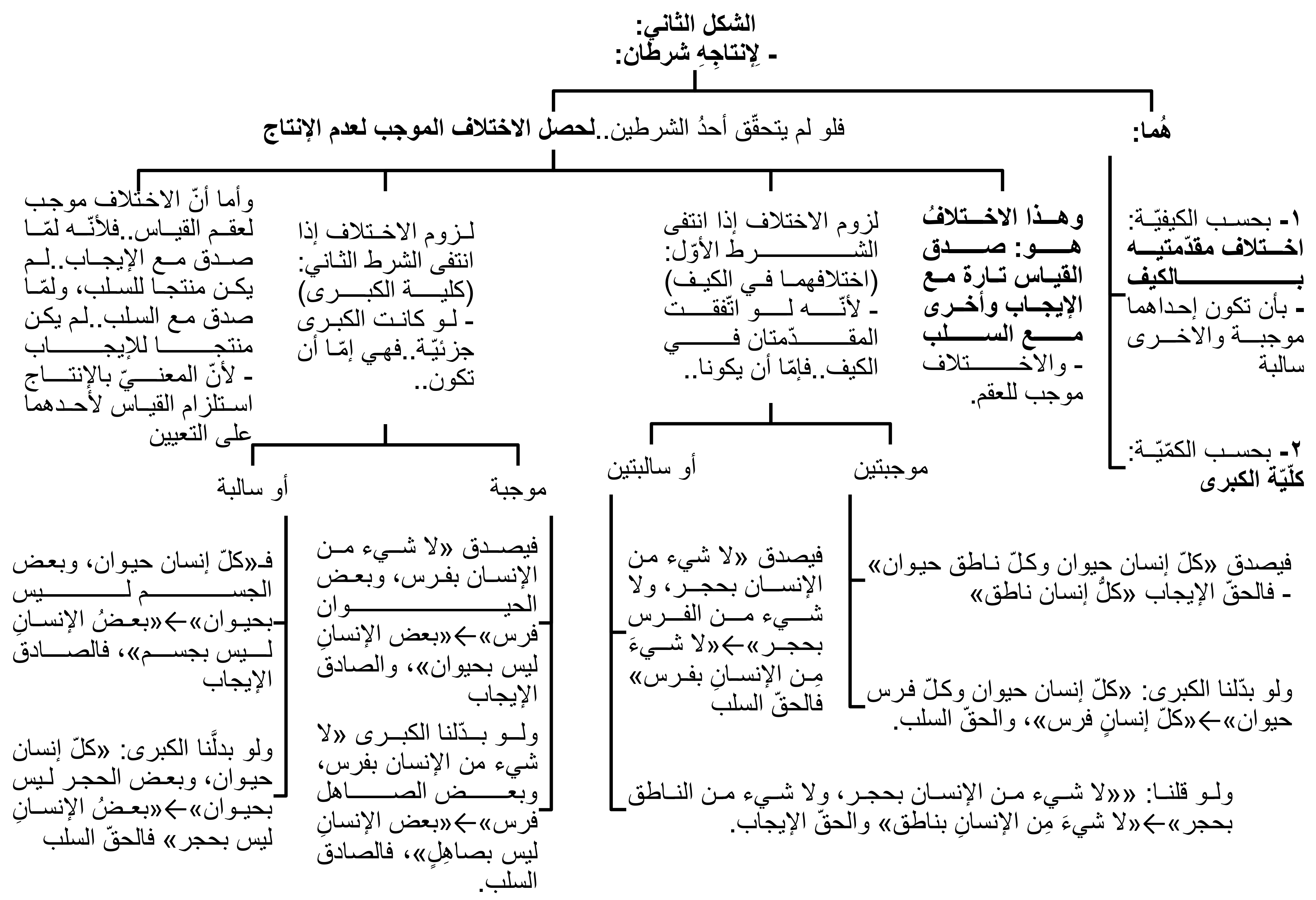
١- مِن موجبتين كلّيتين←موجبة كلّية
- كـ«كلّ (ج ب) وكلّ (ب ا)←فكلّ (ج ا)».

٢- مِن كلّيتين (صغرى موجبة + كبرى سالبة) ← سالبة كلّية
- كـ«كلّ (ج ب) ولا شيء من (ب ا)»←«فلا شيء من (ج ا)»

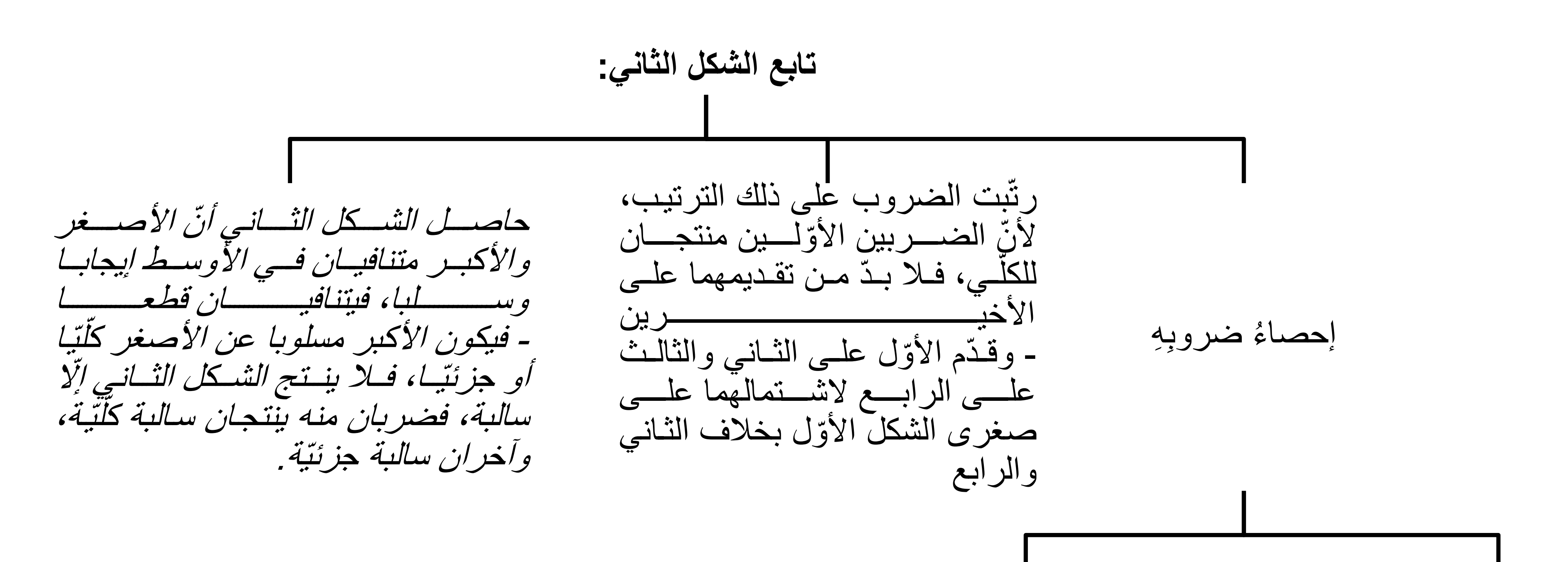
٣- مِن موجبتين (صغرى جزئيّة + كُبرى كُليّة)←موجبة جزئيّة
- كـ«بعض (ج ب) وكلّ (ب ا)←بعض (ج ا)»

٤- مِن (موجبة صغرى جزئية + سالبة كبرى كلية)←سالبة جزئيّة
- كـ«بعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا)←بعض (ج) ليس (ا)»


تابع الشكل الأوّل:
حاصل الشكل الأوّل هو اندراج الأصغر بكلّه أو بعضه في الأوسط المحكوم عليه كلّيا بالأكبر إيجابا أو سلبا، فيكون الأصغر بكلّه أو بعضه أيضا محكوما عليه بالأكبر، إمّا إيجابا أو سلبا، فينتج المحصورات الأربع - وذلك من خواصّه، فما عداه لا ينتج إيجابا كلّيا
ونتائج هذا الشكل بيّنة بذاتها
أي لا تحتاج إلى برهان
بيانُ وجهِ ترتيبِ الأضرُب:
أولاً: هنا كيفيّتانِ وكمّيتان - وبيانُ ذلك:
كيفيّتان إيجابا وسلبا
وأشرفها الإيجاب - لأنّه وجود والسلب عدمٌ، والوجودُ أشرفُ
كمّيّتان: الكلّيّة والجزئيّة
وأشرفهما الكلّيّة - لأنّه أضبط وأنفع في العلوم وأخصّ من الجزئيّة، والأخصّ لاشتماله على أمر زائد أشرف
وعلى هذا: فالترتيب هكذا:
١- الموجبة الكلّيّة - فهي أشرف المحصورات، لاشتمالها على أشرفين
٢- السالبة الكلّيّة
٣- الموجبة الجزئيّة
٤- والسالبة الجزئيّة..أخسّها، لاحتوائها على أخسّين
فشرف السلب الكلّي باعتبار الكلّية، وشرف الإيجاب الجزئيّ بحسب الإيجاب، وشرف الإيجاب من جهة واحدة، وشرف الكلّية من جهات متعدّدة
←ولمّا كان المقصود من الأقيسة نتائجها..رتّبت باعتبار ترتيب نتائجها شرفاً، فقدّم المنتج للأشرف على غيره.


الشكل الثاني:
- لِإنتاجِهِ شرطان:
هُما:
فلو لم يتحقّق أحدُ الشرطين..لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج
١- بحسب الكيفيّة: اختلاف مقدّمتيه بالكيف
- بأن تكون إحداهما موجبة والاخرى سالبة
٢- بحسب الكمّيّة: كلّيّة الكبرى
وهذا الاختلاف هو: صدق القياس تارة مع الإيجاب وأخرى مع السلب
- والاختلاف موجب للعقم.
لزوم الاختلاف إذا انتفى الشرط الأوّل: (اختلافهما في الكيف)
- لأنّه لو اتّفقت المقدّمتان في الكيف..فإمّا أن يكونا..
موجبتين
فيصدق «كلّ إنسان حيوان وكلّ ناطق حيوان»
- فالحقّ الإيجاب «كلُّ إنسان ناطق»
ولو بدّلنا الكبرى: «كلّ إنسان حيوان وكلّ فرس حيوان»←«كلّ إنسانٍ فرس»، والحقّ السلب.
أو سالبتين
فيصدق «لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الفرس بحجر»←«لا شيءَ مِن الإنسانِ بفرس» فالحقّ السلب
ولو قلنا: ««لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الناطق بحجر»←«لا شيءَ مِن الإنسانِ بناطق» والحقّ الإيجاب.
لزوم الاختلاف إذا انتفى الشرط الثاني: (كلية الكبرى)
- لو كانت الكبرى جزئيّة..فهي إمّا أن تكون..
موجبة
فيصدق «لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس»←«بعض الإنسانِ ليس بحيوان»، والصادق الإيجاب
ولو بدّلنا الكبرى «لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الصاهل فرس»←«بعض الإنسانِ ليس بصاهِلٍ»، فالصادق السلب.
أو سالبة
فـ«كلّ إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان»←«بعضُ الإنسانِ ليس بجسم»، فالصادق الإيجاب
ولو بدلّنا الكبرى: «كلّ إنسان حيوان، وبعض الحجر ليس بحيوان»←«بعضُ الإنسانِ ليس بحجر» فالحقّ السلب
وأما أنّ الاختلاف موجب لعقم القياس..فلأنّه لمّا صدق مع الإيجاب..لم يكن منتجا للسلب، ولمّا صدق مع السلب..لم يكن منتجا للإيجاب
- لأنّ المعنيّ بالإنتاج استلزام القياس لأحدهما على التعيين

تابع الشكل الثاني:



يسقط باعتبار الشرط..

← فبقيت الضروب الناتجة أربعة

- ستأتي

الأوّل..ثمانية أضرب

- السالبتان والموجبتان الكلّيّتان والجزئيّتان والمختلفتان

وبالثاني..أربعة أخرى

- الكبرى الموجبة الجزئيّة مع السالبتين، والجزئيّة السالبة مع الموجبتين

تابع الشكل الثاني:

- **ضروبه الناتجة** بحسب مقتضى الشرطين **أربعة:**

١- مِن كلّيّتين (صغرى موجبة + كبرى سالبة)←سالبة كلّية

كـ«كلّ (ج ب) ولا شيء من (ا ب)←فلا شيء من (ج ا)»

- وبيانه بالخلف والعكس:

بالخلف:

وهو - في هذا الشكل -: **١- أخذُ نقيض النتيجة** ويُجعل صغرى، لأنّ نتائج هذا الشكل سالبة، فنقيضها وهو الموجبة يصلح لصغرويّة الشكل الأوّل ٢- ثُمَّ **يُضمّ إلى كبرى القياسِ**، لأنّها لكلّيّتها تصلح لكبرويّة الشكل الأوّل ← فينتظم منهما قياس في الشكل الأوّل، **فينتج نقيض الصغرى**

فيُقالُ:

١- لو لم يصدق «لا شيء من (ج ا)»..لصدق «بعض (ج ا)»

٢- ونضمّه إلى الكبرى: «بعض (ج ا) ولا شيء من (ا ب)»

٣- ينتج من الشكل الأوّل: «بعض (ج) ليس (ب)» - وقد كان الصغرى كلّ (ج ب)، هذا خلف، والخلفُ..

لا يلزم من الصورة لأنّها بديهيّة الإنتاج

فيجبُ كونُهُ مِن المادّة - وَهو إمَّا مِن..

الكبرى - ولكنه ليس منها، لأنّها مفروضة الصدق

←فتعيّن أن يكون من نقيض النتيجة، فيكون محالا، فالنتيجة حق

وبانعكاس الكبرى ليرتدّ إلى الشكل الأوّل وينتج النتيجة المذكورة

فيقال: متى صدقت القرينة..صدقت الصغرى مع عكس الكبرى، ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة←فمتى صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب

تابع ضروب الشكل الثاني:

٢- مِن كلّيتين (صُغرى سالبة + كبرى موجبة)← سالبة كلّيّة

كـ«لا شيء من (ج ب) وكلّ (ا ب)←فلا شيء من (ج ا)»

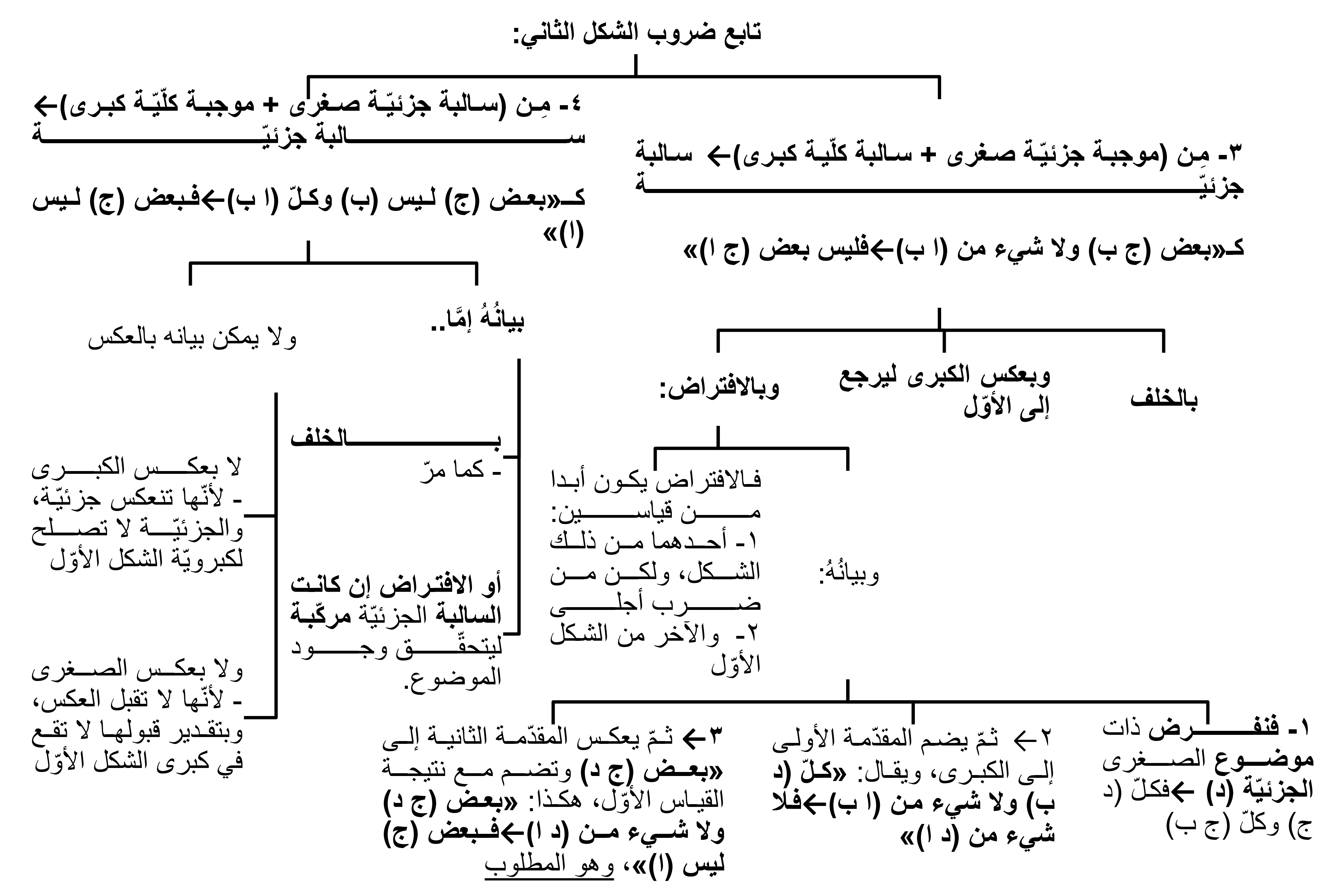
بالخلف
- بالطريق المذكور

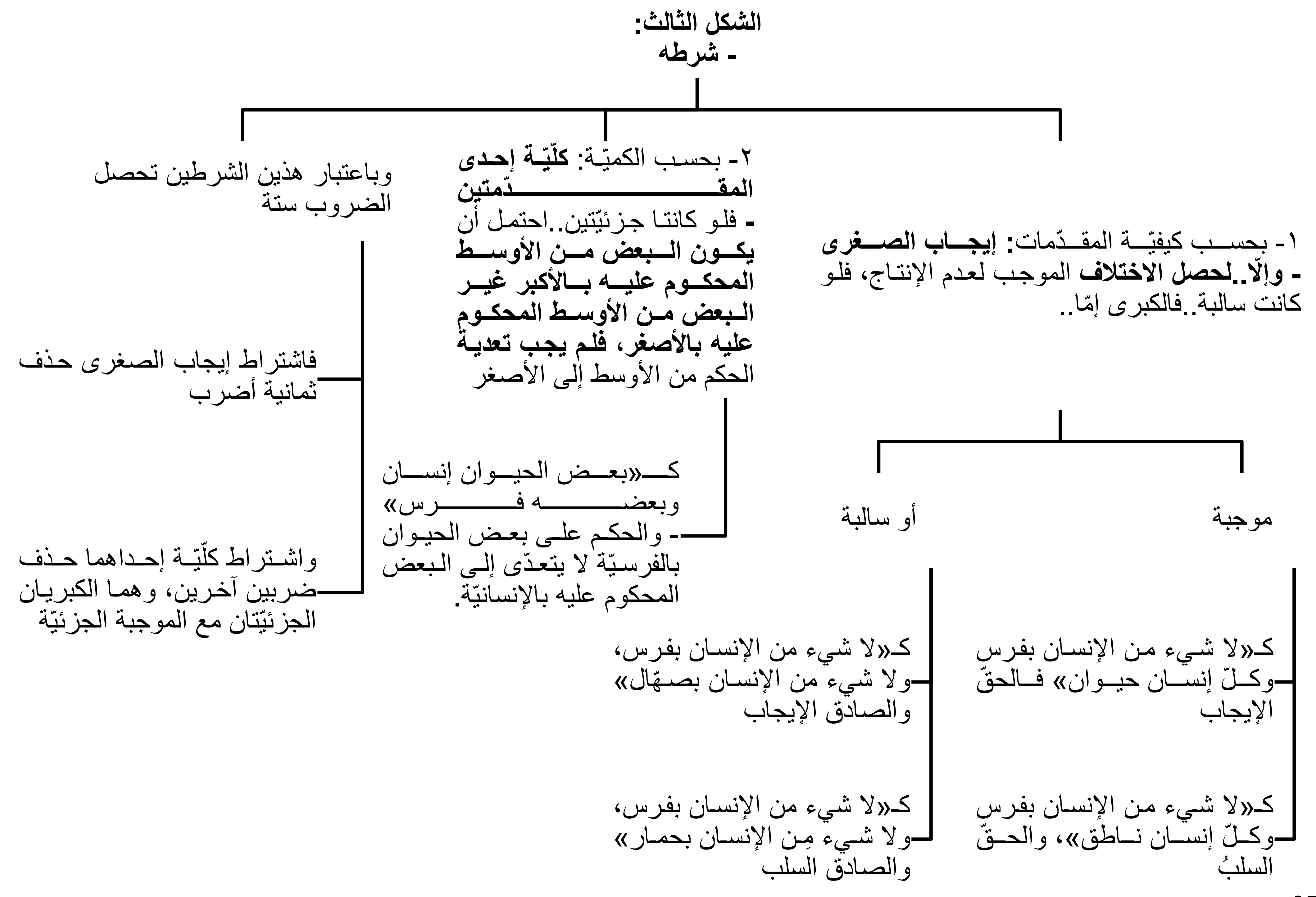
وبالعكس

ولا يمكن بعكس الكبرى
- لأنّها لإيجابها لا تنعكس إلّا جزئيّة، والجزئيّة لا تنتج في كبرى الشكل الأوّل

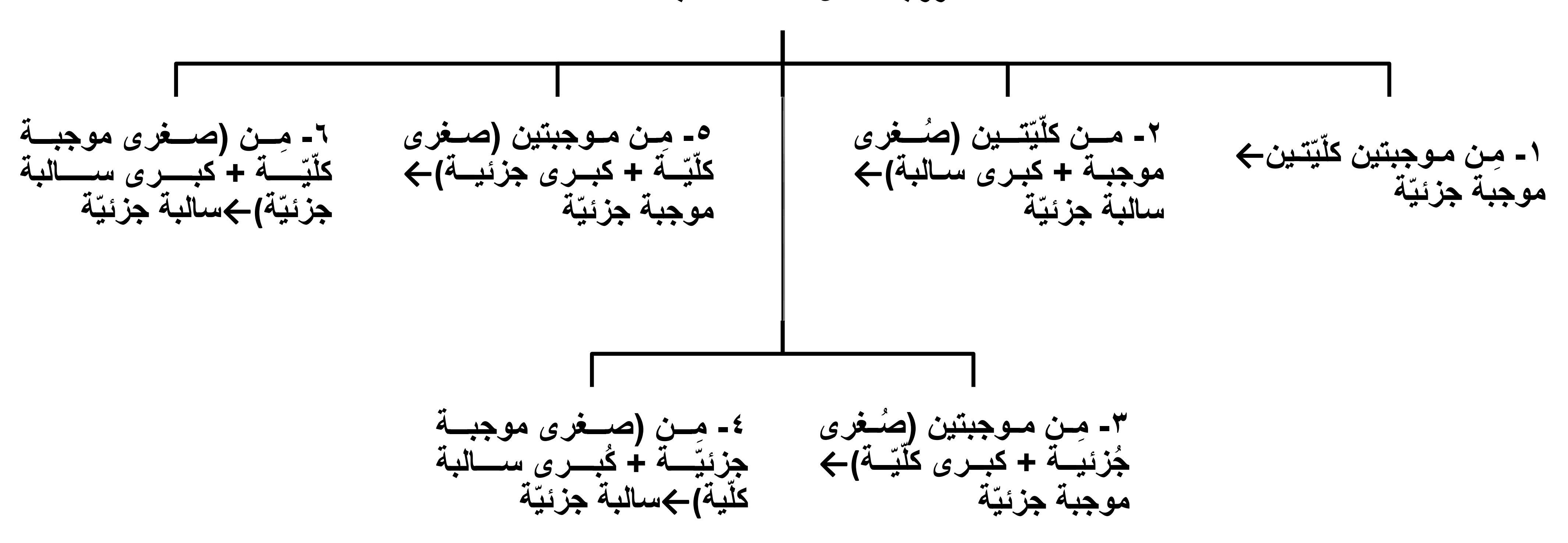
بل **بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثمّ عكس النتيجة**

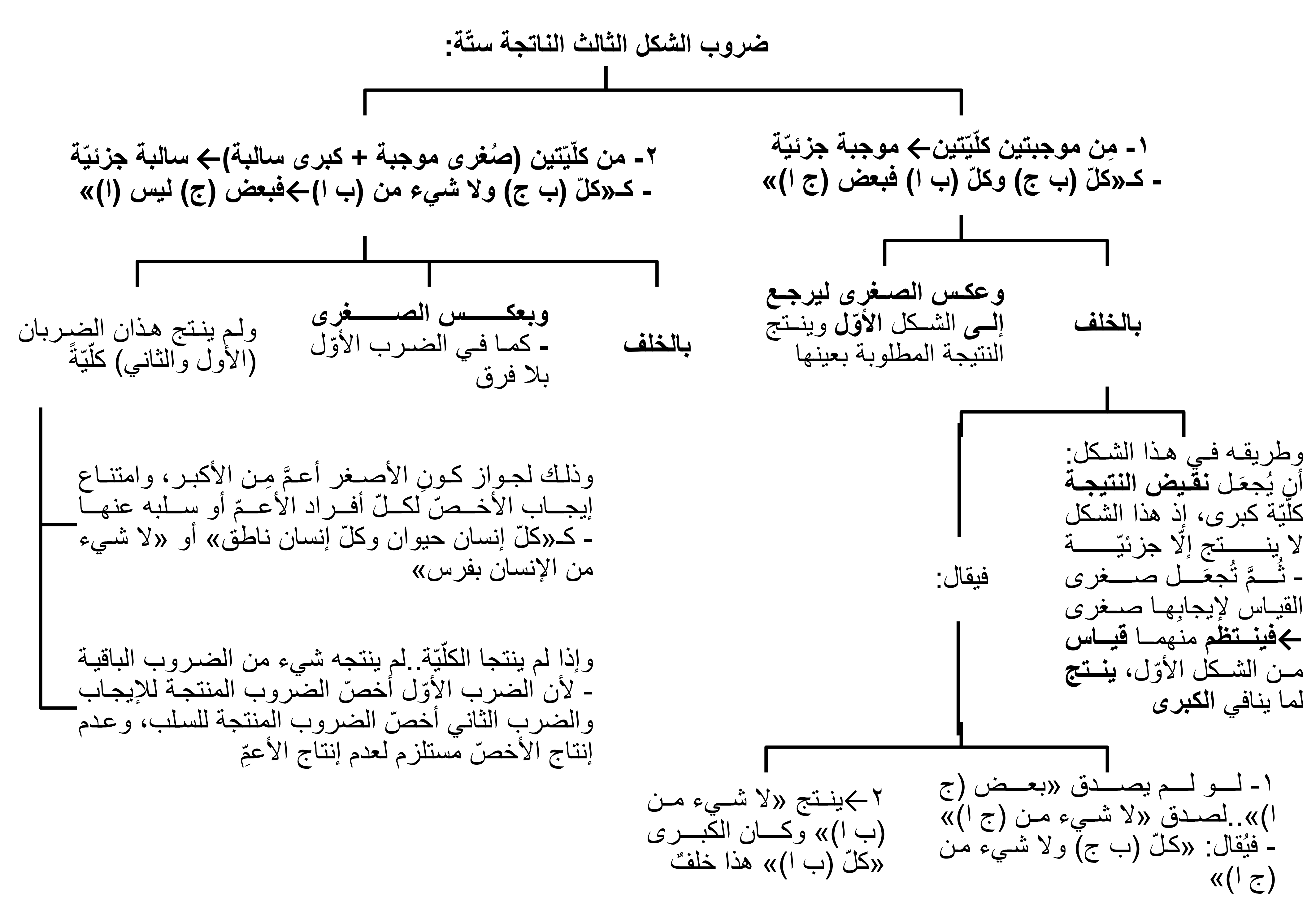
فإذا عكسنا «لا شيء من (ج ب)» إلى «لا شيء من (ب ج)» وجعلناها كبرى، وجعلنا كبرى القياس صغرى
←فـ«كلّ (ا ب) ولا شيء من (ب ج)»←ينتج من ثاني الشكل الأوّل «لا شيء من (ا ج)»
←وهو ينعكس إلى «لا شيء من (ج ا)»؛ وهو المطلوبُ


تابع ضروب الشكل الثاني:
٣- مِن (موجبة جزئيّة صغرى + سالبة كلّية كبرى)← سالبة جزئيّة
كـ«بعض (ج ب) ولا شيء من (ا ب)←فليس بعض (ج ا)»
بالخلف
وبعكس الكبرى ليرجع إلى الأوّل
وبالافتراض:
وبيانُهُ:
فالافتراض يكون أبدا من قياسين:
١- أحدهما من ذلك الشكل، ولكن من ضرب أجلى
٢- والآخر من الشكل الأوّل
١- فنفرض ذات موضوع الصغرى الجزئيّة (د) ←فكلّ (د ج) وكلّ (ج ب)
٢← ثمّ يضم المقدّمة الأولى إلى الكبرى، ويقال: «كلّ (د ب) ولا شيء من (ا ب)←فلا شيء من (د ا)»
٣← ثمّ يعكس المقدّمة الثانية إلى «بعض (ج د) وتضم مع نتيجة القياس الأوّل، هكذا: «بعض (ج د) ولا شيء من (د ا)←فبعض (ج) ليس (ا)»، وهو المطلوب
٤- مِن (سالبة جزئيّة صغرى + موجبة كلّية كبرى)← سالبة جزئيّة
كـ«بعض (ج) ليس (ب) وكلّ (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»
بيانُهُ إمّا..
بالخلف - كما مرّ
أو الافتراض إن كانت السالبة الجزئيّة مركّبة ليتحقّق وجود الموضوع.
ولا يمكن بيانه بالعكس
لا بعكس الكبرى - لأنّها تنعكس جزئيّة، والجزئيّة لا تصلح لكبرويّة الشكل الأوّل
ولا بعكس الصغرى - لأنّها لا تقبل العكس، وبتقدير قبولها لا تقع في كبرى الشكل الأوّل


الشكل الثالث:
- شرطه
١- بحسب كيفيّة المقدّمات: **إيجاب الصغرى**
- وإلّا..لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، فلو كانت سالبة..فالكبرى إمّا..
موجبة
كـ«لا شيء من الإنسان بفرس وكلّ إنسان حيوان» فالحقّ الإيجاب
كـ«لا شيء من الإنسان بفرس وكلّ إنسان ناطق»، والحقّ السلبُ
أو سالبة
كـ«لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الإنسان بصهّال» والصادق الإيجاب
كـ«لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء مِن الإنسان بحمار» والصادق السلب
٢- بحسب الكميّة: **كلّيّة إحدى المقدّمتين**
- فلو كانتا جزئيّتين..احتمل أن **يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر، فلم يجب تعدية** الحكم من الأوسط إلى الأصغر
كـ«بعض الحيوان إنسان وبعضه فرس» - والحكم على بعض الحيوان بالفرسيّة لا يتعدّى إلى البعض المحكوم عليه بالإنسانيّة.
وباعتبار هذين الشرطين تحصل الضروب ستة
فاشتراط إيجاب الصغرى حذف ثمانية أضرب
واشتراط كلّيّة إحداهما حذف ضربين آخرين، وهما الكبريان الجزئيّتان مع الموجبة الجزئيّة

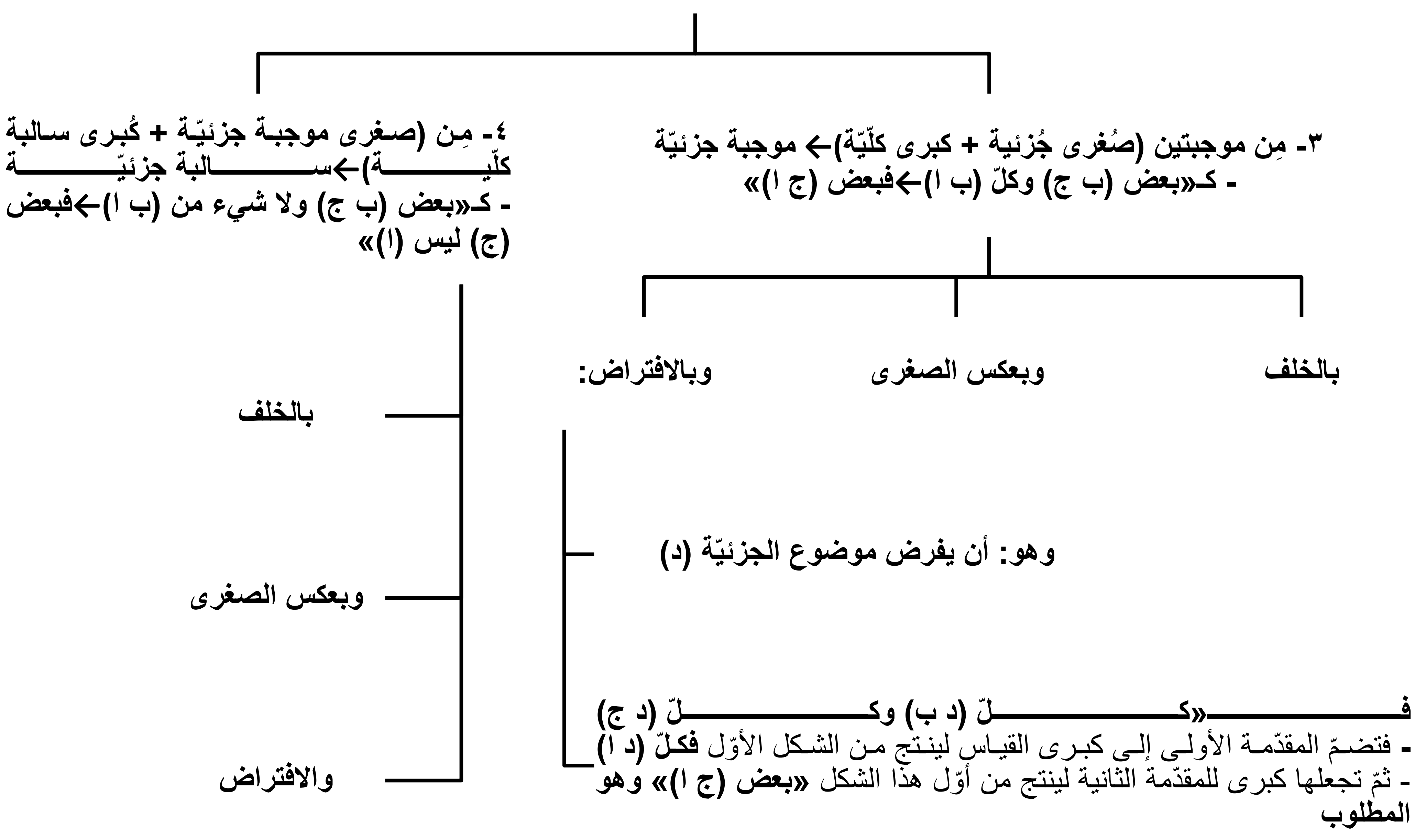
خريطة إجمالية

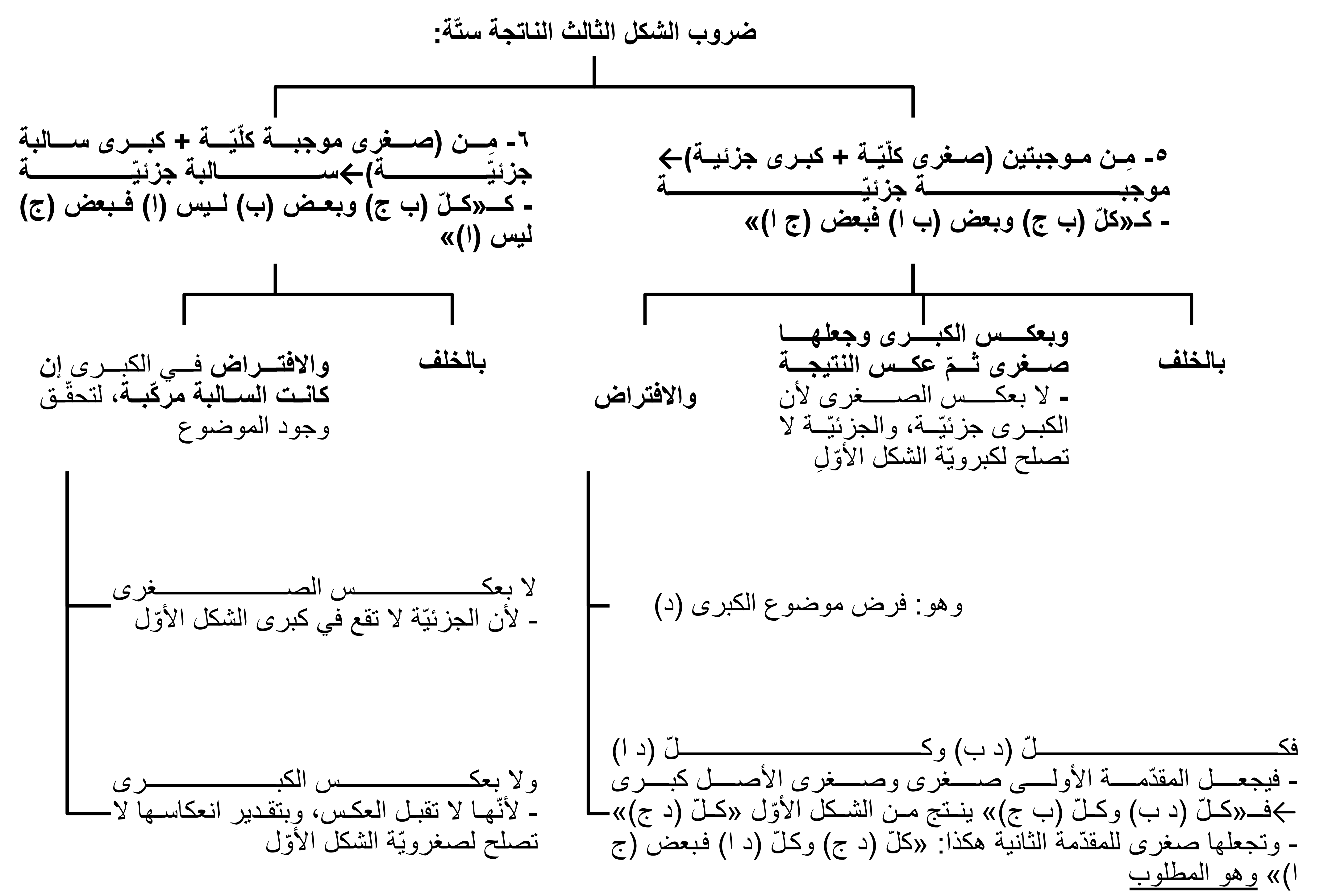


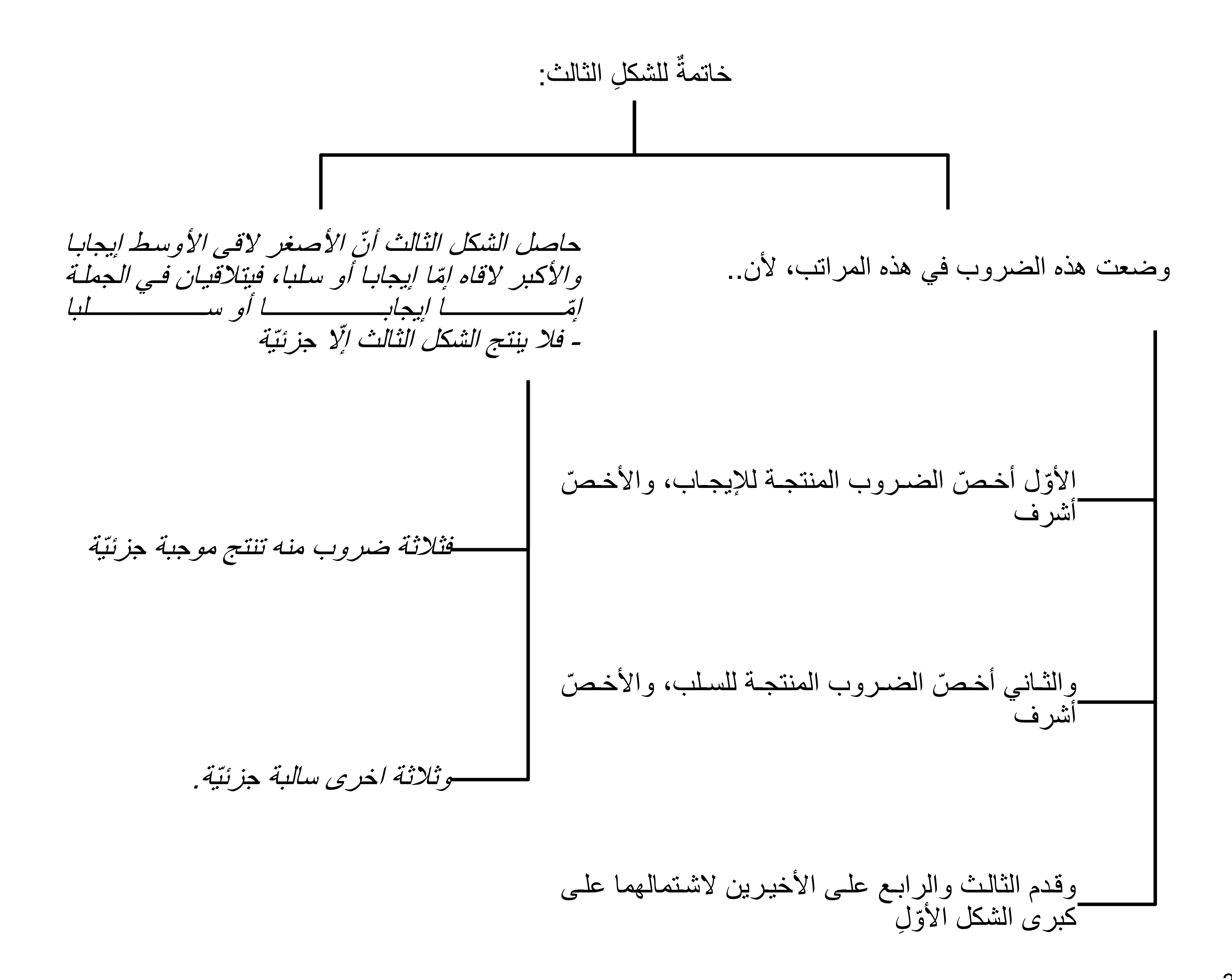


ضروب الشكل الثالث الناتجة ستّة:
١- مِن موجبتين كلّيّتين← موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وكلّ (ب ا) فبعض (ج ا)»
٢- من كلّيّتين (صُغرى موجبة + كبرى سالبة)← سالبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) ولا شيء من (ب ا)←فبعض (ج) ليس (ا)»
بالخلف
وعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأوّل وينتج النتيجة المطلوبة بعينها
بالخلف
وبعكس الصغرى - كما في الضرب الأوّل بلا فرق
ولم ينتج هذان الضربان (الأول والثاني) كلّيّةً
وطريقه في هذا الشكل: أن يُجعَل نقيض النتيجة كلّيّة كبرى، إذ هذا الشكل لا ينتج إلّا جزئيّة - ثُمَّ تُجعَل صغرى القياس لإيجابِها صغرى ←فينتظم منهما قياس من الشكل الأوّل، ينتج لما ينافي الكبرى
فيقال:
١- لو لم يصدق «بعض (ج ا)»..لصدق «لا شيء من (ج ا)» - فيُقال: «كلّ (ب ج) ولا شيء من (ج ا)»
٢←ينتج «لا شيء من (ب ا)» وكان الكبرى «كلّ (ب ا)» هذا خلفٌ
وذلك لجواز كونِ الأصغر أعمَّ مِن الأكبر، وامتناع إيجاب الأخصّ لكلّ أفراد الأعمّ أو سلبه عنها - كـ«كلّ إنسان حيوان وكلّ إنسان ناطق» أو «لا شيء من الإنسان بفرس»
وإذا لم ينتجا الكلّيّة..لم ينتجه شيء من الضروب الباقية - لأن الضرب الأوّل أخصّ الضروب المنتجة للإيجاب والضرب الثاني أخصّ الضروب المنتجة للسلب، وعدم إنتاج الأخصّ مستلزم لعدم إنتاج الأعمِّ

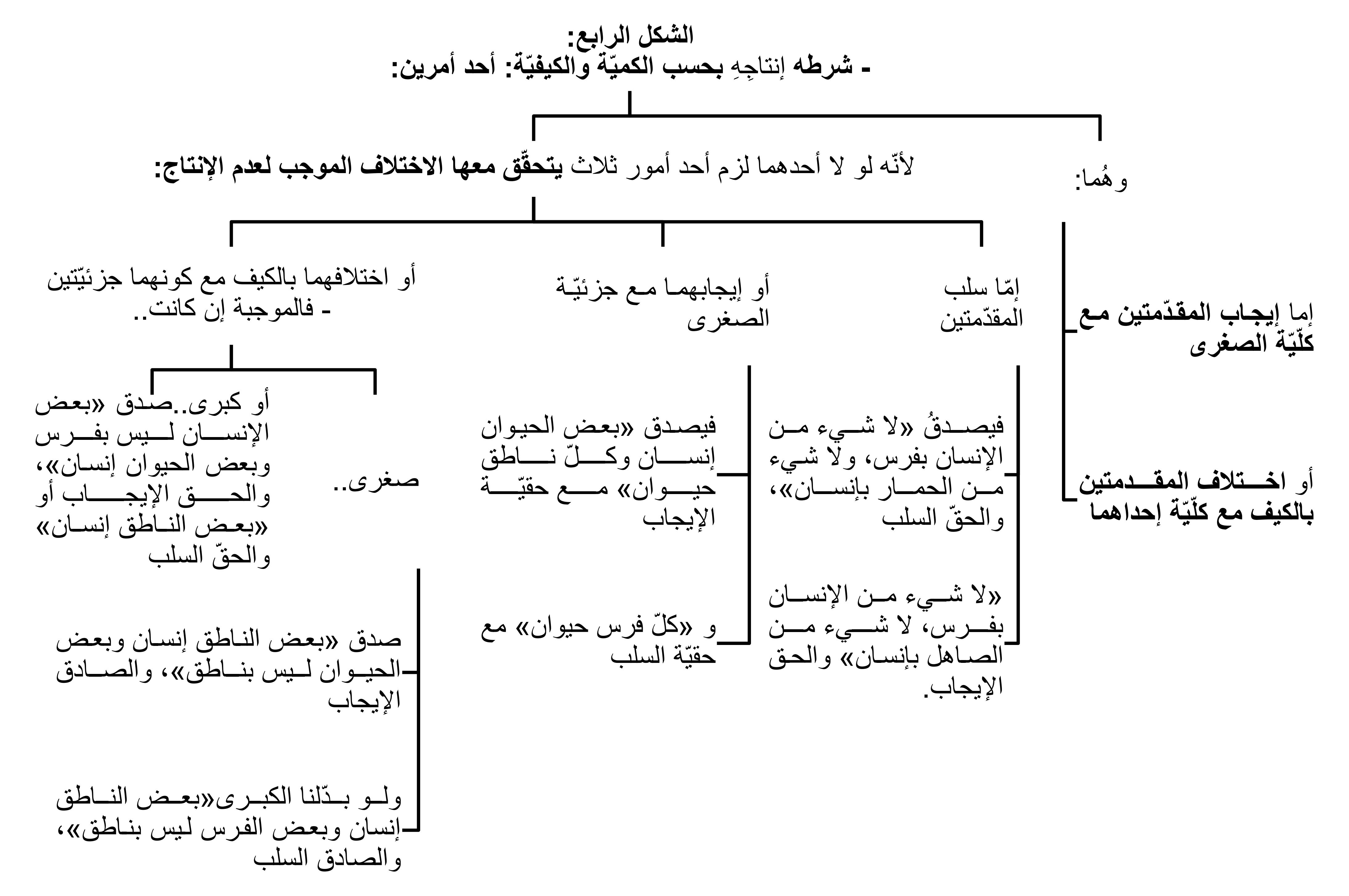
ضروب الشكل الثالث الناتجة ستّة:




ضروب الشكل الثالث الناتجة ستّة:
٥- مِن موجبتين (صغرى كلّيّة + كبرى جزئية)← موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا)»
٦- من (صغرى موجبة كلّيّة + كبرى سالبة جزئيّة)← سالبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا)»
بالخلف
وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثمّ عكس النتيجة
- لا بعكس الصغرى لأن الكبرى جزئيّة، والجزئيّة لا تصلح لكبرويّة الشكل الأوّلِ
والافتراض
وهو: فرض موضوع الكبرى (د)
فكلّ (د ب) وكلّ (د ا)
- فيجعل المقدّمة الأولى صغرى وصغرى الأصل كبرى ←فـ«كلّ (د ب) وكلّ (ب ج)» ينتج من الشكل الأوّل «كلّ (د ج)»
- وتجعلها صغرى للمقدّمة الثانية هكذا: «كلّ (د ج) وكلّ (د ا) فبعض (ج ا)» وهو المطلوب
بالخلف
والافتراض في الكبرى إن كانت السالبة مركّبة، لتحقّق وجود الموضوع
لا بعكس الصغرى
- لأن الجزئيّة لا تقع في كبرى الشكل الأوّل
ولا بعكس الكبرى
- لأنّها لا تقبل العكس، وبتقدير انعكاسها لا تصلح لصغرويّة الشكل الأوّل



خاتمةٌ للشكلِ الثالث:
وضعت هذه الضروب في هذه المراتب، لأن..
الأوّل أخصّ الضروب المنتجة للإيجاب، والأخصّ أشرف
والثاني أخصّ الضروب المنتجة للسلب، والأخصّ أشرف
وقدم الثالث والرابع على الأخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الأوّلِ
حاصل الشكل الثالث أنّ الأصغر لاقى الأوسط إيجابا والأكبر لاقاه إمّا إيجابا أو سلبا، فيتلاقيان في الجملة إمّا إيجابا أو سلبا - فلا ينتج الشكل الثالث إلّا جزئيّة
فثلاثة ضروب منه تنتج موجبة جزئيّة
وثلاثة اخرى سالبة جزئيّة.


الشكل الرابع:
- شرطه إنتاجِهِ **بحسب الكميّة والكيفيّة: أحد أمرين:**
وهُما:
إما إيجاب المقدّمتين مع كلّيّة الصغرى
أو **اختلاف المقدمتين بالكيف مع كلّيّة إحداهما**
لأنّه لو لا أحدهما لزم أحد أمور ثلاث **يتحقّق معها الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج:**
إمّا سلب المقدّمتين
فيصدقُ «لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الحمار بإنسان»، والحقّ السلب
«لا شيء من الإنسان بفرس، لا شيء من الصاهل بإنسان» والحق الإيجاب.
أو إيجابهما مع جزئيّة الصغرى
فيصدق «بعض الحيوان إنسان وكلّ ناطق حيوان» مع حقيّة الإيجاب
و «كلّ فرس حيوان» مع حقيّة السلب
أو اختلافهما بالكيف مع كونهما جزئيّتين - فالموجبة إن كانت..
صغرى..
صدق «بعض الناطق إنسان وبعض الحيوان ليس بناطق»، والصادق الإيجاب
ولو بدّلنا الكبرى«بعض الناطق إنسان وبعض الفرس ليس بناطق»، والصادق السلب
أو كبرى..صدق «بعض الإنسان ليس بفرس وبعض الحيوان إنسان»، والحق الإيجاب أو «بعض الناطق إنسان» والحقّ السلب

ضروب الشكل الرابع الناتجة بحسب الاشتراط **ثمانية:**

١- مِن موجبتين كلّيّتين← موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وكلّ (ا ب)←فبعض (ج ا)»

٨- مِن (سالبة كلّيّة صغرى + موجبة جزئيّة كبرى)←سالبة جزئيّة
- كـ«لا شيء من (ب ج) وبعض (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٢- مِن موجبتين (صغرى كلية + كبرى جزئيّة)←موجبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ا ب)←فبعض (ج ا)»

٧- مِن (موجبة كلّية صغرى + سالبة جزئيّة كبرى)←سالبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٣- مِن كلّيّتين (صغرى سالبة + كبرى موجبة)←سالبة كلّيّة
- كـ«لا شيء من (ب ج) وكلّ (ا ب) فلا شيء من (ج ا)»

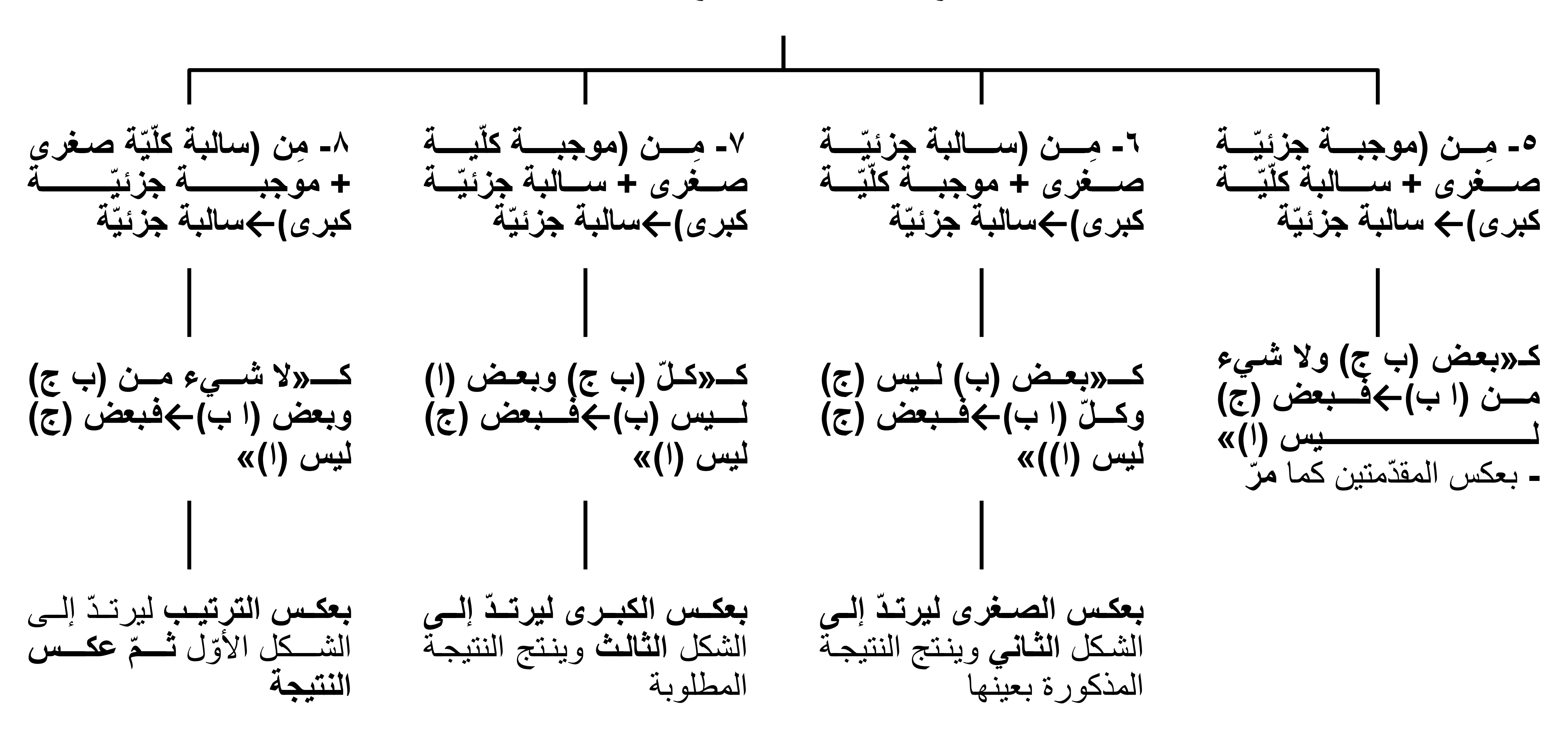
٦- مِن (سالبة جزئيّة صغرى + موجبة كلّيّة كبرى)←سالبة جزئيّة
- كـ«بعض (ب) ليس (ج) وكلّ (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا))»

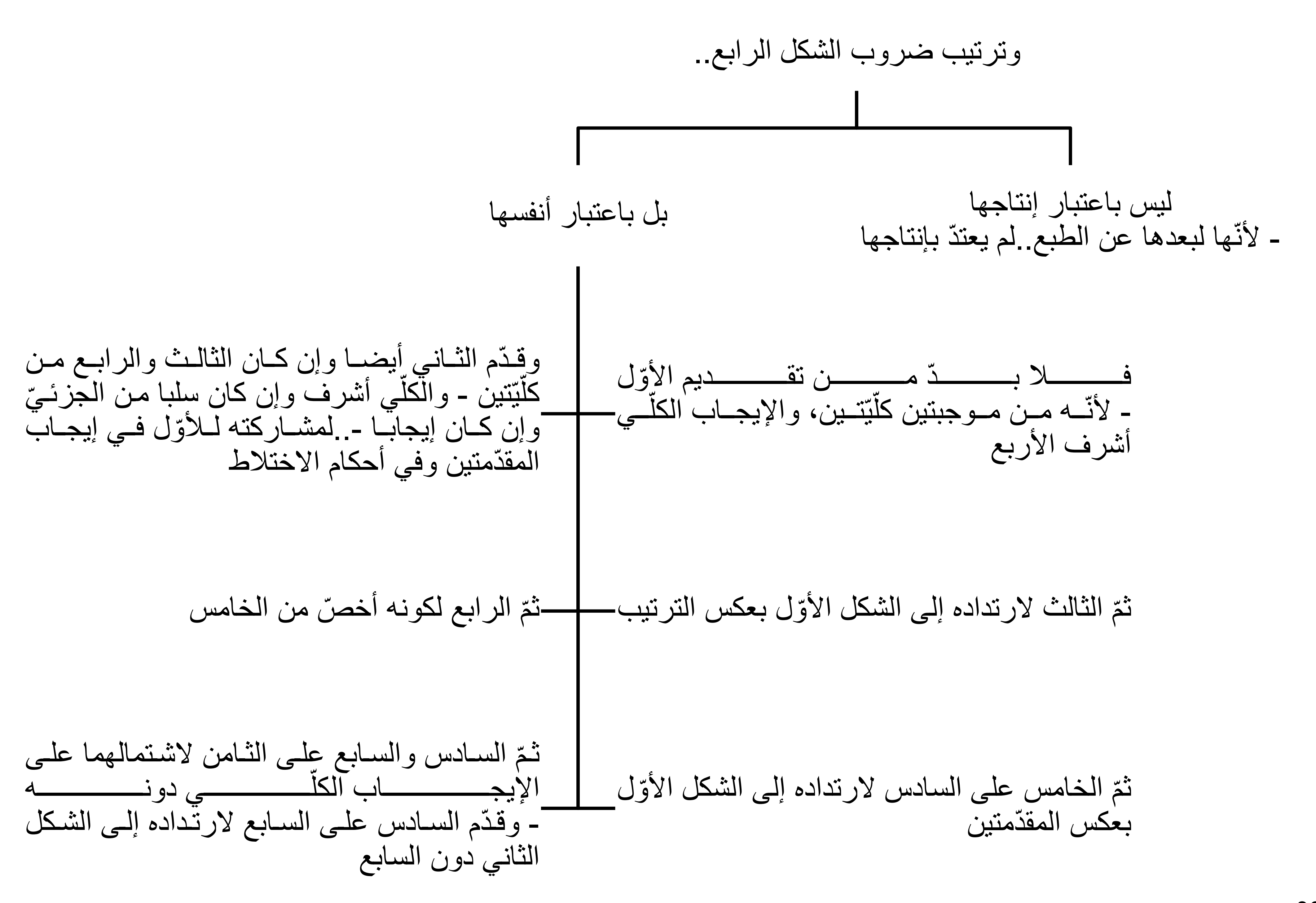
٤- مِن كلّيّتين (صغرى موجبة + كبرى سالبة)←سالبة جزئيّة
- كـ«كلّ (ب ج) ولا شيء من (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»

٥- مِن (موجبة جزئيّة صغرى + سالبة كلّيّة كبرى)← سالبة جزئيّة
- كـ«بعض (ب ج) ولا شيء من (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»


ضروب الشكل الرابع الناتجة:
٢- مِن موجبتين (صغرى كلية + كبرى جزئيّة)←موجبة جزئيّة
كـ«كلّ (ب ج) وبعض (ا ب)←فبعض (ج ا)»
- بعكس الترتيب كما مرّ.
٣- مِن كلّيّتين (صغرى سالبة + كبرى موجبة)←سالبة كلّيّة
كـ«لا شيء من (ب ج) وكلّ (ا ب) فلا شيء من (ج ا)»
- بعكس الترتيب كما مرّ
١- مِن موجبتين كلّيّتين← موجبة جزئيّة
كـ«كلّ (ب ج) وكلّ (ا ب)←فبعض (ج ا)»
ولا ينتج كلّيا لجواز أن يكون الأصغر أعمّ من الأكبر، وامتناع حمل الأخصّ على كلّ أفراد الأعمّ
- كـ«كلّ إنسان حيوان وكلّ ناطق إنسان» مع أنّ الحقّ «بعض الحيوان ناطق»
بعكس الترتيب ثمّ عكس النتيجة
- فإذا عكسنا الترتيب..ارتدّ إلى الشكل الأوّل هكذا: «كلّ (ا ب) وكلّ (ب ج)»←ينتج «كلّ (ا ج)»
- وهو ينعكس إلى «بعض (ج ا)» وهو المطلوب
٤- مِن كلّيّتين (صغرى موجبة + كبرى سالبة)←سالبة جزئيّة
كـ«كلّ (ب ج) ولا شيء من (ا ب)←فبعض (ج) ليس (ا)»
ولا ينتج كلّيّا لاحتمال عموم الأصغر
- كـ«كلّ إنسان حيوان ولا شيء من الفرس بإنسان» مع أنّ الصادق «ليس بعض الحيوان فرسا»
بعكس المقدّمتين ليرجع إلى الشكل الأوّل
- فـ«بعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا)←فبعض (ج) ليس (ا)» وهو المطلوب.

تابع ضروب الشكل الرابع الناتجة:





وترتيب ضروب الشكل الرابع..
ليس باعتبار إنتاجها
- لأنّها لبعدها عن الطبع..لم يعتدّ بإنتاجها
بل باعتبار أنفسها
فلا بدّ من تقديم الأوّل
- لأنّه من موجبتين كلّيّتين، والإيجاب الكلّي أشرف الأربع
وقدّم الثاني أيضا وإن كان الثالث والرابع من كلّيّتين - والكلّي أشرف وإن كان سلبا من الجزئيّ وإن كان إيجابا -..لمشاركته للأوّل في إيجاب المقدّمتين وفي أحكام الاختلاط
ثمّ الثالث لارتداده إلى الشكل الأوّل بعكس الترتيب
ثمّ الرابع لكونه أخصّ من الخامس
ثمّ الخامس على السادس لارتداده إلى الشكل الأوّل بعكس المقدّمتين
ثمّ السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الإيجاب الكلّي دونه
- وقدّم السادس على السابع لارتداده إلى الشكل الثاني دون السابع

بيان وجوه انتاج الضروب الناتجة من الشكل الرابع

- يمكن بيان..

الخمسة الأول بالخلف

وهو: ضم نقيض النتيجة إلى إحدى المقدّمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض الاخرى

بيانُهُ:

في الضربين المنتجين للإيجاب: يجعل نقيض النتيجة لكونه كلّيّا..كُبرَى، وصغرى القياس لإيجابها..صغرى - فينتظمان على هيأة الشكل الأوّل - كما في الخلف المستعمل في الشكل الثالث - وتحصل نتيجة تنعكس إلى ما ينافي الكبرى

فلو لم يصدق «بعض (ج ا)»..لصدق «لا شيء من (ج ا)»

- فنجعلها كبرى لصغرى القياس، هو «كلّ (ب ج) لينتج «لا شيء من (ب ا)

- وتنعكس إلى «لا شيء من (ا ب)» وهو يضادّ كبرى الضرب الأوّل ويناقض كبرى الضرب الثاني

وفي الضروب المنتجة للسلب..فيجعل نقيض النتيجة لإيجابه صغرى، وكبرى القياس لكلّيتها كبرى - كما في الضرب الأوّل من الشكل الثاني- لينتجا من الشكل الأوّل نتيجة تنعكس إلى ما ينافي الصغرى

فلو لم يصدق «لا شيء من (ج ا)..لصدق «بعض (ج ا)»

- فنجعلها صغرى لكبرى القياس، وهو «كلّ (ا ب)» لينتج «بعض (ج ب)

- فـ«بعض (ب ج)» وقد كان صغرى القياس «لا شيء من (ب ج)» هذا خلف

والثاني والخامس بالافتراض

بيانُه في الثاني: أن يفرض البعض الذي هو (ا ب) (د)

- فـ«كلّ (د ا) وكلّ (د ب)» فنضم «كلّ (د ب)» -كبرى- إلى صغرى القياس ونقول: «كلّ (ب ج) وكلّ (د ب)»

←ينتج من أوّل هذا الشكل: «بعض (ج د)»

- فنجعلها صغرى لـ«كلّ (د ا)» لينتج من الشكل الأوّل «بعض (ج ا)» وهو المطلوب

بيانه في الخامس: أن يفرض البعض الذي هو (ب ج) (د)

- فـ«كلّ (د ب) وكلّ (د ج)»

- ثمّ نقول: «كلّ (د ب) ولا شيء من (ا ب)»

←فينتج من الشكل الثاني: «لا شيء من (د ا)»، نجعلها كبرى لـ«كلّ (د ج)»

←فينتج من الثالث «بعض (ج) ليس (ا)»، وهو المطلوب

الاختلاف في الضروب الناتجة من الشكل الرابع

المتقدّمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الأول - وذكروا لعدم إنتاج الثلاثة الأخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين

في الضرب السادس

لصدق «ليس بعض الحيوان بإنسان وكلّ فرس حيوان» والحقّ السلب

أو «ليس بعض الحيوان بإنسان وكلّ ناطق حيوان» والحقّ الإيجاب.

في الضرب السابع:

لصدق «كلّ إنسان ناطق وبعض الفرس ليس بإنسان» والحقّ السلب

أو «كلّ إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بإنسان» والحقّ الإيجاب

في الضراب الثامن - كـ«لا شيء من الإنسان بفرس وبعض الناطق إنسان» - أو «لا شيء من الإنسان بفرس وبعض الحيوان إنسان»

المُصنف: بيان الاختلاف في هذه الضروب إنّما يتمّ إذا كان القياس مركّبا من المقدّمات البسيطة، **وليس كذلك**

فنحن نشترط كون السالبة فيها من إحدى الخاصّتين فيسقط ما ذكروه من الاختلاف، فلا تنتهض تلك النقوض

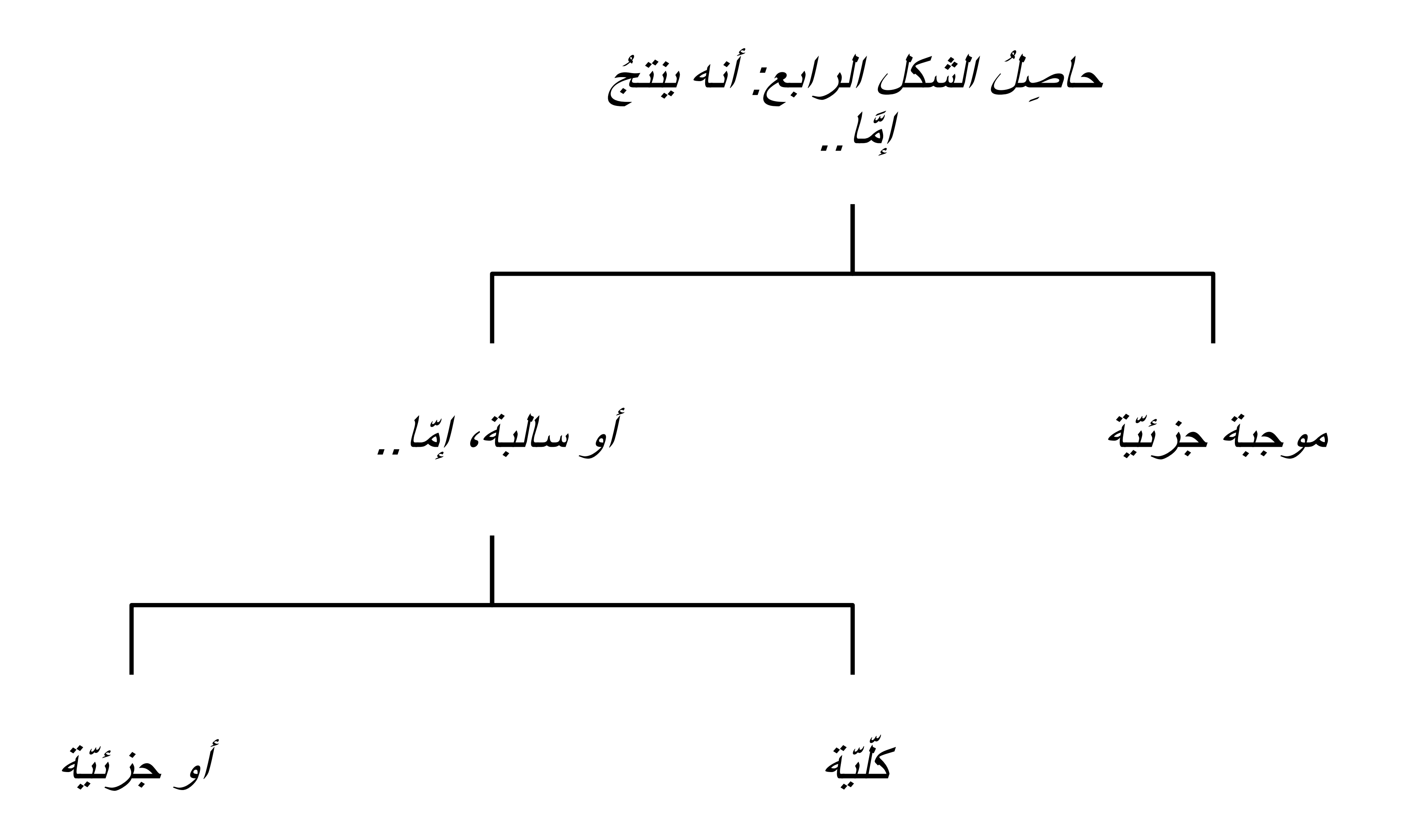
وإنتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئيّة الخاصّة كنفسها، ولم يظهر للمتقدّمين انعكاسها

فالسادس والسابع إنّما يرتدّان إلى الثاني والثالث بعكسها

شرح المطالع: «السالبة الجزئيّة إنما لا تنتج مع الموجبة الكليّة في هذا الشكل حيث لم تنعكس، أمّا إذا انعكست - كما في الخاصّتين - أنتجت معها، سواء كانت صغرى أو كبرى
١ - فإذا كانت صغرى.. ارتدّ القياس بعكسها إلى رابع الشكل الثاني
٢ - وإن كانت كبرى.. ارتدّ بعكسها إلى سادس الشكل الثالث
- وينتجان المطلوب بعينه»

والثامن إنّما ينتج لو كان بحيث إذا بدّل مقدّمتاه يحصل من الشكل الأوّل سالبة خاصّة تنعكس إلى النتيجة المطلوبة

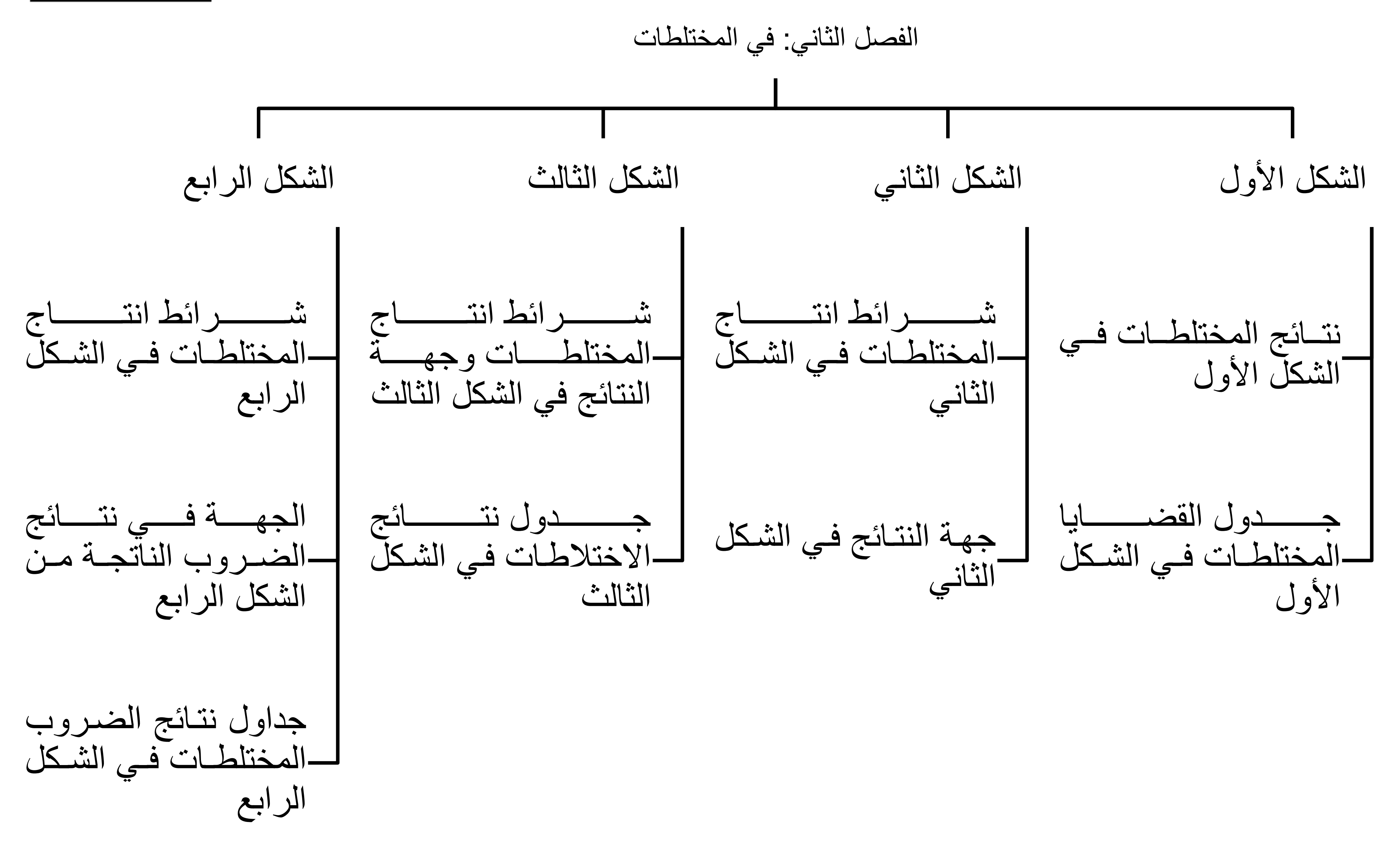
شرح المطالع: «الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئيّة إنما لم ينتج إذا لم يكن إحدى الخاصّتين، وأما إذا كانت أنتجت، لأنا إذا بدلناهما ارتد إلى الشكل الأول وأنتج سالبة جزئية خاصّة، وهي تنعكس إلى المطلوب»


حاصِلُ الشكل الرابع: أنه ينتجُ
إمَّا..
موجبة جزئيّة
أو سالبة، إمّا..
كلّيّة
أو جزئيّة

الفصل الثّاني:
المختلطات

المختلطات هي: الأقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض
- وعند اعتبار الجهات في المقدّمات يعتبر لإنتاج الأشكال شرائط ستأتي

خريطة إجمالية



الشكل الأوّل:
- شرطه بحسب الجهة: فِعليّة الصغرى

فلو كانت ممكنة..لم يجب تعدّي الحكم من الأوسط إلى الأصغر

لأنّ الكبرى تدلّ أنّ كلّ ما هو أوسط بالفعل محكوم عليه بالأكبر، والأصغر ليس ممّا هو أوسط بالفعل -بل بالإمكان-..فجاز أن يبقى بالقوّة ولا يخرج منها إلى الفعل، فلم يتعدّ الحكم من الأوسط إليه.

مثلا:

يصدق في الفرض المذكور: «كلّ حمار مركوب زيد بالإمكان العامّ، وكلّ مركوب زيد فرس بالضرورة»

ولا يصدق «كلّ حمار فرس بالإمكان العامّ»، - لأنّ معنى الكبرى أنّ كلّ ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة، والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل أصلا، فالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدّى إليه.

تنبيهٌ: اشتراط ذلك مبنيّ على أنّ المعتبر في الوصف العنواني أن يكون بالفعل بحسب الخارج - وأمّا إذا اكتفي بمجرّد الإمكان كما هو مذهب الفارابي..فالممكنة تنتج في صغرى الشكل الأوّل، وكذا في صغرى الشكل الثالث، والنقض المذكور هنا وهناك مندفع، إذ لا تصدق حينئذ المقدّمة القائلة «كلّ مركوب زيد فرس»



تمهيدٌ:

الموجّهات المعتبرة ثلاث عشرة - فإذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى..حصل ١٦٩ اختلاطا، وهي الحاصلة من ضرب ١٣ في نفسها

لكنَّ اشتراط فعليّة الصغرى أسقط من تلك الجملة ٢٦ اختلاطا، وهي حاصلة من ضرب الممكنتين في ١٣، فبقيت الاختلاطات المنتجة ١٤٣

التفصيل:

إن كانت الكبرى غير الوصفيّات الأربع - المشروطتين والعرفيّتين- فالنتيجةُ كالكبرى.. - بأن تكون إحدى التسع الباقية

للاندراج البيّن - فالكبرى حينئذ دلّت على أنّ كلّ ما ثبت له الأوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالأكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى، لكن الأصغر ممّا ثبت له الأوسط بالفعل، فيكون محكوما عليه بالأكبر بتلك الجهة المعتبرة.

وإن كانت الكبرى إحدى الوصفيّات الأربع - المشروطتين والعرفيّتين - **فالنتيجة كالصغرى.. - وسيأتي بيانُها**

تابع النتيجة في الشكل الأوّل:

- وإن كانت الكبرى إحدى الوصفيّات الأربع - المشروطتين والعرفيّتين -..**فالنتيجة كالصغرى..**

فالكبرى تدلّ على أنّ دوام الأكبر بدوام الأوسط

- ولمّا كان الأوسط مستديما للأكبر..كان ثبوت الأكبر للأصغر بحسب ثبوت الأوسط له

فإن كان ثبوت الأوسط له دائما..كان ثبوت الأكبر له دائما أيضا

وإن كان في وقت..كان في وقت

وإن كان الأوسط مستديما للأكبر بالضرورة -كما في المشروطتين-..كان ضرورة ثبوت الأكبر للأصغر بحسب ضرورة ثبوت الأوسط له

- لأنّ الضروريّ للضروريّ ضروريّ.

ولكنْ تكونُ النتيجةُ كالصغرى..مع تفصيل:

إن كانت الكبرى إحدى العامّتين

فيُحذفُ مِن المحفوظِ..

قيد اللادوام واللاضرورة

- لأنّ الصغرى لمّا كانت موجبة..كان اللادوام واللاضرورة فيها سالبة، والسالبة لا مدخل لها في إنتاج هذا الشكل

والضرورة المخصوصة بالصغرى -أي غير مشتركة بينها وبين الكبرى-.

- لأنّ الكبرى إذا لم يكن فيها ضرورة..جاز انفكاك الأكبر عن كلّ ما ثبت له الأوسط، لكن الأصغر مما ثبت له الأوسط، فيجوز انفكاك الأكبر عن الأصغر، فلم يتعدّ ضرورة الصغرى إلى النتيجة

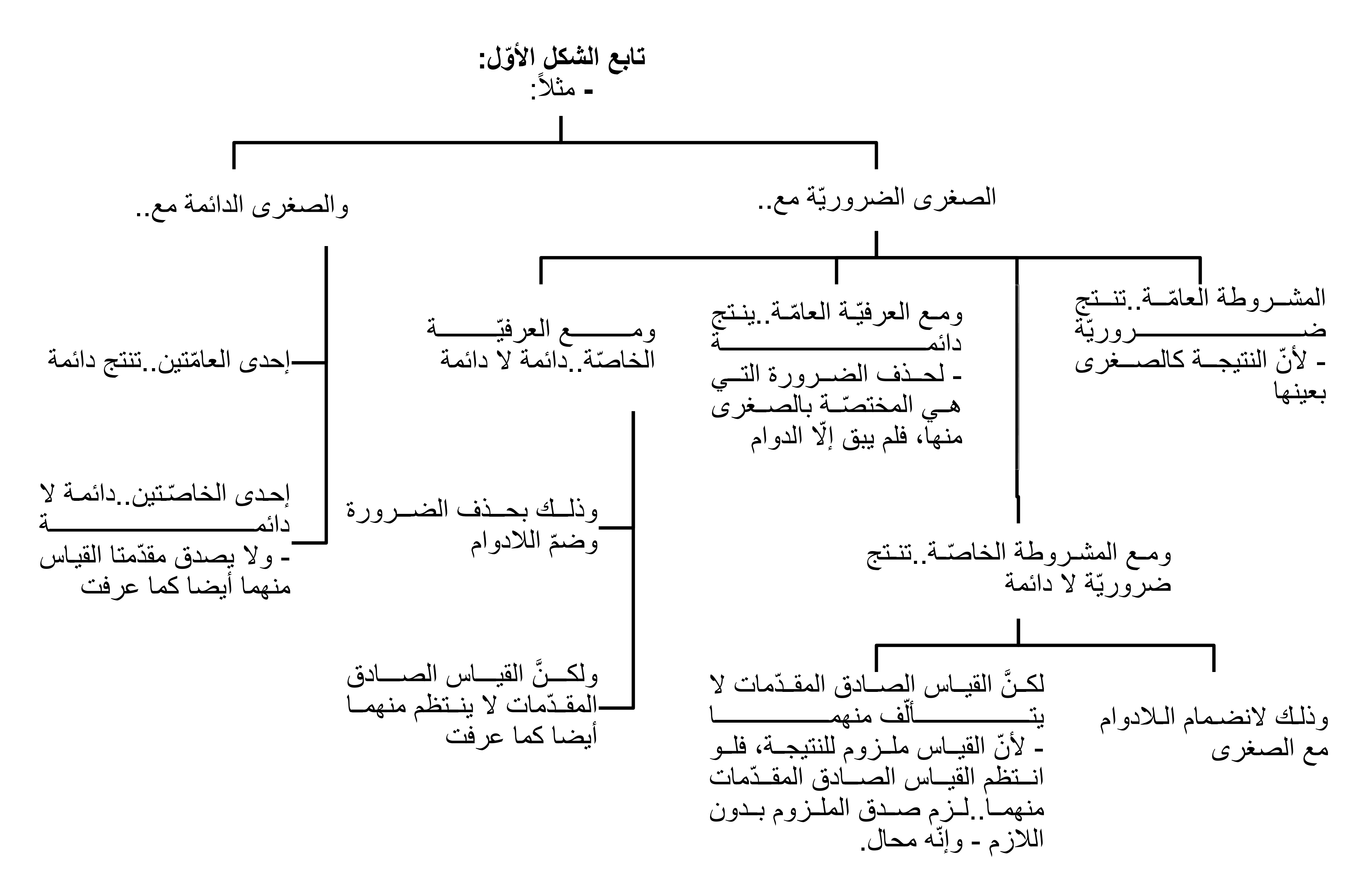
← فيكونُ المحفوظ بعينه النتيجة

إن كانت الكبرى إحدى الخاصّتين..ضَمَمْنَا إلى المحفوظِ قيدَ اللادوام إليها

وذلك للاندراج البيّن

- فالكبرى حينئذ تدلّ على أن الأكبر غير دائم لكلّ ما هو أوسط بالفعل، والأصغر ممّا هو أوسط بالفعل، فيكون الأكبر غير دائم له

فيكونُ المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة



تابع الشكل الأوّل:
- مثلاً:
الصغرى الضروريّة مع..
والصغرى الدائمة مع..
المشروطة العامّة..تنتج ضروريّة
- لأنّ النتيجة كالصغرى بعينها
ومع العرفيّة العامّة..ينتج دائمة
- لحذف الضرورة التي هي المختصّة بالصغرى منها، فلم يبق إلّا الدوام
ومع العرفيّة الخاصّة..دائمة لا دائمة
إحدى العامّتين..تنتج دائمة
ومع المشروطة الخاصّة..تنتج ضروريّة لا دائمة
وذلك بحذف الضرورة وضمّ اللادوام
إحدى الخاصّتين..دائمة لا دائمة
- ولا يصدق مقدّمتا القياس منهما أيضا كما عرفت
وذلك لانضمام اللادوام مع الصغرى
لكنَّ القياس الصادق المقدّمات لا يتألّف منهما
- لأنّ القياس ملزوم للنتيجة، فلو انتظم القياس الصادق المقدّمات منهما..لزم صدق الملزوم بدون اللازم - وإنّه محال.
ولكنَّ القياس الصادق المقدّمات لا ينتظم منهما أيضا كما عرفت

تابع الشكل الأوّل:

- مُناقشة:

اعتُرِضَ: المشروطة إن فسّرت..

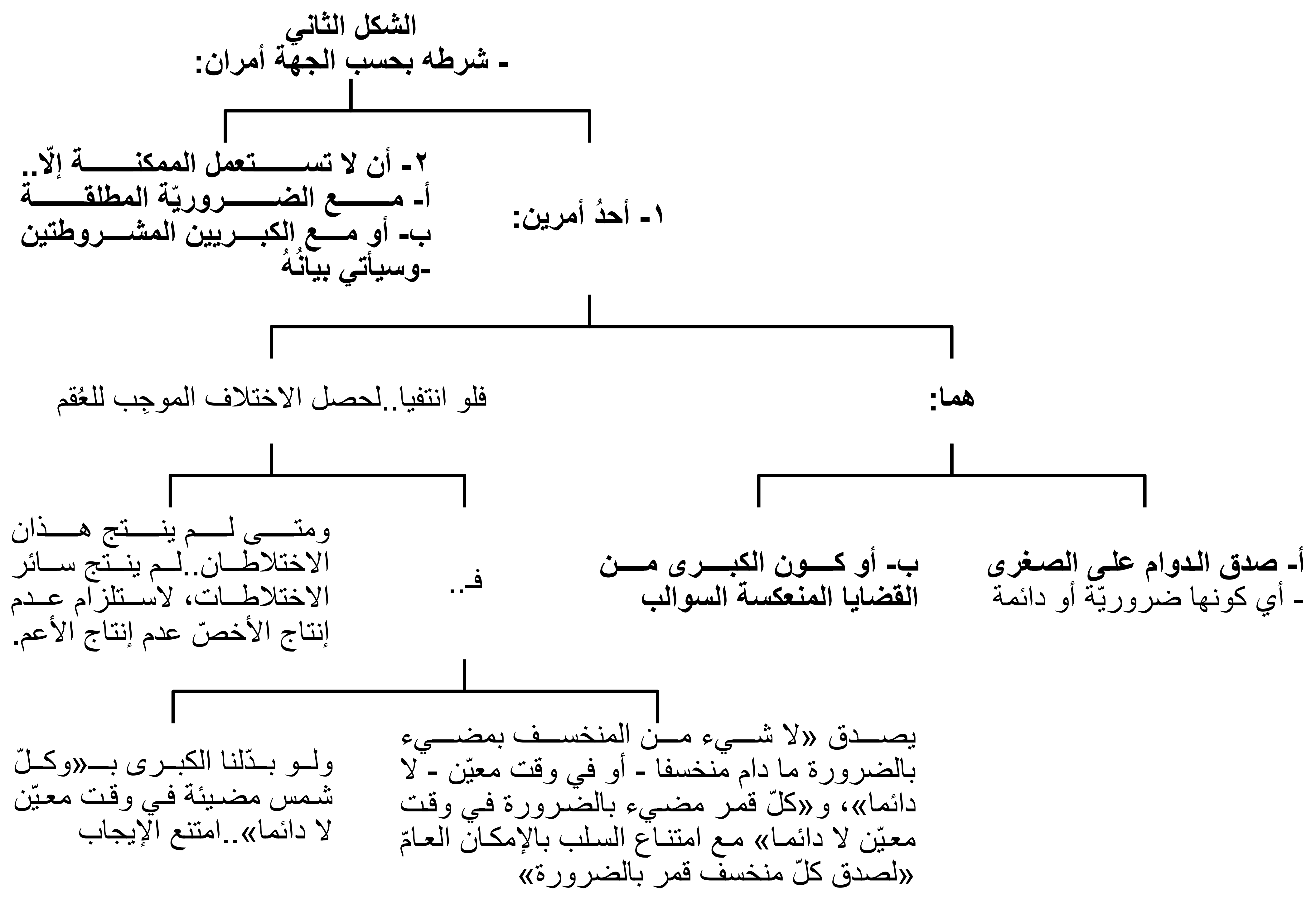
الجواب: وصف الأوسط إذا كان ضروريّا لذات الأصغر
- فكلّما تحقّق الأصغر..تحقّق ذات الأصغر ووصف الأوسط بالضرورة، وكلّما تحقّقا..ثبت ضرورة الأكبر
←فكلّما تحقّق الأصغر..ثبت ضرورة الأكبر؛ وهو المطلوب.

بالضرورة ما دام الوصف..أنتج الصغرى الدائمة منها ضروريّة كالضروريّة
- لأنّ الحكم في الكبرى بضرورة الأكبر لكلّ ما ثبت له الأوسط ما دام وصف الأوسط، وممّا يدوم له وصف الأوسط هو الأصغر، فيكون الأكبر ضروريّ الثبوت له

أو بالضرورة بشرط الوصف..لم تنتج الصغرى الضروريّة معها ضروريّة كالدائمة
- لدلالة الكبرى على أنّ ضرورة الأكبر بشرط وصف الأوسط، فاللازم ليس إلّا أنّ الأكبر ضروريّ للأصغر بشرط وصف الأوسط، لكن الأوسط واجب الحذف عن النتيجة، فجاز أن لا يبقى ضرورة الأكبر.

جدول القضايا المختلطات في الشكل الأوّل

الصغريات/الكبريات	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطةالخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية	ضرورية	دائمة	ضرورية لادائمة	دائمة لادائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لادائمة	دائمة لادائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية اللادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوجودية اللاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوقتية	وقتية مطلقة	مطلقة وقتية	وقتية مطلقة	مطلقة وقتية
المنتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة	لادائمة منتشرة مطلقة	لادائمة مطلقة منتشرة
			لادائمة	لادائمة


الشكل الثاني
- شرطه بحسب الجهة أمران:
١- أحدُ أمرين:
٢- أن لا تستعمل الممكنة إلّا..
أ- مع الضروريّة المطلقة
ب- أو مع الكبريين المشروطتين
-وسيأتي بيانُهُ-
هما:
فلو انتفيا..لحصل الاختلاف الموجِب للعُقم
أ- صدق الدوام على الصغرى
- أي كونها ضروريّة أو دائمة
ب- أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب
فـ..
ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان..لم ينتج سائر الاختلاطات، لاستلزام عدم إنتاج الأخصّ عدم إنتاج الأعم.
يصدق «لا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة ما دام منخسفا - أو في وقت معيّن - لا دائما»، و«كلّ قمر مضيء بالضرورة في وقت معيّن لا دائما» مع امتناع السلب بالإمكان العامّ «لصدق كلّ منخسف قمر بالضرورة»
ولو بدّلنا الكبرى بـ«وكلّ شمس مضيئة في وقت معيّن لا دائما»..امتنع الإيجاب

الشرط الثاني: أن لا تستعمل الممكنة إلّا..
أ- مع الضروريّة المطلقة ب- أو مع الكبريين المشروطتين
- ومحصّله: أنّ الممكنة..

إن كانت صغرى..لم تستعمل إلّا مع الضروريّة المطلقة أو المشروطتين
- لأنّه ظهر من الشرط الأوّل أنّ الممكنة الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الستّ المنعكسة السوالب
- فلو استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريّات الثلاث..لكان اختلاطها مع الدوائم الثلاث -الدائمة والعرفيتين-، لكنَّ اختلاطها مع الدائمة عقيمٌ

وذلك لجواز أن يكون الثابت لشيء بإمكان مسلوبا عنه دائما

كـ«كلّ روميّ فهو أسود بالإمكان، ولا شيء من الرومي بأسود دائما» مع امتناع سلب الشيء عن نفسه

ولو بدّلنا الكبرى بـ«لا شيء من التركيّ بأسود دائما» امتنع الإيجاب.

ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقمُ اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيّتين:

أمّا مع العرفيّة العامّة..فلأنّ الدائمة أخصّ وعقم الأخصّ يوجب عقم الأعمّ.

وأمّا مع العرفيّة الخاصّة..فلعدم إنتاج العرفيّة العامّة مع الممكنة وعدم إنتاج اللادوام أيضا

وذلك لأنّ الأصل لمّا كان مخالفا للممكنة في الكيف..كان اللادوام موافقا لها في الكيف، ولا إنتاج في هذا الشكل عن متّفقين في الكيف

ومتى لم تنتج العرفيّة الخاصّة مع الممكنة بجزءيها..تكون العرفيّة الخاصّة معها عقيمة، إذ المعنيّ بإنتاج القضيّة المركّبة مع قضيّة اخرى إنتاج أحد جزأيها معها، وبعدم إنتاجها عدم إنتاج جزأيها معها.

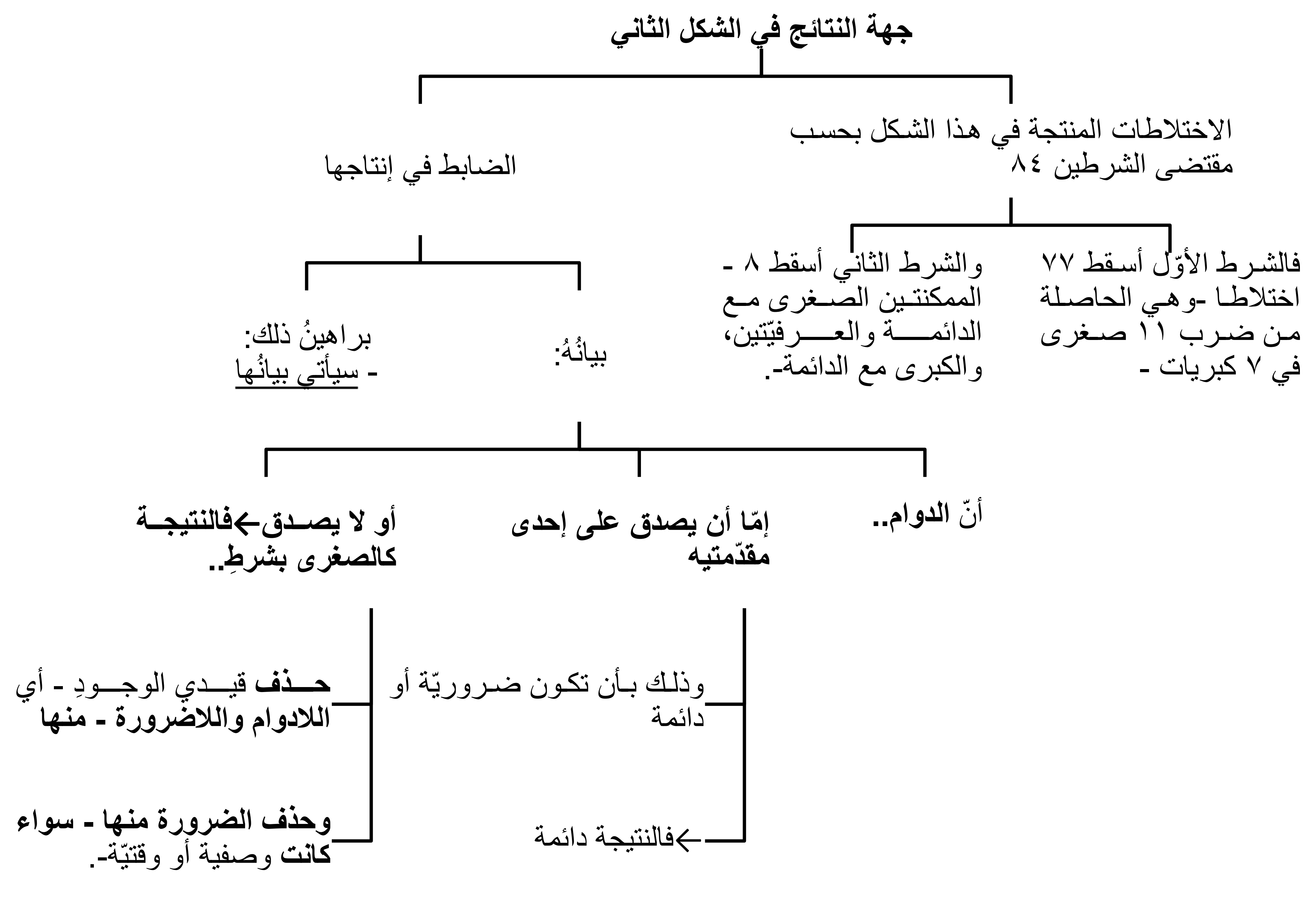
ومن هنا تسمعهم يقولون:
- القياس من بسيطتين قياس واحد
- ومن مركّبة وبسيطة قياسان
- ومن مركّبتين أربعة أقيسة

فإن كان المنتج منها قياسا واحدا..كان نتيجة القياس بسيطة، وإلّا ركّبت النتائج وجعلت نتيجة القياس

وإن كانت كبرى..لم تستعمل إلّا مع الضروريّة المطلقة
- فقد تبيّن مِن الشرط الأوّل أنّ الممكنة الكبرى مَعَ غير الضروريّة والدائمة عقيمة، لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الستّ
- فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضروريّة..لكان اختلاطها مع الدائمة، وهو غير منتج، لجواز كون المسلوب عن الشيء بالإمكان ثابتا له دائماً

كـ«كلّ روميّ أبيض دائما، ولا شيء من الروميّ بأبيض بالإمكان» مع امتناع السلب

ولو قلنا بدل الكبرى: «ولا شيء من الهنديّ بأبيض بالإمكان»..امتنع الإيجاب


جهة النتائج في الشكل الثاني
الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين ٨٤
الضابط في إنتاجها
فالشرط الأوّل أسقط ٧٧ اختلاطا -وهي الحاصلة من ضرب ١١ صغرى في ٧ كبريات -
والشرط الثاني أسقط ٨ -الممكنتين الصغرى مع الدائمة والعرفيّتين، والكبرى مع الدائمة-.
بيانُهُ:
براهينُ ذلك: - سيأتي بيانُها
أنّ الدوام..
إمّا أن يصدق على إحدى مقدّمتيه
أو لا يصدق←فالنتيجة كالصغرى بشرطِ..
وذلك بأن تكون ضروريّة أو دائمة
←فالنتيجة دائمة
حذف قيدي الوجودِ - أي **اللادوام واللاضرورة - منها**
وحذف الضرورة منها - سواء كانت وصفية أو وقتيّة-.

براهينُ كون النتيجة دائمة أو كالصغرى: هي المذكورة في المطلقات مِن الخلف والعكس والافتراض.

بالخلف

فإذا صدق «كلّ (ج ب) بالإطلاق ولا شيء من (ا ب) بالضرورة أو دائما←فلا شيء من (ج ا) دائما»
- وإلّا فـ«بعض (ج ا) بالإطلاق»
- ونجعله صغرى لكبرى القياس هكذا: «بعض (ج ا) بالإطلاق ولا شيء من (ا ب) بالضرورة أو دائما» ←فينتج من الشكل الأوّل «بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة أو دائما» وقد كان «كلّ (ج ب) بالإطلاق»، هذا خلفٌ

أو بعكس الكبرى إلى «لا شيء من (ب ا) دائما» ←فينتج النتيجة المطلوبة
- ومن هنا يظهر أنّ السالبة الضروريّة لو انعكست كنفسها..أنتجت الضروريّة في هذا الشكل ضروريّة، فلما لم يبيّن ذلك..اقتصر في النتيجة على الدوام

مُناقشة:

اعتُرِضَ: المقدّمتان إذا كانتا ضروريّتين..لم يكن بدّ من صدق النتيجة ضروريّة
- لأنّ الأوسط إذا كان ضروريّ الثبوت لأحد الطرفين وضروريّ السلب عن الآخر..كان أحد الطرفين ضروريّ السلب عن الآخر، فكان بين الطرفين مباينة ضروريّة فيكون نتيجة الطرفين ضروريّة.

الجواب: الحكم في المقدّمتين ليس إلّا بأنّ الأوسط ضروريّ الثبوت لذات أحد الطرفين ضروريّ السلب عن ذات الآخر، واللازم منه أنّ ذات أحد الطرفين ضروريّ السلب عن ذات الآخر وهو ليس بمطلوب
- بل المطلوب أنّ وصف أحد الطرفين ضروريّ السلب عن ذات الآخر، ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف، وذلك..

لصدق قولنا في المثال المشهور «لا شيء من الحمار بفرس بالضرورة، وكلّ مركوب زيد فرس بالضرورة»

مع كذب قولنا «ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة»، لأن «كلّ حمار مركوب زيد بالإمكان».

تابع براهين الشكل الثاني:

برهان حذف قيدي الوجود من الصغرى:
- لأنّها إن كانت..

مع كبرى بسيطة..كان قيد وجودها موافقا لها في الكيف

أو مع كبرى مركّبة..لم تنتج مع أصلها ولا مع قيد وجودها
- لأنّ قيدي الوجود إمّا مطلقتان أو ممكنتان أو مطلقة وممكنة، ولا إنتاج في هذا الشكل منهما.

برهان حذف الضرورة من الصغرى:
- لأنّ المقدّر أنّ الدوام لا يصدق على الصغرى، فلو كان فيها ضرورة..لكانت إمّا..
أ- الضرورة المشروطة
ب- أو الضرورة الوقتيّة
ج- أو الضرورة المنتشرة
- وأخصّ الاختلاطات من أحدها ومن مقدّمة أخرى..الاختلاط مِن..

المشروطتين، والضرورة فيهما لم تتعدّ إلى النتيجة
- لأنّ الأوسط فيهما ضروريّ الثبوت لمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه، وضروريّ السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه، ولا يلزم منه إلّا المنافاة الضروريّة بين المجموعين، والمطلوب ضرورة منافاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه، وهو غير لازمٍ

أو الوقتيّة والمشروطة، والضرورة فيهما لم تتعدّ إلى النتيجة أيضاً

وذلك لأنّ الأوسط إذا كان ضروريّ الثبوت للأصغر في بعض أوقات ذاته، وضروريّ السلب عن الأكبر بشرط الوصف..فـ..

يلزم منه أن ذات الأكبر مع وصفه ضروريّ السلب عن الأصغر في بعض الأوقات.

ولا يلزم منه أن وصف الأكبر ضروريّ السلب عن ذات الأصغر
- لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئا من اقتران الذات بالوصف.

نعم لو ظهر انعكاس المشروطة كنفسها..تعدّت الضرورة من الصغرى، لكنّه لم يتبيّن

وإن حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فعليك بتصفح هذا الجدول الآتي :

صغريات/كبريات	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة
مشروطة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقتية	وقتية مطلقة	وقتية مطلقة	وقتية مطلقة	وقتية مطلقة
منتشرة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	عقيمة	عقيمة
ممكنة خاصة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	عقيمة	عقيمة

الشكل الثالث:

شرطه: بحسب الجهة: **فعليّة الصغرى**

لأنّها لو كانت ممكنة..لم يلزم تعدّي الحكم من الأوسط إلى الأصغر، لأنّ الحكم في الكبرى على ما هو أوسط بالفعل، والأوسط ليس بأصغر بالفعل -بل بالإمكان-..فجاز أن لا يصدق الأصغر بالفعل على الأوسط، فلم يندرج الأصغر تحته ←فلا يلزم من الحكم بالأكبر على الأوسط الحكم به على الأصغر

كما إذا فرضنا أنّ زيدا يركب الفرس ولم يركب الحمار، وعمرا يركب الحمار دون الفرس

فيصدقُ «كلّ ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالإمكان، وكلّ مركوب زيد فرس بالفعل»

مع كذب «بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالفعل» بل بالإمكان العامّ - لأن كلّ ما هو مركوب عمرو حمار بالضرورة، فلمّا لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يندرج الأصغر تحته حتّى يتعدّى الحكم منه إليه.

وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة الانعقاد ٢٦ اختلاطا وبقيت الاختلاطات المنتجة ١٤٣

والنتيجة..

إن كانت الكبرى غير الوصفيّات **الأربع**-بل إحدى التسع الباقية-**..فجهة النتيجة** جهة **الكبرى** بعينها

وذلك بالطرق المذكورة من الخلف والعكس والافتراض

الجرجاني: فيه بحث - لأنّ الصغرى إن كانت إحدى الدائمتين والكبرى مطلقة عامة..فعلى الضابط المذكور تكون النتيجة مطلقة عامّة، والحقّ أنّ النتيجة مطلقة حينيّة، وتفصيله يطلب من شرح المطالع

أو كانت إحدى الوصفيات **الأربع..فالنتيجة كعكس الصغرى**

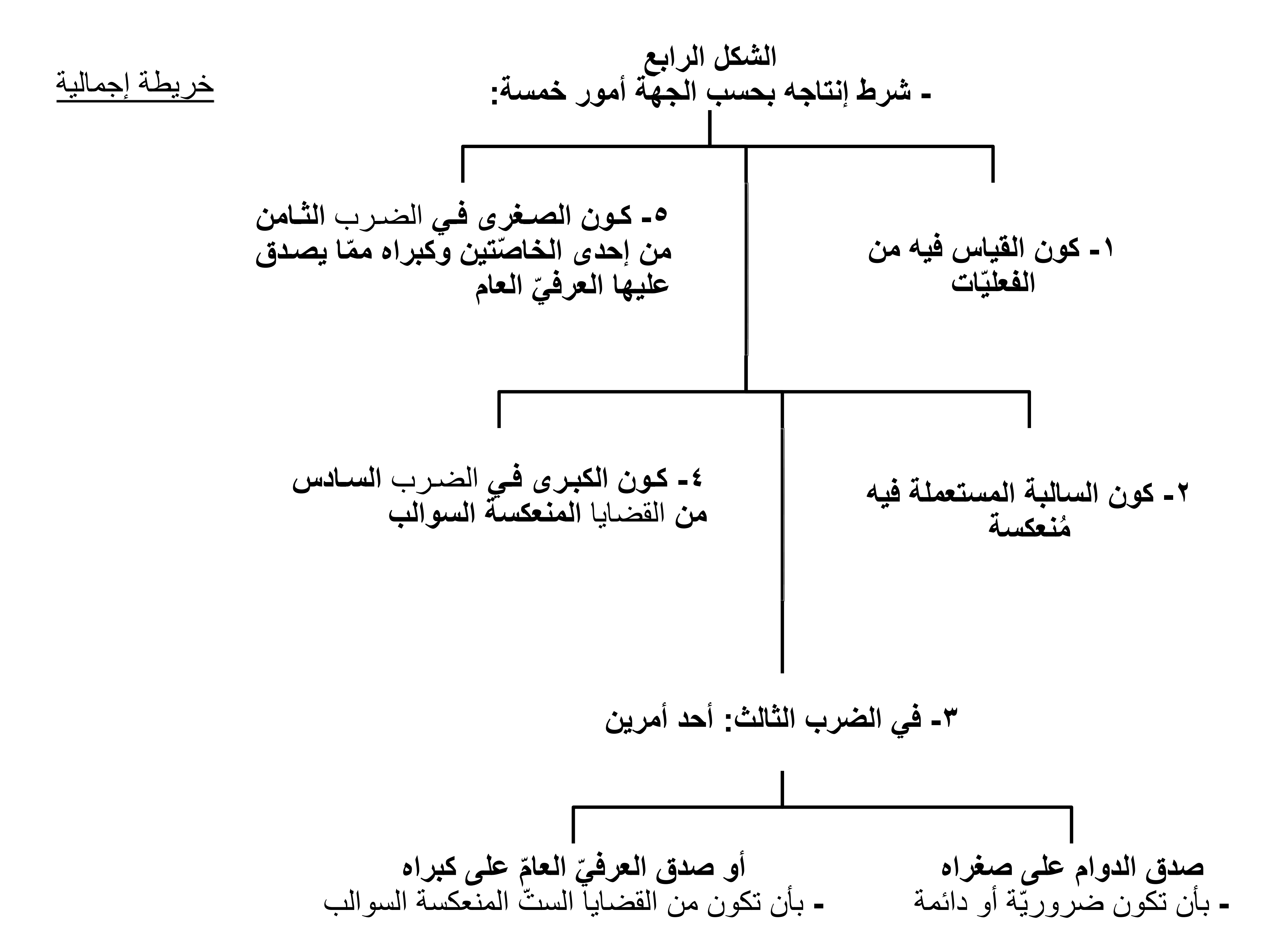
وذلك بالطرق المذكورة من الخلف والعكس والافتراض

فإن كانت الكُبرى..

إحدى العامّتين..فيُحذفُ مِن النتيجة اللادوام، إن كان العكس مقيّدا به - لأنّ عكس الصغرى موجبة، فيكون لا دوامه سالبة، ولا مدخل لها في صغرى هذا الشكل

أو إحدى الخاصّتين..فيُضَمُّ إلى النتيجةِ اللادوام - لأنّه ينتج مع الصغرى لا دوام النتيجة

صغريات/كبريات	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
ضرورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مشروطة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
عرفية عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مشروطة خاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
عرفية خاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وقتية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
منتشرة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة


خريطة إجمالية
الشكل الرابع
- شرط إنتاجه بحسب الجهة أمور خمسة:
١- كون القياس فيه من الفعليّات
٥- كون الصغرى في الضرب الثامن من إحدى الخاصّتين وكبراه ممّا يصدق عليها العرفيّ العام
٢- كون السالبة المستعملة فيه مُنعكسة
٤- كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة السوالب
٣- في الضرب الثالث: أحد أمرين
صدق الدوام على صغراه
- بأن تكون ضروريّة أو دائمة
أو صدق العرفيّ العامّ على كبراه
- بأن تكون من القضايا الستّ المنعكسة السوالب

شرط إنتاج الشكل الرابع بحسب الجهة أمور خمسة:

١- كون القياس فيه من الفعليّات

- فلا تستعمل فيه الممكنة أصلا، لأنّ الممكنة إمّا أن تكون موجبة أو سالبة، وأيّا ما كان لا ينتج:

أمّا الممكنة السالبة..فَلِما سيأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه

وأمّا الممكنة الموجبة..فلأنّها إمّا أن تكون صغرى أو كبرى، وعلى كلا التقديرين يتحقّق الاختلاف

أمّا إذا كانت صغرى..فلصدق قولنا في الفرض المذكور: «كلّ ناهق مركوب زيد بالإمكان، وكلّ حمار ناهق بالضرورة» مع أنّ الحق السلب

- وصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الإيجاب كثير

وأمّا إذا كانت كبرى..فكـ«كلّ مركوب زيد فرس بالضرورة، وكلّ حمار مركوب زيد بالإمكان الخاصّ» مع امتناع الإيجاب

- ولو بدّلنا الكبرى بـ«وكلّ صاهل مركوب زيد بالإمكان»..كان الحقّ الإيجاب

٢- كون السالبة المستعملة فيه مُنعكسة

- لأن أخصّ السوالب الغير المنعكسة هي السالبة الوقتيّة، وهي إمّا أن تكون صغرى أو كبرى، وأيّا ما كان لم ينتج:

أمّا إذا كانت صغرى..فلصدق «لا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت لا دائما، وكلّ ذي محو فهو قمر بالضرورة» والحقّ الإيجاب.

وأمّا إذا كانت كبرى..فلصدق «كلّ منخسف فهو ذو محو بالضرورة، ولا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت لا دائما» مع امتناع السلب.

البقية تأتي

تابع شرط إنتاج الشكل الرابع بحسب الجهة:

٣- في الضرب الثالث:

أحد أمرين

صدق الدوام على صغراه
- بأن تكون ضروريّة أو دائمة

أو صدق العرفيّ العامّ على كبراه
- بأن تكون من القضايا الستّ المنعكسة السوالب

وبرهانُهُ في نقاطٍ:

١- لو انتفى الأمران..كانت الصغرى إحدى القضايا غير الضروريّة والدائمة، وهي إحدى عشرة والكبرى إحدى السبع

٢- لكنْ لمّا كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة، وقد تبيّن أنّ السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب أن تكون منعكسة..سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى إحدى السبع مع الكبريات السبع

٣- فلم يبق إلّا اختلاط صغرى إحدى الوصفيّات الأربع مع إحدى السبع
- وأخصّ الصغريات المشروطة الخاصّة والكبريات الوقتيّة، وهي لا تنتج معها فلم تنتج البواقي

وذلك لأنّه يصدق «لا شيء من المنخسف بمضيء بالإضاءة القمريّة بالضرورة ما دام منخسفا لا دائما، وكلّ قمر منخسف بالتوقيت لا دائما» مع امتناع سلب القمر عن المضيء بالإضاءة القمريّة

<u>تنبيهٌ:</u> البيان في الشرط الثاني والثالث إنّما يتمّ لو بين فيهما امتناع الإيجاب حتّى يلزم الاختلاف، لكن لم يظفر بصورة نقض يدلّ عليهِ

٤- كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة السوالب
- لأن هذا الضرب إنّما يتبين إنتاجه بعكس الصغرى ليرتدّ إلى الشكل الثاني فلا بدّ فيه من شرطين:

أ- كون الصغرى سالبة خاصّة لتقبل الانعكاس

ب- كون الكبرى الموجبة معها على الشرائط المعتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني لتحصل النتيجة
- وشرطه أنّه إذا لم يصدق الدوام على صغراه..تكون كبراه من الستّ المنعكسة السوالب ←فيجب أن تكون كبرى الضرب السادس كذلك

تابع شرط إنتاج الشكل الرابع بحسب الجهة:

٥- كون الصغرى في الضرب الثامن من إحدى الخاصّتين وكبراه ممّا يصدق عليها العرفيّ العام

- وبرهانُهُ في نقاطٍ:

١- لأنّ إنتاجه إنّما يظهر بعكس الترتيب ليرجع إلى الشكل الأوّل ثمّ عكس النتيجة

- فلا بدّ أن تكون مقدّمتاه بحيث إذا بدّلت إحداهما بالأخرى..أنتجتا سالبة خاصّة لتقبل الانعكاس إلى النتيجة المطلوبة

٢- والشكل الأوّل إنّما ينتج سالبة خاصّة لو كان..

أ- كبراه إحدى الخاصّتين

ب- وصغراه إحدى القضايا الستّ التي يصدق عليها العرفيّ العام

- أمّا إذا كانت صغراه..

إحدى الوصفيّات الأربع..فظاهر.

أو إحدى الدائمتين..فلأنّ النتيجة حينئذ ضروريّة لا دائمة أو دائمة لا دائمة

- وهما أخصّ من العرفيّة الخاصّة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئيّة العرفيّة الخاصّة، وهي تنعكس إلى النتيجة المطلوبة

←فيجب أن تكون..

- صغرى هذا الضرب إحدى الخاصّتين لأنّها كبرى الشكل الأوّل
- وكبراه من القضايا الستّ، لأنّها صغرى الشكل الأول

٣- ومن هنا يظهر أنّ الضرب السابع لمّا كان إنتاجه إنّما يتبيّن بعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل الثالث..وجب فيه:

أ- أن تكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس

ب- وأن تكون الموجبة مع عكسها على شرط إنتاج الشكل الثالث

وإنّما لم يذكر ذلك في الكتاب لأنّ الشرط الأوّل قد علم في القياس، والشرط الثاني قد علم من أوّل الشروط، وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكلِ

←فلا بدّ فيه أيضا من شرطين

- أ- كون السالبة إحدى الخاصّتين
- ب- كون الموجبة فعليّة - لأنّ الصغرى الممكنة عقيمة في الشكل الثالث

الجهة في نتائج الضروب الناتجة من الشكل الرابع:



- عدد المُنتَج من الاختلاطات بحسب الشرائط المذكورة..

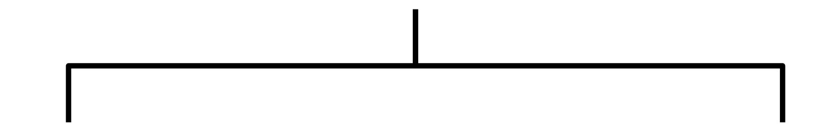
في كلّ واحد من الضربين الأوّلين ١٢١
- وهي الحاصلة من ضرب الموجهات من الفعليّة الـ١١ في نفسها

وفي الرابع والخامس ٦٦
- وهي التي تحصل من الصغريات الـ١١ مع المنعكسة السوالب

وفي السابع ٢٢
- تحصل من الكبريين الخاصّتين مع الفعليّات الـ١١

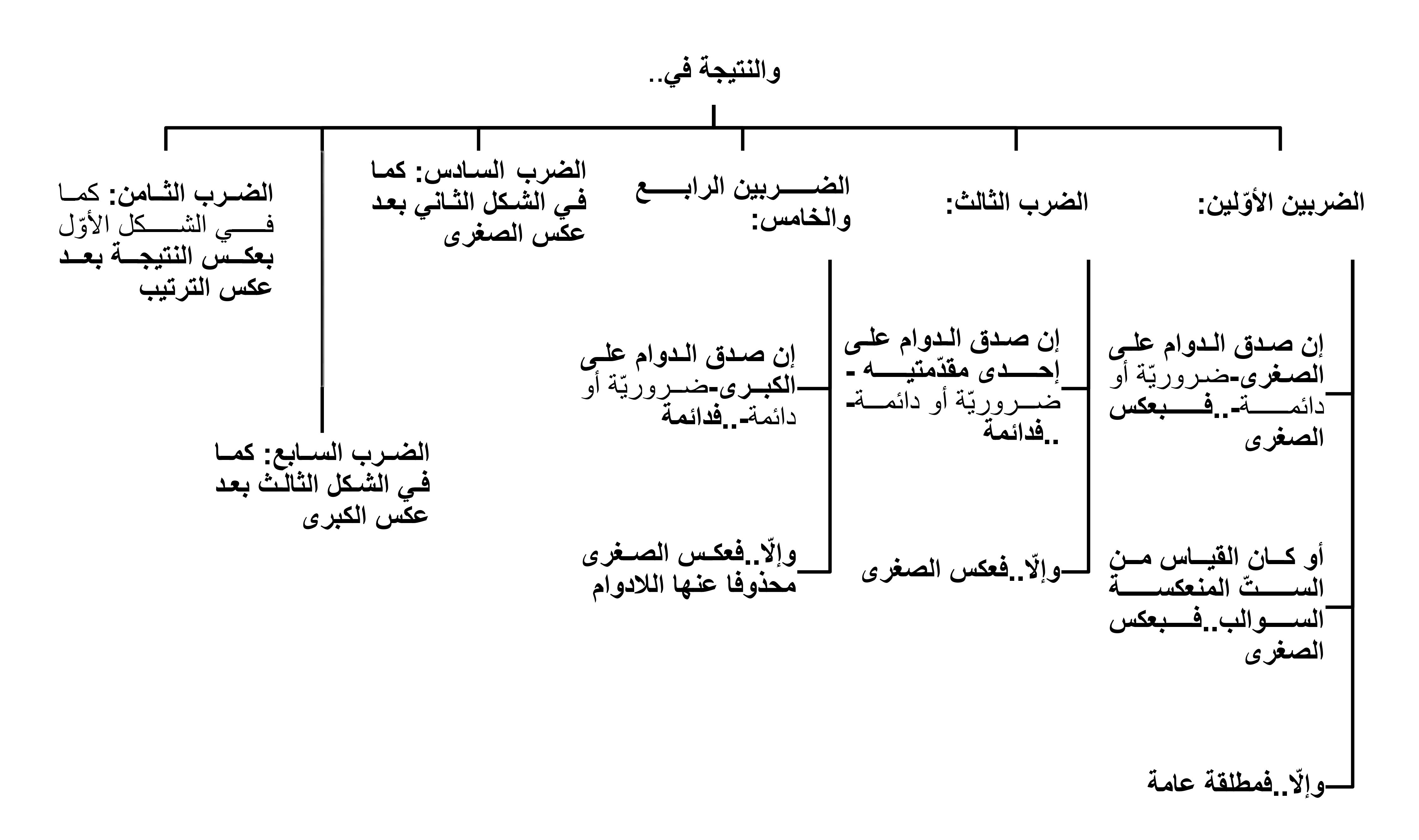
وفي الضرب الثالث ٤٦
- وهي الحاصلة..

وفي السادس والثامن ١٢
- تحصل من الصغريين الخاصّتين مع الستّ المنعكسة السوالب



مِن الصغريين الدائمتين مع الفعليّات الـ١١

ومن الصغريات المشروطتين والعرفيّتين مع الستّ المنعكسة السوالب


والنتيجة في..
الضربين الأوّلين:
إن صدق الدوام على الصغرى-ضروريّة أو دائمة-..فبعكس الصغرى
أو كان القياس من الستّ المنعكسة السوالب..فبعكس الصغرى
وإلّا..فمطلقة عامة
الضرب الثالث:
إن صدق الدوام على إحدى مقدّمتيه -ضروريّة أو دائمة-..فدائمة
وإلّا..فعكس الصغرى
الضربين الرابع والخامس:
إن صدق الدوام على الكبرى-ضروريّة أو دائمة-..فدائمة
وإلّا..فعكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام
الضرب السادس: كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى
الضرب السابع: كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى
الضرب الثامن: كما في الشكل الأوّل بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب

جدول نتائج الضربين الأوّلين :

الأوّل من موجبتين كلّيّتين

والثاني من موجبتين والكبرى جزئيّة

صغريات كبرى	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	مطلقة عامة	وجودية لاضرورية	وجودية لادائمة	وقتية	منتشرة
ضرورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
عرفية عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

مشروطة خاصة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
عرفية خاصة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	حينية مطلقة لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقتية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
منتشرة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

وهو من كليتين والصغرى سالبه :

كبريات صغريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لادائمة في البعض	عرفية لادائمة في البعض
عرفية عامة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لادائمة في البعض	عرفية لادائمة في البعض
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لادائمة في البعض	عرفية لادائمة في البعض
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لادائمة في البعض	عرفية لادائمة في البعض
مطلقة عامة	دائمة	دائمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة
وجودية لادائمة	دائمة	دائمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة
وجودية لاضرورية	دائمة	دائمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة
وقتية	دائمة	دائمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة
منتشرة	دائمة	دائمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة	عقيمة

جدول نتائج الضرب الرابع،

وهو من كليتين والصغرى موجبة

والخامس

وهو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى

صغريات كبريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
دائمة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مطلقة عامة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لاضرورية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقتية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
منتشرة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

جدول نتائج الضرب السادس

كبريات صغريات	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة
مشروطة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة

جدول لتائج الضرب الثامن

كبريات صغريات	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	ضرورية لادائمة	دائمة لادائمة
دائمة	دائمة لادائمة	دائمة لادائمة
مشروطة عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
مشروطة خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة

جدول نتائج الضرب السابع

صغريات / كبريات	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	حينية لادائمة	حينية لادائمة
دائمة	حينية لادالمة	حينية لادالمة
مشروطة عامة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مشروطة خاصة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
عرفية عامة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
عرفية خاصة	حينية لادائمة	حينية لادالمة
مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لاضرورية	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وقتية	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
منتشرة	وجودية لادالمة	وجودية لادائمة

الفصل الثّالث:
الاقترانيات الكائنة من الشرطيّات

خريطة إجمالية

الفصل الثالث: في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات
- وهي خمسة أقسام:

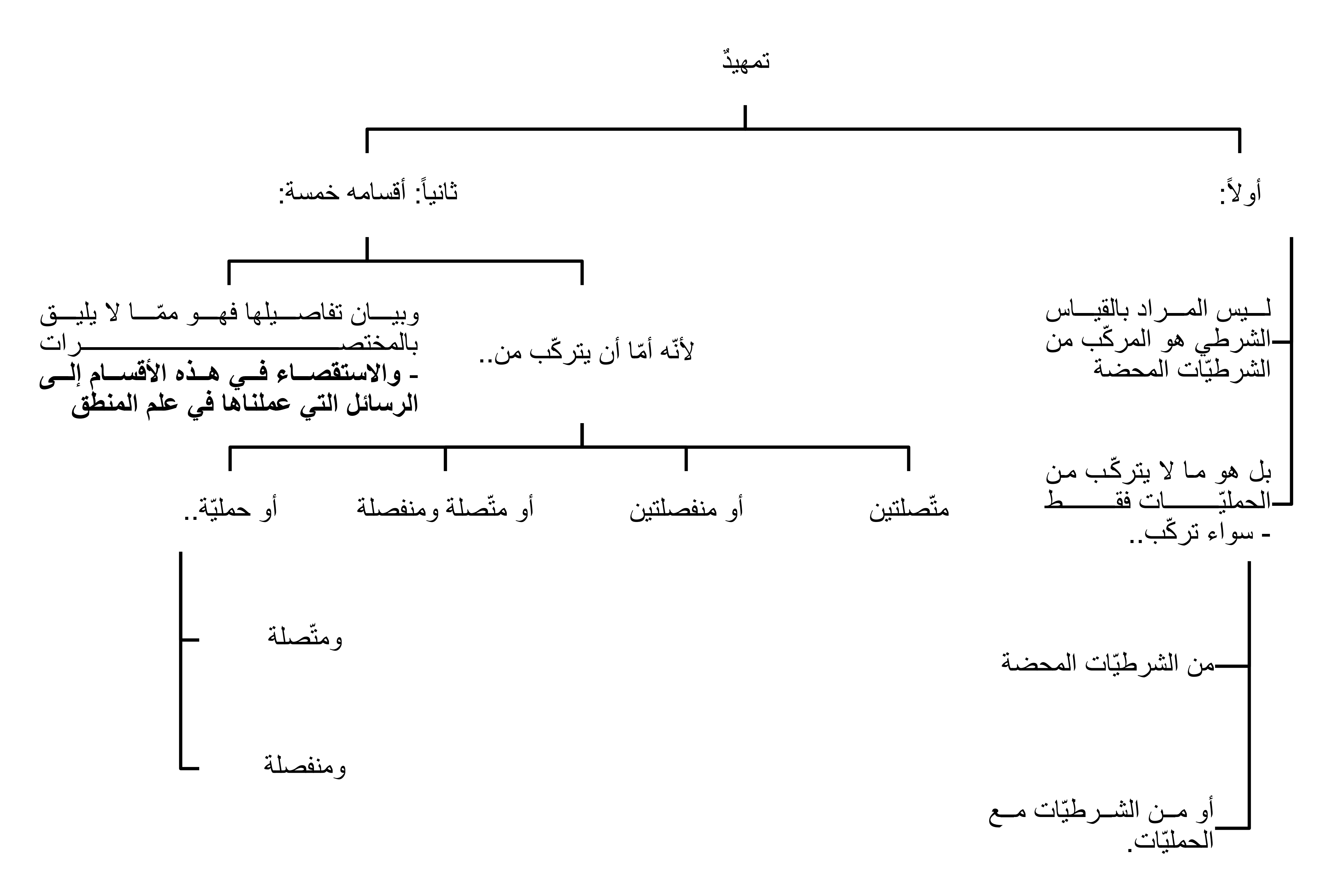
القسم الأول:
ما يتركب من المتصلات

القسم الخامس:
من القياسات الشرطية

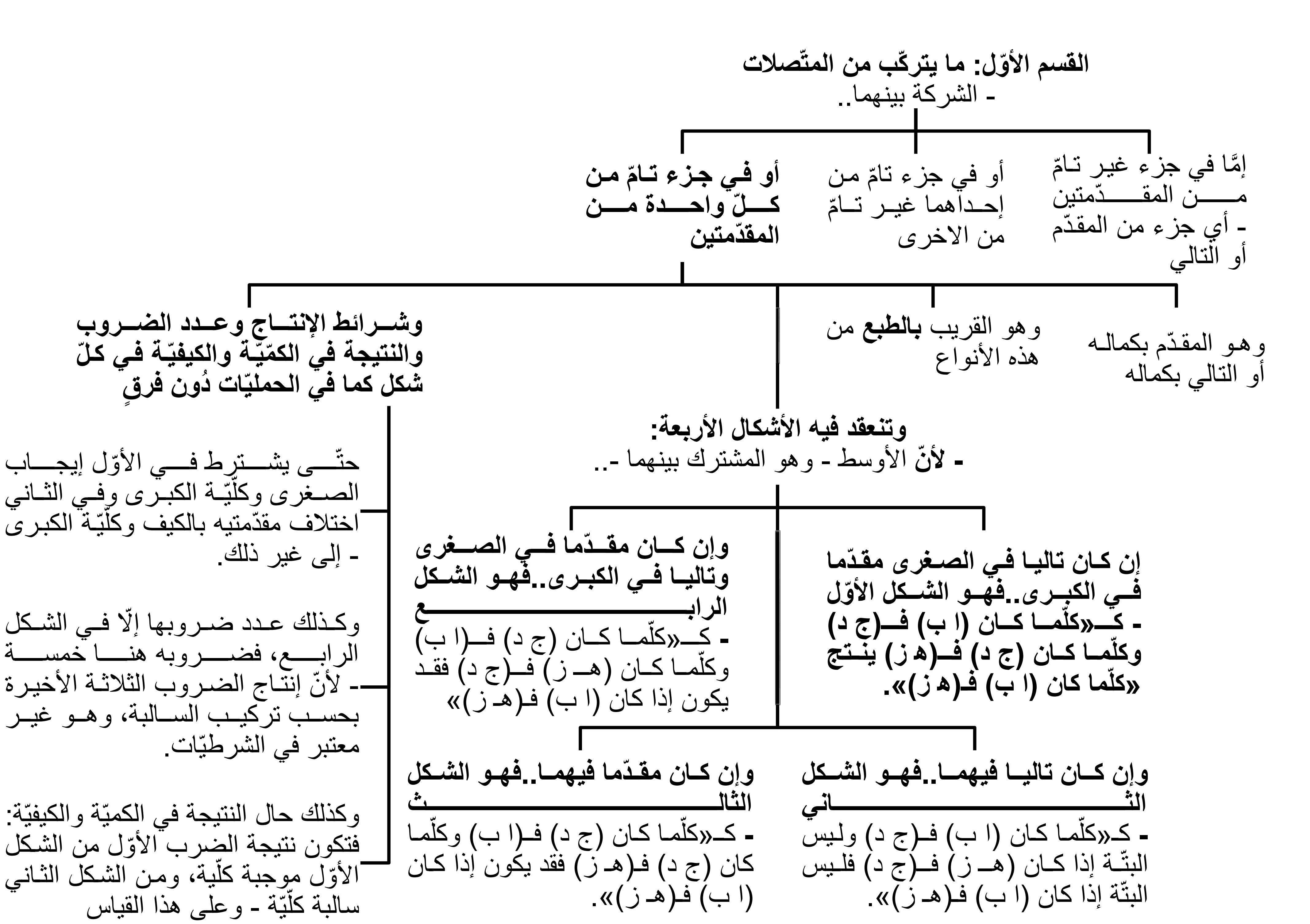
القسم الثاني:
من الاقترانيات الشرطية

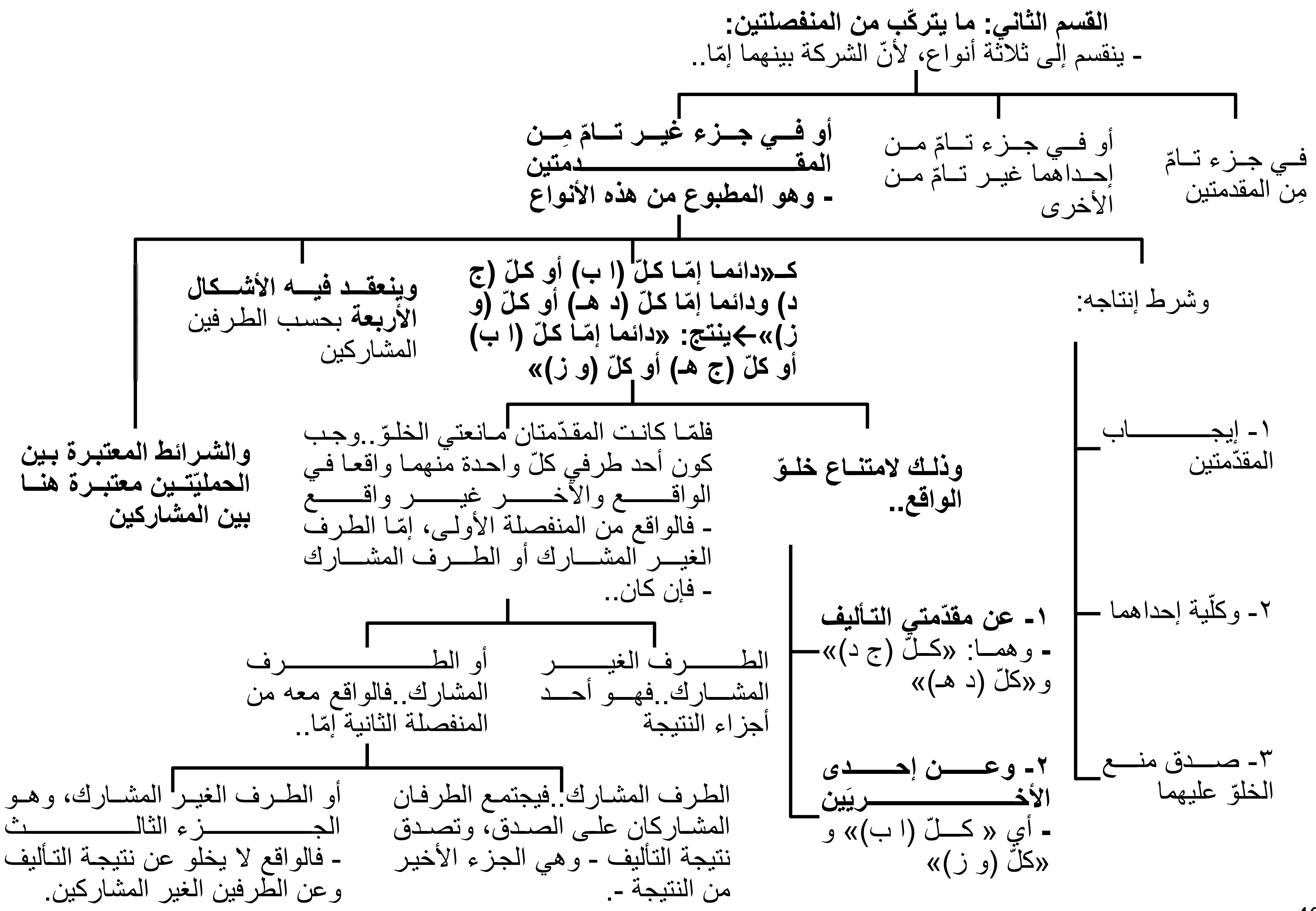
القسم الثالث:
من القياسات الشرطية

القسم الرابع:
من القياسات الشرطية

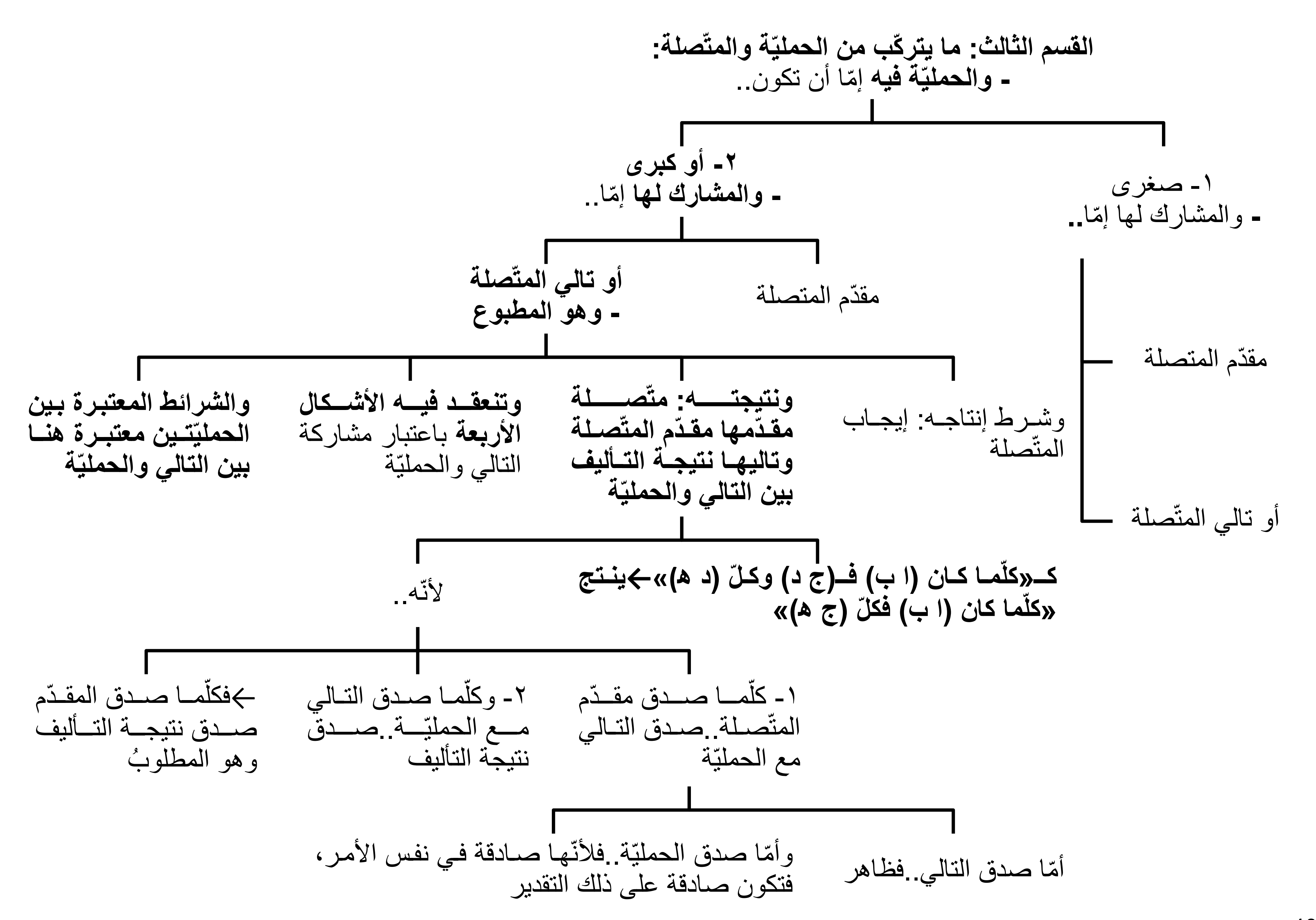


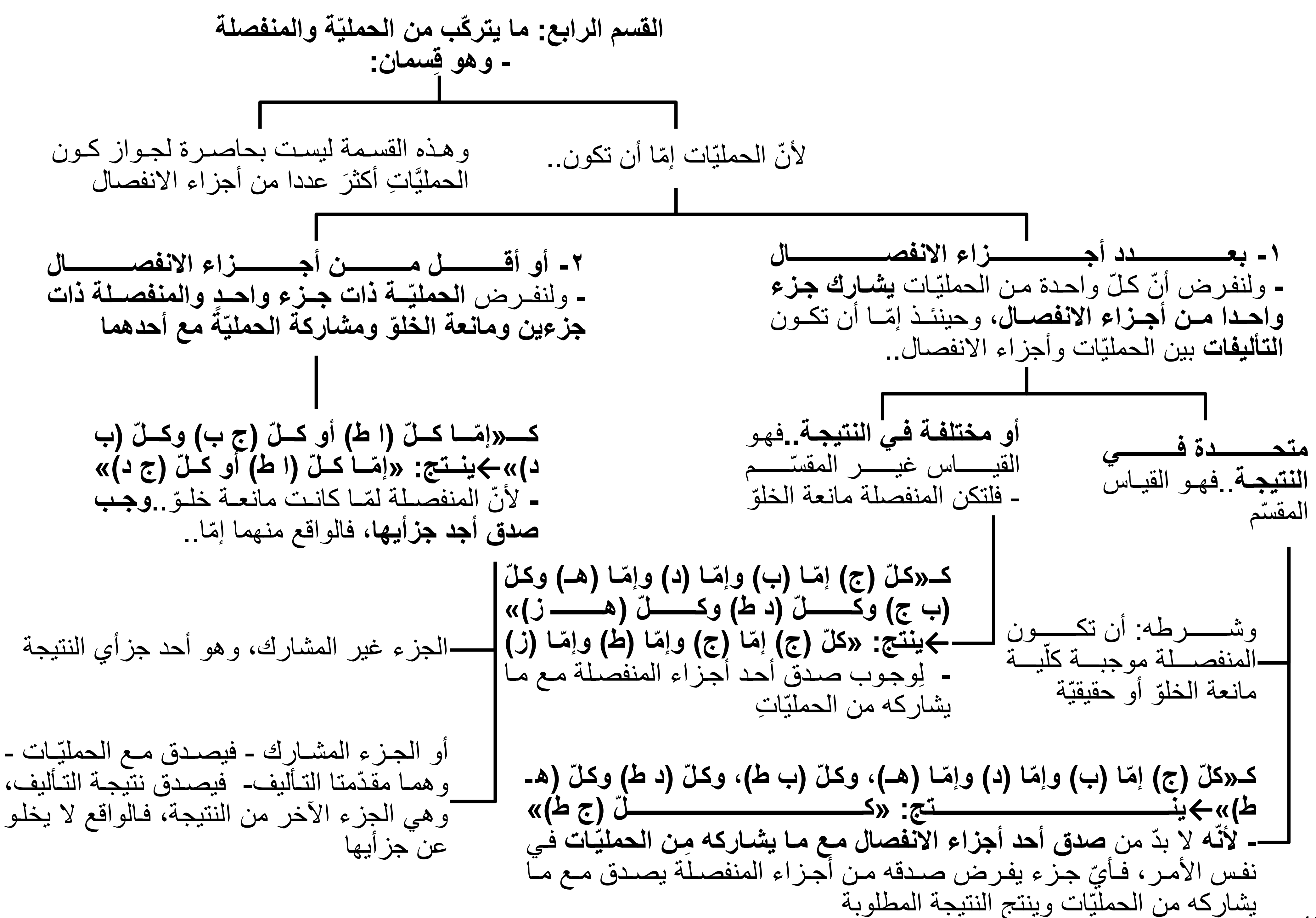
تمهيدٌ
أولاً:
ثانياً: أقسامه خمسة:
ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركّب من الشرطيّات المحضة
بل هو ما لا يتركّب من الحمليّات فقط
- سواء تركّب..
من الشرطيّات المحضة
أو من الشرطيّات مع الحمليّات.
لأنّه أمّا أن يتركّب من..
وبيان تفاصيلها فهو ممّا لا يليق بالمختصرات
- والاستقصاء في هذه الأقسام إلى الرسائل التي عملناها في علم المنطق
متّصلتين
أو منفصلتين
أو متّصلة ومنفصلة
أو حمليّة..
ومتّصلة
ومنفصلة

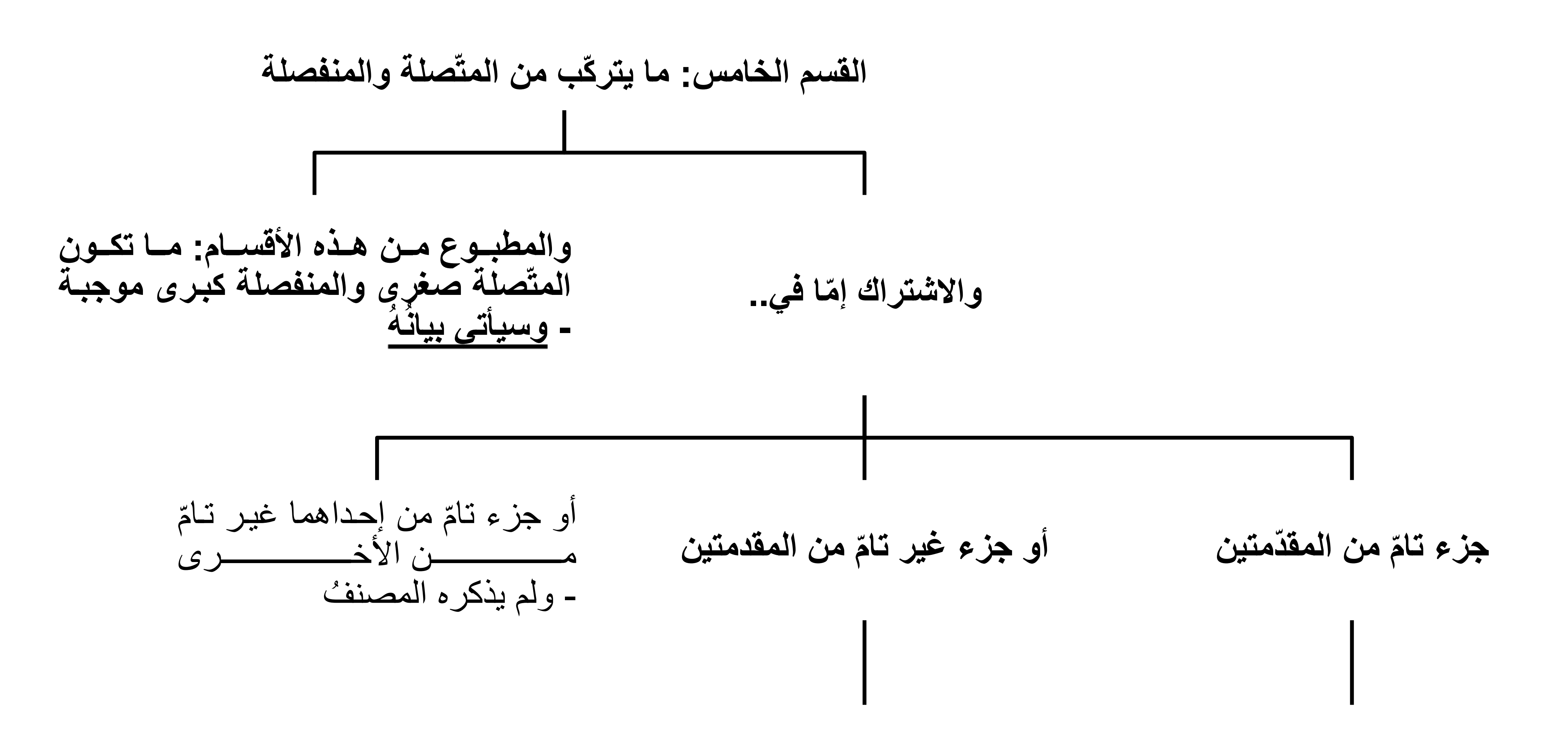

القسم الأوّل: ما يتركّب من المتّصلات
- الشركة بينهما..
إمّا في جزء غير تامّ من المقدّمتين
- أي جزء من المقدّم أو التالي
أو في جزء تامّ من إحداهما غير تامّ من الاخرى
أو في جزء تامّ من كلّ واحدة من المقدّمتين
وهو المقدّم بكماله أو التالي بكماله
وهو القريب **بالطبع** من هذه الأنواع
وشرائط الإنتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمّيّة والكيفيّة في كلّ شكل كما في الحمليّات دُون فرقٍ
وتنعقد فيه الأشكال الأربعة:
- **لأنّ** الأوسط - وهو المشترك بينهما -..
إن كان تاليا في الصغرى مقدّما في الكبرى..فهو الشكل الأوّل
- كـ«كلّما كان (ا ب) فـ(ج د) وكلّما كان (ج د) فـ(هـ ز) ينتج «كلّما كان (ا ب) فـ(هـ ز)».
وإن كان مقدّما في الصغرى وتاليا في الكبرى..فهو الشكل الرابع
- كـ«كلّما كان (ج د) فـ(ا ب) وكلّما كان (هـ ز) فـ(ج د) فقد يكون إذا كان (ا ب) فـ(هـ ز)»
وإن كان تاليا فيهما..فهو الشكل الثاني
- كـ«كلّما كان (ا ب) فـ(ج د) وليس البتّة إذا كان (هـ ز) فـ(ج د) فليس البتّة إذا كان (ا ب) فـ(هـ ز)».
وإن كان مقدّما فيهما..فهو الشكل الثالث
- كـ«كلّما كان (ج د) فـ(ا ب) وكلّما كان (ج د) فـ(هـ ز) فقد يكون إذا كان (ا ب) فـ(هـ ز)».
حتّى يشترط في الأوّل إيجاب الصغرى وكلّيّة الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدّمتيه بالكيف وكلّيّة الكبرى - إلى غير ذلك.
وكذلك عدد ضروبها إلّا في الشكل الرابع، فضروبه هنا خمسة - لأنّ إنتاج الضروب الثلاثة الأخيرة بحسب تركيب السالبة، وهو غير معتبر في الشرطيّات.
وكذلك حال النتيجة في الكميّة والكيفيّة: فتكون نتيجة الضرب الأوّل من الشكل الأوّل موجبة كلّية، ومن الشكل الثاني سالبة كلّيّة - وعلى هذا القياس

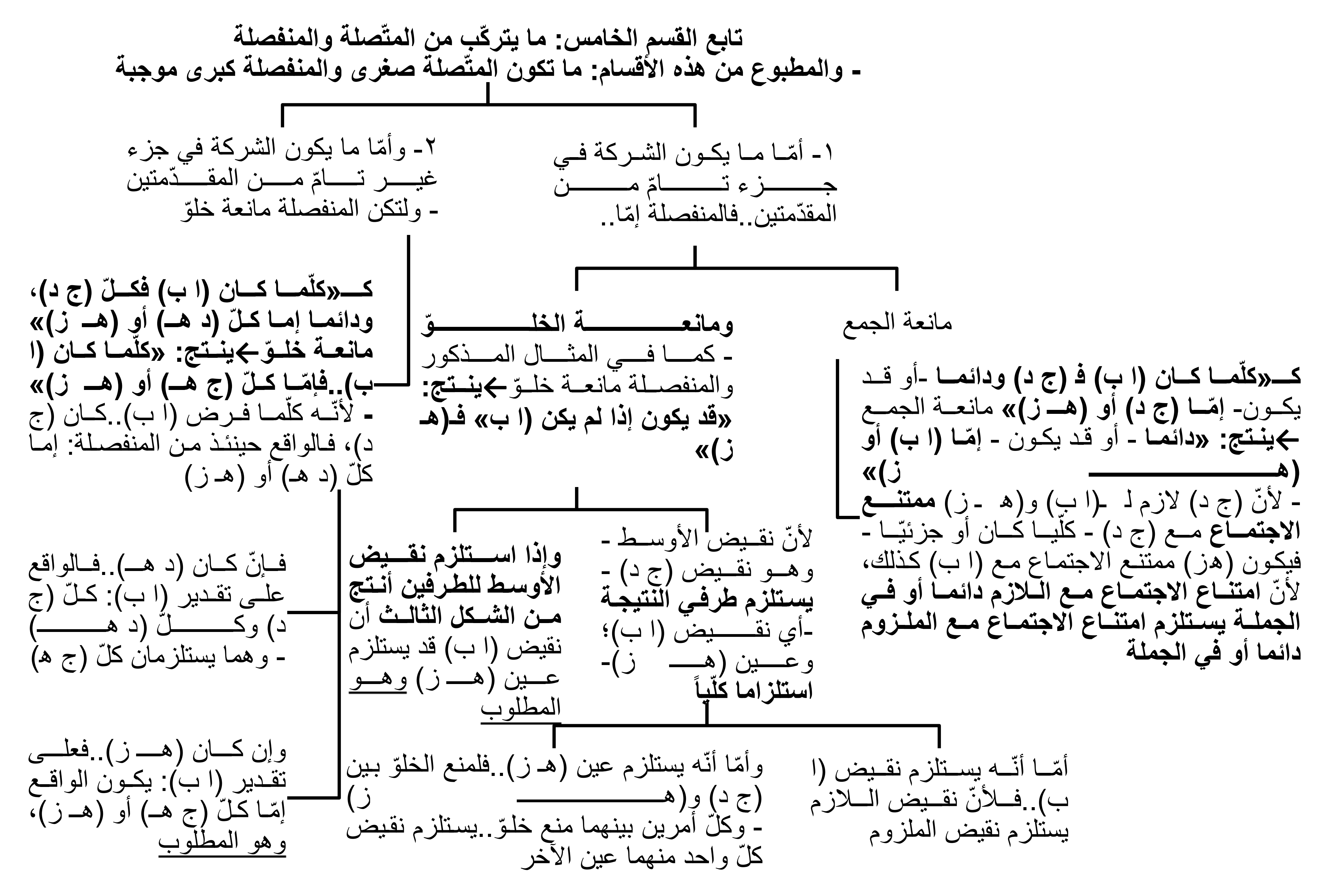


القسم الثاني: ما يتركّب من المنفصلتين:
- ينقسم إلى ثلاثة أنواع، لأنّ الشركة بينهما إمّا..
في جزء تامّ مِن المقدمتين
أو في جزء تامّ من إحداهما غير تامّ من الأخرى
أو في جزء غير تامّ مِن المقدمتين
- وهو المطبوع من هذه الأنواع
وشرط إنتاجه:
١- إيجاب المقدّمتين
٢- وكلّية إحداهما
٣- صدق منع الخلوّ عليهما
كـ«دائما إمّا كلّ (ا ب) أو كلّ (ج د) ودائما إمّا كلّ (د هـ) أو كلّ (و ز)» ← ينتج: «دائما إمّا كلّ (ا ب) أو كلّ (ج هـ) أو كلّ (و ز)»
وينعقد فيه الأشكال الأربعة بحسب الطرفين المشاركين
والشرائط المعتبرة بين الحمليّتين معتبرة هنا بين المشاركين
وذلك لامتناع خلوّ الواقع..
١- عن مقدّمتي التأليف
- وهما: «كلّ (ج د)» و«كلّ (د هـ)»
٢- وعن إحدى الأخريَين
- أي «كلّ (ا ب)» و «كلّ (و ز)»
فلمّا كانت المقدّمتان مانعتي الخلوّ..وجب كون أحد طرفي كلّ واحدة منهما واقعا في الواقع والآخر غير واقع
- فالواقع من المنفصلة الأولى، إمّا الطرف الغير المشارك أو الطرف المشارك
- فإن كان..
الطرف الغير المشارك..فهو أحد أجزاء النتيجة
أو الطرف المشارك..فالواقع معه من المنفصلة الثانية إمّا..
الطرف المشارك..فيجتمع الطرفان المشاركان على الصدق، وتصدق نتيجة التأليف - وهي الجزء الأخير من النتيجة -.
أو الطرف الغير المشارك، وهو الجزء الثالث
- فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن الطرفين الغير المشاركين.


القسم الثالث: ما يتركّب من الحمليّة والمتّصلة:
- والحمليّة فيه إمّا أن تكون..
١- صغرى
- والمشارك لها إمّا..
مقدّم المتصلة
أو تالي المتّصلة
٢- أو كبرى
- والمشارك لها إمّا..
مقدّم المتصلة
أو تالي المتّصلة
- وهو المطبوع
وشرط إنتاجه: إيجاب المتّصلة
ونتيجته: متّصلة مقدّمها مقدّم المتّصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالي والحمليّة
وتنعقد فيه الأشكال الأربعة باعتبار مشاركة التالي والحمليّة
والشرائط المعتبرة بين الحمليّتين معتبرة هنا بين التالي والحمليّة
كـ«كلّما كان (ا ب) فـ(ج د) وكلّ (د هـ)»←ينتج «كلّما كان (ا ب) فكلّ (ج هـ)»
لأنّه..
١- كلّما صدق مقدّم المتّصلة..صدق التالي مع الحمليّة
٢- وكلّما صدق التالي مع الحمليّة..صدق نتيجة التأليف
←فكلّما صدق المقدّم صدق نتيجة التأليف وهو المطلوبُ
أمّا صدق التالي..فظاهر
وأمّا صدق الحمليّة..فلأنّها صادقة في نفس الأمر، فتكون صادقة على ذلك التقدير


القسم الرابع: ما يتركّب من الحمليّة والمنفصلة
- وهو قِسمان:
لأنّ الحمليّات إمّا أن تكون..
وهذه القسمة ليست بحاصرة لجواز كون الحمليَّاتِ أكثرَ عددا من أجزاء الانفصال
١- بعدد أجزاء الانفصال
- ولنفرض أنّ كلّ واحدة من الحمليّات يشارك جزء واحدا من أجزاء الانفصال، وحينئذ إمّا أن تكون التأليفات بين الحمليّات وأجزاء الانفصال..
٢- أو أقل من أجزاء الانفصال
- ولنفرض الحمليّة ذات جزء واحدٍ والمنفصلة ذات جزءين ومانعة الخلوّ ومشاركة الحمليّةً مع أحدهما
متحدة في النتيجة..فهو القياس المقسّم
أو مختلفة في النتيجة..فهو القياس غير المقسّم
- فلتكن المنفصلة مانعة الخلوّ
كـ«إمّا كلّ (ا ط) أو كلّ (ج ب) وكلّ (ب د)»←ينتج: «إمّا كلّ (ا ط) أو كلّ (ج د)»
- لأنّ المنفصلة لمّا كانت مانعة خلوّ..وجب صدق أجد جزأيها، فالواقع منهما إمّا..
الجزء غير المشارك، وهو أحد جزأي النتيجة
أو الجزء المشارك - فيصدق مع الحمليّات - وهما مقدّمتا التأليف- فيصدق نتيجة التأليف، وهي الجزء الآخر من النتيجة، فالواقع لا يخلو عن جزأيها
كـ«كلّ (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإمّا (هـ) وكلّ (ب ج) وكلّ (د ط) وكلّ (هـ ز)»←ينتج: «كلّ (ج) إمّا (ج) وإمّا (ط) وإمّا (ز)»
- لِوجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحمليّاتِ
وشرطه: أن تكون المنفصلة موجبة كلّية مانعة الخلوّ أو حقيقيّة
كـ«كلّ (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإمّا (هـ)، وكلّ (ب ط)، وكلّ (د ط) وكلّ (هـ ط)»←ينتج: «كلّ (ج ط)»
- لأنّه لا بدّ من صدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه مِن الحمليّات في نفس الأمر، فأيّ جزء يفرض صدقه من أجزاء المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من الحمليّات وينتج النتيجة المطلوبة

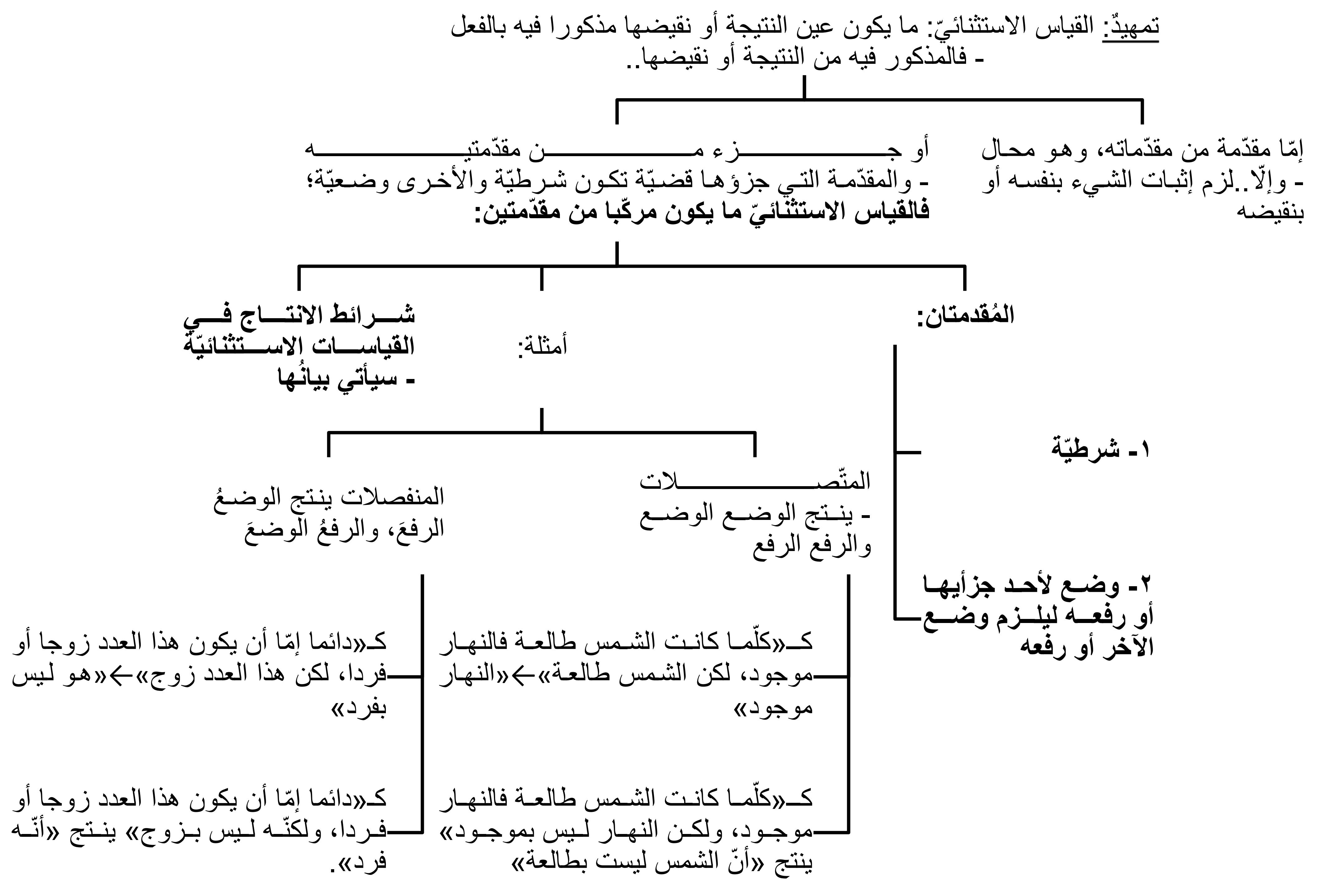

القسم الخامس: ما يتركّب من المتّصلة والمنفصلة
والاشتراك إمّا في..
والمطبوع من هذه الأقسام: ما تكون المتّصلة صغرى والمنفصلة كبرى موجبة - وسيأتي بيانُهُ
جزء تامّ من المقدّمتين
أو جزء غير تامّ من المقدمتين
أو جزء تامّ من إحداهما غير تامّ من الأخرى - ولم يذكره المصنفُ
وهو قسمان، لِأنّ المتّصلة إمّا أن تكون..
١- صغرى
٢- أو كبرى
وهو قسمان، لِأنّ المتّصلة إمّا أن تكون..
١- صغرى
٢- أو كبرى



تابع القسم الخامس: ما يتركّب من المتّصلة والمنفصلة
- والمطبوع من هذه الأقسام: ما تكون المتّصلة صغرى والمنفصلة كبرى موجبة
١- أمّا ما يكون الشركة في جزء تامّ من المقدّمتين..فالمنفصلة إمّا..
٢- وأمّا ما يكون الشركة في جزء غير تامّ من المقدّمتين - ولتكن المنفصلة مانعة خلوّ
مانعة الجمع
ومانعة الخلوّ
كـ«كلّما كان (ا ب) فـ (ج د) ودائما -أو قد يكون- إمّا (ج د) أو (هـ ز)» مانعة الجمع ←ينتج: «دائما - أو قد يكون - إمّا (ا ب) أو (هـ ز)»
- لأنّ (ج د) لازم لـ -(ا ب) و(هـ ز) ممتنع الاجتماع مع (ج د) - كلّيا كان أو جزئيّا - فيكون (هز) ممتنع الاجتماع مع (ا ب) كذلك، لأنّ امتناع الاجتماع مع اللازم دائما أو في الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم دائما أو في الجملة
- كما في المثال المذكور والمنفصلة مانعة خلوّ←ينتج: «قد يكون إذا لم يكن (ا ب» فـ(هـ ز)»
كـ«كلّما كان (ا ب) فكلّ (ج د)، ودائما إما كلّ (د هـ) أو (هـ ز)» مانعة خلوّ←ينتج: «كلّما كان (ا ب)..فإمّا كلّ (ج هـ) أو (هـ ز)»
- لأنّه كلّما فرض (ا ب)..كان (ج د)، فالواقع حينئذ من المنفصلة: إما كلّ (د هـ) أو (هـ ز)
لأنّ نقيض الأوسط - وهو نقيض (ج د) - يستلزم طرفي النتيجة -أي نقيض (ا ب)؛ وعين (هـ ز)- استلزاما كلّياً
وإذا استلزم نقيض الأوسط للطرفين أنتج من الشكل الثالث أن نقيض (ا ب) قد يستلزم عين (هـ ز) وهو المطلوب
فإنّ كان (د هـ)..فالواقع على تقدير (ا ب): كلّ (ج د) وكلّ (د هـ) - وهما يستلزمان كلّ (ج ه)
وإن كان (هـ ز)..فعلى تقدير (ا ب): يكون الواقع إمّا كلّ (ج هـ) أو (هـ ز)، وهو المطلوب
أمّا أنّه يستلزم نقيض (ا ب)..فلأنّ نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم
وأمّا أنّه يستلزم عين (هـ ز)..فلمنع الخلوّ بين (ج د) و(هـ ز)
- وكلّ أمرين بينهما منع خلوّ..يستلزم نقيض كلّ واحد منهما عين الآخر

مُصْطفَى دَنْقَش

الفصل الرّابع:
القياس الاستثنائي



تمهيدٌ: القياس الاستثنائيّ: ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل
- فالمذكور فيه من النتيجة أو نقيضها..
إمّا مقدّمة من مقدّماته، وهو محال
- وإلّا..لزم إثبات الشيء بنفسه أو بنقيضه
أو جزء من مقدّمتيه
- والمقدّمة التي جزؤها قضيّة تكون شرطيّة والأخرى وضعيّة؛
فالقياس الاستثنائيّ ما يكون مركّبا من مقدّمتين:
المُقدمتان:
١- شرطيّة
٢- وضع لأحد جزأيها أو رفعه ليلزم وضع الآخر أو رفعه
أمثلة:
المتّصلات
- ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع
كـ«كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة»←«النهار موجود»
كـ«كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ولكن النهار ليس بموجود» ينتج «أنّ الشمس ليست بطالعة»
المنفصلات ينتج الوضعُ الرفعَ، والرفعُ الوضعَ
كـ«دائما إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، لكن هذا العدد زوج»←«هو ليس بفرد»
كـ«دائما إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، ولكنّه ليس بزوج» ينتج «أنّه فرد».
شرائط الانتاج في القياسات الاستثنائيّة
- سيأتي بيانُها

شرائط الانتاج في القياسات الاستثنائيّة

١- كون الشرطيّة موجبة

- فلو كانت سالبة..لم تنتج وضعاً ولا رفعاً، فمعنى الشرطيّة السالبة سلب اللزوم والعناد، وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم أو عناد..لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه

٢- كون الشرطيّة..

أ- إن كانت متّصلة..فلزوميّةً

ب- أو منفصلة..فعنادية

- لأنّ العلم بصدق الاتّفاقيّة أو كذبها موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه، فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقيّة..لزم الدور.

٣- أحد الأمرين:

هُما:

إمّا كلّيّة الشرطيّة

- والمراد تحقّق اللزوم أو العناد على الأوضاع غير المنافية للمقدّم

- فيجوز أن يكون اللزوم في الجزئيّة له شرط لا يوجد أبدا مع وجود الملزوم دائما، وحينئذ لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقّق وضع الملزوم مع اللازم وشرطه لانتفائهما دائما، كما يصدق «قد يكون إذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا - من الشكل الثالث - والواجب موجود دائما»، ولا يلزم منه كونُ الجزء موجودا في الجملة، لأنّ اللزوم هنا إنّما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود، وهو ليس بواقع أصلا

أو كلّية الاستثناء، **أي كلّية الوضع أو الرفع**

- ليس المرادُ بكلّيّة الاستثناء..تحقُّقَه في جميع الأزمنة فقط، بل مع جميع الأوضاع التي لا تنافي وضع المقدّم

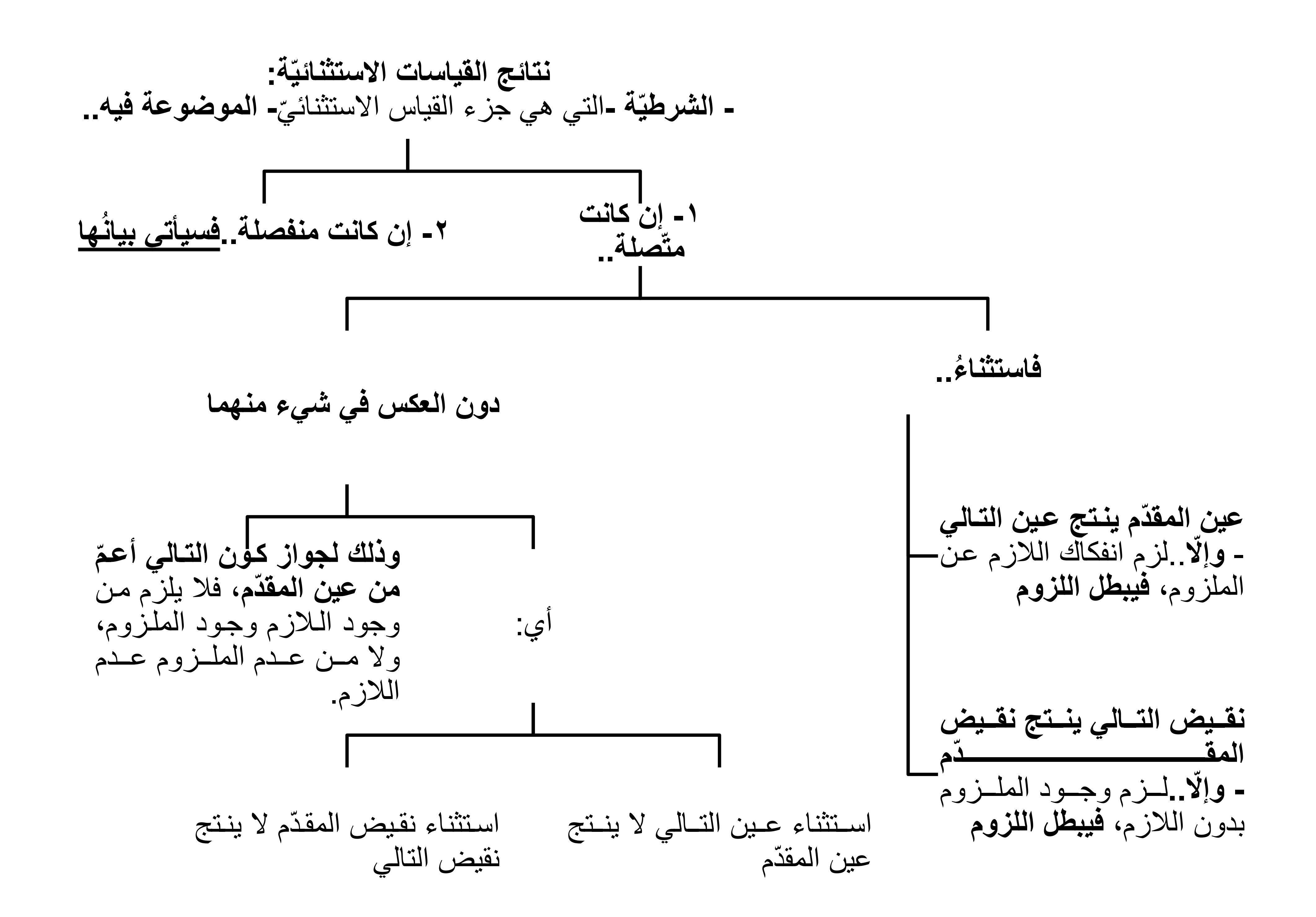
فإذا قلنا: «قد يكون إذا كان (ا ب) فـ(ج د)» وكان (ا ب) واقعا دائما، لم يلزم بمجرد ذلك تحقّق (ج د) في الجملة

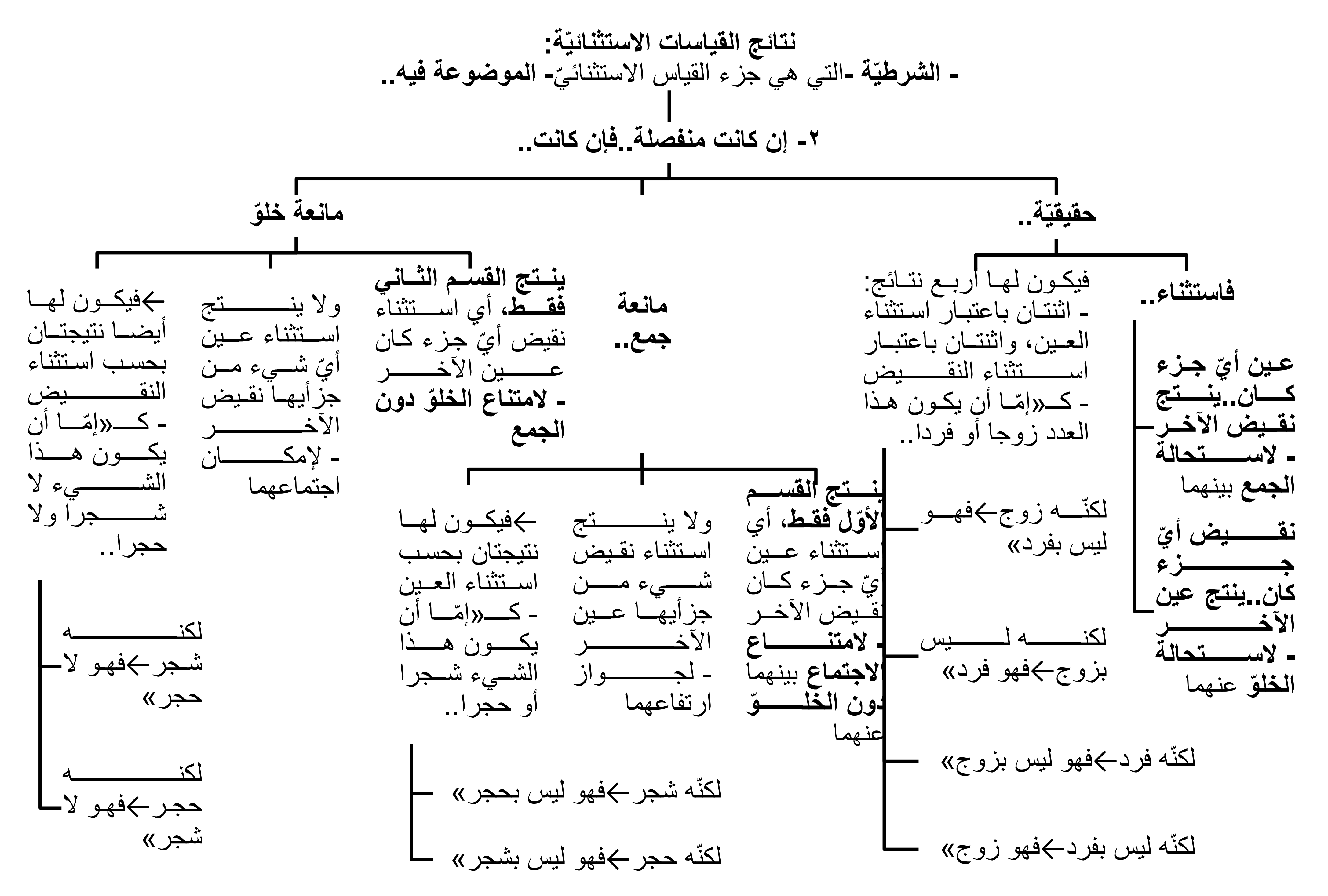
- وإنّما يلزم ذلك لو كان (ا ب) كما هو واقع دائما كان واقعا مع جميع الأوضاع التي لا تنافي (ا ب)، وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعُه مع جميع الأوضاع الغير المتنافية، لجواز أن يكون له وضع غير مناف ولا يكون له تحقّق أصلا.

فلو انتفى الأمران..احتمل كون اللزوم أو العناد على بعض الأوضاع والاستثناء على وضع آخر، فلا يلزم من إثبات أحد جزئي الشرطيّة أو نفيه ثبوتُ الآخر أو انتفاؤه

إلّا إذا كان وقت الاتّصال والانفصال ووضعها هو بعينه وقت الاستثناء ووضعه..فينتج القياس حينئذ ضرورةً

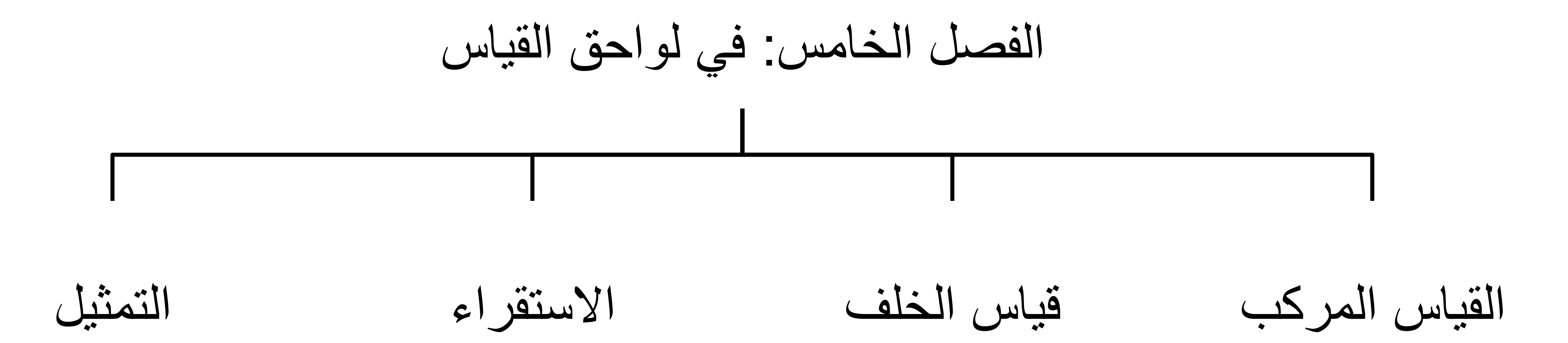
- كـ«إن قدم زيد في وقت الظهر مع عمرو أكرمته، لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فأكرمته»

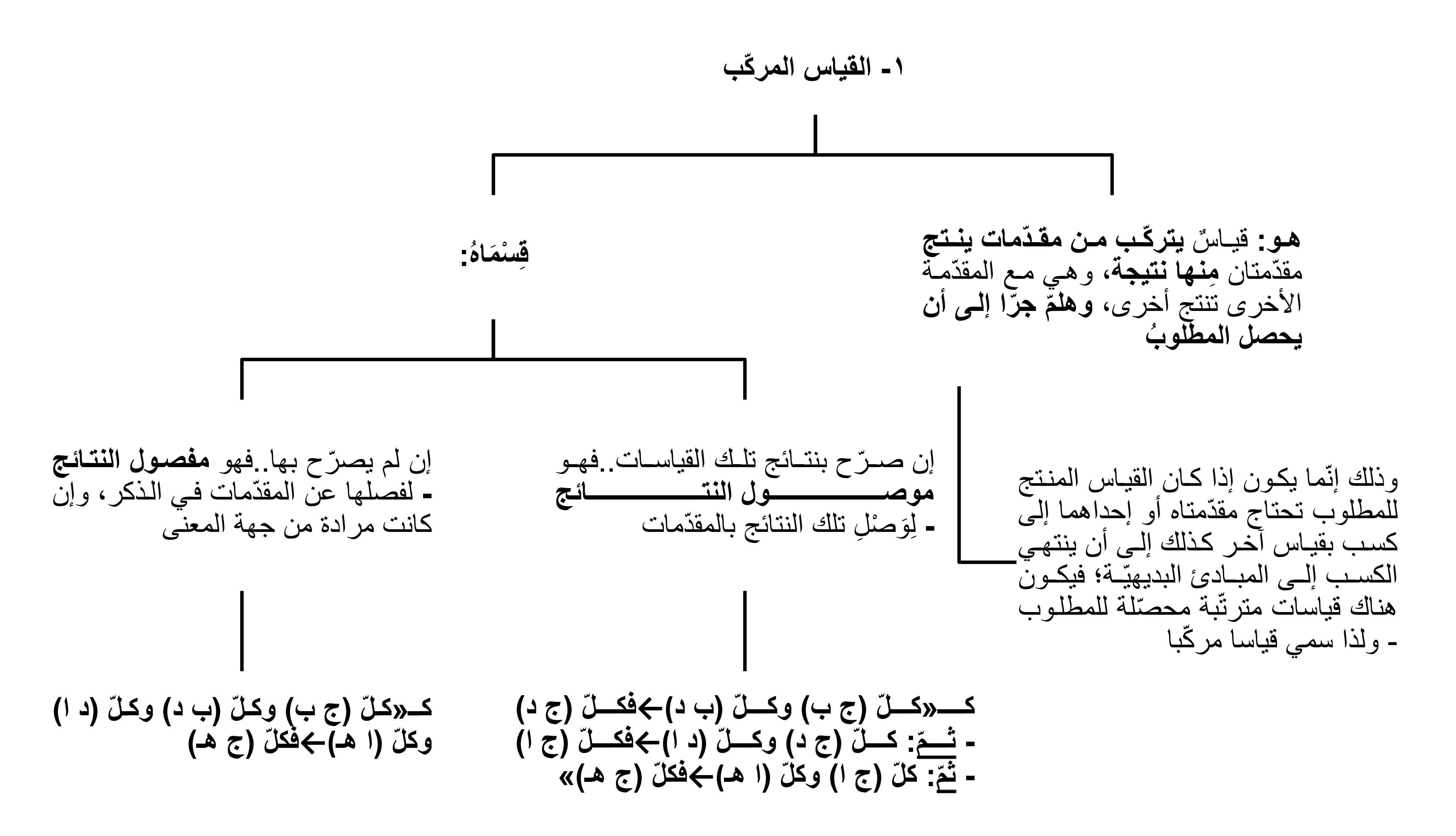

نتائج القياسات الاستثنائيّة:
- الشرطيّة -التي هي جزء القياس الاستثنائيّ**- الموضوعة فيه..**
١- إن كانت متّصلة..
٢- إن كانت منفصلة..فسيأتي بيانُها
فاستثناءُ..
دون العكس في شيء منهما
عين المقدّم ينتج عين التالي
- وإلّا..لزم انفكاك اللازم عن الملزوم، **فيبطل اللزوم**
نقيض التالي ينتج نقيض المقدّم
- وإلّا..لزم وجود الملزوم بدون اللازم، **فيبطل اللزوم**
أي:
وذلك لجواز كون التالي أعمّ من عين المقدّم، فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم، ولا من عدم الملزوم عدم اللازم.
استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدّم
استثناء نقيض المقدّم لا ينتج نقيض التالي



نتائج القياسات الاستثنائيّة:
- الشرطيّة -التي هي جزء القياس الاستثنائيّ- الموضوعة فيه..
٢- إن كانت منفصلة..فإن كانت..
حقيقيّة..
مانعة جمع..
مانعة خلوّ
فاستثناء..
عين أيّ جزء كان..ينتج نقيض الآخر - لاستحالة الجمع بينهما
نقيض أيّ جزء كان..ينتج عين الآخر - لاستحالة الخلوّ عنهما
فيكون لها أربع نتائج: - اثنتان باعتبار استثناء العين، واثنتان باعتبار استثناء النقيض - كـ«إمّا أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا..
لكنّه زوج←فهو ليس بفرد»
لكنّه ليس بزوج←فهو فرد»
لكنّه فرد←فهو ليس بزوج»
لكنّه ليس بفرد←فهو زوج»
ينتج القسم الأوّل فقط، أي استثناء عين أيّ جزء كان نقيض الآخر - لامتناع الاجتماع بينهما دون الخلوّ عنهما
ولا ينتج استثناء نقيض شيء من جزأيها عين الآخر - لجواز ارتفاعهما
←فيكون لها نتيجتان بحسب استثناء العين - كـ«إمّا أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا..
لكنّه شجر←فهو ليس بحجر»
لكنّه حجر←فهو ليس بشجر»
ينتج القسم الثاني فقط، أي استثناء نقيض أيّ جزء كان عين الآخر - لامتناع الخلوّ دون الجمع
ولا ينتج استثناء عين أيّ شيء من جزأيها نقيض الآخر - لإمكان اجتماعهما
←فيكون لها أيضا نتيجتان بحسب استثناء النقيض - كـ«إمّا أن يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا..
لكنه شجر←فهو لا حجر»
لكنه حجر←فهو لا شجر»

الفصل الخامس:
لواحق القياس


الفصل الخامس: في لواحق القياس
القياس المركب
قياس الخلف
الاستقراء
التمثيل


١- القياس المركّب
هو: قياسٌ يتركّب من مقدّمات ينتج مقدّمتان مِنها نتيجة، وهي مع المقدّمة الأخرى تنتج أخرى، وهلمّ جرّا إلى أن يحصل المطلوبُ
قِسْمَاهُ:
وذلك إنّما يكون إذا كان القياس المنتج للمطلوب تحتاج مقدّمتاه أو إحداهما إلى كسب بقياس آخر كذلك إلى أن ينتهي الكسب إلى المبادئ البديهيّة؛ فيكون هناك قياسات مترتّبة محصّلة للمطلوب - ولذا سمي قياسا مركّبا
إن صرّح بنتائج تلك القياسات..فهو موصول النتائج - لِوَصْلِ تلك النتائج بالمقدّمات
إن لم يصرّح بها..فهو مفصول النتائج - لفصلها عن المقدّمات في الذكر، وإن كانت مرادة من جهة المعنى
كـ«كلّ (ج ب) وكلّ (ب د)←فكلّ (ج د)
- ثمّ: كلّ (ج د) وكلّ (د ا)←فكلّ (ج ا)
- ثمّ: كلّ (ج ا) وكلّ (ا هـ)←فكلّ (ج هـ)»
كـ«كلّ (ج ب) وكلّ (ب د) وكلّ (د ا) وكلّ (ا هـ)←فكلّ (ج هـ)

٢- قياس الخلف

- **هو:** قياسٌ **يُثبِتُ المطلوب بإبطال نقيضه**

وهو مركّب من قياسين:
١- اقترانيّ من متّصلة وحمليّة
٢- استثنائيّ

في تسميته «خلفا» *وجهان:*

١- *الجمهور:* أي باطلا - لا لأنّه باطل في نفسه، بل لأنّه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيّة المطلوب

قيل: لأنّ المتمسك به يثبت مطلوبه بإبطال نقيضه، فكأنّه يأتى مطلوبه لا على سبيل الاستقامة، بل من خَلفِه - ويؤيّده تسمية القياس الذي ينساق إلى المطلوب ابتداءً - أي من غير تعرّض لإبطال نقيضه - بالمستقيم، كأنّ المتمسك به يأتى مطلوبه من قدّامه على الاستقامةِ

مثالان:

الشارح: ليكن المطلوب «ليس كلّ (ج ب)»، فنقول في نقاطٍ:

١- **لو لم يصدق «ليس كلّ (ج ب)»..لصدق** نقيضه، وهو **«كلّ (ج ب)»**

٢- ولنفرض أنّ هنا مقدّمة صادقة في نفس الأمر - وهي **«كلّ (ب ا)** - فنجعلها كبرى للمتّصلة، وهو القياس الاقترانيّ
←فينتج «لو لم يصدق ليس كلّ (ج ب) لكان كلّ (ج ا)»

٣- ثمّ نجعل هذه النتيجة مقدّمة للقياس الاستثنائيّ ونستثني نقيض التالي
- فنقول: «لكن ليس كلّ (ج ا)» - **على أنّ كلّ (ج ا) أمر محال-**
←فينتج «ليس كلّ (ج ب)» وهو المطلوب

الجرجاني:

<u>١-</u> نقول: «فرضنا صدق قولنا: «كلّ (ج ب) بالفعل»

<u>٢-</u> ثمّ نقول يجب أن يصدق في عكسه بعض (ب ج) بالفعل

<u>٣-</u> ثمّ يستدلّ على صدق هذا العكس بقياس الخلف، هكذا: «لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الأصل..لصدق نقيضه مع الأصل»
- فهذه مقدّمة متّصلة حاصلها: «لو لم يصدق مطلوبنا - وهو بعض (ب ج) بالفعل -..لصدق لا شيء من (ج ب) دائما» مع قولنا: «كلّ (ج ب) بالفعل»

<u>٤-</u> ثم نضم إلى هذه المتّصلة متّصلة اخرى هكذا: «وكلما صدق: «لا شيء من (ب ج) دائما» مع قولنا «كل (ج ب)» بالفعل..صدق قولنا لا شيء من (ج ج) دائما»
- فهذا قياس اقترانيّ مركّب من متّصلتين ينتج «لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل لصدق لا شيء من (ج ج) دائما»

<u>٥-</u> ثمّ نجعل هذه النتيجة مقدّمة في القياس الاستثنائيّ ونقول: «لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل..لصدق لا شيء من (ج ج) دائما»، لكن التالي باطل فالمقدّم مثله
- فقد انتفي عدم صدق «بعض (ب ج) بالفعل» فتعيّن صدقه، فقد حصل المطلوب بطريق الخلف من قياسين اقترانيّ واستثنائيّ

٣- الاستقراء

هو: الحكم على كلّي لوجوده في أكثر جزئيّاته

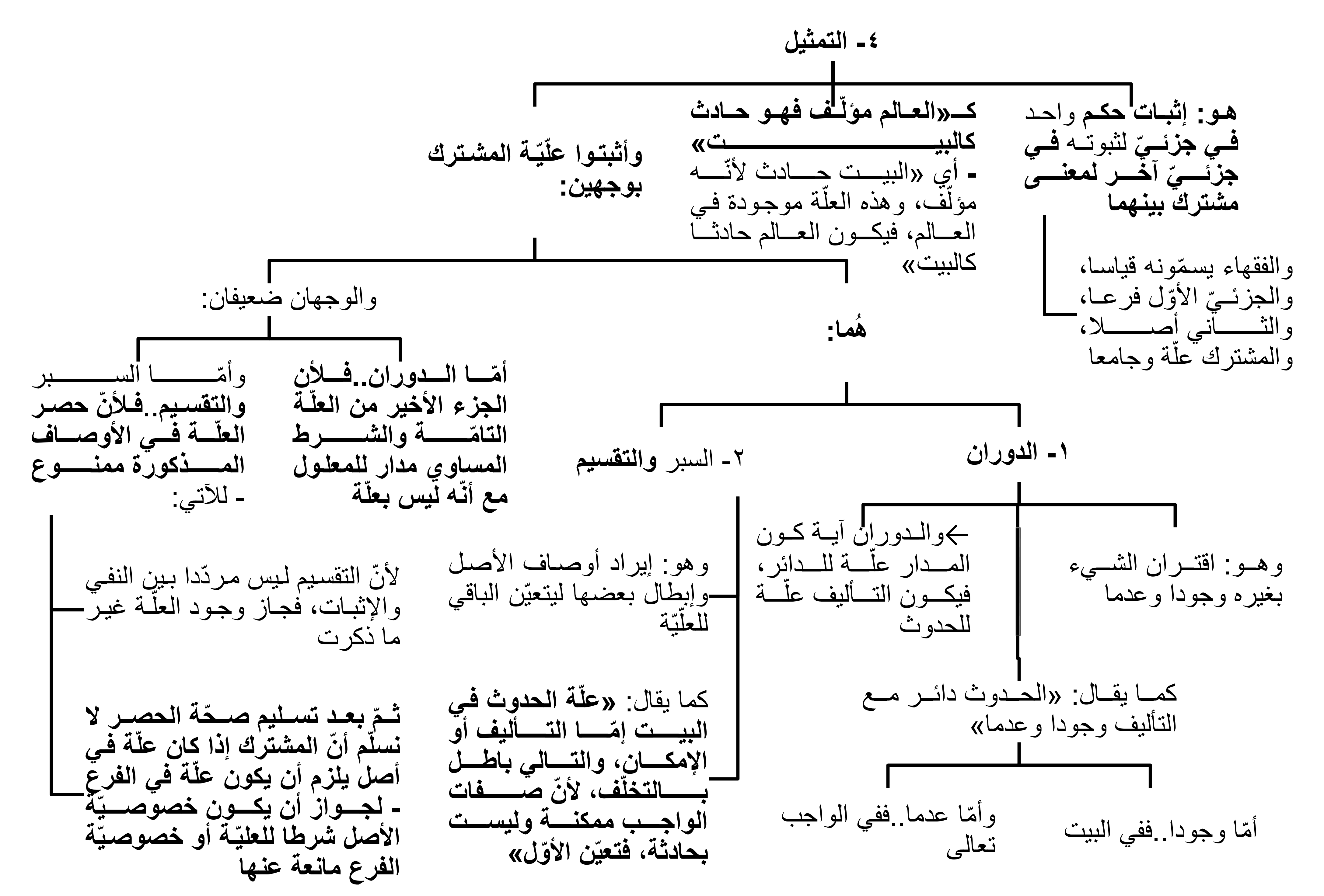
قال «**في أكثر جزئيّاته**» لأنّ الحكم لو كان موجودا في جميع جزئيّاته..لم يكن استقراء، بل قياسا مقسّما

سمّي «استقراء» لأنّ مقدّماته لا تحصل إلّا بتتبّع الجزئيّات

كـ«كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ، لأنّ الإنسان والبهائم والسباع كذلك»

وهو لا يفيد اليقين - لاحتمال أن لا يكون الكلّ بهذه المثابة فيكون جزئيّ آخر لم يستقرء، **كالتمساح في المثال السابق**

مُصْطفَى دَنْقَش

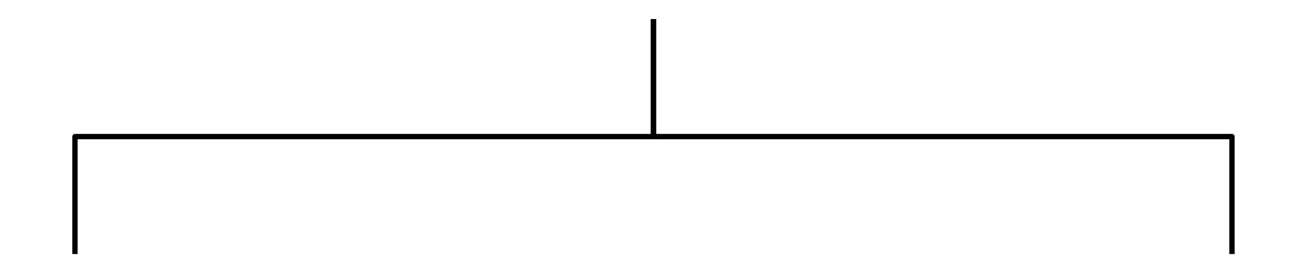


٤- التمثيل
هو: إثبات حكم واحد في جزئيّ لثبوته في جزئيّ آخر لمعنى مشترك بينهما
والفقهاء يسمّونه قياسا، والجزئيّ الأوّل فرعا، والثاني أصلا، والمشترك علّة وجامعا
كـ«العالم مؤلّف فهو حادث كالبيت»
- أي «البيت حادث لأنّه مؤلّف، وهذه العلّة موجودة في العالم، فيكون العالم حادثا كالبيت»
وأثبتوا علّيّة المشترك بوجهين:
هُما:
١- الدوران
وهو: اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما
←والدوران آية كون المدار علّة للدائر، فيكون التأليف علّة للحدوث
كما يقال: «الحدوث دائر مع التأليف وجودا وعدما»
أمّا وجودا..ففي البيت
وأمّا عدما..ففي الواجب تعالى
٢- السبر والتقسيم
وهو: إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها ليتعيّن الباقي للعلّيّة
كما يقال: «علّة الحدوث في البيت إمّا التأليف أو الإمكان، والتالي باطل بالتخلّف، لأنّ صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة، فتعيّن الأوّل»
والوجهان ضعيفان:
أمّا الدوران..فلأن الجزء الأخير من العلّة التامّة والشرط المساوي مدار للمعلول مع أنّه ليس بعلّة
وأمّا السبر والتقسيم..فلأنّ حصر العلّة في الأوصاف المذكورة ممنوع
- للآتي:
لأنّ التقسيم ليس مردّدا بين النفي والإثبات، فجاز وجود العلّة غير ما ذكرت
ثمّ بعد تسليم صحّة الحصر لا نسلّم أنّ المشترك إذا كان علّة في أصل يلزم أن يكون علّة في الفرع
- لجواز أن يكون خصوصيّة الأصل شرطا للعلّيّة أو خصوصيّة الفرع مانعة عنها


الخاتمة

الخاتمة

- فيها بحثان:



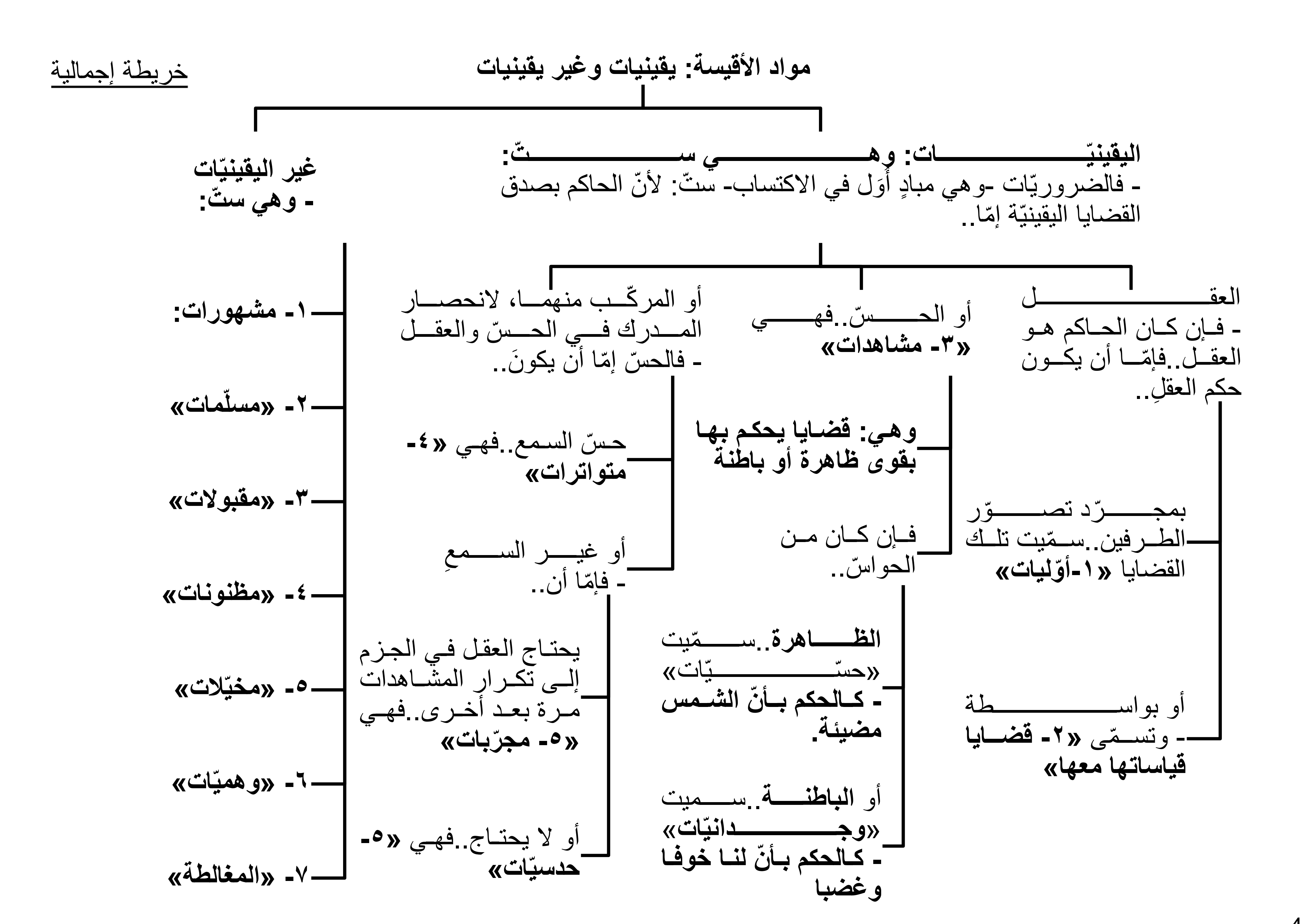
البحث الأول: في مواد الأقيسة

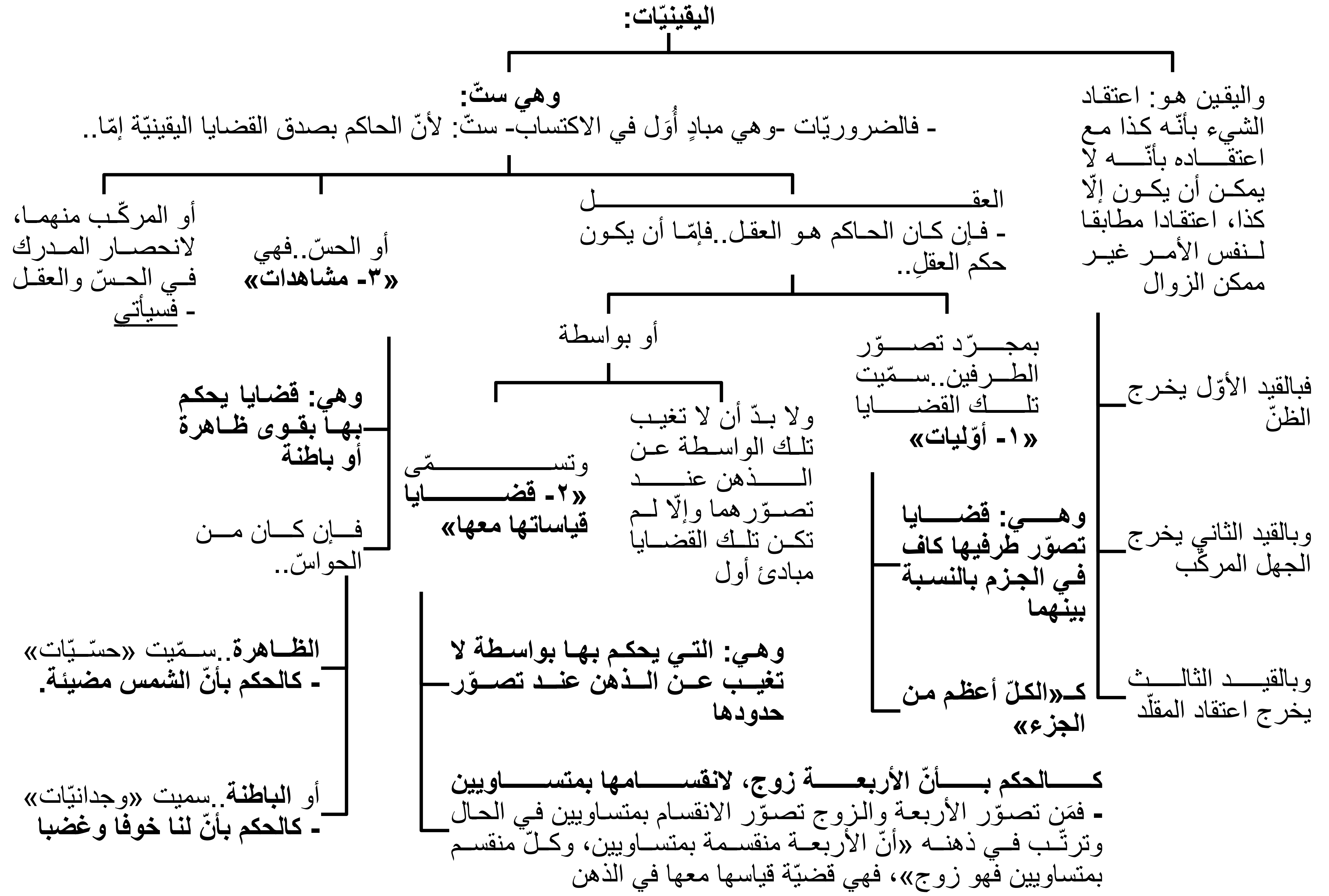
البحث الثاني: أجزاء العلوم

البحث الأول: مواد الأقيسة

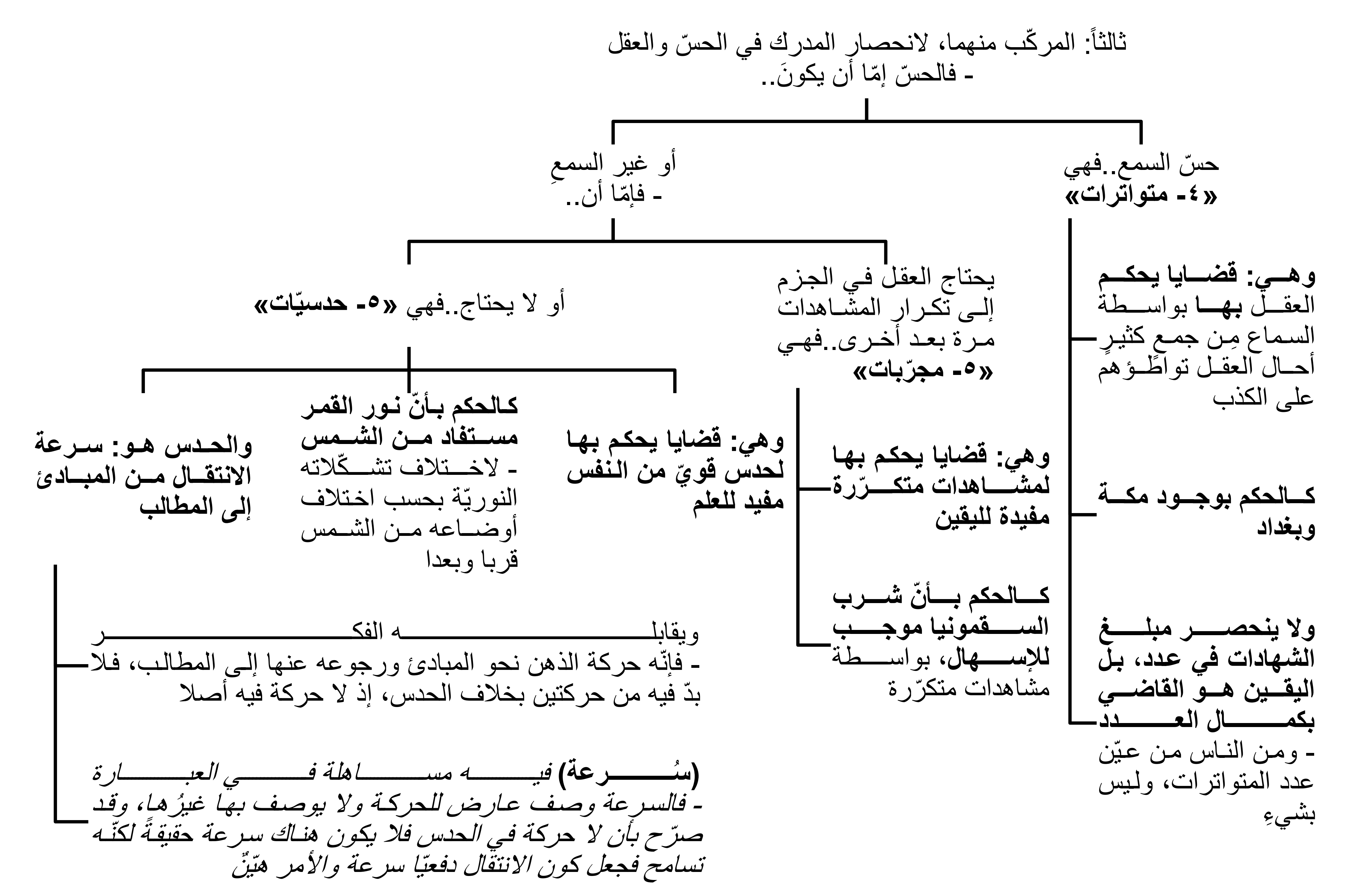
تمهيدٌ: كما يجب على المنطقيّ النظر في صورة الأقيسة..كذلك يجب عليه النظر في موادّها الكلّيّة حتّى يمكنه الاحتراز عن الخطإ في الفكر من جهتي الصورة والمادّة

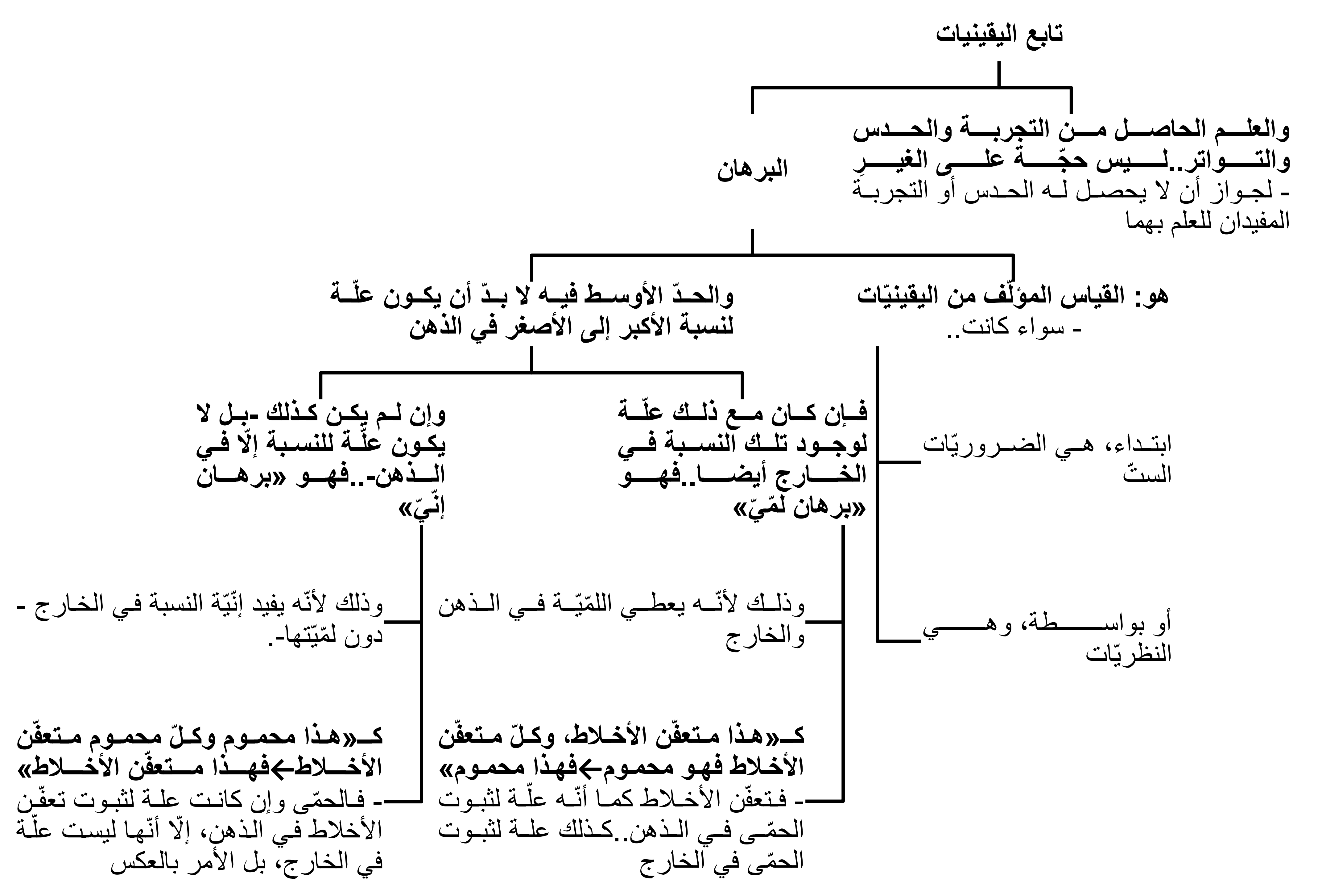
خريطة إجمالية



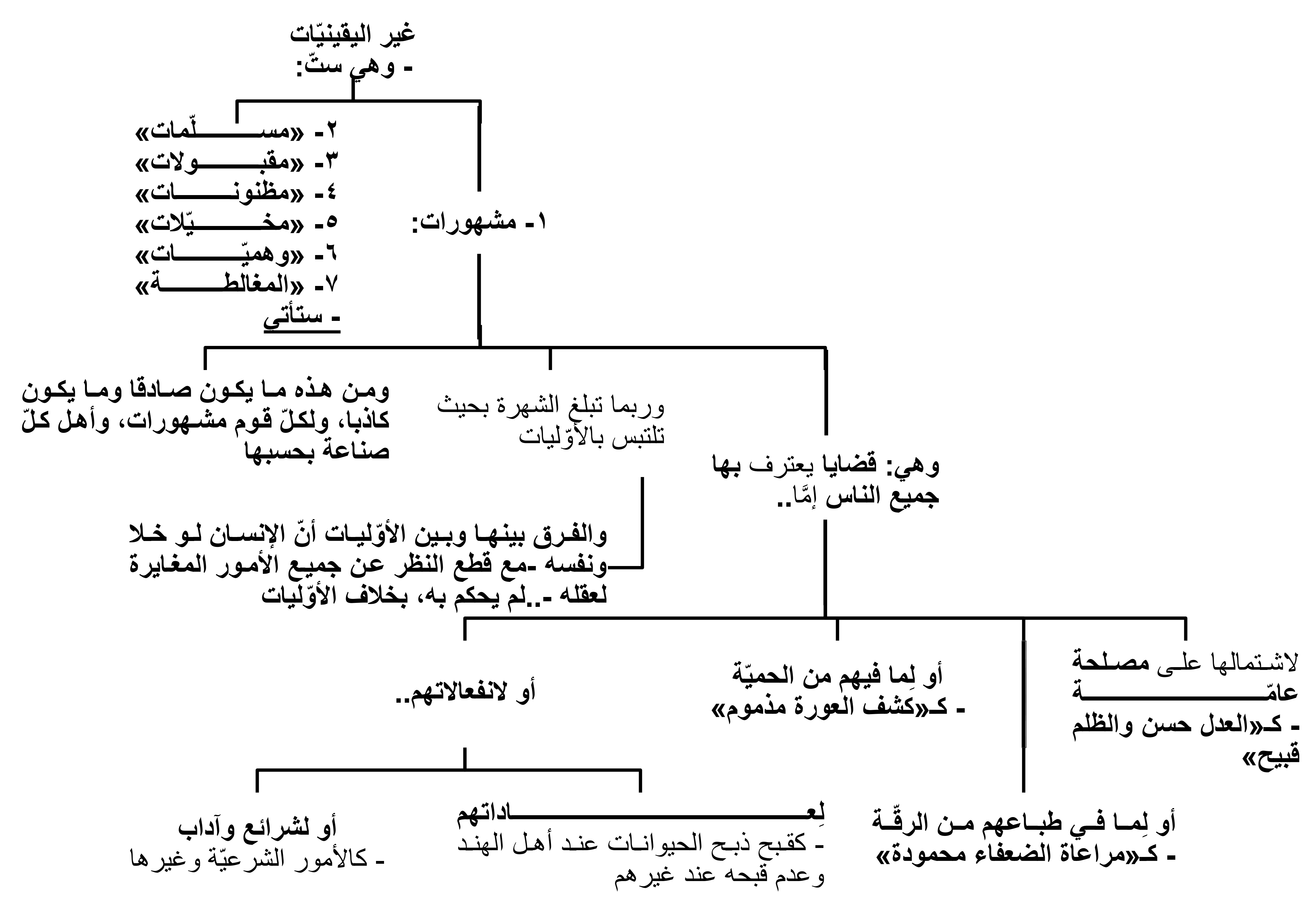


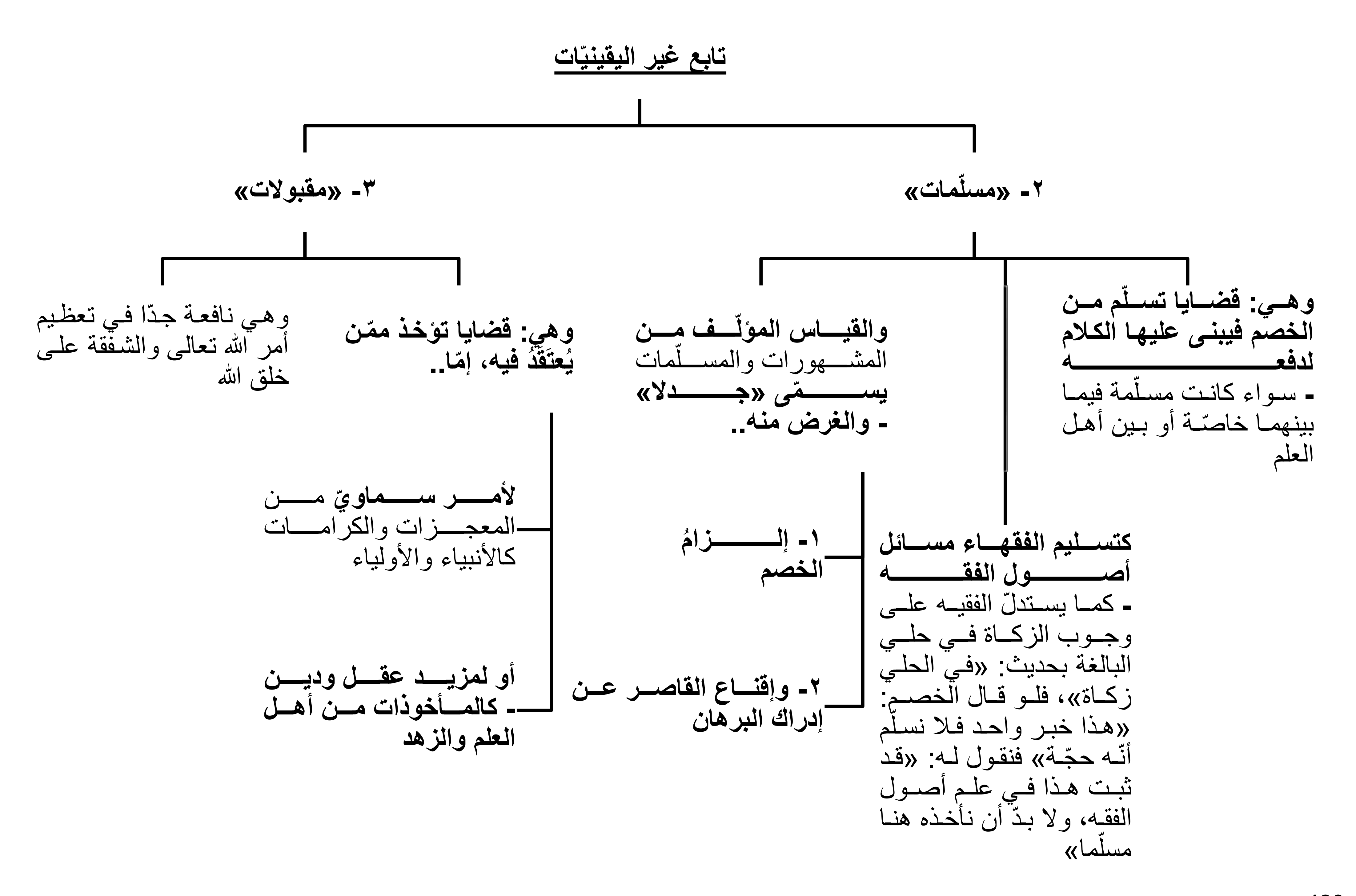
اليقينيّات:
واليقين هو: اعتقاد الشيء بأنّه كذا مع اعتقاده بأنّه لا يمكن أن يكون إلّا كذا، اعتقادا مطابقا لنفس الأمر غير ممكن الزوال
فبالقيد الأوّل يخرج الظنّ
وبالقيد الثاني يخرج الجهل المركّب
وبالقيد الثالث يخرج اعتقاد المقلّد
وهي ستّ:
- فالضروريّات -وهي مبادٍ أُوَل في الاكتساب- ستّ: لأنّ الحاكم بصدق القضايا اليقينيّة إمّا..
العقل
- فإن كان الحاكم هو العقل..فإمّا أن يكون حكم العقلِ..
بمجرّد تصوّر الطرفين..سمّيت تلك القضايا «١- أوّليات»
وهي: قضايا تصوّر طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما
كـ«الكلّ أعظم من الجزء»
أو بواسطة
ولا بدّ أن لا تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند تصوّرهما وإلّا لم تكن تلك القضايا مبادئ أول
وتسمّى «٢- قضايا قياساتها معها»
وهي: التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصوّر حدودها
كالحكم بأنّ الأربعة زوج، لانقسامها بمتساويين
- فمَن تصوّر الأربعة والزوج تصوّر الانقسام بمتساويين في الحال وترتّب في ذهنه «أنّ الأربعة منقسمة بمتساويين، وكلّ منقسم بمتساويين فهو زوج»، فهي قضيّة قياسها معها في الذهن
أو الحسّ..فهي «٣- مشاهدات»
وهي: قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو باطنة
فإن كان من الحواسّ..
الظاهرة..سمّيت «حسّيّات»
- كالحكم بأنّ الشمس مضيئة.
أو الباطنة..سميت «وجدانيّات»
- كالحكم بأنّ لنا خوفا وغضبا
أو المركّب منهما، لانحصار المدرك في الحسّ والعقل - فسيأتي

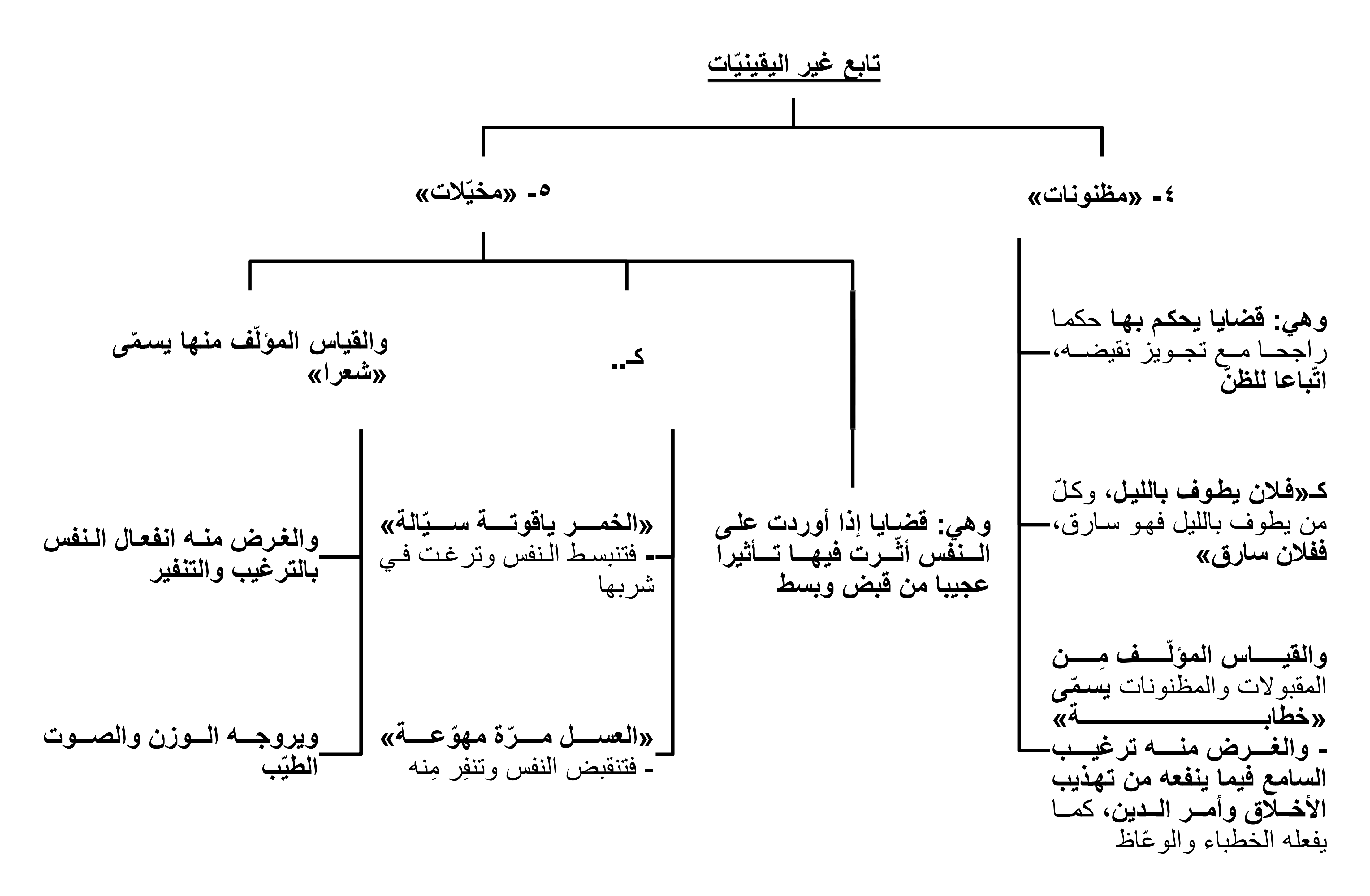

ثالثاً: المركّب منهما، لانحصار المدرك في الحسّ والعقل
- فالحسّ إمّا أن يكونَ..
حسّ السمع..فهي
«٤- متواترات»
أو غير السمعِ
- فإمّا أن..
وهي: قضايا يحكم العقل بها بواسطة السماع مِن جمع كثيرٍ أحال العقل تواطؤهم على الكذب
كالحكم بوجود مكة وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد، بل اليقين هو القاضي بكمال العدد
- ومن الناس من عيّن عدد المتواترات، وليس بشيءٍ
يحتاج العقل في الجزم إلى تكرار المشاهدات مرة بعد أخرى..فهي
«٥- مجرّبات»
وهي: قضايا يحكم بها لمشاهدات متكرّرة مفيدة لليقين
كالحكم بأنّ شرب السقمونيا موجب للإسهال، بواسطة مشاهدات متكرّرة
أو لا يحتاج..فهي **«٥- حدسيّات»**
وهي: قضايا يحكم بها لحدس قويّ من النفس مفيد للعلم
كالحكم بأنّ نور القمر مستفاد من الشمس
- لاختلاف تشكّلاته النوريّة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا
والحدس هو: سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب
ويقابله الفكر
- فإنّه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعه عنها إلى المطالب، فلا بدّ فيه من حركتين بخلاف الحدس، إذ لا حركة فيه أصلا
(سُرعة) *فيه مساهلة في العبارة*
- فالسرعة وصف عارض للحركة ولا يوصف بها غيرُها، وقد صرّح بأن لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقةً لكنّه تسامح فجعل كون الانتقال دفعيّا سرعة والأمر هيّنٌ

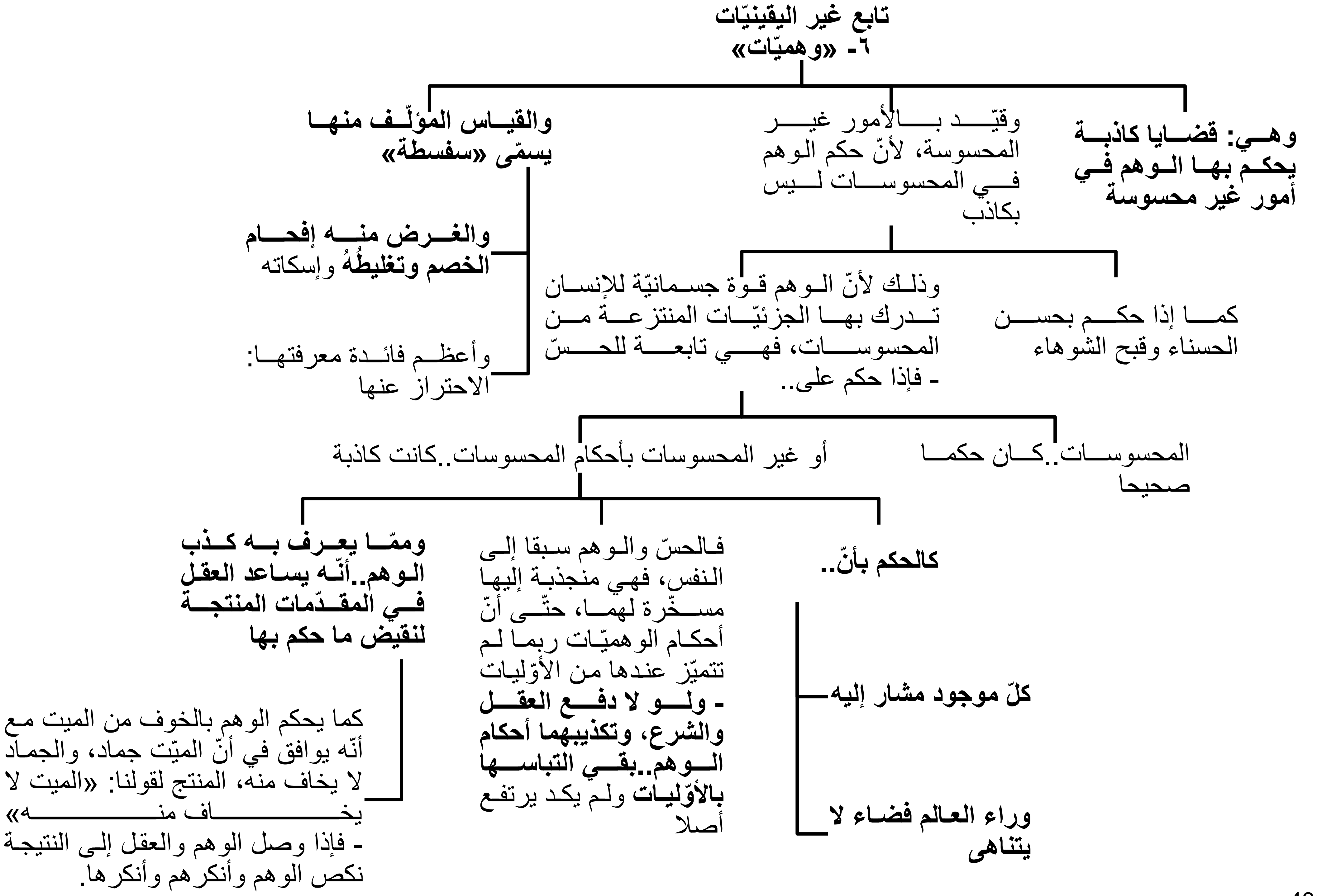


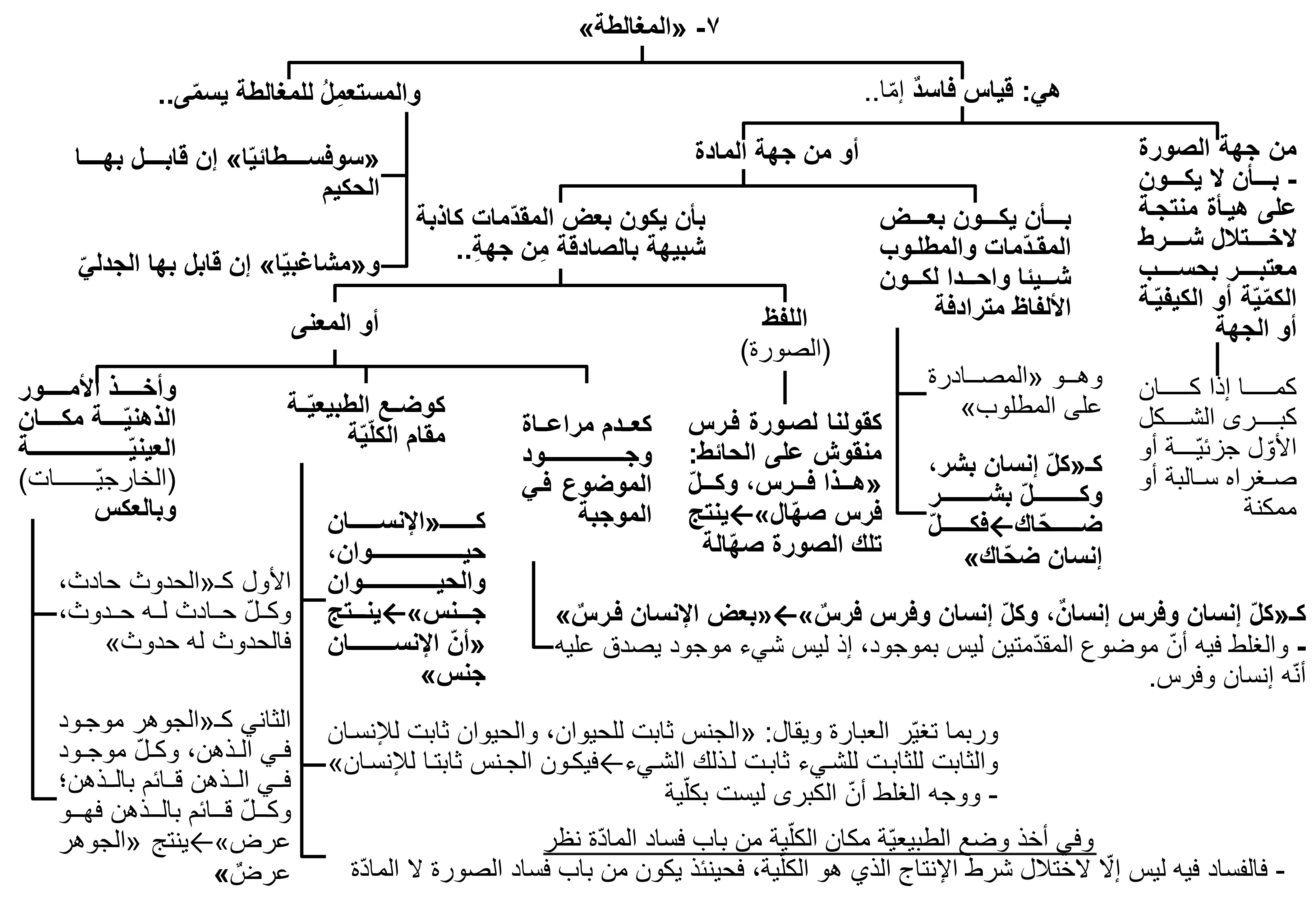
تابع اليقينيات
والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر..ليس حجّة على الغير
- لجواز أن لا يحصل له الحدس أو التجربة المفيدان للعلم بهما
البرهان
هو: القياس المؤلّف من اليقينيّات
- سواء كانت..
ابتداء، هي الضروريّات الستّ
أو بواسطة، وهي النظريّات
والحدّ الأوسط فيه لا بدّ أن يكون علّة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن
فإن كان مع ذلك علّة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضا..فهو «برهان لمّيّ»
وذلك لأنّه يعطي اللمّيّة في الذهن والخارج
كـ«هذا متعفّن الأخلاط، وكلّ متعفّن الأخلاط فهو محموم←فهذا محموم»
- فتعفّن الأخلاط كما أنّه علّة لثبوت الحمّى في الذهن..كذلك علة لثبوت الحمّى في الخارج
وإن لم يكن كذلك -بل لا يكون علّة للنسبة إلّا في الذهن-..فهو «برهان إنّيّ»
وذلك لأنّه يفيد إنّيّة النسبة في الخارج -دون لمّيّتها-.
كـ«هذا محموم وكلّ محموم متعفّن الأخلاط←فهذا متعفّن الأخلاط»
- فالحمّى وإن كانت علة لثبوت تعفّن الأخلاط في الذهن، إلّا أنّها ليست علّة في الخارج، بل الأمر بالعكس


غير اليقينيّات
- وهي ستّ:
١- مشهورات:
٢- «مسلّمات»
٣- «مقبولات»
٤- «مظنونات»
٥- «مخيّلات»
٦- «وهميّات»
٧- «المغالطة»
- ستأتي
وهي: قضايا يعترف بها جميع الناس إمَّا..
وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالأوّليات
ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا، ولكلّ قوم مشهورات، وأهل كلّ صناعة بحسبها
والفرق بينها وبين الأوّليات أنّ الإنسان لو خلا ونفسه -مع قطع النظر عن جميع الأمور المغايرة لعقله -..لم يحكم به، بخلاف الأوّليات
لاشتمالها على مصلحة عامّة
- كـ«العدل حسن والظلم قبيح»
أو لِما فيهم من الحميّة
- كـ«كشف العورة مذموم»
أو لانفعالاتهم..
أو لِما في طباعهم من الرقّة
- كـ«مراعاة الضعفاء محمودة»
لِعاداتهم
- كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم
أو لشرائع وآداب
- كالأمور الشرعيّة وغيرها

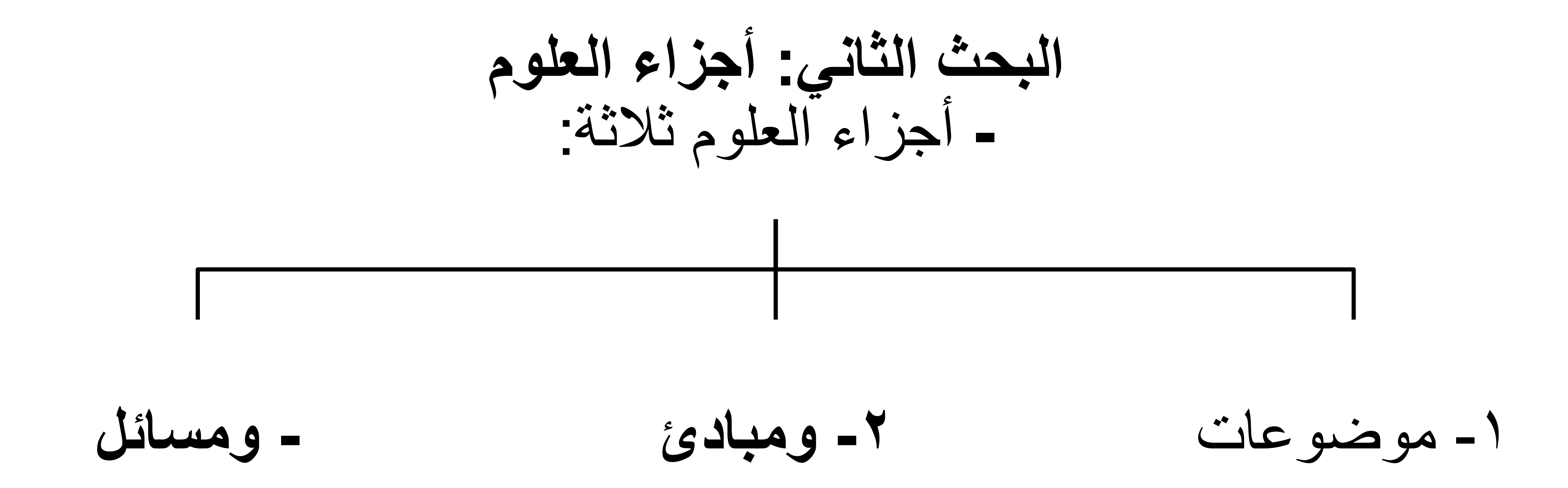

تابع غير اليقينيّات
٢- «مسلّمات»
٣- «مقبولات»
وهـي: قضـايا تسـلّم مـن الخصم فيبنى عليها الكلام لدفعه
- سواء كانت مسلّمة فيما بينهما خاصّة أو بين أهل العلم
والقيـاس المؤلّـف مـن المشـهورات والمسـلّمات يسـمّى «جـدلا»
- والغرض منه..
كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه
- كما يستدلّ الفقيه على وجوب الزكاة في حلي البالغة بحديث: «في الحلي زكاة»، فلو قال الخصم: «هذا خبر واحد فلا نسلّم أنّه حجّة» فنقول له: «قد ثبت هذا في علم أصول الفقه، ولا بدّ أن نأخذه هنا مسلّما»
١- إلزامُ الخصم
٢- وإقناع القاصر عن إدراك البرهان
وهي: قضايا تؤخذ ممّن يُعتَقَدُ فيه، إمّا..
وهي نافعة جدّا في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلق الله
لأمر سماويّ من المعجزات والكرامات كالأنبياء والأولياء
أو لمزيد عقل ودين - كالمأخوذات من أهل العلم والزهد

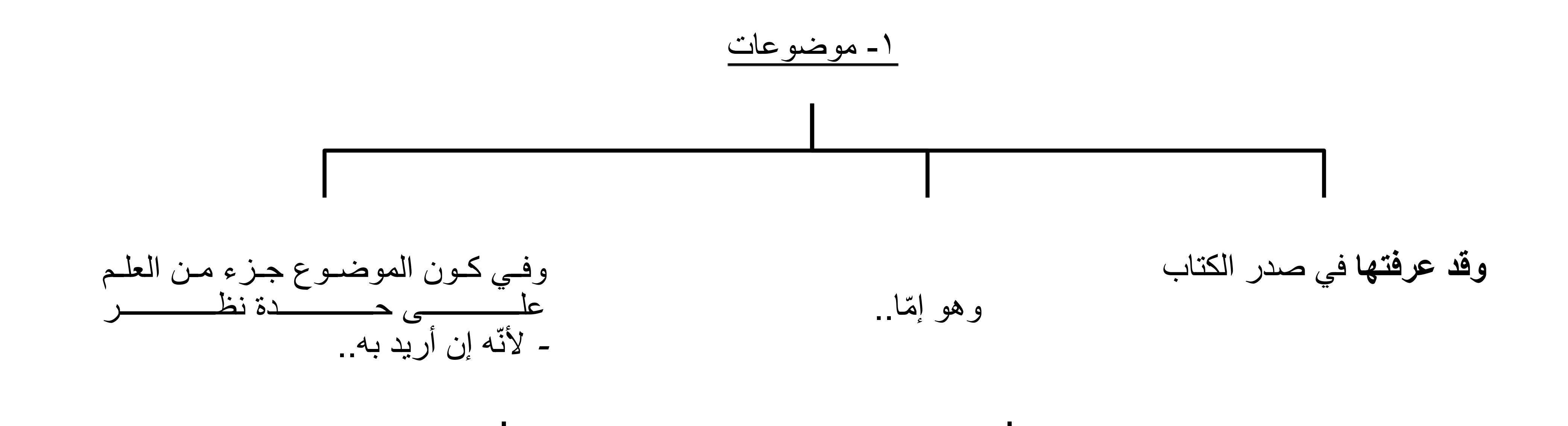

تابع غير اليقينيّات
٤- «مظنونات»
٥- «مخيّلات»
وهي: قضايا يحكم بها حكما راجحا مع تجويز نقيضه، اتّباعا للظنّ
كـ«فلان يطوف بالليل، وكلّ من يطوف بالليل فهو سارق، ففلان سارق»
والقياس المؤلّف من المقبولات والمظنونات يسمّى «خطابة»
- والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الأخلاق وأمر الدين، كما يفعله الخطباء والوعّاظ
وهي: قضايا إذا أوردت على النفس أثّرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض وبسط
كـ..
«الخمر ياقوتة سيّالة» - فتنبسط النفس وترغت في شربها
«العسل مرّة مهوّعة» - فتنقبض النفس وتنفِر مِنه
والقياس المؤلّف منها يسمّى «شعرا»
والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير
ويروجه الوزن والصوت الطيّب


تابع غير اليقينيّات
٦- «وهميّات»
وهـي: قضـايا كاذبـة يحكـم بهـا الـوهم فـي أمور غير محسوسة
وقيّد بالأمور غير المحسوسة، لأنّ حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب
والقياس المؤلّف منها يسمّى «سفسطة»
والغرض منه إفحام الخصم وتغليطُهُ وإسكاته
وأعظم فائدة معرفتها: الاحتراز عنها
كما إذا حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء
وذلك لأنّ الوهم قوة جسمانيّة للإنسان تدرك بها الجزئيّات المنتزعة من المحسوسات، فهي تابعة للحسّ
- فإذا حكم على..
المحسوسات..كان حكما صحيحا
أو غير المحسوسات بأحكام المحسوسات..كانت كاذبة
كالحكم بأنّ..
كلّ موجود مشار إليه
وراء العالم فضاء لا يتناهى
فالحسّ والوهم سبقا إلى النفس، فهي منجذبة إليها مسخّرة لهما، حتّى أنّ أحكام الوهميّات ربما لم تتميّز عندها من الأوّليات
- ولو لا دفع العقل والشرع، وتكذيبهما أحكام الوهم..بقي التباسها بالأوّليات ولم يكد يرتفع أصلا
وممّا يعرف به كذب الوهم..أنّه يساعد العقل في المقدّمات المنتجة لنقيض ما حكم بها
كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع أنّه يوافق في أنّ الميّت جماد، والجماد لا يخاف منه، المنتج لقولنا: «الميت لا يخاف منه»
- فإذا وصل الوهم والعقل إلى النتيجة نكص الوهم وأنكرهم وأنكرها.


٧- «المغالطة»
هي: قياس فاسدٌ إمّا..
والمستعمِلُ للمغالطة يسمّى..
«سوفسطائيّا» إن قابل بها الحكيم
و«مشاغبيّا» إن قابل بها الجدليّ
من جهة الصورة - بأن لا يكون على هيأة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمّيّة أو الكيفيّة أو الجهة
كما إذا كان كبرى الشكل الأوّل جزئيّة أو صغراه سالبة أو ممكنة
أو من جهة المادة
بأن يكون بعض المقدّمات والمطلوب شيئا واحدا لكون الألفاظ مترادفة
وهو «المصادرة على المطلوب»
كـ«كلّ إنسان بشر، وكلّ بشر ضحّاك←فكلّ إنسان ضحّاك»
بأن يكون بعض المقدّمات كاذبة شبيهة بالصادقة مِن جهةِ..
اللفظ (الصورة)
كقولنا لصورة فرس منقوش على الحائط: «هذا فرس، وكلّ فرس صهّال»←ينتج تلك الصورة صهّالة
أو المعنى
كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة
كـ«كلّ إنسان وفرس إنسانٌ، وكلّ إنسان وفرس فرسٌ»←«بعض الإنسان فرسٌ»
- والغلط فيه أنّ موضوع المقدّمتين ليس بموجود، إذ ليس شيء موجود يصدق عليه أنّه إنسان وفرس.
كوضع الطبيعيّة مقام الكلّيّة
كـ«الإنسان حيوان، والحيوان جنس»←ينتج «أنّ الإنسان جنس»
وربما تغيّر العبارة ويقال: «الجنس ثابت للحيوان، والحيوان ثابت للإنسان والثابت للثابت للشيء ثابت لذلك الشيء←فيكون الجنس ثابتا للإنسان»
- ووجه الغلط أنّ الكبرى ليست بكلّية
وفي أخذ وضع الطبيعيّة مكان الكلّية من باب فساد المادّة نظر
- فالفساد فيه ليس إلّا لاختلال شرط الإنتاج الذي هو الكلّية، فحينئذ يكون من باب فساد الصورة لا المادّة
وأخذ الأمور الذهنيّة مكان العينيّة (الخارجيّات) وبالعكس
الأول كـ«الحدوث حادث، وكلّ حادث له حدوث، فالحدوث له حدوث»
الثاني كـ«الجوهر موجود في الذهن، وكلّ موجود في الذهن قائم بالذهن؛ وكلّ قائم بالذهن فهو عرض»←ينتج «الجوهر عرضٌ»

المبحث الثاني:
أجزاء العلوم


البحث الثاني: أجزاء العلوم
- أجزاء العلوم ثلاثة:
١- موضوعات
٢- ومبادئ
- ومسائل

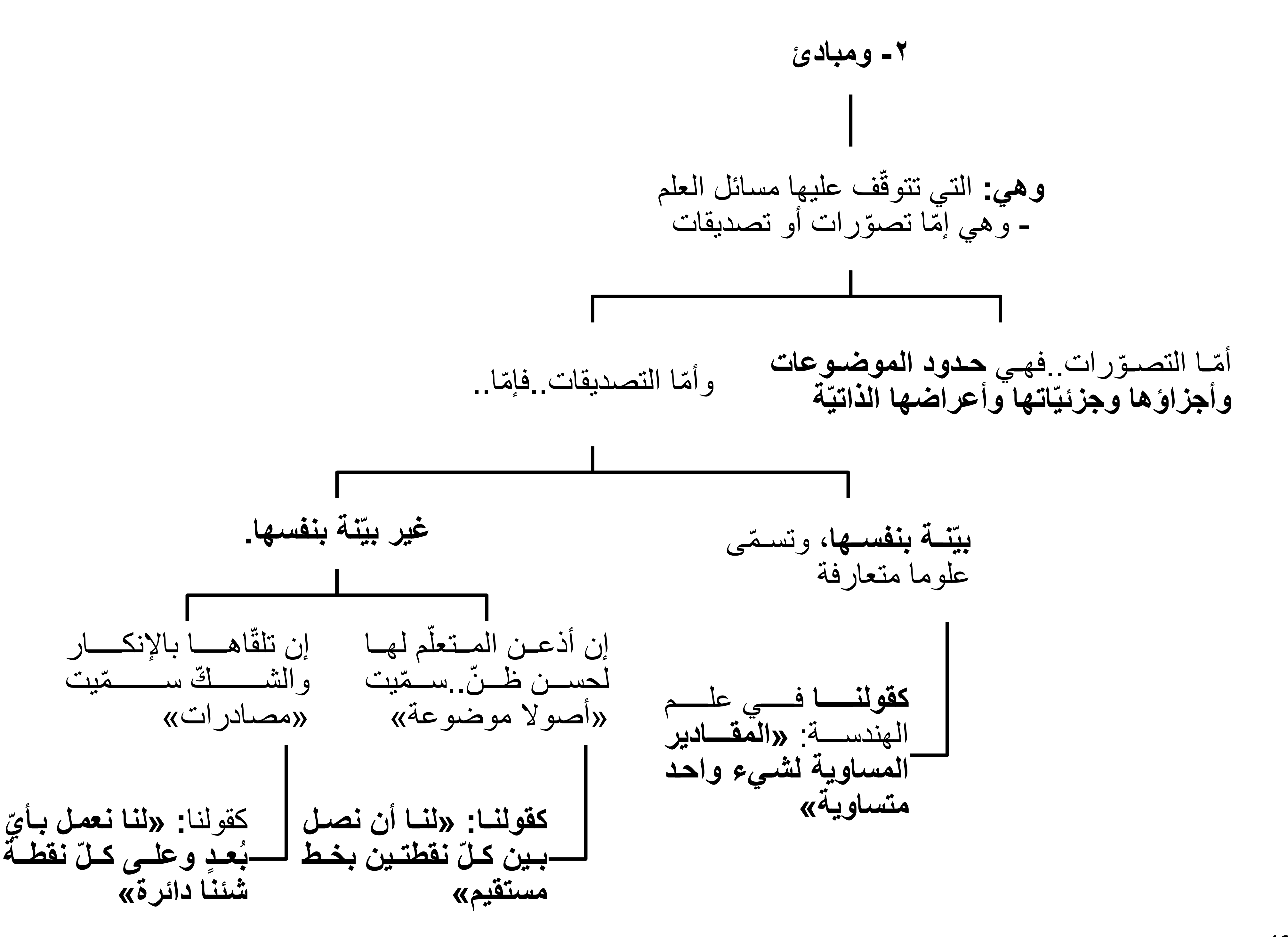


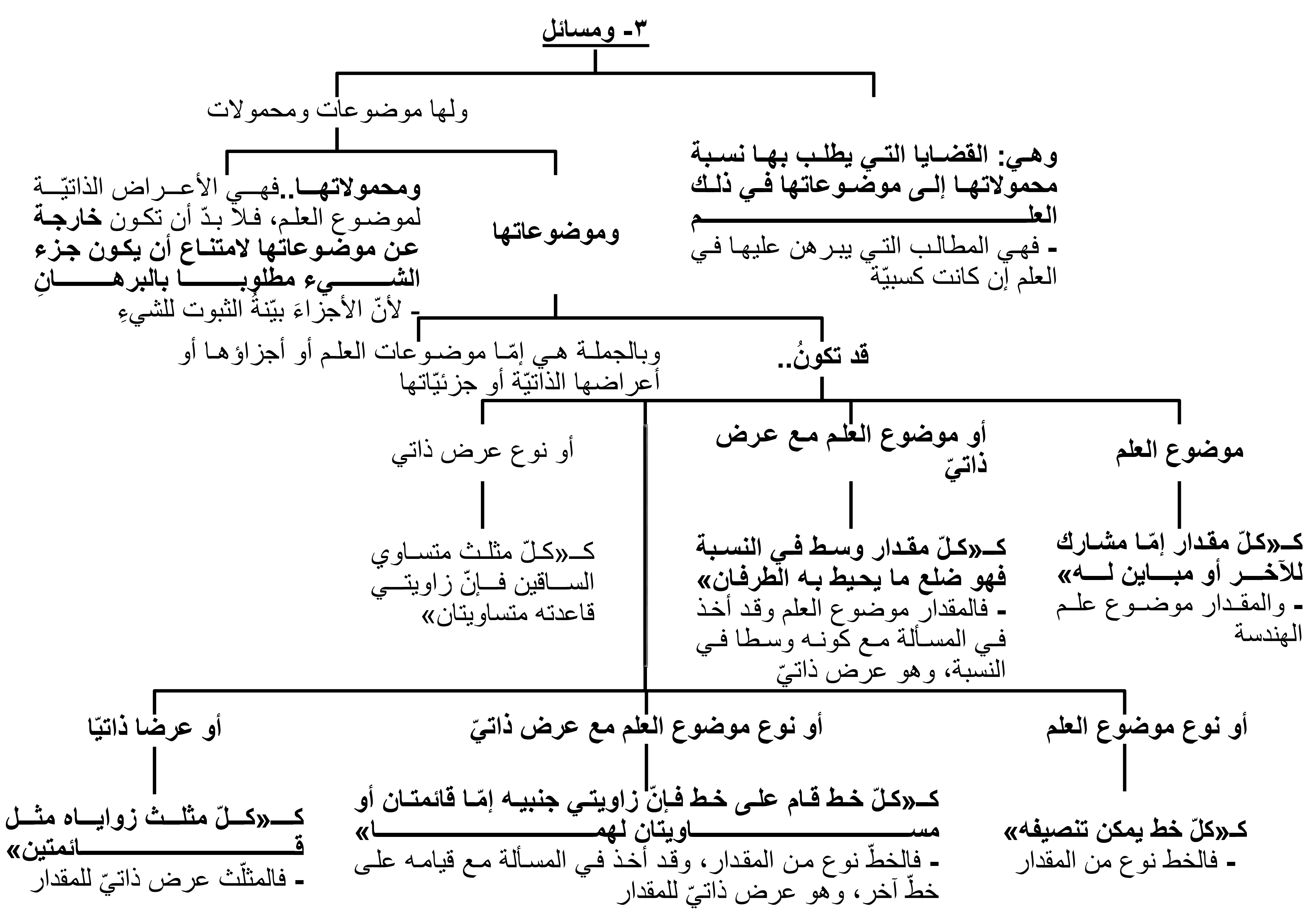
أمر واحد، كالعدد للحساب

أو أمور متعدّدة
- فلا بدّ من اشتراكها في أمر واحد يلاحظ في سائر مباحث العلم، كموضوعات هذا الفنّ، فإنّها مشتركة في الإيصال إلى مطلوب مجهول، وإلّا..لجاز أن تكون العلوم المتفرّقة علما واحدا.

التصديق بالموضوعيّة..فهو ليس من أجزاء العلم
- لعدم توقّف العلم عليه، بل هو من مقدّمات الشروع فيه على ما مرّ

أو تصوّر الموضوع..فهو من المبادئ وليس جزء آخر بالاستقلال.


٢- ومبادئ
وهي: التي تتوقّف عليها مسائل العلم
- وهي إمّا تصوّرات أو تصديقات
أمّا التصوّرات..فهي حدود الموضوعات وأجزاؤها وجزئيّاتها وأعراضها الذاتيّة
وأمّا التصديقات..فإمّا..
بيّنة بنفسها، وتسمّى علوما متعارفة
كقولنا في علم الهندسة: «المقادير المساوية لشيء واحد متساوية»
غير بيّنة بنفسها.
إن أذعن المتعلّم لها لحسن ظنّ..سمّيت «أصولا موضوعة»
كقولنا: «لنا أن نصل بين كلّ نقطتين بخط مستقيم»
إن تلقّاها بالإنكار والشكّ سمّيت «مصادرات»
كقولنا: «لنا نعمل بأيّ بُعدٍ وعلى كلّ نقطة شئننا دائرة»



٣- ومسائل
وهي: القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها في ذلك العلم
- فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم إن كانت كسبيّة
ولها موضوعات ومحمولات
وموضوعاتها
ومحمولاتها..فهي الأعراض الذاتيّة لموضوع العلم، فلا بدّ أن تكون خارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهانِ
- لأنّ الأجزاءَ بيّنةُ الثبوت للشيءِ
قد تكونُ..
وبالجملة هي إمّا موضوعات العلم أو أجزاؤها أو أعراضها الذاتيّة أو جزئيّاتها
موضوع العلم
كـ«كلّ مقدار إمّا مشارك للآخر أو مباين له»
- والمقدار موضوع علم الهندسة
أو موضوع العلم مع عرض ذاتيّ
كـ«كلّ مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان»
- فالمقدار موضوع العلم وقد أخذ في المسألة مع كونه وسطا في النسبة، وهو عرض ذاتيّ
أو نوع عرض ذاتي
كـ«كلّ مثلث متساوي الساقين فإنّ زاويتي قاعدته متساويتان»
أو نوع موضوع العلم
كـ«كلّ خط يمكن تنصيفه»
- فالخط نوع من المقدار
أو نوع موضوع العلم مع عرض ذاتيّ
كـ«كلّ خط قام على خط فإنّ زاويتي جنبيه إمّا قائمتان أو مساويتان لهما»
- فالخطّ نوع من المقدار، وقد أخذ في المسألة مع قيامه على خطّ آخر، وهو عرض ذاتيّ للمقدار
أو عرضا ذاتيّا
كـ«كلّ مثلث زواياه مثل قائمتين»
- فالمثلّث عرض ذاتيّ للمقدار